

مركز دراسات الوحدة العربية

العسكريون العرب وقضية الوحدة



الدكتور مجدي حمّاد

العسكريون العرب
وقضية الوحدة



مركز دراسات الوحدة العربية

المسكريون العرب وقضية الوحدة

١ - العالم العربي - الأحوال السياسية .
٢ - القومية العربية .

الدكتور مجدي حمّاد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: حزيران/يونيو ١٩٨٧

المُحتويَات

القسم الأول
أصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي

القسم الثاني
فلسفة التدخل العسكري

القسم الثالث
العسكريون ومشكلات الدولة القطرية

القسم الرابع
العسكريون الوحدويون في الحكم

مُقَدّمَة

يعتبر تدخل مجموعة من الجيوش العربية في الشؤون السياسية لمجتمعاتها، من أهم الظواهر التي شهدها الوطن العربي منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨.

ويلاحظ بداية ان ظهور الجيوش العربية القطرية كان في حد ذاته تعبيراً عن تجسيد ظاهرة التجزئة في الوطن العربي، فهي رمز الاستقلال الوطني وأداة حماية السيادة القطرية، أي الدفاع عن حدود التجزئة من الناحية الفعلية. ومع ذلك فقد اقترن صعود مجموعات من النخبة العسكرية الى السلطة في اكثر من قطر عربي، برفع شعارات وحدوية، والدخول فعلاً في مشروعات وتجارب وحدوية، بلغت ذروتها بقيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١.

وبالتالي تتضح أهمية دراسة دور العسكريين العرب في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم عموماً، ودورهم في مسيرة الوحدة، وفي حركة القومية العربية خصوصاً.

اننا اذا أجرينا حصراً لأنواع النظم السياسية القائمة في اقطار الوطن العربي اليوم، لوجدنا ان نحو نصف هذه النظم قامت على اثر تحرك الجيش واستيلائه على مقاليد الحكم فهناك على وجه التحديد عشرة أقطار عربية تنتمي نظم الحكم فيها الى أصول عسكرية، وهذه الاقطار وفقاً لترتيب تدخل الجيش فيها هي: سوريا (١٩٤٩)، مصر (١٩٥٢)، العراق (١٩٥٨)، السودان (١٩٥٨)، اليمن العربية (١٩٦٢)، الجزائر (١٩٦٥)، اليمن الديمقراطية (١٩٦٧)، الصومال (١٩٦٩)، ليبيا (١٩٦٩)، موريتانيا (١٩٧٩).

ويمكن القول ان الظاهرة العسكرية في الوطن العربي تستمد اهميتها لا من هذه الحقيقة فحسب، وانما تستمدها ايضاً من كون بقية اقطار الوطن العربي مرشحة ايضا للتدخل العسكري. فخبرة التدخل العسكري ان دلت على شيء، فانما تدل على انه ليس ثمة ضمان يحول دون هذا التدخل. واليوم مع بداية النصف الثاني للثمانينات تتراوح خبرة التدخل العسكري في الوطن العربي بين عقد واحد واكثر من ثلاثة عقود. ولا شك ان هذه الفترة كافية لمتابعة الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، واجراء تقويم علمي لها من زاوية الانجاز الذي حققه التدخل العسكري فيما يتعلق

بقضية الوحدة العربية على وجه الخصوص. فقد وصل العسكريون الى الحكم في ظروف عربية تتسم بسيادة التجزئة والتخلف والتبعية. ومع اقرارنا بتشابك هذه المشكلات الثلاث وتأثرها ببعضها البعض، الا ان هذه الدراسة ستركز خصوصاً على مشكلة التجزئة العربية، وكيف واجهها العسكريون العرب.

وعلى هذا النحو يمكن القول ان لهذا البحث هدفين مترابطين:

أولهما: ذو طابع اكاديمي يتعلق بتحليل احدى الظواهر المهمة في الوطن العربي من الناحية العلمية. ويدخل في صميم الجانب الاكاديمي للبحث ذلك التساؤل الخاص بحياد الجيش في العالم الثالث، فهل ينبغي ان يكون الجيش محايداً فعلاً ام لا؟ واذا كان من الصعب على الجيش ان يبقى محايداً لكونه المؤسسة الوحيدة التي تملك امكانية تحدي الوضع القائم، فما هي اكثر الاشكال ملاءمة لاداء هذه الوظيفة أي لتحدي وضع التجزئة العربية اساساً وما يرتبط به من ظروف تخلف وتبعية.

وثانيهما: يرتبط بالجانب السياسي ومؤداه ان الجيش يعتبر أهم أدوات تغيير البنية الداخلية العربية القائمة على التجزئة. ويدخل في هذا النطاق عديد من الجوانب لا تقتصر فقط على البنية الاقتصادية والسياسية، وانما تشمل ايضا نظم القيم والاتصال والتنشئة... الخ.

وفي هذا الاطار يهتم البحث باستكشاف الدور الذي قام به العسكريون العرب في مجال تحقيق الوحدة العربية على مدى ثلاثة عقود ونصف العقد. فالى أي حد ساهمت النظم العسكرية العربية في الاقتراب من أمل الوحدة، والى أي مدى تعتبر هذه النظم مسؤولة عن الاخفاق الوحدوي الذي يشهده الوطن العربي حتى الآن؟ والواقع ان هذا التساؤل لا يمكن الاجابة عنه دون الدراسة المتعمقة للظاهرة العسكرية في الوطن العربي وعلاقتها بقضية التجزئة والوحدة.

وفضلاً عن كل ذلك فثمة أهمية خاصة لهذا البحث تنبع من ندرة الدراسات العربية التي اقتحمت ميدان الظاهرة العسكرية حتى في جوانبها التقليدية المتعلقة بتاريخ الظاهرة ونشأة المؤسسة العسكرية وتطورها وتركيبها.. الخ. اما الدراسات التي تناولت تقويم الظاهرة العسكرية في الوطن العربي من منظور دورها في مواجهة مشكلة التجزئة والاقتراب من هدف الوحدة فتكاد تكون منعدمة.

د. مجدي حماد

تونس أيار/مايو ١٩٨٦

مبحث تمهيدي
تفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي: مدخل نقدي

يتنازع تفسير الظاهرة العسكرية المعاصرة، في الوطن العربي وفي غيره من مناطق ودول العالم، مدارس عدة واتجاهات اكاديمية وايديولوجية وسياسية واجتماعية، الى آخر هذه القائمة من التصنيفات. ولا شك ان ذلك التنازع يعتبر امراً طبيعياً، لأن التفسير ينصب على ظاهرة سياسية من الطراز الاول، لها تأثيراتها الكاسحة ايضا على المستويين الداخلي والخارجي، بل إن التفسير في هذه الحالة يتركز على جوهر الظاهرة السياسية، اذ يتناول ظاهرة الصراع على السلطة، وفي اكثر تعبيراتها عنفاً.

ولقد تعقدت عملية التنازع والتداخل هذه بين مختلف المدارس والاتجاهات في الوطن العربي خصوصاً، ربما لأن الظاهرة العسكرية، اضافة الى الظاهرة النفطية، هما ابرز الظواهر التي شهدها الوطن العربي في المرحلة المعاصرة. فقد جاءت الاولى بمتغير «الثورة»، بينما جاءت الثانية بمتغير «الثروة»، وكل منهما، فضلاً عن الجدال التاريخي بينهما، حرّك العديد من القوى والمؤسسات والعقائد، واطلق آمالاً وتوقعات واحبط غيرها، وفجّر صراعات وتطورات لاتزال تأثيراتها الداخلية والخارجية مفتوحة للعديد من الاحتمالات.

ويلاحظ، من الناحية النظرية العامة، ان محاولات تفسير الظاهرة العسكرية يمكن حصرها وتصنيفها في مجموعتين اساسيتين، اولاهما ـ ترفض امكانية تفسير التدخل العسكري بالاستناد الى «المتغيرات الكلية» وترى ان التفسيرات الجزئية للتدخل هي فقط الممكنة، وذلك من نحو تأثير الميراث التاريخي، او فكرة العدوى، او الافكار الزمنية التي تربط بين تاريخ الاستقلال وحدوث التدخل واعتبار الحكم المدني مجرد فاصل بينهما، أو رد التدخل الى الاعتبارات والمتغيرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية من حيث هي[1]. وثانيتهما ـ ترى إمكانية تحليل الظاهرة على المستوى الكلي، ومن

---

(١) في أطار هذه المجموعة الاولى من التفسيرات، يمكن الاشارة الى المصادر التالية:

A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa,» in: J. Van Doorn, ed., *The Military Proffession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), pp. 85-86; M. Janowitz, = *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago,

ثم فهي تلجأ الى استخدام «المنهاجية متعددة المتغيرات» في بناء تفسيراتها واستخلاص نتائجها. وفي هذا الاطار يستند التحليل الى ثلاث فرضيات اساسية: **الاولى** ـ الاستعداد للتدخل (دوافع المؤسسة العسكرية وقدراتها وحساباتها للمخاطر)، **والثانية** ـ فرصة التدخل (الأزمة السائدة في المجتمع)، **والثالثة** ـ فراغ القوة (القوى السياسية المقارنة).

ومن ناحية أخرى، فان هذه المجموعة تشير الى ان تحليل تلك الفرضيات الثلاث ينبغي أن يحدد دور ثلاثة أفرع من المتغيرات، هي التي تقرر التدخل العسكري في نهاية الأمر، وهي المتغيرات العسكرية، والمتغيرات الداخلية، والمتغيرات الخارجية. وفي تحديد كل ذلك لا بد من الاحالة خصوصاً الى مستوى الثقافة السياسية، ومستوى المؤسسية والتوازن بين الحاجات الاجتماعية والقدرة على اشباعها، فضلاً عن درجات التغلغل الأجنبي[٢].

يخلص الباحث من الاشارة الى هذه الاتجاهات التفسيرية الى التأكيد على حقيقة أساسية، تتمثل في ضرورة الجمع بين مجموعة من المتغيرات الرئيسية في تأصيل وتحليل الحركة السياسية للجيوش العربية. ومعنى ذلك، أنه ينبغي الابتعاد عن محاولة اكراه تلك الظاهرة على أن تصبح دالة في متغير واحد، وهي بهذا القدر من التعقيد وخصوصاً من ناحية التداخل بين المتغيرات العسكرية والداخلية والخارجية. ويؤكد أهمية مثل هذا التوجه في البحث، ما يفصح عنه مدلول الخبرة العربية الواقعية، وخصوصاً ما يكشف عنه تحليل مجموعة الاقطار العربية التي تعرضت للظاهرة العسكرية. ذلك أن أكثر الحقائق إثارة للبحث والجدل في تلك المجموعة من الاقطار هي تنوعها وتميزها من وجهة نظر أي متغير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو تاريخي مرتبط بموضوع التدخل العسكري، فهي تشتمل على مجموعة من الاقطار كانت خاضعة للاستعمار ومجموعة اخرى من الاقطار لم تعرف الاستعمار بالمعنى الدقيق للاصطلاح. وبالنسبة الى المجموعة الأولى، فهي تشتمل على ممثلين للتقاليد الاستعمارية الرئيسية ـ الانكليزية والفرنسية. وهي تتراوح، بالمعيار الحزبي، بين بلدان كانت تأخذ بالمنافسة الحزبية المفتوحة كما في النظم الليبرالية، وبلدان كانت تأخذ بنظام الحزب الواحد الجماهيري، الى بلدان كانت «لا حزبية» بالمرة (ليبيا ـ اليمن). وإذا صنفت بمعيار التنمية الاقتصادية لاتضح أنها تتدرج من الأدنى الى الأعلى. كما أن تلك الاقطار تتفاوت ما بين الاقطار التي كانت تتبنى عقائد تغيير ثورية الى الاقطار التي يمكن ان يطلق عليها اصطلاح «الدولة العميلة» كحالة العراق في ظل نوري السعيد. كذلك فان هذه الاقطار تشتمل على أكثر

Ill.: University of Chicago Press, 1964); W. Gutteridge, *Armed Forces in New States* (London: Oxford = University Press, 1962), and W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965).

(٢) في اطار هذه المجموعة الثانية من التفسيرات، يمكن الاشارة الى المصادر التالية:

S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962); Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962); Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), and R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969).

اقطار الوطن العربي سكاناً، وعلى أكبرها من حيث المساحة، وأيضاً على الاقطار الصغرى بهذين المعيارين. وفضلاً عن ذلك كله، فان حالات التدخل العسكري حدثت في تلك الاقطار التي تعتبر المؤسسات العسكرية فيها من أكبر القوات المسلحة من حيث الحجم ومستوى الاحتراف العسكري، وأيضاً تلك التي تتميز قواتها المسلحة بضآلة الحجم وتواضع مستويات الاحتراف والتي تضم في صفوف قواتها أحياناً بعض الضباط من تحت السلاح.

إن هذا التنوع الضخم في المنطقة، على حد تعبير هورويتز، يساعد على تفسير ظاهرة الاتجاه العام الى «التعميم» التي تميز جانباً كبيراً من دراسات الظاهرة العسكرية في المنطقة. ومن هنا فهو يخلص الى أن هناك فارقاً بين بناء نظريات حول الدور غير العسكري للجيوش على أساس من المنطق المجرد ـ من ناحية، وتوضيح مدى انطباق تلك النظريات على اقليم تسوده مجتمعات تعددية ونظم سياسية متباينة للغاية ـ من ناحية أخرى[٣].

ومعنى ذلك أن عملية البحث عن أسباب الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، ينبغي ان تركز على تحديد الخصائص الداخلية، من فكرية واجتماعية وسياسية، في البيئة العربية، حتى يمكن تفسير الواقع العربي والتاريخ العربي المعاصر، بأسباب مستمدة من داخله وذاتيته، وحتى لا نخدع بالتفسيرات البسيطة أو الجاهزة.

وينبغي بداية أن نستبعد **التفسيرات الزمانية** التي تقيم علاقات ارتباط وهمية بين تاريخ الاستقلال وحدوث التدخل العسكري الأول، فنظراً لضيق **الفاصل الزمني** بين الاستقلال والتدخل العسكري الأول، تقدم عدد من الباحثين بأفكار زمانية لتفسير هذه الظاهرة. ويقوم الفرض العام لهذا الاتجاه على أن معظم الدول الحديثة الاستقلال هي أكثر الدول تعرضاً للانقلابات العسكرية، وأنه بمجرد الحصول على الاستقلال تبقى المسألة كلها فقط مسألة وقت قبل أن تصاب الدولة بانقلاب عسكري. ولقد عرض جانوويتز لهذا الاتجاه[٤]، وتبناه فان دورن الذي خلص الى أن «الأبنية السياسية للدول الحديثة الاستقلال تتآكل ـ (وهو مفهوم زمني) ـ بسرعة خطيرة، مما يجعلها تسقط أمام أي ضغط عسكري نظراً لفشلها في بناء سيطرة سياسية نظامية على قواتها المسلحة»[٥]. ويضيف ويلز، مؤكداً على ملاحظات زولبرج، أن هناك عوامل متشابهة في سياسات هذه الدول تجعل منها عرضة للانقلابات، فلقد فشل السياسيون المدنيون في تحقيق اهدافهم أو في مواجهة المشكلات التي تطرحها شعوبهم، واحتدم الصراع الداخلي واستحكمت الأزمة الاقتصادية. وبناء على ذلك فقد تقهقرت الممارسة السياسية للسلطة الى الوراء واندفعت الممارسة الاكراهية لها الى الامام. وهكذا لا يكون الحكم المدني الا مجرد فاصل زمني بين الاستقلال والتدخل العسكري[٦]. ولقد ذهب الى تبني هذا الاتجاه في تفسير

---

(٣) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p.8.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) J. Van Doorn, «Political Change and the Control of the Military,» in: Van Doorn, ed., *The Military Proffession and Military Regimes*, pp. 25-26.

(٦) A. Wells, «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's,» *American Journal of Sociology*, vol. 79, no. 4 (1973), pp. 875-885.

الظاهرة العسكرية في الوطن العربي عدد من الباحثين من أمثال روستو وبيرلموتر وخدوري، بل لقد خلصوا الى تحديد مدى زمني معين يبدأ بالاستقلال وينتهي بالتدخل، حيث انتهوا الى أن التدخل العسكري الاول يحدث بعد مضي فترة من ٤ الى ٥ سنوات بعد الاستقلال[٧]. ولا شك أن هذا الاعتقاد في الميل العربي للانقلابات، قد يؤدي الى اغفال العوامل الاقتصادية الاجتماعية أو التقليل من مفعولها في تفسير الظاهرة. وفضلاً عن ذلك يمكن القول إن تلك التفسيرات قد تهدف، من وراء الدقة المظهرية للارقام، الى التأكيد على وجهة النظر الاستعمارية التي تقول ان الشعوب العربية لم تكن أهلاً لحكم نفسها بنفسها. وحتى اذا كانت هذه التفسيرات تقول ما حدث فعلاً في بعض الحالات، فهو يقيم دليلاً ليس على خصائص كامنة في طبيعة الشعوب العربية، وانما على مواريث الاستعمار وفي مقدمتها التخلف والتبعية. حيث شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال حكومات لا تحكم، في مجتمعات تموج بطائفة حادة من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحيث تتدفق عبر شرايين التبعية مؤثرات الاستعمار الجديد لتزيد الأمر اشتعالاً.

كذلك فإن القول بحتمية التدخل العسكري، أو بالميل العربي للانقلاب، لا يخبرنا لماذا لم يحدث تدخل في بعض الاقطار العربية حتى الآن رغم توافر الظروف نفسها؟ حتى لقد ذهب هورويتز الى التنبيه، كما ستأتي الاشارة، الى أننا لا ينبغي أن نحسب عدد الاقطار التي شهدت عمليات التدخل فقط، وانما ينبغي ايضا ان نحسب عدد الاقطار التي لم تشهد هذه الظاهرة. وبالطبع فان هذا القول لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لحدوث التدخل في الوقت الذي حدث فيه في قطر معين، ولماذا لم يحدث قبل او بعد ذلك التاريخ؟ ولماذا تفاوت التدخل الأول من سوريا عام ١٩٤٩، الى مصر عام ١٩٥٢، الى اليمن عام ١٩٦٢، الى ليبيا عام ١٩٦٩، وبالطبع لماذا لم يحدث في العراق قبل ١٩٥٨ وهي قريبة العهد بالظاهرة باعتبارها شهدت اول انقلاب عسكري معاصر في الوطن العربي عام ١٩٣٦. كما استمرت سيطرة الضباط على السلطة بها حتى عام ١٩٤١.

وفضلاً عن ذلك فان هناك اتجاهين سائدين، في الفكر وفي السياسة، يسعى كل منهما لتفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي بتبني بعض التفسيرات الجاهزة التي ينبغي التنبه لها، ونقدها، **أولها** ـ يمكن تسميته باتجاه **مدرسة المؤامرة**، **وثانيها** ـ يمكن تسميته باتجاه **مدرسة الادانة**، وهناك بالطبع تداخل بينهما، ولكن العبرة هي بالسّمة الغالبة في كل اتجاه.

فمن ناحية أولى، تذهب مدرسة المؤامرة الى تفسير عمليات التدخل العسكري جميعها بمفهوم «المؤامرة» التي تأتي غالباً من الخارج، وخصوصاً التي تنظمها وكالة الاستخبارات المركزية فضلاً عن وكالات الاستخبارات الغربية الأخرى (وان كان من النادر أن يأتي ذكرها رغم أنها نشطة للغاية،

(٧) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government,* Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), pp. 10-11; A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 217, and Majid Khadduri, «The Role of Military in Middle East Politics,» *American Political Science Review,* vol. 47, no. 2 (June 1953), pp. 511-524.

وقد تكون أكثر خطورة في بعض الحالات). وأحياناً قد تنسب «المؤامرة» فقط الى «صراع الطبقات» في الداخل وتطلع الطبقة البرجوازية أو المتوسطة لتدعيم سيطرتها. وبالطبع فان «المؤامرة» قد تصدر في بعض الاحيان عن المصدرين الخارجي والداخلي معاً لتحقيق الهدف نفسه.

ولا شك أن الاستخبارات المركزية والوكالات الأخرى منهمكة بصورة نشطة في رسم «الخطط» التي نسميها «مؤامرات»، لصيانة مصالح الدول التي تخدمها وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها في سياستها الخارجية. ويمتد ذلك الى العمل على اسقاط أنظمة الحكم الوطنية والتقدمية في العالم الثالث. وفي الواقع يمكن ان ينسب اليها بوضوح وبصورة مباشرة عدد من الانقلابات، مثل الانقلاب ضد مصدق في ايران، وضد الليندي في تشيلي. ومع ذلك، فان رؤية المتآمرين فقط، وتركيز أنظارنا على عميل الاستخبارات وحده وعلى أعماله، سيحد من فهمنا لما يكمن وراء المؤامرات، ويجعلنا نهمل مغزى العوامل المحيطة بانقلاب معين، وما الذي خلق الوضع الذي اعتبر فيه الانقلاب ضرورياً، وما هي العوامل التي سهلت نجاح الانقلاب؟ وماذا كانت اهدافه؟ وأي الفئات أو الطبقات في المجتمع كانت المستفيدة منه؟

وفضلاً عن ذلك، تربط مدرسة المؤامرة، وخصوصاً في التوجهات الماركسية، بين التدخل العسكري ومقولة اجهاض الثورة، حيث ترى في غالبية حالات التدخل مجرد انعكاس لمفهوم الانقلاب الوقائي. وعلى سبيل المثال، فقد خلص ووديز الى أن «انقلاب ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ الذي أطاح بالملك فاروق، كان خطوة تقدمية وفتح امكانية جديدة في مصر. ولكن في الوقت نفسه، اعتبر عدد من المشاركين في هذا الانقلاب، وكذلك بعض القوى التي رحبت به، انه انقلاب وقائي يمكن ان يحبط فرصة أن يطيح الشعب نفسه بنظام حكم فاروق»[٨].

وعلى الرغم من أنه لم يتيسر لنا الاطلاع حتى الان على تصريح لأحد من المشاركين في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بهذا المعنى، ولا استطاع ووديز أن يشير الى مصدر يمكن الرجوع اليه، الا أن الخطأ الحقيقي الذي ينطوي عليه مثل هذا التقرير يتمثل في ناحيتين، أولاهما ـ أنه ينظر الى المؤسسة العسكرية باعتبارها «كتلة واحدة» محايدة اجتماعياً، وربما تضم مجموعة من «المرتزقة»، على حد تعبير جانوويتز[٩]، وثانيتهما ـ انه يغفل حقيقة التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع.

فمن المفهوم انه في غمار الموقف الثوري تنعكس الأزمة القائمة على الحاكمين والمحكومين معاً، كما انها تنعكس أيضاً على الجيش، لأن السلطة الحاكمة قد تطلب تدخل الجيش، أو على الأقل تعمد الى رفع درجة استعداده ليبقى في حالة تأهب تحسباً لكل احتمال. وفي هذا السياق لا بد من مراعاة حال القوى الثورية والقوى الرجعية داخل الجيش ـ من ناحية، ونتائج التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع ـ من ناحية أخرى. وعلى ضوء المحصلة النهائية لهاتين الناحيتين فإن من الممكن لحركة الجيش ان تكون في اتجاه اليمين أو في اتجاه اليسار، ضد الجماهير أو معها.

---

(٨) J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), p. 72.

(٩) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis,* pp. 101-102.

أما أنور عبدالملك ومحمود حسين فهما يقولان، بما يقرب من اليقين، بأن مصر كانت على حافة ثورة بروليتارية حقيقية عندما وقع «الانقلاب» الذي قاده جمال عبد الناصر في تموز/ يوليو ١٩٥٢. وبمعنى آخر، جاءت ثورة البرجوازية الصغيرة بزعامة عبد الناصر لتجهض ما كان يمكن ان يكون ثورة الطبقة العاملة[١٠]. وهؤلاء الكتاب لا يغفرون لعبد الناصر هذه «المؤامرة التاريخية» وهم لا يغفرون له ايضا اصلاحاته الاجتماعية ـ الاقتصادية الوسطية التي لم يكن لها من أثر سوى صرف الجماهير عن أن تصنع بنفسها تاريخها وتأخذ مقاليد أمورها بين أيديها. وعلى الرغم مما تتميز به هذه البيانات من حصافة فكرية، سواء أكانت متعلقة بفترات ما قبل ام خلال، ام بعد، حكم عبد الناصر، الا أنها لا تؤيد هذا المنحى الاقتصادي الراديكالي. فهناك مثلاً أقطار عربية أخرى تتماثل مع مصر في تركيبها المؤسسي والهيكلي، مثل العراق والمغرب، لم تشهد هذا الانحراف التاريخي الذي قيل انه ألمّ بمصر، ومع ذلك فلم يقدر لأي منها أن تشهد ثورة بروليتارية حقيقية في الخمسينات، ولا حتى في العقدين التاليين.

وفي الواقع فان الباحث يجد أمامه سؤالاً ملحاً بهذا الخصوص: ألا يلفت النظر نجاح عمليات «الاجهاض» كلها، منذ بدأ تبني مقولة «الانقلاب الوقائي»، وأن «قوى الثورة» لم تستطع أن تفرض نفسها مرة واحدة؟ ان الملاحظة الواقعية تفرض ولا شك، وخصوصاً مع تواترها وعموميتها، اعادة النظر في المقولات الجاهزة.

ومن ناحية ثانية، ينبغي التمييز بخصوص مدرسة الادانة بين اتجاهين أساسيين: اتجاه الدراسات الماركسية، واتجاه الدراسات الغربية.

فالدراسات الماركسية انطلقت من اعتبار الجيش أداة القمع الاساسية في الدولة، وبالتالي فقد خلصت الى أن استيلاء الجيش على السلطة ليس سوى محاولة لفرض ديكتاتورية عسكرية تستهدف تشديد قبضة الطبقة الحاكمة بأداتها العسكرية، ومن ثم فقد عمدت الى تعميم هذا المبدأ على عمليات التدخل العسكري كافة، وهو ما يعتبر في جانب منه امتداداً لمفهوم «المؤامرة».

ان الاتجاه الذي تصدر عنه هذه الدراسات يثير في الواقع قضية الجيش والسلطة السياسية في التصور الماركسي. لقد خلص لينين الى «أن السلطة السياسية هي القدرة على الاجبار عن طريق القوة اذا اقتضت الضرورة»[١١]. وهذه الصيغة تحتوي على ثلاث افكار اساسية: أ ـ أن القهر أو القسر ليس بالضرورة الشكل الدائم ولا الرئيسي لتعزيز السلطة السياسية أو ممارستها. ب ـ ان الطبقة الحاكمة تلجأ الى القوة عندما يصبح ذلك ضرورياً. ج ـ ان الطبقة الحاكمة عندما تواجهها هذه الضرورة، فان عليها اذا أرادت الحفاظ على سلطتها السياسية ان تكون في موقع يخولها ان تعتمد بالاساس على القسر وان تمتلك الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

---

(١٠) محمود حسين، **الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠** (بيروت: دار الطليعة، [ـ ١٩٧]). انظر ايضاً:
Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser,* translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968).

(١١) نقلاً عن: **Woddis, *Armies and Politics,* p. 21**

ان هذه النقطة الثالثة ذات اهمية خاصة، فالمفهوم الماركسي القائل بأن الدولة «أداة أو آلة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة اخرى»، استخدم احياناً بطريقة حرفية مبالغ فيها أو مشوهة، كما لو أن الاجزاء المختلفة للدولة، وبخاصة سلطات القسر، أدوات مادية شديدة التماسك حقاً، جاهزة لأن تلتقطها الطبقة الحاكمة وتستخدمها حيثما اعتبرت ذلك ضرورياً. وعلى أي حال، ينبغي ان نتذكر ان انغلز عرّف دوائر الدولة المرتبطة بالقسر باعتبارها «هيئات مؤلفة من أناس مسلحين»[١٢] والناس ليسوا «آلة» ولا «أدوات» جامدة موضوعة تحت تصرف أولئك الذين يمكن ان يرغبوا في استعمالها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمرء ان لا يتجاهل حقيقة أن القوات المسلحة، تماماً مثل مؤسسات الدولة الاخرى، ليست مجرد هيئات مؤلفة من «اناس» بالمعنى المجرد. فالناس المعنيون انفسهم هم من تركيب طبقي مختلف، ولهم روابط او مشاعر سياسية مختلفة. واذا كان من الطبيعي ان يسود مبدأ طاعة القيادة في محيط القوات المسلحة، فان ما يحدث في ظل الظروف «العادية» لا يقرر احتمالات سلوك مؤسسات الدولة في ظل ظروف غير «عادية»، عندما يؤثر الصراع الاجتماعي والسياسي ليس فقط في كوادر مؤسسات الدولة على المستوى القاعدي، بما في ذلك الجيش، بل وايضا في المراتب المتوسطة، وحتى في بعض من هم في القمة. حتى وان كان ذلك لفترة محدودة ولاهداف محددة.

وعندما يشير لينين الى قدرة الطبقة الحاكمة على استخدام سلطتها القسرية، فانه يلفت النظر الى هذا الجانب على وجه التحديد. ومن الواضح ان الموقف المضاد لما يطرحه لينين ـ أي «عدم قدرة» الطبقة الحاكمة في بعض الاوضاع على استخدام قوات القسر الخاصة بها في لحظة أزمة ـ هو أمر على قدر كبير من الأهمية.

لقد لاحظ رود انه يبدو «من الحقائق البديهية تقريباً ان العامل الأساسي في تقرير مصير ثورة شعبية هو ولاء أو استياء القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف الحكومة»[١٣] ويبدو أنه وضع أصبعه على القضية الاساسية، عندما استعرض الآراء المتعلقة بقدرة الطبقة الحاكمة أو عدمها على استخدام الجيش للدفاع عن النظام في لحظة الأزمة، حيث يقول «ان مثل هذه التأكيدات صحيحة الى حد ما، ولكنها ليست الحقيقة كلها، بل انها تمتد ـ وخاصة عندما تصاغ بالمصطلحات العسكرية الجافة الى طرح السؤال الاكثر اهمية وهو: لماذا يرفض الجيش الطاعة أو لماذا تفقد الحكومة سيطرتها على وسائل دفاعها؟ ومن حيث الاساس، فان هذا السؤال هو اجتماعي وسياسي اكثر مما هو عسكري. فاذا ما تغاضى الحاكم عن اعمال الشغب أو تآخى الجنود مع المتظاهرين أو رفضوا اطلاق النار عليهم، فذلك لأن الانتساب الطبقي أو السياسي يكون في تلك اللحظة أقوى من الولاء لنظام الحكم القائم»[١٤].

وهذا ما يؤكد خطر الاستخدام الميكانيكي لمصطلحات مثل أن الدولة «أداة» أو «آلة» أو «سلاح». بل أكثر من ذلك، أنه لمن الخطر سياسياً أن يسمح المرء لتفكيره السياسي حول الدولة

(١٢) انظر: المصدر نفسه.
(١٣) G. Rude, *The Crowd in History* (New York, 1964), p. 266.
(١٤) المصدر نفسه.

ووسائل السلطة السياسية ان يتأثر أو يخضع لتصورات تنشأ من المعنى اللفظي المجرد لهذه المصطلحات، فالقوات المسلحة «أداة» بمعنى خاص جداً فقط، وهي بالتأكيد تشتمل على أدوات، أسلحة، معدات، مثل المدافع والذخيرة وغير ذلك مما تجهز به. ولكن مسألة ما اذا كانت الطبقة الحاكمة قادرة أم لا على الاعتماد من دون قيد أو شرط على هذه المؤسسة، فهي تتوقف في نهاية المطاف ليس على التجهيزات أو على سلطة اطلاق النار في القوات المسلحة، مهما كان هذا مهما، بل على مدى استعداد القوات المسلحة لاستخدام الاسلحة ضد خصوم السلطة او معارضيها وبكلمات اخرى، يتوقف ذلك على العوامل السياسية والاجتماعية.

إن الافراد الذين يشكلون القوات المسلحة ليسوا بأي معنى من المعاني معزولين تماماً ومحصورين داخل جدران الثكنات عن الحركات المحيطة بهم والتحولات الكبيرة في الرأي العام. وربما يكونون متأثرين بطبيعة تدريبهم، وبالآراء المحافظة التي يبثها كبار الضباط، وروابطهم الاجتماعية، وبالأغراض المتوقع منهم انجازها، وبالحقيقة الماثلة في كونهم جزءاً من مؤسسة متخصصة وهرمية، معزولة عن عامة المواطنين في ثكنات واحيانا في بيوت خاصة. الا انهم، على الرغم من ذلك، يخضعون للتأثيرات المضادة الاخرى. ان اقرباءهم واصدقاءهم، الذين يعيشون في خضم التغييرات العاصفة في المجتمع المدني، يصبحون عرضة للتأثر بالتيارات التقدمية التي تحملها هذه التطورات. وبعض هذا يمكن ان ينتقل الى الضباط والجيش عن طريق الرسائل والاتصالات الشخصية وما الى ذلك. ورجال الجيش يقرأون الصحف والمجلات والكتب ويستمعون الى الراديو ويشاهدون التلفزيون، ويتحدثون مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من الطابع المحافظ واحياناً الرجعي لمعظم المواد السائدة في تلك الوسائل، الا ان منظر تظاهرة عمالية بشعاراتها على الشاشة، وحتى برنامجا اذاعياً، يمكن ان يكون له بعض التأثير في تفكيرهم.

وهكذا كلما نضجت الاوضاع السياسية، أخذت العمليات مجراها داخل المؤسسة العسكرية. وهذه العمليات تصل احياناً مرحلة تجعل من المستحيل على الطبقة الحاكمة ان تستخدم الجيش ضد الشعب. وفي مثل هذه الحالات يمكن للوضع ان يتطور، كما حدث في السودان عام ١٩٦٤، عندما أبدى ضباط الجيش تردداً في العمل ضد الشعب أو التدخل ضد الاضراب العام الذي كان سبباً رئيسياً في اسقاط الجنرال عبود. وهكذا ففي لحظة الأزمة الكبرى لم يعد الجيش تحت تصرف نظام الحكم، بل «وفي ذروة الأزمة انقسم الجيش ذاته»[١٥]. إن رفض الضباط الوقوف الى جانب نظام الحكم، واستعداد قسم منهم للقيام بثورتهم الخاصة، حسما مصير عبود. ومع ذلك، لم يكن في مقدور حركة الضباط الاحرار في حد ذاتها ان تؤدي الى اسقاط عبود، ولكن الحركة الجماهيرية كان لها الدور الحاسم، وهي نفسها التي سببت الأزمة داخل الجيش. كذلك فان هذه العمليات التي تتخذ مجراها داخل المؤسسة العسكرية، قد تصل مرحلة أكثر تقدماً، كما حدث في السودان نفسه عام ١٩٨٥، عندما انضمت غالبية القوات المسلحة، بما في ذلك قسم مهم من كبار الضباط الى

(١٥) R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), p. 256.

«ثورة الشعب»، واضطلعت بالتالي بدور مهم في اسقاط نظام حكم الرئيس السوداني السابق جعفر نميري.

لقد كانت القوات المسلحة من الناحية الرسمية تحت تصرف حكام السودان، في الحالتين، حتى وقت اسقاط نظام الحكم القديم. فقد كانت هناك «الأداة» و«الآلة» وكانت التجهيزات كلها متوافرة، وكان الرجال مسلحين. ولكن لم يكن لا الضباط ولا الجنود «أدوات» أو «آلات»، لقد كانوا أفراداً مفكرين، مواطنين فاعلين، خضعوا وان بطرق مختلفة، للتأثيرات والاعتبارات السياسية ذاتها التي أثرت في تفكير وسلوك أولئك الذين لا يرتدون الملابس العسكرية. وعندما أظهر «المدنيون»، في كلتا الحالتين، وبلغة حازمة انهم يريدون ازالة النظام القديم، وعندما شقت تأثيرات مشابهة طريقها الى القوات المسلحة، وعندما أدرك حتى أكثر الضباط رجعية أنهم لم يعودوا يستطيعون فرض الطاعة لقيادتهم لو حاولوا الدفاع عن النظام القائم آنذاك لم تعد «آلة» القوة التابعة للنظام تحت تصرف الحكام، وكانت الكلمة الأخيرة للسياسة. وعندما نصل الى هذه النتيجة، فاننا ينبغي ان نستعيد الى الاذهان ملاحظات انغلز حين خلص الى انه «ليس في السياسة سوى قوتين حاسمتين: القوة المنظمة للدولة، الجيش، والقوة الأولية غير المنظمة للجماهير»(١٦).

أما الدراسات الغربية، فهي تتفق مع النتيجة العامة التي انتهت اليها الدراسات الماركسية، والتي تتلخص في أن استيلاء الجيش على السلطة يستهدف اقامة ديكتاتورية عسكرية، والاختلاف بينهما أساسي بالطبع فيما يتصل بالمقدمات ويمكن التمييز بخصوص تحديد المقدمات، التي انطلقت منها الدراسات الغربية الى تيارين اساسيين: ١ ـ تيار المواريث الثقافية التاريخية، ٢ ـ تيار التحديث.

١ ـ تمكن الاشارة الى أن مقدمات تيار المواريث التاريخية، كما سيأتي تفصيلها في اعمال كل من بييري وحداد وبيرلموتر وهورويتز وخدوري، تتلخص في ان التاريخ العربي الاسلامي مبني اساسا على مبدأ الدمج بين الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية، وان خبرة الالف سنة الماضية على الأقل تنطوي على ميل اصيل ناحية العنف عموماً، والعنف العسكري خصوصاً. وبالتالي، يخلص هذا التيار الى ان الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي، لها اصولها في التاريخ العربي، وهي تعبير عن استمرارية في التقاليد الثقافية العربية الاسلامية. حتى لقد ذهب بييري الى ان النشاط الهدام والانقلابات العسكرية في الاقطار العربية «أدت في بعض الاحيان الى الاقتراب بشكل خطير من شفا الفوضى الشاملة. ويبدو أحياناً كما لو أنه لا يمكن لسلطة سياسية ان تقوم هناك، ما لم تكن مبنية على التهديد باستخدام العنف، أو الاستخدام الفعلي للعنف، من دون قيد ولا شرط»(١٧).

٢ ـ أما تيار التحديث، فينطلق من أن اتجاه الجيش للاستيلاء على السلطة هو محاولة لضرب اتجاهات الليبرالية والرأسمالية عن طريق اقامة ديكتاتورية عسكرية، فالبعض انطلق بداية من ادانة محاولات التدخل العسكري من حيث هي اعتداء على «الديمقراطية» لصالح اقامة نظم ديكتاتورية.

---

(١٦) F. Engels, *The Role of Force in History* (London, 1968), p. 62.

(١٧) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), pp. 275-276.

وقد تصاعدت توجهات الادانة خصوصاً بعد اتضاح هوية وطنية وتقدمية بعض هذه المحاولات.

بينما ذهب البعض، مثل روستو وهورويتز وبيري، الى ان التدخل العسكري هو نتيجة لفشل المجتمعات العربية في فهم واستيعاب الديمقراطية الغربية وعجزها عن تطبيق النظام الليبرالي[18]، على الرغم من أن هذا النظام لم ينشأ نتيجة لتطور داخلي في البيئة العربية، ولا يعبر عن خاصية مرتبطة بالخبرة التاريخية العربية، بل ان تقاليد هذه المنطقة وثقافتها تنطويان على خبرة خاصة في تطبيق جوهر «المفهوم الديمقراطي». والمهم ان هذه المقولة تضعنا على الطريق نفسه الذي ينتهي بأن العرب ليسوا أهلاً لحكم انفسهم بأنفسهم. اذ ان هذه الملاحظة تلفت انتباهنا الى خطورة «المعيار المزدوج» الذي تعتمده مجموعة من الدراسات الغربية ـ مثلما تفعل ايضا مجموعة من الدراسات الماركسية ـ عند استقبالها لظواهر العالم الثالث عموماً ولحالات التدخل العسكري خصوصاً، وعند متابعتها وتحليلها لتطورات هذه الظواهر وتلك الحالات. ويمكن القول ان هذا «المعيار المزدوج» يعمل على ثلاثة مستويات:

أ ـ في النظر الى الدول الغربية والى الدول المتخلفة، فمن الواضح ان الشعوب في الدول الغربية والدراسات فيها تقف في مواجهة الظاهرة العسكرية موقفاً ازدواجياً: فهي تعادي وقوع التدخل العسكري في اقطار معينة من العالم الاوروبي الغربي ـ من ناحية، ولكنها تشجع على وقوع الانقلابات العسكرية في العالم الثالث ـ من ناحية اخرى. ولذلك فقد لوحظ على اثر الانقلاب العسكري في اليونان ان الدول الغربية وشعوبها واعلامها قد اتخذت موقفاً ينم عن الخوف من تسرب عدوى الانقلابات العسكرية وتعطيل المؤسسات البرلمانية الغربية.

ب ـ في النظر الى النظم المدنية والنظم العسكرية. ويبدو المعيار المزدوج واضحاً كل الوضوح على هذا المستوى عند تقويم الدراسات الغربية للنظم الملكية العربية. وتفصيل ذلك ان هذه النظم السياسية التقليدية تعتبر نظماً عسكرية من حيث أصولها وتطوراتها المتعاقبة، ومن هنا يبرز التساؤل حول تصنيف هذه النظم الملكية العربية المعاصرة، وهل هي تعتبر «مدنية» أم «عسكرية»؟ وفوق ذلك، فان هذه النظم بدأت هي الاخرى في الشروع في عملية «التحديث» ـ واحدى المعالم البارزة لذلك تتمثل في التوسع الهائل في بناء هيكل الدولة واجهزة الادارة مثل الوزارات والمؤسسات البيروقراطية ـ وفي غمار هذه العملية فان مثل هذه النظم قد تفقد الى حد بعيد صفاتها الحربية، حتى تبدأ في تحديث قواتها المسلحة التي يمكن عندئذ ان تستخدم لفرض ارادة الحاكم على رعاياه بشكل أكثر كفاءة وفعالية مما حدث في أي وقت سابق ـ ولكن هذه النظم «الصديقة» للغرب تبقى «نظماً مدنية»، بينما تعتبر النظم «المعادية» للغرب باستمرار بمثابة «ديكتاتوريات عسكرية» مهما ابتعدت عن أصولها «العسكرية».

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨، و

Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» p. 10, and Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension,* Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p.18.

ج ـ في النظر الى الانقلابات والثورات التي يتولى العسكريون تحريكها وقيادتها، فالثورات التي قادها العسكريون، كما في مصر والعراق وسوريا والجزائر واليمنـين، تبقى «ديكتاتـوريات عسكـرية» بينما الانقلابات العسكرية التي حرض الغرب على قيامها، كـما حدث في بعض الحـالات في السودان وسوريا والعراق تعتبر «نظماً وطنية». وبالتالي، فعلى الرغم من ادانة اساليب الانقلابـات العسكريـة في الغرب الا انها تعتبر واحدة من أهم ادوات السياسـات الخارجيـة الغربيـة في توجيـه التطورات في العالم الثالث، على الرغم من كل ما يسود الدراسات الغربية من تأكيد على معـاداة النظم العسكـرية لتقاليد الليبرالية الغربية.

وعلى أيّ حال فقد امتدت «الادانة»، نتيجة للفشل في استيعاب قيم الديمقراطية الغـربية، الى الخصـائص القوميـة والثقافيـة للأمـة العربيـة، والى الاسلام خصـوصاً. وهكذا أدينت المجتمعـات العربية، والبنيـان الحضاري الاسـلامي لعدم قدرتها عـلى استيعاب قيم الحضـارة الغربيـة الحديثة وللفشـل في عملية «التحـديث ـ التغريب». وهكـذا فقد اشـار خـدوري الى «ان القـوى التي بـدأت في الانطلاق، منذ الحرب العالميـة الاولى، قد أسرعت بشكـل اصطنـاعي من عملية التغـريب بما يتجـاوز قدرة الشعـوب العربية على تحقيق التكييف بين الافكار المستوردة واحتياجاتها الاجتماعية. ان المفاهيم المجـردة مثل السيـادة، حق تقرير المصير، الديمقراطية، اقحمت على شعوب المنطقة من دون استعـداد منها لتقبلهـا. واذا ما كـانت الدول الغـربية، التي قـامت بدور نشط في اعـادة ترتيب «الشرق الاوسط» بعـد الحرب العـالمية الاولى، قـد تعرفت بـطريقة افضـل على دول المنطقة، وكان لديهـا تقديـر أعمق لطبيعـة العملية التـاريخية التي شرعت في التـطور، لتهيأت الفـرصة لشعـوب المنطقـة لتحقيق التكيف المـطلوب، ولكان لـديها متسعـاً كافيـاً من الوقت لتبني المفـاهيم والمؤسسات الأوروبيـة، ولربـما كـان في مقدورها ايضا ان تعمل على تطوير انماط من الديمقراطية خاصة بها، تناسب حاجاتها ومطامحها. كذلك فإن قادة الشرق الاوسط الذين تعاونوا مع الدول الغربية لم يحاولوا البتة ان يوفقوا بين المفاهيم والمؤسسات الغربيـة والمفاهيم والمؤسسـات القائمة لتفادي الصراع مع الجماعات الدينية والمحافظة. ونتيجة لذلك، فشلت الديمقـراطية، منـذ البدايـة، في الحصول عـلى احترام عـام، وعندمـا لم تتحقق الاصلاحـات المناسبـة كان عـلى الـديمقـراطيـة أن تتحمـل اللوم»[19]. واضـاف خدوري الى ذلك أنه لا يرد الفشل فقط الى خطأ في الاسلوب والتقـدير من قبـل سلطات «الوصـاية الاوروبية» على حد تعبيره، لأنه «كان على العرب ان يعدلوا النـماذج التقليديـة للمجتمع قبـل ان يتبنوا الانـظمة السياسية الجديدة ويطوروها»[20]. وعلى أي حال، فهو يقرر ان المعارضة للديمقراطية صدرت عن كل من الاحزاب والجماعات اليمينية (الدينية) واليسـارية (الاشـتراكية والشيـوعية)، ولكن عنـدما لم يكن في مقدور أي من الجانبين الحصول على تأييد جماهيري كاف للوصـول الى السلطة، وحيث اتضح مـدى تعـرض النظام الـديمقـراطي، أخـذ الشعب يبحث في مكـان آخـر عن القيـادة، وهكـذا يمّم شـطر الجيش ـ من ناحية، في حين عمد الجيش الى التدخل لتنفيذ برنـامج اصـلاح معتدل بـالقوة[21] ـ من ناحية اخرى.

---

(١٩) Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics,» p. 511.

(٢٠) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الافكار والمثل العليا في السيـاسـة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٥٥.

(٢١) Khadduri, Ibid., pp. 511 and 516.

ومع التحفظات الواردة على ما تقدم، يمكن ان نقرر أن هناك جانباً من الـواقعية في الاشـارة الى اختلال عملية التفاعل مع الحضارة الـوافدة بقـواتها المسلحة الكاسحة بأفكـارها وقيمهـا ـ من نـاحية، وأن الـظاهرة العسكـرية في الـوطن العربي، تعتـبر احدى النتـائج التي تمخضت عنها عملية الاختلال في التفاعل هذه ـ من ناحية اخرى، وهو ما سنخصص الفصل التالي لمعالجته.

القِسمُ الأوّل

أصُول الظاهِرة العَسكَريّة في الوَطن العَربيّ

تذهب دراسات الظاهرة العسكرية في العالم الثالث، في تحديدها لجانب مهم من أسباب التدخل العسكري، الى أن الجيوش تتدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتها «لكي تتحمل العبء المتولد عن أزمة التحديث»[1]. ويمكن القبول إن هذا التحديد صحيح الى حد كبير، وذلك بغض النظر عن الاتجاه الذي يسلكه التدخل العسكري، والاهداف التي يتوخى تحقيقها، والنتائج الفعلية التي تتمخض عنه.

ومع ذلك، يلاحظ أن الجيوش العربية تتدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتها ليس فقط بدافع من عبء التحديث، وانما يلاحظ ان عبء التاريخ - كما سماه حداد[2]، بحق - يفرض نفسه بقوة على اختيار الاتجاه، وصياغة الاهداف، وتحديد النتائج، ويمثل بالتالي بعداً مهماً من أبعاد خصوصية الظاهرة العسكرية في الوطن العربي.

ولهذا الاعتبار، فقد أشار هورويتز الى ان تقويم التدخل العسكري في الشؤون السياسية في منطقة «الشرق الاوسط» خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، على اساس من الشواهد المعاصرة، ليس واضحاً في كل الحالات ولا مقنعاً، وان المنظور التاريخي يمكن ان يضيف وضوحاً واقناعاً لمناقشة ذلك التقويم[3].

كذلك يرى حداد ان عصر النهضة، والتغيير في «الشرق الاوسط» بدأ مع مطلع القرن

---

(١) A. Perlmutter, «The Israeli Army in Politics: The Persistance of the Civilian over the Military,» *World Politics*, vol. 20, no. 4 (July 1968), pp. 606-643.

انظر ايضاً في تفصيل مفهوم «عبء التحديث» كأساس للتدخل العسكري:

R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), pp. 12, 26, 32-39, 60-66 and 213-222.

(٢) George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: R. Speller, 1965-1973), «The Northern Tier,» p. 11.

(٣) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p. 15.

العشرين، وان اصول وطبيعة التحول والحركات المدنية والعسكرية التي اقترنت به، يمكن ان تفهم بشكل افضل باستعراض بعض الملاحظات المبدئية حول تقاليد الحكم في المنطقة، والدور الذي لعبه العسكريون في ذلك السياق حتى نهاية القرن الثامن عشر[٤].

لا شك بالتالي في أهمية استقراء الخبرة التاريخية العربية، من زوايا عدة محددة، لاستكشاف اصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي. ان أهمية هذا الاستقراء تنبع ليس فقط من كونها تساعد على تحديد دور بعض الظواهر والقوى والمتغيرات المرتبطة بأصول هذه الظاهرة، وانما تكشف في الوقت نفسه عن دور اساسي للمتغير العسكري في صياغة التطورات التاريخية الممتدة للمجتمعات العربية على مدار تاريخها الطويل. ومعنى ذلك، ان هذه الخبرة التاريخية ـ التي كثيراً ما يشير اليها العسكريون العرب كأساس لإضفاء الشرعية على صعودهم الى السلطة وعلى توجهاتهم وسياساتهم واساليبهم في الحكم ـ قد تشكل دافعاً للتدخل العسكري، كما انها قد تشكل مانعاً. ويرجع ذلك الى ان هذه الخبرة التاريخية تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية، وايضا التنشئة السياسية والاجتماعية، للعسكريين، كما انها تأتي في مقدمة المحددات التي تتحكم في صياغة الاطار المرجعي للفرد وللجماعة وللأمة، وللنظام السياسي ولمؤسساته، هذا الاطار الذي يتكفل بتشكيل نظام القيم والمعتقدات، فضلا عن المعايير التي تتحكم في السلوك والاتجاهات.

لقد لخص روستو المواريث التاريخية لمنطقة «الشرق الأوسط» من زاوية الدور المعاصر للعسكريين في المجتمع والسياسة، فخلص الى أن هذه المنطقة، بالمقارنة مع أي منطقة اخرى في العالم، كانت اكثر خضوعاً للغزوات العسكرية طوال التاريخ، والى ان معظم دولها، حتى الوقت الحاضر، انشئت عن طريق الغزو، وان غالبية التغييرات الحديثة في النظم السياسية انجزت بالعمل العسكري. كذلك فان الثقافة التقليدية لهذه المنطقة تستند الى ديانة تضفي هيبة وشرعية ضخمة على العسكريين. وفضلا عن ذلك، يلاحظ ان التأثير المباشر وغير المباشر للتحديث على الثقافة التقليدية أدى بدوره الى تعزيز الدور القيادي للمؤسسة العسكرية ولهيئة الضباط. وعلى ضوء هذه الخلفية يصبح من الواضح، كما ينتهي روستو، ان الدور البارز والحاسم الذي يضطلع به العسكريون في «الشرق الاوسط» حديثاً لا يمثل انحرافاً طارئاً عن الممارسة الدستورية العادية، وانما هو يتوافق مع السوابق التاريخية المتواترة[٥].

ان هذا الاستخلاص المتقدم، ينطوي على غالبية الفرضيات الأساسية الشائعة في دراسات الظاهرة العسكرية ضمن اطار الخبرة التاريخية العربية. ومن هذه الناحية تمكن الاشارة، خصوصاً، الى ثلاث فرضيات:

---

(٤) Haddad, Ibid., p. 12.

(٥) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government,* Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p.9.

١ ـ تدور **الفرضية الأولى** حول استمرارية الحكم العسكري في المنطقة طوال المراحل التاريخية الكبرى المتعاقبة، وخاصة مرحلة ظهور الاسلام، مرحلة الامبراطورية العثمانية، مرحلة الاستعمار الأوروبي الحديث، حتى المرحلة الحالية محل الدراسة. وهكذا يشير هالبرن، مع روستو، الى ان العسكريين حكموا غالبية دول المنطقة من دون انقطاع مدة الف عام على أقل تقدير[٦]. ويؤكد حداد ان حكام وشعوب «الشرق الاوسط» تمرسوا بالتدخل العسكري منذ العصور القديمة[٧].

فالنظم السياسية الاسلامية، التي كانت سائدة قبل الغزو الأوروبي الحديث، يمكن تصنيفها كأنماط متنوعة من الحكم العسكري. كذلك فقد كانت الأسر الاسلامية الحاكمة عسكرية وقبلية من حيث اصولها، وكذلك كانت معظم الدول الاسلامية الصغيرة والكبيرة. ان الاسلام نفسه ـ كما يلاحظ هورويتز ـ نشأ عن مجتمع قبلي، ولذلك فان النفوذ القبلي أصبح متضمناً بشكل دائم في النظام السياسي الديني الاسلامي. وفضلاً عن ذلك، فان «دار الاسلام» التي اشتملت على مقاطعات قبلية مترامية الأطراف، ساعدت على استمرارية تفريخ الأسر العسكرية الحاكمة. إضافة الى ذلك، استمر الحكم العسكري في غالبية الاراضي الاسلامية، في ظل الاستعمار الاوروبي، على الرغم من انه كان يستتر خلف بيروقراطية أوروبية تشكل من الخبراء او من البيروقراطيات المحلية التي تتولى مسؤولية ادارة الاقاليم التابعة أو يستند عليها، ولكن في الحالتين كان الحكم عسكرياً[٨].

٢ ـ وتبنى **الفرضية الثانية** على أن استمرارية الحكم العسكري، انما كانت تعبيراً عن تقليد تاريخي متواصل يتمثل في الدمج بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية جنباً الى جنب مع اعلاء شأن القوة في انشاء الدول وتنصيب الحاكم. فيشير هالبرن الى ان تاريخ منطقة «الشرق الاوسط» لا يكشف عن تقاليد للفصل بين العسكريين والسلطة والمدنية. وعلى العكس من ذلك يرى ان الغزو كان يمثل الطريقة العامة لأي قائد في الاسلام التقليدي لتشكيل دولة (بمعنى تأسيس حكم على شعب لا ينتمي الى قبيلته نفسها). ويضيف الى ذلك ان الهداية الدينية خلقت فقط مجرد نواة امبراطورية او ساعدت على كسب المزيد من الانصار ـ مثلما حدث في بدايات الامبراطورية الاسلامية ـ ولكن الغزو كان الوسيلة الاساسية للاسلام بغير منازع للتوسع بالقوة. ويرى ان النبي محمد (ص)، وأي خليفة من بعده، كان يحمل مسؤولية كونه «أمير المؤمنين»[٩] تعبيراً عن هذا الدمج بين مختلف الوظائف.

ولذلك يضيف خدوري ان اهتمام دول «الشرق الاوسط» في المرحلة المعاصرة، ببناء جيش قوي، وتدخل العسكريين في السياسة بالتالي، ربما يرجع الى العصور القديمة عندما كانت قوة الحكام تعتمد على دعامتين: الجيش ورجال الدين. فالحاكم كان يجمع بين السلطات الروحية والمدنية

---

(٦) Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 277.

(٧) Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 17.

(٨) Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, pp. 15-18.

(٩) Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» p. 277.

والعسكرية. وكان كثيراً ما يتولى القيادة الفعلية في الميدان. واستمر هذا التقليد القائم على الصلة الوثيقة بين الحكام والجيوش عبر القرون في ظل الحكم العربي والعثماني. الا ان الصلة بين الحكام وقادة جيوشهم لم تكن دائماً على انسجام، رغم الاتجاه الغالب الى اختيار رؤساء الوزارات والوزراء من بين ضباط الجيش الذين خدموا في البلاط الملكي، وعلى الرغم من صلة القربى والمصاهرة التي كانت تشد معظم هؤلاء الضباط الى الأسر الحاكمة. فطالما عمد قادة الجيوش الى الاطاحة بحاكم بعد آخر، حيث يشتد ساعدهم ويصبحون أكثر قوة من هؤلاء الحكام. وكما قام الحرس الروماني بعزل امبراطور بعد آخر، كذلك فعلت الجيوش العربية والانكشارية العثمانية، بانهاء سلطة حاكم، وتنصيب حاكم آخر مكانه من اختيارهم[١٠].

٢ ـ وتذهب **الفرضية الثالثة** الى ان هذا التاريخ الطويل للظاهرة العسكرية في الوطن العربي انما ينطوي على خبرة سلبية، واحياناً مدمرة. فمع اتساع الاقاليم التي فتحت وضمت الى «دار الاسلام»، لم يعد في مقدور الحاكم ان يستمر في الاعتماد على ابناء قبيلته للدفاع عن مملكته، وبالتالي بدأ الاعتماد على جيوش من المرتزقة أو العبيد. وهكذا كانت المسألة مسألة وقت فقط حتى اصبح الحاكم، في غياب مؤسسات مدنية يمكن ان تشكل قوة موازنة، أسيراً للجيش الذي خلقه وضحية لمشيئته. فخلال مائتي عام بعد وفاة الرسول (ص) عام ٦٣٢ م، فقد الخليفة في بغداد كل سلطاته، ماعدا سلطته الإسمية، لمصلحة جيوش المرتزقة. ومن هنا أشار الفيلسوف الاسلامي الكبير الامام الغزالي عام ١١٠٠ م الى ان الحكومة آنذاك كانت تنبع من القوة العسكرية وحدها، وان الخليفة بالتالي يصبح هو الشخص الذي يدين له بالولاء الشخص القابض على مقاليد القوة العسكرية[١١]. ويضيف حداد ان التدخل العسكري اتخذ شكل السلوك غير القانوني فضلاً عن العنف الذي عمد اليه العسكريون ضد الحكام أو الرعايا لأغراض ذاتية، مشيراً الى ان قادة الجيوش من ذوي الطموح حاولوا اسقاط الحاكم الشرعي واحتلال مكانه، أو انشاء دولة جديدة، أو أسرة حاكمة جديدة[١٢].

بل لقد وصل هذا الصراع بين ضباط الجيش وأصحاب السيادة ـ كما يلاحظ خدوري ـ الى ادنى مستويات الانحلال، واتخذ شكل الصراع المصيري، بحيث كان على أحد الطرفين ان يطيح بالطرف الآخر. وحين سيطر مثل هذا الصراع الدموي الداخلي على المجتمع، اهتز النظام السياسي من أساسه، واصبح تغيير النظام تغييراً جذرياً أمراً لا مفر منه. ويضيف الى ذلك، ان هذا الملمح البارز في تاريخ مجتمعات «الشرق الاوسط» الذي كثيراً ما تكرر ـ (من دون ان يعني ذلك ان له طبيعة دورية متأصلة) ـ يشير الى أن الاحداث القريبة (١٩٥٣) في المنطقة لا ينبغي ان تثير الدهشة.

---

(١٠) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الافكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٤٦. انظر أيضاً:

Majid Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics,» *American Political Science Review,* vol. 47, no. 2 (June 1953), pp. 511-524.

(١١) Holpern, Ibid., p. 278.

(١٢) Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* pp. 17-18.

وليس بمستغرب بالتالي حدوث ثورات أو انقلابات عسكرية بين الفينة والاخرى في الوطن العربي المعاصر(١٣).

وإضافة الى هذه المظاهر، يشير هالبرن الى أن حكام آخر امبراطورية اسلامية، وهي الامبراطورية العثمانية، اعتمدوا في الغالب على الإكراه العسكري كأساس للحكم، وان حكام الجزائر وتونس والقاهرة وغيرها من الاقاليم الاسلامية التي كانت تعترف احياناً بسيادة السلطان العثماني في استنبول، اعتمدوا في حكمهم على النمط نفسه(١٤).

ويلاحظ حداد ان هذه الأنماط نفسها من التدخل العسكري كانت شائعة في مناطق العالم الاخرى عبر فترات مختلفة من التاريخ. ولكن من الامور ذات المغزى، فيما يتصل بمنطقة «الشرق الاوسط»، انه حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر لم تحدث الا ثورات عسكرية محدودة هدفت الى الدفاع عن اصلاح الفساد أو اصلاح الحكم المطلق. انما حركت التدخل العسكري، في غالبية الاحوال، دوافع من الاهداف الشخصية الانانية(١٥). ولذلك ينتهي في تقويمه للنتائج، الى القول بان التدخل العسكري في مختلف اشكاله لم يجلب السلام ولا الأمن ولا الرخاء للبلاد وللشعوب المعنية(١٦).

من هذا الاستعراض العام لفرضيات التدخل العسكري، ضمن الخبرة التاريخية العربية، يصبح من الواضح الى حد بعيد ان الحكم المدني والعسكري، في سياق التاريخ الممتد للمنطقة، كان مركزاً في غالبية الحالات، في رأس واحد. ومع ذلك، فان الذهاب الى حد التأكيد على أن هذه المنطقة لم تعرف تقاليد الفصل بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية يعتبر نوعاً من المبالغة. والتأكيد الآخر الذي يجافي الحقيقة يتمثل في القول بأن الغزو كان يمثل الطريقة العامة لتشكيل دولة في العصور الاسلامية الوسطى، لأن العالم الاسلامي عرف انشاء دول بطرق اخرى غير طريقة الغزو العسكري(١٧).

ومن ناحية اخرى، يتفق حداد وهالبرن مع ما أشار اليه خدوري من أن سيطرة ضباط الجيش على مقاليد السلطة لا تمثل شيئاً جديداً من هذا المنظور التاريخي الممتد. لذلك لم يكن من المستغرب، لدى هالبرن، انه بحلول عام ١٩٦١ كان الجيش يتولى السلطة في خمس دول ويشكل مصدر التأييد التنظيمي الاساسي للحكومات القائمة في ثماني دول اخرى من بين دول «الشرق الاوسط» السبعة عشر(١٨). بل يرى هورويتز ان ما يثير الاستغراب حقيقة، على ضوء هذا السجل

---

(١٣) خدوري، «الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الافكار والمثل العليا في السياسة، ص ١٤٦ - ١٤٧، و
Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics,» pp. 516-517.

(١٤) Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» p. 278.

(١٥) Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* p. 18.
وهناك امثلة عديدة يشير اليها حداد بالتفصيل لتوضيح ذلك التقرير في: المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧) لتوضيح ذلك، انظر: المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه، و Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» p. 277.

التاريخي الطويل، ليس أن الجيوش قد استولت على السلطة خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية في عدد من دول «الشرق الاوسط»، بل ان عدداً أكبر من النظم المدنية لم يسقط في تلك الايام[١٩]. ومن الواضح ان بعضها لم يسقط حتى الآن.

لقد ذهب هالبرن الى ان الجديد في «الشرق الاوسط» الآن (١٩٦٢) ليست سيطرة العسكريين على السلطة. وانما يتمثل الجديد حقاً في الجماعات التي يتحدث العسكريون باسمها، والمصالح التي يعبرون عنها[٢٠]. ويمكن القول ان هذا التقرير العام صحيح جزئياً، نظراً لأن العديد من الدوافع والاتجاهات القديمة مايزال مستمراً، والجيش، في الغالب، مايزال يتحدث عن نفسه ويعمل من أجل مصالحه، بينما يزعم انه الأمين على رفاهية الشعب، ويدعي انه يلعب دوراً جديداً، لا يزال منذ أمد بعيد «يبحث عن بطل»[٢١].

ومن هنا تأتي الأهمية الفائقة لعملية استقراء الخبرة التاريخية العربية، اذ أنها تساعد على الكشف عن عوامل الاستمرار وعوامل التغير فيما يتصل بهذه الظاهرة العسكرية المعاصرة، ذات الجذور الضاربة في اعماق التاريخ العربي في الوقت نفسه.

لقد انطلق كل من بيرلموتر وبيري من حداثة مفهوم الفصل بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية، الى القول بأن صعود الضباط الى السلطة يمثل اتجاها تاريخياً عاماً في العالم. وان هناك من يرون في ذلك الصعود، في المرحلة المعاصرة، نتيجة لبعض التطورات العالمية المحددة منذ منتصف القرن العشرين، تمخض عنها بروز اتجاه قوي عام ناحية اعطاء الاولوية للاعتبارات والمؤسسات العسكرية في كثير من الدول البالغة التباين. وهكذا اشار لاسويل الى فكرة الاتجاه العام ناحية إحياء النزعة العسكرية ـ من ناحية، وخلص جانو ويتز الى ان اضفاء الصبغة المدنية على العسكريين يمثل الوجه الآخر لنمو قوة الجيش ـ من ناحية اخرى[٢٢].

ومع ذلك تنبغي الاشارة الى ان المصادر الحقيقية للتدخل العسكري في الوطن العربي المعاصر، كظاهرة محددة، تكمن في التاريخ القومي العربي وفي مواريث الحضارة الاسلامية. ويمكن القول ان الاتجاهات العالمية التي تمكن ملاحظتها في تطور العلاقات بين رجال الجيش ورجال الدولة تقدم فقط خلفية عامةلفهم الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي، وليس أكثر من ذلك.

---

(١٩) Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension,* p. 15.

(٢٠) Halpern, Ibid , p. 278.

(٢١) Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* p. 28.

(٢٢) A. Perlmutter, «Civil Military Relations in Socialist Authortarian and Praetorian States: Pros-pects and Retrospects,» in: R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London: Allen and Unwin, 1982), p.314; Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 275; H. Lasswel, «The Garrison-State Hypothesis Today,» in: Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962), pp. 51-69, and M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 278.

ولكن من دون ان يعني ذلك الانتقال الى المبالغة في تقويم التأثير المحدد للتقاليد التاريخية العربية على الحياة السياسية المعاصرة. ان هناك بلا جدال تاريخاً طويلاً من الغزوات والفتوحات والنظم العسكرية التي قامت على اساس الغزو أو اغتصاب العروش ـ فهذا هو «عبء التاريخ» في المنطقة، اذا استعدنا تعبير حداد، حيث هناك استمرارية لكثير من الدوافع والاتجاهات والمزاعم والادعاءات المرتبطة بصعود العسكريين الى السلطة. ولكن تاريخ العديد من مناطق العالم ينطوي بجلاء على ظواهر مشابهة، فضلا عن ان المشابهات التاريخية في سياق تطور المناطق المختلفة نادراً ما تشير الى أي تأثيرات ذات مغزى. وعلى حد تعبير بييري فان الفتح العسكري العربي لمصر لم يشكل سابقة لحكم جمال عبد الناصر، بأكثر مما شكلت سيطرة يوليوس قيصر على اقليم الغال سابقة لنظام الجنرال ديغول(٢٣).

بالتالي، ومن دون المبالغة في أهمية بعض المتغيرات أو القوى أو الظواهر في التاريخ العربي الطويل، يمكن القول ان هذا الميل العسكري للاستيلاء على مقاليد الحكم وممارسة السلطة، ينبغي النظر اليه في مجالين اساسيين: **النمط المحدد للحضارة الاسلامية**، و**بعض الخصوصيات المتأصلة** في التطور التاريخي للقومية العربية. ومن ناحية اخرى، يلاحظ ان هناك **ثلاث قوى** اساسية استمر تأثيرها التاريخي حتى المرحلة المعاصرة، وهي ظهور وانتشار الاسلام، صعود وهبوط الامبراطورية العثمانية، وتغلغل الغرب الحديث.

وعلى ضوء التفاعلات بين ذلك **النمط** وتلك **الخصوصيات** وهذه **القوى**، يمكن القول ان الاحاطة **بأصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي** تقتضي استعراض عناصر عدة اساسية، **أولها** ـ تقاليد الاسلام العسكرية، **وثانيها** ـ مواريث المرحلة العثمانية، **وثالثها** ـ الضباط العرب وحركة القومية العربية الناشئة، **ورابعها** ـ التجزئة وبناء الجيوش القطرية أو العلاقة بين الظاهرة العسكرية ومسألة التجزئة. وسيخصص لكل منها فصل مستقل.

---

(٢٣) Be'eri, Ibid., p. 278.

الفصل الأوّل

تقاليد الإسلام العسكريّة

ينطوي الاسلام، منذ ظهوره وفي تطوراته المتتابعة، على مجموعة من القوى والمتغيرات والظواهر وثيقة الصلة بالدور السياسي للعسكريين. وفي بداية معالجة العلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية، تنبغي الاشارة الى شيوع الاتفاق بين الدراسات الاساسية للظاهرة العسكرية في الوطن العربي ـ وخاصة دراسات بيري، حداد، هالبرن، روستو، فاتيكيوتس، خدوري، هورويتز، بيرلموتر ـ على التأثير الكبير للاسلام على تدخل العسكريين العرب في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم، عبر التاريخ وفي المرحلة المعاصرة خصوصاً. ويمارس ذلك التأثير دوره في تشكيل الدوافع وصياغة الاسباب والمسوغات فضلا عن تحديد مجالات الحركة والنتائج المحتملة للتدخل العسكري.

وعلى سبيل المثال، فقد لخص بيري الاتجاهات العامة التي تسود تلك الدراسات في صدد العلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية في الوطن العربي بقوله: «ان تأثير الاسلام يشكل دافعاً مهماً في صعود الضباط العرب الى السلطة ـ من ناحية، ويمثل عقبة تحول بينهم وبين تحقيق اهدافهم ـ من ناحية اخرى. وانه يمكن ـ فقط عن طريق توضيح هذه الرابطة الجدلية ـ تقويم الدور الحقيقي للضباط العرب عبر التاريخ»[1]. وعلى الرغم من أن هذا التقرير العام صحيح في مجمله وفي اطار فهم معين للدوافع وللعقبات، الا انه يكشف في الوقت نفسه عن مشكلات المنهج الغربي في معالجة الاسلام، وفي مقدمتها النظرة الذاتية التي تتمثل في مفهوم «المركزية الاوروبية» بما تمليه من استعمال عقلية غربية في تحليل ظواهر شرقية. وفي مجال توضيح ذلك، ربما تفيد الاشارة الى الاتجاهات السائدة في تلك الدراسات الغربية المشار اليها بالنسبة الى دور الاسلام كدافع وسبب للتدخل العسكري، من ناحية، وكعقبة امام امكانيات التغيير وتحقيق «التقدم»، من ناحية اخرى.

فمن ناحية الدوافع، يرى بيري ان التقاليد الاسلامية تدعم مركز العسكريين وتساعدهم على الوصول الى السلطة[2]. ويضيف: «ان الاسلام يجعل من الجيش مؤسسة ذات هيبة وسلطة جديرة بالمباركة

---

(1) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 279.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

المقدسة، وتمهد مواريثها الطريق امام التدخل العسكري الذي سينظر اليه باعتباره ملائماً ومناسبا للغاية في أعين الله والناس»[٣]. وأساس ذلك لديه ما تنطوي عليه تلك التقاليد من دمج الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية، فضلا عن دور القوة في انتشار الاسلام وفي الحفاظ على سلطة الخليفة او الحاكم عموماً.

كذلك يلاحظ روستو بالمقارنة مع الاديان العالمية الاخرى ان الاسلام، في عقيدته وشريعته، يخلع درجة عالية من الشرعية على «الحرب»[٤]. وهذه الاشارة الى «الحرب» بدلاً من «الجهاد» تلفت النظر الى اللغة والمصطلحات والنعوت الواردة في الدراسات الغربية عموماً اذ تحمل معها في الغالب شحنة غريبة من الايحاء أو الاستعلاء أو الاستهجان.

اما من ناحية الاسباب، فالصورة اكثر وضوحاً وأكثر خطورة، فالتدخل العسكري في جانب من أسبابه، ناتج عن «جمود الاسلام»، وهذا «الجمود»، في مفهوم تلك الدراسات، ادى الى فشل المجتمعات العربية في استقبال نظم الحضارة الغربية الحديثة وما تنطوي عليه من قيم في السياسة (الليبرالية)، وفي الاقتصاد (الرأسمالية)، وفي المجتمع (العلمانية). وعموماً تكفي هنا هذه الاشارة الاجمالية لذلك التوجه الأساسي في الدراسات الغربية للظاهرة، حيث تخصص لها الدراسة تحليلاً تفصيلياً في الاجزاء التالية[٥].

ويتبقى النظر الى الاسلام كعقبة امام جهود الضباط في استخدام السلطة من أجل التغيير والتقدم. يرى بييري انه على الرغم من دور التقاليد الاسلامية في صعود الضباط العرب الى السلطة، الا أنهم لا يتطلعون الى إحياء الاشكال الاجتماعية القديمة. فالضباط هم جزء من الانتلجنسيا الجديدة. وهم يمثلون واحدة من أهم قوى التحديث في المجتمع العربي. وهم يجددون مهمتهم في تدعيم الاستقلال القومي وتغيير الأنماط السائدة في المجتمع. ولكن اتجاهات التحديث التي يتبنونها تؤدي بهم الى التناقض مع قوانين وتقاليد الاسلام[٦]. ان هذا التعميم لدور الاسلام كعقبة امام التقدم يثير ملاحظتين هامتين:

الاولى ـ انه من الغريب ان يذهب بييري الى هذا الاتجاه في تقويم دور الاسلام، خصوصاً وهو ينطلق من التفرقة بين الاسلام كدين والاسلام كقوة اجتماعية وسياسية. فهو يسلم بأن الاسلام منذ البداية هو اكثر من ديانة بالمعنى الضيق للعبادات، من ناحية، وأن الاعتبارات الدينية الصرفة للاسلام أصبحت ضعيفة في المرحلة الحالية بينما اكتسبت الاعتبارات الاجتماعية والسياسية قوة دفع

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٤) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 5.

(٥) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه.

(٦) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, pp. 283 - 284.

جديدة، من ناحية اخرى[٧]. ومن هنا التساؤل: أي جانب منهما يمثل عقبة؟ وهل هو الاسلام في الحقيقة الذي يمثل عقبة امام التطور، ام هو الاستخدام السياسي للدين؟

والثانية - ان بييري في تحليله للعلاقة بين الظاهرة العسكرية والاسلام ينطلق من انه الضباط هم من أهم قوى التحديث في المجتمع العربي. ولكنه في النظر الى هؤلاء الضباط أنفسهم على مستويات اخرى من التحليل - مثل المستوى الاقليمي (الصراع العربي - الاسرائيلي)، او المستوى العالمي (الصراع العربي - الغربي) - يرميهم بالديكتاتورية والتعصب والنزعة العسكرية.

وفي الواقع، اذا كانت الدول الغربية تبرر توسعها الاستعماري، غالباً، استناداً الى «رسالتها الحضارية» فقد كان مما يخدم مصالحها ان تصور المجتمع الاسلامي باعتباره متخلفاً، والاسلام باعتباره عقيدة تقوم على العنف والتعصب ينشرها مقاتلون يحملون القرآن في يد والسيف في اليد الاخرى، فهو «شريعة السيف» على حد التعبير الشائع. وهكذا تكتمل الدائرة في النظر الغربي على النحو التالي:

- ان معيار التقدم هو الغرب، والتحديث (Modernization) هو التغريب (Westernization).

- ان الاسلام ضد التقدم وضد التحديث طالما يرفض قيم الليبرالية والرأسمالية والعلمانية.

- ان التدخل العسكري في مجتمع مسلم، على الرغم من انه يستمد دوافعه من المواريث الاسلامية، يقف عاجزاً عن احداث التغييرات الضرورية التي يتطلبها التحديث - التغريب، بسبب طبيعة الاسلام نفسها، فلا يتبقى من طاقاته سوى الديكتاتورية والنزعة العسكرية.

ويمكن القول ان الاسلام، بما يتضمنه من مبادىء وقيم وما يمثله من مواريث وخبرات، يقدم فعلاً عديداً من الدوافع والمسوغات للتدخل العسكري المعاصر في الوطن العربي، ولا شك كذلك في أن الاسلام يمارس تأثيراً كبيراً على عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بل لقد اجتهد بايبس، في دراسة حديثة عن الاسلام والسلطة السياسية، لإثبات ان الاسلام هو المحرك الاساسي في العالم الاسلامي[٨]. ولكن الانتهاء الى ان هذا التأثير يسير في اتجاه واحد، وأنه يمثل «عقبة» باستمرار، يشكل نوعاً من التعسف لا مسوغ له. وربما كان الأكثر دقة، والاكثر صحة في الوقت نفسه، اعتبار الاسلام من المحددات الاساسية لامكانات التغيير واتجاهاته، وبهذا يبقى الباب مفتوحاً لعديد من الاحتمالات.

فالاسلام بحكم طبيعته وما ينطوي عليه من خبرات تاريخية، يقدم صياغة خاصة للعلاقات العسكرية المدنية مما سيأتي بيانه، ومن المنطلق نفسه فهو يمارس تأثيراً مهماً على عملية التنشئة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ و٢٨٣.

(٨) D. Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1985).

«المهنية» للعسكريين، والتنشئة «السياسية» للعسكريين والمدنيين على حد سواء. فالدراسات المتخصصة في الكليات العسكرية العربية تعتمد على دراسة حروب الاسلام الاولى ودلالاتها، مع التأكيد على الدور البارز للعسكرية العربية من الناحيتين الحربية والاخلاقية، وهو ما يؤدي تلقائياً الى التركيز على القادة العسكريين الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة في التاريخ العربي الاسلامي. ويرتبط ذلك كله بطبيعة الحال، باجترار ذكريات المجد العربي القديم الذي استند الى هذه الانتصارات العسكرية. واستطراداً لهذه الخبرة، يرى بييري ان تاريخ الاسلام لا يروي فقط أمثلة لعسكريين استولوا على السلطة، وانما هو يقوم ايضا بتشكيل افكار اولئك الذين يسعون الى السلطة، ويجعل من اولئك الذين يخضعون للسلطة ميالين للنظر الى حكم العسكريين باعتباره يمثل استمراراً أصيلاً للتقاليد القومية[9]. ويلاحظ ايضاً ان عدداً من كبار الضباط العرب نشط في مجال البحث والتأليف المرتبطين بالعسكرية العربية الاسلامية.

كذلك يمكن القول ان الاسلام يمكن ان يقدم مسوغات قوية لغالبية حالات التدخل العسكري في الوطن العربي، اذ يقوم بدور اساسي في كشف فساد الحكام واظهار مدى ابتعادهم عن «شرع الله». وتعمد قيادات التدخل العسكري عادة الى الاستفادة من «المادة الاسلامية» وخصوصاً لدى المواطن العادي الذي سريعاً ما يتصور ان التدخل العسكري قام لاعلاء «شرع الله». فالدين هو العامل الجامع بين ابناء الشعب الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ولا يعرفون شيئاً عن السياسة، ولكنهم يعرفون شيئاً عن الدين،وعلى هذا فالدين قد يكون اداة صالحة لربط جمهور الشعب بقضية من القضايا العامة.

وهنا تنبغي الاشارة الى ان «العودة الى الاسلام» كانت تمثل المسوغ الأساسي لحركات الإحياء السلفي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ـ كالوهابية والمهدية والسنوسية ـ والتي تعتبر نوعاً من الثورات العسكرية الشعبية وسمتها الاساسية: المقاومة المسلحة، من ناحية، والأصولية الاسلامية، من ناحية اخرى. ويلاحظ ان هذا التوصيف نفسه يمكن ان ينطبق على الحركات الاسلامية المعاصرة، وان كان الاختلاف بينها يتركز في درجات المقاومة المسلحة ونوعيتها. وهي تصل الى اقصاها في بعض الاقطار العربية، حيث تتزعم الحركة الاسلامية فيها نوعاً من المعارضة المسلحة العلنية تحت شعار «الثورة الاسلامية»[10].

كذلك فان هذه المسوغات نفسها تفعل فعلها داخل جدران المؤسسة العسكرية ذاتها، فتحفز مجموعات من الضباط، ممن يلتزمون باتجاه الاصولية الاسلامية، الى الحركة المستقلة او التحالف مع

---

(٩) Be'eri, Ibid., p. 283.

(١٠) تمكن المقارنة مثلاً بين الدراسات التالية: الحبيب الجنحاني، «الصحوة الاسلامية في سوريا»؛ محمد احمد خلف الله، «الصحوة الاسلامية في مصر»؛ محمد عابد الجابري، «الصحوة الاسلامية في المغرب»، وعبد الباقي الهرماسي، «الاسلام الاحتجاجي في تونس». انظر عرضاً لندوة ناقشت هذه الدراسات الاربع في: مجدي حماد، «ندوة «الصحوة الاسلامية»، تونس، ٢٩ ـ٣٠/١٠/١٩٨٤،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار/ مارس ١٩٨٥).

تيارات اخرى، من أجل التدخل العسكري لإحداث التغيير المطلوب، وحتى لمجرد التخلص من حاكم فاسد من أمثال نوري السعيد وعبدالكريم قاسم وانور السادات.

ولا شك ان اتضاح هذه الامكانيات السياسية الهائلة للجيش، كان دافعاً أصلياً لانضمام البعض من ذوي الطموح والرغبة في التغيير، في هذا الاتجاه او ذاك، الى المؤسسة العسكرية. كذلك فان التيارات والجماعات السياسية والدينية اخذت تدفع بدورها بعناصر منها للانضمام الى الجيش، ولإقامة علاقات مع بعض ضباطه.

ان أهمية الاسلام تتمثل بالطبع لا فيما يمثله من خبرات تاريخية فقط، فلا شك ان تأثير الاسلام يفرض نفسه بقوة على الحاضر وعلى المستقبل معاً، طالما هو بحكم طبيعته ونقطة البدء والختام فيه دين صالح لكل زمان ومكان. وعلى ضوء هذه الخصوصية البارزة، يمكن القول ان الاسلام يعتبر من «المحددات» الاساسية للسلوك السياسي للعسكريين حال صعودهم الى السلطة، ولقدرتهم على احداث التغيير المطلوب. ويرد ذلك الى ان الاسلام يمارس تأثيراً مهماً على مجالات الحركة السياسية ومستوياتها الرئيسية الثلاثة:

١ ـ الداخلي، حيث تبرز قضية «الاسلام وأصول الحكم»، اذا استعرنا ذلك العنوان ذا الدلالة على الموضوع، أو قضية «الاسلام والتحديث».

٢ ـ والاقليمي، حيث تبرز قضية «الاسلام والعروبة»، أو جدلية الديني القومي.

٣ ـ والعالمي، حيث تبرز قضية «دار الاسلام ودار الحرب»، وارتباط ذلك بمبدأ الجهاد، وظاهرة الاحياء الاسلامي في العلاقات الدولية.

وهكذا يتضح أن العلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية تمثل ميداناً واسعاً للبحث والتحليل والاستنتاج. ولكن لأغراض هذه الدراسة سيتم التركيز فقط على استعراض ثلاثة عناصر أساسية تتصل بطبيعة الاسلام ذاته كرسالة عالمية تتخطى قيدي الزمان والمكان، وطبيعة الدولة التي أقامها الاسلام وتطوراتها المتعاقبة، فضلا عن نمط السلطة الذي ساد في هذه الدولة ولحق به التغير مع تطوراتها تلك.

أولاً: طبيعة الاسلام: مبدأ التوحيد

يلاحظ بييري أن قوة الديانة المنظمة وتأثيرها، في القرن العشرين، يعتبران واضحين تبعاً لاختلاف الاقاليم بعضها عن بعض، مثل الاختلاف بين ايطاليا والمانيا الغربية وجنوب أمريكا وبورما. ولكن تأثير الاسلام في الوقت الحاضر كقوة سياسية وروحية يعتبر قوياً للغاية خصوصاً بفعل طبيعته ذاتها وصورته التاريخية. ان الاسلام، منذ البداية، كان أكثر من ديانة بالمعنى الضيق للمعتقدات، والطقوس، وضوابط السلوك. انه نظام سياسي واجتماعي شامل، حيث شؤون الحاضر لا تقل أهمية عن شؤون المستقبل(١١)، وحيث تصح رسالته وتصلح لكل زمان ومكان. فالاسلام ـ في

(١١) Be'eri, Ibid., p. 279.

حقيقته العقيدية التاريخية ـ نظام كلي شامل لا يفصل الدين عن الدولة، وليست ثمة ناحية في حياة المسلم لا ينظمها بالتشريع او بالتوجيه. وعلى كثرة الاجتهادات والاختلافات فيما يتصل بالاسلام، الا انه يمكن القول بوجود اتفاق عام على ان **مبدأ التوحيد** يعتبر الجوهر الأصيل للاسلام الذي يحدد طبيعته. فلو تخيل المرء ـ على حد تشبيه د. محمد عماره ـ ان كل أمة من الأمم العريقة، ذات الحضارة المتميزة، قد سكّت لحضارتها عملة تميزها، وصنعت ذلك أمتنا، لكانت عملتها التي تميز حضارتها، مزانة برمز التوحيد على وجهيها، التوحيد الديني على أحد وجهي العملة، و«التوحيد القومي» على وجهها الآخر. والصلات بينهما والتفاعل جاعلهما وجهين لعملة واحدة، ترمز لحضارتنا العربية الاسلامية حضارة التوحيد[12].

وعلى ضوء مبدأ التوحيد، يمكن القول من الناحية المقارنة، ان مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة يعتبر غريباً ويأتي على طرفي نقيض بالنسبة الى روح الاسلام وتقاليده. وعندما دافع الشيخ علي عبدالرازق عام ١٩٢٥، في كتابه **الاسلام وأصول الحكم**، عن الغاء الخلافة وفصل القانون المدني وشؤون الدولة عن القانون الديني، كان ذلك أحد التعبيرات البارزة عما سماه حوراني **العصر الليبرالي في الفكر العربي**[13]. ولكنْ على العكس من ذلك الاتجاه، ليس هناك تأييد عام لفصل الدين عن الدولة في عصر الرسول (ص) أو في أي مرحلة اخرى من التاريخ الاسلامي. كذلك فان مبدأ «اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله» لا وجود له في الاسلام لأن الملك كله لله. وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن المشروع الثوري لكمال أتاتورك الذي تمثل في فرض العلمانية على الحياة الاجتماعية والسياسية في تركيا، فقد كثيراً من قوة دفعه بعد وفاة باعثه، كما ان هذا المثال لم يتبعه احد في الوطن العربي.

ثانياً: طبيعة الدولة الاسلامية: مبدأ الجهاد

عندما جاء الاسلام سعى الى توحيد العرب في دولة واحدة، ذات عقيدة واحدة، وقوة عسكرية واحدة. وحينما أسس الرسول (ص) عام ٦٢٢ نواة اول دولة اسلامية، أسس معها أول جيش شعبي عقائدي موحد في التاريخ العربي... لقد كانت صبغة الدولة التي أسسها الرسول (ص) جهادية سياسية، أي انها خططت لاستراتيجية سياسية عسكرية تهدف الى جمع العرب في الدولة الجديدة وتعبئة طاقاتهم البشرية والاقتصادية والعقائدية، ثم توجيههم لتحرير الارض العربية وابلاغ الشعوب الاخرى رسالة الاسلام. ولكي يتمكن الرسول وصحبه من تحقيق هذا الهدف، كان لا بد من أن ينضم العرب جميعهم الى الاسلام، حتى تكون هوية الدولة الجديدة عقائدية

---

(١٢) محمد عمارة، «مكان الوهابية والمهدية ونهضة محمد علي والجامعة الاسلامية في الاستقلال الحضاري لأمتنا العربية الاسلامية،» في: **ملامح المشروع الحضاري العربي المعاصر**: ندوة (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٣٤.

(١٣) البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨).

بصورة كاملة، وحتى تتخرج الاجيال الجديدة من مدرسة عقائدية واحدة، وتحمل افكاراً واقتناعات واتجاهات سلوكية واحدة. وهكذا ولدت الدولة الجديدة على اساس الوحدة العسكرية، والجيش الواحد. واتسعت حدودها، وانتشرت جيوشها على مساحات كانت تتسع شيئاً فشيئاً، ولكن القيادة العسكرية والسياسية ظلت موحدة مركزية. ثم تتابعت على الأمة العربية منذ ذلك الحين حتى العصر الحديث عهود عدة، وتميزت هذه العهود جميعها بظاهرة تاريخية عامة، هي ان الأمة العربية كانت تستطيع متابعة الفتوح وابلاغ رسالة الاسلام ورد العدوان وتأمين سيادتها السياسية على وطنها ونفسها ومصيرها حينما كانت تمتلك قيادة عسكرية موحدة وقوات مسلحة مرتبطة بتلك القيادة. اما في حال فقدان وحدة القيادة وتوزع تبعية القوات المسلحة في الدولة العربية او في الاقطار العربية، فان البلاد كانت تتعرض للغزو الأجنبي وتقع اجزاء منها تحت الاحتلال. وتكاد هذه الظاهرة ان تكون قانوناً يحكم مسار التاريخ العربي، ويسيطر على الاحداث فيه. بحيث تنتظم معظم الاحداث العسكرية في التاريخ العربي تحت هذه الظاهرة، سواء بشقيها الايجابي أو السلبي، أي حينها تتوافر للأمة العربية قيادة عسكرية موحدة ترتبط بها القوات المسلحة، او لا تتوافر مثل هذه القيادة[١٤]. ومن الواضح ان الوحدة العقائدية، التي كان الاسلام اول تجربة تاريخية من تجاربها العربية، هي الشرط الاساسي للوحدة العسكرية الحقيقية والفعالة. فما الفائدة من وحدة عسكرية بين جيوش اختلفت اهواؤها وتوجهاتها؟ لا وحدة عسكرية الا بوحدة عقائدية حقيقية صهرت المبادىء والاهداف والقيم في بوتقة مشتركة. وليس أغنى من التاريخ العربي نفسه، قديما وحديثا، بالشواهد والامثلة عن جيوش قاتلت بالوحدتين العسكرية والعقائدية معاً فانتصرت، وأخرى قاتلت بالوحدة العسكرية فقط فهزمت في كثير من الاحيان.

وفضلاً عما تقدم يبدو واضحاً ان الدولة الكبرى التي اقامتها الأمة العربية في العصر الاسلامي استندت على دعامتين اساسيتين هما: السيف والايمان العقائدي الجديد. ولعل قوة العقيدة كانت أخطر وأهم من قوة السلاح. ومن الواضح ان العقيدة التي التزمها الاسلام في الحرب هي «الجهاد». ولذلك يعتبر «مبدأ الجهاد» هو المبدأ الأصيل الذي يحدد طبيعة الدولة الاسلامية، ويصبغها بصبغة رسولية وكفاحية وعسكرية. وأساس ذلك ان «الدولة» لم تكن «هدفاً من اهداف الوحي، ولا مهمة من مهام النبوة والرسالة، ولا ركناً من اركان الدين، وانما اقتضتها ضرورة حماية الدعوة الجديدة، والدفاع عن الدعاة المؤمنين ضد اضطهاد المشركين، فكان تأسيسها وتدعيمها انجازاً سياسياً وحضارياً وقومياً حفظ الدين، ودافع عنه وساعد على انتشاره، على الرغم من انه ليس جزءاً أصيلاً من مهام النبوة والرسالة، ولا هو أصل من أصول الدين»[١٥].

ومن هنا يمكن القول ان الجهاد في الاسلام هو جوهر المذهب العسكري العربي الاسلامي وروحه، وهو الذي يميزه عن المذاهب العسكرية الاخرى كافة، قديمها وحديثها. ولا مثيل له ولا

---

(١٤) انظر في هذا المعنى: هيثم الكيلاني، **الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٩ ـ ١٠.

(١٥) محمد عمارة، **الاسلام والعروبة العلمانية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٥.

نظير في تلك المذاهب، سواء من حيث اغراضه وجوهره ومضمونه وفلسفته، أو من حيث سموه وشموله الانساني[16]. فما هي العلاقة، اذن، بين مبدأ الجهاد ـ كما تقدم تبيانه ـ وبين **الظاهرة العسكرية** في الوطن العربي، وبصفة خاصة من منظور الوحدة العربية؟.

يمكن القول بداية ان مبدأ **الجهاد** يقدم دوافع للتدخل العسكري في عديد من الحالات، نظراً لما يؤدي اليه اعمال هذا المبدأ من اشاعة توجهات ثورية وكفاحية وعسكرية، واجمالا خلق «مناخ انقلابي» في الحياة السياسية في الاقطار العربية، حيث يغطي مجالات واسعة من الحركة. فكلمة «الجهاد» في اللغة العربية، تعني أي جهد مبذول لتحقيق هدف يراه المرء جديراً بذلك الجهد، ومن ثم فليست هناك علاقة ضرورية بينها وبين الدين. ولذلك فقد استخدمت كلمة **الجهاد** لتعني الصراع الطبقي[17]، او الصراع بين القديم والجديد[18]، أو النضال والثورة[19]، او التنمية الاقتصادية[20]، او لتمتد لتشمل الجهود التي يبذلها المبشرون المسيحيون[21].

وعلى ضوء هذا المفهوم، فان العلاقة بين مبدأ الجهاد والظاهرة العسكرية في الوطن العربي، تبرز في جوانب خاصة من العلاقة بين الديني والقومي، او بين الاسلام والعروبة، كما تعبر عن ذلك حالات ثلاث: تتمثل **اولاها** ـ في الحركات السلفية التي تستند الى مبدأ الجهاد، وتهدف الى انشاء «دولة اسلامية» عبر القوة المسلحة، والتي تعيد الى الاذهان مفهوم «الأمة المحاربة». اما **ثانيتها** ـ فتنصرف الى الاتجاه العام الذي شهدته، وتشهده، حركات المقاومة والثورة والحرب التي تستند الى

---

(16) هيثم الكيلاني، «دعوة الى مذهب عسكري عربي: قراءة تقييمية في المذهب العسكري العربي الاسلامي،» **شؤون عربية**، العدد 41 (آذار/ مارس 1985)، ص 200.

(17) انظر منشوراً اصدره الحزب الشيوعي الفلسطيني في ايار/ مايو 1921، جاء فيه: «.. ان الجهاد ضد هؤلاء الرأسماليين، سواء كانوا عرباً أم يهوداً..». انظر النص الكامل في: غسان كنفاني، «ثورة 1936 ـ 1939 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل،» **شؤون فلسطينية**، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 1972)، ص 50.

(18) انظر: طه حسين، **حديث الاربعاء** (القاهرة: دار المعارف، [د.ت.])، ج 3، ص 3.

(19) من امثلة ذلك الفتوى التي اصدرها مفتي الديار المصرية في حزيران/ يونيو 1948، ونشرت في: **فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لإنقاذ فلسطين وصيانة المسجد الاقصى وسائر المقدسات** (القاهرة: المطبعة السلفية، 1948)، ص 29 ـ 31.

(20) ذهب الرئيس بورقيبة الى ان النضال من اجل تجاوز التخلف الاقتصادي هو فرض «الجهاد» الذي تحكمه الاحكام نفسها كالجهاد بالسيف. وذلك لكي يثبت ان صيام العاملين ليس ملزماً من الناحية الدينية لأن المشاركين في الجهاد بمعناه التقليدي يعفون من صيام رمضان. انظر: **البيان الاسبوعي للرئيس الحبيب بورقيبة 1960/2/5** (تونس: كتابة الدولة للاخبار والارشاد، 1960). ومن المعروف أن العلماء قد قبلوا ذلك التفسير فيما بعد. انظر: محمد الحبيب بن الخوجة، «الجهاد في الاسلام،» في: **من وحي ليلة القدر: دراسات اسلامية** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1971)، ص 130.

(21) انظر: ابراهيم خليل احمد، **الاستشراق والتبشير وصلتها بالامبريالية العالمية** (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، 1937)، ص 58.

مبدأ الجهاد، لتحويل المشاعر «الوطنية» و«القومية» الى مشاعر دينية، وتتلخص ثالثتها ـ في الاتجاه المعاكس أي لتحويل مبدأ الجهاد ذاته من مبدأ ديني الى مبدأ قومي.

ثالثاً: نمط السلطة في الدولة الاسلامية: مبدأ الخلافة

لقد اقتضت طبيعة الاسلام ـ مبدأ التوحيد، وطبيعة الدول الاسلامية ـ مبدأ الجهاد، ان تتصف السلطة في النظام السياسي الاسلامي بخاصيتين أساسيتين، من منظور هذه الدراسة عن الظاهرة العسكرية في الوطن العربي وقضية الوحدة:

الاولى، تتمثل في عدم الفصل بين الشؤون المدنية والشؤون العسكرية منذ عهد النبي (ص). واذا كانت الخلافة ـ مثلاً هي «نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدين به»[٢٢]، فان الشق الاول من مهمة الخليفة، الذي يتمثل في «حراسة الدين»، هو اساساً مفهوم عسكري وخصوصاً بالنسبة الى الدين الوليد والدولة الجديدة. وربما تفيد هنا الاشارة ايضاً ـ الى ان ابوبكر خاض «حروب الردة» من اجل «حراسة الدين»، وحتى تؤدى فرائضه كما كانت تؤدى ايام الرسول (ص). كذلك فان الحركات السلفية في معظمها ـ الوهابية، المهدية، السنوسية.. الخ ـ كانت حركات عسكرية سياسية تحمل مفهوم القبائل المحاربة وترفع راية الجهاد، وتهدف الى بناء دولة بالقوة المسلحة جنباً الى جنب مع العقيدة الدينية.

اما الثانية، فتنصرف الى إعلاء قيمة القوة والتأكيد على ارتباط السلطة بالقوة وخصوصاً في المراحل التالية حين اصبح الحكم يتأسس عن طريق القوة، وخصوصاً القوة العسكرية، او عن طريق الوراثة، التي تأسست أصلاً، وحافظت على وجودها، استناداً الى القوة. ومن الجدير بالتأمل هنا تعريف ابن خلدون لـ«شرط الكفاية» الذي يراه من شروط منصب الخليفة اضافة الى شروط العلم والعدالة وسلامة الحواس، اذ يقول: «واما الكفاية فهو ان يكون جريئاً على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، بصيراً بها، كفيلاً بحمل الناس عليها، عارفاً بالعصبية واحوال الدهاء، قوياً على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين، وجهاد العدو، واقامة الاحكام، وسياسة الدنيا، وتدبير المصالح»[٢٣].

ويوضح ما سبق أهمية السلطة في المشروع الاسلامي. فالاسلام من دون سلطة سياسية، كما سبقت الاشارة، يصبح مجرد فلسفة، و«الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» ولذلك فقد ترتب على الخاصيتين السابقتين اضفاء نوع من الهيبة السياسية والدينية على القيادة العسكرية وعلى العسكريين عموماً، وعلى «المؤسسة العسكرية» ـ عندما اكتسبت خصائص المؤسسة ـ باعتبارها تقوم على «حراسة الدين» بالمعنى المباشر للكلمة، بل لقد اعتبرها بييري، كما سبقت الاشارة، بمثابة مؤسسة جديدة

---

(٢٢) ابو زيد محمد بن عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٤٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

بالمباركة المقدسة. كذلك فقد لاحظ عدد من العلماء السوفيات، من ناحية مقارنة، ان المجتمعين الاسلامي والهندوسي يضعان تقليدياً العسكريين في المراتب الاجتماعية العليا (خلافاً للمجتمعين البوذي والكونفوشيوسي)[٢٤]. ومن ذلك أيضاً أن وزارة الحربية أو الدفاع، بالمصطلح الحديث - كان يطلق عليها في مصر عند الأخذ بفكرة الوزارات «نظارة الجهادية»، وكان «الضباط» هم أمراء الجهادية، وكان الانخراط في السلك العسكري او عملية التجنيد تسمى بالتطوع للجهادية.

ان نظام الخلافة يعتبر جوهر أي تحليل لنمط السلطة في أي نظام اسلامي غير ان الخلافة كما في التصور الاسلامي الأول - باعتبارها نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به - لم تدم اكثر من ثلاثين سنة مع الخلفاء الراشدين ثم انتقلت الى ملك على الرغم من استمرار تسمية الملك خليفة، طوال عهد الامويين والعباسيين، اما جوهر السلطة فهو الملك. وكان الخليفة - الملك له السلطة كلها على الدين والدنيا، وكان هو المهيمن على الدولة واعتماده في حكمه على قوة سيفه وتلاحم عصبيته، وليس على رضى الناس والمؤمنين وخضوعهم الطوعي الذي كان يوفره وازع الدين.

وكانت مسألة الرجوع عن البيعة وخلع الخليفة او الملك مسألة تدخل في القضايا الشرعية السياسية لدى المفكرين الاسلاميين. وهم قد اختلفوا على الموقف الشرعي من السلطان الجائر، فمنهم من أوجب الخروج عليه ومنهم من رفض ذلك اتقاء للفتنة وكثرة القتل. ثم تطور هذا الموقف من الملك حين ابتعد الملك عن الدين وحتى عن المظاهر الدينية واصبح الملك هو من له القوة والسلاح فقط[٢٥].

وقد حدد ابن تيمية موقف الفقه السني من مسألة مقاومة الحاكم والخروج عليه فقال: ان «المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الائمة وقتالهم بالسيف وان كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الاحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ. لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة. فتدفع اعظم الفاسدين بالتزام الحد الأدنى. ولعله لا نكاد نعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي ازالته»[٢٦].

لقد كانت هذه الآراء هي التبرير الفقهي للخضوع والاستسلام للسلاطين والحكام الذين يبغون في الأرض ويفرضون قوتهم وسلطانهم بقسوة وظلم. وعلى هذا، ومنذ مئات السنين كان

(٢٤) التركيب الطبقي للبلدان النامية، تأليف مجموعة من العلماء السوفييت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤)، ص ٤٠٩.

(٢٥) حسين ضناوي، «الحاكم: آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة،» دراسات عربية، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢٦) انظر: تقي الدين بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، مراجعة وتحقيق علي سامي النشار واحمد زكي عطية، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١)، ص ١٦، ٢٤، ١٦١ و ١٥٧ - ١٥٨.

الحكام المسلمون الذي حكموا هذه المنطقة هم قادة الجند وفي غالبيتهم الكبرى من غير العرب، من ترك وسلاجقة وفرس ومماليك، وساهموا مساهمة عظيمة في تدمير الانسان العادي في هذه المجتمعات.

ولما كان المذهب السني هو المذهب الوحيد المعترف به في الدولة العثمانية فان فقهه وآراء المفكرين السياسيين ونظرتهم الى الحاكم والمحكومين وعلاقة الصراع بينهما وحدوده هي الايديولوجية المسيطرة على المجتمع بأسره وتكوّن الخلفية العقائدية لكل نشاط سياسي[٢٧].

وعلى ضوء سيادة المذهب السني، بكل مواريث التخلف المملوكي ـ العثماني التي رافقته ودعمته، لم تعد المعارضة «المدنية» سهلة او ممكنة، وبالتالي فقد كانت هناك صعوبات حقيقية امام فرص التغيير السياسي الجدي أو القيام بثورة، وخصوصاً اذا وضع في الاعتبار ان السلطة السياسية الممثلة في رأس الدولة ـ الخليفة، وفي مؤسسات «الدولة» كانت قد اكتسبت في العصر العثماني «قداسة دينية» غريبة عن روح الاسلام، وهي قداسة ادعاها السلاطين وباركها فقهاؤهم من أهل الجمود. ولقد كانت القداسة الدينية لرأس السلطة السياسية في المجتمع تثمر، ضمن ما تثمر، السياسي بل واضفاء هذه «القداسة» عليه. وسيساهم هذا المناخ، مع غيره من العوامل، في تحول الجيش للقيام بوظيفة «المعارضة السياسية»، كما سيتضح مما يلي.

ومن ناحية اخرى، يلاحظ هورويتز ان غياب قواعد ثابتة ومحددة للخلافة كان أهم مصدر للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في الاسلام. وان الصراع على الخلافة كان يحل اما بالحرب الأهلية أو بالانقلاب[٢٨]. وفي الحالتين بواسطة العسكريين.

إن هذا التحليل المتقدم للعلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية، يكشف في الوقت نفسه عن جوانب مهمة للعلاقة بين الاسلام والقومية العربية ـ مبدأ التوحيد القومي ـ من ناحية، وللعلاقة بين الظاهرة العسكرية والقومية العربية ـ خاصية عروبة السلطة ـ من ناحية اخرى.

وهذا طبيعي في اطار حضارة هي «عربية ـ اسلامية»، فهي عربية «لأنها حضارة امتنا التي هي عربية، قومية. وهي اسلامية لأن «الاسلام الحضاري» يمثل ايديولوجيتها المتميزة، فالإسلام الحضاري هو الرسالة الخالدة لأمتنا العربية الواحدة، يستوي في ذلك أبناؤها الذين يتدينون «بالاسلام الدين» وأولئك الذين يتدينون بدين التوحيد، سالكين الى هذا التدين شرائع أخرى لرسل آخرين سبقوا محمداً (ص)، على درب علاقة السماء بالانسان»[٢٩].

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension,* Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), pp. 18 and 20.

(٢٩) عمارة، «مكان الوهابية والمهدية ونهضة محمد علي والجامعة الاسلامية في الاستقلال الحضاري لأمتنا العربية الاسلامية،» ص ٣٣.

ولذلك فان التطورات التي لحقت بالعلاقة بين هـذه المتغيرات الثلاثة ـ الاسلام، العروبة، الجيش ـ كان لها تأثيرها على بروز التناقض المصطنع بين العروبة والاسلام ـ من ناحية، وعلى بلورة ظاهرة التجزئة في الوطن العربي ـ من ناحية اخرى. ومن هنا أهميتها في اطار البحث عن «الوحدة العربية والعسكريين العرب».

فعلى سبيل المثال يحدد د. محمد عمارة معلماً مهماً من معالم فقدان الاستقلال الحضاري للأمة العربية يرتبط بالمؤسسة العسكرية، حيث يرجع ذلك التمزق والانفصام الذي أصاب «توحيد الأمة»، الى الاختلال بين السيف والقلم، بين القوة والعقل، والى الاختلال في معادلة التوحيد «القومي» التي تقوم على عروبة السلطة وعروبة الجيش.

لقد كان عمر بن الخطاب ـ فيما يرى د. عمارة ـ أول من تنبه الى خطر «الرفاهية» على كفاءة «القوة الضاربة والحامية» التي لا بد منها لحماية «الدولة» و«الأمة» ومنعتها ورفاهيتها. فمنع الجند من امتلاك الارض الخصبة عندما فتحوا أودية انهار مصر والشام والعراق، بل بنى لهم مدناً خاصة، ومنع من التزيي بزيهم الخاص. وفرض الحجر على الصحابة وخصوصاً من كان منهم من اشراف قريش، وان لا يغادروا المدينة الا باذن، حتى ولو كانت الحجة هي الغزو والجهاد في سبيل الله. لكن عثمان بن عفان لم يسلك الطريق نفسه، فكان ذلك أول وهن على الاسلام، واول فتنة ـ كما يرى ابن ابي الحديد. ولما كان العصر العباسي كانت الرفاهية قد ابتعدت بالعنصر العربي عن حياة الجندية، فافتقدت الأمة قسمة المقارنة بين «القوة» و«العقل» وكانت «الشعوبية» المدفوعة بالثأر، والمشحونة بالمواريث المجوسية تسعى الى تقويض «الدولة» والى افساد «الدين». فما كان من الخليفة المعتصم (٧٩٥ ـ ٨٤١ م) الا ان خطا الخطوة القاتلة عندما اختار للدولة جندها من الترك المماليك الغرباء عن حضارة الأمة، بحكم العنصر والحس والنشأة والتكوين والذين لا يكنون وداً لعقلانية حضارتها بحكم كونهم «عسكراً» فضلا عن كونهم «مماليك». فلما تضخمت هذه المؤسسة العسكرية الغريبة عن الروح الحضارية للأمة، تجاوز الامر حدود «فقدان التوازن» الى رجحان كفة «القوة» على كفة «العقل» فكان انقلاب المتوكل العباسي (٨٢١ ـ ٨٦١ م) الذي أطاح بالتيار العقلاني الذي بلور الصفحات المشرقة للحضارة العربية. ولما امتد العمر بسلطان العسكر المماليك، وتوالت دولهم على مقر الخلافة واقاليمها، ومد في عمر هذه الدول وأحكم من قبضتها ذلك الخطر الصليبي الزاحف من اوروبا تراجعت قسمة **العروبة** من حضارتنا، وظهر ذلك «التناقض» الذي زعموه بين **الاسلام والعروبة**، كمحاولة لابراز الرباط **الديني** الذي يجمع الحاكم بالمحكوم، ونفي الرباط **القومي** الذي يستنفر المحكومين لينفضوا عن كاهلهم ذلك السلطان الغريب عن قوميتهم. ففقدت الحضارة العربية ـ الاسلامية روحها المميزة لها، ودخلت مرحلة التراجع، فالجمود، فالانحطاط، تلك المرحلة التي تدعمت بالسيطرة العثمانية على أغلب أقاليم الوطن العربي، واستمرت حتى ظهور حركات التجديد والنهضة[٣٠]. وهنا ينبغي ادخال التأثير الغربي الاستعماري الساحق في الاعتبار.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

لقد سبقت الاشارة الى ان الاسلام نظام كلي شامل لا يفصل الدين عن الدولة، وانه ليس ثمة ناحية في حياة المسلم لا ينظمها، التشريع أو التوجيه. الا ان هذه «الحقيقة» تعرضت لتحديات عملية قبل العصر الحديث بأزمان عندما تجزأت دولة الخلافة الاسلامية وقامت سلطات ومماليك تستند الى سلطة القوة وضروراتها اكثر من استنادها الى سلطة الشريعة واخلاقياتها. ولكن على الرغم من ذلك، بقيت الوحدة المعنوية لـ«دار الاسلام» قائمة ضميرياً وحضارياً، وسياسياً الى حد ما، وبقي الخليفة العباسي يرمز الى وحدة الاسلام السني، حتى ان سلاطين المماليك شعروا بالحاجة الأدبية لنقل مركزه الى مصر ليضفي «الشرعية» على حكمهم، ثم استمرت هذه الوحدة بخضوع الشرق العربي، واجزاء اخرى، للدولة الاسلامية.

وفي العصر الحديث عندما اشتد الضغط الغربي على الاسلام، جرت محاولات لاحياء الخلافة واعطائها امتداداً اسلامياً شاملا يتخطى حدود السلطنة العثمانية، واعلن السلطان العثماني خليفة للمسلمين.

ولقد نشأت أزمة ضميرية دينية وشرعية سياسية عندما الغيت الخلافة (عام ١٩٢٤) وقسم الشرق العربي الى دويلات «وطنية» حسب المفهوم العصري. اذ قام تعارض وتناقض بين الانتماء التاريخي والعقيدي ـ «الشرعي» القديم ـ لدار الاسلام وبين الولاء المفترض للوطن المحلي المحدود، بين الارتباط بالجماعة او «الأمة» المعنوية الكبيرة وبين التبعية لأرض محددة. ولم تسمح المخططات الغربية بظهور كيان عربي بديل يعطي للعرب حس الانتماء وشعور الوحدة وتحقيق الذات تعويضاً عن فقدان الهوية الجماعية القديمة «لذلك أرتد العربي عملياً لولائه العائلي العشائري، أو المذهبي الطائفي، أو الاقليمي المحلي، ولم يتحقق الولاء الوطني»[٣١].

لقد ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعاً اسلامياً جهادياً الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، كثورة عبدالقادر في الجزائر، والثورة المهدية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا، وحركة الحزب الوطني في مصر (١٩٠٥ ـ ١٩٠٨). ولكن مع سنوات الحرب وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤثرات التطور الحديث، وتسرب الضعف ثم الانهيار الى الكيان الاسلامي الجامع، بدأت تتخذ طابعاً عربياً ووطنياً ومحلياً، ولربما بقي الاسلام عنصراً من عناصرها ولكنه لم يعد طابعها المميز والمهيمن. ينطبق ذلك على الثورة العربية الكبرى في الحجاز (١٩١٦)، والثورة المصرية (١٩١٩) والثورة السورية (١٩٢٠)، وثورة العشائر العراقية (١٩٢٠) والثورة السودانية (١٩٢٤)، والثورة السورية (١٩٢٥).

ومع ذلك، فمنذ نهاية الحرب العالمية الاولى، ظهر تيار سلفي محافظ شديد العنف في هجومه على الغرب وعلى تيار التجديد التغريبي المناقض له، وهو التيار الذي اطلقت عليه الدراسات

---

(٣١) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١١١ ـ ١١٢.

الاوروبية اسم «التيار الليبرالي» او «العلماني»[٣٢]. فبعد الغاء الخلافة التي كانت تمثل رمزاً لوحدة كيان المنطقة ـ بغض النظر عن قيمته العملية ـ وبعد ان قسم الغرب اجزاء الشرق العربي ومنع اقامة الكيان الجماعي البديل، وبعد ان ظهرت في الدويلات «الوطنية» الجديدة دعوات محلية متفرقة بعيدة عن روح الاسلام او مناهضة له، انتشر لدى الاوساط السلفية والمحافظة شعور فادح بالخطر الشديد المهدد للكيان الاسلامي ليس في اطاره السياسي فحسب،فهذا الاطار قد تم تدميره، وانما في جوهر معتقداته وأسس وجوده. وتمثل هذا الشعور، الذي اصبح دفاعا خائفا عن الذات، في عنف الهجوم الذي استثاره ـ مثلا ـ صدور كتاب **الاسلام واصول الحكم** للشيخ علي عبدالرازق عام ١٩٢٥، أو كتاب **في الشعر الجاهلي** لطه حسين عام ١٩٢٦. أضف الى ذلك ان اوضاع ما بعد الحرب العالمية الاولى تمخضت عن احساس «بالاحباط الكبير» حتى من وجهة النظر الوطنية المتحررة او المجددة، لا من الوجهة السلفية فحسب. فلا الاستقلال المشروط الذي حققته ثورة ١٩١٩ المصرية بدستور ١٩٢٣ كان يمثل الحد الادنى من المطالب الوطنية، ولا اوضاع التقسيم في سوريا والعراق كانت محققة لأي درجة من تلك المطالب، وجاءت تجربة الانظمة «الوطنية» باحزابها وبرلماناتها في ظل النفوذ الغربي، ومسلكه لتزيد من قوة الرفض، لا للتسلط السياسي الاوروبي وحده، وانما للحضارة الاوروبية ذاتها. وهذا تطور سلبي جديد في علاقة العرب باوروبا، بعد ان تحول الخطر الاوروبي الى احتلال مباشر وتهديد متواصل لأسس الكيان وجوهر المعتقد[٣٣].

اما حركة الاحياء الاسلامي والاستجابة للتحدي، فتبدو على ا لنحو التالي من الوجهة السلفية: «.... ثم لم يلبث العالم الاسلامي ـ والعربي منه خاصة ـ ان اجتاحته موجة من الذعر، ومن الاحساس بالخطر دعته الى التمسك والى الاستجابة لنداء الداعين الى الجامعة الاسلامية، وذلك على اثر اشتداد حملات التبشير بين ربوعه، وعلى اثر ما توالى من انباء محاولات فرنسا السافرة للقضاء على الاسلام وعلى اللغة العربية في شمال افريقيا، وجرائمها وجرائم ايطاليا (في ليبيا) في التنكيل بزعماء المسلمين المطالبين بحرية بلادهم، واعان على بعث الحمية الدينية تنبه المسلمين الى خطر اليهود واشتباكهم معهم في معارك دامية منذ ١٩٢٩»[٣٤].

وبالتالي، فالى جانب التيار الرئيسي للسياسات الوطنية التي سيطرت عليها مجموعات النخبة التي اعتنقت القيم والاساليب الغربية، والتي تبنت المناهج السياسية الغربية ولم تلجأ الى العنف الا في احيان قليلة، ظهر في العشرينات والثلاثينات تيار اصولي اسلامي تجسم في منظمات مثل جماعات «الاخوان المسلمين» كرد فعل على «النفوذ الغربي المتزايد، وفي مواجهة الجماعات الوطنية التي تأرجح نشاطها غالباً على حافة التعاون مع الدول الاستعمارية. وكانت هذه الجماعات تعمل في نطاق تقاليد الحركات الدينية المناهضة

---

(٣٢) للاطلاع على منحى الدراسات الغربية في ربط حركة التجديد الاسلامي بفلسفة «الليبرالية العلمانية» وتحليل اسباب اخفاقها في المحيط العربي الاسلامي. انظر: حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**.

(٣٣) الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٣٤) محمد محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر**، ٢ ج (بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠)، ج ٢، ص ١٤٧.

للاستعمار في المراحل السابقة، ولم تعترف بالفصل بين الدين والسياسة، وكان الجهاد جزءاً اساسياً من ايديولوجيتها»[٣٥].

والواقع ان الاسلام لم يكن في حاجة الى حركة تسييس متقصدة أو وافدة، لأن السياسة لم تنفصل عنه اساساً. بل ان ماحدث كان العودة الى الفهم الاصلي للاسلام او العودة الى اطلاق قواه الاجتماعية السياسية الكامنة، وهي ظاهرة يمكن ان تتكرر لدى كل حالة تأزم تمر بالمجتمع الاسلامي. ففي عهد السيطرة الغربية المباشرة، ثم عهد الحكومات غربية الولاء لم تجد قوة الاسلام السياسية الاجتماعية متنفساً لها تعبر من خلاله عن ذاتها وظلت مكبوتة حبيسة، وانحصر الاسلام على الصعيد الشعبي في جوانبه الدينية، بينما كانت الاقلية المتعلمة والنافذة تتأثر بالغرب فكراً وسلوكاً، وكان التأثير الاجتماعي والتربوي الغربي يضغط على الحياة الإسلامية في الجوانب البعيدة عن السياسة والفكر. غير أن هذا التراجع للاسلام والتقدم من جانب المؤثرات الغربية العلمانية في الوقت ذاته حدثا في ظل السيطرة الاجنبية المباشرة وبتأييد ضمني منها. وارتبطت الظاهرتان (الاستعمار والتغريب) عملياً وفي اذهان الناس، ولم يثبت ان «العلمنة» الجارية عملية اختيار جماعي حر. وما ان تراخت القبضة الغربية حتى انقلبت الصورة تماماً، فاذا الاسلام باعتباره قوة عقيدية اجتماعية سياسية جامعة، يتقدم، واذا الليبرالية العلمانية تنحسر، وحتى الليبرالية المخففة المطعمة بعناصر تراثية اخذت تزيد من تَقَبُّلها للافكار الاسلامية. واصبح واضحاً ان رغبة العرب في دفع السيطرة الاوروبية عنهم تفوق بكثير رغبتهم في استيعاب الحضارة الاوروبية (على الرغم من ضرورة الاستيعاب الحضاري لدفع السيطرة) او ان هذا المجتمع، على أقل تقدير، يريد ان يسترجع كيانه الذاتي وهويته الاصلية، اللّذين اجبر على التخلي عنهما، ثم يقرر لنفسه أي موقف يتخذ من الحضارة. ذلك أن التحضير لا يمكن أن يكون بالاكراه وبتفتيت الشخصية الجماعية الاصلية لمن يراد تحضيرهم. خصوصاً وان ذلك كان يتم تحقيقاً لمصالح قوى الحضارة المسيطرة لا لهدف تحضيري مجرد خالص[٣٦]. ولقد بلغ هذا العدوان المقنع باسم الحضارة ذروته في فلسطين، عندما اخذت جحافل الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني تتدفق على اراضيها. ان الاستعمار الاستيطاني الاوروبي بدأ بلغة حق الرجل الابيض في نقل الحضارة الى السكان الوطنيين الاقل تحضراً في آسيا وافريقيا وذلك باحتلال القارتين احتلالا مادياً، ولو كان ثمن ذلك «القضاء على السكان الاصليين». ولذلك فان المعركة التي شهدتها ارض فلسطين، تحت شعار نقل الحضارة المزعوم، لم تتوقف عند حدود الإكراه والتفتيت للشخصية الجماعية الاصلية، وانما امتدت الى محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني نفسه بالمعنى الحرفي للكلمة، او على الاقل، محاولة القضاء على وجوده معنوياً عن طريق تشويه هويته الوطنية وتحطيم مقومات كيانه وأسس معتقداته. ولا شك ان تلك طريقة غريبة لادخال الحضارة الى شعب عن طريق إبادته.

---

(٣٥) رودلف بيترز، الاسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث (القاهرة: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣٦) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١١٧ - ١١٨.

ومع ذلك يلاحظ د. محمد جابر الانصاري ان التأثير الغربي تمخض عن نتيجة ايجابية معينة، فقد نشر التعليم، وساعد بافكاره ونظمه على تسييس الجماهير من خلال الاحزاب والانتخابات والصحافة والسماح بمبدأ المعارضة في الحدود المرسومة. ولكن عندما دخلت الجماهير في العملية السياسية الحديثة، وبدأت تمارس تأثيرها الحزبي والانتخابي، ونشاطها السياسي في الشارع، تبين انها لم تدخل هذه العملية بافكار ديمقراطية غربية، وبسلوك «ليبرالي» متفتح - على طريقة ناخبي حزب المحافظين البريطاني او الراديكاليين الفرنسيين مثلا - وانما دخلتها بمشاعرها الاسلامية الجريحة ومسلكها العفوي الغليظ الساذج وكل تراثها القديم، وهذا امر طبيعي فهذه هي «الايديولوجية» الكيانية الوحيدة التي امتلكتها وتمتلكها وتحسن التعبير عنها، والتي دفعت دفعاً الى مزيد من التمسك بها بسبب المسلك الغربي المضاد واوضاعها السيئة في ظل الحكومات المفروضة عليها. وهكذا فان العودة الى تسييس الاسلام كانت عاملا مهماً في خلق الجو الثوري الانقلابي في المنطقة[٣٧].

ومن هذا المخاض نفسه ولدت «الجيوش العربية»، لقد ولدت «عربية» في أول الأمر، وخصوصاً في المشرق العربي، عندما لم تكن هناك حدود بين «اقطار» هذه المنطقة. وعندما تم فرض هذه الحدود القطرية وترسيخها بدأت تظهر الى الوجود «الجيوش القطرية» العربية، مع غيرها من معالم بناء مؤسسات «الدولة» الحديثة. وذلك بعد فترة انتقال تميزت بقدر من حرية الحركة، تناسب مع مقدار عدم ترسخ الحدود الجديدة، فضلا عن مدى قوة وطبيعة الارتباطات والعلاقات القومية العربية على المستويين الشخصي والموضوعي عبر الأقطار الجديدة.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١١٩.

الفصل الثاني
مواريث المرحلة العثمانيّة

لا شك أن صورة الضابط وخصائص النخبة العسكرية تختلف من قطر عربي الى آخر. وحتى داخل القطر الواحد، تمكن ملاحظة عدد من التغيرات الأساسية التي تعاقبت من مرحلة الى أخرى. ومع ذلك تمكن ملاحظة مجموعة من الأنماط والتأثيرات المستمرة، والتي تتمثل خصوصاً في المصادر الأجنبية التي ألقت بتأثيراتها على تشكيل صورة الضباط في الأقطار العربية، والتي تتشارك فيها غالبية الجيوش العربية، حتى ولو كانت هذه التأثيرات تختلف من قطر لآخر.

ومن هذه الناحية يشير بييري الى أن الصفوة العسكرية العربية المعاصرة تشتق خصائصها من مصدرين أساسيين العثماني والأوروبي، خصوصاً البريطاني والالماني والفرنسي[1].

وإذا كان هذا الجزء من الدراسة يركز على الجانب الأول، أي تأثير المصدر العثماني، فربما يكون من المفيد الاشارة الى ملاحظة جانو ويتز بخصوص هذا التأثير، حيث خلص الى أن التقاليد العثمانية المحلية فضلاً عن المواريث السياسية للامبراطورية العثمانية، فيما يتصل بمنطقة «الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، كانت تتميز بالاتجاه الى التدخل السياسي وممارسة السلطة من قبل النخبة العسكرية[2].

ومعنى ذلك أن تحليل خبرة المرحلة العثمانية، التي استمرت قروناً عدة في المنطقة العربية، تعتبر ذات أهمية خاصة في استجلاء أصول الدور السياسي للجيوش العربية المعاصرة. ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن هذه المرحلة شهدت تجربة عسكرية عربية خاصة، تلك التي تمثلت في الثورة العرابية التي تعتبر أول حالة للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في المنطقة العربية، وفقاً للمفاهيم المعاصرة للظاهرة العسكرية، من ناحية، كما أنها كانت تمثل رفضاً وتحدياً لمواريث السيطرة العسكرية الأجنبية العثمانية، من ناحية أخرى. وعلى ذلك، فإن تحليل المواريث العثمانية إنما ينصرف

---

(١) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 300.

(٢) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 12.

الى معالجة شقين أساسيين: أولهما ـ ثورة القومية التركية الحديثة، وثانيهما ـ الثورة العرابية في مصر. وفيما يلي استعراض لهذين الشقين.

أولاً: ثورة القومية التركية الحديثة

بينما يمثل الاسلام تلقائياً، باعتباره ديناً ودولة وخبرة تاريخية ومصدراً رئيسيّاً لنظام القيم والمعتقدات، دافعاً للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في الوطن العربي وفي غيره من الدول الاسلامية بالطبع، فإن القومية العربية تعمل كدافع وهدف للتدخل.

لقد لعب الضباط العرب دوراً أساسياً في القومية العربية منذ انبثاقها كحركة سياسية في العصر الحديث. ويصدق هذا التقرير على الحركة القومية في مصر أيضاً، على الرغم من أنه كان لها مسار مستقل حتى منتصف القرن العشرين. ومن الصحيح أنه كان هناك تأثير متبادل مبكر بين الحركة القومية المصرية والعربية، كما يعبر عن ذلك عزيز المصري مثلاً. ولكن الأكثر أهمية من تأثر كل من الحركتين بالأخرى، يتمثل في تأثر الحركات القومية المصرية والعربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالقومية التركية الحديثة، حيث قام الضباط أيضاً بلعب الدور الحاسم.

لقد كانت الآستانة، باعتبارها مركز الخلافة وعاصمة الامبراطورية، ميداناً لنشاط العديد من القيادات والكوادر العربية، المدنية والعسكرية، التي كان لها تأثيرها ودورها في الأقطار العربية قبل الاستقلال وبعده. وقد أشار داون الى أنه من بين ١١٣ قومياً عربياً نشطاً في منظمات عدة في الآستانة، كان واحد فقط مصرياً، و١٨ عراقياً، والبقية من سوريا (الكبرى). ومن بين السوريين البالغ عددهم ٩٤ ـ كان هناك ٥١ من سوريا، و٢٢ من فلسطين، و٢١ ومن لبنان ـ كان هناك ١٠ عسكريين فقط، في حين كان جميع العراقيين الثمانية عشر ضباطاً عسكريين[٣]. وكذلك كان هناك مصري واحد هو عزيز المصري. وقد لعب هؤلاء العسكريون دوراً بارزاً في حركة القومية العربية الناشئة.

ويمكن القول إن التأثير العثماني ـ التركي مارس دوره من خلال ثلاثة مصادر أساسية هي: طبيعة العلاقات العسكرية ـ المدنية في الامبراطورية العثمانية، وخبرة الانقلابات والتنظيمات العسكرية السرية في الجيش العثماني وتأثير التحديث العسكري على الجيش والمجتمع في الامبراطورية العثمانية.

١ ـ طبيعة العلاقات العسكرية ـ المدنية في الامبراطورية العثمانية

كانت الامبراطورية العثمانية آخر الامبراطوريات الاسلامية في التاريخ، وهي أكثرها استمراراً

(٣) انظر: C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria,» *Middle East Journal,* vol. 16, no. 2 (1962), pp. 148-164.

(١٢٩٩ ـ ١٩٢٠). ولقد قامت الدولة العثمانية في الأصل على فكرة الجهاد ضد البيزنطيين وعلى مواجهة الغرب في طرفه الشرقي. واستمرت هذه الدولة مصدر تهديد للغرب بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، كما حاولت أن تساهم في صد الغزو الغربي لشمال افريقيا في القرن السادس عشر بنجاح، وحاولت مواجهته في المحيط الهندي من دون نجاح. ثم توسعت في القرن السادس عشر الى المنطقة العربية في المشرق والمغرب (باستثناء مراكش)، مما وضع هذه المنطقة في اطار سياسي واحد. وبالتالي فقد تمثلت البداية في مجموعات من القبائل المحاربة التي تمكنت، تحت دعوى الجهاد، وباستخدام القوة المسلحة والغزو من تأسيس دولة، فكانت القوة عمادها وأساس استمرارها وميزتها الأساسية، وتكاد تكون الوحيدة، إلى زمن طويل. ويوم فقدت هذه الميزة كانت فقدت جل ما لديها من رصيد. وتفصيل ذلك أنه نتيجة للغزو العسكري أصبحت الدولة العثمانية تسيطر على عدد كبير من الجماعات القومية، حتى لقد أصبح الأتراك، وهم العنصر الأساسي في الغزو والحكم، بمثابة أقلية حتى النهاية، داخل نطاق الامبراطورية الكبيرة. ونظراً لعدم القدرة على الاعتماد على ولاء الشعوب الخاضعة لسيطرتها، كان على الامبراطورية أن تصير استبداداً عسكرياً. ومن هنا يخلص روستو الى أنه طوال التاريخ العثماني، كان الجيش، الى جانب مؤسسة القصر السلطاني، الجزء الأكبر الأكثر تطوراً والأكثر تكلفة من «المؤسسة الحاكمة» للامبراطورية العثمانية، وأن انهيار الامبراطورية، بعد هزائمها في القرن الثامن عشر خصوصاً، لم يؤد إلاّ إلى تعزيز الموقع المركزي للجيش[٤].

ويلاحظ أن أول عشرة سلاطين كانوا محاربين يتولون قيادة الجيوش بأنفسهم، كذلك فإن حكام الاقاليم كانوا يدعون الى القتال على رأس القوات العسكرية لاقاليمهم. أما الجيش الدائم المحترف فقد كان يتكوّن من الانكشارية الذين كانوا مصدر رعب لأوروبا حتى القرن السادس عشر. ولكن مع تزايد عددهم وتغير قواعد تجنيدهم، ضعفت خصائصهم العسكرية وساد سلوك التمرد والشغب في محيطهم، وهكذا أصبحوا سبباً للتدهور والانهيار في الامبراطورية العثمانية. كذلك فمن المثير أن نلاحظ، في دراسة التدخل العسكري في ظل الامبراطورية العثمانية، محدودية عدد الحالات التي نجحت فيها المؤامرات العسكرية في عزل سلطان حاكم. فعلى سبيل المثال، حتى مطلع القرن التاسع عشر، أي طوال خمسمائة عام من الحكم العسكري، تم اسقاط ثلاثة سلاطين فقط، وجرى اغتيال اثنين[٥]. أما تمرد الانكشارية فقد كان من أجل الحصول على مزايا مادية محددة. لقد كانت دوافعهم تنبع من الجشع أكثر منها من الرغبة في ممارسة الحكم. ان الشيء الوحيد الذي لم يكونوا على استعداد للتسامح معه هو أي اقتراح لالغاء نظامهم أو للتقليل من مكانتهم.

إن مبدأ الوراثة في العائلة العثمانية كان محل احترام، وهكذا فإن جميع السلاطين البالغ

---

(٤) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government,* Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 6.

(٥) George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* 3 vols. (New York: R. Speller, 1965-1973), «The Northern Tier,» p. 25.

عددهم ستةً وثلاثين سلطاناً كانوا ينتمون الى البيت العثماني. إن المرء قد يغريه أن يفكر، كما يشير حداد، في أن لقب «الخليفة» كانت له قداسته الدينية، ومنع بالتالي فرض حاكم فعلي على السلطان ـ الخليفة في شخص قائد عسكري من وراء الستار. لكن لقب الخليفة ظهر فقط بعد القرن السادس عشر، بينما يلاحظ أن هذا اللقب نفسه لم يمنع الضباط الأتراك والفرس في ظل الخليفة العباسي، من أن يصبحوا حكاماً فعليين لبغداد. انما من الممكن استنتاج أن الانكشارية، على الرغم من جموحهم الذي أدى في النهاية الى تحطيمهم تماماً، كانوا يكنون ولاء عميقاً للسلطان وللمؤسسة السلطانية، وأنهم أخذوا مأخذ الجد دورهم في حماية العائلة العثمانية[٦]. لقد تزايد ميل الانكشارية الى التمرد مع تزايد أعدادهم وانخفاض قدراتهم النوعية. كذلك فإن التمرد العسكري العام كان أيضاً علامة على انهيار الامبراطورية العثمانية، ولذلك فقد أعقبه تفكك عام للنظام الاداري وتدهور في فعالية السلاطين والحكام التابعين لهم في الاقاليم. حقاً لقد كانت الدولة العثمانية هي الجدار الذي أخّر اجتياح الغرب الاستعماري الطامع في الوطن العربي، لكن هذا الجدار لم يستند الى حضارة تدعم بنيانه، وترمم ثغراته، وتتعهده بالمساندة والتجديد. وزاد من خطر هذه السلبية ازدياد تجاوزات «الجند» ومظالمهم، والفوضى التي أشاعوها في الأقاليم والولايات وذلك لإحساسهم بأنهم كل ما لدى «الدولة» من رصيد وامكانيات.

٢ ـ خبرة الانقلابات والتنظيمات العسكرية السرية في الجيش العثماني

يلاحظ بيري، بخصوص العلاقة بين الضباط وحركاتهم السياسية، من ناحية، والحركة القومية، من ناحية أخرى، أن الحركات القومية في الغرب كانت مصدراً للمبادىء والتشكيلات. ففي تركيا انتظم جماعة من المثقفين الليبراليين، بهدف الاصلاح الدستوري، في منظمة «العثمانيين الفتيان» بين ١٨٦٥ ـ ١٨٧٠. ثم انساب تأثيرهم إلى التربة الخصبة للكلية العسكرية، وتمخض عن ذلك قيامهم بانقلاب عام ١٨٧٦ الذي أسقط السلطان عبدالعزيز، وذلك بالتحالف مع قادة الجيش والبحرية العثمانية، وكانت القوات التي استخدموها من طلاب الكلية العسكرية[٧].

لقد كانت تلك سابقة مهمة بالنسبة إلى الانقلابات الحديثة التي تعاقبت واحداً وراء الآخر في تتابع سريع منذ ذلك الحين في الامبراطورية العثمانية وفي البلاد الواقعة تحت سيطرتها أو نفوذها. وفي الواقع ليس هناك دليل، ولا تتوافر معلومات حول مدى وكيفية تأثير الانقلاب الذي قام به تحالف الضباط والمثقفين في تركيا عام ١٨٧٦ على ثورة أحمد عرابي في مصر التي حدثت بعد ذلك بخمس سنوات. ومع ذلك، فإن الافتقاد إلى «دليل» ليس «دليلاً» في حد ذاته على غياب مثل ذلك التأثير، كما أن التقارب الزمني بين الحدثين قد لا يكون عرضياً.

أما في تركيا ذاتها فقد كانت حركة «العثمانية الفتاة» هي سلف حركة «الأتراك الفتيان»[٨] الذين

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p. 286.

(٨) تتعدد ترجمة مصطلح «Young Turks» إلى اللغة العربية من «الأتراك الفتيان» إلى «الأتراك الشبان» إلى =

شكلوا جمعية سرية عام ١٨٨٩ في الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية. وبينهم أيضاً لعب الضباط دوراً قيادياً. فالجناح النشط في حركة «الأتراك الفتيان» أنشأ «جمعية الاتحاد والترقي» التي قامت بثورة عام ١٩٠٨، وكانت تلك الجمعية بمثابة منظمة سياسية ثورية للضباط. ومن المثير أن نلاحظ هنا أن الخلايا الأولى لهذه الجمعية تشكلت في محيط أولئك الذين يعبرون، أكثر من أي جماعة أخرى عن الروابط الوثيقة بين الضباط والمثقفين. وهم طلاب الكلية الطبية العسكرية[٩].

وفي العقود التالية كانت ثورة «الأتراك الفتيان» نموذجاً لكثير من حركات الضباط في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً في المنطقة العربية. لقد كانت بمثابة حركة قومية حديثة للضباط الأتراك، الذين عمدوا الى استخدام القوة العسكرية لاحداث تغييرات في النظام السياسي الداخلي للدولة، وهي الحركة التي أثارت الحماس وحركت التأييد في محيط أعداد كبيرة من المثقفين وأبناء الطبقة المتوسطة، والتي انتهت الى تأسيس نمط من الحكم العسكري. وهكذا أصبح اسم «الأتراك الفتيان» اصطلاحاً شائعاً للدلالة على الضباط الذين دخلوا مجال الحركة السياسية في جميع أنحاء العالم.

ويلاحظ أن ثورة عام ١٩٠٨ التي قام بها «الأتراك الفتيان» مارست تأثيراً كبيراً على الحركة القومية العربية الناشئة، وخصوصاً على الضباط الشبان من العرب الذين كانوا يخدمون آنذاك في الجيش العثماني، وكانوا رفاقاً، وفي بعض الأحيان شركاء للضباط الثوريين الأتراك. ان الثورة التركية حرضت على التفكير والحركة، كما أطلقت العنان لكثير من الآمال في صفوف الضباط العرب. ولكن هذه الآمال سرعان ما اضمحلت، وفي الواقع ليست آمال العرب فقط هي التي انتهت بالاحباط. حقاً لقد أسقط الاستبداد الحميدي وأعلن الدستور من جديد وبدأت الترتيبات للانتخابات، لكن النظام تحول الى نمط من الديكتاتورية العسكرية بقيادة «الأتراك الفتيان»، لم ينته إلا مع هزيمة الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨. وفي مناخ الإحباط العام، تعرضت الآمال والتطلعات العربية لضربة قاصمة. فمن قبل جرى اخضاع العرب من الناحية النظرية من قبل العالمية الاسلامية، ومن الناحية العملية من قبل الاستبداد التركي. ومذ ذاك، كثف الحكام الجدد من استبدادهم وزادوا من تمييزهم ضد العرب خضوعاً لنوازع العقيدة القومية الطورانية.

ومع ذلك، فإن اليقظة العربية القومية التي بزغت مع اسقاط حكم عبدالحميد في تركيا لم تنته، بل ان تلك القسوة أدت الى تعزيز التطلعات العربية من أجل الحرية، ودفع نظام القمع الحركة العربية إلى العمل السري عشية الحرب العالمية الأولى. وليس من المستغرب هنا أن الضباط العرب لعبوا دوراً كبيراً في ذلك العمل السري. وعلى سبيل المثال فقد بادر عزيز المصري عام ١٩١٣ الى تنظيم الضباط العرب الذين كانوا يعملون في صفوف الجيش العثماني في الآستانة في

= «الترك الصغار». ولكن نظراً لشيوع استخدام كلمة «الفتاة» لترجمة مصطلح «Young» من نحو «مصر الفتاة»، و«العربية الفتاة» فيصبح من الأفضل استخدام وصف «الفتيان» لمن ينتمون لمثل هذه المنظمات. ومن هنا تفضيل مصطلح «الأتراك الفتيان» في الترجمة.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، و

Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» p. 7.

الجمعية القومية العربية السرية «العهد»، التي تولى عدد من أعضائها فيما بعد ـ ومعظمهم من أصل عراقي ـ قيادة جيش الشريف حسين إبان الثورة العربية الكبرى، كما تعاقب عدد منهم على منصب رئاسة الحكومة في العراق. بل ان الاثني عشر شخصاً الذين تعاقبوا على ذلك المنصب، فيما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٤ كان ستة منهم من أعضاء «العهد» وهم: نوري السعيد، جعفر العسكري، طه الهاشمي، ياسين الهاشمي، جميل المدفعي، علي جودة الأيوبي.

٣ ـ تأثير التحديث العسكري على الجيش والمجتمع

بدأت بوادر التوقف ثم الضعف على الدولة العثمانية أمام الغرب منذ أواخر القرن السابع عشر. فإضافة الى فساد الانكشارية وفوضاهم التي توجب الاصلاح، جاءت دروس التفوق الغربي على الدولة العثمانية منذ تراجعهم عن فيينا عام ١٦٨٣ تؤكد ذلك. إن تأثير اوروبا الحديثة على الامبراطورية العثمانية كان في الأساس تأثيراً عسكرياً ـ منذ كسر الحصار العثماني لفيينا عام ١٦٨٣، الى غزو نابليون لمصر ١٧٩٨، إلى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

إن رد الفعل الطبيعي للامبراطورية العثمانية تمثل في محاولة استعارة السلاح الأمضى للحضارة الأوروبية وأحدث ما فيها من عناصر القوة، لمواجهة زحفها بسلاحها نفسه. ولذلك فقد اتجه التحديث أساساً إلى المؤسسة العسكرية. فبعد بدايات متواضعة، جاءت الخطوة الأساسية على يد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧). ففي عام ١٧٩٢ ـ ١٧٩٣ أصدر سلسلة أوامر عرفت بمجموعها باسم «نظامي جديد»، تتصل بادارة الولايات والضرائب، واهتم بانشاء مدارس عسكرية وبحرية، وكان أخطر اجراءاته البدء بتأسيس جيش حديث يدربه مدربون غربيون، ولكن الجيش القديم (الانكشارية) خلعه وألغى اصلاحاته[١٠]. بل إن من المثير للدهشة أن الجيش استصدر فتوى مفادها أن كل سلطان يدخل نظام الافرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على السلوك بها لايصلح للحكم[١١].

وجاء محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) ليتابع الاصلاح. وبعد نكسة، قضى على الانكشارية بالغاء نظامهم تماماً عام ١٨٢٦، كما ألغى الاقطاعات العسكرية وأعاد انشاء الجيش الجديد، وبدأ بارسال بعثات إلى أوروبا لاعداد مدرسين للمدارس وضباط للجيش بالاضافة إلى الاستمرار في استقبال الخبراء العسكريين الغربيين، واتجه لاحياء وتوسيع المدارس التقنية العليا لاعداد الضباط، وأنشأ مدرسة جديدة للعلوم الحربية فضلاً عن مدرسة الجراحة ومدرسة الطب الشاهانية. كذلك

(١٠) Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 21 and 23-25.

(١١) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٢)، ص ٢٣.

حاول اصلاح الادارة، وكان التعليم ركيزة أساسية في التحديث[12].

ويلاحظ أنه مع استقبال الخبراء العسكريين الأوروبيين، الذي بدأ في نهاية القرن الثامن عشر، واحلال جيش حديث منظم على النمط الأوروبي محل الانكشارية، أصبح الجيش والضباط أول فئة اجتماعية عريضة تدخل في اتصال وثيق مع الحضارة الأوروبية الحديثة ومع العلماء والمفكرين الأوروبيين ولذلك فقد تأثرت حركة الاصلاح بالأفكار السياسية السائدة في أوروبا حول القومية والليبرالية في القرن التاسع عشر، وبالحاجة إلى القوة والحداثة للبقاء في مواجهة التوسع الاوروبي. وعندما اكتسبت الحركة قوة الدفع الذاتي، اضافت إلى برنامجها انشاء حكومة دستورية من أجل القضاء على الحكم المطلق والفساد[13].

ولذلك فإن ذلك التأثير الأوروبي الذي انساب بشكل طبيعي إلى الجيش والضباط لم يبق محصوراً في المجال العسكري. فعلى سبيل المثال، كان طلاب الكلية العسكرية التركية في منتصف القرن التاسع عشر يقرأون ليس فقط كتاب فولتير شارل الثاني عشر الذي كان يعتبر جزءاً من برنامج دراستهم العسكرية، ولكنهم كانوا يقرأون أيضاً كتابه المرتبط بالهرطقة عن قاموس الفلسفة[14].

ان من الضروري، عند بحث علاقة التأثير والتأثر بين القومية التركية والقومية العربية، ان يوضع في الاعتبار الدور الذي لعبه الخبراء العسكريون الالمان الذين عهد اليهم بمهمة اعادة تنظيم وبناء الجيش التركي الحديث. لقد لجأت الامبراطورية العثمانية إلى الاستعانة بالخبراء الألمان بالذات نظراً للشهرة التي تمتع بها ضباط بروسيا باعتبارهم أفضل الضباط في العالم آنذاك، فضلاً عن أن بروسيا لم تكن دولة مجاورة أو منافسة لتركيا. ولذلك فقد تمت دعوة وفد عسكري من بروسيا لاعطاء المشورة والتوجيه بخصوص تنظيم وتدريب الجيش التركي. وكان على رأس ذلك الوفد الكابتن فون مولتكه، الذي صعد فيما بعد ليصبح رئيساً لأركان حرب جيش بروسيا، ومهندساً لانتصاراتها على النمسا وفرنسا. لقد بقي الخبراء العسكريون الألمان مع الجيش العثماني، في مجالات التدريب والتعليم والاستشارة، في الفترة من ١٨٣٥ إلى١٩١٨[15]. ولا شك أن هذا الحضور الالماني من زاوية العسكريين والوحدة، يعيد إلى الأذهان مباشرة شخصية بسمارك، وبالتالي نموذج القيادة العسكرية القوية والموحدة التي تسعى إلى خلق القوة من خلال الوحدة القومية وبواسطة استخدام القوات المسلحة، أي بناء الوحدة القومية أساساً للقوة الذاتية والانطلاق للحاق بثورة التصنيع. ان هذا «الحضور» نفسه هو الذي فرض على مجموعات من العسكريين العرب نوعاً من التطلع الدائم نحو المانيا ونحو العسكرية الالمانية بالتحديد. ولقد كان صعود هتلر واعادة بعث القوة الالمانية من جديد في الثلاثينات، بمثابة احياء لهذا التطلع وتأكيد لمسوغاته سواء لدى بعض العسكريين أو

---

(١٢) لمزيد من التفصيل، انظر:
Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London: Oxford University Press, 1961), pp. 78-83.

(١٣) Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* p. 40.

(١٤) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society,* p. 301.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

السياسيين العرب. وتمكن هنا الاشارة إلى نماذج مختلفة من ذلك تعبر عنها حالات رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني وعبدالرحمن عزام وعزيز المصري وعلي ماهر وأنور السادات وعبداللطيف البغدادي وحسني الزعيم.

وتنبغي الاشارة هنا إلى أن الاستعانة بالخبرة العسكرية الأوروبية لم تكن مقصورة على المانيا وحدها، على الرغم من الدور الأساسي لخبرائها في هذا المجال، فقد توجه الجانب الأكبر من الشبان الأتراك، الذين كانوا يرسلون إلى الخارج لاستكمال دراساتهم العسكرية منذ عام ١٨٣٠ وما بعدها، إلى باريس ولندن وفيينا[١٦].

ويتبقى في مجال الاشارة إلى تأثير البعثة العسكرية الالمانية، أن بنيان التنظيم العسكري للجيش العثماني الذي كان يعكس التقسيم الطبقي الجامد للامبراطورية، أخذ يعكس أيضاً، وخصوصاً منذ السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر، صرامة العسكرية الألمانية وما عرفت به من صلابة وانضباط.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الحرب العالمية الأولى ترادفت مع فترة من الثورات القومية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، بزغت من بقايا الامبراطوريات السابقة ـ الروسية، الالمانية، النمساوية، المجرية، العثمانية. كذلك فإن جميع الأقطار العربية في افريقيا وآسيا، باستثناء الجزيرة العربية، أصبحت مستعمرات بريطانية وفرنسية، وإن كانت تموج في داخلها بتيارات الثورة والرفض. فلقد تدفقت الثورات والانتفاضات الوطنية في مصر وسوريا والعراق، فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢١، ولكنها أخمدت، بعد نضال طويل وعنيف. ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة الثورة فيها تحت قيادة العناصر السياسية المدنية، لأن القوات المسلحة المحلية كانت في العادة قوات مساعدة خاضعة لقيادة السلطة الأجنبية، كما كان سلك الضباط خاضعاً لرقابة صارمة. كذلك فقد هيأت النظم المقررة منح الأقليات أفضلية على المسلمين أو العرب. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن مجموعات من الشبان العرب، من ذوي الطموحات السياسية أو القومية، قد اختارت الانخراط في السلك العسكري فقط لأنه لم يكن متيسراً لها الدخول في فلك المهن الحرة نظراً لعدم توافر الامكانيات المادية التي تيسر ذلك. ولكن مرّ جيل بالكامل تقريباً قبل أن يعود الضباط إلى احتلال مكانتهم كعامل فعال أساسي في الشؤون السياسية العربية. ومرة أخرى كان النموذج التركي مؤثراً في السوابق والخبرات التي قدمها للضباط العرب. فعلى الرغم من أن تركيا تعرضت للغزو والاضمحلال، إلاّ أنها نظمت نفسها في حركة قومية حققت الاستقلال، وأحدثت تغييرات أساسية في بنيان الحكومة والمجتمع في ظل قيادة رجل عسكري، هو كمال أتاتورك. ففي بداية القرن العشرين، وعندما كان طالباً في الكلية العسكرية يبلغ من العمر ٢٠ عاماً، التحق أتاتورك بجمعية «الأتراك الفتيان». ورغم أنه لم يلعب دوراً مهماً في ثورة ١٩٠٨، إلاّ أنه حقق تفوقاً مهماً في الحرب العالمية الأولى، وأصبح بطلاً قومياً. ففي عام ١٩١٥ قام بقيادة الفرقة التي أوقفت الهجوم البريطاني

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

الكاسح في الدردنيل، وهذا الانتصار، الذي انقذ العاصمة من الغزو، كان النجاح الحقيقي البارز والوحيد الذي حققه الجيش العثماني خلال الحرب(١٧).

وفي عام ١٩١٩، بعد هزيمة تركيا في الحرب، نظم وتولى قيادة المعارضة العنيفة للغزو اليوناني. وفي عام ١٩٢٣ اعترفت معاهدة لوزان بالسيادة التامة لتركيا على أراضيها كاملة. وأصبحت تركيا جمهورية، وألغيت الخلافة الاسلامية، وأعلنت العلمانية أساساً للحياة القانونية والروحية، فضلاً عن اشتراكية الدولة كأساس للنظام الاقتصادي.

ان نماذج «الأتراك الفتيان» وكمال أتاتورك تركت أثراً عميقاً على الضباط العرب، وأصبحت حافزاً لهم على الحركة السياسية عندما أصبحت بلادهم «دولاً» مستقلة. ويلاحظ هنا أن عدداً من الضباط العرب الذين أبدوا اعجابهم وعبروا عن تأثرهم بشخصية هتلر ودوره السياسي، كانوا قد أبدوا الاعجاب نفسه وعبروا عن التأثر نفسه بشخصية كمال أتاتورك ودوره السياسي. والأخير يعكس نموذج القائد العسكري الذي يسعى إلى استخدام القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة من أجل الشروع في عملية تغيير واسعة للدولة والمجتمع وبناء قاعدة قوة حقيقية تساعد على ضمان الاستقلال والسيادة القومية، أي صيانة الاستقلال الوطني على أساس من القوة الذاتية، من خلال الاستيلاء على السلطة وتحديث الجيش كبؤرة ينتشر منها التحديث إلى المجتمع كله. وعلى سبيل المثال، فقد وجد صلاح الدين الصباغ المثال النموذجي للدولة التي كان ينشدها في تركيا تحت ظل كمال أتاتورك. كذلك فإن حسني الزعيم كثيراً ما وازن نفسه بأتاتورك.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن قادة الانقلابات العسكرية الأولى في العراق، فيما بين عام ١٩٣٦ - ١٩٤١، وفي سوريا عام ١٩٤٩، وقادة الحركات السرية العسكرية الموالية للنازية في مصر عام ١٩٤١ كانوا جميعاً ضباطاً في الجيش العثماني في مطلع حياتهم، ومن أمثلتهم بكر صدقي، عزيز ياملكي، صلاح الدين الصباغ ورفاقه الثلاثة فيما عرف باسم «المربع الذهبي» وهم فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب (العراق) وحسني الزعيم وسامي الحناوي (سوريا)، وعزيز المصري (مصر). وقد ارتبطت هذه المجموعة من الضباط، بروابط شخصية وتنظيمية وايديولوجية متعددة، ببعض الضباط الذين تولوا السلطة في الخمسينات والستينات من جمال عبدالناصر إلى عبدالله السلال.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول ان «صورة» الرجل العسكري وخصائص فئة الضباط تختلف من قطر عربي إلى آخر، وحتى داخل القطر العربي الواحد حدثت تغيرات عدة جوهرية من وقت إلى آخر. ومع ذلك فهناك استمرارية لبعض الأنماط والمؤثرات المحددة، وخصوصاً تأثير المصادر الخارجية على أصول صورة الضباط في كل قطر عربي، وهو ما تشترك فيه جميع الجيوش العربية، حتى إذا كان هذا التأثير مختلفاً من قطر إلى آخر. إن خصائص فئة الضباط العرب المعاصرين تشتق

---

(١٧) Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 239.

من مصدرين أساسين. أولها ـ المصدر العثماني، وثانيهما ـ المصدر الأوروبي، خصوصاً البريطاني والالماني والفرنسي.

وبالنسبة إلى التأثير العثماني بصفة خاصة، يلاحظ أن كثيراً من ضباط تركيا جاءوا إلى الكليات العسكرية من أصول اجتماعية متواضعة، وبعضهم كانوا من اليتامى، وكانوا يتدربون على نفقة الدولة. إن كمال أتاتورك نفسه كان من هذه الفئة، واختار مهنة الضباط لاعتبارات اقتصادية، أكثر من كونها ايديولوجية وطنية أساساً.

إن الأصول الاجتماعية الشعبية للضباط الأتراك لم تخلق صلة بين فئة الضباط والمجتمع التركي عموماً. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الضابط كان ينعزل عن عائلته في سن مبكرة. وفي حالات عدة كانت الروابط العائلية تضعف قبل دخوله الجيش، وفي الحقيقة كان ذلك سبباً في انضمامه إلى هذه الفئة الاجتماعية الصاعدة. وداخل الجيش، سواء داخل الكليات العسكرية أو في دوائر الضباط، ساد في الغالب احساس بالتفوق وعزلة فئة الضباط كجماعة متميزة عن مجموع الشعب من حيث التفكير ونمط الحياة والمهنة. فبالنسبة إلى غالبية الذين اختاروا هذه المهنة، كان السلك العسكري هو بوابة عالم النخبة الحاكمة، ولقد تم استيعابهم فيها، كما يحدث لاصحاب المهن في كل مكان.

وفضلاً عن ذلك فإن الأصول الشعبية لكثير من الضباط العثمانيين والأتراك تشير إلى أحد الملامح المهمة، ولكنه نادراً ما يكون محل ملاحظة، ويتمثل ذلك في تميز المجتمع الاسلامي في «الشرق الأوسط» عموماً بدرجة عالية من السيولة الاجتماعية. لقد افترض غالباً، على الرغم من أن ذلك الافتراض بدون سبب وبدون أسانيد علمية، أن السيولة الاجتماعية تسير جنباً إلى جنب مع المساواة، بمعنى أن المجتمعات التي تعرف انقساماً اجتماعياً حاداً لاتسمح إلاّ بالحد الأدنى من السيولة الاجتماعية. وفي الحقيقة، فإن المجتمع العثماني والتركي بشكل مطلق هو مجتمع متحجر لمئات السنين بمعنى أن التمييزات والاختلافات الطبقية بين مختلف فئات المجتمع على أساس الملكية والدخل والحقوق السياسية، كانت حادة للغاية. وفي الوقت نفسه فإن قطاعاً كبيراً من الشخصيات التي تشغل المناصب العليا في الحكومة، وفي الاقتصاد، وبخاصة في الجيش، كان من أصول تنتمي إلى الطبقات الدنيا، بمعياري الثروة والمهنة. ان هذه الظاهرة تعتبر واضحة للغاية في المجتمع التركي وبخاصة في الجيش التركي، ولكنها ليست مقصورة على تركيا، فعلى الرغم من أنها شائعة الآن بالدرجة نفسها، إلاّ أنها توجد في جميع البلاد التي كانت فيما مضى جزءاً من الامبراطورية العثمانية.

ثانياً: نشأة الضباط العرب كفئة سياسية واجتماعية

لم تشهد الأقطار العربية الآسيوية أي انتفاضات عسكرية على النمط المصري، نظراً لأنه لم يكن لهذه الأقطار، وهي ماتزال ولايات عثمانية، جيوش مستقلة خاصة بها. ولقد اتخذ التدخل العسكري في هذه الولايات، قبل الغاء الانكشارية عام ١٨٢٦، شكل تمردات الجنود الجامحين

والطامعين وغير ذلك من أشكال التمرد التي كانت شائعة في القرن الثامن عشر، والتي كانت تمثل جانباً أساسياً من جوانب انحلال الامبراطورية العثمانية.

ويمكن القول إن نشوء الضباط العرب كفئة سياسية واجتماعية، يرتبط الى حد بعيد بعملية الانحلال التي تعرضت لها الامبراطورية العثمانية، من ناحية، ومحاولاتها للاصلاح ورد التحدي، من ناحية أخرى.

ان انحلال الامبراطورية العثمانية ولّد ثلاث ظواهر مختلفة في الحياة العربية: اتساع التغلغل الأوروبي، ومحاولات الانبعاث الداخلي، وازدياد التمردات المنظمة[18]. ويلاحظ أن محاولات الأتراك لاعادة تنظيم الامبراطورية لم تكن سيئة التوقيت فحسب، بل صحبتها أيضاً اجراءات هادفة الى اقامة المركزية على أسس متسمة بالنزعة القومية التركية المتعصبة. وكان ذلك عاملاً آخر في استثارة الوعي القومي العربي. ان التغلغل الأوروبي أوضح للعرب أن العثمانيين فشلوا في مهمة الدفاع عن «الوطن» الاسلامي إزاء الغزاة الأجانب. وكان الحكام الجدد يختلفون دينياً وثقافياً عن العرب. إلاّ أن الطابع الامبريالي للغزاة الجدد كان أحد وجهي العملة، أما الوجه الآخر فكان يتجسد في ثقافتهم وحضارتهم المتقدمة. ومعنى ذلك أن الغرب «الامبريالي»، بالنسبة الى نخبة من العرب، كان هو أيضاً الغرب المثقف، وإلى حد كبير المصدر الذي ينبغي الرجوع اليه. ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة الفكرية العربية كانت آنئذٍ عاجزة عن تحدي الثقافة الجديدة أو تمثلها. وقد أثار هذا التحدي، بين نخبة من العرب محاولة لاعادة النظر في تراثهم الفكري من أجل تجديد استشرافهم الفكري برمته. إلاّ أن مشكلة الحوار الثقافي هذه تعقدت بسبب التأثير الاسلامي الجبار. فالاسلام لم يكن مجرد عقيدة طارئة، بل كان المثقفون والجماهير على حد سواء مرتبطين بالاسلام ارتباطاً عميقاً. فقد وجدوا فيه كيانهم المهدد وجذورهم الثقافية التاريخية. كان الاسلام بالنسبة لهم آخر مصدر للمناظرة وللعزاء في مجابهتهم المستميتة، واليائسة أحياناً، للغرب المتقدم أبداً. لقد تفاعلت جميع هذه العوامل، لا لتخلق فقط حركة انبعاث فكري عربي، بل لتسبب أيضاً انقسامها الى شطرين متمايزين هما: التجديد أو التحديث (Modernization) والتغريب أو محاكاة الغرب (Westernization). فمدرسة التحديث جعلت نقطة انطلاقها من الاسلام، وكان اهتمامها بالثقافة الأوروبية نقدياً وتعديلياً، أما مدرسة التغريب، فهي لم تقتصر على الاعجاب بأوروبا، بل انطلقت أساساً من التراث الأوروبي واستلهمته.

ان جدلية التحدي والاستجابة هذه التي تفاعلت داخل الامبراطورية العثمانية، وكانت لها مظاهرها المتميزة في المنطقة العربية، ارتبطت بنشوء الضباط العرب كفئة سياسية واجتماعية، وتحكمت الى حد كبير في اتجاهاتهم الايديولوجية وحركتهم السياسية.

فمن ناحية أولى، سبقت الاشارة الى أن محاولات الاصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية بدأت

---

(١٨) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٣.

بمحاولة اصلاح الجيش، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون المدارس العسكرية هي النواة لاصلاح حال الدولة العثمانية. وبالفعل، مع الاصلاحات العسكرية التي قادها بصفة خاصة السلطان محمود الثاني، وخلفاؤه من بعده، أصبح الجيش أكثر انضباطاً وتحديثاً، كما تحسنت ظروف النظام والأمن العام في الدولة. ويلاحظ هنا أن المنافع التعليمية النابعة من المؤسسة العسكرية، وغيرها من المدارس بالطبع، شارك أبناء الولايات العربية في الاستفادة منها. فقد أتيح لهم الحصول على أكثر أشكال التعليم تطوراً آنذاك سواء في المدارس العسكرية في الآستانة حيث كان للعسكريين البروسيين دور كبير فيها، أو في الدورات التدريبية التي حضرها البعض منهم في المدارس العسكرية الالمانية وشهدوا خلالها مناورات عدة قام بها الجيش الألماني ومنهم على سبيل المثال، جعفر العسكري أول وزير للدفاع في العراق بعد الاستقلال[١٩]. وأساس ذلك أن التعليم العسكري كان انضج أنواع التعليم وأكثره صلاحية وتطوراً في الدولة العثمانية. وكانت هذه الميزة تضاف الى رصيد الضباط العرب بالمقارنة مع غيرهم من فئات النخبة المدنية.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن الكليات العسكرية والمدارس الثانوية العسكرية العثمانية كانت أكثر فائدة لشعوب الولايات العربية، وخصوصاً الولايات البعيدة، من المؤسسات المدنية. نظراً لأن أنظمة الجيش العثماني والمعاهد العسكرية هيأت فرصة ذهبية للطلاب الأقل ثراء. فقد كانت هذه المعاهد لاتتقاضى رسوماً دراسية، وهي كانت توفر لطلابها لا الاقامة والتغذية والكتب والملابس مجاناً فقط، بل كانت تدفع لهم راتباً مقبولاً، وتجهز لهم وسائل الراحة، وتعدهم بمراكز ذات رواتب جيدة في الجيش العثماني بعد تخرجهم، فضلاً عما يوفره ذلك من مكانة اجتماعية جديدة. لقد كان في مقدور أبناء العائلات الغنية فقط في سوريا الطبيعية وخصوصاً في العراق البعيد، توفير تكلفة الدراسة في المعاهد المدنية العليا في استنبول، بينما تدفق أبناء الطبقات الوسطى والدنيا على المعاهد العسكرية المجانية. ويفسر ذلك لماذا جاء عدد كبير نسبياً من خريجي المعاهد العسكرية العثمانية من العراق، وبعضهم مثل محمود شوكت باشا، لعب دوراً مهماً في تنظيم «تركيا الفتاة»، كما قام آخرون مثل نوري السعيد وجعفر العسكري بدور مهم في الثورة العربية الكبرى، وأصبح لهم ـ فيما بعد ـ مركز مؤثر في الحياة السياسية العراقية. ان شعبية المعاهد العسكرية على المعاهد المدنية تفسر أيضاً لماذا كان هناك عدد محدود من خريجي الجامعات المدنية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ذلك أن التوسع المحدود للمدارس في العراق، في أواخر القرن التاسع عشر، شجع بعض الطلاب الطموحين على مواصلة التعليم في الخارج كأفضل وسيلة للحصول على مراكز ذات نفوذ في الهيئة الاجتماعية. كما فضلت الأسر الغنية والمتنورة ارسال أولادها الى الخارج للحصول على تعليم أعلى[٢٠].

---

(١٩) محمد عبد الرحمن برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩)، ص ١٣ - ١٤.

(٢٠) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٣٧. انظر أيضاً:

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Midle East,* p. 79.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن معظم الضباط العرب تعلم في الجيش العثماني خلال الفترة ما بين ١٨٨٠ ـ ١٩١٤. وكان هذا الجيش آنئذٍ مركزاً لنشاط ومكائد الاتحاديين التي تمخضت فيها بعد عن سلسلة من الانقلابات العسكرية (١٩٠٨ ـ ١٩١٤). وقد شارك الضباط العرب، باعتبارهم مواطنين عثمانيين، في هذا النشاط الثوري، كما انخرطوا في التنظيمات السرية التي شكلت لمقاومة الاستبداد، حيث قاموا بدور بارز من خلال «جمعية الاتحاد والترقي» في ثورتي ١٩٠٨، ١٩٠٩. وعلى سبيل المثال، فقد وصف كمال أتاتورك كلية الأركان آنذاك بأنها كانت واحدة من المراكز الرئيسية للمعارضة السرية ضد الحكم الحميدي القائم على الاستبداد. ومن المعروف أن عزيز علي المصري وياسين الهاشمي كانا زملاء له في الدراسة في تلك الكلية[٢١] التي دخلها غيرهم من الضباط العرب. كذلك فقد انضم عدد كبير من الضباط العرب الى جمعية الاتحاد والترقي وكان في مقدمتهم محمود شوكت باشا وهو من كبار الضباط في الجيش العثماني إضافة الى عزيز علي المصري، وياسين الهاشمي، وسليم الجزائري وغيرهم. ومن المعروف أنه عندما شرع السلطان عبدالحميد في اجهاض ثورة ١٩٠٨ وعمد الى البطش بجمعية الاتحاد والترقي كان محمود شوكت باشا هو الذي قاد الهجوم على الآستانة وأعلن خلع السلطان عبدالحميد وتولية أخيه السلطان محمد رشاد في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٠٩[٢٢].

ومن ناحية رابعة، يلاحظ أن الضباط العرب في تركيا أصبحوا يشعرون بكيانهم وتضامنهم القوميين، فخلال عيشهم في مجتمع غير عربي، يعكس بعض نزعات القومية التركية، كان لابد من أن يشعر هؤلاء الضباط بعروبتهم ويسخطوا على السيطرة التركية وخصوصاً بعد تصاعد سياسات التتريك. وفضلاً عن ذلك فقد كانت الآستانة تعج بغيرهم من العرب الذين كانوا نشطين في جمعياتهم العلنية الخاصة ومنظماتهم السرية. وقد تأثر الضباط العرب بهذه الفعاليات، وانضموا اليها، وقادوها فيما بعد. فمع مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد ثورة ١٩٠٨ بدأ الضباط العرب، وطلاب المعاهد العسكرية العرب في الآستانة، في الانغماس في النشاط السياسي، واتبعوا خطى زملائهم من القوميين العرب.

ولذلك يمكن القول إن الاتحاديين ساعدوا على تغيير مجرى التاريخ في الجزء الآسيوي من الوطن العربي، فإنهم بمحاولتهم «تتريك» الامبراطورية، أو بعبارة أدق «مركزة» ادارتها، أثاروا النزعات الاستقلالية والقومية. وبمحاولتهم انزال السياسة من «السماء» الى عالم الجماهير، حركوا تنظيمات ونزعات سياسية لم يستطيعوا احتواءها، وباعلانهم عن برامج اصلاحية، انعشوا آمالاً لم يستطيعوا تحقيقها في الواقع. وإن كانت جذور القومية العربية قائمة قبل مجيء الاتحاديين الى الحكم بزمن طويل، فمن المؤكد أن السياسات التي سار عليها الاتحاديون قد نشطت نمو هذه القومية، إلا أن هذا النمو لم يتبلور الى حد المطالبة بالاستقلال التام عن الامبراطورية العثمانية في البداية. ففضلاً

---

(٢١) برج، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٢) محمود كامل، **القانون الدولي العربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

عن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية، يبدو أن وحدة الدين ـ مع الأتراك ـ والخوف من النوايا الغربية، والعجز العسكري، كانت أسباباً وجيهة لعزوف عدد من القوميين العرب، من العسكريين والمدنيين، عن تبني فكرة الانفصال عن الامبراطورية[٢٣].

ويلاحظ أن هذه الاتجاهات السياسية التي كانت قائمة في صفوف الضباط العرب كانت تتدعم بعمليات التنشئة السياسية التي كان مصدرها التعليم جنباً إلى جنب مع دور رجال الفكر فضلاً عن خبرات الحركة السياسية الفعلية، وهو ما دعمت من مفعوله الخلفية الاجتماعية والثقافية للضباط.

فعلى سبيل المثال أشار أكرم ديري الضابط السوري ووزير الاقتصاد والعمل أثناء الوحدة المصرية السورية، إلى أن عقلية الضباط تأثرت بالوحدة تاريخياً منذ نضالهم ضد الامبراطورية العثمانية ومنذ حفظوا في التعليم الابتدائي هذه الأبيات من الشعر عن ظهر قلب.

بلاد العرب أوطاني	من الشام لبغدان
ومن مصر الى يمن	إلى نجد فتطوان[٢٤]

كذلك قال جمال عبد الناصر: «لقد ظللت مرة أحاول أن أفهم عبارة كثيراً ما هتفت بها طفلاً صغيراً، حينما كنت أرى الطائرات في السماء. لقد كنت أصيح: يا ربنا يا عزيز. داهية تاخد الانجليز. . . ولقد اكتشفت فيما بعد أننا ورثنا هذه العبارة عن أجدادنا على عهد المماليك، ولم تكن يومها منصبة على الانجليز وإنما حورناها نحن أو حورتها الرواسب الكامنة فينا والتي لم تتغير وإن تغير اسم الظالم، فقد كان أجدادنا يقولون: يارب يامتجلي أهلك العثمانلي»[٢٥].

وقد خلص خدوري في تحليله للعلاقة بين التنشئة القومية والخلفية الاجتماعية للضباط إلى أن التعليم الابتدائي والعالي كان ينطوي على اشاعة الروح القومية وغرس مفاهيم وقيم الولاء القومي وتعميقها. وإن كثيراً من خريجي المدارس العليا، تحركهم الدوافع الوطنية وأيضاً الطموح الشخصي، عمدوا إلى الالتحاق بكليات الحقوق أو بالكليات العسكرية، على أساس أن امتهان القانون أو الخدمة العسكرية يشكل أساساً صلباً للصعود الى المراكز الحكومية العليا. وفضلاً عن ذلك فقد عمد عدد من المدرسين والمحامين، نظراً لعدم رضاهم عن مهنتهم أو لاعتقادهم أن طموحهم يمكن أن يتحقق بشكل أفضل في الجيش، إلى الالتحاق بالكليات العسكرية واستكمال حياتهم المهنية في الخدمة العسكرية[٢٦]. ويبدو أن هذه الظاهرة هي أكثر وضوحاً وأوسع انتشاراً في

---

(٢٣) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٤) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: عبد الناصر والعرب، ص ٤٩.

(٢٥) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٢.

(٢٦) Majid Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics,» *American Political Science Review*, vol. 47, no. 2 (June 1953), p. 517.

العراق ومصر وسوريا. ففي مصر مثلاً كان محمد نجيب محامياً قبل أن يمتهن الخدمة العسكرية. وفي العراق كان أحمد حسن البكر مدرساً في مقتبل عمره. وفي سوريا كان محمد أمين الحافظ قد اشتغل بالتعليم أيضاً في أوائل حياته[٢٧].

وفضلاً عما تقدم يلاحظ خدوري أيضاً أن التوعية القومية تواصلت في الكليات العسكرية على الرغم من أن التدريب العسكري يفترض النظام والانضباط، وأن المهنة العسكرية تتطلب عزل الجيش عن السياسة، ويتضح مفعول هذه التوعية عادة في الدور الفعال الذي يلعبه الضباط في تقرير الشؤون القومية. ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك حالة تمرد الأشوريين في العراق عام ١٩٣٣. لقد تحرك الضباط لقمع ذلك التمرد ليس فقط نزولاً عند مقتضيات الالتزام بالأوامر العسكرية، وإنما أيضاً انطلاقاً من تصوراتهم الخاصة حول هذه القضية، فهم بناء على هذه التصورات قرروا حل المشكلة بطريقة تتوافق مع وعيهم القومي. كذلك فإن حرب فلسطين تعتبر مثالاً آخر في هذا السياق. إن أفكار وتصورات الضباط كانت تختلف في نواح كثيرة، كما أصبح معلوماً اليوم، عن أفكار وتصورات النخبة السياسية الحاكمة. إن السياسيين لم يعمدوا فقط الى تجاهل نصيحة العسكريين حول القضايا الفنية المحضة، وإنما اختلف العسكريون أيضاً مع حكوماتهم حول ادارة الحرب واستمراريتها[٢٨].

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هذه التوجهات السياسية ارتبطت أيضاً بالخلفية الاجتماعية والثقافية للضباط. وفي هذا السياق يمكن القول بخصوص الضباط القوميين العرب الذين حصلوا على التعليم والتدريب السياسي في الخارج خلال تلك المرحلة المبكرة، أن أغلبيتهم الساحقة كانت، من وجهة النظر القومية، عربية، ومسلمة من اتباع «المذهب السني» خصوصاً، ومن وجهة النظر الاجتماعية، منحدرة من خلفيات متواضعة وقد اختارت العمل في الجيش. أما من وجهة النظر الثقافية، فقد كان ثمة أكثر من عامل واحد وراء تسييس الضباط العرب. فقد نشأوا على تقليد اسلامي لايركز على أهمية الفصل بين الوظائف العسكرية والمدنية. وفضلاً عن ذلك فإن معظمهم قد تعلم في الجيش العثماني ما بين ١٨٨٠ ـ ١٩١٤ بكل ما انطوى عليه ذلك من خبرة سياسية. وليس من الصعب ايضاح الأسباب لهذه الخصائص المشتركة، فإن سياسة التمييز العثماني تفسر الغياب الواضح لليهود والمسيحيين وغيرهم وخصوصاً الشيعة من صفوف القوات المسلحة. كما أن المنشأ الاجتماعي المتواضع واختيار السلك العسكري هما وجهان لعملة واحدة. ولا شك أن أفضل دليل على ذلك، وهي من أهم نتائجه في الوقت نفسه، زيادة عدد الضباط العراقيين عن الضباط القادمين من سوريا الكبرى. فقد كان العراقيون، بالمقارنة مع السوريين، خلال هذه المرحلة، فقراء سواء في التعليم أو في الدخل. وكان السلك العسكري، ذاتياً وموضوعياً، هو الخيار الوحيد الممكن لارضاء مطامحهم.

---

(٢٧) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، هامش (٣٠)، ص ٩٣.

(٢٨) Khadduri, Ibid., pp. 517-518.

ويـلاحظ أن هؤلاء الضباط، عنـد اكمالهم دراسـاتهم وتعيينهم في السلك العسكـري، كـانـوا ينفصلون عن قاعدتهم الاجتـماعية الأصليـة ويدخلون تشكيلة اجتـماعية جـديدة. ومـع ذلك، فقـد استمرت هذه الفئة الجديدة تختلف عن الأقسام الأخرى من الطبقة المتوسطة في ناحيتين مهمتين عـلى الأقل: (١) أن أعضاءها كانوا من غير ذوي الملكيات ومعتمدين كلياً على رواتبهم، (٢) أنهم كـانوا ملتزمين بالثقافة والتقاليد العسكرية[٢٩].

(٢٩) نـظمي، الجذور السيـاسية والفكـرية والاجتـماعية للحـركة القـومية العـربية (الاستقـلاليـة) في العـراق، ص ١٣٩.

الفصل الثالث

الضُبّاط العرب والقوميّة العربيّة

لقد ردد المؤرخون كثيراً تعبير «انبعاث» القومية العربية أو «يقظة» القومية العربية في أواخر العهد العثماني. إن هذا الترداد لايعني انعدام المشاعر القومية العربية طوال العهد العثماني وما سبقه من عهود عربية، كالعهد الأيوبي أو عهد المماليك. وبتعبير آخر، ان العرب لم ينسوا في يوم من الأيام أنهم عرب، إلّا أن عروبتهم لم تكن تقودهم الى الاستقلالية السياسية والفكرية واعادة بناء الدولة العربية، وذلك بسبب طبيعة الرابطة الاسلامية التي جمعتهم مع العثمانيين، من ناحية، وبسبب حرص الحكام العثمانيين على هذه الرابطة وعدم اثارتهم للنعرات القومية، من ناحية أخرى.

لقد انصرف مفهوم «انبعاث» أو «يقظة» القومية العربية، في الواقع والأصل، إلى اللغة العربية التي كانت مهملة الى حد بعيد لقرون عدة. لقد جرى ايقاظ اللغة العربية والتراث الأدبي العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وأدت هذه اليقظة الثقافية الى اعادة الأمجاد العربية الغابرة الى الأذهان، وبناء الشخصية العربية على أسس جديدة.

وتطورت الفكرة العربية في أواخر القرن الماضي من المشاعر الحماسية، الى المطالبة باصلاح الحكم والى تحقيق المساواة مع الأتراك، ثم الى المطالبة بالاستقلال الذاتي والحكم اللامركزي وهذا ما نادت به الجمعيات والمنظمات السياسية بعد زوال حكم السلطان عبدالحميد، وأخيراً كان هدف الثورة العربية الكبرى هو الاستقلال التام للبلاد العربية.

ويلاحظ أن القرن التاسع عشر شهد مجموعة من الأسباب أدى تفاعلها الى دفع تلك اليقظة وبلورة فكرة قومي عربي، ومن ثم تحريك تلك التطورات السياسية، وفي مقدمتها ثلاثة أسباب: **أولها** ـ تحدي الضعف الداخلي فضلاً عن شيوع التخلف في الوطن العربي التابع للدولة العثمانية، **وثانيها** ـ تحدي الاستعمار الغربي وبداية ظهور التحدي الصهيوني كجزء من هذا الاستعمار، **وثالثها** ـ تحدي حركة القومية التركية في الدولة العثمانية التي ظهرت مع انتشار حركة القوميات في أوروبا.

لقد عمد الباحثون الغربيون وبعض الباحثين العرب الى معالجة تطور المفهوم القومي عند العرب على نحو يغلب عليه الطابع الفكري والسياسي البحت، من دون أن يرتبط ذلك المفهوم بالواقع

العربي الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ عن وقوع الوطن العربي في براثن الاطماع التوسعية الاستراتيجية والاقتصادية للغرب في أواخر القرن التاسع عشر. ولهذا فقد برز اتجاهان غالبان لتحليل الظاهرة أولهما ـ يرى القومية العربية امتداداً طبيعياً لأثر الفكر الغربي في عصر سيطرت فيه أوروبا تدريجياً على الامبراطورية العثمانية والاقاليم العربية التابعة لها. والثاني ـ ينظر الى القومية العربية على أنها ردة فعل فكرية وسياسية تطورت على يد بعض المفكرين العرب ونتيجة الغزو الاستعماري. وحاول كل من هذين الاتجاهين، بمنهاج انتقائي، أن يركز على بعض الاحداث والأفراد للدلالة على صدق مقولته.

ان ما يشترك به هذان الاتجاهان في تحليل نشوء الفكر القومي العربي وتطوره يمكن إجماله فيما يلي: (١) انهما يعتبران نتاج فكر أوروبي تبناه المفكرون العرب لواحد من سببين، إما إعجاباً بالثقافة الغربية الممتنعة، أو تلبية لضرورات سياسية واجهها مجتمعهم، من دون أن يدركوا في كلا الحالتين كنْه هذه الثقافة ومدى مواءمتها لحياتهم السياسية. (٢) ان المجتمع العربي بثقافته الاسلامية كان يعاني أزمة حادة في مرحلة التفوق الأوروبي جعلته يعيش ممزقاً مشتتاً وبالتالي تواقاً لأن يحدد هويته السياسية، بعد أن اضمحلت هويته الاسلامية. وبهذا أصبح البحث عن الهوية ضرورة سيكولوجية للمجتمعات العربية في مرحلة اعادة تنظيمها بعد سقوط الدولة العثمانية. (٣) إلّا أن الأهم من ذلك والذي كثيراً ما يشير اليه المستشرقون، هو أنه قد يكون العرب بتبنيهم لمفهوم ذي أصول أوروبية وقع اختيارهم على هوية لا يملكون مقوماتها في مجتمعهم. بل إن الأدهى من ذلك أن يكون المفكرون العرب، والنخبة المثقفة في الوطن العربي، قد وقعوا في أزمة ثقة بالنفس. فهم من ناحية لم يتمكنوا من الاستغناء بشكل قاطع ونهائي عن مفاهيمهم التقليدية القديمة، واستمروا يلهثون، من ناحية أخرى، وراء الفكر الغربي، يستهلكون انتاجه من دون فائدة تذكر. وأخيراً، انه لمن الواضح أن كلا التفسيرين لظاهرة نشوء الدعوة للوحدة العربية اتخذ مجرى للدراسة ينطلق من الزاوية السياسية والفكرية، وكأن الفكر والسياسة عاملان منفصلان عن باقي جوانب حياة المجتمع، بل كأن لهما حياتهما المنفصلة عنه[1].

ولذلك تتبنى هذه الدراسة عدداً من النتائج التي انتهت اليها بعض الأبحاث العربية في هذا المجال، والتي خلصت الى أن الأمة العربية تكونت في التاريخ بعد تطور اجتماعي وفكري طويل، وأن شعورها بهويتها ووعيها لذاتها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بهذا التكوين ـ من ناحية، وأن الوعي العربي الحديث في الاتجاه القومي لم يكن تقليداً لقومية أو أخرى، بل أنه تبين للهوية العربية، وامتداد للوعي العربي في التاريخ بعد أن تأثر بالآراء الحديثة في العصر الحديث ـ من ناحية ثانية، وأن هذا الوعي العربي الحديث بأشكاله يقترن ببدايات اليقظة العربية، وأنه هدف الى النُّهوض بالعرب والى تأكيد وحدة الأمة العربية واستعادة دورها التاريخي ورفض التبعية، كما أنه رأى العروبة وثيقة

---

(١) وليد قزيها، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ١٣.

الارتباط بالاسلام، كل ذلك في مواجهة أخطار خارجية وتحديات داخلية متراكمة ـ من ناحية ثالثة[٢].

لقد مثلت القومية العربية في جذورها الأولى نزعة الكيان العربي للتميز عن الكيان العثماني، وإن تباينت في أشكال التعبير عن ذلك التميز الذي كان يمثل، بكل الأحوال، يقظة الوجدان والشعور الخاص بالذات. وقد كانت عوامل ذلك التفاعل الذي أدى الى ظهور هذا الشعور، عربية داخلية في أساسها ولم تكن مستوردة من الخارج، أي أن التفاعل الاجتماعي والقومي داخل المجتمع العربي هو الذي أنتجها ولم تأت عن طريق البحث المجرد، أي أدوات القياس والمقارنة والاقتباس من الأمم الأخرى. إن القول بهذا الرأي لا يخرج من الحساب عوامل التأثر بما يحدث في العالم، أي أنه لا ينفي أثر المحيط الخارجي الذي هو سنة التطور التاريخي. إلّا أن ذلك شيء والقول بأن فكرة القومية العربية فكرة مستوردة من الغرب شيء آخر مختلف تماماً.

لقد برز هذا الجدال القومي الفكري على يد مجموعة من المفكرين العرب أخذوا يمارسون ضغطاً فكرياً وسياسياً عظيم الفعالية. وكان من أبرز عناصر هذه النخبة المثقفة اعلام النهضة العربية في مطلع القرن العشرين، من أمثال عبدالرحمن الكواكبي والشيخ رشيد رضا وعدد لايستهان به من رجالات بلاد الشام الذين شاركوا في الدعوة الى الثورة العربية الكبرى أثناء الحرب العالمية الأولى.

وحين نرجع الى الأصول الاجتماعية والسياسية لهذه النخبة نجد أن معظم أفرادها كانوا ينتمون الى «طبقة الأعيان» ملاك الأراضي الكبار المقيمين في المدن، أو الى أقرانهم ممن عملوا في الادارة العثمانية وتبوأوا مراكز ادارية وسياسية وعسكرية مهمة في الولايات العثمانية أو في تركيا ابان حكم السلطان عبدالحميد والاتحاديين من بعده. ولم يكن بروز هذه الفئة على المسرح السياسي حدثاً مفاجئاً، وإنما حصل نتيجة تطور تدريجي في بنية المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالملاحظ أنه على أثر ارتباط الامبراطورية العثمانية بالرأسمالية الغربية وتوالي الحروب المحلية والخارجية التي تعرضت لها، اضطرت الدولة العثمانية الى أن تضاعف جهودها لتحديث الادارة وجباية الضرائب بصورة أكثر فعالية. وذلك لكي توفر لنفسها الامكانيات المادية التي تساعدها على تحمل أعباء العصر ولتواجه الضغوط العسكرية التي تهددها[٣].

كانت أهم نتائج هذه الاصلاحات أن تكونت في ولاية الامبراطورية طبقة صاعدة من الملاك الكبار عرفوا بالأعيان. إن طبقة الأعيان هذه، باكتسابها قاعدة اقتصادية آمنة، انطلقت لتحقيق مكاسب سياسية على حساب السلطة المركزية. وبهذا نشأ تحالف بينها وبين العناصر الاصلاحية الليبرالية في الامبراطورية، فانبرى عدد من أبنائها للمطالبة بتمثيلها في مؤسسات الدولة. وبالقدر الذي حاول فيه السلطان عبدالحميد تركيز خيوط السلطة في يده ازداد طموح أعيان العرب

---

(٢) بخصوص هذه النتائج، انظر: عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٣) قزيها، المصدر نفسه، ص ١٥.

السياسي، حتى وصلت مطالبهم الى مستوى الجهر بالدعوة إلى الحكم الذاتي واللامركزية السياسية والادارية في الولايات العربية ضمن نطاق الامبراطورية العثمانية[٤].

إن معظم الدراسات الحديثة للعلاقات العربية ـ التركية تشير إلى أن الأقاليم العربية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. ولكن محاولة السلطة المركزية اعادة تنظيم هذه العلاقة فيها بعد بشكل يؤدي الى فقدان هذه الاستقلالية وهيمنة العنصر التركي في أنحاء الامبراطورية، أدى الى مواجهة بين سكان الولايات العربية وقياداتهم المتمثلة بالعائلات الكبيرة ومشايخ العشائر وبين ادارة الدولة المركزية. ولا شك بأن هذا التناقض كان في طبيعة الاجراءات التي اتخذت خلال تلك الفترة. فنحن هنا أمام ظاهرة جدلية، إذ ان السلطة المركزية في محاولتها تحصيل عائدات مالية أكبر لاصلاح الادارة والجيش وتحديثهما، أفرزت مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والادارية كان من نتائجها تثبيت القاعدة الاقتصادية لطبقة الأعيان وتقوية مراكزهم السياسية في الاقاليم. وبيت القصيد هنا أنه في حين اتخذت هذه الاجراءات لتشديد قبضة الدولة على الولايات، كانت النتيجة عكسية، إذ بدلاً من أن تستجيب الاقاليم لسلطة المركز، أصبح المركز نفسه في بعض الأحيان أسيراً لمطالب الولايات[٥].

وحين استلمت جمعية «تركيا الفتاة» والاتحاديون مقاليد السلطة عام ١٩٠٨، أخذت تطبق بقسوة وشدة سياسة المركزية،متخطية بذلك الحقوق التاريخية المكتسبة لشعوب الولايات العربية. كما أخذت السلطة المركزية منذ ذلك الحين تروج لفكرة التفوق التركي على حساب القوميات الأخرى. وكان لهذا التحول السياسي والفكري الخطير أثر في تراكم عوامل الفرقة بين أبناء الأقاليم العربية ـ من ناحية، والعنصر التركي ـ من ناحية أخرى، كما أنه شجع أعيان العرب والعاملين منهم في الادارة العثمانية على أن يفكروا باتخاذ اجراءات تكفل لهم حقوقهم الاجتماعية والسياسية على نطاق واسع. وهكذا بدأت تتشكل من هذه الفئة المتنفذة وأبنائها من الشباب المثقف وبعض الموظفين العرب في الادارة والجيش، جمعيات سرية وعلنية، تعمل وتتدارس الأوضاع من كل جوانبها، وبخاصة علاقة ولاياتهم بالدولة المركزية.

ان هذه الخلفية التاريخية ضرورية لفهم حقيقة الدور السياسي والفكري الذي لعبه «المثقفون»، بمختلف قطاعاتهم وفئاتهم، في المشرق العربي في مطلع القرن العشرين. وسيتضح مما يلي أن «الضباط العرب» في الآستانة كان لهم «وضع خاص»، بحكم أنهم كانوا في مقدمة الفئات التي كانت تتعرض لمخاطر سياسة المركزية والتريك، ولذلك فقد كان لهم «دور خاص» في هذه الحركة القومية العربية الناشئة. فقد كان «الضباط العرب»، وكبار الموظفين العرب في الآستانة، أول من لفحتهم الرياح التركية العنصرية الساخنة. فهبوا يتكتلون ـ ولأول مرة ـ باسم «العرب»،

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦. انظر ايضاً:

Zeine N. Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut: Khayat, 1958), p. 12.

وما كان انقضى على اعلان الدستور العثماني الجديد عام ١٩٠٨ سوى بضعة أسابيع. ومن هنا كانت تختلط في الدوافع الأولى لحركتهم الاعتبارات العامة بالاعتبارات الخاصة، فمن الناحية العامة، ـ كانت تحركهم الرغبة في الدفاع عن بني قومهم والوقاية من خطط الاتحاد والترقي، أما من الناحية الخاصة، فقد كانت تحركهم الدوافع المهنية والرغبة في الحفاظ على مراكزهم الوظيفية وعلى مناصبهم.

ويلاحظ أن حركة الضباط العرب عبر «الحدود» كانت تتميز بالنزعة القومية وحتى بعد التجزئة الرسمية، نظراً لضعف هياكل «الدول القطرية» ومؤسساتها، ولعدم تبلور مفاهيم السيادة والولاء الوطني، فضلا عن عدم رسوخ الحدود القطرية وترسيخ معنى التجزئة. ولقد استمرت هذه المرحلة حتى دخول «الجيوش القطرية» العربية حرب فلسطين، التي تمثل نهاية لمرحلة تاريخية او نهاية تاريخية لمرحلة الضباط القوميين وهم يتحركون بعيداً عن مؤسساتهم، من خلال منظمات سرية وعلنية، عسكرية ومختلطة، او بأشخاصهم. اما المرحلة الجديدة، التي بدأت ملامحها تتشكل بانقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦، فقد شهدت تحرك الجيوش وطور التدخل العسكري من أجل الاستيلاء على السلطة. ومعنى ذلك أنه يمكن التمييز بين مرحلتين متمايزتين ومتداخلتين في الوقت نفسه. اولاهما شهدت حركة الضباط القوميين، وثانيتهما شهدت حركة الجيوش القطرية. ومن المهم هنا ان نلاحظ ان المرحلة الاولى كان لها دور مهم في عملية التنشئة السياسية للضباط الذين تحركوا بمؤسساتهم العسكرية في المرحلة المعاصرة من أجل الاستيلاء على السلطة وتوجيه عمليات التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اقطارهم.

وسيتضح من استعراض دور الضباط القوميين في العراق منذ استقلاله، انه كان يمثل امتداداً للمرحلة الاولى، على الرغم من انه اتخذ شكل الانقلاب العسكري في بعض اطواره، نظراً لأن مفعول التجزئة وحقيقتها لم يكونا ظهرا بعد في ظل وجود الاحتلال الأجنبي، وحيث كان هناك تصور مبسط يربط الاستقلال تلقائية بالوحدة. ولذلك فان هذه المرحلة الاولى تنتهي عملياً وموضوعياً بانتهاء حرب فلسطين، وبعدها بدأت مرحلة جديدة متميزة نوعياً بالنسبة الى دور المؤسسات العسكرية العربية. فالجيوش العربية التي تحركت صوب فلسطين اكتشفت ان المعركة الحقيقية تكمن في عواصمها القطرية. وبالتالي عادت الى تلك العواصم وهي تحمل ليس فقط مرارة الهزيمة وكل احباطها وآثارها، وانما عادت ايضا وبها رغبة في الثأر، وفي التغيير، وفي الثورة. لقد كانت معالم التجزئة اكتملت بالهزيمة، وكانت آثارها وأخطارها اتضحت، ومن هنا دخلت المخططات العربية صفوف الجيوش في أكثر من قطر عربي. ويمكن القول ان «وطنية» الجيش اصبحت مرتبطة بموقفه من التغيير الداخلي وقدرته على المشاركة في تفجير الثورة المطلوبة ـ من ناحية، وأن «قوميته» اصبحت مرتبطة بموقفه من التجزئة واسرائيل والاستعمار الغربي ـ من ناحية اخرى، مع الاقرار بالتشابك والتداخل بين هاتين الناحيتين.

وعلى ضوء ما تقدم، سيقسم هذا الفصل الى اربعة اقسام، يخصص أولها لمتابعة التنظيمات السياسية للضباط العرب، بينما يتناول ثانيها دور الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى، اما ثالثها

فيستعرض مشاركة الضباط العرب في معركة استقلال سوريا، واخيراً يركز رابعها على تجربة الضباط القوميين في العراق في الكفاح من اجل الوحدة العربية، وهي التجربة التي يمكن القول انها تمثل حال «القومية العربية في بلد واحد».

اولاً: التنظيمات السياسية للضباط العرب

يعتبر بروز الحركة القومية من اكثر التطورات أهمية في التأثير على الضباط العرب. فقد نشأ تيار القومية العربية، كما سبقت الاشارة، تعبيراً عن «سياسة طبقة الأعيان» في مواجهة القومية التركية والتغلغل الأجنبي. وتجسد في هذه المواجهة، التي بلغت ذروتها في الثورة العربية الكبرى، التحالف بين طبقة الاعيان، من ناحية، والضباط العرب، الذين كان الكثيرون منهم من الاعيان ايضا، من ناحية اخرى.

ومع ذلك يلاحظ ان حركة القومية العربية لم تتخلص من الطابع الديني، الذي أضفاه عليها القادة العرب الذين كافحوا الاتراك المستبدين الا في مستهل القرن العشرين، وان مركزها انتقل من نجد الى سوريا. وسرعان ما أثارت حركات التمرد التي نشبت في عام ١٩٠٥ الاهتمام العام بوضع «المسألة العربية»، منفصلة عن الخلافة وعن الوحدة الاسلامية. وبرز جلياً ان رابطة الوحدة التي بدأت تجمع مختلف الأديان والأقوام في سوريا انما كانت رابطة لغتهم العربية المشتركة التي بعثت من خلال أدب جديد، ثم رابطة وعي بتراث وتقاليد مجيدة، والاقتناع بأن التجديد الاجتماعي ضروري كالتجديد الديني. وكل ذلك «كوّن تقليداً تاريخياً متصلاً ساهم في إرساء شعور بين العرب نحو وحدة سياسية ونحو الاستقلال». وقد نظمت المعارضة للطغيان التركي اولا في القاهرة حيث كان يعيش عدد من السوريين ويسيطرون على الصحافة. وفي القاهرة أسس نجيب عازوري مركزاً للدعوة انتشر فيها بعد في الاقطار العربية الاخرى. وأخذت اهمية القاهرة ـ على هذا الطريق ـ تستكمل معالمها مأوى للمواطنين العرب ومقراً للأزهر، فأطلق عليها ماسينيون، احد فطاحل المستشرقين، وهو بصدد استعراض تلك الفترة اسم «موطن العروبة الرئيسي في العالم الاسلامي»[٦]. على الرغم من ان القاهرة ذاتها كانت في «واد آخر» بالنسبة الى هذا التيار القومي الناشيء.

وفي الواقع فان حركة القومية العربية لم تستكمل شكلها السياسي المحدد والحاسم الا بعد ثورة «تركيا الفتاة» في عام ١٩٠٨، وعندما خابت آمال الاقطار العربية في تحقيق اتجاهاتها الخاصة في ان تكون وحدة مستقلة في نطاق الامبراطورية العثمانية. وهكذا فعلى ضوء السياسات المركزية والعنصرية للقومية التركية، تخلى العرب عن منهج اللامركزية الى سياسة التخلص نهائياً من السيادة التركية.

في هذا الاطار السياسي نمت الحركات والجمعيات والتنظيمات العربية التي هدفت الى الدفاع عن حقوق العرب ومصالحهم وكيانهم المستقل، وعبرت بالتالي عن البوادر الاولى للقومية العربية

---

(٦) محمود كامل، القانون الدولي العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٧٩.

ونشرت افكار العروبة. وعلى الرغم من ان بعضها اتخذ شكل الاعمال الأدبية والثقافية، الا ان بعضها الاخر كان سياسياً محضاً، سرياً وعلنياً. وكانت بيروت مسرح أولى الجمعيات التي ظهرت في اواخر القرن التاسع عشر، وهي «الجمعية العلمية السورية». لحقتها جمعيات اخرى في بيروت ايضا وفي دمشق مثل «جمعية بيروت السرية» عام ١٨٧٥ التي اتخذت لنفسها نهجاً سياسياً قومياً واضحاً. وجمعية «الشورى» في مصر عام ١٨٨٨. وقامت «الجمعية الوطنية العربية» بباريس عام ١٨٩٥. ومن الجمعيات السياسية القومية التي ظهرت مع اوائل القرن العشرين «رابطة الوطن العربي» التي اسسها نجيب عازوري في باريس عام ١٩٠٤، و«جمعية النهضة العربية» في دمشق عام ١٩٠٦، و«جمعية الاخاء العربي ـ العثماني» التي تأسست عام ١٩٠٨ بالاستانة وضمت الجمعيات التالية لها عدداً كبيراً من الضباط العرب. و«المنتدى الادبي» عام ١٩٠٩ في الاستانة. و«الجمعية القحطانية» التي تفرعت عن هذا المنتدى الأدبي في العام نفسه (وكانت جمعية سرية تشكلت من الضباط العرب أساساً)، و«جمعية العربية الفتاة» التي تأسست عام ١٩٠٩ ايضاً من الطلاب العرب في باريس (وكانت جمعية سرية) وهي الجمعية التي ساهمت بدور كبير في عقد المؤتمر العربي الاول في باريس عام ١٩١٣. يضاف الى ذلك حزب اللامركزية «العثماني» والذي تأسس في القاهرة عام ١٩١٢ كحزب سياسي علني، و«جمعية العهد» التي تأسست في الاستانة عام ١٩١٣ بعد توقف نشاط «الجمعية القحطانية» وكانت مثلها جمعية سرية وكانت مغلقة على الضباط العرب. وكانت «جمعية العربية الفتاة» و«جمعية العهد» هما ابرز هذه التنظيمات وأكثرها تأثيراً على حركة القومية العربية، على الرغم من انه لم يتم الاتصال والتنسيق بينهما، مع تطابق الاهداف، الا في عام ١٩١٥ وذلك كله بالطبع حتى قيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦.

ويمكن القول ان ابرز هذه الجمعيات وخصوصاً تلك المرتبطة بالدور السياسي للضباط العرب في هذه المرحلة، هي: جمعية الاخاء العربي ـ العثماني، المنتدى الأدبي، الجمعية القحطانية، جمعية العربية الفتاة، جمعية العهد. وسنكتفي هنا بالاشارة الى هذه الجمعية الأخيرة.

تعتبر «جمعية العهد» بحق **منظمة الضباط العرب**. لقد كانت اقوى جمعية عربية عسكرية سرية، وخصوصاً بمقياس نوعية الاعضاء وعددهم، ومقياس امكانية تأثيرها. وقد تأسست هذه الجمعية في الاستانة في ١٩١٣/١٠/١٨ على يد عزيز علي المصري وبعض الضباط العرب الآخرين، معظمهم من أصل عراقي. ويمكن القول ان عزيز علي المصري ساهم ليس فقط في تشكيل وقيادة كتلة الضباط العرب القوميين، أي الذين يؤمنون بالقومية العربية ويسعون من اجل الاستقلال، وانما ايضا في تقديم نموذج ومثل أعلى لكثير من الضباط العرب المعاصرين، وخاصة أولئك الذين سعوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى التدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم وتتبع خطاه على طريق القومية العربية. ولذلك فقد خلص عدد من الباحثين الى اعتبار عزيز علي المصري بمثابة «الأب» بالنسبة الى حركة القومية العربية الحديثة[٧].

---

(٧) ومنهم على سبيل المثال: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، تقديم نبيه امين فارس، ط ٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ١٩٥ ـ ١٩٩، =

لقد كان عزيز علي المصري أحد أركان «جمعية الاتحاد والترقي»، وكان أحد الضباط الذين قادوا الثورة العسكرية عام ١٩٠٨ كما اشترك في الزحف على الاستانة في العام التالي. ولكن انضمامه الى «جمعية الاتحاد والترقي» كان لعاملين، مثله العليا القومية العربية، من ناحية، واخلاصه لمصلحة الدولة العثمانية، من ناحية اخرى. وحين ادرك في الشهور التي تلت الثورة المضادة عام ١٩٠٩ ان سياسة الاتحاديين كانت تعارض العامل الاول، كما كانت تسيء التصرف بالنسبة الى العامل الثاني، اخذ يبحث حوله عن حلفاء له اجدر من الاتحاديين[٨].

وعلى هذا الطريق أسس عزيز علي المصري «الجمعية القحطانية» - وهي اول جمعية سرية قومية عربية - ببرنامجها المتضمن مملكة ذات تاجين تلتقي فيها الاهداف العربية مع الاخلاص للدولة العثمانية.

وأخيراً أنشأ هذه المنظمة الجديدة «العهد»، وان كان برنامجها يشبه من بعض الوجوه برنامج سابقتها، كما كانت اهدافها هي اهداف «الجمعية القحطانية» نفسها مفرغة بأسلوب عسكري.

ولقد حملت «جمعية العهد» هذا الاسم، كما قال عزيز المصري، لتكون عهداً بين اعضائها وبين الله على خدمة الوطن[٩]. ويذكر د. حسن صعب ان رجال «جمعية العهد» تطلعوا من خلال برنامجهم الى المحافظة على العروبة والاسلام؛ **الاسلام**، من خلال الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة، **والعروبة**، من خلال اعلان الاستقلال الذاتي لا الاداري فحسب بل السياسي ايضا للولايات العربية، اذ أرادوا ان تكون للعرب دولة تجسد ذاتيتهم وقوميتهم على ان تكون هذه الدولة في نطاق دولة اكبر هي الدولة العثمانية، أي ان يكونوا دولة فيدرالية تكون واحدة بالنسبة الى العالم الخارجي ولكنها دول عدة بالنسبة الى شعوبها. وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة، ويعود الملك العربي قائماً بذاته، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثماني وبسائر الاجزاء العثمانية الاخرى في الشؤون العامة المشتركة[١٠].

ويشير ذلك الى ان «جمعية العهد» نشطت في المطالبة بالحقوق العربية ودعت الى دولة فيدرالية، يؤلف العرب في اطارها دولتهم الخاصة ذات الحكم الذاتي. ويكشف ذلك عن نقطتين مهمتين: **الاولى**، السرعة التي كانت تتضح بها المطامح القومية العربية، **والثانية**، ان القوميين العرب، حتى عشية الحرب العالمية الاولى، لم يطالبوا بالاستقلال التام او بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية. الا ان التطور السريع من المطالبة بالحقوق الى اللامركزية فالاتحاد الفيدرالي،

=ومجيد خدوري، «عزيز علي المصري وحركة القومية العربية،» آفاق عربية، السنة ٣، العدد ١١ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ٧٤ - ٨٥.

(٨) انطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٩) محمد عبد الرحمن برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩)، ص ٨٢.

(١٠) Hassan Saab, *Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam: Djambatan, 1958), pp. 225 - 255.

كان يعكس وعياً قومياً متنامياً، حيث جاءت الدعوة الى الاستقلال الكلي بعد عام ١٩١٦.

كان برنامج «جمعية العهد» يتضمن مجموعة من النقاط، وتجدر الاشارة خصوصاً الى ما يلي(١١):

١ - ان جمعية العهد جمعية سياسية سرية، انشئت في الاستانة، وغايتها السعي للاستقلال الداخلي للبلاد العربية على ان تظل متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمسا.

٢ - ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الاسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان.

٣ - لما كانت الجمعية تعتقد أن الاستانة رأس الشرق، وان الشرق لا يعيش اذا اقتطعتها دولة اجنبية، فهي تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها.

٤ - لما كان الترك يؤلفون منذ ٦٠٠ سنة المخافر الامامية للشرق أمام الغرب، فعلى العرب ان يعملوا للحصول على ما يؤهلهم لأن يكونوا القوة الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر.

٥ - على رجال العهد ان يفرغوا قصارى جهدهم في انماء المزايا المحمودة وبث الدعوة الى التمسك بالاخلاق الفاضلة فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسي والقومي ما لم تكن مجهزة بالاخلاق الصالحة القويمة.

ويتضح مما تقدم ان برنامج «جمعية العهد» كان يعكس ثلاثة اتجاهات سياسية مهمة كانت قائمة في صفوف الضباط العرب في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى مباشرة، وهي نزعتهم القومية العربية، ومشاعرهم الاسلامية والعثمانية، ومناوأتهم للنفوذ الغربي. ولا شك ان الوزن النسبي لهذه الاتجاهات كان يختلف من بلد الى آخر طبقاً لظروفه الداخلية.

لقد انضم غالبية الضباط العرب في الاستانة الى «جمعية العهد»، وكلما مرت الايام اخذ عدد الاعضاء يتزايد، وكان معظمهم من الضباط العراقيين والسوريين والطرابلسيين واليمنيين والفلسطينيين. ثم انشأت لها فروعاً في الشام وحلب وبغداد والموصل والبصرة، وقد تم ذلك كله خلال عام ١٩١٣. اما الأقطار العربية الأخرى كالحجاز وطرابلس الغرب وفلسطين واليمن، فكان للجمعية فيها اعضاء منتسبون لبث الدعاية حسب المنهج المقرر(١٢). ولما كان العنصر العراقي اكثر العناصر العربية عدداً في الجيش العثماني، لذلك كانت له قوته في مجالس «جمعية العهد» وفي انشطتها. وكذلك سيقع عليه، ايضا، معظم العنف والقمع الذي استعملته الحكومة العثمانية ضد اعضاء الجمعية.

فعلى الرغم من صدق «جمعية العهد» بعدم الرغبة في الانفصال عن الدولة العثمانية، فقد

---

(١١) احمد عزت الاعظمي، القضية العربية: اسبابها، مقدماتها، تطورها ونتائجها، ٦ ج (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ - ١٩٣٤)، ج ٤، ص ٥٣.

(١٢) برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦، ص ٨٨.

حسبت السلطة من البداية لاستقالة عزيز علي المصري من «جمعية الاتحاد والترقي» ثم استقالته من الجيش فور عودته من ليبيا ألف حساب. ويبدو ان السلطات التركية اشتمت روائح «التكتل العسكري» حول عزيز علي المصري، نظراً لخشيتها من اشتراك الضباط العرب في الاجتماعات التي كان يعقدها في منزله، فأخذت تعد العدة للقضاء على «جمعية العهد»، وغيرها من الجمعيات العربية. ولقد ظنت الحكومة التركية انها باعتقالها لعزيز علي المصري تستطيع ان تقضي على حركة القومية العربية، كما تجسدها تلك الجمعيات السرية. وبالفعل اعتقل عزيز علي المصري في التاسع من شباط/ فبراير ١٩١٤، مما احدث دوياً هائلاً وانتشر الهياج الذي أثاره نبأ اعتقال عزيز علي المصري انتشاراً واسعاً آنئذ. ففي القسطنطينية أثار نبأ اعتقاله الدهشة بين العرب هناك ثم تحولت الدهشة الى سخط تمثل في تظاهرات الجماهير في الشوراع. وفي مصر، موطن ميلاده، كان الناس يعربون عن سخطهم بالاحتجاج العام، وتألفت لجنة يرأسها شيخ الأزهر وطلبت تدخل بريطانيا بالطرق الدبلوماسية. وفي اوائل نيسان/ ابريل عرف الناس ان الحكم صدر سراً بأعدام عزيز علي المصري. وازداد الهياج عنفاً وحدّة، وصار الضباط العرب - حيثما يجتمعون - يقسمون ان يثأروا لاعدامه بالقتل وسفك الدماء. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، اعلن ان الحكم صدر بالاعدام، غير ان السلطان خففه الى السجن خمسة عشر عاماً مع الاشغال الشاقة. واخيراً، مع استمرار الهياج العام والتدخل البريطاني صدر العفو عن عزيز علي المصري في ١٩١٤/٤/٢١، واطلق سراحه فأبحر في اليوم التالي الى مصر، واستقبل استقبالا حماسياً عند وصوله. ولقد هزت محاكمته البلاد العربية هزة ربما كانت اعنف واعمق من أية هزة اخرى سبّبها أي عمل منفرد من اعمال الطغيان التركي، فهزت نفوس الجماهير كما هزت نفوس المفكرين، ولذلك قوت عزم العرب على وجوب نيل حريتهم[١٣].

ان هذه التطورات التي بدأت باعتقال عزيز علي المصري وانتهت برحيله الى مصر، انعكست على الضباط العرب والحركة العربية في نتيجتين هامتين: **اولاهما** - ان الرأي العام العربي استثير بسبب الحادث بشكل حاد جداً، **وثانيتهما** - أن غياب عزيز علي المصري ترك الضباط العرب في بلبلة سياسية ونزاع في القيادة في لحظة حاسمة.

وفضلاً عن ذلك، انطلق الاتراك في سلسلة من الاجراءات السياسية القمعية بغية اخضاع الحركة العربية... فما ان نفضوا ايديهم من الحرب البلقانية حتى قرروا البطش بالشباب العرب مبتدئين بالضباط، وكانوا قد اكتشفوا وجود ٣١٥ ضابطاً ينتمون الى جمعية العهد من مجموع الضباط العرب في الاستانة البالغ عددهم ٤٩٠ ضابطاً[١٤]. وهكذا كان الضوء الاخضر لسياسة الارهاب ذلك الاجتماع الخاص الذي عقدته حكومة الاتحاد والترقي في دار الوزارة في تاريخ ١٩١٤/١٢/١٤

---

(١٣) انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٩٥ و١٩٨ - ١٩٩.

(١٤) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ٣ ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦)، ج ١، ص ٤٧.

واتخذت فيه قرارات عدة ندرج بعضها نظراً لأهميتـه:

١ ـ ابعاد الضباط العرب من العاصمة الى الولايات التركية البعيدة.

٢ ـ تـولية الضبـاط الاتراك منـاصب القيادات العليـا في الولايـات العـربيـة، والاستغنـاء بقدر الامكان عن الضباط العرب في المناطق العربية.

٣ ـ تطبيق السياسة العنصرية التركية (التتريك) بسرعة اكبر.

٤ ـ مقاومة الحركة الاصلاحية العربية التي بدأت في مؤتمر بيروت ومؤتمر باريس.

٥ ـ إلغـاء الاحزاب السياسية العربية كلها، وتأليف شعبـة سياسيـة في وزارة الداخليـة تشرف على الشؤون العربية، ومقاومة دعاة الانفصال من العرب.

٦ ـ إبعاد القيادات العربية الاصلاحية من العاصمة واستمالة من يمكن استمالته منهم.

٧ ـ تعزيز نفوذ «جمعية الاتحاد والترقي» في الولايات العربية وزيادة عدد اعضائها.

لقد ظلت هذه القرارات سرية ونفذت بالتدريج وبمهارة فائقـة، بحيث كاد القـوميون العـرب الاصلاحيون لا يشعرون بوجودها وبعواقبها، على فاعلية حركتهم التحـررية، مـع انها كانت تتنـافى مع الالتزامات التي قطعتها حكومة الاتحاديين العرب. وعندما دخلت تركيا الحـرب الى جانب المانيا وحلفائها بدا الواقع في جوانبـه الظاهـرة وكأنـه متراص الصفـوف ومتماسـك في ولاء العرب للسلطة القائمة على الرغم مما طرأ على هذا الـولاء في الماضي وفي القـريب من أزمات حـادة كادت تؤدي الى فك اواصر الوحدة والرابطة العثمانية.

ثانياً: دور الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى

عادت «جمعية العهد» عشية الحرب العالميـة الاولى الى التأكيـد على مـوقفها الاصـلي المبني على فكرة الوحدة العثمانية. وعندما تم اللقاء لأول مرة بين «جمعيـة العهد» و«جمعيـة العربيـة الفتاة» عـام ١٩١٥، اتضح للجمعيتين ان هناك وحدة في الهدف وفي التفكير ولـذلك بـدأ تنسيق النشاط بينهـما. ولكن بمضيِّ الوقت، واستمرار حكومة الاتحاد والترقي في سيـاستها المـركزيـة العنصرية، بـدأ السعي من أجل الاستقلال العربي الكامل، وهكذا كان اشتراك الضبـاط العرب في الثـورة العربيـة الكبرى التي قادها الشريف حسين.

ومن المعـروف ان الاتصال والتنسيق بـين الجمعيتين قـد تحقق من خلال العضـويـة المشـتركـة لبعض الاعضـاء في الجمعيتين معـاً. وتنبغي الاشارة في هـذا المجال الى الـدور البارز الـذي قام بـه الضـابط العراقي ياسين الهاشمي بصفة خاصة الذي كان من الاعضاء البارزين في «جمعيـة العهد» اذ يذكر عزيز عـلي المصري انه قبـل ان يسجن سلم برنـامج جمعيـة العهد الى يـاسين الهاشمي. وكـان الهاشمي اظهر نشاطاً بارزاً في ميدان التنظيم القومي، عندما نقل الى الموصل عام ١٩١٣، اذ أصبح

مسؤولا عن فرع «جمعية العهد» في الموصل، الذي كان يعمل على بث الفكره القومية بين ضباط الجيش وبين بعض القيادات المدنية محل الثقة. اما الدور الرئيسي لياسين الهاشمي فهو انه اصبح بعد ذلك حلقة الاتصال بين «جمعية العهد» و«جمعية العربية الفتاة» اثناء الحرب العالمية الاولى. حيث كانت اللجنة العليا لجمعية العربية الفتاة قررت الاتصال به توطئة لادخاله في عداد اعضائها في اوائل شتاء ١٩١٥، وعندما تم ذلك تقرر ان يكون ياسين الهاشمي حلقة الاتصال بين التشكيلات القومية المدنية (الفتاة) والتشكيلات القومية العسكرية (العهد)[١٥].

ومن المعروف ان الامير فيصل، نجل الشريف حسين، عندما توقف في دمشق في ٢٦ اذار/ مارس عام ١٩١٥، وهو في طريقه الى القسطنطينية انضم الى **جمعية العربية الفتاة** ثم الى **جمعية العهد** بعد أن حلف اليمين.

ولقد ابدى فيصل اعجاباً شديداً بتنظيم «جمعية العهد»، التي كان زعماؤها يملكون القدرة على اشعال نار الثورة في صفوف الجيش عندما يرغبون في ذلك، لأن العرب كانوا يؤلفون الكثرة الغالبة في الجيش العثماني الموجود في بلاد الشام. وكان قوادهم ـ ومعظمهم اعضاء في الجمعية ـ على استعداد تام لتلبية نداء اولئك، كما كانوا على أتم استعداد للزحف مع جنودهم. ولكن هؤلاء الزعماء كانوا يخشون القيام بهذا التحرك خوفاً من أن تحل سيادة محل السيادة التي يريدون التحرك ضدها[١٦].

وتنبغي الاشارة بداية الى ان الصراع العربي الذاتي ما بين الدفاع عن الدولة العثمانية، أي تغليب المبدأ الديني، من ناحية، والثورة عليها ـ أي تغليب المبدأ القومي، من ناحية اخرى، عاش عشرين شهراً هي الفترة الممتدة ما بين دخول تركيا الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤/١١/١١، وبين اعلان الثورة العربية الكبرى من مكة في ١٩١٦/٦/١٠.

وأدت الحرب العالمية الاولى، مساعدة خاصة لـ **جمعية العهد** بالذات، اذ ان السلطة العثمانية لجأت الى دعوة الشباب المثقف للخدمة العسكرية الالزامية كضباط احتياط، فكان ذلك سبيلاً مشروعاً لتجمع الضباط العرب والتباحث فيما بينهم والانضمام الى هذه الجمعية، التي كانت على صلة وثيقة في تلك الفترة **بجمعية العربية الفتاة**، كما سبقت الاشارة، وذلك بواسطة بعض الضباط الذين كانوا مشتركين بعضوية «العهد» و«العربية الفتاة» معاً.

ولقد تمثلت الخطوات الاولى نحو اعلان الثورة في الاتفاق السري الذي ابرم باسم **ميثاق دمشق** بين **جمعية العهد**، و**جمعية العربية الفتاة** والذي بني اساساً على اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية (المشرق)، مع عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا العظمى وهذه الدولة العربية المستقلة. وقد شمل الميثاق فيما بعد الاتصال بالشريف حسين للاتفاق معه على اعلان الثورة،

---

(١٥) برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٦، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٦) انطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

خصوصاً بعد ان اصبحت الجمعيتان على اطلاع على المفاوضات الدائرة بينه وبين انكلترا، واصبح الامير فيصل الواسطة بين رجال الجمعيتين وبين والده.

وكان بعض زعماء العرب قد وازنوا بين الحكم التركي واستمراره وبين امكانية الاتفاق مع حليف اجنبي قوي يضمن لهم الحرية والاستقلال، مقابل انحيازهم الى صفه والثورة على الدولة العثمانية. فرأى معظمهم أن مصلحة العرب تقتضي اضرام نار الثورة(١٧).

وعلى الرغم من تغلب هذا الاتجاه، فقد كانت هناك اتجاهات عدة مختلفة تسيطر على المنظمات السياسية العربية العسكرية والمدنية. الا ان الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية وانشاء دولة عربية موحدة، استقطب جهود مجموعة كبيرة من المثقفين العرب، كان بينهم عدد كبير من الضباط الذين عملوا في الجمعيات والمنظمات السياسية التي سبقت الاشارة اليها، وذلك بعد ان توافرت الشروط والظروف للقيام بالثورة.

ولقد اسرعت انكلترا الى استثمار هذه الحركة، لأنها كانت تهدف من وراء دعمها لها توسيع حدود امبراطوريتها الاستعمارية. وهكذا استثمرت ارادة احرار العرب في التمرد والاستقلال، فاتصلت بالشريف حسين، واستطاعت بواسطته ان تستغل الثورة في نهاية سيرها لصالحها، منفذة الاهداف التي اتفقت عليها مع فرنسا ورسمتها في اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي تم التوقيع عليها بين الدولتين في شهر ايار/ مايو ١٩١٦. حيث اقتسمتا بموجبها سوريا والعراق والاردن وفلسطين ولبنان فيما بينهما.

وهكذا تحول كثير من الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني الى الجيش العربي بقيادة الشريف حسين او الى صفوف الجيش البريطاني باعتباره جيش الدولة الحليفة، وقد كان لانتقالهم هذا أثر فعال في المعارك الحربية، خصوصاً وان المعلومات التي نقلوها عن خطط الاتراك كانت لها قيمتها. وكان الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني ينضمون الى حركة الثورة، مؤمنين بأنهم يناضلون في سبيل تحرير اقطار المشرق العربي من الحكم العثماني ثم اقامة الدولة العربية الموحدة. ولم يكن ليدر في بال احد من هؤلاء المقاتلين الشرفاء في سبيل استقلال وطنهم ان الحلفاء الجدد ـ أي الانكليز ـ مخادعون كاذبون. وبدورهم كان الانكليز يحاولون جهدهم منع تسرب الاخبار عن معاهدة سايكس ـ بيكو حتى يتمكنوا، ويتمكن الفرنسيون معهم، من الاستيلاء على المنطقة.

لقد التحق بقوات الثورة عدد كبير من ضباط هيئات اركان الحرب العرب، ومن ضباط مختلف الوحدات وصنوف الاسلحة، ومعظمهم كانوا اعضاء في العهد أو العربية الفتاة أو كلتيهما. ولم يكن افراد قوات الثورة سوريين وعراقيين وحجازيين فقط، بل كان بينهم ايضا ٣٠٠ جندي من الجيش المصري مع ضباطهم. وقد ابلوا في المعارك بلاء حسناً عن عقيدة قومية(١٨)، على الرغم من احتلال الانكليز لمصر.

---

(١٧) احمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق، ١٩٦٦)، ص ٣٩.

(١٨) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، محاضرات القاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ١١٤.

وقد وصلت اول دفعة من الضباط العرب الى الحجاز في تموز/ يوليو عام ١٩١٦، وكان من بينهم نوري السعيد. وفي ٥ ايلول/ سبتمبر عام ١٩١٦ وصل عزيز علي المصري الى الحجاز وعين فوراً رئيساً لأركان حرب جيش الثورة ثم وزيراً للدفاع. ووصلت الدفعة الثانية من الضباط العرب الى الحجاز في كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٦، واستمر الضباط العرب في الذهاب الى الحجاز لخدمة الثورة[١٩].

ان من المهم هنا الاشارة الى ان الاعلان عن الثورة العربية الكبرى قد تم مباشرة بعد شنق عدد من القوميين العرب السوريين، بأمر من جمال باشا «السفاح»، الحاكم التركي وأحد قادة الاتحاديين. وبالتالي فاذا وضعنا في الاعتبار دور العداء المتأصل للاتراك بين الوطنيين السوريين كان من المنطقي ان تستقبل ثورة الحجاز بالترحيب في سوريا وان ينعكس ذلك بالتبعية على سلوك الضباط السوريين. اما في مصر، فقد كان رد الفعل هو الادانة العنيفة حيث اعتبرت الثورة مؤامرة بريطانية لكسر الوحدة الاسلامية، وأصدر علماء الازهر فتوى تدين «الخونة والمرتدين الذين يؤيدون صنيعة الانكليز الملك حسين بن علي»[٢٠]. اما في العراق، فقد خضع رد الفعل لعوامل متباينة. ولا شك ان العلاقات الوثيقة للثورة مع الحكومة البريطانية كانت في مقدمة العوامل التي ساهمت في اضعاف شعبية الثورة، إضافة الى أن السلوك الاستبدادي لحسين نفسه في توجيه الشؤون السياسية والعسكرية لم يهيء طرازاً مقبولاً في القيادة السياسية، وان البرنامج الهاشمي الذي اتسم بنزعة محافظة، لم يكن مركز جذب للقوميين العرب الشبان.

ان جميع هذه العوامل كانت مسؤولة عن الضعف الاولي للثورة في اجتذاب حماسة الوطنيين العراقيين وقد تجلى ذلك في التردد الذي ابداه القوميون العراقيون في قبول العرض البريطاني بالانضمام الى الثورة في الحجاز. ومن المهم ان نلاحظ اننا لو تقصينا ظروف الضباط الذين التحقوا بالحركة لوجدنا ان «جميعهم» تقريباً كانوا «اسرى حرب» لدى الانكليز. وكانوا مخيرين بين «التطوع» في خدمة الحجاز، أو البقاء في معسكرات الأسر البريطانية، أو البطالة. وحتى نوري السعيد، الذي اصبح فيما بعد ابرز الدعاة الموالين للانكليز بين «القوميين» العرب آنئذ، قد أبدى في الواقع تردداً ملحوظاً بالرغم من حكم الاعدام الصادر عليه، قبل ان يقرر الانضمام نهائياً الى الثورة الهاشمية. كما ان جعفر العسكري، «الذي حاول ان يوفق بين ميوله الموالية للانكليز ومطامحه القومية العربية، لم ينضم الى الثورة ـ حيث أصبح قائداً عاماً لقواتها بعيد رحيل عزيز علي المصري الا بعد وقوعه في الاسر بيد القوات البريطانية»[٢١].

ان مسألة الضباط والجنود النظاميين الذين كانوا في الاسر بيد القوات البريطانية تطرح مثلاً

---

(١٩) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٣.

(٢٠) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر، ٢ ج (بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠)، ج ٢، ص ٣٩.

(٢١) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٥١.

اضافياً على سوء نوايا انكلترا تجاه الثورة ـ من ناحية، كما انها تشكل مدخلاً اساسياً من مداخل **ظاهرة الاختراق الأجنبي** لعدد من الجيوش العربية، وهي من أخطر الظواهر التي ستصاحب حركة الجيوش حتى المرحلة المعاصرة من ناحية اخرى.

فقد كان الشريف حسين يأمل في ان يتاح لـه تأليف جيش نظامي كبير من هؤلاء الاسرى، ولكن السلطات البريطانية المختصة لم تبذل جهداً جدياً لتحقيق ذلك، لأنها في الحقيقة كانت تعترض على انشاء جيش عربي قوي. وعلى سبيل المثال، أبرق نائب الملك في الهند بتاريخ ١٩١٨/٤/٣٠ الى المندوب السامي في مصر، يشير الى مخابرة سابقة ويقول: «من وقت الى آخر نتلقى من أسرى الحرب العرب، ومن المدنيين المحتجزين في الهند، عرائض يطلبون فيها السماح لهم بالخدمة مع الشريف، اننا لا نستطيع ان نضمن حسن نياتهم. هل ترغبون ان نرسل اليكم في مصر اكبر عدد ممكن ممن يصلحون للخدمة العسكرية كي تقوموا بالتحقق من أمرهم». ولقد رد مدير الاستخبارات العسكرية بقوله: «انه بما أن حكومة الهند، لا تستطيع ضمان نيات هؤلاء العرب بأية طريقة، فيجب أن لا يرسلوا. اما اذا كان بالمستطاع معرفة بعض الافراد الذين يمكن ضمان حسن نياتهم، فيجب ارسالهم»[٢٢].

لقد بلغت القوات العربية نحو عشرة آلاف جندي، كان معظمهم ومعظم ضباطهم من الشاميين والعراقيين. ولو أخلص الحلفاء لتضاعف عدد افراد هذا «الجيش النظامي»[٢٣]. ولكن هؤلاء الحلفاء كانوا يخشون ان يستولي «الجيش العربي» على الشام والعراق بعد انتهاء الحرب، فيفسد بذلك عليهم خططهم الاستعمارية. ولذلك لم يساعدوا الثوار الا بمقدار[٢٤].

أما بالنسبة الى **ظاهرة الاختراق الأجنبي** للجيش العربي، وهي الظاهرة التي سنعود لدراستها تفصيلاً، فنكتفي بالاشارة هنا الى ثلاث حالات: **أولاها** ـ نوري السعيد، أبرز الضباط العرب الذين ربطوا مصيرهم ودورهم بالتعاون مع انكلترا، ووضع خدماته تحت إمرتها وإمرة المعسكر الغربي، عموماً، منذ اطلق الانكليز سراحه و«الحقوه» بجيش الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ حتى اغتياله على يد قوات الثورة العراقية عام ١٩٥٨. **وثانيها** ـ بكر صدقي، قائد أول انقلاب عسكري في العراق وفي الوطن العربي عام ١٩٣٦ في القرن العشرين حيث تشير احدى الوثائق البريطانية ان «بكر صدقي كان مستخدماً لمدة من الزمن في حدود سنة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ كوكيل للاستخبارات للقوات العسكرية البريطانية في المنطقة المحايدة التي كانت موجودة بين العراق وتركيا». وتشير وثيقة اخرى الى «أن بكر صدقي كان قد عين في الجيش العراقي وذلك في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١، بناء على توصية خاصة من هيئة الاركان العامة البريطانية في بغداد»[٢٥]. اما **الثالثة** ـ فهي حالة حسني الزعيم قائد اول انقلاب عسكري في سوريا عام ١٩٤٩، حيث كان بدوره أسير حرب لدى القوات البريطانية، ثم اطلق سراحه للانضمام

---

(٢٢) «الوثائق البريطانية،» نقلاً عن: مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى**، ط ٣ (بيروت: دار الشورى، [د.ت.])، ص ٣٩١.

(٢٣) الشهابي، **القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها**، ص ١٦٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٥) انظر النص الكامل للوثيقتين في: فاضل البراك، **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١** (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ١٨٤ ـ ١٨٧.

لقوات الثورة في الحجاز عام ١٩١٦. وفي عام ١٩٢١ التحق بخدمة قوات الاحتلال الفرنسية في سوريا، وظل يخدم قوات فيشي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، حتى قامت القوات الديغولية مع الجيش البريطاني بمهاجمة تلك القوات عام ١٩٤١، وألقت القبض على الزعيم وسجن حتى عام ١٩٤٤. ثم أطلق سراحه بأمر من الرئيس شكري القوتلي. ومن الامور ذات المغزى ان الضباط الثلاثة لم يكونوا «عرباً» من حيث الأصل، فنوري السعيد كان من اصل تركي أما بكر صدقي وحسني الزعيم فكانا من أصل كردي.

وعلى ذلك، اذا كان عدد كبير من الضباط العراقيين قد قرروا الانضمام الى الثورة، فمن المهم ان نضع في الاعتبار انهم جميعاً كانوا أسرى، اقنعتهم السلطات البريطانية وبعض زملائهم العرب باستخدام معلوماتهم وخبراتهم العسكرية في خدمة الهاشميين. ولا يعني ذلك أن حافزهم الوحيد كان الحصول على حريتهم. فقد كانت المخاطر التي تنطوي عليها حرب الحجاز، لا سيما اذا اخذنا بعين الاعتبار كونهم ضباطاً عثمانيين سابقين، ذات عواقب كبيرة. وكان العرب الذين ساهموا في تعبئة الضباط العرب هم اناس مثل نوري السعيد، ومحمد الشريف الفاروقي، وعلي جودت. وقد كانوا جميعاً ذوي سمعة طيبة بين القوميين العرب آنئذ. وفي هذا السياق تشكلت لجنة من اعضاء جمعية العهد في القاهرة بهدف «أ ـ تنظيم شبكة تجسس ضد الاتراك بالتعاون مع السلطات العسكرية البريطانية، ب ـ تجنيد العرب في فلسطين ومعسكرات الأسرى للجيش العربي الشمالي»[٢٦].

ومن المهم الاشارة الى ان الضباط العرب الذين خدموا في الحجاز لم يصبحوا موالين للانكليز بصورة تامة، ولم تنطمس مطامحهم القومية بفعل تحالفهم الموضوعي مع انكلترا. وعلى سبيل المثال، عندما تأخر اصدار الاوامر لقوات الجيش العربي المتقدمة لاستمرار الزحف شمالا (نحو معان وبالتالي سوريا) بناء على الخطة التي رسمها الانكليز لابقائهم جنوب معان، كتب قائد الفرقة الاولى العربية مولود مخلص وزملاؤه رسالة شديدة اللهجة الى الامير فيصل يقولون فيها: «اننا لم نلتحق بالجيش العربي الا لخدمة القضية العربية وتخليص وطننا من الاتراك، وليس للحصول على رواتب من انكلترا.. ولسنا نرى سبباً في تأخير زحفنا نحو الشمال اللهم الا النوايا السيئة للانكليز وصنائعهم»[٢٧].

أما من الناحية العسكرية، فقد انطلقت قوات الثورة من الحجاز متجهة نحو الشمال، وأسهمت مع القوات البريطانية في طرد الجيش العثماني. وفي اول تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨

---

(٢٦) F.O., 882/24/SY/19/4.

نقلاً عن: نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ١٥٣.

(٢٧) محمد امين العمري، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ٣ ج (بغداد: المطبعة العربية، ١٩٣٥)، ج ٢، ص ٢٤٤؛ انيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٩٨؛ سليمان موسى، الحركة العربية: سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢٩٦، و

Thomas Edward Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph* (Harmondsworth, Eng. : Penguin, 1969), p. 75.

دخلت القوات العربية دمشق وعلى رأسها الامير فيصل، حيث أعلن قيام حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً تشمل البلاد السورية. وهكذا تدفقت على دمشق أفواج الاحرار العرب، وبخاصة من اعضاء جمعيتي **العهد** و**العربية الفتاة**، وفي مقدمتهم الضباط العرب من اعضاء هاتين الجمعيتين. ولم يطل عهد سوريا بالاستقلال اذ احتلت الجيوش الفرنسية الساحل السوري في العام ١٩١٨ نفسه، وكانت انكلترا احتلت العراق وفلسطين، في انتظار ما تقرره الدول المنتصرة في الحرب من تسويات نهائية.

وهكذا فان قوة الاستعمار الأوروبي لم تكتف بتحطيم آمال العرب في وحدتهم السياسية اثناء الحكم العثماني وما قبله، وانما تآمرت، خلافاً لكل وعودها وتعهداتها، على ما بقي موحداً من أقطار المشرق العربي بعد زوال السلطة العثمانية، وهي أقطار الهلال الخصيب، حيث حلت فيه قوى الاستعماريين الفرنسي والانكليزي، إضافة الى ما كانت فرنسا وانكلترا وايطاليا واسبانيا قد استعمرته قبل الحرب العالمية الاولى من القسم الافريقي من الوطن العربي. وهكذا اصبح الوطن العربي آنذاك مؤلفاً من ٢٥ وحدة سياسية[٢٨].

ثالثاً: الضباط العرب ومعركة استقلال سوريا

لا شك ان ظاهرة التجزئة تعتبر اخطر الظواهر التي تمخضت عن تسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى في المنطقة العربية. فلقد عمدت انكلترا وفرنسا الى تجزئة المشرق العربي الى دويلات تقع تحت سيطرة احدى الدولتين الكبيرتين اللتين لهما مصالح مختلفة، وحتى متناقضة. ولقد زاد من حدة هذه المشكلة توجه سلطات الاحتلال ـ الانتداب ـ الى تكريس الحدود السياسية بين هذه الدويلات، واقامة الحواجز الاقتصادية بينها، وتأسيس نظم سياسية محلية تختلف في بعضها عن بعضها الآخر. ثم ضاعف من خطورة التجزئة على مستقبل المنطقة، ومصالح قياداتها المحلية، ما حمله الاستعمار من مشروعات لتدعيم توطين اليهود في فلسطين إعمالاً لنصوص «وعد بلفور» الذي كان قد صدر أثناء الحرب عام ١٩١٧، وجرى إدراجه في صلب نصوص «صك الانتداب» البريطاني على فلسطين ليصبح التزاماً قانونياً ودولياً.

ولا شك ايضا ان الظاهرة التي قد تكون اكثر خطورة من ظاهرة التجزئة ذاتها، تتمثل في سيادة المنهج والاسلوب القطري في مواجهة التجزئة، ومواجهة القوى الاستعمارية، والمحلية، التي فرضت التجزئة وعملت على تدعيمها.

وفي هذا السياق، تنبغي الاشارة الى دور الضباط العرب في الكفاح ضد السيطرة الاجنبية في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الاولى، وخصوصاً في سوريا اولا حتى سقوط الحكم الفيصلي، ثم في العراق بعد ذلك. فقد كان دور هؤلاء الضباط اكثر وضوحاً في سوريا والعراق منه في بقية

---

(٢٨) طربين، **الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ٥١.

الاقطار العربية، وذلك لأن معظم ضباط جيش الثورة العربية كانوا من هذين القطرين، وقد استطاعوا ان يساهموا ويقودوا تنظيمات وحركات شعبية وعسكرية في عمليات الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وسنكتفي في هذا الجزء باستعراض دور الضباط العرب في سوريا، حيث سيخصص الجزء الثاني لاستعراض دورهم في العراق.

لقد أبلغت فرنسا الامير فيصل مشروعها بتقسيم سوريا الى دويلات، وجعل الفرنسيين شركاء في ادارة شؤونها، فرفض القوميون، ولا سيما اعضاء جمعيتي العهد والعربية الفتاة هذا المشروع في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠. واستقر الرأي على وضع فرنسا وانكلترا امام الامر الواقع باعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية والمناداة بفيصل ملكاً عليها. وفعلاً تمخض المؤتمر السوري الذي انعقد في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ عن اعلان استقلال سوريا وتأسيس جيش وطني خاص بها. وقد اجتهد الضباط العرب بجد واخلاص لتشكيل جيش نظامي بلغ اكثر من ثمانية الاف مقاتل و ٥٠ ضابطاً. الا انهم كانوا يعانون مشكلة النقص الذريع في الاسلحة والذخائر. اذ ان الحلفاء منعوا عنهم أي مساعدة بعد ان انتهت مهمة الثورة في تحرير البلاد العربية من الاحتلال العثماني(٢٩).

ولكن فرنسا سارعت بتوجيه قواتها لغزو سوريا بقيادة الجنرال غورو. فوجّه هذا انذاراً الى الحكومة السورية بقبول الاحتلال وحلّ الجيش السوري. ولقد استقر رأي الحكومة آنذاك على قبول الانذار بغية حقن الدماء، ولكن القائد الفرنسي أمر جيشه بالزحف على سوريا. فعمدت الحكومة السورية الى جمع من أمكن جمعهم من افراد الجيش السوري المسرح، فلم تتمكن من تجميع سوى بضع مئات، وجهتهم الى مشارف دمشق مع نحو ألفي متطوع من الشعب السوري. وعلى مقربة من دمشق وقفت حكومة فيصل وقفتها البطولية الشهيرة في معركة ميسلون تحاول صد العدوان دون جدوى. فقد انتصر الجيش الفرنسي على تلك القوة الصغيرة. بعد ساعتين من بدء القتال، ولم يرتد المدافعون الا بعد ان نفذت ذخيرتهم تماماً وفي اعقاب قتال بطولي رائع. ودخل الجيش الفرنسي دمشق في ١٩٢٠/٧/٢٤ على جثث عدد كبير من افراد هذه القوة الصغيرة. وكان بين الشهداء عدد من الضباط العرب، وعلى رأسهم وزير الدفاع السوري نفسه القائد يوسف العظمة.

على اثر معركة ميسلون غادر سوريا عدد كبير من الزعماء القوميين، المجاهدين، بأعمالهم أو بأقوالهم واقلامهم وصحفهم، في سبيل الاستقلال والوحدة، متوجهين الى مصر وفلسطين والاردن والعراق، وجميعها كانت تحت الاحتلال البريطاني.

وعمدت القيادة الفرنسية الى حلّ الجيش السوري الناشىء، ونفت عدداً كبيراً من ضباطه الى جزيرة أرواد على الساحل السوري والى غيرها، كما اصدرت احكاماً غيابية على هؤلاء «المهاجرين» الى الخارج.

أما الملك فيصل، فلم يذهب الى موطنه في الحجاز رجلاً مهزوماً، وانما توجه بدهاء الى مؤتمر

---

(٢٩) هيثم الكيلاني، الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٤٦ - ٤٧.

السلام المعقود في باريس، حيث بزغ نجمه بعد مناورات مختلفة مرشحاً للعرش في العراق، تـدعمه في ذلك الحكومة البريطانية، وقد نجح في الفـوز بدعم العـراقيين، فتـوج ملكاً في بغـداد في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٢١.

ان من المهم التوقف هنا لتقديم اشارة موجزة للعلاقة بين الاسرة الهاشمية والوحدة العربية في هذه المرحلة. لقد كان الشريف حسين يتطلع الى قيـام امبراطـورية عـربية تحت قيـادته، ولكن هـذه الرؤية تلاشت حين جابهتها حقائق المصالح الفرنسية ـ البريطانية. فاتضح له سريعاً ان ذلك التطلع لا يمكن تحقيقه حالا بعد انتهاء الحـرب، فأقـر هو وابنـاؤه منهجاً لـلأسرة. وبالـرغم من أنه لم ينفـذ كلياً، الا ان فيه الدليل على الكثير مما كان للهاشميين فيها بعد من سلوك.

ان ميثاق الاسرة الهاشمية ـ كما وصفه السير الك كيركبرايد وثيق الصلة بالهاشميين ـ كان ينبغي عـلى ان يخلف «علي» الابن الاكـبر اباه عـلى الحجاز، وان يصبـح «عبدالله» الابن الثـاني ملكاً عـلى العراق، وان يصبح «فيصل» الابن الثالث ملكاً على سوريا[٣٠].

وبالتالي فعنـدما تـولى فيصل عـرش سوريـا كان بـذلك ينفـذ ما يتعلق بـه من منهاج الأسرة، وأصبـح الشريف حسين ملكـاً على الحجـاز والامير عـلي ولي عهده، واضحى الامـير عبدالله وزيـر خارجية أبيه، لأن مستقبل العراق لما يتضح بعـد. ولكن هذه الخـطة سرعان مـا تمزقت عنـدما تـوج فيصل ملكاً على العراق.

ان عبدالله، وقد رأى انه لن يستطيع الوصول الى عرش العراق، جمع جيشاً خاصـاً، وأعلن عزمه على الزحف الى سوريا لـطرد الفرنسيـين، فدخـل اثناء مسـيره شمالاً في كـانون الثـاني/ ينايـر ١٩٢١ المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني شرق نهر الاردن، واقام ادارة مركزية في عمان، واضطلع بمسؤولية المنطقة بكاملهـا في آذار/ مارس ١٩٢١. وفي حـزيران/ يـونيـو ١٩٢١ اعلنت الحكـومـة البريطانية انها على استعداد للاعتراف بحكم الامير عبد الله على ذلك الجزء من المنطقة التي يشملهـا الانتداب بشرطين:

أ ـ ان يعترف الامير عبدالله بصلاحية الانتداب المشار اليه.

ب ـ ان يتخلى عن عزمه الذي جاهر به في محاولة تحرير سوريا.

وقد قبل الامير بهذين الشرطين دونمـا نقاش، وخصوصاً بعد ان تم الكشف عن ان نصـوص الانتداب الخاصة باقامة «وطن قومي لليهود» لم يقصد بها ان تطبق على اقليم شرق الاردن.

ان النقطة الجديرة بالملاحظة، هي ان عاقبة اخفـاق الهاشميـين في تنفيذ منهـاج الاسرة اتخذت

(٣٠) يعتمد الجزء التالي بخصوص «ميثاق الاسرة الهاشمية» على: باتريـك سيل، الصراع عـلى سوريـة: دراسة للسيـاسة العـربية بعـد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، تـرجمة سمـير عبده ومحمـود فـلاحـة (بـيروت: دار الكلمـة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢١ ـ ٢٤.

شكـل تيارين قـويين من المـطامح الخـائبة. **اولهـا** ـ ان فيصلاً لم يستـطع ان ينسى سريعاً عـاصمتـه القديمة، دمشق، حيث طرده الفرنسيـون منها من دون اكـتراث، فكان التصميم عـلى العودة وتحـرير سوريا مدمراً لورثته والمادة الرئيسية في المنهاج العربي الشامل. وسنلاحظ، مع كثير من المـراقبين، ان فيصلاً حين غادر دمشق الى بغداد حمل معه مركز القومية، فغدا العراق ما بين ١٩٢١ ـ ١٩٤١ البلد العـربي الاول المرجـو لقيادة العـرب في سبيل تحقيق امـانيهم القوميـة. وسنلاحظ ايضـا ان الضباط العـرب كان لهم الـدور الرئيسي في تحـريك وتـوجيه هـذه القيادة. ومهـا كان الامـر، فـان مـطالب الهاشميين في سـوريا، والقـائمة عـلى حكم فيصل لـدمشق، ساهمت في تـبرير مشروع وحـدة الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد خلال الحرب العالمية الثانيـة. اما ثـاني تيار الاحبـاط والسخط، فقد ولده عبدالله، فهو لم يغفر لأخيه الأصغـر فيصل قبـوله عـرش العراق الـذي كان مقـرراً له (في ميثاق الاسرة)، فقام ينشد هو ايضا العزاء في سـوريا، عـلى اساس ان ورثـة فيصل قـد خلفوه عـلى عرش العراق. وكان هذا هو أصل حملة عبدالله المديدة من أجل «سوريا الكبرى»، أي اعادة توحيد اقاليم سوريا ولبنان والاردن وفلسطين تحت تاجه. ولقد كانت هذه التـطلعات، والاحبـاط، مصدراً لتفاعلات حـادة ومتواصلة في المـرحلة المعاصرة، وأثـرت تأثيـراً مباشـراً بالتـالي على مـوقف الضباط العرب وسلوكهم تجاه قضية الوحدة.

لقـد انفرط عقـد الحركـة القوميـة بعد نهايـة الحرب العـالمية الاولى مبـاشرة، وتشتت في طرق مختلفة، ليس على مستوى الكيان او الدول فحسب، وانما على مستوى الحركات والتنظيمات السياسية والعسكـرية ذاتهـا. فلقـد انتهت كـل المنظمات والجمعيـات التي نشـأت خـلال السنـوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ولم يخـرج على هـذا حتى الجمعيتان البـارزتان، **العهـد والعربيـة الفتاة**، اللتان كانتا وراء الدعوة الاستقلالية للعـرب عن الاتراك. فقـد انقسمت **جمعيةالعهـد**، خصوصـاً بعد سقـوط الحكم الفيصلي في سوريا الى قسمين: **عهد سوري وعهـد عراقي**، بسبب نـزاعات شخصيـة على الـزعامـة واهتمامات محلية نتجت عن اختلاف الفوارق والظروف في كل من سوريا والعراق. اما **جمعية العربية الفتاة** فقد تحولت الى حزب علني عندما تولى اعضاؤها مقاليـد الحكم في دمشق خلال عهـد فيصل، باسم، **حزب الاستقلال**. وقد تراجع عدد كبير من اعضاء الحزب الى الاردن بعد معركـة ميسلون، وعـاودوا نشاطهم هنـاك تمهيداً لشن ثـورة مسلحة لتحـريـر سـوريـا. وسـوف يكـون لهؤلاء دورهم وتأثيرهم عند تأسيس ادارة شرق الاردن، ثم تبعثرت جهودهم.

وفضلاً عن ذلك فان الجهود السياسية التي بـذلها بعض زعـماء العرب لاعـادة الثقة واستمـرار تيار الحركة العربية اتسمت بالعمل «القطري»، وانكفأت على مشكـلاتها الـداخلية، ومثلت تـراجعاً عن زخم الحركة العربية واتجاهها الشامل الذي ظهر قبل الحرب. وفي الواقع، كانت قرارات المؤتمـر السوري في آذار/ مارس ١٩٢٠ تعبيراً عن روح التراجـع العربي، وخصـوصـاً عن قيـام دولة عـربية متحررة تشمل المشرق العربي كله. فرضيت من «الغنيمة» بقطر في سوريا ولبنان وفلسطين متحد مع العراق عند استقلاله. وسريعاً ما تـدخلت بريـطانيا وجعلت حتى من هـذه الاماني سراباً باحتـلال فلسطين والعراق، في وقت قـامت فرنسـا باحتـلال لبنان ثم سـوريا. وهكـذا سقط فيصل ثم سقط الشريف حسين، وتبعثر رجال الحركة العربية.

لا شك ان زوال المملكة العربية السورية، وفرض نظام الانتداب على المشرق العربي، كان بمثابة ضربة شديدة لحركة القومية العربية. ولم يتوقف الامر عند حد تفرق زعماء هذه الحركة، أو اتجاه كل فريق في نشاطه السياسي نحو تحرير القطر الذي ينتمي اليه، وانما امتد ايضا الى منهاج المواجهةوبالتالي ما تمخض عنها من نتائج. لقد اعتمدوا، أول الأمر، الكفاح المسلح اسلوبا للعمل السياسي، ومن أمثلة ذلك الثورة المصرية ١٩١٩، والثورة العراقية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، والثورة السورية ١٩٢٠ ثم ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧، والثورة السودانية ١٩٢٤، والثورة المراكشية ١٩٢٥. الا ان هذه الثورات، على الرغم من حدتها كانت لا تتسم بالتنسيق مع بعضها البعض، كما انها كانت تسعى لتحقيق مطالب اقليمية محدودة.

فلما منيت هذه الثورات بالفشل، اتجهت القيادات الوطنية المحلية الى النضال السياسي في محاولة للضغط على سلطات الاحتلال أو «اقناعها» للوصول الى الاستقلال السياسي دون المساس بالمصالح الحيوية للدول الاستعمارية في كل قطر. وكان الشعار الذي رفعته هذه القيادات هو «خذ وطالب». وقاد هذه المدرسة السياسية في العراق الملك فيصل الأول والاحزاب السياسية العراقية التي ظهرت في هذه الفترة مثل: حرس الاستقلال، والوطني، والنهضة، والحر، والأمة، والتقدم، والاخاء الوطني، والعهد. وقاد هذه المدرسة السياسية في سوريا: حزب الاتحاد السوري، واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني، وحزب الشعب، والكتلة الوطنية. اما في لبنان فكان الوضع مختلفاً اذ كانت الأغلبية المسيحية راضية بالانتداب الفرنسي، وكان التنافس قائماً بين العائلات المؤثرة فيه، والمسلمون يرفضون ضم مناطقهم الى دولة لبنان ويطالبون بالعودة الى سوريا. وقاد هذه المدرسة السياسية في فلسطين: المؤتمرات العربية الفلسطينية وحزب الاستقلال، وحزب الكتلة الوطنية، واللجنة التنفيذية العربية، وحزب الدفاع الوطني، والحزب العربي الفلسطيني. وفي الاردن حمل أميرها عبدالله لواء هذه المدرسة، وسارت في ركابه احزاب الاستقلال العربي، والشعب، واللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الاردني، والحر، والمعتدل، والتضامن الاردني، والوطني الاردني[٣١]. وعلى نحو مماثل تولى حزب الوفد قيادة هذه المدرسة السياسية في مصر.

ان تقويم **جمال عبدالناصر** لثورة ١٩١٩ في مصر، وادراكه للاسباب التي أدت الى فشلها، تعتبر ذات اهمية خاصة في هذا السياق، لأن ذلك التقويم والادراك، يعكسان جانباً مهماً من جوانب الصورة العامة لتجربة الثورات العربية في هذه الفترة..

لقد خلص **جمال عبدالناصر** الى أن «هناك ثلاثة اسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة، ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويماً أميناً ومنصفاً: أولاً ـ ان القيادات الثورية اغفلت اغفالاً يكاد ان يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي. على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساسا للاحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة. ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحاً في مفهومه الاجتماعي، الا ان قيادات الثورة... لم تستطع ان تتبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما

(٣١) علي محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٤٣ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية. . . ثانيا ـ ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية. لقد فشلت هذه القيادات في ان تتعلم من التاريخ، وفشلت ايضا في ان تتعلم من عدوها الذي تحاربه والذي كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقاً لمخطط واحد. ومن هنا فان قيادات هذه الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلفور الذي انشأ اسرائيل لتكون فاصلاً يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة لتهديدها. وبهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد. . بل وصل الهوان بالأمة العربية في ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية. وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربي وانحرفوا عن اهدافه. ثالثاً ـ ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها، وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت. ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالاً، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة، وقدم تنازلات شكلية، لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي، وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط. ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه، وسلب مضمونه، ومنح من الحرية شعارها، واغتصب حقيقتها. وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال»[٣٢].

ولذلك فان العلاقة الجدلية التي نشأت بين هذه «القيادات الثورية» العربية او طبقة الأعيان ودول الاحتلال، عقب انهيار الدولة العثمانية، تمثل اهم العوامل التي حددت السمات السياسية والاجتماعية التي كان لها اثر كبير في تطور الحركة القومية وقضية الوحدة العربية في تلك الفترة[٣٣].

ففي بداية الامر، وبالتحديد في اعقاب الحرب العالمية الاولى، ابدى اعيان العرب طموحاً للاستئثار بالسلطة. الا ان هذا الامر لم يتم لهم، وذلك بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي فرضت عليهم القبول بشريك فرنسي او بريطاني كانت له مصالحه في المنطقة. لهذا فان عدداً كبيراً من الذين شاركوا في صفوف الحركة الوطنية من ابناء هذه الطبقة، خلال الحرب العالمية الاولى، واستمروا بعدها ينازعون الوجود الاستعماري، ما لبثوا ان ادركوا ان لا جدوى من محاولاتهم الانفراد بالسلطة في ظل نظام استعماري عالمي فرض نفسه على المنطقة. ولهذا فقد اصبحوا اكثر تقبلاً لصيغة المشاركة، التي لم تكن تخلو بين الحين والاخر من محاولة احد الطرفين الغدر بالآخر. ان اكتفاء الاعيان بقدر معين من المشاركة سمحت به الدول الكبرى آنذاك، كان على حساب مصالحهم المطلقة، الا انه لم يكن على حساب مصالحهم النسبية. فان معظم الدراسات تشير بشكل واضح الى ان طبقة الاعيان، مقارنة بوضعها في فترة ما قبل الحرب الاولى، استفادت فائدة كبيرة على الصعيد السياسي والمادي من الوجود الغربي في المنطقة، حتى ان جزءاً منها اصبح يشعر، مع الوقت، بأن وجوده السياسي والاقتصادي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالوجود الاستعماري[٣٤]. ولهذا فان مبدأ «خذ

---

(٣٢) جمال عبدالناصر، **الميثاق الوطني** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الباب الرابع.

(٣٣) وليد قزيها، «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ٥٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

وطالب» قد تمخض في الواقع، وكما لخصه جمال عبدالناصر، عن «سياسة ساوم واستسلم»[٣٥].

ان تطور اوضاع طبقة الاعيان باتجاه تثبيت قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل هيمنة الاستعمار الغربي، واضافة العنصر العشائري اليها، كان له مدلولات سياسية واجتماعية مهمة بالنسبة الى دور الضباط العرب وموقفهم الاجتماعي في المرحلة التالية.

لقد اشار حوراني الى ان المشرق العربي شهد، في العهد العثماني، ما يمكن تسميته بظاهرة **سياسة الاعيان**، حيث مارس الاعيان في ذلك الحين دور **الوسيط السياسي** بين سكان الولايات العربية والسلطات المركزية في السلطنة. وقد كانت التركيبة الاجتماعية لهذه الطبقة مكونة من ثلاثة عناصر مهمة هي: المزارعون الكبار، وقادة الجند (الضباط)، وعلماء الدين المسلمون. وكانت الوظيفة الاساسية لهذه الفئات العمل على ايجاد رابطة بين الدولة وشعوب الولايات، بحيث تضمن الدولة جباية الاموال منهم، وفي الوقت نفسه تبقيهم تحت هيمنتها الايديولوجية والسياسية والعسكرية. وهذا لم يمنع تلك الفئات، بطبيعة الحال، من أن تلعب دور الممثل الشرعي لمصالح ابناء الولايات وان تكون بمثابة قيادة محلية للشعب وهمزة الوصل بينه وبين السلطات المركزية[٣٦].

ان **سياسة الاعيان**، او دور الوسيط الذي مارسته طبقة الاعيان بعناصرها الرئيسية الثلاثة في ظل الدولة العثمانية، قد تغيرت طبيعته كما انحصر في فئة واحدة (الملاك والتجار) في ظل سيطرة الاستعمار الغربي. فقد استمرت طبقة الاعيان تلعب دور الوسيط، الا أن هذا الدور طرأت عليه بعض التعديلات المهمة التي ما لبثت ان غيرت من طبيعة التكوين الاجتماعي لهذه الطبقة[٣٧].

فمن ناحية، شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين ضمور الدور الايديولوجي الاجتماعي **لعلماء الدين**. لقد كانوا يمثلون القيادة الفكرية لشعوب المنطقة ويمارسون دوراً اجتماعياً مهماً وضرورياً من خلال النظامين التعليمي والقضائي. الا ان اتجاهات الاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية اضعفت دورهم الفكري وهزت مكانتهم الاجتماعية. وبعد الحرب العالمية الأولى، فقدت المؤسسة الدينية تدريجياً استقلاليتها وتقلصت امكانياتها المادية لتصبح في النهاية جزءاً من جهاز الدولة الذي يسيطر عليه «شركاء» المرحلة الجديدة. فالسلطات الاستعمارية كانت حريصة على تفادي نمو النزعات الاسلامية المعارضة، لإمكانية هذه النزعات على اثارة الجماهير ضدها تحت راية الدين. وكبار الملاك والتجار كانوا يطمعون بتحويل اراضي الأوقاف الى ملكيات خاصة.

ومن ناحية اخرى، انتزعت السلطات الاستعمارية من أيدي فئة اخرى من الأعيان ـ **الضباط** ـ وظيفتهم كقيادة عسكرية محلية. وقد أدى ذلك الى تحول معظم الضباط العرب الذين

---

(٣٥) عبد الناصر، الميثاق الوطني، الباب الرابع.

(٣٦) Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: W. Polk and R. Chambers, eds., *Beginings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1986), pp. 41-68.

(٣٧) قزيها، «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين،» ص ٥٦ ـ ٥٨.

شاركوا الى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، الى وظائف ادارية ومدنية لا علاقة لها بالجيش. وهكذا اندمجت فئة العسكريين بكبار الملاك والتجار. وحتى في بعض الحالات التي سمح فيها لبعض الاقطار العربية، وخصوصاً تلك التي وقعت تحت الانتداب البريطاني، ان تنشىء جيشاً وطنياً محدود العدد والعدة، فقد بقي هذا الجيش محكوماً بمعاهدات وشروط وقيادة اجنبية تضمن عدم خروجه عن ارادة الادارة الاستعمارية. وباستثناء العراق، لم يلعب الضباط الوطنيون دوراً سياسياً يذكر الا بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدت الصراعات الدولية الى إنهاك دول الاحتلال وزحزحتها عن مواقعها لصالح القيادات المحلية. عندئذ سمحت الظروف العالمية لبعض الجيوش العربية بالدخول في معترك الحياة السياسية كقوة ممثلة لمصالح الفئات المتوسطة في المجتمع. فكانت سلسلة الانقلابات العسكرية في بعض الاقطار العربية التي أدت الى اسقاط طبقة الاعيان من موقعها على رأس الهرم الاقتصادي ـ الاجتماعي.

رابعاً: تجربة الضباط القوميين في العراق.. القومية العربية في بلد واحد

يمكن تفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، في جانب أساسي من ظروفها الذاتية، بظهور فئة المثقفين الجدد. لقد كان ظهور هذه الفئة نتيجة مباشرة لتزايد فرص الحصول على التعليم الحديث، وخاصة في الميدان العسكري. ان حالة العراق، خصوصاً، تقدم مثالاً مبكراً لتوضيح هذه الظروف وعلى سبيل المثال فقد تخرج من الكليات العراقية خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٧ ما مجموعه ٦٤ خريجاً: في مجالات الطب ٢٧، والقانون ٢٥، والادارة المدنية ٥، والهندسة ٣، ومن ضمنهم ٤ في الصيدلة من الجامعة الاميركية في بيروت. بينما خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٢١ كان هناك ١٢٠٠ خريج عراقي من المعاهد العسكرية في استنبول. ان هذا التفوق الضخم في اعداد العسكريين قد تقلّص خلال الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٤١، ولكن التفوق ظل لمصلحة العسكريين على المدنيين بنسبة ١٣٨٠ الى ١٢٣٥. وعلى الرغم من ان هذه الفترة الاخيرة قد شهدت تخريج ما يزيد على عشرة الاف شخص من المدارس العليا والفنية، الا ان الفرع المدني من المثقفين الجدد كان محدود الفعالية نظراً لافتقاره الى عنصر التنظيم. أما الجيش وبمقتضى تنظيمه، فقد كان بمثابة كائن عضوي مندمج، إضافة الى تدريبه وثقافته العسكرية[٣٨].

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان النجاح السياسي الملحوظ الذي احرزته هذه الفئة من المثقفين العراقيين، من ذوي المهنة العسكرية بوجه خاص، يمكن تفسيره لا فقط على أساس التعليم الذي حصلوا عليه، وذلك ان احراز السطوة السياسية يتطلب، إضافة الى المعرفة، النشاط الديناميي

---

(٣٨) Edward C.D. Hopkins, «Military Intervention in Syria and Iraq: Historical Background, Evaluation and Some Comparisons,» (Ph. D. Dissertation, American University of Beirut, Middle East Area Program, 1970), pp. 12-13.

والتحالفات المناسبة. وفي هذا المجال كانت هذه الفئة تملك مؤهلات جيدة بشكل خاص، وذلك للأسباب الآتية[٣٩]:

١ ـ أنها أسست التنظيم السياسي والقومي الأول والأكثر فاعلية في العراق في فترة ما قبل الاستقلال (جمعية العهد). ويلاحظ أنه بينما كانت للسوريين القيادة في جمعية العربية الفتاة، كانت القيادة للعراقيين في جمعية العهد.

٢ ـ ان عدداً كبيراً من افرادها انضموا الى ثورة الحجاز وشغلوا مراكز قيادية في صفوفها. وبذلك احرزوا خبرة عسكرية وادارية، وقاموا باتصالات مع الانكليز واكتسبوا ثقتهم وتفهمهم النسبيين.

٣ ـ انهم اشتركوا مع فيصل في الحكم ابان استقلال سوريا القصير الأمد. والواقع ان الضباط العراقيين كانت لهم حصة الاسد في الادارة العربية هناك، مما ساهم، فيما بعد، في تفنيد ادعاء الاحتلال البريطاني بأن العراقيين لم يكونوا ناضجين لتشكيل وقيادة حكومة محلية.

٤ ـ ان الضباط العراقيين كانوا نشطين جداً، خلال ايامهم في سوريا (١٩١٨ ـ ١٩٢١) في اثارة حملة ضد الادارة البريطانية في العراق. وبحكم ذلك، فقد طرح هؤلاء الضباط انفسهم باعتبارهم الهيئة الرئيسية التي تحل محل حكم هذه الادارة.

٥ ـ ان مجموعة ضباط جمعية العهد، كانوا هم الذين ساهموا في تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١، واشرفوا على تعليم وتدريب الضباط الجدد، وكان لهم بالتالي دور مهم في اسباغ الصبغة العربية الوطنية على الجيش العراقي. ولقد استطاعت مجموعة من هؤلاء الضباط الجدد بقيادة نخبة مشهورة مؤلفة من أربعة ضباط، اطلق عليهم تعبير «المربع الذهبي» ان تجعل من الجيش العراقي قوة وطنية عربية. وأصبح هذا الجيش دعامة قيمة للحركات الوطنية في فلسطين وسوريا[٤٠].

ولقد تفاعل مع كل هذه الاسباب، اتجاه الاستعمار البريطاني في العراق الى تركيز الامور حول شخص الملك فيصل، وعرقلة قيام منظمات او احزاب سياسية فعالة. وكان الجيش العراقي هو القوة الوحيدة المنظمة. ولذلك فحينما مات فيصل، قفز الجيش الى مقدمة العوامل المؤثرة في تطور الحياة السياسية في العراق.

وفضلاً عن ذلك، فان الضباط العراقيين، لكونهم فئة غير متملكة، قد تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال الاجتماعي تجاه الاقسام الاخرى من المجتمع (العائلات الغنية، وشيوخ العشائر، وعلماء الدين). فعندما يتعامل المرء مع هذه الاقسام يسهل عليه ملاحظة الاثر العميق لظروفهم الاجتماعية ـ الاقتصادية على سلوكهم السياسي. الا ان الامر لم يكن كذلك بالنسبة الى النخبة

(٣٩) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ١٣٨.

(٤٠) الكيلاني، الجانب العسكري في النضال من اجل الوحدة العربية، ص ٥٣ ـ ٥٤.

العسكرية التي كان سلوكها السياسي غير خاضع للتفاعل الاقتصادي مع أي فئة اجتماعية اخرى. ومع ذلك فان حرية الحركة الملحوظة هذه لم تصل الى حد الاستقلال المطلق عن القوى الاجتماعية وغيرها القائمة في العراق آنئذ. ولم يكن نشاط الضباط وحده هو الذي حدد، في نهاية المطاف، مجرى التطور السياسي في العراق. فلولا بروز التحالف القومي ـ العشائري ـ الديني، لكانت جهود الضباط هامشية جداً في الواقع. ولكن من المهم هنا ان نلاحظ انه اذا كانت علاقات هذه الاقسام الاخرى من المجتمع بالدولة لعبت دوراً مهماً في تحديد مواقفها السياسية، الا ان هذه العلاقات كانت، نسبياً، ذات نطاق ضيق. فلم تكن أي من هذه الفئات تمتلك الوسائل او القدرات اللازمة لاحراز السيطرة الفعلية على الدولة ـ من ناحية، كما أن مواقف كل من هذه الاقسام تجاه الدولة كانت تتحدد بمطالب ذات أهمية لا تنكر، الا انها لم تكن ذات طابع حاسم ـ من ناحية اخرى. أما بالنسبة الى المثقفين والنخبة العسكرية فقد كان الامر يختلف تماماً[41]. **فأولاً** ـ كان العسكريون والنخبة المثقفة قادرين على السيطرة على الدولة، وكانوا في الواقع يطمحون الى ذلك، وكان ادراكهم لثقافتهم ومركزهم المتقدم، بالمقارنة مع فئات المجتمع الأخرى، ينمي فيهم هذه الرغبة. إضافة الى ذلك، فان تجربتهم في الحجاز وسوريا، حيث كان الضباط العراقيون يديرون الشؤون العسكرية والمدنية بأكملها، زادت من ثقتهم وعزمهم على تحقيق هذا الهدف. **وثانياً** ـ كان هؤلاء الضباط يعتمدون على الدولة اعتماداً كلياً في مهنتهم وعيشهم، وبالنسبة اليهم، لم تكن مسألة السيطرة على الدولة، أو بالاحرى تشكيلها، مسألة اكاديمية او تافهة. انها كانت قضيتهم الاساسية والاكثر حسماً. **وثالثاً** ـ ان الضباط العراقيين كانوا يخدمون في الجيش العثماني الذي لم يعد يملك أي سلطة على أي اقليم عراقي او عربي منذ عام ١٩١٨. وكان معظم هؤلاء الضباط إما تركوا صفوفهم في الجيش العثماني وانضموا الى ثورة الحجاز او الحكومة السورية او اصبحوا عاطلين، او ظلوا في الجيش التركي ولكنهم يتوقون الى العودة الى اوطانهم الأصلية. وبهذا الشكل وقعوا في ورطة تاريخية لا يحسدون عليها: ضباط عسكريون بدون قوات مسلحة. وبالنسبة اليهم، اصبحت الحاجة الى تأسيس جيش وحكومة عراقية امراً على اقصى درجة من الأهمية، خصوصاً اذا وضعت الاعتبارات الوطنية والقومية في الحسبان.

ان مجموع هذه العوامل، يفسر اشتداد النشاط السياسي بين الضباط العراقيين، حتى لقد انتهت التطورات المتتابعة فيما بعد الى تركيز السلطة السياسية الحقيقية في أيدي هؤلاء الضباط في نموذج قريب الشبه للغاية من تطورات الثورة العراقية من حيث العلاقات العسكرية المدنية ـ من ناحية، ومن حيث صعود وهبوط الثورة ـ من ناحية اخرى. والمهم انه عندما ادعى لورنس بأن «سبعة من بين كل عشرة مولودين في بلاد ما بين النهرين» ينتمون الى **جمعية العهد**[42]، فلعله كان مدفوعاً بعامل المبالغة. الا انه لم يكن من الممكن اصدار أي ادعاء مماثل حول أي فئة اخرى من فئات المجتمع العراقي.

---

(٤١) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤٢) Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*, p. 45.

١ ـ الاطار الايديولوجي لضباط الكتلة القومية

شهد العراق منذ تأسيس الدولة في ١٩٢١ وحتى نشوب الحرب البريطانية ـ العراقية في ١٩٤١ مجموعة من الاحداث والتغييرات السياسية التي كان لها دورها في ابراز قوة الجيش وازدياد اهتمامه بالسياسة. وقد تبلورت اتجاهات عامة في الجيش اطلق عليها تعبير **الكتل العسكرية** ومن أبرز هذه الكتل كانت **الكتلة القومية** التي ضمت بين صفوفها الضباط العرب من ذوي الرتب الصغيرة الذين ينادون بوحدة الأمة العربية. وكان معظم هؤلاء الضباط من خريجي الكلية العسكرية وفي مقدمتهم العقداء الأربعة «المربع الذهبي»: صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، وكامل شبيب. وكان الضباط ذوو الرتب العالية ولاسيما الذين تعاونوا مع ياسين الهاشمي وطه الهاشمي، يشاركونهما في الآراء القومية العربية، خصوصاً وأن هذه الكتلة القومية من الضباط كانت ترى في ياسين الهاشمي وصحبه معقداً للرجاء في ادارة دفة البلاد وتحقيق الاهداف القومية. ولذلك كان يوصف في تلك الفترة بأنه **بسمارك العرب**، كما كان **العراق** يوصف بأنه **بروسيا العرب**. وسنلاحظ ان ثنائية «بسمارك ـ بروسيا» كانت تنتقل من قطر عربي الى آخر، وهكذا حلت بسوريا بعد الاستقلال، بحيث لم يتردد أديب الشيشكلي في أن يصف نفسه بأنه **بسمارك العرب**. ثم استقرت في مصر في ظل قيادة جمال عبدالناصر. ولكن بعد رحيله، ولأسباب واعتبارات سيأتي تفصيلها، لم تعد مصر هي «بروسيا العرب»، ولا ظهر «بسمارك» جديد.

فاذا عدنا الى تلخيص الطموحات التي حركت هذه الكتلة، يمكن القول انها تمثلت في مطالب عدة أبرزها وأهمها تحرير فلسطين وسوريا وتوحيد الاقطار العربية في دولة قومية عصرية قوية كبرى[٤٣]. ومن أجل توضيح **هذا التوجه الاساسي** على ضوء **مصادره الأصلية**، تمكن الاشارة الى ثلاثة مصادر: **أولها** ـ مبادىء العهد «العراقي»[٤٤]، **وثانيها** ـ الميثاق القومي الذي وضعه الضباط العرب في الجيش العراقي عام ١٩٣٧[٤٥]. **وثالثها** ـ مذكرات صلاح الدين الصباغ، زعيم «المربع الذهبي» وقائد «الكتلة القومية». وسنكتفي هنا باستعراض هذا المصدر الثالث لشموله وأهميته، فضلا عن انه ينطوي على ادراك مبكر لعناصر **فلسفة الثورة**، ولدور العناصر القومية من الضباط العرب.

قام صلاح الدين الصباغ بعرض الافكار الاساسية التي اعتنقها الضباط القوميون في كتابه **فرسان العروبة في العراق**. ولا شك ان هذا العنوان الذي اختاره لكتابه يعطي مؤشراً مبدئياً عن رؤيته للعلاقة بين الضباط والوحدة العربية.

---

(٤٣) يونس بحري، **اسرار ٢ مارس ١٩٤١ او الحرب العراقية الانكليزية**، تقديم علي الخاقاني، منشورات دار البيان، ٤٨ (بغداد: دار البيان، ١٩٦٨)، ص ٥٨.

(٤٤) بخصوص مبادىء جمعية «العهد العراقي»، انظر: محمد المهدي البصير، **تاريخ القضية العراقية**، ٢ ج (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣)، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٤٥) نشرت صورته في: **آفاق عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨)، ص ١٦٠.

وقد انطوى الكتاب على ملاحظة جيوبوليتيكية تتعلق بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي يشغلها الوطن العربي من العالم، فوصفها بأنها مفترق للطرق بين ثلاث قارات. واعرب عن اعتقاده بأن السيطرة عليها تعني السيطرة على العالم. وذهب الى أن هذا المبدأ الاستراتيجي «في الجغرافيا العالمية لا يتغير مهما تقدم الزمن أو تأخر»[٤٦]. فكأن الوطن العربي بهذا المعنى يحتل موقع القلب في العالم، ولكن «قلب» هذا القلب، سياسياً وجغرافياً واستراتيجياً وثقافياً وبشرياً وتاريخياً، يتمثل في مصر وسوريا والعراق، وفلسطين هي القلب الحقيقي والمفصل الحساس في هذه الاقطار الثلاثة. ومن هنا، فان السيطرة على فلسطين تعني التحكم في مصر وسوريا والعراق. والسيطرة على مصر وسوريا والعراق تؤثر في الوطن العربي. والسيطرة على الوطن العربي تؤثر في العالم وهذا هو السبب الحقيقي وراء معاداة فكرة الوحدة العربية.

وفي ظروف المرحلة التاريخية التي عاشها، انطلق الصباغ من ان بريطانيا هي العدو الاساسي للأمة العربية، ليقول «انك لو اطلعت على مواقع الاقطار والقارات في العالم، ولو ادركت المغازي الاستراتيجية للحروب البريطانية، لأيقنت انه لن تقوم للعرب قائمة الا بزوال الامبراطورية البريطانية. ذلك لأن البلاد العربية على طريق الهند براً وبحراً، ولا بد لبريطانيا اذا هي أرادت البقاء على سيطرتها على الطرق والمياه الهندية والعربية من العمل على تجزئة البلاد العربية وجعل اكثرية سكانها أقلية... وهي اذ تؤازر اليهودية وتقول بالوطن اليهودي لا تفعل ذلك حباً باليهود بل تثبيتاً لمصالحها الاستعمارية. وستبقى مصالحها هذه مستقرة في البلاد العربية ما بقيت امبراطوريتها، ومادامت سياستها تعمل في التوازن الدولي فهي تريد ان تجعل من البلاد العربية شطراً شرقياً وشطراً غربياً لتعشش فيها الى ما شاء الله، وتنفث السموم في قلبها، لأن فلسطين قلب العرب»[٤٧].

ولذلك فقد اقتنع الصباغ بأن الواجب القومي يدعوه الى العمل من اجل **توحيد الأمة العربية** وبناء دولتها الكبرى. وكان يعتقد أن الوحدة العربية تقوم على أسس موضوعية هي اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك، كما اتخذ موقفاً عدائياً واضحاً من النزعات الانفصالية والاقليمية التي وصفها بالشعوبية[٤٨]. وقد حدد اهداف حركته في خمسة اساسية هي: الاخلاق، المساواة ـ (الاخوة)، الرأي للأمة (الديمقراطية)، العروبة، القوة[٤٩]. ويتضح من تحليله لهذه الاهداف مدى ايمانه بالعروبة والاسلام ومدى امتزاجهما ببعضهما البعض، ويتضح ذلك، مثلاً، من اشارته الى انه انما يكافح ويكابد «في سبيل مبادىء محمد العربية السامية.. في سبيل الراية العربية الخفاقة»[٥٠]. ومن هنا فقد اعرب عن رفضه القاطع للايديولوجيات الاجنبية على اختلافها، قائلاً: «انا لا أؤمن بديمقراطية الانكليز ولا بنازية الالمان ولا ببلشفية الروس. انا عربي مسلم لا ارضى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات»[٥١]. واضاف

---

(٤٦) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

أيضاً مؤكداً ما سبق بقوله: «مبادؤنا من تراث الانبياء ومن وحي الاله، لإسعاد كل حي على وجه الأرض. وهي تكفينا شر البلشفية والنازية والديمقراطية الانكليزية، فان هذه اسماء براقة تخفي وراءها تيارات من الاخلاق المادية تعمل على القضاء على المثل العليا للقومية التي كان اسلافنا مبدعيها وحاملي مشعلها»[52].

وعلى ضوء ما تقدم حدد الصباغ واجبات واهداف الضباط القوميين في العراق على الوجه التالي: «كنا نهدف الى تسليح الجيش وتدريبه، وتسليح احرار العرب ايضا، ليقيم لنا الانكليز شأناً، فيدركوا خطورتنا ويحرروا سوريا وفلسطين من نير الاستعمار، ويرفعوا عن مصر والعراق قيودهم وتعاهداتهم ثم يوحدوا الاقطار العربية كلها في دائرة استقلالية ترتبط معهم على أساس المصالح المتبادلة مثل ارتباطهم مع تركيا عام ١٩٣٩»[53]. ولكن «لم يرق للسياسة البريطانية (التي تعمل بمبدأ فرق تسد) توسيع الجيش العراقي والتفاف الشعب حوله، ولذلك عمد الانكليز الى الوقوف بوجه هذا الاندفاع بكل قواهم وراحوا يعرقلون توسيع الجيش وتسليحه بشتى الطرق، من ذلك تقاريرهم التي تقبّح فكرة توسيع الجيش وكلها تهديد ووعيد، ومنه ايضا تأجيل النظر في طلبات الاسلحة من سنة لأخرى»[54]. وعلى الرغم من هذه الاشارة المبكرة الى خطورة احتكار السلاح، الا أن الصباغ تجاوز ذلك للاشارة الى قضية اخرى في غاية الاهمية حيث استدرك قائلاً: «على أن بريطانيا لا تخشى السلاح كما تخشى معنويات الشعب وتضامنه مع جيشه تحت لواء العروبة»[55].

ومن ناحية اخرى، اشار الصباغ الى انه على الرغم من ان المعاهدة العراقية البريطانية لم تأت على ذكر عدد المواطنين العراقيين من غير العرب ولم تحدد عدد الذين يقبلون منهم في المعاهد العسكرية الا ان ٩٠ بالمائة من القادة القابضين على زمام الجيش كانوا من غير العرب حتى اواخر عام ١٩٣٣، واما نسبتهم خارج الجيش والمعاهد الفكرية فكانت ٥٠ بالمائة. يقابل ذلك ان نسبة المواطنين من غير العرب لا تزيد على ١٠ بالمائة من مجموع سكان العراق. ويضيف الصباغ ان هذه النسبة المجحفة كانت بازدياد مطرد حتى تولى هو واخوانه زمام الجيش، حيث وقف امام هذا التيار الجارف وعارض رغبات الانكليز واذنابهم الطغاة. وكان ان «عجت المعاهد العسكرية بالطلاب العسكريين من العرب. وانتمى الى الجيش ضباط من الشباب المشبع بالعروبة الحقة، النافر من الاقليمية الضيقة، فحلوا محل تلك الفئة المرتزقة الباغية من الضباط الذين لا يريدون ان يكون العراق عربياً، فتقلص نفوذهم وتناقص عددهم. وهكذا ازدهرت العروبة في مرافق الجيش العراقي وعم فيضها جميع المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية والمعاهد العلمية، فارتاح لهذه البادرة شباب العرب في فلسطين وسوريا واليمن السعيد والمملكة العربية السعودية. وعاش العراق من عام ١٩٣٧ الى ان غادرناه في عام ١٩٤١ عربياً في الظاهر والباطن، فما زار العراق زائر عربي الا واستبشر من العراق خيراً، وما سمع عربي بالجيش العراقي الا وقال انه النواة لجيش العروبة. ولكن الانكليز اعتدوا على العراق ذلك الاعتداء الظالم عام ١٩٤١ لأن مصلحتهم تقضي ان لا يكون للعرب جيش، وان لا يهدأ لهم عيش»[56].

ومعنى ذلك ان الصدام كان محتماً بين القومية العربية التي يحمل لواءها الجيش العراقي بقيادة الكتلة القومية ـ من ناحية، وبين الامبراطورية البريطانية وعملائها ـ من ناحية اخرى. ولقد

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

تضاعفت احتمالات الصدام المباشر بعد ان اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا عام ١٩٣٩ حيث يقول الصباغ انها «وجدت على رأس الجيش العراقي قادة عرباً يعملون في سبيل قوميتهم لا في سبيل مصالحهم فقرروا الوقوف عند حدود المعاهدة والانتظار لا الولوج في النار، حتى تتجلى القضية الفلسطينية وتتضح سياسة بريطانيا حيال العرب بالنظر لتطورات الحوادث العالمية. فكان طبيعياً ان يغيظ قرار القادة اذناب الاستعمار حتى وصفوه بانه قرار معاد لبريطانيا وانه يورث عدم الاستقرار»[٥٧] ولذلك فقد خلص الصباغ الى القول: «لقد فرض علينا الانكليز القتال فوقفنا بوجه العدوان، لنعلن للعالم اجمع ان الأمة العربية لا تقبل الاستعمار ولا ترضخ لجور الانكليز، وترفض تقديم فلسطين العربية للصهاينة».

اما بالنسبة الى الدولة التي كان ينشدها الصباغ، فقد كان الامر يعتمد على بعض المقارنات ذات المغزى. فبداية، قارن الصباغ بين «روسيا والبلاد العربية» من حيث الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي والتكوين الديمغرافي والاطار الثقافي. وعلى الرغم من ان كفة البلاد العربية كانت أرجح لديه بكثير من هذه الابعاد، الا ان روسيا كانت آنذاك «تقاوم المانيا الجبارة بجيشها وسلاحها بعد ان وحدها لينين وستالين طوعاً أو كرهاً»[٥٨]. والبلاد العربية تشبه روسيا من حيث الموقع، ولكنها تفوقها «ببحارها التي تعد شريان العالم ومبعث حياته وبثرواتها الطبيعية وبوحدة العنصر واللغة، كما ان تعاليم ديننا سبقت تعاليم كارل ماركس ولينين وما جاء قبلهما من مزاعم. على ان البعد بين روسيا وبلاد العرب شاسع مع الاسف والسبب في ذلك هو ان العقيدة والغيرية التي بني عليها مجد العرب ضعفت بكيد الشعوبيين والمستعمرين فقلت التضحيات وبرزت الانانية وحب الذات خصوصاً في اوساط الحكام والمتنفذين الذين ظنوا بأن لا عروش لهم الا بممالأة المستعمر والتآمر على أبناء وطنهم»[٥٩].

وقد وجد الصباغ المثال النموذجي للدولة المبتغاة في تركيا وايران. وكان معجباً بتركيا ـ أتاتورك، وخصوصاً بعد ان زارها في سنة ١٩٣٩ عضواً في الوفد العراقي الرسمي الذي شارك بمراسيم دفن مصطفى كمال اتاتورك، وقد قارن بين وتيرة التقدم في تركيا وايران ـ من جهة، وبينها في العراق ـ من جهة اخرى، ورد ذلك الى الاعتزاز القومي وحرية الارادة، ولذلك كان من المنطقي ان يتساءل: «فأين استقلال تركيا وايران الناجز المتين من استقلال العراق المقيد المزيف، العراق يزحف وهما يركضان، لأنهما حران في اختيار طريقهما لا يسيرهما أحد، حران في التسليح كما يحلو لهما وكما يتطلب وضعهما الجغرافي والاستراتيجي»[٦٠].

وهكذا يتضح من استعراض ادراك صلاح الدين الصباغ، ان طموحات هذه الكتلة كانت تتلخص في بناء دولة قومية عصرية قوية كبرى. وفي الواقع فان هذا الهدف كان له تأثيره على «سياسة الكتل» التي ميزت الجيش العراقي في هذه المرحلة. فقد سبقت الاشارة الى ان قوى سياسية معينة ومختلفة قد تبلورت في الجيش وتركزت في كتلتين عسكريتين رئيسيتين. **الكتلة الاولى**، ضمت **الضباط الوطنيين** الذين لا يستسيغون الاتجاهات القومية العربية وحصرت اهتمامها في النطاق

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

العراقي فقط، وكان ابرز ممثليها بكر صدقي.والكتلة الثانية، ضمت الضباط القوميين الذين طمحوا في عراق مستقل متحرر من الاستعمار يكون قاعدة حصينة للأمة العربية جمعاء في معاركها المريرة ضد اعدائها. وكان أبرز ممثليها صلاح الدين الصباغ أو مجموعة «المربع الذهبي»[61].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن الأولوية القصوى في الكتلة الثانية أعطيت للاتجاهات القومية التي قررت وحددت ملامح واتجاهات السياستين الداخليةوالخارجية اللتين انتهجتهما معاً. وكان هذا التوجه هو الذريعة التي استغلتها الكتلة الاولى في نقد الكتلة الثانية مع المطالبة بتقديم السياسة الداخلية على السياستين القومية والخارجية. ولكن الحقيقة ان كتلة الضباط القوميين لم تهمل القضايا الداخلية الملحة على الرغم من الاهتمام الخاص الذي أولته للقضايا الخارجية عموماً والقضايا العربية خصوصاً. وان كانت الصفة المتميزة للموقف الذي اتخذه الضباط القوميون هي ربطهم ربطاً عضوياً وثيقاً للحلول المطروحة للمشكلات الداخلية بالحلول المطروحة للقضايا القومية على امتداد المنطقة العربية. ولكن الكتلة الاولى لم تستطع الاستمرار في الوجود طويلاً وسرعان ما تلاشت لأن الكتلة الثانية استطاعت ان تخلق موقفاً تقدمياً وان تؤجج شعوراً قومياً عارماً حظي بتأييد واسع وتعاطف كبير في صفوف القوات المسلحة والجماهير الشعبية والقوى السياسية معاً، فضلا عن انها اقامت علاقات وطيدة مع المعارضين السياسيين البارزين على الساحة العراقية حينذاك، من أمثال عبدالواحد سكر ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ويونس السبعاوي[62].

ومن نتائج هذا الموقف القومي الذي اتخذته الكتلة الثانية، ما أبدته من اهتمام فائق بالتعريب في الجيش، وتشجيع التحاق العرب من غير العراقيين بالكلية العسكرية العراقية واستقبال عدد من الاساتذة من الاقطار العربية الاخرى للتدريس في هذه الكلية والمعاهد التعليمية الاخرى[63].

وهكذا اصبح العراق في تلك الفترة معقداً للرجاء ومناطاً للأمل في الأمة العربية جمعاء، وقد ساعد هذا الوضع الذي قام في العراق عملياً على نمو وانتشار الشعور القومي والوعي التحرري العربي على امتداد الوطن الواحد الكبير. ومن العوامل التي ساهمت في نشوء هذا الوضع ما يتعلق بالاستقلال المبكر للعراق، بالقياس الى الاقطار العربية الاخرى. ومنها ما يعود الى الدعاية النشيطة المعادية للانكليز التي انتشرت في الجيش والمجتمع معاً، وأدت الى تعزيز نفوذ ضباط الكتلة الثانية في الاوساط كافة. وقد لعب ضباط هذه الكتلة دوراً فعالاً في تدريب المجاهدين الفلسطينيين وتجهيزهم بالسلاح والعتاد سراً وتشجيع المتطوعين العراقيين على الالتحاق بصفوفهم. كذلك فقد استقبلت بغداد في ظل نفوذ هذه الكتلة عدداً كبيراً من احرار العرب الفلسطينيين والسوريين والمصريين والتونسيين[64].

---

(٦١) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ١٦٧.

(٦٢) بحري، اسرار ٢ مارس ١٩٤١ او الحرب العراقية الانكليزية، ص ٤٠.

(٦٣) البراك، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٦٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨، والصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات، ص ٢١٥ و٢٧٥.

وقد أثرت هذه العلاقات بين الكتلة الثانية وقادتها وبين الحركة القومية وشخصياتها تأثيراً مباشراً وحاسماً في البنية الايديولوجية للضباط القوميين. ومن هنا اتسم نشاطهم في صفوف الجيش بطابع قومي تحرري واضح. ويبدو هنا ان تبادلا في الادوار حدث بين ساطع الحصري وصلاح الدين الصباغ، فقام الأول بتشجيع الروح العسكرية بين صفوف المدنيين وغرس فضائل النظام والانضباط والاستعداد للتضحية واحترام الجيش في نفوسهم، سواء عن طريق الوظائف التي شغلها في وزارة المعارف أو المحاضرات التي القاها في «نادي المثنى» في العراق. وقام الثاني بتشجيع الروح القومية بين صفوف العسكريين وتربيتهم على عقيدة الأمة العربية الواحدة، وضرورة تحقيق الوحدة العربية وتأسيس دولتها الكبرى. رغم انه لا يتيسر الآن من الدلائل ما يقطع الشك باليقين في هذا الصدد: فهل كان هذا التبادل في الأدوار قد نشأ من مجرد توارد خواطر واتفاق عضوي من غير اتصال شخصي مباشر، بحكم ظروف المرحلة التاريخية نفسها والايمان بذات العقيدة القومية، أو أنه كان نتيجة للتخطيط الواعي والتنسيق المقصود أو التأثير المتبادل بين الاثنين؟

وفي جميع الحالات، فان افكار ساطع الحصري في هذا المجال تعتبر ذات مغزى خاص، ليس فقط لأنه يعتبر من أكبر دعاة القومية العربية، في تلك الفترة وفي غيرها، ولكن أيضاً باعتباره واحداً من كبار المثقفين المدنيين والمسؤولين الرسميين عن المعارف والثقافة في العراق في الوقت نفسه[٦٥].

٢ ـ العلاقات العسكرية ـ المدنية

يمكن القول إن دراسة «التدخل العسكري في العراق ١٩٣٦ ـ ١٩٤١» تقدم مساهمة اضافية في فهم وتحليل الظاهرة العسكرية بشكل عام فضلا عن انها تساعد على تحقيق هدفين اساسيين اخرين. اولهما ـ انها تمثل دراسة للتطورات المعاصرة المرتبطة بالظاهرة العسكرية في الوطن العربي، وخصوصاً من ناحية اسباب التدخل العسكري وعملية التفاعل بين متغيرات الظاهرة الداخلية والخارجية والعسكرية. وثانيهما ـ انها تمثل اول تجربة يقوم بها «جيش عربي» من اجل «الوحدة العربية»، وبالتالي فهي تصلنا مباشرة بصلب هذه الدراسة عن «العسكريين وقضية الوحدة»، وخصوصاً من ناحية الدور الاجنبي تجاه الجيش وتجاه هذه القضية الحاسمة. ومن هاتين الناحيتين، يلاحظ ان التدخل العسكري في العراق كان اشارة مبكرة لدور «الجيوش الوطنية» في المنطقة العربية، وفي الحقيقة في العالم الثالث، على الرغم من ان هذا الدور قد تعرض للحصار، وللتصفية في النهاية، نظراً لسيطرة الدول الاستعمارية على غالبية الاقطار العربية انذاك.

ان المتتبع للنشاط السياسي في الجيش العراقي ولدور الضباط في الشؤون الداخلية يلاحظ ان هناك مرحلة اولى بدأت مقدماتها في عام ١٩٣٢ وما تبعها وانتهت في عام ١٩٣٦ بقيام انقلاب بكر صدقي، وهو أول انقلاب عسكري في الوطن العربي بعد استقلال اقطاره؛ وان هناك مرحلة ثانية

---

(٦٥) انظر التفصيلات في: ساطع الحصري، احاديث في التربية والاجتماع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، انظر بخاصة الفصل المتعلق بالمدرسة والثكنة بعنوان: «الخدمة العسكرية والتربية العامة،» ص ٣٧ ـ ٤١.

بـدأت مقدمـاتها في عـام ١٩٣٦ وما تبعهـا وانتهت في عام ١٩٤١ بقيـام حكـومـة الـدفـاع الـوطني والعدوان البريطاني على العراق .

وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت عدداً من حـالات تدخـل الضباط في الشؤون السياسية للبلاد (٦ مرات)، الا ان ابرز هذه الحـالات تمثل في انقـلاب بكر صـدقي ـ من ناحيـة، وحكومـة الدفاع الوطني ـ من ناحية أخرى. وفيـما يلي استعـراض للاطـار العام لعـوامل التـدخل العسكـري وديناميات في هذه الحالات.

لقد كان التدخل العسكري الاول في التاريخ السياسي العراقي والعربي الحديث، أي انقلاب بكر صدقي نتيجة مقدمـات سياسيـة واجتماعيـة داخلية وخـارجية. ومن ابـرز وأهم تلك المقدمـات علاقة الجيش بحركة النهضة القومية آنذاك، وتعاطف العراق جيشاً وشعباً مع مطامح العرب في كل مكان للتحرر من ربقة الاستعمار، ومواقفه من الـدول الاستعماريـة الغربيـة (بريـطانيا وفـرنسا)[٦٦]. وعلى ضوء ذلك التقرير العام، يمكن تقسيم العوامل التي تفـاعلت لتحريض التـدخل العسكـري في العراق، خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤١، الى ثلاث مجموعات اساسية تنصرف **أولاها** الى الازمة السياسية والاجتـماعية ـ الاقتصـادية الـداخلية، وتتمثـل **ثانيتهـا** في السياسـة البريـطانية تجاه العراق والقضايا القـومية العـربية إجمـالاً حيث يمكن القول ان قضيـة تسليح الجيش العـراقي، من ناحيـة، وقضية فلسطين، من ناحية اخرى، كانتا المصدر الاساسي للتوتر في العلاقات العراقية ـ البريطانية، امـا **ثالثتها** فتتحصل في طبيعـة العلاقـات العسكريـة ـ المـدنيـة وهي القضيـة التي تقتضي قـدراً من التحليل.

لقد كان نمط العلاقات العسكرية المدنية في العراق (١٩٣٢ ـ ١٩٣٦)، متشابهـا الى حد كبـير مع نمط العلاقـات العسكريـة المدنيـة الذي شهـدته مصر ابـان الثورة العـرابية. وتمكن هنـا الاشارة خصـوصاً الى الاقـرار بشرعية النـظام القائم، مـع الاعـتراض عـلى بعض شخصيـاتـه وجـانب من سياساته ـ **من ناحية**، وطبيعة «الادراك المتبادل» بين العسكريين والسياسيين التي هيأت للعسكريـين القيام بدور سياسي علني ومباشر ـ **من نـاحية ثـانية**، ودور «اليـد الخفية» الـذي تمارسـه بريـطانيا في توجيه التطورات وضبطها ـ **من ناحية ثالثة**. وربما يتركز الاختلاف الاساسي بـين الحالتـين، العراقيـة والعرابية، في أن رأس النـظام الحاكم في العـراق ـ الملك ـ كان مؤمنـاً بالمبـدأ القومي ومـدركاً للدور الذي يمكن ان يقوم به الجيش الوطني على طريق الوحدة العربية.

لقد كان الملك فيصل الاول مؤمناً بالقومية العربيـة وبضرورة السعي من اجل الـوحدة وكـان يمثل بالتالي أول حالة لحاكم عـربي في السلطة يتبنى هذا التـوجه الاسـاسي، مع كـل التحفظات التي يمكن ادراجها في هذا المجال. كذلك فقد كان فيصل مهتماً بالجيش، الذي سبق ان تولى قيادته ابان الثورة العربية الكبرى. وانتقـل معه الى سـوريا ثم الى العـراق، وكان يعتـبر وحدة هـذا الجيش هي

(٦٦) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ١٥٤.

الاساس لوحدة الوطن الجديد ولدوره في سبيل امته. ولذلك فقد سجل نفسه عند انشاء الجيش باسم «الجندي المتطوع فيصل بن حسين» فأصبح المجند رقم (١) في الجيش الجديد[٦٧].

كذلك كان موقف الملك غازي من بعده عاملاً من العوامل البارزة في تعزيز الدور السياسي للجيش، وقد اتخذ الملك غازي موقفاً معادياً للانكليز. وناصر الافكار الداعية الى الحرية والوحدة العربية، واستخدم اذاعة «قصر الزهور» في بث ما يؤمن به ويدعو اليه. وكان انتصار كمال اتاتورك في تركيا وانتزاعه للاستقلال التام وقيام نظامه الجديد الذي حقق بعض المكاسب الايجابية، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، أثار اعجاب عدد كبير من الضباط في الجيش العراقي. واذا استعدنا الى الاذهان ما كان حققه رضا شاه بهلوي في ايران حينذاك من انجازات مشابهة، لادركنا ان روح العصر التي كانت سائدة آنذاك اعطت لـ«العسكري» ثقة قوية بالنفس وهيبة عالية، كما أعطت لـ«الجيش» مكانة بارزة في الحياة السياسية العامة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، ان بكر صدقي نفسه كان من ابرز المتحمسين للتجربة التركية[٦٨].

ويمكن القول ان الجيش العراقي احيط منذ البداية بهالة من الهيبة والاحترام افتقرت اليها المؤسسات الاخرى في الدولة. وقد منحته هذه الهيبة افضلية على تلك المؤسسات، وأمدته بعوامل دفعته دفعاً الى الميدان السياسي. وفي الحقيقة كان الجيش العراقي منذ تشكيله قد اصبح المؤسسة الوطنية الرئيسية في الدولة، لا سيما وهي مازالت تمر بمرحلة نشوئها. فقد ظهر الجيش الى الوجود في مرحلة امتازت بضعف الروابط الوطنية والاجتماعية وقوة صلات القرابة والروابط القبلية والعشائرية. فكانت عوامل التفكك والتفرقة أقوى في المجتمع من عوامل التماسك والشعور بالوحدة الوطنية، بينما كان الحال في صفوف الجيش قد اختلف تماماً في تلك المرحلة.

وعلى ضوء ما تقدم، أدرك الجيش انه قوة عصرية منظمة وقادرة على الحركة السريعة والفعالة فتشرّب بالشعور الجارف بالمسؤولية التاريخية. واستولت على الضباط مفاهيم راسخة عن دورهم الاستثنائي ورسالتهم الخاصة باعتبارهم القوة الوطنية الطليعية في مجتمعهم. وهكذا اصبح الجيش حاملا للافكار القومية وقوة حقيقية حملت على عاتقها رسالة تاريخية.

ما أكثر وجوه الشبه بين الثورة العرابية في مصر وتجربة الضباط القوميين في العراق. فمن ناحية تطورات التدخل العسكري، شهد العراق، مثلما شهدت مصر، تدرجاً في الدور السياسي للضباط من نمط التمرد ـ عندما رفض الضباط القوميون الاحتكام الى السلاح في حل قضايا الوحدة الوطنية، الى نمط الانقلاب ـ عندما خرج بكر صدقي على رأس «القوات الوطنية الاصلاحية المسلحة» للاستيلاء على السلطة، ثم حوّل التجربة كلها الى مغامرة عسكرية فاشلة، الى نمط الثورة عندما نجح ضباط «الكتلة القومية» في تصعيد التناقضات داخل الجيش وداخل المجتمع باتجاه الحسم

---

(٦٧) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ج ٣: عبدالناصر والعرب، ص ١٢٩.

(٦٨) البراك، المصدر نفسه، ص ١٦١.

السياسي لمصلحة الاتجاه القومي والوطني. ومن ناحية رد الفعل الاجنبي، البريطاني بالتحديد، يلاحظ تصاعداً في استخدام اساليب المقاومة لهذا الاتجاه الوطني والقومي، من الاعتماد على اساليب «اليد الخفية»، الى تحريض النشاط الهدام، الى استخدام الخونة والعملاء، الى محاولات الحصار والاحتواء والتهديد، حتى انتهى صدام الاقدار الذي شهده العراق الى التدخل العسكري البريطاني ضد ثورة الضباط القوميين وحكومة الاتحاد الوطني بزعامة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. اما من **ناحية العلاقات العسكرية المدنية**، فقد شهد العراق، كما شهدت مصر، ظاهرة التعاون بين العناصر العسكرية والعناصر المدنية، كما شهد ظاهرة الغدر والخيانة جنباً الى جنب مع ظاهرة تساقط عدد من «رجال» الحركة الوطنية في احضان الانكليز. وهكذا فان صدام الاقدار المرير الذي شهده العراق انطوى على ظاهرة مماثلة لظاهرة سلطان باشا ـ هذا الرجل الذي بدأ مناضلاً في طليعة الثورة الوطنية يدفع بالعرابيين الى الامام، وانتهى به الحال «خائناً» خائراً في معسكر الانكليز، وهذا التطور نفسه عبرت عنه في العراق حالة طالب النقيب منذ مرحلة مبكرة. فطالب النقيب كان زعيماً للحركة القومية العربية في العراق خلال ١٩١٠ ـ ١٩١٤، ولكنه في ١٩٢٠ غيّر مواقفه ولم يكتف بادانة الثورة بل تعاون مع الادارة الانكليزية، واصبح وزيراً للداخلية واليد القوية في ضرب الوطنيين وسجنهم. وشيء مشابه لذلك حدث لأناس امثال نوري السعيد وجعفر العسكري، فلقد تحولوا من عناصر وطنية الى عناصر مرتبطة بالانكليز وموالية لسياساتهم، سواء أكان ذلك بسبب اجتهاداتهم وتقديراتهم السياسية أو بسبب انحيازهم الاجتماعي لفئات موالية للاستعمار.

ان هذا «التحول» الذي تعبر عنه حالات عدة مماثلة في غالبية الاقطار العربية يستحق اشارة خاصة. وتنبغي الاشارة بداية الى ان مواقف بعض القادة عموماً قابلة للتحول، فقد تتغير اقتناعاتهم الفكرية، او تزين لهم مصالحهم الطبقية والاجتماعية مواقف جديدة. ان امراً كهذا مقبول في الفهم التاريخي العام، ولا يجوز ان يشكل تلقائيا ادانة لماضيهم السابق، واكثر من ذلك لا يجوز ان يستخدم تبريراً للهجوم ولادانة الحركات السياسية التي ساهموا فيها، ولو لفترة. فاذا كان البعض قد استهوته المناصب والاملاك ومباهج الدنيا، أو أرهقه النضال، فهذا لا يلغي دوره السابق. وما هو أهم من ذلك فانه لا يلغي دور الحركات الوطنية والقومية مجرد انها احتوت حيناً بعض من تخاذلوا. ان هذا السقوط لم ينه الحركات او اهدافها على الاقل، فلقد برزت عناصر جديدة، قيادات وقوى اجتماعية، ترفع الراية وتواصل المسيرة والكفاح بعزم أشد وصلابة أمضى. ان سقوط البعض لم ينه الحركة الوطنية والقومية، فلقد برزت قيادات جديدة في كل قطر، كذلك فان راية الاستقلال والوحدة الوطنية والقومية لم تسقط، ولن تسقط، فقد يغادر الصفوف «نفر»، ولكن الثورة العربية مستمرة، ربما بقيادات اكثر صلابة وخبرة وأقدر تنظيماً واعمق وعياً، وبفئات اجتماعية اكثر ثورية واكثر استعداداً للبذل وللتضحية. واخيراً، يمكن القول ان الباحث المنصف والموضوعي لا يهاب الحقيقة التاريخية ولا ينبغي ان يلوي عنقها لتلائم تصوراته المسبقة. وعليه ان يكتب تاريخ الأمس في اطار ظروفه وملابساته وليس على ضوء تصورات وتطورات الحاضر. والا فانه في احسن الاحوال لا يكتب التاريخ وانما يزوّره.

وفضلاً عما تقدم، فان سلوك القيادات المدنية والعسكرية التي اسلمتها «الكتلة القومية» مقاليد

الحكم مرة بعد اخرى، كان مشابها الى حد بعيد لسلوك القيادات المصرية التي تعاملت معها ثورة عرابي، وفي مقدمتها شريف باشا. فلقد كان الهاجس الاول لكل حكومة تسلمت السلطة من العسكريين، هو محاولة إبعاد الجيش عن السياسة. ومثلما عمد شريف باشا الى محاولة ضرب «التكتل العسكري» عن طريق نقل وتفريق قيادة الثورة العرابية، لجأ صبيح نجيب، وزير الدفاع في حكومة جميل المدفعي التي اعقبت بكر صدقي، الى استخدام سياسة «فرق تسد» بمعنى نقل ضباط الكتلة القومية وتفريقهم فضلاً عن التفكير في فصل بعضهم من الجيش. وكان الشرط الاول لجميل المدفعي كي يقبل رئاسة الحكومة، مثلما فعل شريف باشا، هو ضرورة ابعاد الجيش عن السياسة. وتمضي التطورات المتشابهة، من التمرد، الى الانقلاب، الى الثورة، ويحدث العدوان البريطاني لقمع الثورة، ولتنتهي مرحلة من التدخل العسكري في العراق.

الفصل الرابع

التجزئة وبناء الجيوش القطرية

يمكن القول ان التهديد الاوروبي بلغ اعلى مراتب الخطر، بعد الحرب العالمية الاولى، حيث تحول الى احتلال مباشر وتهديد متواصل لأسس الكيان وجوهر المعتقد. وتحت هذا الضغط الكاسح، ضغط قوات المنتصر وافكاره وقيمه، انحل النسيج الاجتماعي والفكري لبلدان المنطقة العربية، حتى لقد شهدت المنطقة نوعاً من صراع الاضداد العنيف بين الوافد والموروث، كاد يصل الى درجة الانفصام على صعيد الفكر وفي حياة المجتمع، خصوصاً في الفترة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ ويرجع ذلك الصراع كما سيأتي بيانه الى طبيعة الازمة الكامنة التي واجهتها المنطقة على مستويات الكيان والمعتقد، نتيجة للاستفاقة الحضارية الذاتية التي تبلورت بحثاً عن الهوية الضائعة، بعد أن نجح الغرب، مع نهاية الحرب العالمية الاولى، في فرض تسويته التاريخية على المنطقة، كما تتجسد في ظاهرة التجزئة، بتصفية كيانها العربي الاسلامي وتقسيمه الى دويلات.

وعلى ذلك، تنطلق هذه الدراسة من ان ظاهرة التجزئة تعتبر هي المتغير الاصيل التي تفسر ما عداها من المتغيرات التابعة، منذ فرضت على المنطقة العربية. وبالتالي، فان تحليل عملية «الاختلال في التفاعل الحضاري» المرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجزئة، ينبني في مفهوم هذه الدراسة على اطار فكري، منهجي يشتمل على خطوتين اساسيتين:

أولاهما ضرورة تفسير التطورات العربية بفكرة مستمدة من البيئة العربية ذاتها يمكن ان توضح القانون الداخلي لحركة المتغيرات وتطور الافكار والمؤسسات. وبناء على ذلك يمكن تحديد الوضع العام الذي نشأت الجيوش العربية في اطاره. واستكشاف عملية تسييس القوى والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومن بينها الجيوش، وطبيعة «الموقف الثوري» الذي واجهته، وبالتالي استخلاص أسباب تدخلها في الشؤون السياسية لمجتمعاتها، واحتمالات تطور سياساتها وتوجهاتها بعد الاستيلاء على السلطة وتولي عملية التوجيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأقطارها.

لقد خلص صلاح عيسى، في دراسته للثورة العرابية، الى أن السمة الرئيسية للتطور الاجتماعي المصري تتمثل في نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الاوروبية، وبعد تحول الاخيرة من قوة ثورية الى قوة محافظة. وبالتالي فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات

تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته، فتغيرت طريقة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كعدو رئيسي وتحدد التناقض بين البرجوازية وحلفائها والاقطاع وحلفائه الى تناقض ثانوي احياناً. وكنتيجة لهذا كله تأخر التبلور الطبقي في مصر طويلاً، ولم يصل الى تكامله الا نادراً، وهو ما يفسر لنا افتقاد الطبقات المصرية الى تعبير ايديولوجي صحيح عنها، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الحركات السياسية: ومن هنا فان التوفيقية ـ كتيار ايديولوجي ـ سمة اساسية في كل هذه المجالات(١).

كذلك فان د. محمد جابر الانصاري، في دراسته حول **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي** انتهى الى تعميم النتيجة ذاتها قائلاً: «لقد وجدنا من حيث النظرة الاجمالية الشاملة ان الاتجاهات الغالبة في الشرق العربي المعاصر، من فكرية واجتماعية وسياسية تندرج في مجملها تحت «الظاهرة التوفيقية» التي تعود بجذورها الى التوفيقية الاسلامية القديمة بين الدين والعقل، وبين مختلف المؤثرات المتباينة والمتعارضة التي هضمتها الحضارة العربية الاسلامية بعد ان قامت بعملية «التوفيق» فيما بينها». هذه النزعة التوفيقية تعود الى الظهور بل تفرض ذاتها بقوة، عندما يتعرض المجتمع العربي للعنف الاجتماعي والانشطار الحضاري بين التمسك بالتراث ومحاكاة الغرب، فتحول جاهدة دون تصدعه وانقسامه، وتعيد الالتئام بين قديمه وجديده، وبين ماضيه وحاضره، وبين تناقضاته وتعارضاته العديدة، مولدة صيغاً توفيقية شتى في الفكر والسياسة والاجتماع تمثل في مجموعها هذه «الظاهرة التوفيقية» الشاملة التي تحكم المجتمع العربي حتى يومنا هذا(٢).

واذا كانت النزعة التوفيقية صالحة لتفسير تطورات الفكر والسياسة والاجتماع، فهي تصلح بالتالي لتفسير ظاهرة مهمة من جملة الظواهر التي فرضتها هذه التطورات، وهي الظاهرة العسكرية، حيث سيتضح فيما يلي ان وسيلة التدخل العسكري ـ بدون اراقة دماء ـ هي التي حققت انتصار «المعادلة الوسطى» التي فرضها صراع الاضداد المشار اليه سابقاً، بين العنف واللاعنف، بين الفوضى والنظام، بين التغيير والاستمرار وبين السلفية والعلمانية، وبين الاخوان والماركسية.

ولا شك ان هذه الفكرة قد تكون عرضة للنقد، واحياناً للرفض، وحتى للادانة، ولكن ذلك كله لا ينفي حقيقتين: ١ ـ انها قائمة، بل انها نافذة الى صميم التكوينات التاريخية المجتمعية الحضارية وانعكاساتها العقلية والشعورية، في هذه المرحلة من التاريخ العربي. ٢ ـ انها صالحة لتقديم تفسير معين لحركة المتغيرات الداخلية في البيئة العربية(٣).

---

(١) صلاح عيسى، **الثورة العرابية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) محمد جابر الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٥ ـ ٦.

(٣) في نقد النزعة التوفيقية وفي رفضها، انظر على سبيل المثال: امير اسكندر، «مواقف من التراث في الفكر العربي المعاصر،» **آفاق عربية**، العدد ٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٥)، ص ٦٥، وجمعة المهدي الغزاني، **الانفصال الحضاري** (ليبيا: الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١). وفي رفض النزعة التوفيقية وادانتها، انظر على سبيل المثال: صادق جلال العظم، **نقد الفكر الديني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، وسيد قطب، **خصائص التصور الاسلامي ومقوماته** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢).

اما **الخطوة الثانية**، فتتمثل في تحليل تطورات البيئة العربية ذاتها، على ضوء هذه الفكرة المستمدة من داخلها وذاتيتها، سواء على مستوى البنية الاقتصادية الاجتماعية (صراع الفئات والطبقات)، ام على مستوى البنية التنظيمية (صراع الاحزاب، والمؤسسات، والقوى)، وذلك كله في خضم «موقف ثوري» فرضته على المنطقة كلها ظاهرة التجزئة بكل ما ترتب عليها من تحديات اجتماعية وسياسية وايديولوجية.

وفي اعمال مفهوم **النزعة التوفيقية** على التطورات العربية المعاصرة، تنطلق هذه الدراسة من «ان جذور الفترة المعاصرة تبدأ بتحولات عربية ـ اسلامية ذاتية عميقة منذ حوالى عام ١٩٣٠، عندما اخذت تتجمع مؤشرات الاحياء التوفيقي المستجد بين التراث والعصر، وذلك بعد ان تباعد التياران السلفي والعلماني بين ١٩٢٠ و١٩٣٠ وكادا يؤذيان بانشطارهما الى تصدع خطير في بنيان الأمة وكيانها الحضاري. أضف الى ذلك ان هذا الاحياء الفكري التوفيقي في الثلاثينات كان بمثابة التمهيد وحجر الاساس للاتجاهات القومية والاجتماعية الصاعدة في الخمسينات، والتي حلت محل الاتجاهات الليبرالية السابقة ذات النمط الغربي أو المستغرب»[٤].

ويمكن القول ان هذه الخطوط الفكرية والمنهجية السابقة تساعد على فهم وتحديد دور **العوامل الخارجية** فيما شهدته البيئة العربية من تطورات. وعلى سبيل المثال، فلقد تردد بين مؤرخي المجتمع العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، ان هذه الحرب بأحداثها المؤثرة هي التي كانت **الحد الفاصل** بين عهدين، ومنها تولدت البدايات. ولكن على الرغم مما للحرب من تأثير قوي في دفع عملية التغيير والاسراع بالتفاعلات فكرياً واجتماعياً، فانها كانت، على أهميتها، **حدثاً خارجياً طارئاً** ما كان له ان يحدث كل ذلك التحول لو لم تكن التربة العربية مستعدة ذاتياً من الداخل ببذورها وارهاصاتها السابقة لفترة الحرب، لأن تخصب بالغرس الجديد، الذي اصبح قوي العود، واضح الاثر اثناء الحرب وبعيدها. ومعنى ذلك ان **العوامل الخارجية**، على قوتها، لا تمثل الجانب الأصيل في المجتمعات التي تؤثر فيها، فهي تستثير الشعور بالخطر وتدفع للفعل. ولكن **الفعل** في حد ذاته يتمثل في العوامل الذاتية وكيفية استجابتها للتحدي. والمؤشرات الجديدة المتواترة بين ١٩٣٢ و١٩٣٩ هي التي مثلت الرد العربي الهادىء العميق على التحدي الغربي، وهي التي اعطت لتفاعلات الحرب مردودها الخصب والجذري، بتحويل تلك الجذور والبدايات الى تيارات وديناميات فاعلة اتحدت فيها الافكار الجديدة المتنامية في التربة العربية، **قبل الحرب**، **بالقوى الاجتماعية** الصاعدة التي اطلقتها متغيرات الحرب، فتولدت من ذلك كله تلك الحركة او الحركات الجديدة التي غيرت وجه الفكر والمجتمع والسياسة في الوطن العربي.

وعلى ضوء ما تقدم نعرض للآثار الناجمة عن محاولات فرض ظاهرة التجزئة وتكريسها في الوطن العربي، تحت عنوان: «اخفاق التسوية الغربية» ونخصص لذلك الجزء (أولاً) من هذا الفصل، ثم نستعرض في (ثانياً) الاطار العام لنشأة الجيوش القطرية.

---

(٤) الانصاري، المصدر نفسه، ص ٥.

اولاً: اخفاق التسوية الغربية

بعد أن تتابع اخفاق «السلفية» في رد التحدي الغربي الكاسح، كما سبقت الاشارة، جاءت حركة الاصلاح التوفيقي، على يد الافغاني ومحمد عبده والكواكبي، لتمثل الاسلوب الاخر في التقليد الاسلامي لمجابهة التحدي، حيث اتضح ان التحدي الجديد، في جوهره، حضاري، وليس عسكرياً او دينياً او سياسياً. ولكن قوة التحدي الغربي، الحضاري والسياسي، كانت أعظم من أن تصمد في وجهها هذه المحاولة التوفيقية الجديدة التي حاولت بعد ازمان من التنافر والعداء الجمع بين الاسلام والغرب في صيغة تصالحية واحدة.

فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، الى السيطرة البريطانية ـ الفرنسية الكاملة على الوطن العربي عام ١٩١٨ ـ ١٩١٩، الى الغاء الخلافة عام ١٩٢٤، استطاع الغرب تدريجاً ان يصفي الكيان العربي الاسلامي الموحد نهائياً ـ لأول مرة في التاريخ ـ وان يحكم غالبية اقطاره حكماً مباشراً، وان يفرض اسلوبه في الادارة والتشريع، ومنهجه في التربية، ونمطه في الاقتصاد وان يلحق المنطقة بدورته الرأسمالية العالمية، مصدراً للمواد الخام، وسوقاً استهلاكية لمنتوجاته، وممراً استراتيجياً لطرق تجارته[٥]. وأصبحت مؤثراته الحضارية تبعاً لذلك تنفذ الى المجتمعات العربية بقوة واندفاع من دون ان يكون لهذه المجتمعات حرية الاختيار او الرفض في ظل شخصية جماعية مشتركة متماسكة. ومما زاد الموقف تعقيداً ان الجديد ذاته الذي أتت به اوروبا، لم يكن جديداً واحداً. فقد جاءت اوروبا الى هذه المنطقة بكل صراعاتها وتناقضاتها وتراكم عصور حضارتها دفعة واحدة، وألقت بالعبء كله على عاتق الجيل الذي حاول الاضطلاع بمهمة التجديد، والذي اصابته الحيرة، امام التناقضات الجدية إضافة الى حيرته في مصارعته لقديمه وعناصره المتعددة. فأصبح مثالاً لجيل الحيرة. ولقد نتج عن ذلك سوء استيعاب وهضم للمؤثرات الغربية، أدى الى ارتباك واضطراب في تلك المجتمعات، واختل التوازن الى حد كبير بين موروثها وجديدها.

ولقد عبر جمال عبدالناصر عن ادراكه لجانب من مشكلات عملية التفاعل الحضاري التي عاش في غمارها «جيل الحيرة» السابق على جيله، جيل الفعل، قائلاً: «بدأت اليقظة الحديثة، وبدأت اليقظة بأزمة جديدة. لقد كنا ـ في رأيي ـ أشبه بمريض قضى زمناً في غرفة مغلقة، واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة، حتى كادت انفاس المريض تختنق.

وفجأت هبت علينا عاصفة حطمت النوافذ والابواب، وتدافعت تيارات الهواء الباردة تلسع جسد المريض الذي مازال يتصبب عرقاً. لقد كان في حاجة الى نسمة هواء، فانطلق عليه اعصارات وانشبت الحمى اظفارها في الجسد المنهوك القوى.

هذا هو ما حدث لمجتمعنا تماماً، وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر. كان المجتمع الاوروبي قد سار في تطوره بنظام، واجتاز الجسر بين عصر النهضة من اعقاب القرون الوسطى الى القرن التاسع عشر خطوة خطوة، وتلاحقت مراحل التطور واحدة اثر اخرى.

---

(٥) Charles Philip Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1960), pp. 18 - 31.

اما نحن فقد كان كل شيء مفاجئاً لنا. كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ فانهار فجأة. كنا قد انقطعنا عن العالم واعتزلنا احواله، خصوصاً بعد تحول التجارة مع الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح، فاذا نحن نصبح مطمع دول اوروبا، ومعبراً الى مستعمراتها في الشرق والجنوب.

وانطلقت علينا تيارات من الافكار والآراء لم تكن المرحلة التي وصلنا اليها في تطورنا تؤهلنا لقبولها. كانت ارواحنا مازالت تعيش في آثار القرن الثالث عشر، وان سرت في نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر، ثم القرن العشرين.

وكانت عقولنا تحاول ان تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التي تخلفنا عنها خمسة قرون او يزيد، وكان الشوط مضنياً والسباق مروعاً مخيفاً»[6].

ولقد تضاعفت حدة هذه الازمة التي واجهتها الأمة العربية في مطلع نهضتها، بفعل ظاهرة التجزئة التي فرضت عليها، وما تلاها من مشكلات عميقة على مستويات الكيان والمعتقد. وتفصيل ذلك ان هذه التسوية التاريخية، التي ساهم الغرب في فرضها على الأمة العربية في الفترة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ ـ والمتمثلة في تجزئتها داخل كيانات متعددة، ذات جذور اقليمية منفصلة تستند الى فكرة «الوطن» المحدود، وتخضع للنفوذ الغربي، وتقتبس أنظمته السياسية في الحكم وسائر قيمه الفكرية والحضارية، وتخرج شيئاً فشيئاً على وحدة كيانها الحضاري الثقافي العام ـ هذه التسوية وان خلقت أمراً واقعاً وقائماً مايزال مستمراً في خطوطه العامة الى اليوم، واستندت الى حقائق جغرافية وتاريخية وإثنية في واقع المجتمع العربي ذاته، الا انها لم تتخذ صفة التشكل الطبيعي المستقر والنهائي لوجه هذه المنطقة. واتضح من توالي الشواهد التاريخية والفكرية بعيد عام ١٩٣٠ أن أسس تلك التسوية تعاني خللاً كبيراً، وان المنطقة العربية في جل أقطارها لم تجد فيها هويتها الحقيقية، وانها تطمح الى تحقيق ذاتها ضمن كيان مشترك جديد يكون لجذورها الحضارية التاريخية، بقدر ما يكون متفاعلاً مع حضارة الغرب، وان تفاوتت الاجتهادات حول طبيعة الكيان الجديد، والجذور التي يستقى منها.

ولقد حال الغرب دون نشوء كيان جماعي بديل في المنطقة يتولى امر النهضة الحضارية فيها بارادتها واختيارها ـ عندما نقض وعوده بتأييد اقامة «المملكة العربية المتحدة» وحارب المحاولات الاتحادية التالية. كما لم يسمح بأي حركة للنهضة الجدية، من ناحيتي التصنيع والتحديث، في «الاوطان» الواقعة تحت سيطرته، على الرغم من تظاهره بحمل رسالة التحديث[7].

فمن ناحية أولى، يلاحظ ان اتفاقية سايكس ـ بيكو في عام ١٩١٧، بين بريطانيا وفرنسا، أدت الى احباط حركة توحيد المملكة العربية بزعامة الشريف حسين كما سبقت الاشارة الى ذلك، فقضت بالتالي على امكانية الوحدة «السلفية». وعندما منع تصارع النفوذين البريطاني والفرنسي توحيد سوريا والعراق في العهود الدستورية والبرلمانية، ذهبت امكانية الوحدة «الليبرالية» التحديثية التطورية. فقد «كانت التطلعات العربية المشتركة آنئذ هي تحرير سوريا من الفرنسيين، وتصفية الوطن القومي

---

(٦) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٢.

(٧) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ٣١.

اليهودي في فلسطين، ثم توحيد الهلال الخصيب تحت حكم عربي مستقل، ولكن هذه الامور الثلاثة كانت ضمن المصالح الكبرى البريطانية الفرنسية»[8]. وباحداث الانفصال بين سوريا ومصر في عام ١٩٦١، بعد معارضة الغرب والاتحاد السوفياتي للوحدة، قضي على تجربة الوحدة التقدمية الاشتراكية كما سيأتي بيانه تفصيلاً. لقد تبين ان الوحدة العربية تثير مخاوف الغرب الليبرالي والسوفياتي معاً، بأي شكل كانت.

وعلى سبيل المثال، فقد عرض د. خلدون ساطع الحصري لمحاولات الملك فيصل الأول ملك العراق لتوحيد العراق وسوريا، واعتمد في ذلك على الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية بعد ان تم الكشف عنها. وقد اظهرت هذه الدراسة استناداً لتلك الوثائق ان بريطانيا قامت بكل ما تستطيع القيام به لإقناع الملك فيصل بالعدول عن مساعيه، وقاومت كل محاولاته لقيام أي ارتباط وحدوي بين العراق وسوريا. وكان موقف الحكومة البريطانية المعارض لمثل هذه الوحدة يستند الى مذكرة سرية اعدتها وزارة الخارجية البريطانية بعنوان «مواقف حكومة صاحب الجلالة من قضية الوحدة العربية»، وهي مؤرخة في ١٣/٦/١٩٣٣[9]. ولقد قام د. أحمد محمود جمعة، بالاطلاع على الوثائق البريطانية التالية لمذكرة عام ١٩٣٣، والخاصة بمواقف بريطانيا من الوحدة، وخلص من دراسته الى ان موقف الحكومة البريطانية لم يتغير من الوحدة[10]. ولقد خلص د. علي محافظة الى هذه التوجهات نفسها في دراسته للسياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان (١٩٢٠ - ١٩٤٦)[11].

ومن ناحية ثانية، شهدت العقود الاربعة الاولى من القرن التاسع عشر - كما يثبت د. جلال أمين «محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة، تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. وتدل كل الدلائل على ان هذه المحاولات لو تركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جديرة بان تثمر تقدماً اقتصادياً لا يضحى معه بالسمات الخاصة للثقافة العربية والاسلامية، وبأن تؤدي في الوقت نفسه، الى قيام الدولة العربية الواحدة»[12]. ثم يعطي أمين صورة عن أبعاد النهضة وتوجهاتها واحتمالاتها كما شهدتها مصر وسوريا والسودان في ظل تجربة محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٠)، ولبنان في ظل تجربة الامير بشير الثاني (١٧٨٨ - ١٨٤٠)،

---

(٨) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(٩) خلدون ساطع الحصري، «حول الوحدة العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٣٩. انظر ايضاً:

Khaldun Sati al - Husri, «King Faysal (I) and Arab Unity, 1930 - 1933,» *Journal of Contemporary History* (April 1975).

(١٠) Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics, 1941 to 1945* (London, New York: Longman, 1977).

(١١) علي محافظة، «السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان، ١٩٢٠ - ١٩٤٥،» في: حمادي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٤٣ - ٣٥٨.

(١٢) جلال احمد امين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٧.

والعراق في ظل تجربة داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣٢)، وشبه الجزيرة العربية في ظل الوهابيـة، وليبيا في ظل السنوسية. ويضيف الى ذلك «أن المألوف أن يدرس كل من هـذه الحركـات على حـدة، كجزء من التـاريخ الخاص لكل بلد عربي، أو أن تصنف الحركتان السنوسية والوهابية كجزء من تاريخ تجديـد الاسلام والاصـلاح الديني، تمييزاً لها عن التجارب ذات الطابع السياسي البحت: كتجربة محمد علي في مصر أو الامير بشير في لبنان او داود باشـا في العراق. على ان النجاح العملي للحركات الدينية ـ من ناحية، وقيام كلا النوعين من حركات التجديد في الفترة التاريخية نفسهـا ـ من ناحيـة اخرى، من شـأنه ان يلفت النـظر الى ما كـان المشرق العربي يتمتـع بـه في تلك الفـترة من حيـويـة واستعداد لا شك فيـه للنهوض المـادي والفكري عـلى السواء»[١٣]. ولكن الضغط الغـربي المتواصـل ـ كما تثبت اطروحة د. جلال أمين ـ هدف اساساً الى نزع هذه الحيويـة واحباط ذلـك الاستعداد، ولقـد تكفل الاستعمار المباشر للمنـطقة بـاعادة تشكيـل البنية الاقتصـادية للمستعمـرات، على أسـاس التجزئـة ـ ليكون اقتصادها، واقتصاد كل قطر فيها، مشوهاً وتابعاً للنظام الرأسمالي العـالمي. وبعد الاستقـلال استمر مفعول التبعية في القيام بالوظيفة نفسها.

ومن ناحية ثالثة، فإن موقف الغرب من الديمقراطية الغربية وأنظمة الحكم الدستورية البرلمانية التي اعتمدت الليبرالية أساساً لنظامها السياسي، يعتبر أكثر مدعاة للتأمل وللدهشة.

ولعلنا نتذكـر هنا، بـداية انـه عندمـا اصبح شريف بـاشا رئيسـاً لوزراء مصر، نتيجـة للثورة العرابية في ايلول/ سبتمبر عام ١٨٨١، فقد تقدم في اوائل كانون الثاني/ ينـاير عـام ١٨٨٢ بمشروع الـدستـور الى مجلس النـواب المنتخب في ٢٦ كـانـون الاول/ ديسمـبر عـام ١٨٨١. ولكن انكلترا وفرنسا عمدتا الى ارسال مذكرة مشتركة الى الخديوي للتأكيد على دعمهما له وللتعبير عن معارضتهما للحكم الدستوري.

ومن المعروف انه بنـاء على خـطة «سايكس ـ بيكـو» وصكوك الانتـداب، وهما بمثـابة الأسس السياسية والقانونيـة الدوليـة لتكريس التجـزئة، فقـد امتدت مـلامح التجـربة الـديمقراطيـة الغربيـة بمؤسساتها وأنظمتها الى الوطن العربي الذي صار له نصيب منها، بدرجة أو بأخرى في العـراق ومصر وفي سـوريا ولبنـان، ولكن اتضح ان السلطة الاوروبيـة المحتلة لم تكن مخلصة في نقـل هـذه النـظم والمؤسسات ـ بكل معانيها ونتائجها الخـطيرة التحرريـة والثوريـة والحضاريـة ـ الى مناطق نفـوذها في الـوطن العربي، وان زعمت ذلـك، فلقـد كـان سلوكهـا العمـلي في هـذه المنـاطق ينـاقض شكلهـا الحضاري في مواطنها الأصلية.

وهكذا ففي السنوات الخمس الاولى لعمر «الديمقراطية» في مصر بـين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية (العريقة في ديمقراطيتها) اربعة انذارات للحكومة الدستورية الجديدة في مصر ضد محاولات تشريعية للبرلمان المصري بسن قوانين تعطي حـرية نسبيـة اكبر للشعب المصري. وعندمـا أطيح بالحكومة البرلمانية الشعبية برئاسة مصطفى النحاس وفرضت مكانها حكومة أقلية استبدادية من جـانب القصر (وزارة محمـد محمـود وحـزب ـ «الاحـرار الـدستـوريـين» المـوالي للسلطة المحتلة في ١٩٢٨/٦/٢٧)، وجـرى حل الـبرلمان المنتخب وتم تعـطيل الـدسـتـور في ١٩٢٨/٧/١٩، عنـدمـا

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ٢٢.

توالت هذه التطورات ضد الديمقراطية المصرية وهي في مهدها، لم يجد تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا «العظمى» ما يقوله امام البرلمان البريطاني غير هذه المقولة الاستبدادية التهديدية: «لن نسمح لأي سلطة سواء أكان هناك دستور أو لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات (البريطانية بشأن الاستقلال)، فمهما كان نوع الحكومة التي يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا في حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات»[١٤].

كذلك تمكن الاشارة الى التجربة الليبرالية في العراق، حيث أدت العلاقات الخاصة التي قامت بين بريطانيا وصنائعها المحليين الى قيام «برلمانات تعارض الاصلاح بالضرورة». وقد وصف كاتب بريطاني هذا الوضع وصفاً دقيقاً بقوله: «ولهذا فقد وجد ملوك العرب ورؤساء وزاراتهم انفسهم دائماً في موقف مربك محير هو موقف الوسيط، الذي ينقل الى البريطانيين ما يتعرض اليه من ضغط شعبي ممثل في المعارضة، وينقل الى هذه المعارضة، اصرار بريطانيا على التمسك بسيطرتها واشرافها»[١٥].

ولقد بلغت هذه المفارقة الصارخة ذروتها، في عام ١٩٤١ حين أعادت حراب الانكليز الحكم الهاشمي الى العراق، على حطام الثورة القصيرة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني. وفي العام التالي فرضت الحراب البريطانية نفسها حكومة مصرية ترضى عنها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى يوم قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين في حادثة ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ المشهورة وفرضت على ملك البلاد تكليف حزب الوفد بتشكيل حكومة جديدة في مصر. بل لقد طلب السفير البريطاني في مصر آنذاك عدم المساس ببلاده باعتبارها دولة حليفة لمصر، في حملات المعركة الانتخابية، وقد تعهد له «زعيم الوفد» مصطفى النحاس بمنع أي خطب أو منشورات انتخابية فيها مساس بالحليفة بريطانيا، وذلك عندما علم ان السعديين والدستوريين يرددون «أن الوزارة الحالية جاءت على أسنة الرماح البريطانية»[١٦].

وهنا ينبغي التذكير بما تقدم بالنسبة الى بعض الجوانب الايجابية للتأثير الغربي اذ انه نشر التعليم وساعد بأفكاره ونظمه على تسييس الجماهير والقوى والمؤسسات الاجتماعية. بل لقد ذهب ياسين الحافظ الى انه «مع الاستعمار، ولأول مرة في التجربة العربية الحديثة أمكن للفرد العربي أن يعارض سلطة قائمة دون أن يقتل او يحاصر الى ان يستسلم ـ من جهة، وأن يحظى بضرب من العطف السلبي الصامت من قبل المجتمع ـ من جهة اخرى. من هنا يمكن القول ان التجربة الكولونيالية هي التي أطلقت، ودون ان تتعمد ذلك عملية تسييس المجتمع العربي، الذي لم يكن يعرف التقليد السياسي من قبل»[١٧].

---

(١٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤، وعبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة ١٩١٩، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.])، ج ٢، ص ٥٦ ـ ٦٣.

(١٥) ميشيل جورج ايونيدس، فرق.. تخسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٦) انظر: حسن يوسف، مذكرات حسن يوسف (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٣)، ص ٢٠١.

(١٧) ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة، الآثار الكاملة، ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٤.

ويتضح من استعراض هذه النواحي الثلاث المتقدمة ـ في شأن موقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية الحديثة في مجالات الوحدة والتنمية والديمقراطية ـ أن الغرب يعارض «التقدم» العربي أساساً، حتى اذا ما اتخذ من الغرب ذاته نموذجاً لذلك التقدم. وان الغرب مهتم اساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة أكثر من اهتمامه برسالته الحضارية وقيمه الانسانية في الحرية والاخاء والمساواة. وشيئاً فشيئاً أخذ يتراءى لـ«الجيل الليبرالي»، الذي تربى في ظل الحكم الاوروبي وتعلم في الجامعات الاوروبية ثم عاد الى بلاده يدعو للقيم الاوروبية في السياسة والحضارة والحياة كلها، انه كان مخدوعاً وان للغرب وجهين متناقضين، وان مؤثراته التي يجلبها للمستعمرات أغلبها بهرج وقشور، اما تبشيره بثقافته وقيمه فلزعزعة تراث المنطقة العربية ولهدم كيانها الحضاري الموحد، اكثر منه نشراً مخلصاً للفكر الانساني الحديث المتحرر[18].

ولهذا كله اضطربت عملية التحضير والتحديث في المنطقة العربية ولم تؤت ثماراً مؤكدة، وسببت من الارتباك والاختلال اكثر مما خلقته من الحيوية والتفتح. فلا هي أدت الى ما يشبه النموذج الياباني في النهضة التقنية مع الحفاظ على الشخصية التقليدية. ولا هي أدت الى ما يقرب من النموذج الصيني في الثورة الجذرية الشاملة واعتناق عقيدة جديدة باترة للقديم. ولا هي وصلت الى مستوى النموذج الهندي في تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية مع محافظتها على تراثها الروحي وطابعها التقليدي. ونلاحظ ان هذه الأمم الشرقية الكبرى الثلاث انطلقت من مبدأ «الوحدة القومية» اساساً ولم تدخل العصر مقسمة مجزأة حيث يكاد يستحيل انجاز تجربة تحديثية راسخة تجابه تحديات العصر ومستلزماته من واقع التقسيم والتجزئة[19]. واذا كان العرب، لعوامل داخلية ذاتية، مسؤولين الى حد كبير عن ذلك، فانه يجب عدم اغفال الموقف الغربي من هذه القضية. لقد وقف الغرب لأسباب استراتيجية مصيرية ضد أية وحدة عربية فاعلة سلفية كانت أو ليبرالية أو يسارية. فهذه قضية محورية تتفرع منها مسائل التحضير والتحديث والبناء الفكري، وهي تفسر لنا الى حد لا يجوز اغفاله هذا الاختلال البنيوي في الاستيعاب الحضاري والفكري لدى العرب. لأن هذه الخيارات الجوهرية تحتاج الى كيان جماعي متسق الوجهة يقررها ويقدم عليها، ولا يمكن ان تنجزها كيانات متفرقة متنازعة الاتجاهات والنظم والمؤثرات[20].

ثانياً: الاطار العام لنشأة الجيوش القطرية

لقد سبقت الاشارة الى ان جذور الفترة المعاصرة تبدأ بتحولات عربية ـ اسلامية ذاتية منذ حوالى عام ١٩٣٠، وأن المؤشرات الجديدة المتواترة بين ١٩٣٢ و١٩٣٩ هي التي مثلت الرد العربي

---

(١٨) انظر على سبيل المثال، شهادات عبد الوهاب عزام ومحمد حسين هيكل بشأن هذه القضية في: انور الجندي، المعارك الادبية في الشعر والنثر والثقافة واللغة والقومية العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، [د.ت.])، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٢.

(١٩) انظر: قسطنطين زريق، في معركة الحضارة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤)، ص ٤٠٠.

(٢٠) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ٣٢ ـ ٣٣.

الهادىء العميق على التحدي الغربي. وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان عام ١٩٣٢ كان مؤشراً لبداية التحولات الفكرية الجديدة بينما يعتبر عام ١٩٣٦ هو العام الانسب للبدء في رصد ظواهر التحول على الصعيد السياسي، اذ من الطبيعي ان يكون المفكرون والادباء أسبق احساساً بالتحولات. والحاصل ان تواتر وكثافة التحولات السياسية منذ عام ١٩٣٦، كما سيتضح، بعد بروز التحولات الفكرية منذ عام ١٩٣٢، ينهض دليلاً آخر على أن هذه الفترة السابقة لسنوات الحرب العالمية الثانية، هي الفترة التكوينية الجنينية التي أخصبت في رحمها بذور التحولات والاتجاهات الجديدة التي ستسود فترة ما بعد الحرب، وان فترة الحرب ذاتها لم تكن سوى زمن المخاض والولادة لتلك البذور التي تجذرت من قبل. والمهم هنا ان نلاحظ ان تحولات ١٩٣٢ الفكرية وانعطافات ١٩٣٦ السياسية، مع التفاعلات الاوروبية ستدخل مجتمعة في تكوين الجيل الشاب الذي يتصدى منذ ذلك الحين لقيادة وتوجيه التحولات التالية. فما هي اذن خبرات العام ١٩٣٦؟

ومن أجل استعراض خبرات ذلك العام، يمكن التمييز من الناحية التحليلية، بين ثلاثة مستويات اساسية: مستوى الحركة السياسية، ومستوى البنية الاجتماعية الاقتصادية، ومستوى المؤسسات الاجتماعية السياسية.

١ ـ مستوى الحركة السياسية

لقد شهدت مصر انتفاضة شعبية ضخمة ضد الاحتلال البريطاني في عام ١٩٣٥ وقد توصل حزب الاغلبية الشعبية (الوفد) مع القوة المحتلة في عام ١٩٣٦ الى اتفاقية جديدة، كان مأمولاً أن تجعل العلاقة بين مصر وبريطانيا، علاقة بين ندين، بعد أن كانت بريطانيا تعترف لمصر باستقلال مشروط من جانب واحد حسب تصريح ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٢. ثم وقعت مصر اتفاقية «منترو» عام ١٩٣٧ بالغاء نظام «الامتيازات» الاجنبية القديمة وتأكيد التزاماتها القانونية الجديدة في شأن الاجانب المقيمين على أرضها امام دولهم. كان هذا التطور الذي جاء بعد عهد دكتاتورية اسماعيل صدقي، الممتد بين ١٩٣٠ و١٩٣٥، نقطة فاصلة في التاريخ المصري الحديث. ولقد اعتبرت نقطة فاصلة بمعنيين متناقضين من وجهتي نظر جيلين متعاقبين.

اعتبر الجيل الليبرالي ذلك مكافأة لجهده نحو التحديث والاستقلال الديمقراطي. وكان كتاب طه حسين مستقبل الثقافة في مصر عام ١٩٣٨، أبرز صوت متفائل تجاه هذا التطور، حيث أعاد صياغة أفكاره التجديدية «التغريبية» في شكل منهجي منظم انصب حول مسألة التعليم، الا أنه طرح بالوضوح ذاته المسألة الحضارية الكيانية برمتها، ولعله كان آخر صوت في الثقافة العربية يطرح الثقة بالحضارة الاوروبية، ويدعو الى قبولها كاملة بمثل هذه الجرأة وهذا الانفتاح. ويمكن القول ان هذا الجيل الليبرالي الاصلاحي، المتطلع عبر المتوسط الى اوروبا، هو الذي رأى في معاهدة ١٩٣٦ تقدماً وتصحيحاً لمسار العلاقة بين اوروبا ومصر.

أما الجيل الآخر، الذي عبر عنه جمال عبدالناصر، فسيرى فيها رأيا مناقضاً تماماً فقد: «كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب

السياسية العاملة في ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر، بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة وكل معنى»[٢١].
وهذا الخطأ الكبير الذي وقع فيه جيل ثورة ١٩١٩ بعقد معاهدة ١٩٣٦ سبقه انحراف أكبر في وجهة السير والتطلع ـ من وجهة نظر ثورة ١٩٥٢ نفسها ـ ذلك «أن القيادات الثورية في ذلك الوقت (١٩١٩) لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية. ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية»[٢٢]. اذاً فهي الرجعة والمراجعة في رحلة البحث عن الانتماء والهوية، من التطلع عبر المتوسط، نحو الذات الاخرى الغربية المتفوقة ومحاولة التطابق معها في الهوية، الى حد البصر عبر سيناء، نحو انتماء العروبة والاسلام، باتجاه اعادة اكتشاف الذات المتأصلة الراسخة. والارجح ان المراجعة والعودة بدأت جذورها في ذلك التاريخ الفاصل وبعده بقليل. والمهم ان التقويم السلبي لتحولات ١٩٣٦ لم يكن مقصوراً على الرؤية الرسمية لعهد الثورة[٢٣]. والاكثر من هذا أن طه حسين ذاته سيعود بعد عام ١٩٤٥ ليلقي في كتابه **المعذبون في الارض** نظرة شديدة التشاؤم وغاضبة على مستقبل النظام «الليبرالي» القائم المتوجه صوب المتوسط غرباً ـ وتستكتمل المفارقة عندما يعمد ذلك «النظام الليبرالي» الى مصادرة الكتاب.

ان هذه التحولات ستكون في صميم **الانعطاف** من التوجه نحو المتوسط الى التحرك صوب سيناء، باتجاه العروبة. وهكذا يتضح، مرة اخرى، مدى خصوبة هذه الفترة التكوينية بين ١٩٣٠ و ١٩٣٦ التي تحدد جذور التحول المصري السياسي نحو العروبة. ويجب التنبيه هنا الى ان هذه الاشارة تنصب اساساً على «ظاهرة تعريب مصر سياسياً»، اما تعريبها العقيدي واللغوي الثقافي (والحضاري بعامة) فقد تم في عهد التعريب الاسلامي بعد عصر الفتح، شأنها في ذلك شأن الاقطار التي تعربت خارج الجزيرة.

ولم يكن الجذب والتحرك وحيد الجانب، فان ارض المشرق العربي التي بدأت مصر تتطلع اليها، كانت هي الاخرى تشهد احداثاً فارقة ذات أهمية موازية تجعل من تبادل التأثير بين الجانبين عملية تفاعل متكامل.

ففي **سوريا**، قامت انتفاضة شعبية هائلة عام ١٩٣٦ ضد الاحتلال الفرنسي كانت أشد عنفا من انتفاضة مصر في العام ذاته. وفي ذلك العام وافق رجال **الكتلة الوطنية** ـ المشابهة لحركة الوفد المصري ـ والمكونة من الزعماء التقليديين ذوي الوجه العصري «على طمس خلافاتهم والاتحاد لمجابهة الفرنسيين وكانت قمة مجهوداتهم هي المفاوضات مع حكومة بلوم عام ١٩٣٦ من أجل ابرام معاهدة. تلاها تشكيل حكومة كتلوية. ولكن البرلمان الفرنسي بعد تأجيلات لم يصادق على المعاهدة، فتقوضت بذلك شعبية الكتلة ونفوذها. وقد تكون نذر اقتراب الحرب هي التي منعت اختلال النظام وقيام انتفاضة وطنية، الا انه قبيل الحرب كانت الكتلة قد غدت عاجزة في تجربتها الحكومية الاولى، ولم تنته مفاوضات المعاهدة التي اجرتها بانهيار الآمال الوطنية فحسب، وانما

---

(٢١) جمال عبدالناصر، **الميثاق الوطني** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الفصل الثالث.

(٢٢) المصدر نفسه، الفصل الثالث.

(٢٣) انظر في هذا المعنى: طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢**، ط ٢ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٤٧٧ ـ ٤٨١.

انتهت ايضا الى الاخفاق في منع ضياع لواء الاسكندرونة والحاقه بتركيا عام ١٩٣٩، اما سلطتها في الداخل فقد تقوضت بسبب وجود عدد كبير من الضباط والمستشارين الفرنسيين، وكانت سوريا المستقلة بالنسبة اليهم امراً شاذاً لا يقبلون به، على حين حولت اعمال الشغب ومظاهرات الجماهير وقذف حركات الشباب - شبه العسكرية - المتنافسة للأحجار، حولت الشارع الى جحيم»[٢٤].

واذا كانت معاهدة ١٩٣٠ التي وقعها العراق مع بريطانيا، ثم دخوله عصبة الامم مستقلاً (١٩٣٢)،قد رمزا الى النجاح العراقي النسبي في تلك الفترة في الحقلين الداخلي والخارجي، وجعلاه مثلاً يحتذى من جانب مصر وسوريا في بحثهما عن وضع سياسي ودولي مماثل، وأكدا زعامته العربية، وحددا حدوده الشمالية (الموصل) من الخطر الذي داهم الاسكندرونة - فإن هذه المكاسب، التي مثلت اقصى ما وصل اليه العرش الهاشمي وسياسة الزعماء التقليديين، لم تغير تغييراً يذكر من أسس البنية الاجتماعية في العراق القائمة على التعددية الطائفية والعرقية والعشائرية، ولم تحسن من وضع الاغلبية الفقيرة. وهكذا جاء التقدم الدستوري الاحادي الجانب، مع ما عليه من تحفظات، ولم يحرك من جمود الاوضاع في المجالات الاجتماعية والحضارية الاخرى[٢٥]، بل ان العراق فاجأ الشرق العربي بأول انقلاب عسكري في تاريخ هذه المرحلة (انقلاب بكر صدقي)، وفي السنة الخصبة سياسياً ١٩٣٦، معطياً اشارة مبكرة للدور المتعاظم المقبل الذي ستقوم به «المؤسسة العسكرية» الناشئة في حياة المجتمعات العربية. وكما تقدم فقد سبقت وصاحبت هذا الانقلاب - الذي تميز بالعنف الدموي - موجة قومية عربية متصلبة كانت تعبيراً عن دور العراق العربي القيادي في ذلك الوقت، واستمرار ضيقه بالدور البريطاني، وردة فعله تجاه تفاعلات القضية الفلسطينية عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦، وبداية تأثره، مع المشرق العربي كله، بالمد القومي المتطرف في المانيا النازية[٢٦]. والمهم ان هذا الانقلاب لم يغير من اطار النظام القائم، كما لم يمثل خطوة لتطويره. لقد كان تعبيراً عن الأزمة اكثر من كونه حلا لها، وانحصرت أهميته في مؤشراته المستقبلية الخطيرة[٢٧].

واذا كان عام ١٩٣٦ قد شهد هذا الانعطاف في تاريخ كل من مصر وسوريا والعراق فانه كان في فلسطين عام بداية النكبة والكارثة على صعيد وجودها الشعبي. ولن يكون عام ١٩٤٨ - الذي يعتبر عادة عام النكبة - الا التاريخ الرسمي لقيام اسرائيل وهزيمة الحكومات العربية وجيوشها. اما فلسطين الشعبية المالكة لزمام أمرها فقد تم ضربها وحسم مصيرها في تلك الفترة المبكرة ايضا ١٩٣٦ - ١٩٣٩[٢٨].

ولقد كان القلق العميق الناجم عما يتبلور في فلسطين من خطر ومن هزيمة قومية محققة في طليعة اسباب التحولات السياسية المتزامنة التي سبقت الاشارة اليها في اقطار الثقل العربي في

---

(٢٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤.

(٢٥) Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London, New York: Oxford University Press, 1953), p. 222.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ - ٢٥٦.

(٢٧) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١٠١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

منتصف الثلاثينيات. وعن هذا الاثر كتب جمال عبدالناصر «وأنا أذكر فيا يتعلق بنفسي أن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية اخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور»[٢٩]. ولننظر على سبيل المثال الى تأصيل باتريك سيل لواحد من أبرز هذه التحولات: «لقد كانت فلسطين هي العامل الحاسم الذي حول السياسيين المصريين نحو سياسة عربية شاملة، فالاستعمار الصهيوني والسياسة البريطانية وانتفاضات العرب وثوراتهم المتكررة ما بين عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، كان لها كلها الاثر الكبير الحاسم في الرأي العام المصري»[٣٠]. فقد أدركت الشعوب العربية بحدسها التاريخي مغزى التحدي المقبل - وهي تعاني عبء تحد قديم مقيم - فانعكس ترافق الخطرين واندماجهما في معسكر غربي متحالف مع الصهيونية، في مجموعة من ردود الفعل العنيفة المتتالية، من قبل ان تنزل الهزيمة سافرة الوجه بعد عقد من الزمن في ١٩٤٨.

ان ترافق هذه الانعطافات في اقطار الثقل العربي، بعد أن كان كل قطر عربي يعاني مشكلاته منفرداً خلال الفترة السابقة، يدل على ان تحولاً عميقاً واحداً، كان ينغرس ويتجذر في المنطقة العربية المتقدمة بأكملها، لتستعيد وحدة تاريخها من جديد بعد ان تجزأت تجاربها التاريخية، منذ أواخر العصر العثماني مروراً بالعهد الاستعماري. واذا كان العرب قد وجدوا في الصدع الاوروبي - بين النازية والديمقراطية - فرصة لأظهار رغباتهم وآمالهم الحبيسة المكبوتة، فان السبب الحقيقي العميق للتحول ليس الصراع الاوروبي البعيد، وانما هو اخفاق التسوية التي فرضها الغرب - بأشكالها السياسية والثقافية وشبه الحضارية - في تلبية الحاجات والتطلعات الاجتماعية والروحية العميقة للمجتمعات العربية، التي عادت الى البحث عن جذورها وهويتها الأصلية، بعد ان فرض عليها الغرب تغيير وجهها وقلبها في هزائم - مادية ومعنوية - متتالية منذ القرن الماضي. وفي هذا السياق، جاءت الحرب العالمية الثانية لتكون فرصة لا سبباً لرفض التسلط الاوروبي السياسي والحضاري، ذلك الرفض الذي كان يتراكم وينمو منذ بدء العهود الاولى للاحتلال وتفاقم التحدي الكياني العقيدي.

٢ - مستوى البنية الاجتماعية الاقتصادية

شهدت المنطقة العربية في الفترة محل الدراسة نوعاً من الاضطراب والاختلال في التفاعلات الاجتماعية - الاقتصادية، تميز بتصاعد التناقض بين المستويات الاقتصادية - في ناحية، والتطورات الاجتماعية - في الناحية الاخرى.

فلقد تميز الاقتصاد المصري، على سبيل المثال بنوع من الجمود والضمور، حتى لقد انخفض مستوى المعيشة الى أدنى مستوى له في هذا القرن، خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن في مقابل ذلك، كان هناك عامل نقيض آخر ينمو ويزدهر، وهو عامل «الوعي» الثقافي الوطني العام، نتيجة للتقدم في محو الأمية، وانتشار التعليم النظامي، التقليدي والعصري، والتوسع بالتالي في الصحف

(٢٩) عبدالناصر، فلسفة الثورة.

(٣٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٣٥.

والمجلات. وهكذا فان التقدم في التعليم كان يصطدم بالتدني في الحالة الاقتصادية الاجتماعية كما انعكست، بصفة خاصة، في ظاهرة البطالة التي كانت تتفاقم ابعادها في ظل وجود المستخدمين الاجانب أو المتمصرين بالشركات ودوائر الاعمال.

ومن خلال هذه المقارنة، أو بالاحرى المفارقة، بين الجمود والضمور المعيشي الاقتصادي، والنمو الثقافي الشعبي، يمكننا ان نتلمّس سببا من ابرز اسباب التخلخل الاجتماعي، بل الصراع الطبقي، الذي شهدته مصر بين الاربعينات والخمسينات. فعندما يرتفع المستوى الثقافي للمجتمع، وتبقى بنيته الاقتصادية ـ الانتاجية (التحتية) متدنية، يحدث ذلك الاختلال والتناقض المتوتر بين الوعي (الفوقي) والواقع، ويبدأ الوعي في النفاذ الى خفايا واقعه السيىء، وينتبه الانسان الى مدى بؤسه وتعاسته كما لم يتنبه اليه من قبل في عهود جهله وغفلته. وبذلك تتسع الهوة شيئاً فشيئاً بين الوعي الطامح الى حياة افضل وبين الواقع القائم الذي اصبح مرفوضاً، ومن الرفض يتولد التمرد، ومن التمرد تتبلور الثورة[31].

اما في سوريا والعراق، فلم تكن الحالة الاقتصادية ـ الاجتماعية بمثل هذا التأزم من حيث معدلات النمو والازدهار النسبي. فقد شهدت سوريا قدراً ملحوظاً من الازدهار في الزراعة، بينما ساعد انتاج النفط في العراق على النمو الاقتصادي. غير أن هذا الازدهار شمل فقط طبقة وسطى نشطة وجعلها تهتم بمطالبها السياسية التحررية الوطنية، أكثر من اهتمامها بمطلب العدالة الاجتماعية للطبقات الأدنى منها. ولهذا السبب، على الأرجح، ستسير هذه الطبقة المتوسطة الميسورة (في سوريا) مع الثورة المصرية في مرحلة التحرر الوطني والوحدة العربية، ولكنها ستعمد الى «الانفصال» عنها في مرحلة الثورة الاشتراكية (بعد قرارات تموز/ يوليو ١٩٦١). وعلى أي حال، فإن عدم امتداد آثار هذا الازدهار الى المجتمع بشكل عادل، أدى الى اختلال التوازن الطبقي بين «من يملكون» ومن «لا يملكون»، فكانت النتيجة ان ازداد الاختلال السياسي ـ الاجتماعي بين الطبقات، على الرغم من ازدياد الثروة الوطنية التي انحصرت في معظمها في يد «البرجوازية» الكبيرة والمتوسطة العليا. تاركة قطاعات واسعة من البرجوازية المتوسطة والدنيا ومن العمال والفلاحين على وضعها المتدني السابق[32].

وفي غمرة هذه التفاعلات الاجتماعية ـ الاقتصادية المضطربة وغير المتوازنة، شهدت المنطقة العربية، منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بداية بروز ثلاث قوى اجتماعية جديدة: ١ ـ طبقة وسطى أصلية (أي محلية عربية) من الوسطاء ومديري الأعمال والتجار. ٢ ـ نخبة مثقفة من المفكرين والكتاب والرسميين واصحاب المهن العالية. ٣ ـ طبقة عاملة تنتمي الى المدينة اخذت تنظم نفسها في نقابات واتحادات عمالية. وبنشوء هذه الطبقات والفئات الاجتماعية أخذت تنحل طبقتان سابقتان هما: البرجوازية المدنية المختلطة المكونة من الاوروبيين والمستعمرين، وطبقة ملاك

---

(٣١) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ١٥٧.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الريف. ولم تعد الحياة العامة في المجتمع وقفاً على فئة صغيرة متميزة، واتسعت دائرتها باصلاح حال المرأة، وبالتطور الجديد لوسائل الاعلام. ويلاحظ هنا ان هذه القوى الاجتماعية الثلاث لم تكن على درجة واحدة من الاهمية والاتساع والفاعلية. فالنخبة المثقفة ما هي الا طليعة الطبقة المتوسطة المرتبطة بها مادياً وشعورياً، والطبقة العاملة الجديدة في المدينة حديثة التكوين، وغير مستقلة تماماً بشخصيتها الطبقية، فقد كان هناك الكثيرون من الطبقة الوسطى الصغيرة يشاركونها اوضاعها المعيشية، وكانت ثمة أعداد من العمال ترتفع الى المستوى المتوسط الصغير وتشارك الطبقة المتوسطة تطلعاتها. وهذا يعني ان الطبقة الوسطى الصغيرة هي القوة الاجتماعية الرئيسية التي برزت في مواجهة الاحداث[٣٣].

لقد حظيت هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة باهتمام عميق في الدراسات المرتبطة بالمنطقة العربية، نظراً للدور البارز الذي اخذت تقوم به على مستويات الفكر والسياسة والمجتمع. ولقد جرت الاشارة الى هذه الطبقة بمصطلحات متنوعة، ربما يفيد إدراج بعضها في الاحاطة بمفهومها وبدورها، فهي لدى بيرغر «الطبقة المتوسطة المستقلة»[٣٤] ولدى هالبرن «الطبقة المتوسطة الجديدة ذات الرواتب»[٣٥]، ولدى جب «الطبقة الادارية والمهنية الجديدة»[٣٦]. ولدى بيل «الانتلجنسيا المهنية ـ البيروقراطية»[٣٧]، ولدى د. انور عبدالملك «الطبقة الجديدة »[٣٨] ولدى احمد بهاء الدين «طبقة المثقفين»[٣٩] ولدى العديد من رجال الفكر والحركة في المنطقة ذاتها «طبقة البرجوازية الصغيرة»[٤٠].

كذلك فقد عمل بعض دعاة الفكر القومي العربي على سبر اغوار هذه الظاهرة وتحديد ملامحها. وتركز اهتمامهم بالدرجة الاولى على اكتشاف خصائص هذه الطبقة المتوسطة الجديدة

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٣٤) Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1962), pp. 271 - 272.

(٣٥) Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 277.

(٣٦) H. Gibb, «Social Reform: Factor X,» in: Walter Zéev Laqueur, ed., *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History* (London: Routledge; New York: Praeger, 1958), pp. 3 - 11.

(٣٧) J. Bill, *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization* (Columbus, Ohio: Charles E. Merrill, 1972), pp. 53 - 72.

(٣٨) Anouar Abdel - Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968), pp. 167 - 186.

(٣٩) احمد بهاء الدين، «الاقطاعيين والرأسماليين والمثقفين،» روز اليوسف، العدد ١٣٥٣ (١٧ ايار/ مايو ١٩٥٤).

(٤٠) انظر على سبيل المثال: وليد قزيها، «الأسس الاجتماعية ـ السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٦٣ ـ ٧٥.

ودراسة تجربتها في الحركة القومية، كماجرى الحديث عن أهم مواصفاتها واحتمالات تطورها في المستقبل. ويمكن تلخيص اهم النتائج التي توصلت اليها جهود المهتمين بالموضوع بالملاحظات الآتية[41]:

أ ـ ان الطبقة المتوسطة الجديدة السائدة في الوطن العربي تتكون من فئات في المجتمع لا تندرج مباشرة في عملية الانتاج، وتتألف من جناحين اساسيين هما: البيروقراطية السياسية العسكرية الأصل، والبيروقراطية التقنية المدينية التي تشمل طبقة المدراء، وهم عموماً عسكريون متقاعدون ويليهم مباشرة الاختصاصيون.

ب ـ ان الطبقة المتوسطة الجديدة بحكم موقعها الوسطي في منتصف السلم الاجتماعي تعاني حالة «انفصام» سياسي وايديولوجي واجتماعي. لذلك اتسمت تطلعاتها السياسية وطموحاتها في اشباع رغباتها الاقتصادية بشيء من الحذر والتردد. وانعكس ذلك على سلوكها في التعامل مع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى، مراوحة بين مهادنتها والتحالف معها حيناً وقمعها حيناً آخر، والتحفز للصدام بالقوى العالمية والمحلية المعادية أصلاً للاتجاهات الوحدوية الاشتراكية في المنطقة تارة، والسكوت عنها بحجة الظروف العالمية غير المواتية أو التضامن العربي تارة اخرى.

ج ـ ان الطبقة المتوسطة الصغيرة هي التي وعت الواقع بحكم موقعها الاقتصادي والثقافي قبل العمال والفلاحين، ولذلك فقد تصدت هي للتغيير والقيادة. كذلك فقد أدركت مدى الهوة القائمة بين بؤس الاغلبية الساحقة وترف الأقلية الضئيلة، وكانت هي ذاتها مهددة ـ اقتصادياً ـ بالرجوع الى درك الطبقات الفقيرة كلما اشتدت وطأة الاستغلال وانعدمت عدالة التوزيع. ان هذه الطبقة هي التي ستعي ـ بحكم موقعها وسط النسيج الاجتماعي المهدد بالتمزق والانشطار ـ ضرورة تحقيق التوازن والتوسط في الجدلية الاجتماعية بين النقائض الاستقطابية في الطرفين المتباعدين اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي، شعورياً وفكرياً. وهي التي ستتنبه، على صعيد الفكر والأدب والثقافة بعامة ـ الى ضرورة «التوفيق» بين النقائض الفكرية والحضارية المتصارعة، باعتبارها فئة عربية مسلمة، منغرسة الجذور في تاريخها وعقيدتها ـ من ناحية، وباعتبارها طليعة اجتماعية انفتحت على قبس من روح العصر الحديث وتأثر سلوكها وفكرها نسبياً بقيمه وصيرورته فأصبحت على حدود اللقاء والتماس بين عالمين وحضارتين وعصرين: حيث وجودها الكياني، الذاتي والتراثي يتفاعل مع الآخر ـ الغرب الحديث، الذي تشعر بوطأته وخطره وأهميته وعظمته وحاجتها اليه، واعجابها بانجازاته، كل ذلك ممزوج بنقدها له ونقمتها عليه لتسلطه وغطرسته. من هنا النبرة الحادة في صوت هذ الطبقة ضد الاستعمار والغرب واللهفة الملحة، في الوقت ذاته، للتحضر والتحديث والقوة، وربط روائع الحضارة الاسلامية بمكتشفات اوروبا ونسبة الثانية تاريخياً الى الأولى تأكيداً لأهمية الذات ووقوفها في وجه الآخر على قدم المساواة. أي ان هذه الطبقة ستتصدى لمهام مرحلة التحرر من الاستعمار

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠، والانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ١٦٢ ـ ١٧٤.

الغربي، ثم ستتجه نحو محاولة اقامة الدولة القومية «الحديثة» وسيكون قدرها الصعب ان تدفع الغرب بيد لتأخذ حضارته وعونه باليد الاخرى، وهو قدر لا يحتمل تناقضه الا من خلال «صيغة توفيقية».

د. إن مدى التحرك المفتوح، غير المحدد بضوابط فكرية ثابتة، والذي اتاح للطبقة المتوسطة الصغيرة حرية التأرجح بين «قطب» الطبقات الدنيا، و«قطب» الرأسمالية الوطنية وقيمها، هو الذي يفسر تباين توجهات الانظمة العربية الجديدة من موقف التطرف والثورة حيناً الى موقف المحافظة والمسالمة حيناً، وموقف المهادنة والتوسط حيناً آخر. ويفسر لماذا حالفت الماركسية العالمية والمحلية تارة، واتجهت للحياد أو للغرب تارة اخرى. ان هذه الملاحظة يمكن ان تمدنا بمفتاح لفهم ظاهرة التعايش بين النقائض والاضداد العديدة التي برزت في تاريخ الفترة، والتي استطاعت تلك الطبقة عبر «ايديولوجيتها» التوفيقية ان تقارب بينها وتستثمر وجهيها، وما في كل منها من ايجابية، في أوقات صعودها وانتصارها، وان تقع ضحية لتناقضها الكامن ولاستحالة الاستمرار في الجمع بينها دائماً في اوقات ازماتها وهزائمها.

هـ ـ ان الطبقة المتوسطة الصغيرة، وإن كانت أصيلة منسجمة الجذور محلياً وعربياً، الا انها لم تكن طبقة متماسكة موحدة على امتداد المجتمعات العربية المتعددة والمتباينة. لقد كانت هناك فواصل عديدة تؤثر على وحدتها القومية وانسجامها الطبقي الذاتي. فالانقسامات «الفئوية» المتداخلة المتشابكة حولتها في حالات كثيرة الى «شرائح» تتصارع فيما بينها داخل معسكر الثورة البرجوازية الصغيرة ذاته. وعلى ذلك فان البرجوازية المصرية ـ مثلاً ـ بحكم خصوصيتها القطرية لم تكن تلتقي في شيء مع البرجوازية السورية. فالمصالح ـ محلياً ـ تختلف، والمؤثرات الثقافية الحضارية ـ تاريخياً ـ تتباين. وبين البرجوازية العراقية والبرجوازية اللبنانية، على سبيل المثال فروق عدة في النشأة والتوجهات. هذا فضلا عن الفروق المحلية والطائفية والعرقية بين فئات برجوازية البلد الواحد من نحو التباين المعهود بين برجوازيتي حلب ودمشق ليس في الاقتصاد فحسب وانما في السياسة، والافتراق القائم بين برجوازيتي مدن الساحل اللبناني والجبل ليس في الاقتصاد والسياسة فقط وانما في التوجهات والولاءات الحضارية شرقاً وغرباً. ولربما مكنتنا ملاحظتنا لهذه الخاصية في البرجوازية العربية الصغيرة (والكبيرة) من تفسير وتفهم كثرة الانقسامات في الاحزاب القوية والحركة الوحدوية، من الداخل ـ موضوعياً ـ حيث يتحول التنظيم الواحد الى اجنحة، والاجنحة الى فروع وشلل، وتضيع الفروق الفكرية في غمرة تعدد التجمعات «الفئوية» الصغيرة، المنقسمة باستمرار على ذاتها، ونواجه بعده «عقائديات» ضمن اتجاه سياسي ـ طبقي ـ فكري واحد، ومن تحت الرداء التنظيمي الجديد ـ وعلى الرغم من فكرته «الثورية التقدمية» ـ تبرز بوجهها مع استمرار التشقق، المكونات القديمة في المجتمع العربي من محلية واقليمية، وعائلية وعشائرية، وطائفية ومذهبية.

و- ان الطبقة المتوسطة الصغيرة، بالرغم من الادعاءات اللفظية التي اطلقتها حول ايمانها الذي لا يتزعزع بالديمقراطية، ودعوتها لمشاركة الجماهير في العمل السياسي، بقيت على صعيد الممارسة، وخصوصاً وهي في مركز السلطة، غير قادرة على وضع موقفها المبدئي هذا موضع التنفيذ.

بل ان معظم الدلائل تشير الى انها اتصفت في كثير من الاحيان بعدم الثقة بالجماهير والخوف منها، مما حدا بالبعض لأن يطلق على المرحلة التي تلت صعودها الى السلطة في بعض الاقطار العربية مرحلة دكتاتورية البرجوازية الصغيرة. ان موقفها من الجماهير يدفعها عادة الى الاعتماد على مؤسسات خاصة تضمن سلامة النظام وتمنحه الثقة بمستقبله، ومن بين هذه المؤسسات أجهزة الاستخبارات والاجهزة الادارية.

٣ ـ مستوى المؤسسات الاجتماعية السياسية

لقد توالدت من هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة ثلاث «مؤسسات» اجتماعية جديدة، ستكون حصيلة التفاعل فيما بينها من ناحية، وبينها مجتمعة ضد «النظام القديم» من ناحية اخرى، تغيير وجه الوطن العربي اجتماعياً وسياسياً وفكرياً في الثلث الثاني من القرن العشرين: **أولاها** ـ المؤسسة التربوية الحديثة (المدارس والجامعات)، **وثانيتها** ـ المؤسسة الحزبية العقائدية الثورية، **وثالثتها** ـ المؤسسة العسكرية الوطنية[٤٢].

أ ـ المؤسسة التربوية الحديثة

إن هذه المؤسسة التي اتجهت الجهود لانمائها وترسيخها منذ ايام محمد عبده، سيجد الفكر الاصلاحي انها الطريق الوحيد والاسلم للتطور الحضاري المتدرج، بعد اخفاق اسلوب التحريض السياسي لجمال الدين الافغاني، واسلوب الانقلاب العسكري لأحمد عرابي. وسيأتي الجيل الثاني ليعطيها طابعاً أكثر تقدماً وانفتاحاً على التحديث وليعتبرها الأمل الاكبر لنمو الديمقراطية في المستقبل. غير ان هذه المؤسسة، في احدى مفارقات التاريخ العربي المعاصر، سيتحول خريجوها وطلابها، بل ومعلموها واساتذتها الى «ثائرين» على النظام المنشود لتطويره تدريجياً، وذلك بسبب ازدياد عدد ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة فيها، وتباعد الواقع الاجتماعي الاقتصادي في صيرورته عن القيم التي غرستها المؤسسة التربوية ذاتها.

إن الظروف العامة التي نشأت في إطارها المؤسسة التربوية الحديثة، والوظائف والادوار التي اضطلعت بها، تدفعنا الى التأكيد على افكار هنتينغتون بخصوص طبيعة القوى والمؤسسات الاجتماعية «الحديثة» في المجتمعات المتخلفة. فالمؤسسة التربوية الحديثة في الوطن العربي نشأت في اطار «الحركات الوطنية» وكجزء من الحملة الشاملة ضد الاستعمار، وضد «التغريب» احياناً، فضلاً عن اعتبارها وسيلة اساسية في معركة «النهضة القومية» و«اللحاق بالغرب». ولقد ترتب على ذلك خاصيتان هامتان : **أولاهما** ـ أسبقية النمو الفكري للمثقفين العرب على النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي لطبقاتهم، بحكم مؤثرات التوعية الغربية الوافدة عبر المؤسسة التربوية الحديثة المتقدمة بمراحل عن البنية التقليدية لمجتمعاتها الراكدة (بخلاف ما حدث في الغرب حيث ترافق النمو

---

(٤٢) الانصاري، المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

التربوي مع النمو الاجتماعي الحضاري وتبادلا التأثير المتوازن). وثانيتهما ـ تحول فئة المثقفين والشباب المتعلم والطلاب الى طليعة سياسية نضالية فاعلة، تتحمل القسط الأعظم من عبء التغيير (بخلاف ماحدث في الغرب ايضا حيث اضطلعت النخبة السياسية بالدور الاساسي).

ومعنى ذلك ان الظروف السائدة اقتضت وجود طليعة فاعلة، تقوم لا بمهمة التحضير للثورة فحسب. وانما تصبح وقوداً لها. وترهص بالتحولات الاجتماعية قبل اكتمالها على ارضية الواقع، فتقود وتضحي، وتفجع في استحالة التغيير احياناً، وتعاني الانفصام عن الواقع بسبب التقدم الشاسع عليه فكرياً، ثم تصاب بالاحباط لنفاذ صبرها وهي تتجمد بانتظار نضج التحولات واقعياً ببطء بينما رؤاها تخلق وتعيد خلق «اجمل العوالم» دون جدوى[43].

لقد أنشئت المؤسسة التربوية الحديثة لجعل الشباب المتعلم طليعة العمل الديمقراطي التطوري في مسيرة «التطور والارتقاء» ـ على حد تعبير لطفي السيد أعرق الاكاديميين العرب المحدثين ـ ولكنها انتهت بتخريج أشد العناصر الثورية المتطرفة ضد النظام القائم، وضد مرتكزاته التطورية التدرجية، والبرلمانية الهادئة. وهنا لا بد ان نلاحظ ان «الحرم التربوي» كان مفتوحاً للتأثيرات العديدة من خارجه، التي كانت تقذف بها، بطريقة تلقائية وطبيعية، مجموعة التناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتغيرة في قلب المجتمع. ولقد عمدت مختلف القوى السياسية الى الاستفادة من هذه «الامكانيات الثورية» الصاعدة في المؤسسة التربوية الحديثة. وتمخض ذلك عن ظهور العديد من تشكيلات الشباب شبه العسكرية بالمنطقة، في النصف الثاني من الثلاثينات والاربعينات، والتي التزمت بالطابع الفاشي من حيث التنظيم والحشد والفكر والحركة. وهكذا فقد «أضحى طلاب المدارس والجامعات والشباب المكافح عموماً، وقد عُبئوا جميعاً على هذه الصورة، مجموعات قاهرة ضاغطة غير برلمانية، لا ينافسها سوى الجيش في قوتها السياسية[44]».

ب ـ المؤسسة الحزبية العقائدية الثورية

ونتيجة لهذه المفارقة او الجدلية التاريخية حيث ينمو النقيض في رحم نقيضه، أخذ «الحرم الجامعي» يفرخ أشد الافكار «تحريماً» بالنسبة الى النظام الذي أنشأه. ففي جو المدارس والجامعات أسس «المدرسان» ميشيل عفلق وصلاح البيطار «حزب البعث العربي»، وانشأ «مدرس» الخط واللغة العربية حسن البنا «جماعة الاخوان المسلمين» وأسس «مدرس» اللغة الالمانية في الجامعة الاميركية في بيروت انطون سعادة «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، كما قام «طالب» الحقوق ـ الذي فصل من الجامعة السورية قبل استكمال دراسته ـ خالد بكداش بالتصدي لقيادة «الحزب الشيوعي». وحتى جمال عبد الناصر ورفاقه في تنظيم «الضباط الاحرار» تفتح وعيهم السياسي وهم يربطون، أثناء دراستهم بالكلية الحربية وتدريسهم بكلية الاركان بين العلم العسكري والواقع الاجتماعي ـ السياسي للمنطقة[45].

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤٤) سيل، الصراع على سورية:. دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٦٢.

(٤٥) الانصاري، المصدر نفسه، ص ١٧٩.

ومما يضيف لهذه الفترة التكوينية بعداً آخر في عملية **التحول التاريخي** في المنطقة، ان هؤلاء الشباب من ابناء **الطبقة المتوسطة الصغيرة**، كانوا يمرون جميعاً، وفي الوقت ذاته، بأزمات كيانية ذاتية تمس جوهر معتقداتهم واتجاهات حياتهم، وهو ما يعبر عن طبيعة معاناة المرحلة، وبحث الأمة عن طريق جديد للخلاص.

ولذلك يمكن القول ان اتجاهات **الاحزاب الجديدة** منذ عام ١٩٣٠ كانت تمثل شاهداً على مدى اختلال التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على المنطقة، أي على مدى الاختلال الذي سببته تلك التسوية (التجزئة)، فقد بدأت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وتكوّن «الحزب السوري القومي الاجتماعي» عام ١٩٣٢، وتبلور «حزب البعث العربي» عام ١٩٤٠. ويلاحظ ان هذه الاحزاب، على ما بينها من اختلاف في المنطق والوجهة، تجمع على أمرين بالنسبة الى الوضع القائم: **أولهما**، رفض حدود التجزئة السياسية القائمة - بغض النظر عن نوعية الكيان الجماعي المنشود بديلاً لوضعية التجزئة. **وثانيهما**، العمل على تغيير المجتمع بالأساليب الثورية الجذرية - أي رفض الطريقة البرلمانية التي أدخلها الغرب والاوضاع التي أوجدها داخل الاوطان «المجزأة». هذا بينما أخذت تضعف تدريجياً الاحزاب «الوطنية» التقليدية، مثل الوفد المصري والكتلة الوطنية السورية. ويبدو الاستثناء الوحيد في ظاهرة الاحزاب الجديدة في ظهور حزب الكتائب اللبنانية عام ١٩٣٦ باتجاه الحفاظ على كيان «الوطن» اللبناني القائم ضمن حدوده.

ويلاحظ ان **المادة البشرية** لمعظم هذه الاحزاب كانت تتمثل في الشباب المتعلم - بدرجة أو بأخرى - من ابناء **الطبقة المتوسطة الصغيرة**، وقد توسلت جميعها في نهاية المطاف **أسلوب العنف**، فاعتمدت التنظيم السري المتماسك، واحياناً شبه العسكري، وطمحت الى طرح قضية عقيدية متكاملة. وكانت بهذه الخصائص مجتمعة، تميز نفسها بالفعل عن «احزاب» العهد القديم، **التجمعات السياسية التقليدية** التي كانت تفتقد الى حد كبير هذه الخصائص. كانت هذه **المؤسسة الحزبية الجديدة** - على اختلاف روافدها - تعبيراً عن جيل «الفعل» الذي خلف جيل «الحيرة»، وكان فعله رفضاً عنيفاً لما هو قائم أكثر منه بناء لشيء جديد. ولأن مفهوم هذه الموجة الرافضة، التي اتحدت ضد النظام القديم، كان فضفاضاً ويتسع لكافة التناقضات، فقد تفرعت بعد الاطاحة بالنظام القديم الى تيارات متصارعة، وتحول عنفها ضد نقيضها المتداعي الى عنف انتحاري ذاتي ترك بصماته واضحة على ارض «الثورة الجديدة»، التي ازيلت منها الانقاض القديمة، ولكن لم يقم عليها بعد بناء جديد وطيد[٤٦].

ج - المؤسسة العسكرية الوطنية

عندما قام أحمد عرابي عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ بحركته العسكرية الثورية - وهي الأولى من نوعها عربياً - كان يهدف اساساً الى احلال الضباط الوطنيين محل الضباط الاجانب الترك

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

والشركس. ولقد كان من الطبيعي ان تمتد «الثورة» من الجيش الى المجتمع حيث تأكد أن تخليص الجيش من سيطرة الضباط الاجانب هو جزء لا يتجزأ من تخليص البلاد كلها من السيطرة الاجنبية وتحريرها من كل عوامل التبعية التي تحد من قدرتها على الحركة المستقلة من أجل تحقيق نهضتها القومية. وفي اطار نمو مثل هذا الادراك، في الجيش وفي المجتمع معاً، اخذت تنمو فكرة «المؤسسة العسكرية الوطنية». والمهم أن هذا التطلع لدى عرابي ـ ضمن اسباب اخرى ـ انتهى الى الاحتلال البريطاني لمصر، وتأجل تحقيق الأمل. وبقيت الجيوش المحلية في الاقطار العربية عموماً، الى منتصف الثلاثينات من هذا القرن، خاضعة لاشراف الضباط الانكليز والفرنسيين.

ولا بد من الاشارة بداية الى ان ظاهرة التجزئة التي أخذت ملامحها تتشكل بصفة خاصة اعتباراً من عام ١٩٢٠، قد ارتبطت باتجاهين متضادين بالنسبة الى الجيوش العربية، **أولهما** ـ الشروع في حل وتسريح الجيوش الوطنية وتصفية العناصر القومية بين الضباط العرب. ولقد تعرض لذلك بصفة اساسية الجيش العربي الذي جرى تكوينه فور الاعلان عن استقلال سوريا والذي تسارع الى الانخراط بين صفوفه مجموعات الضباط القوميين وخصوصاً الضباط الذين شاركوا في الثورة العربية الكبرى. وقد ارتبط بعملية حل وتسريح ذلك الجيش في اعقاب الغزو الفرنسي الغادر لسوريا، الاتجاه في الوقت نفسه الى تغيير التكوين الاجتماعي لطبقة الاعيان، كما سبقت الاشارة، على حساب مجموعة الضباط العرب ومجموعة رجال الدين. **وثانيهما** ـ بداية انشاء الجيوش القطرية في بعض الاقطار العربية التي حققت درجة أو اخرى من درجات «الاستقلال». وهنا تنبغي الاشارة بصفة خاصة الى ان ذلك العام المذكور (١٩٢٠) ارتبط بانشاء جيشين قطريين جديدين: «الجيش العربي» لامارة شرق الاردن ـ من ناحية، والجيش العراقي ـ من ناحية اخرى. ولكن ما ابعد الظروف والتوجهات والنتائج التي رافقت عملية انشاء هذين الجيشين من حيث التكوين والدور والوظائف.

فقد شكل الانكليز «الجيش العربي» الاردني كوحدة عسكرية بريطانية قوامها البدو أساساً، وكان هذا الجيش اداة تنفيذية في يد النظام الهاشمي الذي تمكن من امارة شرق الاردن بمساعدة الانكليز، ثم سخر هذا الجيش من اجل تحقيق الاغراض التي فرز من اجلها على الصعيد الفلسطيني بخاصة والقومي بعامة. وقام الجيش بدور مهم على كلا الصعيدين يتجاوز احياناً في الضخامة والتأثير امكانات الكيان الاردني نفسه وحجمه السياسي والبشري والاقتصادي. ويمكن تفسير هذه الحقيقة من خلال التعرف على منشأ هذا الجيش وتكوينه وعلاقته بالكيان الاردني. فخلافاً لكل فرضية عن نشوء الدول، نشأ الجيش الاردني أولاً، ثم بنيت من حوله الدولة، أي أن الدولة كانت منذ البدء ـ في أحد التغييرات المكنة ـ ملحقة بالجيش وأحد افرازاته[٤٧].

وقد استخدم هذا الجيش المسمى بالعربي في خدمة مقتضيات السياسة البريطانية في المنطقة العربية، فنيطت به مهمة تثبيت الكيان السياسي لامارة شرق الاردن، وفي الوفاء بالتزامات البريطانيين بتسهيل السيطرة الفرنسية على سوريا بعد اخراج المناضلين العرب منها، وكذا في

---

(٤٧) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر: عباس مراد، **الدور السياسي للجيش الاردني، ١٩٢١ ـ ١٩٧٣**، سلسلة كتب فلسطينية، ٤٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣).

الاشتراك بضرب الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦، ومطاردة الثوار في المناطق الشمالية المتصلة بسوريا وقطع طرق تموينهم الرئيسية.

وفي الحرب العالمية الثانية، استخدمت القيادة العسكرية البريطانية الجيش الاردني في مهام خارجية حيث اشترك في ضرب ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وفي العمليات الحربية التي وقعت في سوريا ضد حكومة فيشي الفرنسية، ومع نهاية الحرب تولى الجيش الاردني مسؤولية حماية الطرق والمنشآت الحيوية البريطانية في اكثر من منطقة عربية، وظل يقوم بهذا «الواجب» حتى بعد تجدد القتال في فلسطين.

وقد وجد الامير عبدالله في ذلك فرصته لتدعيم مركزه وتحقيق اطماعه في السيطرة على سوريا والمناطق المتبقية من فلسطين وذلك باظهار مزيد من الولاء للبريطانيين بينما ارتبط حجم الجيش وقدراته بمتطلبات السياسة البريطانية واحتياجاتها آنذاك.

وقد استمرت القبضة الانكليزية على ذلك الجيش العربي الى ما بعد «الاستقلال» وبقي غلوب باشا ومجموعة الضباط الانكليز يمسكون بزمام الامور وذلك احساساً بأهمية الدور الذي يمكن ان يؤديه «الجيش العربي» بالنسبة الى القضية الفلسطينية. وقد تدخل هذا الجيش في العام ١٩٤٨ ضمن الاطار السياسي المحدد الذي فرضته اتفاقيات الملك عبد الله مع الاسرائيليين، والتي تجاوزت بتفريطها في الحق العربي قرار التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان على الجيش الاردني ان يقوم ايضا بتصفية تلك الجيوب المسلحة من المجاهدين الفلسطينيين قبيل الاعلان عن ضم الاراضي المتبقية من فلسطين الى شرق الاردن.

لقد اخذ الاردن بنظام «الجيش المحترف» وعامل الجيش كشريحة اقتصادية واجتماعية متميزة عن مجتمعها وذلك بقصد عزله عن التأثيرات الايديولوجية والصراعات القائمة في مجتمعه. وشكل فيه البدو قطاعاً اساسياً باعتبارهم العنصر الأكثر ولاء. وعلى الرغم من اتساع الجيش والتقدم التكنولوجي الذي يشهده الجيش الاردني حالياً، الا أن هذا لم يقلل من أهمية البدو.

ولذلك يمكن القول ان وقتاً طويلاً سيمر قبل ان يتمكن الجيش الاردني من أخذ دوره في القضايا الوطنية والقومية، وذلك بحكم ظروف نشأته وتركيبه، وبحكم الصعوبات الكبيرة التي تجتازها حركة التحرر العربي في هذه المرحلة، علاوة على ان هذا التوسع والتطور التكنولوجي في الجيش سيزيد من ارتباطاته الخارجية[٤٨].

ومن ناحية اخرى، كان **الجيش العراقي** الذي تشكل عام ١٩٢٠، والذي سبق غيره من الجيوش القطرية العربية الى الاستقلال بشؤونه نسبياً، أسبق الجميع ايضاً الى القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٣٦، كما تقدم. ولا شك ان الظاهرة المهمة التي ارتبطت بنشأة هذا الجيش وتكوينه، انما تتمثل في دور الكتلة القومية العسكرية الذي تصاعد حتى حقق سيطرته على العراق

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩ - ١٦١.

عبر ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. وتكمن أهمية هذه الظاهرة في اقترانها بتصاعد آخر خطير على مستوى رد الفعل الاستعماري البريطاني في مواجهة الدور الوطني والقومي للضباط العرب.

ومن المعروف انه في العام نفسه ١٩٣٦ فتح باب الانتساب امام الشباب المصري - من جيل جمال عبدالناصر - للالتحاق بالكلية الحربية طبقاً للمعاهدة الجديدة مع بريطانيا التي كانت تقضي باحلال الضباط الوطنيين محل الانكليز، ورغبة في توسيع الجيش المصري وتحديثه تحسباً للمخاطر المتوقعة من الاحتلال الايطالي للحبشة حيث منابع النيل. وتشير دراسة فاتيكيوتيس الى ان الأحد عشر ضابطاً الذين كانوا يشكلون قيادة «الضباط الاحرار» في اواخر عام ١٩٤٩، دخل منهم الكلية الحربية سنة ١٩٣٦ ثمانية مغتنمين ظروف هذا التحول ودخلها الباقون بعدهم، كذلك تشير الى ان غالبيتهم تنتمي الى أصول شعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة، كما أن عائلاتهم لم تكن ذات جذور أصيلة في المدينة، بل مهاجرة من الريف قبل جيل أو جيلين(٤٩).

اما في سوريا فقد بدا الجيش السوري لجيل الشباب الوطنيين الذين ايفعوا في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية - اثر رحيل الفرنسيين في نيسان/ ابريل ١٩٤٦ - رمزاً للاستقلال وأعظم المؤسسات الوطنية قاطبة. فتقاطر طلاب المرحلة الثانوية على الالتحاق بالكلية العسكرية في حمص، فغدت مدرسة يتخرج منها الضباط الوطنيون سياسياً. وكان لدفعة متخرجي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ اهمية خاصة، فقد ضمت الجيل الأول من الضباط «الوطنيين» وهم الرجال الذين قاموا بمهمة تحويل القوات الخاصة «الى جيش وطني، والقي على اكتافهم مباشرة عبء القيام بدور سياسي. لقد قطعت الحرب الفلسطينية عليهم دراستهم العسكرية ومدتها سنتان، فأنهيت سريعاً، والحقوا بالقوات السورية»(٥٠) التي شاركت في تلك الحرب وتعرضت لتجربتها الضخمة، ويلاحظ سيل ان الاغلبية الساحقة من طلاب الكلية العسكرية اصبحت بعد عام ١٩٤٦ من الطبقة الوسطى الدنيا التي تربت فكرياً وهي على مقاعد الدراسة بوسيلة أو بأخرى في مدارس حركات الشباب النظرية - المؤسسة الحزبية الجديدة - التي ظهرت للوجود في الثلاثينات والاربعينات(٥١). لقد غفل «اليمين» المحافظ في سوريا، عن الجيش كقوة سياسية في ظروف نكبة مهلكة، بينما هو يشكل اداة مندفعة مثقفة وموجهة، دمرت فيها بعد نفوذ العائلات الاقطاعية وتجار المدينة. ولقد كان أكرم الحوراني احد الاوائل ممن عرفوا كم هي قوية مجموعة الضباط الواعين سياسياً، وكم هي خصبة «أرض» الكلية العسكرية بما قدمته من المقاومة(٥٢).

ويعني ما تقدم ان الجيوش القطرية «الوطنية» نشأت في ظل السيطرة الاستعمارية. ولذلك فقد انطوت في غالبيتها، على سمتين متناقضتين: **أولاهما** - المشاعر المعادية للاستعمار والأصول الوطنية لمجموعات الضباط الجدد. **وثانيتهما** - الاختراق من قبل الاجنبي المحتل، سواء تمثل مصدر ذلك

---

(٤٩) Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations?* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), pp. 45 - 46.

(٥٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

الاختراق في استمرارية انماط التسليح والتنظيم والعقيدة العسكرية، أو في استمرارية التنشئة المهنية والثقافية السياسية، أو في السيطرة على عناصر معينة يمكن استخدامها عند الحاجة.

والخلاصة ان هذه المؤسسات الجديدة الثلاث ـ التربوية والحزبية والعسكرية ـ التي سيطرت عليها منذ اوائل الفترة المعاصرة الطبقة المتوسطة ونجحت في تثويرها ضد النظام القائم القديم، كانت تتبادل التأثير والتفاعل والمساندة والمعارضة. وأي تفسير للتاريخ العربي المعاصر لا يمكنه ان يغفل وجود هذه المؤسسات ونوعية العلاقة فيها بينها. بل ان ذلك التاريخ في جوهره ـ على الأرجح ـ هو قصة صعود هذه المؤسسات، وعلى الاخص الحزبية والعسكرية، الى السلطة وتصارعها عليها وتقاسمها فيما بينها، وهي تحاول ان تقدم حلاً حضارياً جديداً لأزمة المنطقة. وسيضعف تأثير المؤسسة التربوية تدريجياً، وستفقد طابعها المبني على الابداع والخلق والابتكار والتوجيه، لتخضع إما للسيطرة الحزبية أو للسيطرة العسكرية، أو لكليهما معاً في النهاية، وهذا ما سيحول طابع الفكر من جامعي نظري اصولي منهجي حر، الى «ايديولوجي» عملي موجه. وربما اضطر هذا الفكر الى «الصمت» في غمرة تسارع الفعل المضطرب العنيف، واللهاث خلفه لتقديم التفسير أو التسويغ أو الفتوى، من دون ابداع أو توجيه[٥٣].

(٥٣) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ١٨٧.

القِسم الثاني

فلسفة التدخّل العسكري

يحدث الانقلاب العسكري ـ على المستوى المبسط للغاية ـ لأن مجموعة من الضباط قررت ذلك. ولكن النخبة العسكرية، بطبيعة الامور، لا تعيش في فراغ وانما تتشكل معتقداتها وقيمها بخصائص المؤسسة العسكرية التي تضمها، إضافة الى أن الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه يؤثر على اتجاهاتها وعلى استعداداتها فضلاً عما يفرضه الاطار الاقليمي والعالمي من قيود او يفرزه من تأثيرات. ولذلك فان دراسة العسكريين في السلطة، تقتضي البدء باستكناه ماهية تأثير المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية في ذاتها من حيث علاقتها بالسلوك السياسي لمجموعات الضباط التي تقرر أن تقوم بالاستيلاء على السلطة، والاضطلاع بمهمة التوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأقطارهم.

وتتضمن كلمة «سلوك» الحركة ـ بمعنى الواقعة والاستجابة، والاتجاه ـ بمعنى الاستعداد، والرأي أو الحكم ـ بمعنى التعبير عن وجهة النظر أو بعبارة اخرى: التعبير المسبق عن السلوك. وعلى ضوء هذه المفاهيم يتحدد الاطار الفكري لتحليل السلوك الفعلي ـ من جانب ثالث. ويعتبر العنصران الاول والثاني بمثابة دراسة للشخصية ازاء موقف معين «دراسة احتمالية» اما دراسة السلوك الفعلي فهي تبحث في مدى تناسقه مع تلك الخصائص وذلك الاستعداد.

ونعمد فيما يلي الى استعراض العنصرين الاول والثاني بالاشارة الى المؤسسة العسكرية وقد اضحت مصدراً للحركة اما العنصر الثالث ـ السلوك الفعلي ـ فهو يقتضي اسلوب «دراسة الحالة»، سواء بالنسبة لكل قطر على حدة أو بالنسبة لقضية معينة، في عدة اقطار دراسة تطبيقية وهو ما سنلجأ اليه في الفصول التالية من الدراسة. ويضع الباحث في اعتباره ان العنصر الاول انما يمثل «محددات الحركة» بينما ينصرف الثاني الى «اسباب الحركة» في ادراك العسكريين وانعكاس ذلك على ادراكهم لدورهم و«رسالتهم»، أي ينصرف الى مبدأ **الشرعية العسكرية**، حيث سنلاحظ مع تواتر حالات التدخل العسكري، ان هناك ميلاً متزايداً في صفوف العسكريين لاعتماد ذلك المبدأ، بمعنى ان التدخل لم يعد مجرد «واجب» فقط وانما هو «حق» وهو «شرعي» ايضا. وبهذا المعنى يكون العنصر الثالث مدخلاً لدراسة الحركة ونتائجها. وعلى ذلك سيخصص هذا القسم لاستعراض العنصرين

الاول والثاني، أي محددات الحركة واسبابها، في فصلين متتالين، على أن تخصص الاجزاء التالية لاستعراض الحركة ونتائجها من الزاوية التي تتفق ومحور هذه الدراسة، الذي يدور حول العسكريين وقضية الوحدة.

وهكذا يمكن القول، بصفة اولية، ان فلسفة التدخل العسكري في ادراك العسكريين الذين يعمدون الى الاستيلاء على السلطة، تتمثل في شقين اساسيين: ١ ـ إن الخصائص التي تميز المؤسسة العسكرية تهيء لها القوة التي تمكنها من ان تحسم الامر لصالح حركتها. ولا يعني ذلك انه لا توجد «قوى» اخرى غير الجيوش، فهذه القوى توجد بالتأكيد، ولكنها لا تملك القوة التي تملكها الجيوش ويوضح ذلك ان هناك قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على السلطة في العراق وسوريا ومصر، مثلا، ولكنها فشلت، في حين نجحت الجيوش. وتمتد تلك الفرضية الى ان هذه الخصائص نفسها تجعل رجال المؤسسة العسكرية اقدر من غيرهم على تولي مسؤوليات التغيير والتوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأقطارهم. ٢ ـ إن التفاعل بين ظروف المجتمع وتكوين الجيش يساهم في تصاعد «الاستعداد للتدخل» ومع نمو الادراك العسكري بضرورة التدخل، تنمو في الوقت نفسه، وبخاصة مع تواتر حالات التدخل، تصورات العسكريين حول دورهم في قيادة المجتمع، وحول افكارهم، وبرامجهم وايديولوجياتهم المرتبطة باحتياجات التغيير في ذلك المجتمع.

وعلى ذلك يتضمن هذا القسم فصلين يخصص **الأول** لاستعراض محددات التدخل تحت عنوان: «خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية»، بينما يخصص **الثاني** لاستعراض اسباب التدخل في ادراك العسكريين تحت عنوان: «مبدأ الشرعية العسكرية»..

الفصل الخامس
خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية

حدد فاينر خمس خصائص اساسية تتصف بها القوات المسلحة الحديثة في مجموعة الدول المتقدمة بصفة عامة وتتلخص هذه الصفات والخصائص في الآتي[1]: مركزية القيادة؛ ترتيب هرمي للسلطة؛ سيادة الطاعة والنظام؛ شبكة الاتصالات؛ التضامن الطائفي.

ومن الواضح أن هذه الصفات انما تشير الى الخصائص المهنية والتنظيمية للجيوش كمؤسسة تعمل في اطار الدول المتقدمة ولم يكن من المتصور ان تبرز بخصوصها أي مقارنات بينها وبين غيرها من المؤسسات القومية عن درجة التكامل في تركيبها مثلاً أو عن درجة الولاء أو الوعي حيث ان التطور الاجتماعي والتنظيم السياسي لهذه المجتمعات سمح لها بأن تتجاوز كثيراً من هذه الاعتبارات منذ عشرات السنين.

ولكن الاوضاع المرتبطة بالوطن العربي - وبالدول المتخلفة بصفة عامة - تختلف عن ذلك الى حد كبير حيث تتجه الدراسات الى وضع بعض التحفظات على خصائص عدد من الجيوش العربية او الى البحث عن مزيد من الصفات التي تلائم هذه الاوضاع، حيث ان بعض هذه الجيوش على النحو المتقدم بيانه محدودة في الحجم للغاية متناقضة في تركيبها الاجتماعي، حديثة في نشأتها فقيرة في مواردها وبالتالي في استعداداتها ومعداتها واسلحتها وهي في النهاية انعكاس لمختلف الاوضاع والقوى التي تسود هذه المجتمعات التي لا تتسم الا بالتخلف والتبعية والتجزئة وما يفرضه كل ذلك من انعدام الاستقرار.

ولننظر على سبيل المثال الى «الصورة» التي قدمها المقدم علي قاسم المؤيد أحد قادة الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ لطبيعة «جيش الثورة» وتكوينه، عشية التدخل العسكري:

«لم تكن هناك ادارة عسكرية ووحدات ومعسكرات، الجيش كله عبارة عن مدنيين يحملون السلاح الفردي ولا تصرف لهم ادارة الجيش غير مرتب شهري وخمس كدم يومية لكل فرد. والمهام التي يكلفون بها عادة هي الانتشار في

(١) S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962), p. 10.

القضوات والنواحي ليكونوا أداة ضبط في يد العامل.

وأقصى ما يتدربون عليه هو حمل السلاح في حالة المشي الجماعي وحينما استقدم البدر أسلحة روسية، تدربت مجموعة من الضباط على استخدام بعض تلك الاسلحة ولا يتعدى التعليم معرفة اجزاء السلاح بدون تدريب ضرب النار لكل الاسلحة خفيفة وثقيلة.

واذا استثينا طلبة الكلية الحربية وكلية الطيران ومدرسة ضباط الصف فإن التدريب كان بنفس القدر مع زيادة بسيطة وضرب نار في حالة محدودة جداً. لا توجد حواجز بين المدنيين والعسكريين فباستثناء ثلاث ساعات أو أربع ساعات يقضيها الرجل العسكري في مقر وحدته يقضي بقية ساعات اليوم في المدينة مع المدنيين ويمارس الضابط او الجندي أية اعمال مدنية تجارة او حرفة او أي عمل آخر وكثير من الضباط والجنود يعيشون في بيوتهم ويزورون المعسكر في الصباح لفترة قصيرة ويعودون الى ممارسة شؤون معيشتهم اليومية.

لهذا فان التحاق بعض طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والمتوسطة والعلمية بالكلية الحربية لا يعني ابداً أنهم ذهبوا بعيداً فاللقاءات مع زملائهم في المدارس يومية والمدينة العاصمة صنعاء هي قرية كبيرة نسبياً لا يوجد فيها مطعم ولا فندق ولا سيارة أجرة. واذا وصل الى هذه القرية قادم من تعز أو الحديدة او غيرها يعرف كل سكان المدينة بوصوله. ومجموع طلبة المدارس والكليات العسكرية في أحسن الحالات لا يتجاوز الألف طالب.

ففي محيط هذا العدد من العسكريين والمدنيين وما يسمون بالشباب آنذاك يمكن للعلاقات ان تنمو بسرعة وينتشر الخبر مهما كان صغيراً ليفهمه الجميع»[٢].

ومع ذلك، لا ينبغي النظر الى الجيوش نظرة جامدة، بل يجب ان يوضع في الاعتبار تأثير المواريث التاريخية والاستعمارية، مع أهمية التنبه لاعتبارات الرؤية المستقبلية، وخصوصاً بالنسبة الى نمو الجيوش بعد الاستيلاء على السلطة. وفضلاً عن ذلك، فان النظرة الكلية للجيش وللمجتمع معاً، تفصح عن أن المؤسسة العسكرية هي الى حد كبير أكثر تطوراً من غيرها من المؤسسات الوطنية، فمن ناحية الولاء الوطني وتصفية المشاعر الاقليمية والعشائرية والدينية على سبيل المثال، تتفوق المؤسسة العسكرية تفوقاً كبيراً على الاجهزة الحزبية والادارية، ومن ناحية الوعي الوطني ومستويات التقدم الفني والتكنولوجي ودرجة التحديث تعتبر المؤسسة العسكرية اكثر تطوراً من الاجهزة والمؤسسات البيروقراطية في المجتمع. ومن هنا خطورة النظر الى الجيش والى حركته بمعزل عن الاطار الاقتصادي والاجتماعي للقوى والمؤسسات السياسية المختلفة في المجتمع.

وفي عموم الحالات، يسلم العديد من الباحثين بأن هناك مجموعة من الخصائص المرتبطة بالمؤسسة العسكرية كفئة وكتنظيم تتحكم في حركتها السياسية. وقد وصف ويلز هذه الخصائص بأنها عوامل بنائية (Structural Factors) بينما خلص البعض ـ مثل كولمان وبرايس، شيلز، باي، ويلش، الى رد الحركة السياسية للجيوش الى تلك السمات الحديثة للمنظمات العسكرية من الناحيتين التنظيمية والتكنولوجية، بينما ركز آخرون ـ مثل اندرسكي وجانوويتز ـ على أهمية القوة المادية واحتكار السلاح الحديث. وأشارت مجموعة من الباحثين فضلا عن ذلك مثل غوتريدج والى حد ما

---

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢)، ص ٣٦٧.

فرست وفاينر ـ الى تركيب الجيوش والمكانة والهيبة الاجتماعية المقررة لها في المجتمع واخيراً، استعرض كل من فاينر وويلش تأثير الاعتبارات الذاتية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية وبأفرادها، هذه الاعتبارات التي سماها فاينر «استعداد الجيش للتدخل». بينما سماها ويلش بمعنى متقارب «وعي الجيش بدوره ورغبته في اثبات ذاته».

واستخلاصاً من هذه الاتجاهات يمكن اجمال خصائص الجيوش العربية في أربع خصائص اساسية: **أولها** ـ احتكار القوة، **وثانيها** ـ انها أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي. **وثالثها** ـ انها اكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية التكنولوجية والتنظيمية. **ورابعها** ـ انها لا تضم طبقة واحدة ولا تعبر عن أيديولوجية متكاملة.

وفيما يلي استعراض لهذه الخصائص مع ملاحظة أن الجيوش العربية تتصف بها بدرجات متفاوتة من النسبية، فضلاً عن أنه من الممكن للباحث ـ مع اطلاق هذه الخصائص من حيث المتابعة الزمنية ومحاولة تصور ما ستصير اليه ابتداء من ذلك الاطار المحدد ـ ان يتصور الابعاد السياسية التي سيقدر لها التكامل بشكل أو بآخر باعتبار ان ادراج عنصر الزمن في التحليل هو، على الأقل، المدخل السليم لعملية التنبؤ.

أولاً: احتكار القوة

أولى هذه الخصائص، ان الجيوش العربية ـ مثل أي جيوش ـ تتميز بالاحتكار الكامل لأدوات القوة المادية في المجتمع سواء تمثلت في معدات وأجهزة الحرب أو في وسائل وأسلحة القتال. ومع ان الجيوش العربية مارست كثيراً من نفوذها السياسي بدون معركة عنيفة او اراقة واسعة للدماء فان ذلك «لا ينبغي ان يحجب أهمية القوة باعتبارها القاعدة التي تنطلق منها ممارستها للسلطة السياسية»[٣]. ولذلك لم تكن هناك ولا حالة واحدة تقريباً تم فيها رغم ارادة الجيش ـ اذا كان متحداً ـ تحقيق أي تغييرات هامة في طابع سلطة الدولة أو في الاتجاه السياسي والاجتماعي للبلاد، بينما تعددت الحالات التي استطاع فيها الجيش أن يفرض ارادته على البلاد من دون ان تكون هناك رغبة في ادارة عسكرية أو على الرغم من وجود قيادة وطنية.

ويرتبط بهذه الخاصية طبيعة تكوين تلك القوة، ففي غالبية الاحوال يلاحظ ان نموذج المنظمات العسكرية العربية، في بداية الفترة محل الدراسة، كان ينتمي الى صنف المشاة الذي ساد الحرب العالمية الثانية، وحتى اكثر الجيوش عصرية كان ٨٥ بالمائة منها يتكون من القوات البرية، وتتوزع البقية على «أجنة» من الفروع الجوية والبحرية. وعلى سبيل المثال، كانت القوات المسلحة الليبية قبل الثورة تقدر بنحو ٦٥٠٠ رجل، بينما بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد. ولم يزد سلاح البحرية عن مائة رجل، وسلاح الطيران عن مائتين. ولذلك فقد قرر «الضباط الاحرار» تأجيل القيام بالثورة

(٣) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p.32.

عندما أرسلت مجموعات من الضباط في شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل من عام ١٩٦٩ للدراسة والتدريب في انكلترا، وعندما تقرر ارسال ثمانين ضابطاً آخرين يوم الثاني من ايلول/ سبتمبر من العام نفسه، عمد «الضباط الاحرار» الى تقديم الموعد المحدد لثورتهم(٤).

لقد تحققت لتلك الجيوش الامكانية القصوى للتدخل في السياسة الداخلية نظراً لكونها كتائب مشاة في الاساس وهي التي يمكن ان توجد في المراكز الحضرية وفي الاقاليم الزراعية، بل انها من حيث الجوهر كانت تمثل شكلاً ارقى من أشكال الشرطة بينما تعتبر وحدات الاسطول أقل فعالية للاغراض السياسية الداخلية. اما الاهمية السياسية للوحدات الجوية فمن المحتمل ان ترتفع جزئياً بالنظر الى الحركية المتزايدة التي يمكن لمجرد قوة جوية صغيرة ان تقدمها للقوات البرية. وتكفي الاشارة الى ان حافظ الاسد (الرئيس السوري) أصبح محور القوة السياسية في سوريا وتحكم في جميع التطورات المتتابعة فيها منذ عام ١٩٦٦ ـ على الاقل ـ وذلك لنفوذه الواسع في القوات الجوية التي أصبحت على درجة عالية من القدرة والولاء. ولا شك ان التقدير الدقيق لأهمية احتكار الجيش لادوات القوة وعلاقة ذلك بالحركة السياسية ينبغي ان يدخل في اعتباره مدى القوة المتاحة لوحدات الشرطة، حيث تعمد بعض النظم احياناً الى تدعيم جهاز الشرطة حتى لقد يفوق قوة الجيش او يصير قوة موازنة له لحمايتها (المغرب ـ ليبيا قبل ١٩٦٩).

ومعنى ذلك أن سيطرة المؤسسة العسكرية على أدوات القوة المادية في المجتمع لا يهيء لها القدرة على التدخل وفقاً لمشيئتها، بل ان التأييد الداخلي في محيط النخبة العسكرية او السيطرة الداخلية يعتبر مطلباً مهماً لنجاح عملية التدخل. ولقد سبقت الاشارة الى ان هذا التأييد، أو تلك السيطرة كان صعب التحقيق في حالات عدة، ودليل ذلك الاعداد الكبيرة من حالات التدخل العسكري التي لقيت الفشل لاعتبارات تتصل بالمؤسسة العسكرية ذاتها.

ومن المفارقات التي يمكن ذكرها في هذا السياق ان الحكومات تجد ذاتها في الموقف نفسه بالنسبة الى امكانية الاعتماد المطلق على استخدام أداتها العسكرية في مواجهة حالات التمرد، أو الانقلاب، أو الثورة. ودليل ذلك أيضاً المواقف العديدة التي عجزت فيها الحكومات عن استخدام «أداتها» العسكرية لمواجهة مثل هذه الحالات. ولقد سبقت الاشارة مثلاً الى حالتي السودان عام ١٩٦٤ وعام ١٩٨٥.

ثانياً: التكامل القومي

تنصرف الخاصية الثانية الى ان الجيوش هي اكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي، أو على الأقل ـ هي اكثرها نجاحات في تصفية الأصول غير الوطنية، سواء أكانت دينية أو عرقية أو عشائرية أو قبلية وذلك في مجتمعات لاتزال فيها «الأمة» بالمفهوم المعاصر للكلمة في مرحلة

(٤) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر ابراهيم (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١)، ص ٤٣ ـ ٤٦.

التكوين، وحيث لا تزال الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد، الى درجة كبيرة، ادراك الناس ووعيهم مما يحدده شعور الانتماء الى أمة واحدة.

ويقوم الجيش ـ من خلال التدريب والتعليم والتثقيف وطبائع الحياة العسكرية ـ بدور مهم في هذه العملية الاجتماعية حيث يعتبر بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الرغبات الفردية والولاءات العصبية والدينية والاقليمية لتشكل الولاء الأعلى للوطن. وبهذا المعنى يشكل الجيش احدى القنوات القليلة للتقدم الاجتماعي[٥]. فالمؤسسة العسكرية تستجلب مجنديها ـ على حد تعبير جانوويتز ـ من أصول اجتماعية أكثر تمثيلاً وأكثر تواضعاً من غيرها من المهن. وعلى الرغم مما تتضمنه الحياة العسكرية من مهمات قاسية ومعاناة بدنية ونفسية، فانها تجتذب القوى الاجتماعية الطامحة التي تعد نفسها لمقابلة تلك المعاناة نظراً لأنها تهيء قناة للسيولة الاجتماعية فضلا عن انها تجتذب ذوي الطموح الذين يدركون ان نجاح الحياة الشخصية في المؤسسة العسكرية أقل احتمالا لأن يتأثر بأصولهم الاجتماعية المتواضعة مما هو الحال في المهن الاخرى، فالخلفية الاجتماعية «تتوارى» بمجرد انخراط المرء في السلك العسكري[٦]. ومن هنا يمكن القول انه على الرغم من أن الاصول الدينية والعرقية والعشائرية والاقليمية لعبت دوراً مهماً في الاحداث التي اعقبت الاستقلال في اكثر من قطر، الا ان اهميتها في سلوك الجيش ظهر أنها كانت محدودة الأثر، مما يرد الى سياسة التجنيد الجديدة التي اعتمدت الأسس القومية والفنية وانه في معظم الحالات يمكن للمرء ان يرى تأثير العداوات الدينية أو العرقية أو الاقليمية أو العشائرية بين الجنود، فقط عندما يبدأ النظام في التحلل لأسباب اخرى.

وفي مقابل ذلك تدور المؤسسات القومية الاخرى في فلك الخصائص السياسية والاجتماعية للدولة بفعل تركيبها ومهمتها، فعلى سبيل المثال يصطدم تأسيس الاحزاب السياسية بعقبات كبرى في مقدمتها الولاء الحزبي والروح الفردية اما أجهزة الادارة العامة فهي انعكاس لاوضاع المجتمع لذلك لا يمكن ان تسبقه. ومن الامور ذات المغزى ـ على حد تعبير باي ـ أن أكثر مظاهر الضعف في الجهاز البيروقراطي المدني في الدول الجديدة ـ مثل المبالغة في أهمية الاجراءات الى حد تقديس الروتين، ونقص المبادأة، والنظرة النمطية للامور ـ ليست بعوائق خطيرة بالنسبة الى المؤسسات العسكرية بل على العكس فان جميع الخصائص التي تقيد الادارة المدنية في تلك المجتمعات تعطي مؤسساتها العسكرية قوة وصلابة[٧]. ويكمن التفسير الاجتماعي لهذه الظاهرة في كون المؤسسة العسكرية هي في الوقت نفسه مؤسسة حديثة متطورة تعتمد الرضوخ للقانون والنظام ـ من جهة، وهي تتجاوب من جهة اخرى مع معطيات الحياة البدائية البسيطة من حيث قوة الايمان بالشيء وشدة التماسك المؤسسي، والتسلسل السلطوي المعروفة بها المجتمعات التقليدية.

---

(٥) W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), p. 40, and Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, p. 56.

(٦) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 53.

(٧) L. Pye, «Armies in the Process of Political Development,» in: J. Finkle and R. Gabl, eds., *Political Development and Social Change* (New York, London: Wiley, 1966), p. 380.

وبتعبير باي، «اذا نظرنا اليها من بعد واحد، تعتبر المؤسسة العسكرية مثلها مثل أي منظمة مغلقة وفقاً للنمط النموذجي لأي مشروع صناعي دنيوي. ولكن اذا نظرنا اليها من البعد الاخر فان التأكيد الهائل على المهنية والمستويات الصارمة للسلوك الفردي يجعل منها مؤسسة دينية اكثر منها مؤسسة دنيوية»[٨]. وهذا التوافق لم يتيسر بعد للأجهزة المدنية.

وفي الحقيقة كانت الجيوش العربية منذ تشكيلها، في أكثر من قطر عربي، قد اصبحت المؤسسة الوطنية الرئيسية في الدولة، ولا سيما وهي مازالت تمر بمرحلة نشوئها. فقد ظهرت الجيوش الى الوجود في مرحلة امتازت بضعف الروابط الوطنية والاجتماعية من ناحية، وقوة صلات القرابة والروابط العشائرية والقبلية من ناحية اخرى. فكانت عوامل التفكك والتفرقة أقوى في الجماهير من عوامل التماسك والشعور بالوحدة الوطنية. اما في صفوف الجيوش فقد اختلف الامر اختلافاً واضحاً، ويرجع ذلك الى ان جميع الشرائح الاجتماعية من السكان، لا سيما من مواليد المناطق النائية وأبناء الارياف البعيدة عن العواصم والفئات الاجتماعية كافة، كانت تختلط على قدم المساواة من دون تمييز في المجتمع العسكري الجديد. ولقد تدعم مفعول هذه الظاهرة مع اتجاه غالبية الاقطار العربية الى اقرار سياسة التجنيد الالزامي. وقد ساعد هذا الوضع على توسع مدارك العسكريين، وعزز من وحدتهم، عن طريق احتكاكهم بمواطنين من مختلف المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية. وهكذا شعر ابناء الجيش، وخصوصاً من الشباب، انهم اعضاء في اسرة وطنية واحدة، وازداد شعورهم بالوحدة رسوخاً بفعل النظام السائد في الجيش والقائم على التزام جانب العدالة ومعاملة الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات. وبالطبع كانت لتلك التوجهات الجديدة جوانبها السلبية، حيث دفعت الجيش الى الانعزال عن المجتمع، وهيأت لنمو مشاعر الاستعلاء تجاه «المدنيين» وتجاه النظام السياسي القائم على سيطرتهم، وخصوصاً تجاه الاحزاب والصحافة والمثقفين.

ثالثاً: التقدم التكنولوجي والتنظيمي

تتحصل الخاصية الثالثة في ان الجيوش العربية هي المؤسسة الاكثر عصرية في المجتمع فمن ناحية المبدأ، يقتضي الانخراط في سلك الضباط - فضلاً عن الشروط والمؤهلات العلمية العسكرية الحتمية - توافر بعض المؤهلات والصلاحيات المرتبطة بالنواحي الادارية والسيكولوجية من نحو: المقدرة الادارية، القدرة على تفهم الموقف واتخاذ القرار، القدرة على التكيف. ان اعداد الضابط - حتى في حالة وجود كلية حربية وطنية - لا بد له من التأثر بالتطورات العسكرية الخارجية في العالم المتقدم، فقد يرسل للتدريب أو للتحضير للقادة والاركان، وقد تستقدم الدولة خبراء من العسكريين الاجانب لتدريب قواتها وهي ظاهرة شائعة بشقيها في الوطن العربي، كما ان الجيوش بطبيعة مهمتها تتنافس مع بعضها البعض وتحاول دائماً الاستجابة للمتطلبات التكنولوجية الحديثة ولذلك تحاول ان تربط نفسها ما أمكن بتطورات العلم والتكنيك العسكري. ومن الواضح ان لذلك كله انعكاس على السلوك السياسي العسكري: فالضابط يتعرف اثناء تلقيه الثقافة العسكرية الاجنبية ليس فقط

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

على مستويات الجيوش في البلدان المتقدمة بل والى درجة ما على أوضاعها الاقتصادية ومنجزاتها العلمية والثقافية. ان ادراك التخلف العام يجيء احياناً كنتيجة لادراك التخلف في المجال العسكري الخالص[٩]. وفي بعض الاحيان تتبلور قيمة هذا الادراك في تبين مدى ضعف النظام السياسي القائم وامكانية اسقاطه فكان الضباط يعقدون المقارنات العفوية بين الاوضاع المتخلفة في جيوشهم والاوضاع المتقدمة في الجيوش الاجنبية الاخرى، فضلاً عن المقارنة المماثلة بين الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اقطارهم وفي الدول المتقدمة التي يحصلون فيها على دوراتهم العسكرية. وعند عودة هؤلاء الضباط كانوا لا يكتفون بتدريب جنودهم وضباطهم على أنواع الاسلحة الحديثة التي تدربوا عليها فحسب، وانما يشرحون لهم ما اطلعوا عليه من حضارة وتقدم. وهكذا فان ادراكهم للتخلف الضارب اطنابه في الوطن ساعد على ايقاظ المشاعر القومية والوطنية ودفعهم الى النضال من أجل تصفية السيطرة الاجنبية التي تمنع توحيدهم في دولة عربية كبرى[١٠].

لقد فرضت الثورة في التكنولوجيا العسكرية ـ على حد تعبير باي ـ على قادة جيوش البلاد المتخلفة ان يكونوا شديدي الحساسية بالنسبة الى المدى الذي وصلت اليه دولهم من حيث التخلف الاقتصادي والتكنولوجي. وهكذا يصعب على الضباط ـ خصوصاً الاكثر وعياً من الناحية السياسية ـ ان يجنبوا انفسهم الوعي بضرورة اجراء تغييرات جذرية في مجتمعاتهم. وقد يبدو أن قادة المؤسسات القومية الاخرى يشعرون ايضا الحاجة نفسها الى التغيير. اما المدى الذي يمكن ان يصل اليه ذلك الاحساس لدى الضباط فيرتبط بملامح ثلاثة مميزة للجيوش يبدو انها تجعل منها اكثر ديناميكية في التغييرات المطلوبة: **أولها** ـ ان الجيوش مدعوة باستمرار الى ان تنظر الى المؤسسات العسكرية في الخارج بحكم انها مؤسسات متنافسة فينشأ لديها وعي عميق بالمستويات الدولية، بينما جميع المنظمات الاخرى تتفاعل مع نسيج المجتمع الداخلي. فالاجهزة البيروقراطية مثلاً لا يهمها كثيراً ما تقوم به مثيلاتها في الخارج. **وثانيها** ـ ان الجيوش تبنى لاحتمالات المستقبل التي قد لا تحدث على الاطلاق، مما يجعلها في حل نسبياً من الاختبارات العملية للكفاءة على أسس يومية. بينما المنظمات الاخرى في المجتمع عليها ان تبقى على مستوى المشكلات اليومية المباشرة وعليها ان تلائم نفسها بصفة مستمرة بالظروف الداخلية ولا يمكنها ان تلتزم بصلابة بالنماذج الأصلية المتقدمة. **وثالثها** ـ ان الجيوش تقف بعيدة الى حد ما عن المجتمع المدني فتكون لها حياتها الخاصة ـ بما في ذلك الاتجاهات والاحكام ـ التي قد تكون بعيدة تماماً عن مثيلتها في الحياة المدنية مما يجعلها على غير وعي بالمشكلات الحقيقية للقطاعات الاخرى، حيث يصدق في عزمها ان جميع المشكلات يمكن التغلب عليها فقط اذا ما أعطيت الاوامر السليمة[١١].

واذا كانت الجيوش تبنى أصلاً على أساس مقارن ـ من ناحية، كما انها تدخل في عملية تنافس

---

(٩) التركيب الطبقي للبلدان النامية، تأليف مجموعة من العلماء السوفييت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤)، ص ٤١٤.

(١٠) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ٩٠.

(١١) Pye, «Armies in the Process of Political Development,» pp. 382-383.

واحيانا تسابق مع الـدول المجاورة بـالذات أو عـلى الاقل مـع مصدر التهـديد الأسـاسي للدول التي تنتمي اليها ـ من ناحية اخرى، فانه يمكن القول ان قيام اسرائيل كان له من هذه الزاوية أثر تحديثي مهم عـلى الجيوش العـربية، وخصـوصاً جيـوش مصر وسوريـا والعراق، من منـظور الأمن الـوطني والقومي فضلاً عن الاعتبارات المرتبطة بالالتزام القومي تجاه قضية فلسطين باعتبـارها قضيـة العرب الاولى.

ويلاحظ ايضاً ان هذا الاثر التحديثي نفسه قد ترتب على تصاعد حدة الصراع الاجتماعي في الـوطن العربي بـين الاقطار التقـدمية والاقـطار الرجعيـة، خصوصـاً وان ذلك الانقسـام بين هـاتين المجموعتين من الاقـطار العربيـة كان تعبيـراً، في جانب منـه، عن ظاهـرة الاستقطاب الـدولي التي لازمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان الوجـود الاسرائيلي في حـد ذاته اداة من بـين ادواتهـا العديـدة. وفي هذا السيـاق فان الصراع بـين المغرب والجـزائر الـذي تصاعـدت حدتـه عام ١٩٦٣، واقتضى تدخلاً عسكرياً مصرياً، لم يكن مجرد صراع على الحدود. والامـر نفسه ينـطبق على الصراع الذي تفجر على ارض اليمن الشمالية بين مصر والسعودية.

ويرتبط بهذه الخاصية الثالثة ايضاً ان المؤسسة العسكرية تتميز بوجود تنظيم اداري عـلى درجة من الكفاءة أعلى من غيرها مما يجعلها بمثـابة جسـد تنظيمي واحـد. ويكشف اعمال النـظر في الابعاد المعبرة عن هذه الحقيقة عن صلتها الواضحة بالحركة السياسية والتدخلات العسكرية: فهناك مركزية في اتخاذ القرار، والسلطة تكاد ان تكون مطلقة للقـائد المحـلي على مستـويات معينـة وهناك تصـاعد واضـح في التنظيم الـداخلي حيث العـلاقة صريحة بين الصـلاحيات والاختصـاصات والمسؤوليات. كذلك فان المناقشة ليست فقط مرفوضة وانما لا يمكن تصورهـا بأي معنى من المعـاني، فضلا عن ان شبكة الاتصال الواسعة تحقق السيولة الكاملة لحركة الاوامر على جميع المستويات، واخيراً فان أولـوية الضبط والربط قاعدة منزهة والسرية تغلف كل شيء.

وتلزم الاشـارة كذلـك الى ملاحـظة اخرى تتلخص في أن المؤسسـة العسكريـة لا تعبر، عـلى الرغم من هذه الابعاد التنظيمية، عن جسد فكري واحد له صفات اخلاقية وله مثل سلوكيـة، وان قيام هذه الابعاد لا يستتبع ان جميـع من تضمهم هذه المؤسسـة متفقون ايـديولـوجياً وان ارتبـاطاتهم الطبقية والعائلية تعيش على مستوى واحد بدون تنـاقض اجتماعي، وانمـا المؤسسة العسكـرية، عـلى العكس من ذلـك، جسد تنـظيمي واحد وليست جسـداً فكريـاً واحداً بـاستمرار. ولعـل ذلك مـا يفسر ـ من ناحية ـ ان التدخل العسكري انما يحدث اولاً داخل الجيش ذاته بقصد السيـطرة عليه ثم استخدامه بعد ذلك في اسقاط الدولة المدنية، حيث ان المؤسسة العسكرية لا تتدخل بكـامل هيئتهـا بل بأفراد منها او جماعات فحسب، كـما تفسر ـ من ناحيـة اخرى ـ حـركات التـطهير والتصفيـة التي تعقب نجاح كل تدخل عسكري ثم تواكب حركته في الحكم مع ظهور وتبلور التنـاقضات الفكـرية والمصلحية لقادة التدخل والتي تعبر عن تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

رابعاً: الجيوش والطبقات

تذهب الخاصية الرابعة الى ان الجيوش بصفة عامة لا تضم ولا تعبر عن طبقة اجتماعية واحدة

متجانسة، على الرغم مما قد يقول به البعض من ان تكوينها وطبيعة الحياة المنضبطة فيها تفرض نوعاً من الطائفية الخاصة. فالجيش من قمة رتبه العليا الى قاعدة جنوده العريضة يمثل انعكاساً صادقاً لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وتناقضات. ومن الصحيح ان التناقضات او الصراعات الاجتماعية لا يظهر تأثيرها غالبا في صورة ايجابية داخل صفوف الجيش ولكنها مع ذلك قائمة في حال سكون وترقب. فعلى سبيل المثال، قد يصبح عدد من جنرالات الجيش في بعض الدول تدريجياً قطاعاً من النخبة المدنية الحاكمة والمتميزة، مما يجعلهم يدافعون عن استمرار النظام القائم سواء أكانوا في صفوف الجيش أو لجأوا الى القيام بانقلاب عسكري يضمن استمرار النظام بشكل أكثر ثباتاً (الجنرال ابراهيم عبود في السودان).

ولذلك فان دراسة دور الجيوش في السياسة، تقتضي التمييز بين التدخلات العسكرية التقدمية وبين الانقلابات الرجعية. فالضباط الذين يعملون على انهاء نظام حكم رجعي واقامة نظام تقدمي - حتى اذا كانوا ينحدرون من الطبقات أو الفئات الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها اولئك الذين يستولون على السلطة لاقامة حكم الطغيان - من الواضح تماماً انهم يتحركون بدافع من اهداف مختلفة[12]. وعلى المرء عند تقويم دور التدخلات العسكرية التقدمية ان يضع في الاعتبار، ليس نجاحها في ازاحة نظام الحكم الرجعي السابق فحسب، بل وايضا مدى قدرتها، بعد ذلك، على احداث تغييرات جذرية مهمة في بنية السلطة والمجتمع.

ان هذا الدور التقدمي الجديد، الذي يضطلع به بعض العسكريين في الوطن العربي، وفي العالم الثالث، يفسر جزئياً بالتركيب الطبقي المتغير للعسكريين، مع أنه تنبغي الاشارة الى انه ليس من السهل دائماً تحديد الطابع الطبقي لطائفة الضباط، وعلى حد تعبير جانوويتز، ليس ثمة مهنة تقاوم البحث في أصولها الاجتماعية بعناد كما تفعل المهنة العسكرية[13].

وإضافة الى هذه المشكلة المنهجية - العملية، يلاحظ هورويتز أن علماء الاجتماع السياسي الذين يعتقدون ان دراسة الاصول الاجتماعية لضباط الجيش ستلقي ضوءاً على طموحاتهم السياسية - من ناحية، وعلى سياساتهم الاجتماعية اذا ما استولوا على السلطة - من ناحية اخرى، يواجهون صعوبة في حالة «الشرق الاوسط»، وخصوصاً في الاقطار التي تعرف مجتمعات تعددية مثل لبنان والعراق. ففي مثل هذه المجتمعات قد تكون الأصول الاثنية والعشائرية واللغوية أكثر أهمية[14].

وبالتالي، فان السمات الطبقية للضباط في الوطن العربي، والعالم الثالث عموماً، غالباً ما تكون عرضة للغموض نوعاً ما. وفي الوطن العربي، غالباً ما يشار الى العسكريين بوصفهم «مثقفين في ثياب عسكرية»، اما من أي طبقة اساسية ينحدر هؤلاء «المثقفون» فمسألة تترك في الغالب من دون تحديد.

---

(١٢) J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), p. 78.

(١٣) M. Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York: Free Press, 1960), p. 80.

(١٤) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p. 8.

لقد ذهب ميرسكي الى أن الضباط في بعض بلدان العالم الثالث هم «القسم الأفضل تعليماً من بين اقسام الفئة المثقفة، وهم دائماً أفضل عدة من الآخرين الذين يعتنقون الافكار التقدمية وهم مستعدون لخوض النضال في سبيل تحديث بلدانهم المتخلفة»[15]. وبعد أربع سنوات أكد ميرسكي على نزعة مختلفة تماماً، باعتبارها سمة مميزة لعدد من هؤلاء الضباط قائلاً: «ان النظرة الايديولوجية العامة عند القادة العسكريين برجوازية فيما يتعلق بخلفياتهم وتبقى اليوم الدعامة الاساسية للاستعمار الجديد. وهم... لا يميلون الى التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق. ويفتقرون ايضا الى المؤهلات الضرورية لقيادة دولة»[16].

ان أيا من هذه التعميمات الكاسحة والمتعارضة حقاً لا يساعد على تحديد المسألة. وكما يعقب بيري عن حق، فان «الفئة المثقفة ليست طبقة مستقلة»، ولا هي تمتلك أو تظهر أو تبدي لا مبالاة طبقية. ويضيف بيري الى ذلك لتطوير وجهة نظره: «ان الفئة المثقفة الفرنسية في القرن الثامن عشر، غالباً ما وقفت الى جانب الطبقة البرجوازية الثورية الناشئة، كما فعلت الفئة المثقفة الروسية في القرن التاسع عشر. اما الفئة المثقفة العربية في القرن العشرين فهي أكثر انقساماً في توجهها. وأحد الاسباب لذلك هو التنوع الكبير في أصولها الفئوية. فالمثقفون الفرنسيون والروس لما قبل قرنين او قرن مضى كانوا في الغالب سليلي البرجوازية والنبلاء الصغار. ولكن المثقفين العرب، على مدار الجيلين الأخيرين، ينحدرون من مستويات مختلفة ذات مصالح متنازعة - أبناء البرجوازية وملاك الارض، وابناء اصحاب المهن الحرة واغنياء الفلاحين وغيرهم. ورغم الأهمية الكبيرة للمثقف الذي ينحدر من طبقة حاكمة ثم ينحاز الى الطبقة المضطهدة ويزودها الذخيرة الايديولوجية فإن هذه ليست الصورة الوحيدة للمثقف. فالكثير من المثقفين يظلون ملتصقين بطبقتهم التي انشأتهم، يخدمونها بأسلوبهم الخاص، ومع ذلك بايمان وبصورة فعالة. ولسوف يكون من الخطأ ان نعتبر جميع المثقفين أو من يسمون بالمثقفين منحازين تلقائياً الى قوى التقدم. ان الفئة المثقفة بحد ذاتها ليست تقدمية ولا رجعية. وفي بعض الاوقات فهي تمثل منبراً هاماً للغاية لعرض الافكار السائدة في محيط كل حركة تقدمية وتنظيم قواها. ولكنها تقوم بالوظائف ذاتها لدى المجموعات الرجعية كذلك»[17].

وتحديداً، لأن هؤلاء الضباط ينحدرون من تشكيلة متنوعة من الطبقات الاجتماعية، ويتعرضون لمفاهيم وبدائل سياسية مختلفة، وحتى متعارضة، وتتجاذبهم القوى الطبقية المتنازعة، ويسعون في هذه المجتمعات المركبة المتغيرة باستمرار الى صيانة موقعهم الخاص، وحماية مصالحهم الذاتية، فضلاً عن الدفاع عن طموحاتهم الوطنية، التي قد تكون محددة احياناً على نحو سيء او مفهومة بشكل غامض، فإن الطريق التي يسلكونها غالبا ما تكون ملتوية. ومن المفهوم في هذا السياق ان يقف بعض الضباط الى جانب الرجعية، والبعض الاخر مع التقدم، وآخرون، كما يحدث في الغالب، ينتقلون من معسكر الى آخر. ثم يعودون مرة ثانية الى ولائهم الأول[18]. ففي الصومال، على سبيل المثال، يلاحظ ان الشخص نفسه، محمد سياد بري، قاد مسيرة «الثورة» تحت شعار الماركسية - اللينينية التي اتخذت ايديولوجية رسمية للبلاد لمدة عشر سنوات، ثم قاد مسيرة «الردة» تحت شعار الرأسمالية بعد التطورات التي شهدتها الصومال في اعقاب المواجهة العسكرية مع أثيوبيا عام

---

(١٥) نقلاً عن: Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 359.

(١٦) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(١٨) Woddis, *Armies and Politics*, pp. 81-82.

١٩٧٨. كذلك ففي مصر يلاحظ ان الجيل نفسه الذي ينتمي الى «الثورة» نفسها والى الأصول الاجتماعية نفسها، تبنى شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة» في ظل قيادة جمال عبدالناصر، ثم رفع شعارات الانفتاح الاقتصادي ومصر أولاً ومصر ثانياً ومصر ثالثاً في ظل قيادة أنور السادات.

لقد لاحظ هالبرن ان هناك مجموعة من التحولات تحدث في الكثير من الاقطار العربية، فالوضع السابق الثابت، الذي امتد منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية حرب فلسطين من دون ان يقطعه سوى تجربة الضباط القوميين في العراق، كان يقترب من نهايته، كما ان هناك ميولاً جديدة تقدمية في جوهرها كانت آخذة في تأكيد ذاتها، مع ان ذلك كان يجري بطريقة صامتة نوعاً ما في كثير من الحالات. ويلاحظ ان هذه الميول الجديدة مرتبطة الى درجة كبيرة بالتغييرات في التركيب الاجتماعي للطائفة العسكرية. ولذلك فقد خلص الى ان المؤسسة العسكرية تمثل «أداة الطبقة المتوسطة الجديدة» - أي الخريجين، والتقنيين والمعلمين، والضباط، والمدراء وما الى ذلك. ويضيف هالبرن الى ما تقدم انه حيث أخذت المؤسسة العسكرية على عاتقها مهمة تمثيل مصالح وتوجهات تلك الطبقة المتوسطة الجديدة، فقد أصبحت الاداة الاكثر قوة لتلك الطبقة. بل ان هالبرن يتخطى بحجته هذه الحدود، حيث يذهب الى تصوير الضباط العرب على أنهم القوة الثورية الرئيسية والقادرة على «اشاعة الاستقرار» في سياق تلك التحولات الجارية في الوطن العربي[١٩].

ويتفق بيري مع هالبرن على أن الكثير من الضباط العرب يرتبط بمثل هذه الفئات من الطبقة المتوسطة الجديدة، وأن طائفة الضباط لا تمثل الطبقة التي كانت الوريث المباشر للحكم الاستعماري في الاقطار العربية أي ملاك الاراضي الكبار واتباعهم من المثقفين[٢٠] الا أنه يطرح مسوغات قوية للجدال مع فرضية هالبرن قائلاً: «ان تقويم هالبرن ينطوي على قدر كبير من التبسيط والتعميم وليس فقط لأن الخلفية الاجتماعية ليست مؤشراً على الايديولوجية»[٢١]، عند تناول الضباط الافراد. وكما يشير بيري، فان طائفة الضباط العرب ليست مجموعة منسجمة. وهي لا تمثل فقط الطبقة المتوسطة من ذوي المرتبات. فللكثير من الضباط روابط عائلية واجتماعية مع الرأسماليين ورجال الاعمال. ولا يتخذ نظام الحكم الجديد موقفاً متميزاً ضد هؤلاء والضباط يسمحون لاصحاب الاموال السابقين بل ويشجعونهم على المشاركة في ادارة مؤسساتهم بعد التأميم، أو على الخدمة في المؤسسة المختلطة بين القطاع العام والخاص[٢٢].

ويضيف ان الكثير من الضباط يرتبط كذلك بالمزارعين الأغنياء على نحو وثيق. وهذا مصدر لأحد مآزق الضباط، وفي الحقيقة، أساس تناقض لم يحل حتى الآن في معظم الاقطار العربية. وعلى حد تعبير بيري: «ان الكثير من الضباط، شأنهم شأن الموظفين والمثقفين بصورة عامة في العالم العربي، من أصل

---

(١٩) Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 258, and Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), p. 253.

(٢٠) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p.463.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه.

ريفي، أبناء وإخوان وجهاء القرية من كل الانواع . . . وخلافاً لملاك الأرض الكبار المتغيبين في المدن، فإن الكثير من هؤلاء الوجهاء الاثرياء يعيشون في القرية ذاتها. وهم رجال القرية الأقوياء الذين يستغلون العمال المأجورين والمستأجرين بصورة مباشرة، وبأقسى الاساليب احياناً. وتتصادم مصالح هذه الطبقة مع مصالح ملاك الارض الكبار، وهي تتنافس معهم من اجل الحصول على ملكيات الفلاحين الصغار الذين يصابون بالإفلاس أو يصبحون عمالاً. ولكن مصالح هؤلاء القرويين الاغنياء تتصادم بالدرجة ذاتها مع مطامح ومطالب القرويين الفقراء، جماهير الفلاحين الصغار والمستأجرين، والعمال الزراعيين المعدمين. إن المزارعين الاغنياء مستعدون للموافقة على تأميم المؤسسات الصناعية، والنقل والري وحتى أراضي الملاك الكبار، وبخاصة عندما يصبح قسم من الأرض المستملكة ملكاً لهم. ولكن، حينما يمس الأمر ممتلكاتهم الخاصة، فانهم يدافعون بصرامة عن قدسية الملكية الخاصة. . . . يضاف الى ذلك، أن موقع المزارعين الاغنياء يزداد قوة. فالإصلاحات الزراعية التي أدخلتها حكومات الضباط ازالت السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي لأولئك الذين كانوا فوقهم في القرية وكل الاصلاحات الزراعية حتى الان توقفت عند حد أعلى للملكية مرتفع من دون ان تؤثر سلباً في طبقة المزارعين الأغنياء. ان مساهمتهم في السلطة السياسية ليست كبيرة على نحو خاص، ومبادرتهم ونشاطهم في دينامية التغيرات الاقتصادية محدودان، ولكن مصالح هذه الطبقة مصانة، وهي تشكل احد أسس الدكتاتورية العسكرية»[٢٣].

وهكذا، فإن أنظمة الحكم في عدد من الاقطار العربية، التي أقامها العسكريون تضم في قاعدتها الاجتماعية القرويين الاغنياء وكذلك البرجوازية الصغيرة الحضرية، التكنوقراط المثقفين وأقساماً من الرأسماليين.

إن هذا الجيل الجديد من الضباط، بسبب موقعه الطبقي، وأصله الاجتماعي، ونظرته العامة وتعليمه وتدريبه وعلاقاته الاجتماعية والسياسية، يميل الى التحديث، ولذلك فهو منجذب، بدرجات وأشكال مختلفة، نحو اتباع سياسات ضد التخلف والاقطاع وكذلك ضد القيود والضغوط الامبريالية. والاتجاه المعادي للامبريالية في سياسات الضباط، في العديد من الحالات، ليس بالضرورة دافعاً أولياً لأعمالهم، ولكن أي محاولة جادة لتصفية التخلف الموروث والمؤسسات البالية والممارسات السابقة على تسلم مثل هؤلاء الضباط السلطة يمكن ان تؤدي الى دفعهم الى مواقع معادية للامبريالية.

وليس هذا أمراً حتمياً، فغالباً ما وقف على رأس الانقلابات الرجعية ضباط من الجيل نفسه، ومن الأصول الطبقية ذاتها، ليمنعوا أو يوقفوا اعادة بناء جذرية للمجتمع، أو حتى، في بعض الاحيان، لينقضوا اصلاحات متواضعة. انه لمن المهم التمييز بين **الاصول الطبقية والاجتماعية** من جهة، وبين **الوظيفة الطبقية** من جهة اخرى. ومن الخطأ ان نعتقد بأن الأصل البرجوازي الصغير للكثير من الضباط يعني تلقائياً أن السلطة السياسية والدولة التي يقيمونها هي دولة البرجوازية الصغيرة. فالدولة الجديدة المقامة في بلدان العالم الثالث توفر مجالاً هائلاً، سواء في الميادين العسكرية منها أو المدنية للافراد في المراتب العليا من جهاز الدولة، بغض النظر عن أصلهم الطبقي، ليفيدوا من مواقعهم داخل الدولة وليصبحوا جزءاً من البرجوازية الجديدة. وهم يستطيعون تكديس الثروة من خلال العمولات على العقود الجديدة الممنوحة الى الشركات الاجنبية، ومن خلال اشكال اخرى

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

من الفساد، وغالباً ما تقدم لهم رشاوى كثيرة من قبل الوكالات الامبريالية، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية الحاضرة أبداً. وهم قادرون على امتلاك المزارع والمضاربة في العقارات في المدن، والدخول في عالم التجارة[٢٤].

وانه لمن الضروري التعرف على هذا لأن الكثير من المتخصصين في شؤون بلدان العالم الثالث يجنحون الى المساواة بين الأصول الطبقية والاجتماعية لقادة الدول الجديدة، وبين موقعهم الطبقي الجديد، والمصالح الطبقية التي يخدمونها. ان «الأصل المتواضع» للنميري أو للسادات أو لسياد بري لم يمنع أياً منهم من أن يصبح تابعاً للولايات المتحدة ومن اصحاب الملايين، كذلك لا يستطيع المرء ان يوضح الدور «المختلف» الذي ينتهجه قادة مصر اليوم مع ذلك الدور الذي انتهجوه تحت قيادة ناصر بلغة الأصل الاجتماعي «المختلف» لحكام اليوم. وفي الواقع، ان معظمهم كانوا في مواقع قيادية في زمن ناصر، مع ان قوى اجتماعية اخرى انضمت اليهم في الفترة الاخيرة[٢٥].

وحتى للضباط الراديكاليين حدودهم. وتجنح ايديولوجيتهم الى أن تكون «اشتراكية» البرجوازية الصغيرة، ومن الطبيعي أنهم ليسوا منفصلين كلياً عن الافكار اليسارية، كما يتأثرون بالتقدم العالمي للاشتراكية والتحرر الوطني. وهم في نهاية المطاف يعيشون في فترة تصفية الاستعمار وانحطاط الامبريالية. ولكن اهدافهم كقاعدة ليست المجيء بالعمال والفلاحين الى السلطة، ذلك الامر الضروري اذا ما اريد لهذه البلدان ان تبني الاشتراكية، ويتعرقل حتى انجاز الطور الوطني الديمقراطي من الثورة اذا ما حرم «الشعب العامل» من فرصة المشاركة الديمقراطية الكاملة في عملية التغيير.

إن اهداف الضباط الراديكاليين معقدة فبينما يطمحون الى بناء مجتمع جديد تقدمي، فانهم لا يدركون عادة ان «الشعب العامل» هو الذي ينبغي السماح له وان يكون الخالق الاساسي لذلك المجتمع، وتشجيعه على ذلك. وآراء الضباط مشوشة بسبب روابطهم وصلاتهم الايديولوجية الاجتماعية الراهنة مع الطبقات والفئات الاجتماعية التي نشأوا منها. وتتجه اهدافهم نحو حماية مصالح الطبقات التي يرتبطون بها أوثق الارتباط. وهذه هي الحقيقة، حتى وإن لم يجر التفكير بذلك دائماً بصورة واعية، وحتى وإن لم يكن ذلك قصدهم بالمعنى الدقيق.

وفي بعض الاحيان يمكن ان يكونوا غير مدركين ان ذلك ما يفعلونه. فهم يناضلون، بطريقتهم الخاصة في سبيل بناء مجتمع جديد عصري وجذري. ولكنهم يقومون بهذا العمل على أساس رؤية تفرضها أصولهم الطبقية وموقعهم وخبرتهم. وعليهم أن يتوصلوا الى انسجام مع «وقائع» مختلفة، وأن يتصارعوا مع ضغوط طبقية مختلفة وأن يتغلبوا على نواقص اقتصادية هائلة وان يواجهوا اكثر الظروف والمؤسسات الاجتماعية تخلفاً وتعقيداً. والضباط الراديكاليون في محاولتهم شق طريقهم عبر هذا المستنقع من المعضلات بكل القيود التي تفرضها ايديولوجيتهم، غالباً ما يجدون ان

(٢٤) Woddis, *Armies and Politics*, p. 87.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

مواقعهم المعادية للامبريالية قد اضعفتها التطورات المتناقضة التي تكتنف تكوينهم وحركتهم.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الاتفاق مع ما ذهب اليه بيرلموتر من أن القول بأن العسكريين لا يمثلون طبقة واحدة، حتى من الناحية الوظيفية، لا يعني حسم هذه المسألة. فالوعي الطبقي لا يشكل سوى مساحة محدودة من هوية الضباط العرب. والمؤسسة العسكرية، في ادراك الضباط، لا تشكل جماعة اقتصادية وإنما طائفة مهنية. وفضلاً عن ذلك يلاحظ بيرلموتر ان قطاعات الطبقة المتوسطة تعاني انقساماً حاداً في توجهاتها. وان تقاليد التدخل العسكري تتغذى بالانقسامات في صفوف القوميين والتقدميين العرب، فليس في مقدور التقدميين أو المعتدلين منهم فرض المنهاج الذي يتبناه كل منهم أساساً للتقدم. ومن هنا فان المؤسسة العسكرية تفرض فضيلة النظام على المجتمع وليس ايديولوجية طبقية معينة. ومن المفهوم ان هذه الفضيلة تتسلح بما لدى المؤسسة العسكرية من اسلحة تنظيمية. ويضيف بيرلموتر الى ذلك أن المؤسسة العسكرية الحديثة قد تعمل احياناً ضد انجاح برامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الواسعة النطاق، وأن الخبرات المهنية والشخصية لمجموع المؤسسات العسكرية في «الشرق الاوسط» تجعل منها مؤسسات حديثة إجمالاً. ولكنها ليست بالضرورة مؤسسات تحديثية[٢٦].

إن انقلاب حسني الزعيم، الذي جاء في اعقاب الكارثة الفلسطينية، لم تكن له توجهات ايديولوجية أو طبقية واضحة، وانما ركز اهتمامه على تدعيم جهاز الدولة السورية لتفادي حدوث كارثة مماثلة. ولقد كان أوضح المؤشرات على ذلك أن حجم القوات المسلحة تضاعف اربع مرات، بينما لم تبد المؤسسة العسكرية اهتماماً ملحوظاً بالتغيير الإقتصادي. بل كانت كل مشكلة التنمية في مفهومهم تتحصل في وضع حد للفساد. كذلك فان صعود جمال عبدالناصر الى السلطة يرد جزئياً الى تأثير الهزيمة العسكرية للجيش المصري في حرب فلسطين التي أظهرت لمجموعة «الضباط الاحرار» مدى فساد النظام الملكي. ولذلك يلاحظ ان معارضة ذلك النظام كانت تستند الى مفاهيم عامة، وكانت مقولة «الفساد» هي السائدة حتى عام ١٩٥٦، عندما دمغ النظام بالرأسمالية والاقطاع وما لازمهما من استغلال واستبداد. وهكذا تواترت التدخلات العسكرية في «الشرق الاوسط» تحت شعار تعزيز جهاز الدولة وتطهيرها، وكذلك تطهير الجيوش من الفساد. ان قادة التغيير العسكريين لم يعكسوا الأصول الطبقية ولا مصالح المؤسسة العسكرية وحدها، ولذلك فان نجاحهم، أو إخفاقهم، لا يرد الى كونهم ثوريين أو ينتمون الى الطبقة المتوسطة، وإنما إلى الظروف السائدة في مجتمعاتهم، وخصوصاً الى انخفاض المستويات المؤسسية، والانحلال السياسي والتدهور الاقتصادي[٢٧].

ويلاحظ بيرلموتر انه ليس هناك تناقض، في المرحلة المعاصرة، بين الالتزام بالقومية والالتزام بالتغيير. ولكن الالتزام بأي منهما، أو بهما معاً، ليس مؤشراً كافياً على أن دوافع العناصر القومية

(٢٦) A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 162.

(٢٧) المصدر نفسه.

تعتبر مواتية للتغيير. بل ويلاحظ ان هناك علاقة سلبية بين وجود طبقة متوسطة (حتى وان كانت «جديدة») وبين التغيير، كما انه لا يسهل القول بوجود علاقة ايجابية بين الأصول الاجتماعية الريفية، والحراك الاجتماعي، والتغيير. ان معتقدات الضباط ليست وليدة أصول طبقية محددة أو وعي طبقي معين. إن هدفهم الاساسي يتمثل في تعزيز قوة الدولة وتدعيم فعاليتها. فالجيل السابق على الحرب العالمية الثانية كان يعتقد في النظم البرلمانية والجمهورية كمصدر للقوة السياسية، ولكن الجيل اللاحق عليها من الاصوليين والثوريين العرب كانت له توجهات مختلفة، تراوحت من الفاشية، ورأسمالية الدولة، الى الاشتراكية «العربية»، والقومية اليسارية، وحتى الشيوعية، ولذلك فقد عمد الضباط الى تغطية طموحاتهم الشخصية بالعديد من الصياغات الايديولوجية. وفي سلوكهم كطبقة حاكمة فقد دافعوا عن استعادة القوة، وخصوصاً قوة الجيش، وليس الايديولوجيات الطبقية والمصالح الفئوية[٢٨].

وفضلاً عن ذلك فإن وصول الجيش الى السلطة وممارسته لعملية التوجيه السياسي للدولة يجعله يسير بوعي او بغير وعي راضياً أو متردداً في طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ طبقة من الطبقات يحفظ مصالحها ويتناقض في ذلك مع مصالح الطبقات الاخرى. ويمكن القول انه كلما طال استقرار الوضع للتدخل العسكري فترة زمنية اطول، كلما كان انتماؤه الطبقي ضرورة لا بد وان تسفر عنها التطورات والقرارات[٢٩].

ويمكن القول ان الحديث عن موقف الجيش من الطبقات إنما يبرز كنتيجة رئيسية لأن معظم حالات التدخل العسكري تتحرك من دون ان تكون هناك ايديولوجية واضحة يلتزم بها او يتبناها قادتها ثم يتحركون على اساس منها. واذا كانت طبيعة مهنة الضباط لا تتيح لهم في الغالب فرصة الانفتاح الكامل على الحياة السياسية والثقافية فإن الحديث عن ايديولوجية سابقة واضحة تلازم حركة التدخل وتعلن مع نجاحها يعتبر تحميلاً للامور فوق ما تحتمل. فبعض الانقلابات يكتفي في البيان رقم (١) بعبارات انشائية يدين بها النظام السابق ويتحدث عن المستقبل باطمئنان وثقة ثم يطالب الجماهير بالمحافظة على النظام. ويكاد بعضها بذلك ينهي مأموريته ويترك الامور تمضي للتصريف اليومي. ولكن رسوخ اقدام النظام العسكري وتحمله عبء السلطة أمر يفرض عليه الاهتداء بأيديولوجية معينة حتى وإن لم يعلن عن ذلك صراحة. وعلى سبيل المثال فان ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ التي قادها الجيش في مصر ظلت تمضي بطريق التجريبية تسع سنوات كاملة قبل ان تكتشف اتجاهاً اجتماعياً تشق طريقها فيه. كما ان ثورة ٢٥ آيار/ مايو التي قادها الجيش في السودان والتي قامت على اساس التحالف مع الحزب الشيوعي السوداني وضمت مجموعة من العناصر الوطنية التقدمية، انتهت صفحاتها السوداء على يد جعفر النميري الى حد الاشتراك مع الاستخبارات المركزية الامريكية في تهريب اليهود الفلاشا من السودان الى اسرائيل.

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢٩) انظر: التركيب الطبقي للبلدان النامية، ص ٤٠٩ - ٤١٢، ومحمد الحسيني [وآخرون]، دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ٦٧ - ٧٣.

ولا شك ان عدم ارتباط غالبية حالات التدخل العسكري بأي حزب سياسي امر يخلق الحيرة في الاتجاه ويجعل التركيز على ايديولوجية معينة أمراً صعباً، فإن حرص عدد من قادة التدخل على عدم الارتباط بفكر معين قد يفرض عليهم التزامات معينة لا يرحبون بها وفي مقدمتها وجود حزب سياسي يقوم بتطبيق الايديولوجية، مما قد يقيد من السلطة المطلقة لهم.

ومن هنا تصدق ملاحظة داوس حيث يذهب الى ان الدراسات المرتبطة بالعسكريين لم تستقر على رأي بخصوص الاعتراف لهم بكيان ايديولوجي حقيقي محدد، بل لقد اتجه الرأي الاكاديمي، إجمالاً، الى التقليل من قيمة الايديولوجية السياسية للعسكريين الى حد ما[30]. ويؤكد هذه الملاحظة مثلاً ما خلص اليه شيلز حيث يرى ان النخبة العسكرية ليس لديها في غالبية الأحوال أي مفهوم محدد عن نوع نظام الحكم الذي ترغب في نقل السلطة اليه، أو الذي ترغب في التحرك نحوه. ولذلك فقد بنى تحليله على افتراض أن «مفهوم العسكريين عن النظام الافضل للمجتمع هو مفهوم عملي»[31]. كذلك لاحظ باي ـ كما سبقت الاشارة ـ أن العسكريين يعتقدون ان جميع المشكلات يمكن حلها فقط إذا ما أعطيت الاوامر السليمة. وهو ما يعني انه قد وفر في إدراكهم امكانية ادارة الدولة باعتبارها ثكنة عسكرية.

إن الشهادات الواقعية في هذا المجال تعتبر ذات أهمية بالغة، وسنعرض فيما يلي لنموذجين من الادراك العسكري: جمال عبدالناصر في تعبيره عن الخبرة المصرية، والمقدم علي قاسم المؤيد في تعبيره عن الخبرة اليمنية.

ففي تحديده لدور الجيش في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، ولماذا قدر للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة، قال جمال عبد الناصر:

«ولكني اعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي الا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو. لقد كنت اتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً الى الهدف الكبير. وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير. . . ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير.

وطال انتظارها. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال. وكانت الجموع التي جاءت اشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر. . وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل انها من هذه الساعة بدأت.

---

(٣٠) R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), p. 227.

(٣١) E. Shils, «The Military in the Political Development of New States,» in: Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries,* pp. 58-59.

كنا في حاجة الى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى. وكنا في حاجة إلى الإتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف. وكنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل. ومن هنا وليس من أي شيء آخر، أخذت الثورة شعارها... ولم نكن على استعداد. وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من اصحابها ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير»[٣٢].

وكانت النتيجة المنطقية لذلك السياق من التفكير، في ادراك جمال عبدالناصر، على النحو التالي:

«وهكذا، لم يكن الجيش ـ كما قلت ـ هو الذي حدد دوره في الحوادث، وإنما العكس كان اقرب الى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن».

أما بالنسبة الى الخبرة اليمنية، فقد خلص المقدم علي قاسم المؤيد الى صورة قريبة الى حد بعيد من ادراك جمال عبدالناصر وخبرة الثورة المصرية. يقول المؤيد:

«بشكل عام لم تكن هناك خلافات كثيرة في كل الاوساط بضرورة الاطاحة بالحكم واستبداله بحكم آخر، إنما ماذا، وكيف، وما صفات الحكم الآخر، كان الجميع مرتبكين وغير محددين تحديداً كاملاً وواضحاً. غير اننا في التنظيم اتفقنا على أن يكون الحكم الآخر هو الشكل الجمهوري وحددت مهام الحكم الجمهوري في أهداف الثورة الستة. وهي وان لم تكن كل الفئات السياسية متفقة عليها انما لا تختلف عليها من حيث انها تعبر عن الطموحات العامة لكل مراحل المستقبل ولكنهم يختلفون على مدى إمكان تحقيقها في ظروف متخلفة كظروف اليمن. والبعض كان يتهيب من خطورة القفزة من نظام إمامي موغل في التخلف إلى حكم جمهوري، ومع أن الاهداف الستة كانت تمثل كلها طموحات ومهام الحكم الجديد، الا أن الجزء الاول من الهدف الاول، وهو الاطاحة بالإمامة كان يشكل في ذاته ذلك الوقت بالنسبة إلينا أعقد الامور وأصعبها. اذ أنه يمثل العقبة الوحيدة أو المضيق الذي باجتيازه يمكن اكتشاف الارض الجديدة. ولا أذكر أن خطوات المستقبل أخذت من وقتنا ما أخذته خطوة الإطاحة بالإمامة.

وكان شعور التنظيم أن عملية الإطاحة بالإمامة وإعلان الجمهورية تخص جماعة من الضباط ولا تخص غيرهم. اما الخطوات فيما بعد فستكون من ملك كل الاخرين ليسهموا فيها بقدراتهم غير المحدودة»[٣٣].

وإضافة الى ذلك، استطرد المؤيد: «استطيع ان أقول إن قصوراً كان موجوداً وليس تقصيراً. أعني أن الحماس للثورة كان موجوداً بشكل كافٍ، غير ان فهم طبيعة الناس ومشاكل الحكم لم يكن موجوداً بالقدر الكافي. وحتى لو افترضنا وجوده بالقدر الكافي فليست الكوادر موجودة لخلق نظام دولة من الصفر، لم تكن توجد إدارة ولا تقاليد ادارية ولا دوائر عسكرية وانضباط وتقاليد عسكرية. مجمل ما كان موجوداً وعي مبعثر لم يمارس أي فعل حقيقي على أرضية الواقع المجدب الفقير»[٣٤].

ومع ذلك، وعلى الرغم من انه من الصعب تحديد ايديولوجية متكاملة بين ضباط عدد من جيوش الدول المتخلفة، الا انه من الممكن ـ على حد تعبير جانوويتز ـ استخلاص مجموعة من «الافكار الايديولوجية العامة والمشتركة» التي يمكن ان تساعد على تفسير سلوكهم السياسي. وتتمثل أولاً في

---

(٣٢) تمثل شعار ثورة ٢٣ تموز/يوليو في: الاتحاد، النظام، العمل. انظر: جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

(٣٣) ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

الاحساس الجارف بالقومية والهوية الوطنية وبالكراهية لكل ما هـو أجنبي. وثانيـاً في سيطرة النـظرة التطهرية المضادة للفساد وثالثاً في قبول السيطرة الحكوميـة الواسعـة على عمليـات التغيير الاجتـماعي والاقتصادي، ورابعاً في الشك العميق في المؤسسات السياسية المدنية والنظرة المضادة للسيـاسة حيث يسـير الاهتمام بـالسياسـة جنباً الى جنب مـع نظرة سلبيـة وحتى نظرة كـراهيـة للسيـاسيـين وللقـوى السياسية. ومعنى ذلك أن الاتجاهات الايديولوجية لعدد من جيوش الدول المتخلفة تتشابه مع مثيلتها في عدد من الدول الغربية المتقدمة في الاتجاهات القومية والتطهريـة، ولكن الاختلافـات بينهما تـتركز حـول قبول عـدد من جيوش الـدول المتخلفة لـلاشكال الجـماعية للمشروعـات الاقتصـاديـة وحـول كراهيتها العميقة للسياسيين وللجماعات السياسية المنظمة[٣٥].

(٣٥) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 32.

الفصل السادس

مبدأ الشرعيّة العسكريّة

من الطبيعي أنه لا يتصور حدوث التدخل العسكري في الشؤون السياسية للمجتمع في حال إقرار المؤسسة العسكرية بشرعية السيادة المدنية على القوات المسلحة، ومعنى ذلك ببساطة، أن انكار شرعية الحكومة المدنية الدستورية القائمة يمثل الخطوة الاولى، وربما الخطوة الاكثر أهمية، في عملية الاستيلاء على السلطة[1]. ولكي يحدث هذا الانكار ويحدث من ثم التدخل يلزم في العادة أن تفرق القيادات العسكرية بين «المصلحة القومية» للدولة، والسياسات التي تطبقها الحكومة القائمة من أجل تحقيق تلك المصلحة. ومن المفهوم بالطبع ان المؤسسة العسكرية بمعنى المجموعة من الضباط التي تدبر للتدخل تفرق بين «ما تعتقد» انه المصلحة القومية و«ما تعتقد» انه السياسات الحكومية التي ينبغي تطبيقها. وينبني الاستعداد للتدخل العسكري على التمييز بين هذين البعدين: المصلحة القومية ـ في جانب، والسياسات الحكومية ـ في الجانب الآخر. وهذا هو الشرط الاول لانضاج التدخل وإخراجه الى حيز التنفيذ.

ويدعم من نمو الاستعداد للتدخل وتحوله الى حركة ايضا ذلك التحول السياسي المرتبط بممارسة السلطة من قبل المؤسسات المدنية، ومن بعدها العسكرية ايضا، والذي شهدته وتشهده المجتمعات العربية المعاصرة والذي يتسم بالانتقال من الاعتماد على الممارسة السياسية للسلطة الى الوسائل الاكراهية من أجل تحقيق الاتفاق وفرض الاقتناع. فلا شك ان استخدام الجيش «لصالح» السلطة المدنية الحاكمة في بعض الاحيان باعتباره اقوى أدوات القمع في المجال الداخلي يفترض عادة الاعلاء من قيمة الجيش وتدعيمه، وتقويته وتطوير وسائله وأدواته. إن تكرار خروج الجيش الى «الشارع» ـ فضلاً عن تدعيم طاقته وتطوير قوته ـ قد يصل بالجيش الى مرحلة العمل «لصالحه الخاص» خصوصاً وقد وقف على مدى تردي السلطة المدنية ومدى ضعفها واهترائها، حيث يعتبر اللجوء الى استخدام القوات المسلحة في حد ذاته خير دليل على ذلك. وفي احيان اخرى قد يتحول الجيش من الأداة التي يستخدمها الحاكم الطاغية لإرهاب الجماهير الى الاداة التي تسقط هذا الحاكم الطاغية نفسه وتضع

---

(١) C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), p. 32.

نفسها في خدمة الجماهير ايضاً. وهكذا يرى زولبرغ «أن التحول من السياسة الى القوة قد انتهى الى المبالغة والتعظيم من شأن أدوات القوة ذاتها، والى تحويلها الى عوامل مستقلة داخل النظام السياسي. ونظراً لاعتبارات عدة يميل ولاء القوات المسلحة تجاه السياسيين المدنيين الى الانخفاض بصفة عامة، وأن هناك مجموعة محددة من الظروف تساهم في تصاعد استياء الجيوش ومن بينها الاختلافات الايديولوجية، التباين في الأصول العنصرية أو الاقليمية، الإكراه على التدخل باسم فساد القادة ضد مواطنيهم واخيراً الغضب من محاولات السلطة إقامة قوة موازنة لها»(٢).

ويضاعف من ذلك الاتجاه طبيعة المناخ الذي يسوده العنف السياسي بصفة عامة حيث ارتبط هذا التحول الحكومي، كرد فعل له بتحول آخر شعبي تمثل في اتجاه الجماهير والقوى السياسية المختلفة خصوصاً طلائع القوى الجديدة في المجتمع الى «الرفض السياسي» ومن ثم الى العنف السياسي إزاء عنفوان السلطة الحاكمة وطغيانها وازاء ما تعرفه المجتمعات الانتقالية أيضاً من انعدام التوازن الذي أشار اليه داوس ـ بين نمو الحاجات الاجتماعية والمقدرة على أشباعها.

وفضلاً عما تقدم فإن المؤسسة العسكرية تعرف ذلك الصراع بين الموقف العام والموقف الخاص: حيث تجد نفسها في مرحلة اولى تغلّب الموقف العام على الموقف الخاص فتقبل النظام السياسي القائم في كلياته حتى وإن كانت ترفض او تعترض على بعض قراراته وسلوكياته، ولكنها قد تجد نفسها في مرحلة تالية وبضغط عوامل متعددة، مضطرة الى إنكار النظام القائم بصفة كلية حتى إذا كانت تقبل بعض جزئياته. ويعتبر إحساس المؤسسة العسكرية بأنها مهددة «كمؤسسة» من قبل الحكام المدنيين، هو الشرط الكلاسيكي الذي يتسبب في هذا التحول. وهكذا فإن الرغبة في حماية الاستقلال المهني ـ أو ما أسماه غوتريدج «الحرية العسكرية» للقوات المسلحة تشبيها بالحرية الاكاديمية للجامعات ـ ربما تمثل أكثر دوافع التدخل العسكري المباشرة انتشاراً وفعالية(٣). ولا شك أن أكثر العوامل التي تحرض على التدخل العسكري في اطار هذه الدوافع إنما يتمثل فيما تلجأ اليه بعض القيادات المدنية من محاولة خلق مؤسسات وقوى موازنة للجيش لإحداث نوع من التوازن المؤسسي لأدوات القوة في المجتمع. وتتركب المعادلة الصعبة التي تواجهها السلطات المدنية من عناصر عدة: أن الاعتماد على الجيش لاعتبارات الأمن الداخلي والخارجي يعني تدعيمه وتطويره، غير أن تدعيم الجيش وتطويره، في اطار شيوع ظاهرة التدخل العسكري وعدم الشروع في عملية تسييس جدية للجيش قد يستتبع الخوف منه واحياناً الشك فيه، ويدعم من هذه النظرة أن الجيش يتمتع بمركز فريد بالنسبة الى المؤسسات الاخرى في المجتمع، فالأحزاب السياسية مثلاً، يمكن حلها، والاجهزة البيروقراطية يمكن اقتلاع رؤوسها الفاسدة، ولكن لا يمكن ولا يتصور «حل» الجيش أو «التخلص منه». انما يكون «المخرج» من هذا المأزق كما تصورت تلك السلطات، متمثلاً في خلق قوى مضادة أو منظمات موازنة من ميليشيا، وحرس جمهوري، وقوات أمن، وشرطة، ويمكن القول ان الخاتمة النهائية لذلك ـ على ضوء الخبرة التطبيقية ـ هي خروج الجيش من ثكناته دفاعاً عن استقلاله وحريته

(٢) A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa,» in: J.Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 178.

(٣) انظر: W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), p. 12.

في محاولة لاستعادة توازن القوى وإسقاط السلطة المدنية القائمة ويتضح التعبير المباشر عن هذه الخاتمة من المؤسسات التي «تحل» بعد نجاح التدخل العسكري أو القوى التي يفرض حظراً على نشاطها فضلاً عن تزايد النفقات العسكرية في الميزانيات القومية حيث ينبغي ان يوضع في الاعتبار، عند تأصيل أسباب ودوافع حركة المؤسسة العسكرية، أهمية ادراج ما يلابسها من أثر المطالب المهنية والمادية للجيوش نحو توسيع حجم الجيش، وزيادة مخصصاته في الميزانيات القومية، وتطوير اسلحته ومعداته، فضلا عن قضايا المرتبات، الترقيات، المزايا، خدمات المسرحين وقدامى المحاربين، كمتغير له أهميته القصوى، خصوصاً في المرحلة الانتقالية التي تمر بها المجتمعات وبالتالي الجيوش العربية.

وبناء على ما تقدم، تحتل ظاهرة «عدم الاندماج العسكري» في اطار النظام الجديد التي سبقت الاشارة اليها بخصوص بعض الجيوش العربية غداة الاستقلال ـ مكاناً هاماً في تفسير دوافع التدخل العسكري. وتتبلور هذه الظاهرة من تلاقي ثلاثة مصادر اساسية للتوتر.

أولها: العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية. ومصادر التوتر هنا مزدوجة: من ناحية الأصل الاجتماعي فإن انتماء الضباط في الغالب الى الأقاليم الريفية والنائية مصحوباً بأصول اجتماعية متواضعة تتركز في الطبقة المتوسطة والفئة البيروقراطية أدى الى فقدان الإندماج مع النخبة المدنية. بل إن اتجاه النخبة العسكرية يكون في الغالب اتجاهاً نقدياً لقيم الطبقة العليا الحضرية التي تعتبرها ـ على حد تعبير جانوويتز ـ فاسدة وحتى منحطة. ويقوي من هذه النظرة فيما يبدو التلقين المهني ونمط الحياة العسكرية[4]. ومن ناحية النظرة السياسية، فإن التطهرية تعتبر إحدى السمات الاساسية للمؤسسة العسكرية في عرف رجالها ـ ومن ثم يعتبر التقشف العسكري أحد مصادر التوتر خصوصاً مع النخبة السياسية الجديدة. ومن هنا فان الإهتمام بالسياسة من قبل الرجل العسكري يسير جنباً الى جنب مع نظرة سلبية واحياناً كراهية للنخبة السياسية وللقوى السياسية. وتسمى تلك النظرة «السياسة الهادفة لأن تكون فوق السياسة».

وثانيها: العلاقة بين الجيش والحزب، فإن المؤسسة العسكرية هي إحدى الاجهزة القائمة في المجتمع والتي تنتمي الى مختلف الطبقات الشعبية المتمثلة تنظيمياً في التنظيم السياسي فلا ينبغي أن تنفصل عنها لتصبح طبقة أو فئة اجتماعية وهو ما يستلزم ايجاد ارتباطات وتبني علاقات تنظيمية ومستويات فكرية تربط ما بين المؤسسة العسكرية وبين التنظيم السياسي العام للمجتمع حتى تظل على علم وايمان وثقة بخطوط العمل السياسي، وحتى لا تنعزل عن التطور السياسي بحيث تنشأ امكانيات استغلال هذا الانعزال بواسطة القوى الاستغلالية والاستعمارية. وستأتي الاشارة بخصوص التحليل المقارن لمجموعة الدول الاشتراكية المتقدمة ومجموعة الاقطار العربية بالنظر الى وحدة المشكلات التي كان ينبغي مواجهتها مع النظام الجديد الى ان الاولى قد نجحت في الامساك بقبضة قوية على قواتها المسلحة بينما تفتقد الثانية مثل هذه القبضة، اذ وضح انها لا تمسك على

---

(٤) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 58.

الاطلاق بقواتها العسكرية وان هذا الاختلاف إنما يرد الى مقدرة الاولى على بناء مركب من الادوات النظامية داخل النظام الاجتماعي بما في ذلك المؤسسة العسكرية في وقت قصير نسبياً[٥]. وتوضح دراسة التجربة المصرية في ظل قيادة جمال عبدالناصر ان النجاح في هذا المجال، يرد الى السيطرة النظامية اكثر منه الى التوعية الايديولوجية، وتفرض هذه النتائج اعادة صياغة افكار كل من فاينر وهنتينغتون: فليس انخفاض مستوى الثقافة السياسية هو الذي يسمح بالتدخل العسكري وانما عجز السلطة المدنية عن حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية والأدوات الاخرى للسيطرة في غضون فترة قصيرة من الزمان. وليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في السياسة وانما وجود تقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية.

وثالثها: العلاقات بين الجيش والشعب وهي تتركب من تيارين متقابلين، الصورة الشعبية للمؤسسة العسكرية (بمعنى الهيبة والمكانة الاجتماعية فضلاً عن الوظائف الاجتماعية للجيش في المجتمع) ـ من ناحية، ونظرة الجيش في مواجهة هذه الصورة ـ من ناحية اخرى. فقد أصبحت المؤسسة العسكرية تتصور لنفسها رسالة اجتماعية أو وظيفة سياسية معينة خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة نظراً للمركز التكنولوجي والتنظيمي الذي تتميز به، ومن هنا ينشأ بين صفوف القوات المسلحة إحساس قوي بالشرف والواجب العسكري ويشمل ذلك «واجب التدخل من أجل تصحيح مساوىء السياسيين» وهي الدوافع التي كانت في غاية الوضوح بالنسبة الى حركة الجيوش في غالبية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية وخصوصاً من زاوية الادراك الرسمي لقياداتها. ومن أجل توضيح أكثر تكاملاً لهذه المفاهيم التي تشكل تجسيداً لمبدأ الشرعية العسكرية، سنستعرض فيما يلي عملية نمو الاستعداد للتدخل وتحريض السلوك العسكري من الناحية التطبيقية الواقعية كما شهدتها مجموعة من الاقطار العربية، ثم ننتقل الى استعراض نماذج الادراك السياسي للعسكريين العرب في محاولة لرصد العلاقة بين الظروف السائدة في الواقع الاجتماعي ونمو دوافع التدخل لدى العسكريين.

أولاً: الاستعداد للحركة وتحريض السلوك العسكري

كان من الواضح، مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، أن هناك بوادر لنشوء نظام جديد، عربياً وعالمياً، يختلف عن النظام القديم الذي كان سائداً فيها. وقد انتهت الحرب بالفعل الى تغييرات بالغة الأهمية في العالم أجمع. اذ هزمت المانيا وإيطاليا واليابان، وضعفت بريطانيا وفرنسا سياسياً واقتصادياً، ونالت الولايات المتحدة مكان السيادة في المعسكر الغربي، كما خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب، ويتمتع بنفوذ سياسي ومعنوي يتناسب مع دوره في الحرب ومقاومة الاحتلال الالماني، وظهرت في اوروبا مجموعة من دول الديمقراطيات الشعبية. ومع انتهاء الحرب تبلور النظام الدولي الجديد على أساس انقسام العالم الى معسكرين تحكم العلاقات

(٥) Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, p. 30.

المتبادلة بينها ظواهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي والصراع الايديولوجي. وفضلاً عن ذلك فقد اشتدت صلات حركات التحرر الوطني بالدول المستعمرة واقترن ظهور «الدول الجديدة» التي حازت على استقلالها السياسي نتيجة لذلك بتفجر ظواهر التبعية والتخلف.

وفي هذا السياق نشأ سباق سياسي عقائدي عنيف لتقاسم الارث بالمنطقة العربية. ومع انتقال المنطقة الى وضع السلم حدث اختلال اضافي جديد، بسبب التحول من أوضاع الحرب وضروراتها الى متطلبات السلم ومتغيراته. وقد اقترن ذلك كله بثورة التوقعات المتصاعدة، حيث زاد الالحاح على المطالب الشعبية، وكان المطلب الاجتماعي من أعنفها وأبعدها أثراً في الحياة السياسية والفكرية.

ويلاحظ أيضاً أن المطلب الاجتماعي المحلي، الذي يعبر عن مشكلات اجتماعية ملحة قائمة وكامنة ومستشرية، اندمج مع المؤثرات الفكرية الجديدة الوافدة من الغرب والاتحاد السوفياتي، وصار «الهم الاجتماعي» قضية عملية وفكرية لا تقل أهمية عن مطلب التحرر السياسي من الاستعمار، او عن غاية اليقظة الحضارية والحفاظ على الأصالة في وجه الغرب. والحقيقة ان هذه «الثورات» الثلاث ستتداخل وتتشابك لتعكس الازمة العامة للمنطقة. ولا بد لأي تفسير فكري لهذه الأزمة ان ينفذ الى طبيعة الثورات الثلاث ـ الاجتماعية والسياسية والحضارية ـ والى تحليل دقيق لطبيعة العلاقة فيما بينها، إذ إن هذا التداخل سيكون سبباً من أسباب التمزق والصدام بين قوى التغيير في حيرتها: بأي ثورة تبدأ، وأيها تؤجل؟ أو كيف توفق بين الضرورات المتناقضة لكل منها؟[٦].

غير أن أخطر «تعبير» عن المعضلة الاجتماعية كان تعبير العنف الاجتماعي الدموي ذاته على أرضية الواقع. إن ظاهرة العنف، التي أصبحت الصفة البارزة في المجتمعات العربية بعد أن تمخضت الحرب العالمية الثانية عن فوضى العلاقات والمؤسسات أو المسلكيات، الى أن جاء «النظام» الجديد ـ كما حدث في مصر مثلاً عام ١٩٥٢ وفي سوريا عام ١٩٥٨ مع الوحدة، وفي العراق عام ١٩٥٨ ـ لهي ظاهرة ترمز في كيفية تطورها الى طبيعة «القضية» التي واجهها الوطن العربي على مستوى الكيان والعقيدة، والأسلوب الذي اختارته مجموعة من اقطاره للتصدي لها، و«النظام» الذي استقرت عليه بعد القضاء على هذه الظاهرة. وفي هذا السياق كان السؤال المصيري محدداً: هل يستمر «العنف» في ابعاده العملية والفكرية والنفسية الى أقصى مداه، ليكتمل الانشطار ويسقط القديم كله، فينشأ فوقه وعلى أنقاضه بناء جديد مختلف، أم يتوقف العنف عند حد معين لتعود فتتلائم عناصر القديم والجديد سلمياً، ولا ينهار البناء الحضاري والاجتماعي بل يرمم ويصلح؟ وباختصار أكثر كان السؤال: أثورة جذرية حاسمة باترة (كما حدث في روسيا والصين مثلاً)، أم ثورة اصلاحية سلمية تطورية تضيف جديداً الى قديم؟[٧].

---

(٦) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

وأساس ذلك أن هذه الجدلية الاجتماعية الساخنة، وهذا التسابق نحو الانقلاب وهذه الروح «الرسولية» لدى الطرفين النقيضين لو أخذت مداها واستمرت حتى النهاية الطبيعية لها، لكان محتماً على المجتمع العربي أن ينفصم ويقرر أحد طريقين لا لقاء بينهما في عملية بتر كيانية وعقيدية وتاريخية بين الاسلام و«اللاإسلام». غير أن هذا المجتمع لأسباب عدة لم يسمح باستمرار عملية العنف وعملية الانشطار. وكما سبقت الاشارة تحتم ان توجد المعادلة الوسطى بين العنف واللاعنف، وبين الفوضى والنظام وبين السلفية والعلمانية.

ولقد كانت الطبقة المتوسطة الصغيرة «الجديدة»، هي الطبقة التي هدد كيانها العنف والإنشطار وعرضتها احتمالات «الحسم الاجتماعي» للتمزق بين الشريحة العليا والشريحة الدنيا في الهرم الاجتماعي، حيث كان سيحتم التحاق فئاتها الميسورة بالنظام القديم وتراجع فئاتها الدنيا الى مستوى الجماهير الغفيرة العمالية والريفية في ساعة البتر. ولأنها طبقة «وسطى» تعي جانبي الصورة، وتلامس طرفي التناقض، وتتوحد شخصيتها مع كيان الأمة كلها، فكان لا بد ان تتقدم بفكرها ومؤسساتها الإجتماعية وقدراتها النضالية للحيلولة دون الانشطار الذي ستقع هي ذاتها ضحيته الأولى[8].

ولكي نتبين كيف تحولت معاناة هذه الطبقة من «فوضى العنف» الى «نظام السلم الاجتماعي» الجديد، تمكن الاشارة الى تجربة جمال عبدالناصر، في انجرافه مع تيار العنف، ثم في بحثه عن «صيغة سلمية للتغيير» من دون بتر دموي كياني. ولقد وصف جمال عبدالناصر تلك التجربة على النحو التالي:

«وجاءت الحرب الثانية وما سبقها بقليل على شبابنا.. فألهبته وأشاعت النار في خلجاته، فبدأ اتجاهنا، اتجاه جيل بأكمله، يسير الى العنف. واعترف.. أن الاغتيالات السياسية توهجت في خيالي المشتعل في تلك الفترة على أنها العمل الايجابي الذي لا مفر من الاقدام عليه، اذا كان يجب ان ننقذ مستقبل وطننا.. والحق أنني لم أكن في أعماقي مستريحاً الى تصور العنف على أنه العمل الايجابي الذي يتعين علينا ان ننقذ به مستقبل وطننا. كانت في نفسي حيرة، تمتزج فيها عوامل متشابكة، عوامل من الوطنية والدين ومن الرحمة والقسوة، ومن الايمان والشك، ومن العلم ومن الجهل»[9].

ثم استذكر جمال عبدالناصر تجربة اشتراكه فعلياً في اطلاق الرصاص على أحد المسؤولين «كان يجب أن يزول» على حد تعبيره ـ ومعاناته بعد إطلاق الرصاص حتى لقد تمنى للرجل ألا يموت، ويضيف الى ذلك قائلاً:

«وأسعدني أن الرجل الذي دبرت اغتياله.. وقد كتبت له النجاة.. ومنذ ذلك الوقت بدأ تفكيرنا الحقيقي في عمل شيء أعمق جذوراً، أكثر خطورة، وبدأنا نرسم الخطوط الاولى في الصورة التي تحققت مساء ٢٣ يوليو. ثورة منبعثة من قلب الشعب، حاملة لأمانيه، مكملة نفس الخطوات التي خطاها من قبل على طريق مستقبله»[10].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٩) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.
(١٠) المصدر نفسه، ج ١.

ويجب ألا يفوتنا مغزى العبارة الأخيرة، فالثورة بعد أن رفضت مبدأ العنف الدموي جاءت «تكمل» الخطوات السابقة للشعب على طريق المستقبل، لا لتبتر القديم كله، وتعود الى نقطة البداية الجديدة، كما فعلت ثورات اخرى.

ولقد كانت وسيلة التدخل العسكري ـ بدون اراقة دماء ـ هي الوسيلة المناسبة لمثل هذا التصور التوفيقي للتغيير، غير القادر على مواجهة حسم العنف، والباحث عن طريقة «منظمة» وغير دموية لثورته. فالجيش الذي هو أبرز وأقوى مؤسسة «نظامية» في المجتمع يستطيع وحده في ثورة محسوبة مواجهة الفوضى الاجتماعية واحتمالاتها العنيفة الخطيرة، كما يستطيع الإطاحة بالنظام القديم الحاكم. ولقد قام فعلاً بالمهمتين في وقت واحد، ثم فتح الباب ـ سلمياً ـ لعملية التغيير حسب التصور الوسطي التوفيقي للطبقة الجديدة التي حركته[11]. وليس من قبيل الصدفة ان يضرب الجيش الثائر في مصر بكل عنف تحركاً عمالياً يسارياً، ويعدم اثنين من العمال المصريين ـ خميس والبقري ـ بعد شهر من قيام ثورته، تأكيداً لقدرة «النظام الثوري» ضد «فوضى العنف الطبقي»، ثم يلتفت غاضباً صوب الاخوان المسلمين وسلفيتهم المتصلبة غير المساومة بعد عامين من الثورة ليضرب حركتهم ويعدم ستة من كبار زعمائهم[12]. كانت تلك اشارة مبكرة دالة على أن النقيضين الاجتماعيين والفكريين للثورة التوفيقية ـ النقيض السلفي والنقيض الماركسي ـ يجب أن يجمدا، طالما أن التصفية الكاملة غير واردة في عرف النظام الثوري الذي طرح مفهوم الثورة البيضاء، وذلك كي ينفسح المجال للطبقة الوسطى، وللحل التوفيقي الوسط، وللاسلوب العسكري السلمي، وأخيراً للصيغة التوفيقية الشاملة بمعادلاتها المختلفة، والتي اتخذت شعار «تحالف قوى الشعب العامل» لتصون نسيج المجتمع المنقسم وتحافظ على «استمرارية» عقيدته وحضارته وأسس كيانه المتوارثة، ثم تتقدم فاتحة الباب «للمتغيرات والمتحولات» بعد ضمان بقاء «الثوابت» وليس من خلال هدمها.

وهنا تنبغي الاشارة إلى أن ظاهرة العنف لم تكن تمثل مجرد معاناة نفسية لطبقة معينة أو حتى لجيل بأكمله، وانما امتدت في خطورتها وحدتها الى عمق أحشاء المجتمع ومؤسساته السياسية، حتى لقد أصبح العنف «عقيدة» لدى مختلف القوى والتيارات السياسية. ومن اللافت للنظر، في الدلالة على عمق ظاهرة العنف، أن المجتمعات العربية شهدت تداخلاً في تلك الفترة بين انواع العنف السياسي «المشروع» كالتظاهرات والاضرابات واعمال الفدائيين والثوار ضد الاحتلال مما يدخل ضمن مفهوم النضال الوطني، وأنواع العنف الاجرامي المباشر بسبب انتشار البطالة وتحولها الى اعمال السلب والنهب والقتل. وذلك كله جنباً الى جنب مع ظواهر عدم استقرار المؤسسات السياسية الرسمية ـ الحكومات والبرلمانات، وتزول الحكومات نفسها الى ميدان العنف والإرهاب المشروع وغير المشروع، العلني والسري، واقتران ذلك كله بتصاعد العنف الجماهيري والاتجاه نحو الثورة كتعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم.

---

(11) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ٢١٤.

(12) Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser,* translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968), p. 90.

ان صورة هذه التداخلات والتفاعلات في المجتمع المصري تعتبر ذات دلالة بالغة عما كان يحدث في المنطقة كلها. وعلى سبيل المثال فقد شهدت الفترة الاولى من عام ١٩٤٧ حركة اضرابات كبيرة في صفوف العمال. وكان أهم وأضخم اضراب عمالي حدث في هذه الفترة، هو اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ١٦ الف عامل. وقد أحدثت هذه الاضرابات هزة سياسية واجتماعية عنيفة في المجتمع، كانت شعلاً من النيران تتجمع لتأكل النظام كله من بعد. واذا كانت الدولة ـ في الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملاك الارض ـ تميل لصف الأخيرين، فإنها في الصراع الذي تمثل في الاضرابات كانت تتخذ موقفاً منحازاً وحاسماً ضد العمال، وظهرت الدولة أمام العمال الدرع الحديدي الواقي للرأسمالية[13]. وقد ورد في برقية عمال المحلة لصحيفة المصري تعليقاً على تدخل الجيش ضدهم: «ان مكان الجيش هو الميدان الذي يطارد فيه المستعمر الاجنبي الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصر ٢٦ الف عامل من الابرياء على المطالبة بحقوقهم»[14]. وظهر في هذا ادراكهم البليغ لمكان الدولة من نضالهم، وللعلاقة بين تخاذلها امام المستعمر، واستئسادها عليهم.

واذا كانت الدولة هي الدرع الواقي للطبقات المتميزة، وهي محط أمل الرأسمالية الكبيرة تأميناً لمصالحها، واذا كانت الهيمنة عليها هي هدف المستقبل بالنسبة الى هذه الطبقة، فان أجهزة هذه الدولة لم تكن بعيدة عن الصراع الدائر في المجتمع. وكان الصراع الطبقي، وما ينتج عنه من استقطاب ينمو في المجتمع، كان يعمل على شق جهاز الدولة ذاته. واذا كان العاملون في جهاز الدولة ـ بحكم وضعهم في الجهاز الحاكم ـ لهم موقف متميز عن الشعب، فان هذه الحقيقة تقابلها حقيقة أخرى، وهي أن العاملين في هذا الجهاز هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع ومشكلاتهم هي عين مشكلات البلد. والانقسام الطبقي في المجتمع يخلق داخل جهاز الدولة انقساماً طبقياً وتميزاً وتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة فيها. والنتيجة أن ينقسم جهاز الدولة على نفسه وأن يصله الصراع الاجتماعي في تصاعده وينضح عليه، ليذيب اللحام بين أجزائه المتنافرة ولينشق جهاز الحكم ذاته الى حاكم ومحكوم[15].

وهكذا ففي الفترة ذاتها حدث داخل مؤسسات الدولة صدع عظيم، شارف به النظام كله على الانهيار، حدث هذا في الشرطة والجيش، عمودُ الارتكاز للدولة وسلطتها. فقد كان الحدث الكبير الذي ضرب الحكومة في الصميم، وأصاب الدولة والنظام كله بما يشبه المذبحة الصدرية، هو اضراب رجال الشرطة يوم ١٥/١٠/١٩٤٥ حتى تجاب مطالبهم المتعلقة بالمرتبات والتعيينات والترقيات. وكان أهم ما ظهر في ذاك اليوم تضامن العمال والطلبة مع رجال الشرطة في اضرابهم وكان المألوف من قبل أن يتحرك العمال والطلبة فتصطدم بهم الشرطة، فأضحى الجديد أن تتحرك الشرطة ضد الدولة فتقف معها الحركة الشعبية تشد أزرها ويحل التضامن محل الصدام. ومن ناحية

---

(١٣) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، ط ٢ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٢١١ ـ ٢١٤.

(١٤) المصري (صحيفة)، ٨ ـ ١٣/٤/١٩٤٨.

(١٥) البشري، المصدر نفسه، ص ٢١٤.

اخرى فقد عمدت الحكومة الى تكليف الجيش باحتلال اقسام الشرطة وان يقوم بحفظ النظام فضلاً عن فرض حصار على ضباط الشرطة الذين اعتصموا بناديهم في القاهرة. وفي وسط مشاعر التوتر البالغة، جرى تبادل اطلاق النار بين قوات الجيش والشرطة، مما يترك جراحات عميقة في اجهزة الدولة. ولا شك أن هذا الحدث كان يتخطى في عمقه الحكومة القائمة أو أي وزارة ويغور في عصب الدولة، وفي قلب النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع(١٦).

ومن المثير للانتباه أن الحكومة والنظام أرادا أن يتداركا هذه المجموعة من الهزائم بنصر واحد كبير على أرض فلسطين، فجاءت الهزيمة هنا أيضاً حكماً بالادانة على النظام كله وعلامة على سقوط هيبة الدولة وتفككها. وعلى أرض فلسطين نضجت الحركة الثورية داخل الجيش. ان الاتفاق بين الجيش والملك، الذي كانت نواته قبول أبناء الطبقات الشعبية في صفوفه ابتداء من عام ١٩٣٦، والذي بدأ بحادث ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ وما كشفه لشباب الضباط من رضوخ الملك للانكليز، والذي نما بالتحرك الشعبي ضد الرجعية والاحتلال عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ هذا الانشقاق قد اكملته حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولم يعد الجيش ذلك «الشبح الذي يؤرق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آن لهذا الشبح أن يتحول الى الطاغية فيبدد احلامه هو»، على حد تعبير جمال عبدالناصر في **فلسفة الثورة**. وكان هذا التطور أهم مظاهر تفكك جهاز الدولة. وقد سبقت الاشارة الى أنه عندما أضربت الشرطة عام ١٩٤٨ استعانت الحكومة بالجيش في حفظ النظام، فكان الجيش لايزال القلعة الاساسية للنظام القائم. ولكن أتت حرب فلسطين لتفتح أبواب هذه القلعة أيضاً وتسقطها لحساب الجماهير. لقد جاءت أزمة فلسطين لتبعث في شباب الضباط دوافع الكفاح وأحلام البطولة، وبلغ الحماس أقصاه سيما لدى الضباط الاحرار. وكانت الحرب ذاتها تجربة صدام خطيرة بالنسبة الى الشعب والجيش والى حركة الضباط. وكان الشعور العام لدى الرأي العام المصري والجماهير أن الجيش مؤسسة عسكرية تقف بجوار الملك ويسيطر عليها هو والاحتلال، ولم يكن لها نشاط ملحوظ الا في تأمين النظام القائم وخدمته والا في أن تعتبرها الحركات الشعبية والوطنية قلعة تحمي اعداءها. ويجب ان يعمل لها الحساب في أي نشاط سياسي معاد للنظام القائم. فكان دخول الجيش حرب فلسطين اول نشاط لهذه المؤسسة ـ (في القرن العشرين ومنذ الاحتلال البريطاني بشكل عام ومنذ ميلاد الحركة الوطنية ضده) ـ يرتبط بالآمال الشعبية الوطنية. واحتضنت الجماهير كافة العمليات العسكرية بآمالها ونما لديها الشعور بانتماء الجيش، أو على الأقل انتماء ضباطه المقاتلين لها، وأطرد في الصحف وعلى الألسنة استعمال الفاظ «جيشنا.. جنودنا» ثم كانت محنة الجيش في فلسطين عاملاً من عوامل هذا التقارب بين الجيش ـ كضباط وجنود مقاتلين ـ وبين الجماهير، وازداد الشعور العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله تجاه النظام القائم سيما بعد أن انكشفت فضيحة الاسلحة الفاسدة(١٧).

وفي هذا السياق كله عمد الملك الى تنظيم الحرس الحديدي والى اغتيال معارضيه، ثم جاء

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٨، ٤٦٤، و٤٦٦.

حريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦، وتركزت الشبهات حول الملك في تدبير هذا الحادث أو التحريض عليه. حيث سارع الى استغلاله للعمل السريع لتصفية الحركة الشعبية واعادة النظام الى قواعده من جديد، وذلك قبل أن تتمكن الحركة الشعبية بتنظيماتها وكتائبها من أن تتدارك عيوبها ومشكلاتها، وقبل أن يتحول ميزان الامور الى مصلحتها، وبالفعل فقد أضير من الحريق حزب الوفد والحركة الثورية بتنظيماتها وقياداتها كافة، اذ قلبت عليهم المائدة ومورست ضدهم اجراءات القمع والتصفية المختلفة[١٨].

لم يكن حريق القاهرة مجرد انتكاسة للحركة الشعبية في طريقها الى التحرر، انما كانت الدلالة الحقيقية للحادث إنهيار النظام الذي أريد بالحريق حمايته. وتمثل انهيار النظام في انهيار اعمدته وأنه اضحى يأكل نفسه. فقد كانت حكومة الوفد هي من أعلن الأحكام العرفية ومن اعتقل الكثير من المواطنين في وقت كانت الحريات الشعبية هي ركيزة الكفاح ضد الاستعمار. وكانت هذه الاجراءات تكثيفاً لكل سلبيات الحكومة، وانتكست بها قيادة الوفد على كل مقوماتها الشعبية وعلى كل تراث حزبها العتيد في العمل من أجل الاستقلال والحرية، ودفعت بعيوبها السياسية وسلبيات حزبها الى أقصاها، فسقط الوفد يومها كمؤسسة جماهيرية.

وكان الجيش قد أفلت من الملك ومن الولاء للنظام. وأصبح مع الحركة الشعبية حرباً عليه. كما كانت الشرطة قد انضمت الى الجماهير في تظاهرات يوم الحريق. وكان النظام القائم يعتمد على حزب الوفد والجيش والشرطة، فسقط الأول وأفلت الاخيران. وكانت الحركة الشعبية تتربص فرص النهوض من جديد، ولكنها لم تكن قادرة على أن تحل محل الوفد، المريض الذي مات. فكان ٢٦ كانون الثاني/ يناير آخر أيام النظام القائم، ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد[١٩].

وتقدم هذه التفاعلات وصفاً دقيقاً لحالة «فراغ القوة» السابقة الاشارة اليها. حيث يمكن القول انه في يوم الحريق لم تكن هناك سلطة في مصر، أو في العاصمة على الأقل، وأن الدولة قد توقفت يومها. ويلاحظ ان هذا الفراغ كان الفرصة التي يمكن ان تنتهزها التنظيمات الشعبية لجذب الجماهير إليها وإعلان تكوين «سلطة جديدة» ودولة جديدة. وذلك على غرار ما حدث في شباط/ فبراير عام ١٩٤٦ عندما تمكنت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ـ وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة ـ من أن تسيطر على الاحداث اياماً وتوجه الجماهير في تحرك واحد سارت فيه غالبيتها، على الرغم من حداثة تكوين اللجنة وضعف روابطها التنظيمية. ويمكن ان يتصور ماذا كان يمكن ان يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة وزمام الموقف المنهار، وتطرح المشترك من اهدافها السياسية الثورية كبرنامج للسلطة الجديدة، وتشرع في تكوين دولة جديدة من الحطام المتهاوي للنظام القديم المنهار. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولا حدثت محاولة من هذا النوع. ولا يبدو من وثائق هذه الفترة ان هذا الامر ورد على البال. والحركة

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

السياسية كحركة الأجرام السماوية تتقارب الى درجة معينة، يبدأ بعدها التباعد ثانية، ولا تنمو الفرص تلقائياً الا الى حد معين ثم تذوي. والظروف الموضوعية إن هيأت لاقتراب حزب أو احزاب من السلطة، فهي تتطلب منه ان يستغل الظرف المتاح عند اقرب مجالات الوثوب وإلا ضاعت الفرصة الموضوعية، وابتعد في الفلك في دورة جديدة[20]. وهكذا قدر للجيش ان يتصدى لقيادة الثورة التي تفجرت يوم ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢.

وسنستعرض فيما يلي، وعلى لسان جمال عبدالناصر «لماذا قدر للجيش دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟» وما هي بالتالي طبيعة الموقف «الذي فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل»؟ [21].

وقبل الانتقال الى هذا الاستعراض، تنبغي الإشارة إلى طبيعة التحولات التي شهدتها المنطقة بعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين لاستكمال رصد التطورات البارزة قبل تدشين المرحلة المعاصرة من التدخل العسكري. ويلاحظ هنا أنه اذا كانت السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية قد طرحت المشكلة الاجتماعية وضرورة مواجهتها، فإن الهزيمة عام ١٩٤٨ طرحت المشكلة السياسية المباشرة للنظام القديم، حيث أظهرت النكبة سؤاته بوضوح، وبدا عجزه على جميع المستويات جلياً للعيان، وتحتم على قوى التغيير أن تتحرك. إن الموجة الجديدة من العنف ستكون سياسية مباشرة، وأشد حسماً، على مستوى السلطة، من سابقتها.

ففي كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ اغتيل النقراشي رئيس وزراء مصر بعد أن عمد الى حل جماعة الاخوان المسلمين وبطشت حكومته بهم. وفي شباط/ فبراير عام ١٩٤٩ أغتيل حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين على يد الشرطة الملكية المصرية. وفي آذار/ مارس من العام نفسه أطاح الجيش السوري بالنظام التقليدي في سوريا. وكان العراق شهد انتفاضة شعبية في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨ ضد المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، واستمر فيه العنف السياسي حتى عام ١٩٤٩، حيث أعدمت الحكومة الملكية ثلاثة من كبار زعماء الحزب الشيوعي العراقي وعلى رأسهم قائده يوسف سلمان يوسف (فهد). وفي تموز/ يوليو أعدم انطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري بعد حركة مسلحة في لبنان، وبالتواطؤ مع حسني الزعيم الحاكم الجديد في سوريا. وفي آب/ اغسطس عام ١٩٤٩ قام الانقلاب الثاني في سوريا. وجرى إعدام زعيم الانقلاب الأول. وفي كانون الاول/ ديسمبر من العام نفسه شهدت سوريا الانقلاب العسكري الثالث بزعامة الشيشكلي. كما اغتيل الملك عبدالله ملك الاردن عام ١٩٥٠. واغتيل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان عام ١٩٥١[22].

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤١ - ٥٤٢.

(٢١) عبد الناصر، فلسفة الثورة، ج ١.

(٢٢) انظر الدلالات السياسية والاجتماعية لهذه الاغتيالات والانفجارات العنيفة في: باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٣ - ١٣٦.

هذا التفجر الدموي الذي تركز معظمه في العام التالي لوقوع النكبة العربية الكبرى عام ١٩٤٨، هل له من تفسير يمكن ان يستخرج من وراء الركام والشظايا والدماء؟ يمكن القول بهذا الخصوص أن التغيير السياسي «الثوري» المباشر بعد ١٩٤٨ أصبح حتمياً، وفي هذا السياق يلاحظ أن الصراع كان ينحصر بين قوى ثلاث: المؤسسة السياسية القديمة، والمؤسسة الحزبية الجديدة، والمؤسسة العسكرية. وكانت المؤسسة الحزبية الجديدة بحكم تناميها قبل الجيوش الوطنية، هي التي تتصدر قوى التغيير بأفكارها الجديدة، وقياداتها التاريخية الرائدة، ونضالها العنيف. في حين أنه لم يكن قد اتضح بعد دور الجيوش، اذ كانت ماتزال قوة قمع في يد النظام القديم. وهنا حدثت المواجهة بين الحكومات التقليدية والاحزاب الجديدة فماذا حدث؟ اتضح أن الاحزاب على زخمها غير قادرة على إحداث ثورة شعبية حاسمة ضد الانظمة التقليدية. إن اغتيال أو اعدام ثلاثة قياديين حزبيين بارزين على اختلاف اتجاهاتهم في عام ١٩٤٩ (حسن البنا في مصر، وانطون سعادة في لبنان، و«فهد» في العراق)، إضافة الى اضطهاد الاحزاب الاخرى ـ بشكل أو بآخر. ينهض دليلاً على أن العمل التنظيمي الجماهيري لم ينضج للقيادة السياسية واستلام الحكم، ولأن التغيير كان حتمياً بسبب تهاوي النظام القديم، فقد انفتح المجال للمؤسسة المنظمة الوحيدة القادرة على التغيير من دون «عنف» الاحزاب وصراعاتها، وتقاتلها فيما بينها. ولأن هذه المؤسسة العسكرية قد «انهزمت على الحدود»، فقد أصبح ملحاً أن تعوِّض ذلك بتحرك قهري في الداخل حيث توجد المعركة الحقيقية في قلب الوطن وليست على حدوده. وكان هذا هو «مدخل» الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي.

ثانياً: صياغة الادراك العسكري

عندما أعلن أحمد عرابي أنه «متى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهي مهمتنا نحن الجنود»، فإنه كان يشير في الواقع الى ما هو أبعد من أسباب التدخل العسكري، وكان يشير بالتحديد الى مشكلات بناء «الدولة القومية» في اطار مجموعة الدول الجديدة وكان يضع بذلك التصور حجر الاساس لمبدأ شرعية التدخل العسكري.

ويمكن القول انه منذ بداية النهضة العربية المعاصرة، اضطربت عملية بناء «الدولة القومية» اضطراباً شديداً، بالنظر لما تعرضت له «الأمة العربية» من تحديات خطيرة على مستوى الكيان والعقيدة، وخصوصاً تحت الضغط الغربي الكاسح الذي فرض أيضاً ظاهرة التجزئة لتدعيم حلقات التخلف والتبعية في محيط الوطن العربي.

ولقد سبقت الاشارة الى ان هناك تقليداً مستمراً في التاريخ العربي والاسلامي يقوم على الدمج بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية. وفضلاً عن ذلك، من المفهوم ان النظرية السياسية الاسلامية تنبني على مجموعة من الأصول تجعلها مختلفة اختلافاً أساسياً عن النظرية السياسية الغربية، سواء من ناحية مصدر الشرعية، أو من ناحية نظام القيم والمعتقدات، أم من ناحية الثقافة السياسية وطبيعة الالتزام السياسي. ومن هنا قلنا إن أحمد عرابي كان يشير الى ما هو

أبعد من أسباب التدخل العسكري واضطلاع الضباط بممارسة السلطة، وأنه كان يعبر عن حقيقة أكثر أهمية وأكثر عمومية. وتنصرف تلك الحقيقة الى أن القبول بمفاهيم «الدولة القومية» الحديثة بالمعنى الغربي الذي تبلور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي يقوم في جانب منه، مما يتصل بموضوع البحث، على الفصل بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية ـ يقتضي فعالية وتكامل هذا النموذج الغربي إجمالاً. ولا شك أن جانباً رئيسياً من مسألة الفعالية والتكامل ينبني على مفهوم «التطور المستقل»، وهو ما يمتد الى تفكيك روابط التبعية، بما في ذلك التبعية في اشتقاق النظام السياسي ومفاهيمه من دون مراعاة لما يتفق مع طبيعة التكوين الاجتماعي والتطور التاريخي لشعوب المنطقة.

ولا شك ان تحديد ادوار محددة لكل قوة أو سلطة أو مؤسسة في اطار قواعد واضحة ومقبولة لممارسة اللعبة السياسية، لا يصبح له معنى من دون احترام كل منها لذلك التحديد، أي احترام الدور واحترام قواعد اللعبة. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الفكر السياسي في عصر النهضة الاوروبية، لم يكن **فكر مبادىء عامة** تقرر فقط، بل هو ايضا **فكر ضوابط**، ويعني ذلك انه حدد في كل خطوة من خطوات النظام السياسي الضوابط التي تجعل هذا النظام يسير في طريقه لتحقيق الغاية المرجوة التي وجد من أجلها. ولا شك أن اعطاء الضوابط الأهمية الكبرى هو الذي أمن للمجتمع السياسي الاوروبي الضمانات التي كانت ضرورية لاستمرار السلطات الديمقراطية وعدم انحرافها. فحيث لا توجد ضوابط، لا قيمة للمبادىء العامة، لأن هذه المبادىء العامة تصبح شعارات لا مبادىء.

وعلى ضوء هذه المفاهيم، ونظراً للمشكلات العديدة التي رافقت عملية بناء «الدولة القومية» في الوطن العربي، وخصوصاً نظراً للتناقضات التي فجرتها عملية بناء «الدول القطرية» العربية ضد الوجود التاريخي للأمة العربية وطبيعتها ومصلحتها، فقد تصور العسكريون، رسالة وطنية وقومية لمؤسستهم تنطوي على مبدأ «شرعية» التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لأقطارهم، اذا ما انتهت تقديراتهم الى انهيار شرعية النظام المدني القائم. ويبدو ان تكرار التدخل العسكري في مجموعة من الأقطار العربية تحت الاساس «الشرعي» نفسه، قد افرز بالفعل قاعدة مستقرة لدى الشعوب العربية تتفق مع نظرة العسكريين الى رسالتهم. ويمكن القول انه على ضوء الممارسات القمعية لبعض النظم العربية، المدنية والعسكرية، وتحولها الى نظم شبه وراثية، واعتمادها المتزايد على العنف، وعدم وجود وسيلة سلمية لتغييرها، مهما كانت فاسدة وحتى منحطة، فقد أخذت تتأصل جذور «الشرعية العسكرية» من هذين التيارين المتقابلين: الادراك العسكري والادراك الجماهيري.

ومن الملاحظ ان القيادات المدنية العربية في مطلع «العصر الليبرالي» كانت تعارض اشتغال الجيش بالسياسة خصوصاً وأن مواريث الثورة العرابية كانت ماتزال ماثلة في الاذهان.

وعلى سبيل المثال عمد ٣٢ ضابطاً من حامية سواكن الى إرسال برقية الى الزعيم المصري مصطفى كامل، عندما قدم عريضته المشهورة الى البرلمان الفرنسي، قالوا له فيها: «ان قلمك الحق أمضى من سيوفنا وحججك القوية أمضى من رصاصنا». ولكن لم يدر في خاطر مصطفى كامل ان يكون

عرابياً آخر، بل كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعداً كبيراً، ولذا فقد أرسل اليهم رداً قال فيه: «من الحكمة ألا نمكن العدو من رقابنا. وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولاً ظاهراً، لأن هذا يضر بالمسألة إضراراً بليغاً حيث يجد الاحتلال مسوغاً لخلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم»(٢٣).

كذلك فقد ذهب محمد نجيب الى مصطفى النحاس رئيس الوفد في عام ١٩٢٩ ـ عقب حل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد، لوجود أغلبية وفدية ساحقة ـ ليبلغه استعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التي يرتكبها الملك. ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب أنه يؤثر ان يكون الجيش بعيداً عن السياسة وان تكون الأمة مصدر السلطات ولو أنه يتمنى ان يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك(٢٤).

ولكن مع نهايات العصر الليبرالي كان الأمر مختلفاً، حيث تغيرت وجهة نظر القيادات المدنية التي كانت تتصدى لتوجيه الحركات والتيارات السياسية في أكثر من قطر عربي، بالنسبة الى قضية الجيش والسياسة. ولقد سبقت الاشارة، على سبيل المثال، الى آراء ساطع الحصري التي ترافقت مع تجربة الضباط القوميين في العراق.

وفضلاً عن ذلك فقد عمدت التنظيمات السياسية والحزبية في مصر الى التغلغل في صفوف الجيش وانطبق ذلك بصفة خاصة على التنظيمات اليسارية، كما انطبق على جماعة الاخوان المسلمين حيث عمد الشيخ حسن البنا الى تشكيل جناح عسكري مستقل، وان كان يعمل تحت أمرة الجناح المدني ويقوم بدور الأداة المنفذة لتوجيهاته. ومن هنا فقد شجع على التغلغل في الجيش ـ من ناحية، كما استخدم مجموعة من العسكريين في تنفيذ عمليات الارهاب والاغتيال ـ من ناحية أخرى(٢٥).

أما في سوريا فقد سبقت الاشارة الى تجربة أكرم الحوراني في استخدام الجيش لأغراض سياسية. لقد كانت اتصالاته الاولى بالجيش حين جمع حوله زمرة من صغار الضباط عام ١٩٤١ واندفع بها تملؤه الآمال السامية للالتحاق بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وسع الحوراني نفوذه في الجيش بإقامة اتصالات بطلاب الكلية العسكرية في حمص. ولقد تدعمت هذه الصلات واتسعت كثيراً خلال حرب فلسطين. ولذلك فالكثير من قوته في المراحل التالية نجم عن هذه الروابط بالضباط القوميين الشباب الذين بدا لهم مرشداً ومناوراً سياسياً، وقائداً جماهيرياً، ومصدراً ايديولوجياً. وبحكم هذا الوضع، فقد كان بمثابة اليد الخفية وراء غالبية حالات التدخل العسكري في سوريا منذ الانقلاب الاول فيها عام ١٩٤٩(٢٦).

---

(٢٣) نقلاً عن: احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ١: مصر والعسكريون، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٢٥.

(٢٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٦١ ـ ٦٣.

ومعنى ذلك انه في إطار بعض التجارب العربية، مثل التجارب المصرية والسورية والعراقية، بدأت مجموعة من الاحزاب السياسية في السعي الى تكوين جماعات أو فرق سياسية في الجيش. ويطرح ذلك مشكلة العلاقة بين الحزب والجيش في الاطار العربي، وهل أخطأت الاحزاب السياسية المدنية عندما بدأت بمحاولة التغلغل في الجيش، وفي تغيير نظام الحكم، لا بالأساليب الديمقراطية التمثيلية النيابية، وانما عن طريق العنف المسلح، أو التدخل العسكري ؟ إن الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، ولكن ينبغي طرحه حتى تتكامل أبعاد المعرفة بطبيعة مقومات الظاهرة العسكرية وتطورها في الوطن العربي.

ويضاف الى ما تقدم ان مجموعة الانقلابات السابقة كانت تساهم في تدعيم جذور «الشرعية العسكرية»، لدى العسكريين ولدى الجماهير معاً، سواء بمفعول فكرة «العدوى»، أو بعمليات الدعاية والتعبئة التي كانت تعمد اليها القيادات العسكرية الحاكمة في اطار محاولاتها إضفاء «الشرعية» على دورها السياسي الجديد.

وهنا تنبغي الاشارة الى التأثير الضخم الذي مارسته ثورة ٢٣ تموز/ يوليو التي قادها الجيش في مصر والدور الذي لعبه جمال عبدالناصر بصفة خاصة، سواء بالمعنى الرمزي، أو بالمعنى السياسي.

فمن ناحية أولى، يمكن القول أن جمال عبدالناصر أصبح بحد ذاته مصدراً للشرعية في السياسة العربية، وأن قيادته الكاريزمية امتد تأثيرها «عبر الحدود». واذا كان التأثير الأساسي لنمط القيادة الكاريزمية يتركز في النطاق الوطني الداخلي حيث يتحول رئيس الدولة أو سكرتير الحزب الى قيادة كاريزمية ـ فإن الجديد الذي نريد طرحه الآن هو أن هذه الفكرة ذاتها أصبح لها وجود، بفضل هذه القيادات الكاريزمية «الوطنية» ـ من أمثال عبدالناصر ونهرو وتيتو وديغول ـ خارج حدود اوطانها بدرجات مختلفة. وهكذا أصبح الحديث ممكناً عن قيادة كاريزمية عبر الاوطان وربما في بعض الاحيان، وبخاصة كما تجسدها علاقة عبدالناصر بالشعوب العربية، فوق الأوطان، أي لها قدرة القيادة والتوجيه في الاقطار المجاورة بغض النظر عن السلطات الرسمية الحاكمة في هذه الاقطار. وفي واقع الامر فإن هذه الفكرة الجديدة، القيادة الكاريزمية عبر الاوطان، إنما تعبر في جوهرها، ليس عن دور قائد فرد، بقدر ما تعبر عن دور أمة، أو دور دولة. ومن هذا المنطلق يأتي الحديث عن دور الدولة القائد، لأن هذا النوع من الدول تتفاعل في تحديد هويته وأدواره خصائص القائد الفرد ـ من ناحية، وامكانات وقدرات الدولة التي ينتمي اليها ـ من ناحية ثانية، مع وقائع الممارسة الفعلية التي تكشف عن مدى تبلور «ارادة» تحمل تبعات القيام بدور معين ـ من ناحية ثالثة. ولقد عبر جمال عبدالناصر عن هذا المعنى الذي يتفاعل فيه دور القائد مع امكانات وقدرات الدولة وحقائق الممارسة الفعلية، لتخلق هذه القيادة الكاريزمية بمعناها الواسع بقوله:

«ويضاعف من قيمة المكتسبات الهائلة في ضمير الشعب المصري، أن تجربته التاريخية كانت على مر العصور أوسع من مصلحته الذاتية، وأكبر من حدوده السياسية وذلك بحكم انتمائه العضوي الى أمة عربية تعيش في قلب العالم جغرافياً وحضارياً.

ولست أريد أن أعود الى الماضي وصفحاته مشرقة، وانما يكفينا استعراض ما لايزال حياً في أذهاننا منذ اليوم

الاول الذي ارتفعت فيه أعلام ثورة ٢٣ يوليو. ان الشعب المصري تحت اعلام هذه الثورة رفض السلامة عن طريق الانعزال، ورفض الأنانية برفض كل مغرياتها الوقتية، لقد جعل قضية أمته قضيته، وعاش النضال من أجلها بحياته وكان في ذلك يصدر عن وعي بمسار التاريخ، لم يساوره فيه شك أو تردد، وأثبت أبناء هذا الشعب دائماً أنهم الأمناء بالكلمة، والأمناء بالفعل.

لم تكن الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له كلمات، وإنما كانت الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له اعمالاً، بل كانت كلها بالنسبة له قتالاً.

وليس هناك علم شريف يرفرف على الأمة العربية، الا وكانت يد الشعب المصري أول الأيدي التي امتدت لتساعد على اقامته.

وليست تعنينا في ذلك شهادة أي فرد وإنما تعنينا في ذلك شهادة التاريخ مبرأة من العقد ومن الاهواء، ومن التحزب ومن النسيان»[٢٧].

فهذه هي الدولة القائد، كلماتها أعمال، وأعمالها قتال. وهذا هو القائد التاريخي، وعي عميق بالحاجات الاجتماعية لأمته، وحشد للقوى صاحبة المصلحة وراء تحقيقها، وإدراك عميق للتاريخ ووحدة المعركة بغض النظر عن الحدود الجغرافية والرسمية.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن ما حدث في مصر ليلة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كان علامة بارزة على التحرك الثوري العربي بعد ذلك. وقد جاءت الاحداث تؤكد دور الثورة وقائدها في النضال العربي، بحيث صارت القاهرة في مطلع سنة ١٩٥٨ قاعدة الثورة، وصار جمال عبدالناصر القائد الطليعي للتقدميين العرب في إجمالهم. وانطوى بروز الثورة والقائد، وما حققه هذا البروز من مكاسب وايجابيات ودفع النضال العربي خطوات الى الامام، وما رافق ذلك من التفاف جماهيري حول الثورة والقائد لم تعرفه الساحة العربية في يوم من ايام تاريخها الحديث، انطوى ذلك كله على عدد من السلبيات كان لها تأثيرها المتنامي والخطر. ومن ذلك تمكن الاشارة في حدود هذه الدراسة، الى تنامي دور العسكريين والاسلوب الانقلابي، باعتبارهما الاسلوب والاداة الاكثر قدرة على اعطاء نتائج مضمونة وسريعة وكان من نتائج ذلك أن تحول النضال الشعبي في اكثر من ساحة عربية الى مجرد «احتياطي» للعمل الانقلابي العسكري. وبفعل ذلك شغلت قطاعات واسعة من الشعب باستراق السمع للاذاعات وانتظار البيان رقم (١) واتجهت الاحزاب للجيوش باحثة عن «ضباط احرار» تنظمهم وتحركهم، لتتحرك قيادات وقواعد كما يريد «ضباطها الاحرار» فيما بعد. ووجد في الفكر العربي من تبرع بصياغة اللبوس العقائدي للتحركات الانقلابية كما وجد بين القادة الطليعيين من ربط نفسه بالعسكريين وتحرك في ركابهم وفي تصوره أنه يحركهم في ركابه، وتاريخ المرحلة حافل بالشواهد. ان ما شهدته الساحات العربية من انقلابات وصراعات وتسخير للجماهير والتنظيمات السياسية في خدمة العسكريين وطموحاتهم، وما حفلت به أدبيات المرحلة من دراسات، وابحاث عن «دور الجيش الخاص» و«اللاطبقية والجيش» الى غير ذلك من اجتهادات، كل ذلك ما كان يبلغ

(٢٧) جمال عبد الناصر، وثائق عبد الناصر: خطب، أحاديث، تصريحات، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، ٢ ج (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، ص ٥٣٠.

ما بلغ لولا ما حققه جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ تموز/يوليو من مكانة وبروز.

وفضلاً عن ذلك كان للنصر السياسي الذي حققته قيادة جمال عبدالناصر في معركة السويس وللدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في سوريا ومصر قبل الوحدة، وفي دولة الوحدة فيما بعد، وكذلك كان لتطلع جماهير الشعب العربي بكثير من الأمل والرجاء الى جيوشها وقواتها المسلحة، كان لذلك كله أثره الواضح في خلق هالة من «القداسة» أضفيت على العسكريين والمؤسسة العسكرية عموماً، وعلى القيادات خصوصاً. ويضاف الى ذلك دور جمال عبدالناصر في المسارعة إلى تأييد غالبية حالات التدخل العسكري في الوطن العربي، مما كان يضفي عليها درجة من «الشرعية»، مع ملاحظة ان تدعيم شرعية هذه «النظم العسكرية» كان يضفي مزيداً من الشرعية على دور المؤسسة العسكرية في مصر أيضاً ـ من ناحية، كما أن وجود قيادات عسكرية في قمة السلطة كان يسهل اعتماد البديل العسكري واستخدام القوات المسلحة لمساندة النظم الوطنية والثورية الجديدة ـ من ناحية اخرى. فقد كان واضحاً ان كل عربي ـ بصرف النظر عن ماضيه وانتمائه السياسي والتزامه العقائدي ـ سيجد من جمال عبدالناصر كل دعم وتأييد حين يخوض معركة ضد أعداء العروبة. كما كان في حكم اليقين أن مصر ستضع كل امكاناتها الى جانب كل تحرك تحرري عربي، دون ما قيد أو شرط، ودون ان يكون هناك تنسيق مسبق. والموقف من ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، ومن بعد عام ١٩٦٢ في اليمن وعام ١٩٦٩ في ليبيا، يعطي أوضح دليل. لقد ارتفع جمال عبدالناصر في مواقفه المؤيدة للتحرر العربي فوق كل المشكلات والخلافات، وتصرف بوحي من اقتناعه بأن «معركة العرب واحدة في كل بلد عربي»[٢٨]. ولعل موقفه من حكم الرئيس بورقيبه اثناء أزمة بنزرت عام ١٩٦١، ومن بعد من الملك حسين اثناء أزمة ايلول/ سبتمر عام ١٩٧٠، يؤكد هذه الحقيقة.

وفي سياق هذه التوجهات كثيراً ما كان يتردد في انحاء مختلفة من الوطن العربي، السؤال التالي، متى يتدخل الجيش لاسقاط النظام القائم؟ ومن ناحية اخرى فان الجيوش تنظر الى نفسها باعتبارها حارسة وحامية للأمة، وعلى عاتقها تقع مسؤولية التغيير. ولذا لا يجب ان نعجب كثيراً اذا ما رأينا ـ كما قال روستو ـ ان معظم القيادات العسكرية في دول العالم الثالث قد رددت كلمات جمال عبدالناصر: «اذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟»[٢٩].

ونظراً لمساوىء النظم التقليدية القائمة، ومن بعدها بعض النظم العسكرية ايضاً، بحيث يصبح التغيير، أي تغيير، مطلوباً، فإن التدخل العسكري كانت تتحقق له شرعية فورية نتيجة لإسقاط مثل هذه النظم. ومن هنا نفهم تأييد الشعوب ومظاهر الرضا في صفوفها لاسقاط النظام الفاسد والتابع. أي أن التدخل العسكري لاسقاط الحكم الفاسد والتابع، في حد ذاته، هو مصدر

---

(٢٨) من خطاب جمال عبد الناصر في بنزرت (تموز/يوليو ١٩٦١). انظر أيضاً: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ٤٧ ـ ٤٨، ٢٤٧ ـ ٢٤٨ و ٢٥٧.

(٢٩) Dankwart Alexander Rustow, «The Army and the Finding of the Turkish Republic,» *World Politics*, vol. 11 (July 1959), p. 250.

للشرعية على ضوء عدم استقرار قواعد اللعبة السياسية، وعدم وجود وسائل وأدوات اخرى للتغيير السياسي السلمي المنظم. وبالتالي فان مصدر الشرعية في مثل هذه الحالات لا يتمثل في أي مصدر تقليدي أو كاريزمي أو قانوني، ولا حتى في ايديولوجية واعدة؛ وانما في مجرد التدخل العسكري بحد ذاته، وبالطبع بما يترتب عليه من تغيير في الحكم أو النظام. وهذا المصدر المبدئي للشرعية، الذي يمكن تسميته بالشرعية الثورية، يمكن أن يتدعم فيها بعد ويكتسب صفات ثورية أصيلة، كما يمكن ان يتعرض للتآكل لأنه بطبيعته موقت. فالشرعية الثورية يمكن تدعيمها عن طريق الانتقال من تغيير الحكومة الى تغيير النظام الى تغيير المجتمع، وقد يترافق مع ذلك الانتقال الى مصادر اخرى للشرعية، مثل الكاريزما، وبناء المؤسسات. ولكن مثل هذه «الشرعية الثورية» قد تتوقف عند حد اسقاط نظام فاسد وتابع وتكتفي باصدار البيان رقم (١)، وتترك أمور المجتمع للتطور التلقائي، وهو ما يرتبط عادة بالاتجاه المتصاعد للاعتماد على الفساد والقمع كمصادر بديلة للشرعية (مثل حالات حسني الزعيم، ابراهيم عبود، جعفر النميري).

ويوضح ما تقدم أن «مبدأ الشرعية العسكرية» في الوطن العربي لم يعد مقصوراً على ادراك مجموعات من الضباط شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لأقطارهم، وانما امتد الى شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للاقطار العربية الأخرى.

ومن هذا المنطلق يشير هورويتز الى أن تحليل الشؤون العربية يصبح أكثر صعوبة لأن تأثير الحكام العسكريين في المنطقة أخذ يتجاوز الحدود القطرية للتدخل في سياسات الاقطار المجاورة. ويضيف الى ذلك أن الجمهوريات العسكرية العربية عمدت منذ عام ١٩٥٨ الى محاولة إسقاط النظم الملكية وغير العسكرية أو «تحريرها» بالتعبير الأثير لديها. إن اسقاط العائلة الهاشمية في العراق عام ١٩٥٨، إذا لم يكن نابعاً من مثل هذا التحريض، فقد تأثر به تأثراً عميقاً. والشيء نفسه يصدق على إسقاط النظام المدني في السودان بعد أشهر عدة. ان حكام القاهرة العسكريين قد شحذوا مهاراتهم في عملية تحريض طويلة المدى ضد الحكومات والنظم العربية من خلال استخدام وسائل الاعلام، اعارات المدرسين والخبراء واستقبال اللاجئين السياسيين. وهكذا فإن دراسة الظاهرة العسكرية تتطلب ضرورة وضع التأثيرات الاقليمية في الاعتبار. ففي كل مرة كان يحدث فيها تدخل أو محاولة تدخل عسكري في أحد النظم الملكية، كانت النظم الملكية الأخرى تتنفس الصعداء، وتفرض فرزاً دقيقاً على جيوشها وتعمد الى احكام قواعد ضبط الولاء لضباطهم. ان كل النظم الملكية في المنطقة أصبحت هدفاً لهجوم سياسي مكثف من الخارج ومن الداخل. ولم يكن امام الملوك من خيار آخر في سبيل المحافظة على عروشهم وضمان الحكم لعائلاتهم، سوى تطوير قواتهم المسلحة تطويراً نوعياً. وبالطبع فقد عمدت مجموعة من هذه النظم الملكية، مثل السعودية وليبيا (قبل ١٩٦٩)، الى الاستجابة للتحدي بطريقة أخرى، تمثلت في استمرارية الاعتماد على القوات القبلية في مهمات الأمن الداخلي، بينما خلقوا بجانب هذه القوات جيشاً حديثاً بالكامل[٣٠].

---

(٣٠) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension,* Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), pp. 7-8.

ويمكن القول أن وجهة نظر هورويتز تجد لها أساساً من الواقع في السياسة العربية. فمن الملاحظ أن جمال عبدالناصر كثيراً ما صرح بأن نهاية النظم الملكية، وخاصة في السعودية والاردن، قد أصبحت وشيكة، كما عبر عن ثقته في أن جيوش مثل هذه النظم ستقوم بهذه «المهمة التاريخية». وعلى سبيل المثال، فبعد اسابيع عدة من الثورة التي قادها السلال في اليمن، توقع جمال عبدالناصر في خطابه بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٣ ان يظهر قريباً «سلال سعودي وسلال أردني» لاسقاط الملك سعود والملك حسين[٣١]. والامر بالطبع لم يتوقف عند حدود التحريض الدعائي على التدخل العسكري لاسقاط النظم الملكية أو حتى النظم الجمهورية «العسكرية» المعادية لتيار الوحدة العربية، أو حتى عند حدود تقديم التأييد والدعم المباشر لمثل هذه الحالات. وانما امتد الى المشاركة الفعلية أحياناً في بعض حالات التدخل العسكري. ولعل الدور المصري في ثورة الشواف في العراق ضد نظام حكم عبدالكريم قاسم يقدم مثالاً واضحاً على ذلك.

وفوق ذلك، فقد ذهب جمال عبدالناصر، في الميثاق الوطني، الى اعتبار مبدأ «التدخل» في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، من المبادىء الاساسية للسياسة الخارجية المصرية «دون اعتبار للحجة البالية التي تعتبر ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية». وهو ما يعني أن جمال عبدالناصر كان يلتزم بفكرة قيام العلاقات العربية على «قانون دولي عربي» متميز عن مبادىء القانون الدولي العام التي تقوم على احترام الشؤون الداخلية للدول.

وعندما قال أحد الصحافيين للزعيم الليبي العقيد معمر القذافي: «ان ما يعطل الوحدة هو هاجس البعض وتخوفهم من ابتلاع الكبير للصغير»، رد عليه قائلاً: «اننا دولة صغيرة ولا يداخلنا أي هاجس أو خوف من أن يبتلعنا أحد مهما كان. واننا نعمل من اجل الوحدة ما لم يفعله أحد من قبل. اما امكانية فكرة الابتلاع هذه فليس لها وجود بالفعل الا في اذهان بعض الحكام العرب الحاليين وبدونهم كان يمكن للوحدة ان تتحقق منذ فترة طويلة». فأردف محدثه قائلاً: «هذا يعني انكم توصون بتصفية هؤلاء الحكام؟» وكان رد القذافي مباشراً وصريحاً: «اذا كانت نتيجة اسقاطهم تعني تحقيق الوحدة فليكن. اذ يجب ان تتحد هذه الأمة مهما كانت التضحيات التي يتعين عليها تحملها لأنه ليس هناك حل آخر سوى الوحدة. فالوحدة هي عوامة الانقاذ التي تخرجنا من الوضع الذي يكبلنا وتوصلنا الى حل أفضل»[٣٢].

ومن ناحية اخرى، ينبغي أن يوضع في الاعتبار تأثير هذه «الاعتبارات القومية» عبر الحدود القطرية في الساحة العربية. وقد قدم احد الضباط الذين قاموا بثورة ٢٦ ايلول/ سبتمبر في اليمن أفضل تعبير عن دور هذه الاعتبارات بقوله: «انه مهما كانت الحوافز والأسباب والدوافع المحلية هي المحرك الفاعل للحماس الثوري، فان تلك العوامل، لولا تعاظم حركة الانبعاث القومي ونشاطها المتزايد في محور حركات التحرر الوطني العربية، لكانت ثورة السادس والعشرين من ايلول/سبتمبر حركة تمرد أو انقلاباً ربما لا يكتب له أن يعيش غير أيام محدودة»[٣٣].

---

(٣١) الاهرام، ١٩٦٢/١٢/٢٤.

(٣٢) ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار (بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤)، ص ٢٠٥.

(٣٣) اسرار ووثائق الثورة اليمنية، تأليف لجنة من تنظيم الضباط الاحرار (بيروت: دار العودة، ١٩٧٧)، ص ١٨.

ولا بد هنا من الاشارة الى أن هذا التداخل بين الاعتبارات القومية والتطورات القطرية كان، ولا يزال، يستند إلى عوامل موضوعية، ترتكز بصفة خاصة على ما يمليه تاريخ الشعوب العربية من روابط وعلاقات وحقائق، وفيما تقتضيه اعتبارات الأمن الوطني والقومي وطبيعة التحديات التي تواجه الأمة العربية وأقطارها، وحقيقة مصادر التهديد لذلك الأمن. وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها يلاحظ ـ مثلاً ـ ان قضية فلسطين تعتبر من معيار شرعية النظم العربية المعاصرة، وبسببها أخذ دور العسكريين يتصاعد في الشؤون السياسية العربية، القطرية والقومية، نظراً لما فرضته على الاقطار العربية، وبخاصة اقطار المواجهة، من تحديات مادية ومعنوية مباشرة. وهو ما سنعود الى مناقشته في اطار استعراض شرعية النظم العسكرية المعاصرة في الوطن العربي. ولقد تصاعد دور العسكريين بحكم وضعهم المهني ـ البيروقراطي وفي اطار وضع السياسة للاقطار العربية، وبخاصة سياسات الأمن الوطني، كما تصاعد بحكم وضعهم كمؤسسة سياسية، ترى لنفسها رسالة تاريخية خارج النطاق العسكري، تتلخص في قيادة وتوجيه عمليات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا نعود الى السؤال الاساسي الذي حكم الادراك السياسي للعسكريين العرب: لماذا قدر للجيش وحده ان يقوم بهذه المهمة التاريخية؟

ربما يكون من المفيد في البداية الاشارة الى وجهة نظر أحد العسكريين العرب ممن يرون أن دور الجيش ينبغي أن يقتصر على الدفاع عن حدود الوطن من دون ان يمتد الى ممارسة أي دور سياسي في داخله. فقد خصص اللواء عبدالكريم زهرالدين، أحد قياديي عهد الانفصال في سوريا، فصلاً كاملاً من كتابه **مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا** للحديث عن مبدأ حياد الجيش واختار لذلك الفصل عنواناً معبراً: «الجيش جيش والسياسة سياسة». يقول عبدالكريم زهرالدين:

«خلال حياتي كنت بعيداً كل البعد عن أجواء السياسة والحزبية والتكتلات والتجمعات المدنية والعسكرية، حتى الانقلابات التي حصلت في سوريا منذ عهد المرحوم حسني الزعيم حتى ٢٨ ايلول (١٩٦١) لم أكن أدري بها الا بعد وقوعها. اذ كنت اعتبر أن تلك الامور لا تهمني أبداً. وكنت مؤمناً بضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة والتفرغ كلياً لمهمته الرئيسية، ألا وهي الدفاع عن حياض الوطن المقدس». وهو يرجع عقيدته تلك الى «أن هنالك محذوراً من جر الجيش الى السياسة ألا وهو الخطر الذي يرافق خلافات العسكريين بسبب السلاح الموضوع بين ايديهم. فهو خطر قد يجرهم ويجر البلاد الى ويلات دامية. بينما الخلاف بين السياسيين لا يتعدى خطره سقوط وزارة أو رئاسة من الرئاسات التي تستبدل بغيرها من دون أن تكون هنالك مضاعفات قد تؤدي الى دمار البلاد. ومن ناحية اخرى فلم أكن مؤمناً بنظرية بعض الساسة السوريين التي كانت ترمي الى اعتبار الجيش الوطني أداة لتنفيذ المآرب الشخصية لبعض الحكام والزعماء السياسيين كأي جيش من جيوش المرتزقة الذي ينفذ بدون تردد حتى ولو كان هذا الامر ضد مصالح البلد وضد القومية وضد العدالة الاجتماعية وضد فئة فقيرة من الشعب لا حول لها ولا قوة»[٣٤].

وعلى ذلك، فهو يطالعنا بوجهة نظر تلفت الانتباه، لأنها تأتي على طرفي نقيض لمبدأ حياد

---

(٣٤) عبد الكريم زهر الدين، **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ ايلول و٨ آذار ١٩٦٣** (بيروت: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ١٤.

الجيش الذي يعتقده وتردنا الى مفهوم شرعية التدخل، اذ يقول: «ان الجيش مشكل بأكثريته الساحقة من الطبقة الكادحة التي تتألم لآلام اخوانها من المدنيين. ولهذا فان عينه كانت دائماً مفتوحة نحو تصرفات الفئة الحاكمة، لا لشيء الا لأن البعض من هذه الفئة لم يكن في أغلب الأحيان على مستوى الأمانة التي وضعها الشعب في عنقه»(٣٥).

ومن هنا يمكن الاتفاق مع ما ذهب اليه بيري من أن البيان رقم (١) الذي أعلنه الجنرال ابراهيم عبود كان ينطوي على التعبير عن «فلسفة سياسية عامة» لدى العسكريين العرب. فبعد أن وصف البيان طبيعة «الأزمة» التي شهدها السودان وحال الفوضى التي شملت البلاد نتيجة لها، خلص الى القول بأن حركة الجيش انما كانت تعبيراً عن «المسار الطبيعي للأحداث ومن أجل وضع حد لتلك الفوضى»(٣٦). وهكذا تحدد الانقلاب العسكري باعتباره يمثل المسار الطبيعي.

لقد عمد الوزير اللبناني السابق غسان تويني الى وصف انقلاب حسني الزعيم باعتباره نتيجة طبيعية للموقف السائد في سوريا. ومنذ ذلك الحين، وهناك ميل متزايد للقبول بفكرة أن التدخل العسكري يعبر فعلاً عن المسار الطبيعي للتاريخ العربي المعاصر(٣٧).

ولقد سبقت الاشارة الى أن نظرية «المسار الطبيعي» هذه تجد أساساً لها في «نظرية الاستمرارية التاريخية» التي أشار إليها كل من روستو وخدوري وهالبرن وهورويتز وحداد والتي تذهب الى أن سيطرة العسكريين على الشؤون السياسية في المنطقة العربية لم تنقطع لمدة تربو على الألف عام. بينما هناك من يرد الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي الى «نظرية فراغ القوة»، كما أشار الى ذلك كل من فاينر وهنتينغتون وكوين ووديز، والتي تركز على أن العسكريين إنما يتحركون لملء «فراغ القوة» في مجتمعات تتميز بوجود «موقف ثوري» تعجز عن الافادة منه مختلف القوى المدنية السائدة. حقاً أشار روستو الى أنه ليس من الدقيق تماماً ان نفترض ان الجيش يتحرك لملء فراغ، وانما تستهدف حركته أساساً الخروج من مأزق معين(٣٨). ولكن الواقع فإن التمييز الاساسي بين الموقفين - الفراغ أو المأزق - ليس كبيراً، فكلاهما يشير الى الأزمة نفسها وكلاهما يشير الى الحل نفسه. ولذلك فإن العسكريين العرب أنفسهم اخذوا يركزون على دورهم في تقديم «الحل الجذري» لمشكلات مجتمعاتهم، وتقدموا من هذا المنطلق بفكرة جديدة تفسر سلوكهم وتوجهاتهم ويمكن تحديدها في «نظرية الدور الثوري» والتي تتلخص في أن التدخل العسكري يمثل «ضرورة تاريخية»، وفي هذا الاطار فان الدور التاريخي الذي خلعته الماركسية على الطبقة العاملة والحزب الشيوعي كطليعة متقدمة، أصبح مناطاً بالعسكريين وبمجموعة الضباط الاحرار كطليعة لهم. ومن هذا المنطلق

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٦) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 3.

(٣٧) غسان تويني، منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٤)، ص ٦٦.

(٣٨) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government,* Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 12.

حلت فلسفة الثورة محل البيان الشيوعي.

وفي الحقيقة فان كتاب **فلسفة الثورة**، الذي قدمه جمال عبد الناصر عام ١٩٥٣ يتضمن تنظيراً وتحليلاً متكاملاً لمبدأ «الشرعية العسكرية» وللنظريات العديدة التي حاولت تقديم تفسير لمقوماته وتطوراته، سواء نظرية الاستمرارية التاريخية، أو نظرية المسار الطبيعي أو نظرية فراغ القوة، أو نظرية الدور الثوري. بحيث يمكن القول انه يقدم تعبيراً نموذجياً لأفكار العسكريين العرب، وبخاصة من ناحية ادراكهم لطبيعة الأزمة في مجتمعاتهم وطبيعة الحل، والدور التاريخي المناط بالجيوش ـ وحدها ـ القيام به. وبالتالي فان استعراض **فلسفة الثورة** من هذه الناحية يعتبر أمراً مسوغاً، بل ومطلوباً، لفهم دوافع العسكريين وادراكهم وتوجهاتهم.

ويمكن القول أن مبدأ **الشرعية العسكرية**، كما هو متواتر في الادراك العسكري ينطوي على أربع فرضيات اساسية: **أولاها** أن المجتمع يعاني أزمة جذرية لا حل لها الا **بالثورة الشاملة**. **وثانيها** ـ أن هناك **فراغ قوة** في المجتمع، سواء بمعنى ضعف القوى السياسية المدنية أو بمعنى قصور المؤسسات السياسية القائمة. **وثالثها** ـ أن الجيش وحده يمكنه التدخل، وعليه واجب أن يتدخل من أجل وضع حد للأزمة وتمهيد الطريق امام الثورة الشاملة. **ورابعها** ـ أن تدخل الجيش يعبر عن استجابته لواجب استثنائي ـ من ناحية، وأن اضطلاعه بمهام التوجيه السياسي وممارسة السلطة ينطوي على مهمة موقتة ـ من ناحية اخرى. وبالتالي تمكن معالجة **فلسفة الثورة** استناداً الى استعراض ادراك جمال عبدالناصر لهذه الفرضيات الأربع(٣٩).

١ ـ الأزمة والحل

في تحليله لأسباب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو استبعد جمال عبدالناصر مجموعة من «الاسباب العارضة»، قائلاً: «لو كان ضباط الجيش حاولوا أن يثوروا لأنفسهم لأنه قد غرر بهم في فلسطين أو لأن فضيحة الاسلحة الفاسدة أرهقت أعصابهم أو لأن اعتداء وقع على كرامتهم في انتخابات نادي ضباط الجيش، لما كان الامر يستحق ان يكون ثورة، ولكان أقرب الاشياء الى وصفه أنه مجرد تمرد، حتى وان كانت الاسباب التي أدت اليه منصفة عادلة في حد ذاتها». وإذن فان طبيعة الازمة السائدة كانت تقتضي **ثورة شاملة**.

وفي تحديده للهدف الاساسي لتلك الثورة، يتبنى جمال عبدالناصر نظرية «الاستمرارية التاريخية» اما عن النضال الشعبي من أجل الاستقلال والتحرر والتطور المستقل، فيقول: «ان ثورة ٢٣ يوليو هي تحقيق للأمل الذي راود شعب مصر، منذ بدأ في العصر الحديث يفكر في أن يكون حكمه بأيدي ابنائه، وفي أن تكون له نفسه الكلمة العليا في مصيره». وهكذا أشار الى ثورات عمر مكرم، أحمد عرابي، سعد زغلول.

وفي تحديده لأبعاد هذه الثورة الشاملة، ينطلق جمال عبدالناصر من ان «لكل شعب من شعوب الارض ثورتان:

---

(٣٩) اخذت الاقتباسات جميعها من: عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، ج ١. مع الاشارة في المتن لحالات الاقتباس من الجزءين الثاني والثالث. كما ان التشديد مضاف في كل الحالات.

ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه من دون رضاه.

وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد».

ويضيف الى ذلك أن الشعوب المتقدمة «مرت بالثورتين، ولكنها لم تعشهما معاً، دائماً فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أما نحن فان التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي أن تعيش الثورتان معاً في وقت واحد». وكانت هذه هي معالم أزمة شقي الرحى في ادراك جمال عبدالناصر.

وفضلاً عن ذلك فقد أضاف جمال عبدالناصر «ثورة ثالثة» الى الثورتين السياسية والاجتماعية، وذلك في الجزء الثالث من فلسفة الثورة، هي ثورة الوحدة العربية، حين تحدث عن «خلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر».

وعندما نستعيد الى الاذهان الأسباب التي أدت الى فشل ثورة ١٩١٩ في ادراك جمال عبدالناصر كما عبر عنها في «الميثاق الوطني» والتي أشار الى أهمية دراستها لأنها هي بذاتها الاسباب التي أدت الى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ فسنكتشف انها تتركز في عدم ادراك قيادات ثورة ١٩١٩ لضرورات هذه الثورات الثلاث: السياسية والاجتماعية والعربية. وان كان جمال عبدالناصر قد اقتصر في فلسفة الثورة على الإشارة الى ان ثورة ١٩١٩ فشلت بسبب عدم ادراك قياداتها لضرورات الثورتين السياسية والاجتماعية، وأنها قد ضاعت بين «شقي الرحى هذين» ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب ان تحققها.

٢ ـ فراغ القوة

في محاولة جمال عبدالناصر تقديم إجابة موضوعية عن سؤاله الاساسي: «لماذا قدر للجيش دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟»، عمد الى تقديم بعض الصور الواقعية لمفهوم «فراغ القوة».

فبالنسبة الى النخبة السياسية والحاكمة، على سبيل المثال، يقول جمال عبدالناصر: «لقد أحسست منذ انبثق الوعي في وجداني، أن العمل الايجابي يجب ان يكون طريقنا.... ولكن أي عمل؟».

وبعد أن يستعرض ادراكه بهذا الخصوص من التركيز على الحماسة ثم الانتقال الى التظاهرات، يقول: «ثم أصبح العمل الايجابي في رأيي أن يجتمع كل زعماء مصر ليتحدوا على كلمة واحدة، وطافت جموعنا الهاتفة الثائرة ببيوتهم واحداً واحداً تطلب اليهم باسم شباب مصر أن يجتمعوا على كلمة واحدة. ولكن اتحادهم جاء فجيعة لايماني، فان الكلمة الواحدة التي اجتمعوا عليها كانت معاهدة ١٩٣٦».

وبالنسبة الى النخبة الفكرية والاكاديمية يقول جمال عبدالناصر: «ولم نكن على استعداد وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير. كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا قتل رجل آخر. وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف الا هدم فكرة اخرى، ولو اطعنا كل ما سمعناه، لقتلت جميع الرجال، وهدمنا جميع الافكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله الا ان نجلس بين الاشلاء والانقاض نندب الحظ البائس ونلوم القدر التعس».

وفي صورة اخرى، يقول «وكثيراً ما كنت أقابل الكبراء، أو هكذا تسميهم الصحف، من كل الاتجاهات والالوان، وكنت أسأل الواحد منهم في مشكلة التمس عنده حلاً لها فلم أكن أسمع الا أنا.

أذكر مرة كنت ازور فيها إحدى الجامعات، ودعوت اساتذتها وجلست معهم أحاول أن اسمع منهم خبرة العلماء. وتكلم أمامي منهم كثيرون، وتكلموا طويلاً. ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي افكاراً، وإنما كل واحد منهم لم يزد على أن قدم إلي نفسه، وكفاياته الخليقة وحدها بعمل المعجزات، ورمقني كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثرني على نفسه بكنوز الارض وذخائر الخلود».

أما بالنسبة الى الجماهير، فقد سبقت الاشارة الى الصورة التي رسمها جمال عبد الناصر «للأمة» التي كان يتصور قبل ٢٣ تموز/يوليو أنها «كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر الا طليعة تقتحم امامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير» ـ من ناحية، والواقع الذي فاجأه بعد الثورة، حين قامت الطليعة بمهمتها، ووقفت تنتظر وصول «الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير». وكيف طال انتظارها، حيث «جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال. كانت الجموع التي جاءت «أشياعاً» متفرقة، وفلولاً متناثرة»، وكيف «تعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير» ـ من ناحية أخرى.

وفي الواقع لم تكن هذه هي «الصورة الوحيدة» التي قدمها جمال عبدالناصر لحالة الجماهير في كتابه، فقد أشار في الجزء الثاني منه الى «أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الامر الا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة». كما اشار الى «عدم وجود رأي عام قوي متحد في بلادنا» حيث «الفارق بين الفرد والفرد كبير، والفارق بين الجيل والجيل كبير». وفضلاً عن ذلك فان «الناس لا يعرفون ماذا يريدون، وأن اجماعهم لا ينعقد على طريق واحد يسيرون فيه».

ولا بد من الاشارة هنا الى ان جمال عبدالناصر إنما يضع هذه الصور المختلفة في سياق التطور التاريخي للمجتمع المصري، ويرد هذه المظاهر الى الأصول التي تحددت منها. ومن هنا يقول: «اننا نعيش في مجتمع لم يتبلور بعد، ومازال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق».

٣ ـ واجب التدخل العسكري

على ضوء حالة فراغ القوة التي سبقت الاشارة اليها، قدم جمال عبدالناصر أسانيد كثيرة للتأكيد على أن طبيعة الموقف السائد كانت تفرض على العسكريين ضرورة التدخل.

ومن اللافت للنظر ان جمال عبدالناصر يؤكد بداية على إيمانه بمبدأ حياد الجيش، الذي يقصر مهمته بالتالي على الدفاع عن حدود الوطن، حيث يقول: «لقد آمنت بالجندية طول عمري، والجندية تجعل للجيش واجباً واحداً هو أن يموت على حدود وطنه». ومن هنا، كان من المنطقي أن يكمل ذلك التقرير العام بسؤاله: «فلماذا وجد جيشنا نفسه مضطراً للعمل في عاصمة الوطن، وليس على حدوده؟».

وفي اجابته عن هذا السؤال، يقول عبدالناصر: « لقد كانت أمامنا مبررات مختلفة قبل ٢٣ يوليو تشرح لنا لماذا يجب أن نقوم بالذي قمنا به.

كنا نقول: اذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به.

وكنا نقول: كنا نحن الشبح الذي يؤرق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آن لهذا الشبح أن يتحول الى الطاغية فيبدد أحلامه هو.

وكنا نقول غير هذا كثيراً، ولكن الأهم من كل ما كنا نقوله، أننـا كنا نشعـر شعوراً يمتـد الى أعماق وجـودنا بأن هذا الواجب واجبنا، وأننا اذا لم نقم به نكون كأننا قد تخلينا عن أمانـة مقدسـة نيط بنا حملهـا». وتتضمن هذه الاجـابة اشارة لفكرة فراغ القوة مقرونة بفكرة وظيفة الجيش وقدراته. فضـلاً عن مفهوم «الـرسالـة الوطنيـة» السائد في محيط العسكريين.

ومن نـاحية اخـرى، يشتق جمال عبـدالناصر مسـوغاً لـواجب التدخـل العسكري من طبيعـة التناقضات السـائدة في المجتمـع، وخصوصـاً من إشارتـه لأزمة شقي الـرحى، أي ضرورات الثورة السياسية وضرورات الثورة الاجتماعية، وذلك على ضوء خبرات ثورة ١٩١٩، فيقول:

«وبين شقي الرحى هذين - مثلاً - ضاعت ثورة ١٩١٩، ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب أن تحققهـا. الصفوف التي تراصت في سنة ١٩١٩ تواجه الطغيان لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها افراداً وطبقات».

ومن ذلك يخلص قائلاً: «كان ذلك هو الحال الذي سـاد بعد ثـورة ١٩١٩، والذي فـرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل.

كـان الموقف يتـطلب أن تقوم قـوة يقرب مـا بين أفـرادها إطـار واحـد يبعـد عنهم، الى حـد مـا، صراع الافـراد والطبقات. وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لها عملاً سريعاً حاسماً. ولم تكن هذه الشروط تنطبق الا على الجيش».

ومن كل ما سبق يخلص عبدالناصر الى القـول: «وهكذا، لم يكن الجيش - كما قلت - هو الـذي حدد دوره في الحوادث، وانما العكس كان أقرب الى الصحـة، وكانت الحـوادث وتطوراتهـا هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن».

وهنا تنبغي الاشارة الى ان الفكر السياسي الحزبي العربي شهد جدلاً دقيقـاً وحساسـاً حول مـا اذا كانت الثورة العسكرية جاءت كي تجهض الثورة الشعبية التي كانت في طور الاختمار - بـايحاء من قـوى دولية ليس لهـا مصلحة في حـدوث الثـورة الشعبيـة واستـطاعت «التفـاهم» مـع العسكـريـين و«توجيههم» أم أنها جاءت لتحقيق المطالب الشعبية بعـد أن اتضح عجـز التنظيـمات والاحزاب عن الاطـاحة بـالنظام القـديم؟ واذا صح مـا قدمنـاه من تحليل، فـإن التحرك العسكـري الثوري كـان ضرورياً على ضوء عجز الاحزاب ولكونه الوحيد القادر عـلى «التوفيق» ومـواجهة «فـوضى» العنف، عن طـريق فرض «نـظام» قوي. غـير أن هذا لا ينفي محـاولة القـوى الدوليـة المختلفة التـأثـير عـلى العسكريين والاحزاب معاً.

٤ ـ حدود الدور العسكري

عـلى الـرغم من ايمـان جمـال عبـدالنـاصر بمبـدأ حيـاد الجيش فـإن الـواجب كـان يقتضي من العسكـريـين ضرورة «التـدخـل لانقـاذ الأمـة»، الا أنـه يقـرر أن ذلـك السلوك يعـبر عن «واجب استثنائي» - من ناحية، وانه يمثل «مهمة موقتة» - من ناحية اخرى.

وهكذا ففي لقائه مع اساتذة إحدى الجامعـات،الذي سبقت الاشـارة اليه، قـال لهـم بعـد أن اصابه اليـأس من كلماتهم: «ان كل واحـد يجب ان يبقى في مكانـه ويبذل فيـه كل جهـده. لا تنظروا الينـا، لقد

اضطرتنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب مقدس، ولقد كنا نتمنى لو لم تكن للوطن حاجة بنا الا في صفوف الجيش كجنود محترفين، واذن لبقينا فيه».

ثم يضع سؤالين بعد ذلك لتعيين حدود الدور العسكري: «واذاً ما هو الطريق. وما هو دورنا على هذا الطريق؟»».

وعلى حد تعبيره «أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل».

ويلاحظ أن جمال عبدالناصر كان يفرق في هذه المرحلة بين دور الجيش في اسقاط النظام القديم، حيث يرى أن الجيش ـ وحده ـ كان هو المؤهل والمكلف القيام بهذا الدور ـ من ناحية، وبين دور الجيش في توجيه المجتمع ـ من ناحية اخرى.

ومن هذا المنطلق يقول: «ولو خطر لي أننا نستطيع أن نحل كل مشكلات وطننا لكنت واهماً، وأنا لا أحب أن أتعلق بالأوهام. اننا لا نملك القدرة على ذلك، ولا نملك الخبرة لنقوم به. ولم نخطىء أبداً في فهم هذا الدور، ولا في ادراك طبيعة الواجبات التي يلقيها علينا. تلك خطوات لاصلاح آثار الماضي ورواسبه، مضينا فيها وتحملنا من أجلها كل شيء فلما جاء الكلام عن المستقبل قلنا أننا لا نملك هذا وحدنا..

من اجل ضمان الحياة السياسية في المستقبل، ذهبنا الى عدد من قادة الرأي في مختلف الطبقات والعقائد، وقلنا لهم:

ـ ضعوا للبلد دستوراً يصون مقدساته. وكانت لجنة وضع الدستور.

ومن أجل ضمان الحياة الاقتصادية في المستقبل ذهبنا الى اكبر الاساتذة في مختلف نواحي الخبرة وقلنا لهم:

ـ نظموا للبلد رخاءه واضمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه. وكان مجلس الانتاج..

تلك حدودنا لم نتعداها. إزالة الصخور والعقبات من الطريق، مهما كان الثمن واجبنا والعمل للمستقبل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوي الرأي والخبرة، فرض لازم عليهم، وليس لنا أن نستأثر به دونهم، بل ان مهمتنا تقتضي أن نسعى لجمعهم من أجل مستقبل مصر. مصر القوية المتحررة؟».

ومن الأمور البالغة الأهمية، في سياق هذه الدراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة، أن حدود الدور العسكري الجديد، في الادراك المبكر لعبد الناصر، لم تكن مقصورة على «داخل» مصر. وانما يمكن القول ان مسألة «مصر القوية المتحررة» كانت مدخلاً لمرحلة متغيرة تستجيب لما تمليه «حقائق المكان»، وهو ما خصص له عبدالناصر، الجزء الثالث من فلسفة الثورة.

ونقطة البداية لدى عبدالناصر بخصوص هذه القضية كانت محددة: «لقد مضى عهد العزلة. وذهبت الايام التي كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة التي تخطط حدود الدول تفصل وتعزل. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن ان يعيش مع غيره وكيف.. وكيف؟

ولم يعد مفر امام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان، وترى ماذا تستطيع ان تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوي، وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب».

وحيث وضع عبدالناصر أمامه ذلك السؤال بالنسبة الى مصر: ما هو دورها الايجابي في هذا العالم المضطرب، وأين هو المكان الذي يجب أن تقوم فيه بهذا الدور؟ فقد خرج من ذلك «بمجموعة من الدوائر، لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا».

ومن هنا خرج عبدالناصر بفكرة الدوائر الثلاث ـ الدائرة العربية، والدائرة الافريقية، والدائرة الاسلامية ـ واعتبرها محوراً للسياسة الخارجية المصرية في ظل النظام الثوري الجديد ـ من ناحية، وبفكرة الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به في هذه المنطقة ـ من ناحية اخرى.

ومن المهم، لأغراض هذه الدراسة، ان نتأمل في نظرته الى طبيعة العلاقة بين مصر ومحيطها العربي، ودورها بحكم هذاالمكان. اذ يمكن القول ان **الدائرة العربية**، في إدراك عبدالناصر، تمثل، ميداناً لحركة من أجل «الوحدة الكاملة»، أما الدائرتين الأخريين، الافريقية والاسلامية، فإن مضمون الحركة فيهما لا يتجاوز التضامن المشترك والكفاح الواحد في صراع المصير الذي يجري على مستوى الدول، وعلى مستوى القارات، وعلى مستوى العالم بين مجموعتين من القوى: أولاهما ـ تحاول اعادة بناء العالم على أساس من التحرر والتطور المستقل بما يعنيه ذلك من تحطيم علاقات الاستغلال والسيطرة والتبعية، بينما تهدف ثانيتهما ـ الى استمرار «النظام القديم» في جوهره، وان كانت تتحرك بشراسة من أجل بناء نظام دولي جديد للتبعية.

ويتضح هذا التباين في ادراك عبدالناصر للدور المصري الثوري الجديد في اطار هذه الدوائر الثلاث، من تفاعل تأملاته مع رواية لويجي بيرانديلو «ست شخصيات تبحث عن ممثلين». هذا التفاعل الذي لخصه بفكرته عن «الدور الهائم على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به».

وهنا من المفيد أن نسترسل مع عبدالناصر لمتابعة تجربته في التفاعل مع «الوعي العربي»، باعتبارها تمثل نموذجاً لتجربة العديد من الضباط العرب الذين عاشوا الظروف نفسها وتعرضوا للمؤثرات نفسها، وان كانت للبعض منهم توجهات مختلفة، طبقاً للظروف السياسية والمصالح الاجتماعية والوعي الايديولوجي وهو يقول في هذا الخصوص:

«وانا أذكر فيما يتعلق بنفسي أن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وانا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين، اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين.

وحين كنت اسأل نفسي في ذلك الوقت: لماذا أخرج في حماسة ولماذا أغضب لهذه الارض التي لم أرها، لم أكن أجد في نفسي سوى اصداء العاطفة.

ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيري حول هذا الموضوع عندما أصبحت طالباً في الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الاخير فريسة سهلة تتخطفها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة.

ثم بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التي تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وأنا طالب في كلية أركان الحرب حملة فلسطين ومشكلات البحر المتوسط بالتفصيل.

ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي أن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وانما واجب يحتمه الدفاع عن النفس».

ومعنى ذلك ان القتال في فلسطين يمليه ليس مجرد التضامن الأخوي مع شعب عربي ولا حتى مجرد اعتبارات الأمن الوطني بالمعنى القطري الضيق بحكم وجود «اسرائيل» على حدود مشتركة مع مصر، وانما تمليه اعتبارات القومية العربية والأمن القومي العربي. ولنتابع مع عبد الناصر استعراضه لهذا الجانب من خبرات حرب فلسطين، اذ يضيف:

«ولست أريد أن أدخل في تفاصيل حرب فلسطين الآن، فذلك بحث تتشعب فيه الاحاديث، وانما يعنيني من حرب فلسطين درس عجيب.

لقد دخلتها شعوب العرب جميعاً بدرجة واحدة من الحماسة، واذن فهذه الشعوب جميعاً تتشارك في شعورها وفي تقديرها لحدود سلامتها.

ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة. واذن فهي جميعاً، كل منها في بلادها، قد تعرضت للعوامل نفسها وحكمتها القوى نفسها التي ساقتها الى الهزيمة ونكست رأسها بالذل والعار. . . .

إن الظروف السياسية المحيطة بالعاصمة التي نتلقى منها الاوامر تحيطها بحصار وتلحق بها عجزاً أكثر من الذي تصنعه بنا نحن القابعين في منطقة الفالوجة.

ثم هذه قوات اخواننا في السلاح وفي الوطن الكبير، وفي المصلحة المشتركة وفي الدافع الذي جعلنا نهرول الى أرض فلسطين.

هذه هي جيوش إخواننا، جيشاً جيشاً، كلها هي أيضاً محاصرة، بفعل الظروف التي كانت تحيط بها والتي كانت تحيط بحكوماتها، لقد كانت جميعاً تبدو كقطع شطرنج لا قوة لها ولا ارادة بقدر ما تحركها أيدي اللاعبين.

وكانت شعوبنا جميعاً تبدو في مؤخرة الخطوط ضحية مؤامرة محبوكة أخفت عنها عمداً حقيقة ما يجري، وضللتها حتى عن وجودها نفسه. . .

ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً. .

وأيدت الحوادث التي جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد في نفسي. . .

كنت اتابع تطورات الموقف فيها فأجده اصداء يتجاذب بعضها مع بعض.

كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غداً، وفي بيروت وعمان وفي بغداد وغيرها.

وكان ذلك كله طبيعياً مع الصورة التي رسمتها التجارب في نفسي.

منطقة واحدة، ونفس الظروف، ونفس العوامل، بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعاً.

وكان واضحاً ان الاستعمار هو أبرز هذه القوى. حتى اسرائيل نفسها، لم تكن الا أثراً من آثار الاستعمار.

ولقد بدأت، بعد أن استقرت كل هذه الحقائق في نفسي، أؤمن بكفاح واحد مشترك، وأقول لنفسي:

ـ مادامت المنطقة واحدة، واحوالها واحدة، ومشكلاتها واحدة. ومستقبلها واحد، والعدو واحد ـ مهما حاول أن يضع على وجهه من اقنعة مختلفة ـ فلماذا تتشتت جهودنا؟

ثم زادتني تجربة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ايماناً بهذا الكفاح الواحد، وضرورته. فقد بدأت خبايا الصورة تتكشف، والظلام الذي كان يحيط بتفاصيلها ينقشع.

وأعترف أني كذلك بدأت أرى العقبات الكبرى التي تسد الطريق الى الكفاح ولكني بدأت أؤمن بأن هذه العقبات نفسها ينبغي ان تزول لأنها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه».

ويخرج عبدالناصر من كل ذلك بتصور واضح عن ضرورة «الوحدة العربية» وأهميتها بالنسبة

الى المستقبل العربي، فيقول:

«ولست أشك دقيقة أن كفاحنا الواحد يمكن أن يعود علينا وعلى شعوبنا بكل الذي نريده لها ونتمناه.

ولسوف أظل دائماً أقول: اننا أقوياء ولكن الكارثة الكبرى اننا لا ندرك مدى قوتنا.

اننا نخطىء في تعريف القوة، فليست القوة ان تصرخ بصوت عـال، انما القـوة ان تتصرف ايجابياً بكل مـا تملك من مقوماتها.

وحين احاول ان احلل عناصر قوتنا لا أجد مفراً من أن أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرها يجب أن تكون أول ما يدخل في الحساب». وهكذا يشير الى الـروابط المادية والمعنوية بين الشعوب العربيـة ـ من ناحيـة، والحقائق الجيوبوليتيكية والاستراتيجية ـ من ناحية ثانية، والنفط ـ من ناحية ثالثة.

ويوضح: «اذن فنحن اقوياء، أقوياء ليس في علو صوتنا حين نولـول، ولا حين نصرخ، ولا حـين نستغيث، انما أقوياء حين نهدأ، أو حين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل، وفهمنا الحقيقي لقوة الرابطة بيننا، هذه الـرابطة التي تجعل من أرضنا منطقة واحـدة ـ لا يمكن عزل جـزء منها عن كلهـا، ولا يمكن حمايـة مكان منهـا بوصفـه جزيـرة لا تربطها بغيرها رابطة».

ثم يعود الى الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به قائلاً: «ذلك هو الـدور، وتلك هي ملامحـه وهذا هو مسرحه. ونحن وحدنا بحكم «المكان» نستطيع القيام به».

ولقد سبقت الاشارة الى ان فكرة «الدور التائه الذي يبحث عن بطل» كانت متواتـرة في الفكر السياسي العربي وفي الحركة السياسية للضباط العرب، وخصوصاً كما تفصح عن ذلك خبرة الضبـاط القوميين في العراق. فقد تبنى ياسين الهاشمي فكرة الوحدة العـربية، كـما تقدم، وجعـل منها محـور نشـاطه السيـاسي، حتى اطلق عليه لقب بسـمارك العرب كـما وصف العراق في عهـده بأنـه بروسيـا العرب.

وعندما جاء عبدالناصر أحيا فكرة بسمارك العرب في شكل متصاعد في السياسة العـربية، كـما اعتبرت مصر بحق بروسيا العرب. ولكن الملفت للنظر ان هذه «المعادلة» كانت شائعة لدى العـديد من الضبـاط العرب في ادراكهم لـدورهم ولدور أقـطارهم في محيطهـا العربي، سـواء نتج ذلـك عن اعتبارات «المكان»، أو عن الاعتبارات التي يمليها «الزمان» من نحـو الظروف والتـطلعات السيـاسية المتغيرة.

وعلى سبيل المثال، يلاحظ سيل أن حكام سـوريا الـذين تكون شرعيـة حكمهم موضـع ريبة اعتادوا ان يرسلوا مبعـوثين الى الـدول المجاورة ليـدافعوا عن قضـاياهم أو أن يـذهبوا هـم بـأنفسهم فيثبتوا بذلك استقرار بلادهم. ومن هذا المنطلق كانت «العروبة» شعـاراً مميزاً استعمله الشيشكلـي للقتال به في الشهور الاولى لحكمه، ولربما دفعه الى ذلك في الدرجة الاولى علاقاتـه شبه السريـة مع الحزب القومي السـوري، حيث تتعارض القـومية العـربية مـع المبدأ الاسـاسي للحزب وهـو «الأمة السورية». ويضـاف الى ذلك أن الاشهـر التي صعد فيهـا الشيشكلـي الى دور القيـادة العربيـة عادت عليـه بنتائـج طيبة عـدة، فقد كـانت العروبـة هي المبـدأ الـوحيـد الـذي يمكن ان يتجـاوب معـه

السوريون، «أن سوريا جزء من الوطن العربي والسوريون جزء من الأمة العربية»، هذا ما أعلنه الشيشكلي حين أقسم يمين الولاء التقليدي في كلية أركان حلب في ايار/ مايو ١٩٥٢. كذلك فقد وعد بأن سوريا ستكون «بروسيا الدول العربية» و«القلعة الفولاذية» التي ستنطلق منها شعلة التحرير الى كل الوطن العربي[٤٠].

كذلك فقد ذهب العقيد معمر القذافي في خطاب له امام الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي في تاريخ ١٩٧٢/٤/٨ الى ما يلي: «أتصور الدور الذي يجب ان يلعبه بلدنا الصغير شبيهاً الى حد كبير بالدور الذي لعبته بروسيا في الوحدة الالمانية. وأرى أيضاً أن هذه الجمهورية الفتية مدعوة للتمسك بكل ما يتعلق بالوحدة العربية والقيام بنفس الدور الذي قامت به «بيدمونت» في الوحدة الايطالية»[٤١].

في عام ١٩٧٤ كتب استاذ أميركي في العلوم السياسية، يصف ما وصل اليه هدف «الوحدة السياسية العربية»، بعد وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠، قائلاً: «انه لم يعد هناك مفر امام اكثر الرومانسيين إمعاناً في الوهم من أن يطرحوا جانباً، ولأجل غير محدود، آمالهم في تحقيق أو بعث الوحدة العربية. وبكلمة واحدة: لقد تبددت أسطورة بروسيا العربية، اذ بينت حرب الايام الستة بوضوح أن مصر ليست بروسيا العرب، وجاءت وفاة عبدالناصر فأزالت بدورها بسمارك العرب»[٤٢].

وعلى الرغم من الاختلاف التام مع مقدمات هذا التقرير العام ونتائجه، الا أنه يعبر عن المكانة التي احتلها عبدالناصر، والدور الذي تهيأت مصر لممارسته في ظل قيادته ـ من ناحية، و«عقدة الزعامة» التي خلفتها معادلة «بسمارك ـ بروسيا» في النظام العربي المعاصر، عندما ظهر جمال عبدالناصر في مصر ـ من ناحية أخرى.

ومن هذه الناحية حلل خدوري توجهات «الضباط الاحرار» الذين قادوا الثورة العراقية عام ١٩٥٨ بزعامة عبدالكريم قاسم، وخلص الى أن التأكيد الواعي في «البيان رقم (١) على مبدأ الوحدة العراقية، وليس الوحدة العربية، أو على الأقل الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ـ كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون ـ كان يعكس رغبة هؤلاء «الضباط الاحرار» في «أن يكونوا أسياداً في أوطانهم لا أن يسلموا الزعامة والقيادة الى الرئيس جمال عبدالناصر كما فعل السوريون»[٤٣].

ومن هذه الناحية نفسها، أعلن القذافي في خطاب ألقاه في مناسبة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في معسكر ناصر في مصر عام ١٩٧٢ انه «لا بد لهذه الأمة من وقفة امام عشرين عاماً من الثورة... وقفة امام تجاربها لتقييمها.. ولا بد أن نكون صرحاء، بعيدين عن مجاملة أو مداراة أحد، والامر هو أن الامة العربية كانت أمة عاقة لجمال عبدالناصر الذي ناضل من أجلها حتى قضى نحبه... لقد تخطت الثورة الليبية العقبات التي تسقط فيها

---

(٤٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٤١) نقلاً عن: بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار، ص ١٨٢.

(٤٢) Malcolm H. Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» in: Abraham Samuel Becker, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr, *The Economics and Politics of the Middle East* (New York: American Elsevier, 1975), p. 55.

(٤٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٧٠. انظر ايضاً في تأكيد «عقدة الزعامة» لدى عبد الكريم قاسم: فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٥٢.

الثورات العربية، وهي الوقوف موقف الند من عبد الناصر... وموقف الند للند من ثورة يوليو. هناك انقلابات عسكرية هزيلة حدثت بعد ١٩٦٧ يسمونها بالثورة. يعني من آخر المهازل في الساحة العربية ان تحدث انقلابات عسكرية وتدعي أنها ثورة حقيقية. لا يحركهم في ذلك سوى حقدهم على مصر وعلى جمال عبدالناصر»[٤٤].

وهكذا يتضح كيف أن هذه الظاهرة الايجابية التي مثلتها ظاهرة «جمال عبد الناصر ـ مصر»، قد حملت معها أيضاً بعض السلبيات، التي ما تزال آثارها مستمرة حتى الآن.

ثالثاً: العلاقات المدنية ـ العسكرية

تكتسب الدراسات المرتبطة بطبيعة وبنيان العلاقات المدنية ـ العسكرية، وما يترتب عليها من مشكلات، أهمية خاصة في مختلف الدول، بل وتصبح لها أهمية محورية حينما تنصب الدراسة على السلوك السياسي للعسكريين، وذلك لاعتبارات عدة متداخلة[٤٥]:

أولها ـ أن المؤسسة العسكرية تتمتع في جميع الدول بسمة خاصة تتمثل في أنها تحتكر وحدها القوة المادية الأساسية في الدولة، وبالتالي فهي «أداة الردع» الرئيسية فيها. ومن هنا فإن ذلك «التغير الجذري» في العلاقات بين «نظام الحكم» و«أداة القوة» التابعة له يصبح مثيراً للدهشة في كثير من الحالات حيث تصبح «الأداة» نفسها هي «نظام الحكم». وبالتالي تركز غالبية الدراسات المرتبطة بالسلوك السياسي للعسكريين على مسألة كيفية تحقيق السيطرة السياسية المدنية على الجيوش.

وثانيها ـ تعدد الأبعاد المرتبطة بالعلاقات المدنية ـ العسكرية، فقد ينظر اليها على أنها مرادف لعلاقة الدولة بالجيش، وقد ينظر اليها باعتبارها تتحصل في علاقة الشعب بالجيش، وقد تثار بمعنى العلاقة بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، كما أنها قد تتمثل في مصالح المؤسسة العسكرية في اطار المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القوى والجماعات السياسية والاجتماعية في الدولة المعنية. غير أن ما يهم دراسات السلوك السياسي للعسكريين في الدول المتخلفة، من دون تجزئة تلك الابعاد، هو كيفية تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بينما يتعرض المجتمع لعمليات تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي شاملة وجذرية تحت قيادة وتوجيه الضباط في بعض الحالات؟ ويلاحظ أن التوترات المرتبطة بالعلاقات المدنية ـ العسكرية ليست ظاهرة حديثة، ولكن تلك التوترات ـ مع شيوع ظواهر الثورات وتعاقب الانقلابات، فضلاً عن ظهور مجموعة من الدول التي تعرف فكرة «الانقطاع» عن نظامها السابق وتحاول بناء نظام جديد يختلف عنه كلياً ـ قد اكتسبت أبعاداً جديدة.، فقد أصبح التزام بعض عناصر النخبة العسكرية وولاؤها قابلاً للتحول هذه الايام، في مدى شهور قلائل، وأحياناً في مدى اسابيع.

وثالثها ـ انه على الرغم مما لمشكلة العلاقات المدنية ـ العسكرية من أهمية عملية، الا أنها

---

(٤٤) نقلاً عن: بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤٥) انظر في تفصيل تلك الاعتبارات، وفي ابعاد العلاقات المدنية ـ العسكرية عموماً:

Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes,* pp. 11-31.

تحظى أيضاً باهتمام نظري وفكري، ذلك أن مفهوم الاحتراف العسكري انما يتضمن ـ شأنه في ذلك شأن أي نوع آخر من الاحتراف ـ سعياً دائباً نحو الاستقلال المهني، فكيف يتحقق ذلك الاستقلال مع مطلب السيطرة السياسية المدنية الحازمة؟

وأخيراً ـ فإن وجود انماطعدة متنوعة من العلاقات المدنية ـ العسكرية قد يشير الى وجود علاقة بين الاحتراف العسكري ومدى التدخل في الشؤون السياسية، يمكن ان يؤدي الى استخلاص منهاج نظري على درجة كبيرة من العمومية بخصوص الدور السياسي للعسكريين، فقد رأى هنتينغتون، على سبيل المثال، أن مضاعفة الاحتراف العسكري هو أقوى أسس الضمان بالنسبة الى السيطرة المدنية الفعالة. وخلص الى «أن سلك الضباط الذي يتميز بدرجة عالية من الاحتراف يقف على أهبة الاستعداد لتنفيذ رغبات أية جماعة مدنية تقوم بتأمين السلطات الشرعية داخل الدولة»[٤٦]. بينما شكك فاينر في أساس ذلك الدفع، ذلك أن مقتضى إعمال منطق هنتينغتون أن يصبح الاحتراف العسكري وعدم التدخل العسكري، بحكم التعريف، بمثابة وجهين لعملة واحدة، أو كأنهما الشيء ونظيره، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان استخلاص أي تفسير لحقيقة الالتزام السياسي بالاستناد الى درجة الاحتراف العسكري. ومن هنا، طرح رأياً بديلاً عن ذلك يتمثل في أن الولاء السياسي للمؤسسة العسكرية يعتمد على الايمان الصريح بمبدأ السيادة المدنية. وبهذا المنطق فإن فاينر عاد لتقديم ما سبق أن انتقد هنتينغتون عليه بالضبط، لأنه في حقيقته لا يعبر أيضاً عن طبيعة الالتزام السياسي للمؤسسة العسكرية. ويكفي وضع هذين المبدأين في خضم التجربة الفرنسية بخصوص العلاقات المدنية ـ العسكرية فيما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ على النحو السابق الاشارة اليه. بل لقد خلص كولكويز، على العكس مما تقدم، الى أن النقد المتزايد للتوعية السياسية في سلك الضباط السوفيات، يعتبر خطوة في الاتجاه ناحية خلق جماعة أكثر احترافاً عن ذي قبل، وهو ما يعني بغير شك تخفيف قبضة النظام السياسي السوفياتي على المؤسسة العسكرية[٤٧]. ولقد أكد بيرلموتر وليوغراند صحة هذا التوقع، بعد مضي أقل من عقدين على نشر دراسة كولكويز، ورصدا العديد من الشواهد على مدى «استقلالية» المؤسسة العسكرية في الاتحاد السوفياتي بناء على ارتفاع مستويات «الاحتراف» في صفوفها. بل لقد خلصا من متابعة حالتي كل من الصين الشعبية وكوبا، الى أن هذا الاتجاه يرتبط بطبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية في النظام السياسي الشيوعي[٤٨]. وبذلك يكون من الصحيح ما أشار اليه فيلد من أنه ليس «الاحتراف» وانما هناك عوامل أخرى أكثر حسماً في تحديد العلاقات المدنية ـ العسكرية، وان التدخل العسكري، بهذا المعنى، يجد أساساً أفضل لتفسيره بالاستناد الى متغيرات الموقف

---

(٤٦) Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962).

(٤٧) لمزيد من التفصيل، انظر:

R. Kolkowicz, «The Impact of Modern Technology on the Soviet Officer Corps,» in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, pp. 148-168.

(٤٨) A. Perlmutter and W. Leo Grande, «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (December 1982), pp. 778-789.

السياسي والاجتماعي أكثر من الاعتماد على الاتجاه العسكري[٤٩]. ومن هنا يصعب في مجال العلاقات المدنية ـ العسكرية الإشارة الى اتجاه عام، وانما يكون على المرء ان يضع في اعتباره، في كل حالة خاصة، مستوى الثقافة السياسية السائد (الذي أشار اليه فاينر)، والمضمون الايديولوجي للنظام السياسي.

وبناء على ذلك التصور، يمكن البحث في طبيعة الخبرة العربية المرتبطة بتحديد الاجراءات والأدوات التي تسمح للنظام السياسي الجديد في عدد من الاقطار العربية أن يحدد طبيعة علاقاته بالمؤسسة العسكرية الناشئة فيه، والتي تمكنه من تحقيق تكامل تلك المؤسسة في اطار ذلك النظام، بحيث يحقق عليها بالتالي السيطرة السياسية المنشودة. وتشير دراسات التغير السياسي الى ان هذه المشكلة ظهرت في اطار نمطين من أنماط التغير: **أولهما** ـ نمط الثورة الجذرية الشاملة التي شهدتها الدول الاشتراكية في بداية طريقها لتغيير أسس المجتمع تغييراً كلياً، حيث ظهرت مشكلات أثر تحول السلطة السياسية وكيفية تحقيق السيطرة المدنية على الجيوش. **وثانيهما** ـ تمثل في ظهور الدول المتخلفة التي تسلمت مقاليد السلطة من الحكم الاستعماري وتسعى الى بناء نظام سياسي مستقل، وهو ما يقترن باثارة المشكلات نفسها في العلاقات المدنية ـ العسكرية.

ومن هنا فان استكشاف طبيعة تلك الاجراءات والادوات إنما يقتضي الاحالة الى مدلول الخبرة الاشتراكية في بناء المؤسسة العسكرية، في غمار عمليات التغيير الجذرية الشاملة لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية، التي ترفض رفضاً كاملاً أي رابطة أو اتصال مع المواريث القيصرية الاستغلالية التي سبقت الثورة الاشتراكية، ومع ذلك كله تحقق السلطة المدنية (الحزب) قدراً ملحوظاً من النجاح في استبقاء المؤسسة العسكرية تحت السيطرة السياسية التامة[٥٠].

ويلاحظ بداية أنه يبدو أن النظام السياسي الاشتراكي (بالمعنى الماركسي ـ اللينيني) يتضمن تناقضاً متأصلاً في بنيته الداخلية. فالحزب يلتزم بمقولة كلاوز وفيتز حول سيادة السياسة على العمل العسكري. كما أن الدول الاشتراكية تنطوي على موانع ايديولوجية ضد تدخل الجيوش في الشؤون السياسية المدنية، وهي بقوة الموانع نفسها المعروفة في النظم السياسية الغربية. ولكن القوات المسلحة في النظم الاشتراكية، وبدون استثناء تقريباً، تمثل مؤسسات مسيسة للغاية تعمد الى

---

(٤٩) M. Feld, «Professionalism, Nationalism and the Alienation of the Military,» in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes,* pp. 55-70.

(٥٠) حول الخبرة الاشتراكية في بناء الجيوش تحت السيطرة السياسية المدنية، انظر:

J. Graczyj, «Social Promotion in the Polish People's Army,» pp. 82-93; J. Vncek, «Social Change in the Officer Corp of the Czechoslovak People's Army,» pp. 94-100; P. Zhilin, «The Armed Forces of the Soviet State,» pp. 157-174, and J.Sohn, «Factinalism and Party Control of the Military in Communist North Korea,» pp. 262-294, in: Van Doorn, ed., Ibid.

انظر ايضاً في اختيار التصورات والنتائج التي تضمنتها تلك الدراسات، فضلاً عن استعراض كل من الخبرة الصينية والخبرة الكوبية:

Perlmutter and Grande, «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems,» pp. 778-789.

المشاركة في الشؤون السياسية بشكل مباشر وصريح وبصورة غير معروفة في الدول الغربية. وفي بعض الحالات، كانت المؤسسة العسكرية هي القطاع القائد، كما حدث في الصين خلال الثورة الثقافية، وكما حدث في كوبا خلال الستينات، وكما يحدث في بولندا الآن. الا ان المؤسسة العسكرية على الرغم من هذا التسييس، الذي يعتبر سمة للمؤسسات العسكرية في الدول المتخلفة، قد التزمت بمبدأ السيادة المدنية، ولذلك فليست هناك حالة واحدة في مثل هذه النظم الاشتراكية، قامت فيها المؤسسة العسكرية باقصاء الحزب الحاكم عبر انقلاب عسكري.

ويمكن القول ان المفتاح الاساسي لفهم هذه الظاهرة، يكمن في طبيعة علاقات السلطة في الدول الحزبية المبنية على أساس الماركسية ـ اللينينية. فمن المعروف انه ليس هناك نظام اشتراكي من النظم القائمة الآن قد نشأ بدون الاعتماد على القوات المسلحة، ولكن تلك النظم لا تعيش على القوة وحدها. ان السلطة قد تنبع من فوهة البندقية حقيقة، ولكن فوهة البندقية الاشتراكية هي الحزب، وليست الجيش. وبمجرد تأسيس الدولة الاشتراكية، فان النمط المحدد لتطورات النظام الجديد يعتمد على تطور العلاقة بين الحزب، والجيش، والدولة، أو المثلث الحديدي للشؤون السياسية في النظام الاشتراكي[٥١].

لقد خلص كولكويز الى أن المتغير الأساسي الذي يفسر طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية السوفياتية هو السيطرة. لقد نجح الحزب في بناء نظام للسيطرة على المؤسسة العسكرية يتسم بالشمول والتعقيد والفعالية. وهو النظام الذي يجعل من خضوع المؤسسة العسكرية أمراً ممكناً. مع ملاحظة ان نمط العلاقات المدنية ـ العسكرية والدور السياسي للعسكريين كلاهما يتسم بالديناميكية وتعرضا لتطورات متعاقبة على مدار العقود السبعة الماضية وفقاً لتطور مستويات الاحتراف والمهنية في الجيش السوفياتي[٥٢].

بينما ذهب كولتون الى أن السيطرة ليست هي العنصر الرئيسي، لأن علاقات الحزب ـ الجيش كانت مبنية حقيقة على أساس الائتلاف. ويضيف أن الحزب له السيطرة فعلاً، ولكن مستويات المشاركة العسكرية الاحتمالية، ان لم تكن الفعلية، تظل عالية، وأنه نادراً ما كانت المؤسسة العسكرية في حالة سكون من الناحية السياسية. بل ويذهب الى ان المؤسسة العسكرية السوفياتية لديها القدرة على أقل تقدير للقيام بأدوار سياسية أكثر طموحاً بكثير مما فعلت، وأن هذه الادوار قد تمتد الى حد الاستيلاء على السلطة، وهو ما يتوقف على فعالية الضوابط المدنية، وأجهزة الحزب[٥٣].

أما أودوم فينطلق من أن كلاً من الجيش والحزب نخبوي ووطني معاً، وأن الاستقلال المهني للمؤسسة العسكرية لا يتناقض مع خضوعها للايديولوجية. وبالتالي فهو يتصور الجيش بمثابة ذراع

---

(٥١) Perlumeter and Grande, Ibid., p. 778.

(٥٢) R. Kolkowicz, *The Soviet Military and the Communist Party* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), passim.

(٥٣) T. Colton, *Commisars, Commanders, and Civil Authority* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), pp. 58-114 and 221-249.

تنظيمي للحزب، وليس شيئاً منفصلاً عنه ويعمل منافساً له وبالتالي فالخلافات على مستوى القيادة حول السياسة العسكرية، هي انقسامات وظيفية داخل الحزب، وليست من الانقسامات التي تضع الحزب في مواجهة الجيش(٥٤).

ويمكن القول ان الاختلافات التي سبقت الاشارة اليها بين كل من كولكويز وكولتون وأودوم، ترجع، الى حد كبير، الى تركيز كل منهم أو تأكيده على جانب واحد ـ مثل السيطرة، أو الايديولوجية أو التكوين السياسي الاجتماعي للنخبة ـ من جوانب العلاقات المتعددة بين الجيش والحزب على حساب الجوانب الاخرى لتلك العلاقات. وعلى ضوء هذه الملاحظة، وحيث لا يقوم تناقض حقيقي بين هذه التصورات المختلفة، يمكن اجمال الاجراءات والأدوات التي لجأت اليها البلدان الاشتراكية من أجل تحقيق تكامل المؤسسة العسكرية فيها في اطار النظام الجديد وتحت السيطرة السياسية الحازمة في ثلاثة أبعاد أساسية:

أولها ـ تغيير الاساس الاجتماعي للجيش وقواعد الخدمة العسكرية وخصوصاً نظم التجنيد والترقي والتسريح. وكانت المشكلة الاساسية بهذا الخصوص هي كيف يصير الجيش الجديد بمثابة بوتقة تضم جماعات عسكرية مختلفة ـ قوات نظامية، جماعات حرب العصابات، الميليشيا، المرتزقة، الجماعات الدينية المسلحة ـ وتحقق انصهارها معاً في جيش وطني جديد يتميز بتركيب طبقي بروليتاري؟ ولقد تمت مواجهة تلك المشكلة عن طريق حملات «تطهير» الجيش المستمرة، بحيث لا تستبقي في الخدمة العسكرية الا أكثر العناصر الطبقية الموثوق بها، فضلاً عن اتباع سياسة جديدة للتجنيد قوامها الاعتماد على أكثر العناصر ولاء للتعاليم الاشتراكية، وبهذا المعنى جرى التوسع في تجنيد ابناء العمال والفلاحين، مع ترقية ضباط الصف الى رتب الضباط حيث كان معيار الولاء السياسي يفوق كثيراً معايير المقدرة المهنية، فضلاً عن تأثير ذلك على عملية الحراك الاجتماعي.

وثانيها ـ السيطرة السياسية عن طريق عمليات التوجيه المعنوي والتوعية الايديولوجية والتنشئة السياسية، وفقاً لاعتناق فكرة التسييس الكامل للقوات المسلحة في هذه النظم الاشتراكية. وتعتبر الكليات العسكرية هي المؤسسة الاساسية في هذه العمليات، حيث يخصص في دوراتها متسعاً من الوقت لخطة التثقيف السياسي التي تستهدف نقل تعاليم النظام الجديد، وفي الوقت نفسه اقتلاع جذور أي مشاعر متبقية من الولاء للنظام القديم، وصولاً الى بناء «نمط جديد» من «الضباط» يتميز بكونه خبيراً من الناحية المهنية وفي الوقت نفسه يكون مواطناً سياسياً فعالاً.

وثالثها ـ السيطرة التنظيمية المباشرة على المؤسسة العسكرية من قبل النظام السياسي (الحزب) بواسطة القادة الحزبيين والمفوضين السياسيين. ويتلخص ذلك في وجود مكتب سياسي يصير بمثابة مركز القوة المعبر عن الحزب داخل المؤسسة العسكرية، ويغطي هذا المكتب عمليات التوعية الايديولوجية والسياسية. ويعتبر المفوض السياسي هو العنصر الرئيسي في هذا النظام من السيطرة،

---

(٥٤) W. Odom, «The Party-Military Connection: A Critique in Civil-Military Relations in Communist Systems,» in: D. Herspring and I. Volgyes, eds., *Civil-Military Relations in Communist Systems* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978), pp. 27, 29, 31 and 41-43.

ولذلك فهو يمارس سيطرة حزبية مباشرة على جميع الضباط على المستويات المختلفة. وبذلك تتكون سلسلة القيادة من خطين للسيطرة، على جميع المستويات، أحدهما من قبل الحزب والآخر يمثل الناحية المهنية، وهكذا يوجد حزبيون في مستويات التنظيم العسكري، كما يوجد ضباط في مستويات التنظيم الحزبي.

وعلى ضوء خبرة العقود الماضية، يمكن القول أن مجموعة الدول الاشتراكية قد حققت قدراً ملحوظاً من النجاح، بأعمال تلك الاجراءات واستخدام تلك الأدوات، في تحقيق اندماج القوات المسلحة، سواء بمعنى الانصهار الداخلي أو بمعنى اندماجها في اطار النظام السياسي، بما يضمن سيطرة مدنية واضحة عليها. فقد تمكنت من بناء جيش محترف بالمعنى المهني ـ من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه جيش شعبي بالمعنى السياسي والاجتماعي ـ من ناحية ثانية، وهو خاضع لسيطرة الحزب حيث تتجسد السيطرة السياسية والعسكرية في يد قيادة واحدة تسيطر على الحزب والجيش معاً، حيث تلك القيادة هي نتاج حروب ثورية ـ من ناحية ثالثة.

فاذا عرج الباحث الى وقائع الاقطار العربية التي شهدت ظاهرة التدخل العسكري بصفة خاصة، لوجد أن المشكلات التي واجهتها في أعقاب الاستقلال أولاً ثم في اعقاب التدخل العسكري أساساً، بخصوص المؤسسة العسكرية كانت متشابهة، من حيث الجوهر، مع تلك التي واجهتها مجموعة الدول الاشتراكية مع عملية التغيير الاجتماعي الشامل. فإذا كان مدلول الخبرة الاشتراكية يشير الى النجاح، فهل يقدر للأقطار العربية أن تحظى بمثله؟

لقد واجهت تلك الاقطار العربية ـ مثلها مثل الدول الاشتراكية ـ مشكلة البناء العسكري الجديد. ولقد أثارت عملية التكامل الاجتماعي والتنظيمي والسلوكي لمجموعات «الفصائل المسلحة» التي كانت قائمة، قدراً كبيراً من التوترات ولقيت قدراً آخر من المقاومات. ولقد كان المصدر الرئيسي للتوتر في الأقطار العربية، ليس تعاليم الايديولوجية الجديدة، وانما بنية الجيوش القائمة ذاتها، سواء من ناحية أصول وارتباطات النخبة العسكرية السائدة قبل التدخل، أو ذلك التفاوت الاجتماعي ـ الاقليمي في تركيب القوات المسلحة الذي تخلف في حقيقته عن مواريث المرحلة الاستعمارية، وخطورة ذلك بالنسبة لاحتمالات الانقلاب المضاد. وغالباً ما اقتضى الأمر بعض الوقت لامكانية تحقيق التكامل العسكري في اطار النظام الجديد في شكل وطيد. غير أن ما تنبغي الاشارة اليه هو ان خلق سلك ضباط وطني جديد، لا يتضمن بالضرورة حقيقة السيطرة السياسية عليه ومن هنا يعود الباحث الى اجترار تلك الاجراءات والأدوات التي عمدت الدول الاشتراكية الى إعمالها في هذا المجال، ليرى مفعولها في الإطار العربي، والتي تمثل أولها في السيطرة عن طريق الانتقاء والتجنيد والتطهير، وثانيها في السيطرة من خلال عملية التنشئة السياسية، وثالثها في السيطرة التنظيمية الحزبية المباشرة.

١ ـ في خصوص الأساس الاجتماعي للجيش

اتجهت أنماط القاعدة الاجتماعية للتجنيد في غالبية الجيوش الى الالتقاء عند نقطة واحدة، تتحصل في التأكيد على الانتخاب الوطني للمجندين استناداً الى المؤهلات التعليمية والمؤشرات

الأخرى المقررة من مقاييس التجنيد. وبالتالي لجأت غالبية الاقطار العربية الى تغيير جذري في وسائل وأساليب التجنيد التي اتبعتها الدول الاستعمارية السابقة والحكومات الوطنية التابعة لها، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقليمية. وهكذا تم اقرار مبدأ الخدمة العسكرية الوطنية واعتمد نظام التجنيد الاجباري العام، والغيت فكرة «البدل النقدي» من غالبية الجيوش. وفي الوقت نفسه عمدت غالبية الاقطار العربية فور الاستقلال الى إنشاء كليات حربية وطنية بمجرد ان تسمح لها الظروف بذلك. وعلى سبيل المثال، فقد أفتتحت كلية حربية في العراق عام ١٩٣٢، وفي مصر عام ١٩٣٦. وفي سوريا عام ١٩٤٦ وفي اليمن العربية عام ١٩٥٨. ولذلك فقد بدأت سياسات السيطرة على سلك الضباط، بعد التدخل العسكري، أساساً من خلال نظم القبول بالكليات العسكرية. ففي مصر كان يجري استبعاد ابناء «الطبقة القديمة»، ثم امتد الاستبعاد الى أبناء المحكوم عليهم في قضايا «أمن الدولة» والعناصر «المتطرفة» عموماً، ويقصد بذلك أساساً العناصر المرتبطة بجماعة الاخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية. وفضلاً عن ذلك، فقد توسعت النظم العسكرية في سياسات تطهير الجيش، سواء من العناصر المرتبطة بالنظام القديم، أو من العناصر التي كانت تعمد الى «التآمر» على النظام الجديد من داخل الجيش. وعندما انتشرت حالات التدخل بقيادة شباب الضباط من رتبة «عقيد» و«مقدم»، كان من المفهوم أن حملة التطهير تشمل غالبية القيادات الأعلى رتبة. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب الثورة المصرية مباشرة تمَّ الاستغناء عن خدمات ما يزيد على ٤٠٠ ضابط من كبار الرتب، وقد اشتملت القائمة على الغالبية العظمى من «العقداء» وجميع الضباط من الرتب العسكرية الأعلى، باستثناء اثنين فقط، وهما: «العقيد» محمد ابراهيم الضابط المستقل الذي عين في الحال رئيساً جديداً للأركان، و«اللواء» محمد نجيب رئيس «مجلس قيادة الثورة»[٥٥]. وبعد الثورة العراقية اشتملت قائمة التطهير فيما بين ١٤ و ١٦ تموز/ يوليو ١٩٥٨ على أكثر من ٦٠ ضابطاً من ذوي الرتب العالية تم عزلهم أو احالتهم على التقاعد[٥٦]. أما في ليبيا فقد تم الاستغناء عن خدمات جميع الضباط فوق رتبة «عقيد»، وبعد هذا «التطهير» لم يتبق في القوات المسلحة الليبية سوى «عقيد واحد» فقط تمت ترقيته الى هذه الرتبة مباشرة من رتبة «نقيب» هو «العقيد» القذافي نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة.

ويلاحظ أن مثل هذا «التطهير» الواسع لم يكن يحدث في حالات الاستيلاء على السلطة من قبل كبار الضباط أنفسهم أو القيادة العليا للقوات المسلحة، كما حدث في حالتي انقلاب حسني الزعيم في سوريا، وابراهيم عبود في السودان.

ولا يعني ما تقدم أن عمليات «التطهير»، على الرغم من أهميتها وفعاليتها كوسيلة للسيطرة، كانت ذات طابع ايجابي باستمرار، أو أنها كانت تصدر عن دافع وطني مجرد دائماً. وانما على العكس من ذلك، كانت مصدراً، في بعض الحالات، لاستنزاف القيادات العسكرية المحدودة أصلاً،

---

(٥٥) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p. 322.

(٥٦) الوقائع العراقية، ١٩٥٨/٧/٢٣.

وخصوصاً مع تواتر الانقلابات العسكرية في البلد نفسه (كما في سوريا والعراق)، فضلاً عما ترتب عليها من تمزيق سلسلة القيادة. وبنيان السلطة والسيطرة داخل القوات المسلحة، حيث اقترنت في بعض حالات التدخل بظاهرة سلبية أخرى، وبالذات في الجيوش «المسيسة» التي تمثل سوريا نموذجاً مثالياً لها، وهي ظاهرة «القفز» في الترقيات لمصلحة صغار الضباط. بينما في حالتي كل من الثورة المصرية والثورة الليبية هناك استثناء واحد لهذه الظاهرة، تمثل في الأولى في ترقية «الرائد» عبدالحكيم عامر الى رتبة «عميد» عام ١٩٥٣، والى رتبة «لواء» عام ١٩٥٧، ثم الى رتبة «مشير» عام ١٩٥٨، وتمثل في الثانية في ترقية «النقيب» معمر القذافي الى رتبة «عقيد» في عام «الثورة» نفسه.

وبطبيعة الحال، فقد اقترنت حملات «التطهير» بعملية اخرى تستهدف «ملء الفراغ» الناجم عنها وعلى الرغم من تعيين بعض «الضباط الاحرار» في مناصب عسكرية استراتيجية، الا ان المجال اتسع لترقية وتعيين عدد من الضباط الوطنيين المستقلين، الذين يتوافر فيهم عنصرا الثقة السياسية والخبرة المهنية، في المناصب الشاغرة. وتم ذلك، خصوصاً في حالات التدخل الاولى، طبقاً لمبدأ الاقدمية العسكرية كما حدث في حالتي مصر ١٩٥٢ والعراق ١٩٥٨.

وقد توازت تلك الاساليب والاجراءات في أهميتها مع قرارات زيادة الرواتب وغيرها من التعويضات و«المزايا» الاجتماعية لجميع الدرجات والرتب. فضلاً عن تعديل نظم وقواعد الخدمة والترقية والتسريح، جنباً الى جنب مع تطوير مستويات التدريب والتسليح والمعدات. ولقد صاحب كل ذلك توسع كبير في حجم القوات المسلحة، مما أدى بالضرورة الى إضفاء صبغة ديمقراطية على بنيانها.

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التدابير الى تأمين ولاء القاعدة العريضة من الضباط والجنود فضلاً عن توسيع دائرة التأييد الذي تحظى به «مجالس قيادة الثورة»، جنباً الى جنب مع الحفاظ على المستويات المهنية المقررة للخدمة العسكرية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الميراث التاريخي واعتبارات الخبرة الفنية النسبية والأقدمية دفعت بعض الحكومات العربية ـ تحت ضغط المطالب العاجلة ومن دون اعتبار جدي لمخاطر ذلك في المستقبل ـ الى أن تستسهل الاعتماد على العناصر القديمة التي تمت تربيتها واعدادها في ظل الادارة الاستعمارية، وسلمت بالتالي قيادة الجيش وتنظيمه الى الضباط الذين تخرجوا من الكليات العسكرية أو الذين تمت ترقيتهم من بين الصفوف من دون اجتياز الدورات المقررة للضباط أو توافر المؤهلات المقررة في هذا المجال. وتقدم الخبرة السورية بعد الاستقلال أمثلة عديدة لخطورة ذلك الاتجاه.

فلقد أصبح من الثابت أن الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى التي شهدتها سوريا بعد الاستقلال، والتي تزعمتها القيادات العليا للجيش، بدءاً من انقلاب حسني الزعيم رئيس الاركان والقائد العام للجيش، الى انقلاب سامي الحناوي وانتهاء بانقلاب أديب الشيشكلي، كانت تعكس صراعاً على النفوذ والمصالح بين الاستخبارات الامريكية والاستخبارات البريطانية والاستخبارات الفرنسية. فضلاً عن مصالح الاحتكارات الغربية وفي مقدمتها شركة «التابلاين» الامريكية. مع ترك

هامش لصراعات العائلات المالكة في السعودية والعراق ومصر[٥٧].

كذلك فان «العقيد» حيدر الكزبري، الذي خدم في الجيش الفرنسي بدرجة رقيب ورُقي الى درجات الضباط عن غير طريق الكلية الحربية نظراً للحاجة الى ضباط، كان في مقدمة الضباط الذين تصدروا لقيادة الانفصال السوري عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة. وسنعود الى الحديث عن هذه «الحالة» بالذات في إطار مناقشة تجربة الوحدة المصرية السورية.

وإضافة الى ما تقدم، تستحق تجربة جيوش حروب التحرير الوطنية اشارة خاصة، مع ملاحظة أنها تنحصر بالوطن العربي في حالتي الجزائر واليمن الديمقراطية، حيث كانت ظروف إعادة البناء العسكري بعد الاستقلال شديدة الشبه بتجربة بناء الجيوش الاشتراكية بعد انتصار الثورة في مجموعة الدول الاشتراكية. بل لقد اقترن التحول السياسي في هاتين الحالتين ايضاً بتبني المنهاج الاشتراكي رسمياً دليلاً للتحرر الوطني والتنمية الشاملة والتقدم الاجتماعي.

ومن واقع الخبرة المباشرة المستمدة من واقع التجربة الجزائرية، قال شريف مساعديه: «ان مرحلة الاستقلال - وهذا تطور طبيعي - طرحت علينا مفاهيم جديدة فيما يتعلق بالثورة ودور أدوات تطبيقها، من تنظيم سياسي، وادارة، وجيش والتي يجب لتنجح في مهمتها أن يكون عملها منسجماً. حزب ثوري يقوم على وحدة الفكر والهدف، وادارة فعالة منسجمة مع سياسة الثورة، وجيش يكون الدرع الحامي للثورة»[٥٨]. ولكي يقوم الجيش بمهامه الجديدة - كما أضاف شريف مساعدية - كان من الضروري ان يتكيف مع طبيعة المرحلة الجديدة، «وقد طرأ على جيش التحرير الوطني ذلك التحول المطلوب بعد الاستقلال، فانتقل الى جيش وطني شعبي. ولم تكن عملية التحويل هذه سهلة، بل احتاجت الى رؤية واضحة لاهداف الثورة في الحاضر وفي آفاق المستقبل، وفهم شامل لدور الاجهزة المختلفة في معركة بناء الاشتراكية، وتطلبت كذلك تقديراً سليماً لمكانة الجيش وموقعه في مجموع العمل الثوري. ونوع آخر من الصعوبات، اعترض سبيل الثورة في عملية تحويل جيش المعارك المسلحة، الى جيش يحمي مكاسب الاستقلال، ويساهم في البناء والتطبيق الاشتراكي، فلقد كان على الثورة ان تعمل لرفع عملية التحويل الى مستوى تتكامل عنده الخصائص السابقة لجيش التحرير، وخبراته التي اكتسبها من المعركة مع معطيات المرحلة الجديدة وشروط مواجهتها، حتى تسلم عملية التحويل من عيبين كلاهما يشكل خطراً على الجيش وعلى الثورة خصوصاً: أحدهما، الاكتفاء بالانتقال الشكلي الى المرحلة الجديدة بالعتاد المادي والفكري نفسه، وبالمستوى الفني نفسه. وثانيهما المبالغة في التجديد بالجري وراء الفنيات الحديثة وتقديم الاعتبارات العسكرية وتقاليدها الكلاسيكية على المهمات الاساسية لهذا الجهاز»[٥٩].

إن «الخطوة الاولى التي تمت في عملية تحويل جيش التحرير تمثلت في نقل هذا الجهاز من الوضع الذي كان فيه كوحدات وفيالق على مستوى الولايات، حسب مقتضيات الحرب التحررية، الى وضع جديد كجيش عصري

---

(٥٧) انظر في تفصيل ذلك: سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨، ص ٤٣ - ١٩٧.

(٥٨) محمد شريف مساعدية، «الجيش ومكانه في الثورة العربية،» المعرفة، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ١٢٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

منظم»[٦٠]. وفي هذا الاطار فان اجراء «عملية الفرز كان أمراً لازماً لتخليص جهاز الجيش من عناصر فقدت قدرتها على التكيف مع التحولات الجذرية في المرحلة الاشتراكية»[٦١]. وهو ما يرد بالنسبة الى البعض الى سوء فهم طبيعة الثورة، ونقص تصوراتهم عن مهامها في مرحلة الاستقلال، أو بسبب أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية، وتناقض مصالحهم مع استمرار العمل الثوري، أو بسبب خضوعهم لمفاهيم سياسية وعقائدية ترسبت في أذهانهم فبرزت على السطح بعد معركة التحرير[٦٢]. ولقد ترافقت مع عملية الفرز، برامج التكوين الفني والثقافي والسياسي للجيش. وهكذا أصبحت الثقافة والكفاءة الفنية والوعي السياسي من ضمن أسلحة الجيش في المرحلة الجديدة[٦٣].

وفضلاً عن ذلك كانت القيادة العامة للثورة طبقت مبدأ الاستخلاف، والمعارك مازالت في أوجها، حين جمعت أبناء الشهداء وأبناء الفقراء من العمال والفلاحين في مدارس الثورة منذ الصغر. فكانت هذه الخطوة تمهيداً لتطورات عهد الاستقلال التي شملت أغلب أبناء الشهداء وقسماً كبيراً من أبناء العمال والفلاحين[٦٤].

إن النتائج الايجابية التي أثمرتها التجارب السابقة في هذا الباب، كما يشير شريف مساعديه، دفعت الى اصدار قرار الخدمة الوطنية، بهدف تعميق خاصية «الشعبية» في الجيش الوطني الشعبي الجديد[٦٥]. ومع ذلك فان خبرة اليمن الديمقراطية توضح أن مسيرة «جيوش التحرير الوطنية» ليست ذات اتجاه واحد، وأن هناك عوامل اخرى عدة سياسية واجتماعية متحكمة في الوضع النهائي لمرحلة ما بعد الاستقلال.

٢ ـ بخصوص عمليات التنشئة السياسية

يلاحظ بداية أن أصول «النظام الجديد» في الاقطار العربية التي شهدت التدخل العسكري ترجع الى دور «الجيش المسيس». ولذلك فقد كانت المهمة الاولى أمام القيادات العسكرية الجديدة التي تسلمت مقاليد السلطة، تتمثل في عملية «ازالة حالة التسييس» عن كافة القوى والمؤسسات الاجتماعية، كقاعدة أساسية لمواجهة المشكلات التي استدعت تدخلها، ولتأمين مراكزها في السلطة في الوقت نفسه. ولقد امتدت تلك العملية الى حد إلغاء المؤسسات السياسية الجماهيرية ذاتها وبصفة خاصة الغاء الاحزاب السياسية وهي خطوة نمطية لغالبية حالات التدخل العسكري، أو استبقاء «الحزب» تحت سيطرة الجيش، حيث كان الضباط أنفسهم هم الذين يتولون مهام التوجيه السياسي للمجتمع. ولقد كانت المشكلة الاساسية التي واجهتها هذه النظم العسكرية في مجال

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣١.

التنشئة السياسية للمؤسسة العسكرية، ليست تعاليم الايديولوجية الجديدة، وإنما التعامل مع هذا «الجيش المسيس» الذي قام بعملية التدخل العسكري وهي مشكلة ذات شقين: من ناحية أولى، كيف يمكن ان تبقى «السياسة» داخل الجيش حتى يبقى على علم وثقة وإيمان بخطوط العمل السياسي، وباعتباره الضمانة الاساسية للنظام الجديد؟ ومن ناحية أخرى - كيف يمكن أن يبقى «الجيش» داخل الثكنات ولا يمثل هو بذاته تهديداً لهذا النظام؟ ومعنى ذلك أن هدف التنشئة السياسية بعد التدخل العسكري أصبح يتمثل، ليس فقط في غرس ايديولوجية جديدة، وانما ايضا في التركيز قبل أي شيء على اقتلاع جذور «فكرة» خطيرة داخل المؤسسة العسكرية هي فكرة التدخل العسكري ذاتها.

وتعبيراً عن هذه المعضلة، قال جمال عبدالناصر ذات مرة: «ان أضخم وأخطر عمل قمت به، في نظري وبالنسبة الي، وهو أخطر من انجازات الثورة ذاتها، وهو أنني تمكنت أن أحول تماماً بين الجيش وبين ممارسته للسياسة»[٦٦].

ولذلك فقد تحكمت في عملية التنشئة السياسية للمؤسسة العسكرية من حيث مضمونها وتوجهاتها وأساليبها اعتبارات عدة مهمة، وفي مقدمتها على سبيل المثال:

أ - طبيعة عملية التنشئة السياسية «للجيوش المسيسة» قبل التدخل العسكري. ذلك أن مقتضى فكرة «الجيوش المسيسة»، ينصرف تلقائياً الى انفتاح الضباط على مجتمعاتهم والتفاعل مع مشكلاتها ومع التيارات والاحزاب السياسية الفاعلة فيها من ناحية، كما أن هذه الاحزاب السياسية بدورها كانت تسعى للتغلغل في صفوف الضباط والتأثير على توجهاتهم وتشكيل «خلايا» داخل الجيش تابعة لهذا الحزب أو ذاك. ولذلك فقد جاءت بعض حالات التدخل تعبيراً عن اتجاه ايديولوجي محدد أو عن حزب سياسي معين. وفي بعض الحالات، وحيث عمد الضباط الى الاستقلال بحركتهم عن الاحزاب «المتنازعة»، كان تشكيل «مجالس» قيادة الثورة «تعبيراً عن اعتماد اسلوب الجبهة»، حيث كان هناك حرص على تمثيل الاتجاهات والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع.

وعلى سبيل المثال«كان معظم الضباط القدامى في الجيش السوري من أفراد العائلات الكبيرة المتنفذة الذين أدرجهم الفرنسيون في سلك «القوات الخاصة» كي يحفظوا بذلك ولاء الأقليات التي استقدموا منها، ولكن الأغلبية الساحقة من طلاب الكلية العسكرية أصبحت بعد عام ١٩٤٦ من الطبقة الوسطى الدنيا التي تربت فكرياً وهي على مقاعد الدراسة بوسيلة أو بأخرى في مدارس حركات الشباب النظرية التي ظهرت للوجود في الثلاثينيات والأربعينيات»[٦٧]. ومن المعروف ان «ايديولوجيات» هذه الحركات النظرية كانت تتراوح من الشيوعية والفاشية، الى القومية العربية، الى الشوفينية والإقليمية.

وفي مصر انفتح الضباط على التيارات والتنظيمات السياسية القائمة كافة من «الاخوان

---

(٦٦) كمال جنبلاط، «المقدمة،» في: جاك دورمال وماري لوروا، جمال عبد الناصر: من حصار الفالوجة الى الاستقالة المستحيلة، ترجمة ريمون ناشاتي (بيروت: دار الآداب، ١٩٦٨)، ص ٩.

(٦٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٦٠.

المسلمين» الى «مصر الفتاة» الى «التنظيمات الشيوعية». ولقد انعكست هذه «الايديولوجيات» بدورها على تشكيل «مجلس قيادة الثورة»، كما كان لتلك التنظيمات امتداداتها «داخل» الجيش.

وهذه الظاهرة نفسها كانت قائمة في صلب التكوين الفكري والايديولوجي للضباط في اليمن، وهكذا كان «من بينهم من هو مجرد اصلاحي ومن هو ثوري (ذو ميول ماركسية) مروراً عبر البعثي والناصري والمنتمي الى الاخوان المسلمين»[٦٨].

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الاتجاه نحو «تدخل» الاحزاب السياسية في المؤسسة العسكرية، سواء عن طريق الضباط المنتمين اليها والاعضاء فيها أو عن طريق «تجنيد» ضباط جدد، لم يتوقف بعد التدخل العسكري. ويمكن القول ان الجيش السوري في الفترة السابقة على الوحدة كان بمثابة «لوحة من الاحزاب السياسية». ويتوافق هذا الاتجاه بشكل عام مع ما أشار اليه هنتينغتون بخصوص مستوى المؤسسية في النظام السياسي، حيث لا توجد «حدود» واضحة ومحددة للمؤسسات السياسية، فضلاً عن عدم تبلور قيم وتقاليد راسخة للممارسة السياسية.

ب ـ نمط التنشئة السياسية الذي عمدت السلطات الرسمية الى اتباعه قبل التدخل، والذي كان ينطوي أساساً على الترويج لمبدأ الجيش المحايد طبقاً للمفاهيم الغربية، فضلاً عن تشجيع اتجاه «الاستعلاء». ولقد عبر عن هذا النمط خير تعبير الفريق رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي الملكي عندما استقبله الملك حسين لتبليغه تحذيراً رسمياً من احتمالات حدوث «انقلاب عسكري» في العراق وذلك قبل اسابيع من ثورة ١٩٥٨، حيث قال عارف بمنتهى الثقة: «أريد أن أؤكد لكم بأن الجيش العراقي مؤسس على تقاليد متينة، وهو على كل حال يعتبر أفضل جيش في الشرق الاوسط وهو لم يعرف المشاكل ولا التغييرات التي طرأت حديثاً في المنطقة». وأضاف: «لدي انطباع بأن الاحرى بنا نحن أن نقلق على مصير الأردن. فهذا الانقلاب يهدد بلادكم وليس بلادنا فأرجوكم أن تراعوا جانب الحذر والحيطة»[٦٩]. وفي هذا المجال تعتبر تجربة مصر، والتحولات العميقة التي شهدتها في هذا المجال، جديرة بالتأمل والدراسة. فقد كانت القيادة الثورية الجديدة في مصر، مثلها في ذلك مثل غالبية القيادات الثورية العربية الأخرى من العسكريين، وليدة تنشئة سياسية «موالية» للغرب ومعادية «للشيوعية» ولليسار عموماً. ولذلك يلاحظ في الفترة الاولى ان هذا النمط من التنشئة قد انعكس على صعيد العلاقات بين مصر والغرب في صورة استمرارية النظرة المزدوجة للغرب، العداء والكراهية لسياسته الاستعمارية، مختلطة بالاعجاب بالتقدم والرغبة في التقليد. أما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي فقد كانت هذه القيادة وليدة ثقافة وتعبئة معادية لهذا البلد. وكان الفكر السائد بين العسكريين المصريين وخصوصاً الذين حاربوا في فلسطين، ان الاتحاد السوفياتي لعب دوراً كبيراً في تسليح المنظمات العسكرية الصهيونية، والاعتراف الدولي بالدولة الجديدة[٧٠]. ومن المعروف أن التنظيمات الشيوعية المصرية، بدورها،

---

(٦٨) عبد الرحمن سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩)، ص ٣٩.

(٦٩) اسماعيل العارف، «اسماعيل العارف يروي اسرار حركة ١٤ تموز في العراق،» المجلة (١٨ ـ ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٣٠.

(٧٠) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

كانت قد طرحت فكرة الاعتراف باسرائيل.

وبالطبع يمكن القول ان ذلك النمط الرسمي للتنشئة السياسية للجيش في مصر كان يعكس جانباً واحداً من الصورة. وعلى الجانب الآخر من أنماط التنشئة السياسية للجيوش في ظل النظم المدنية، تمكن الاشارة الى تصريح موجز لوزير الدفاع السوري خالد العظم حين قال: «ان الجيش السوري سيقف جنباً الى جنب مع الجيش السوفياتي لصد العدوان حينما يستدعى الجيشان للدفاع عن السلم والحرية»[71]. وعلى الرغم من أن ذلك التصريح يعبر عن الموقف الانتهازي لكثير من قادة اليمين في سوريا آنذاك، الا أنه مؤشر على ظروف الحكم ومدى انفتاحه على «الشيوعية».

ج ـ ان قيادة التغيير الثوري تمثلت في الجيش ذاته، وليس في الحزب، واحياناً بدون مساعدة من الاحزاب، وغالباً ضد وجود الاحزاب. وبالتالي فقد كانت هذه «القيادة» هي التي تتولى بنفسها وضع الخطوط الفكرية والايديولوجية العامة للتنشئة السياسية للضباط. والنقطة المهمة هنا ان هذه القيادة تدرك جيداً أن التدخل العسكري لم يصدر عن «المؤسسة العسكرية» بكامل افرادها، وانما يصدر التدخل عادة عن قيادة هذه المؤسسة أو طليعة من وسطها أو قطاع منها فحسب. وعادة ما تكون المهمة الأولى في هذا المجال السيطرة على المؤسسة العسكرية ذاتها، ثم استخدامها بعد نجاح تلك المهمة، في السيطرة على الدولة.

ولذلك فان عمليات التنشئة السياسية للضباط، في غالبيتها، كانت تؤكد على توجيه انظارهم بعيداً عن «السلطة»، وتركيزها على مجموعات من «الاعداء الجدد» ـ الداخليين (الخونة، العملاء، الرجعيين، المستغلين)، والخارجيين (الاستعمار، الدول الغربية، الصهيونية واسرائيل، الشيوعية، الاتحاد السوفياتي، الاستخبارات المركزية). وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة توجهات أساسية في عمليات التنشئة السياسية للضباط:

أولها ـ يركز على العودة بالمؤسسة العسكرية الى الالتزام بمبدأ «الجيش المحايد»، وفي هذا الاطار يكون التأكيد الأساسي مركزاً على السمة القومية للمؤسسة العسكرية وعلى وظيفتها في التنشئة القومية للجيل الصاعد، وفي حماية منجزات الثورة ومكتسبات الجماهير. وتمثل الثورة المصرية تجربة رائدة في هذا المجال.

وثانيها ـ يحتفظ بمبدأ «الجيش المسيس»، حيث يوجد تنظيم عسكري حزبي ـ من ناحية، ولكن الجيش يستمر في التدخل في جزئيات وتفصيلات السياسة اليومية والعامة ـ من ناحية اخرى. وتندرج في هذا الاطار تجارب حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق في بعض الفترات. كما تقترب منها التجربة الصومالية على الأقل حتى منتصف السبعينات، وكذلك التجربة الليبية الى حد ما.

وثالثها ـ يحاول التوصل الى مبدأ «الجيش العقائدي» على النمط السائد في الدول الاشتراكية.

---

(71) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٨٨ ـ ٨٩.

وتقترب من هذه التجربة الثورة العراقية في عام ١٩٦٨، حيث اعتمد اسلوب المسؤول الحزبي في الجيش. وقد تعرضت هذه التجربة للعديد من المشكلات المرتبطة بتحديد العلاقة بين المسؤول الحزبي والقائد العسكري، نظراً للافتقار الى تجارب سابقة وتقاليد راسخة في هذا المضمار. وكانت أهم واجبات المسؤول الحزبي «تتركز في بث الافكار الثورية والتوعية بأهداف الثورة والحزب، ورصد تحركات العناصر المعادية وتقديم تقارير فورية الى قيادة الحزب عن أي تحرك أو اتجاه مضاد»[٧٢].

ويمكن القول انه في إطار هذه التوجهات الثلاثة، كانت القيادات الجديدة تلجأ الى إعمال بعض سياسات وبرامج التنشئة السياسية للضباط بما يتلاءم مع اهداف النظام الجديد والقيم والمبادىء التي يقرها أساساً للعمل السياسي لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية. وربما تكمن في هذه الناحية بالذات المشكلة الاساسية التي واجهتها «النظم الثورية». وعجزت عن التعامل معها او السيطرة عليها، والتي تتمثل في أن التنشئة السياسية الجوهرية لأجيال متعددة من الضباط العرب، إنما تمت في اطار المرحلة الاستعمارية، وفقاً لقيم وتقاليد الجيوش الغربية التي تعتمد مفاهيم الاحتراف العسكري والاستقلال المهني، وتقر بالوظيفة المحايدة لتلك الجيوش بالنسبة الى اللعبة السياسية الدائرة بين مختلف القوى السياسية والمؤسسات الحزبية. وهي قيم وتقاليد لا تستقيم مع طبيعة المرحلة الانتقالية والثورية التي تمر بها بعض المجتمعات العربية، كما أنها افراز لتطور تاريخي طويل، تجري في سياق اجتماعي ـ سياسي مختلف الى حد بعيد. ولقد تمثلت خطورة ذلك المصدر الأجنبي للتنشئة السياسية لعدد من الضباط العرب مع قيام هذه الظروف المختلفة، على الرغم من عمليات التطهير المتتالية، في قيام الجيوش بالاستيلاء على السلطة في بعض الحالات دفاعاً عن المصالح الغربية. ولقد بلغت الخطورة أقصاها في حالات أخرى حيث كانت القيادات العسكرية تستوحي ايديولوجية، وربما مصالح، غير وطنية وغير قومية، بوعي أو بدون وعي، وهي تقوم بعملية ممارسة السلطة. ويمكن لهذه الملاحظة المهمة أن تفسر جانباً من موقف التردد الذي يلتزمه عدد من الضباط الذين شاركوا في قيادة ثورات عسكرية تجاه الفكرة القومية والفكرة الاشتراكية، فضلاً عن الانتكاسات التي تعرضت لها بعض التجارب «الثورية» العربية عندما انتقلت القيادة من يد الى يد أحياناً في إطار «الثورة» نفسها. ولا شك أن المقارنة بين جمال عبدالناصر وأنور السادات من هذا المنظور تغني عن أي إضافة.

وفي إطار استعراض مخاطر المصدر الاجنبي للتنشئة، الذي حافظ على استمراريته على أي حال مع استمرار البعثات العسكرية سواء للدول الغربية أو للدول الاشتراكية، تنبغي الاشارة الى التأثيرات العكسية أي الايجابية للتنشئة العربية المشتركة عبر البعثات العسكرية لضباط بعض الأقطار العربية في الكليات العسكرية القائمة في اقطار عربية اخرى، وعبر استقبال خبراء من العسكريين من قطر عربي للمشاركة في تدريب وإعداد الضباط في قطر عربي آخر.

وتعتبر الخبرة اليمنية في هذا المجال من أهم الخبرات العربية، نظراً لعنصر السبق التاريخي ـ

(٧٢) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

من ناحية، ونـظراً للتأثـيرات الاجتماعيـة والسياسيـة الواسعـة التي ترتبت عليهـا بالنسبـة الى الجيش والمجتمـع في اليمن ـ من ناحيـة ثانيـة ـ ولأنها انطوت عـلى إرسال بعثـة من الضباط اليمنيـين لتلقي التدريب في قطر عربي آخر ـ من ناحية ثالثة، واستقدام بعثة من الخبراء الى اليمن لتدريب ضبـاطها وجنودها ـ من ناحية رابعة.

فقد كان الضباط اليمنيون يدربون في المدرسة الحـربية في صنعـاء تحت اشراف مدربـين أتراكاً وسوريين. وفي عام ١٩٣١ وقع الامـام يحيى على أول اتفـاقية مـع قطر عـربي وهو العـراق. ولكون العـراق أصبح يمتلك قـوة عسكريـة أكبر وتسهيـلات أفضل في مجـال التـدريب، فقـد عـرض عليـه استعداده لتدريب ضباطه وعلى نفقته الخاصة، خوفاً من التغلغل الايطالي في اليمن، والاعتقـاد بأنها ستهجم عليهـا بعد الحبشـة. ويمكن القول ان الصراع اليمني السعـودي عـام ١٩٣٤ كـان لـه أثـره الحاسم والفعال في تكوين البعثة العسكرية اليمنية. فقد وافق الامام يحيى على إرسال بعثة عسكـرية الى بغداد للالتحـاق بالكليـة العسكريـة هناك تغـطية ومجـاراة لمطالب الشعب بـالاصلاح والنهـوض باليمن. وقد قـام بنفسه بـاختيار اعضـاء البعثة عـلى أساس اعتقـاده بولائهم السيـاسي له. ولـذلك انتقاهم من بين أبناء الشعب الذين كان يعتقد الإمـام انه ليس لهم وزن قبـلي وتأثـير سياسي، وأنهم غير مؤهلين بالذات للمنافسة على الإمامة.

وبين الذين دُرِّبوا في هذه البعثات عبدالله السلال وحمود الجائفي وأحمد الثلايا وقد شاركوا في الحركة الثورية عام ١٩٤٨، واعتقلوا وسجنوا بعد فشل الحركة. كذلك فان «العقيد» احمد الثلايا هو الذي قاد الحركة الثورية الثـانية عـام ١٩٥٥. وقد أُعـدم بعد فشلهـا. وعلى الـرغم من ان عبدالله السلال هو الذي تصدر قيادة الثورة عـام ١٩٦٢، وأصبح أول رئيس للنـظام الجمهوري في اليمن، الا أن المرشح الأصلي لتنظيم «الضباط الاحرار» كان حمود الجائفي وقد تم تخطيه بعد أن طلب التأني بعض الوقت.

أما عن تأثيرات هذه البعثات على تكوين الضباط وتوجهاتهم، فقد لاحظ وينر أنـه «خلال فـترة دراستهم العسكرية الحديثة في العـراق كان من المحتم عـلى هؤلاء الضباط أن يتعـرفوا عـلى الافكار العصريـة والتقدميـة ويحتكوا بها في كثير من المواضيع التي لم يعرفوها في وطنهم وذلك في مجالات السياسة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية. لقد تعرفوا عـلى التطورات والتكنـولوجيـا والاختراعـات الحديثـة والخدمـات العامـة التي تمارسهـا الحكومـات في المجتمعات المتقدمة. وعـلى أساس التـطورات التاليـة لا يسع المـرء الا أن يستنتج أن الصـدمة الثقـافية التي قـاساهـا هؤلاء الشبان اليمنيون كانت كبيرة»[٧٣].

ولقد عبر الرئيس السلال عن جانب من الادراك الذي ساد صفوف ضبـاط البعثة التي شـارك فيها هو نفسه قائـلاً: «وكانت بغـداد بالنسبـة إلينا تعبـيراً عن الحضارة والتقـدم اذا قيست بصنعاء وحكم الـطاغية الامـام. لقد بهـرتني الحضارة في بغـداد وكانت دعـوة العروبـة قويـة جداً في ذلـك الـوقت في العـراق، وكنـا نجلس في اجتماعات خاصة مع عدد من الضباط العراقيين الأبطال، وكانوا يحـدثوننـا عن العروبـة ومستقبل الكفـاح العربي وكنت

---

(٧٣) انـظر: Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918-1966*, Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967).

أفكر وأنا استمع الى هذه الاحاديث في بلدي، في اليمن، الذي حكم عليه الطغاة بالجهل والتأخر والتخلف. وبدأ الأمل يملأ صدري. لم لا نبشر بالدعوة الى الحضارة عندما نعود الى اليمن؟»[٧٤].

وبعد عودة البعثة بدأ الامام وأتباعه يشكون في ولائهم، ولذلك فبعد سبعة أشهر فقط من عودتهم شُتتوا بين وظائف لا يمتون اليها بصلة، والبعض منهم أرسل للعمل على الحدود، كما زج بعدد آخر في السجون. وسرعان ما أمر الامام بوقف ارسال شبان يمنيين جدداً للتدريب العسكري أو المهني في الخارج. وكان مآل خطة الامام، في استجلاب مدرسين من الخارج لمنع انتشار الافكار الثورية بين ضباطه، الفشل أيضاً.

فعندما جددت المعاهدة اليمنية ـ الايطالية عام ١٩٣٧، ازدادت مخاوف العراق من ابتلاع ايطاليا لليمن فعرضت على الإمام ارسال بعثة لتدريب الجيش اليمني على نفقتها أيضاً، فوافق الإمام على ذلك العرض ووصلت البعثة في عام ١٩٤٠.

ولقد ركزت البعثة على تخريج «أفواج نموذجية» وُزِّع أفرادها على الجيش كمدربين وعلى الرغم من المقاومة التي لقيها نمط التدريب العسكري الحديث من العناصر التقليدية في الجيش، الا أن البعثة استطاعت أن تدخل تحسينات كثيرة على أعمال الجيش في المدرسة الحربية والاتصالات والمدفعية والرماية. كذلك فقد برز تأثير هذه البعثة فيما بعد، في مجال التوعية السياسية. ويظهر أن ضابطاً من بين افراد البعثة هو النقيب جمال جميل، كان له الأثر الاكبر. فهو لم يغادر اليمن بعد انقضاء مدة البعثة (٣ سنوات) كما فعل بقية افرادها، بل طلب من الإمام شخصياً أن يبقيه مدرباً للجيش. فقد اشترك في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، وربّما يكون هو الذي قتل جعفر العسكري، ولهذا فقد كان يخشى أن يحاكم بعد عودته الى العراق. ومما لا شك فيه «أن تعاطفه الثوري قد دعم الافكار الثورية عند كثير من أولئك الضباط اليمنيين الذين تدربوا في بغداد. كذلك يمكن الافتراض بأن كثيراً من طلبته الذين دربهم قد تلقنوا أفكارهم الثورية المشابهة منه»[٧٥]. وفضلاً عن ذلك فقد كان جمال جميل من المشاركين القياديين في ثورة ١٩٤٨، فهو الذي قام بقتل سيفي الاسلام المحسن والحسين، وكان أول من عينه زعماء الانقلاب قائداً عاماً للجيش اليمني ومديراً للأمن العام. ولما انتصر الامام احمد كانت رأسه من أوائل الرؤوس التي قطعها سيف الجلاد وقدمها المناضلون قرباناً للثورة اليمنية[٧٦].

ومرة اخرى، تعرض ضباط الجيش اليمني لتجربة مماثلة في التنشئة، وان كانت أكثر ثورية، عندما عمد الامام الى إرسال بعثة من الضباط اليمنيين الى القاهرة ـ من ناحية، ثم عندما وافق على استقبال بعثة من الضباط المصريين للمساهمة في تدريب الضباط اليمنيين ـ من ناحية اخرى. إن طبيعة التوجهات الثورية الجديدة التي اكتسبها الضباط اليمنيون هذه المرة كان مبعثها ليس فقط توجهات النظام الثوري الجديد في مصر، وانما ايضا طبيعة المرحلة التاريخية التي كانت سائدة في

(٧٤) نقلاً عن: سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، ص ٣٧.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

المنطقة العربية كلها مع انطلاق ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، والتي كانت تتميز بصعود تيار القومية العربية وغلبة التوجهات التقدمية. ولقد تجلت آثار هذا النمط الثوري من التنشئة في سلوك الضباط اليمنيين الذين تصدوا لقيادة ثورة ٢٦ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٢ من أمثال الملازم أول علي عبد المغني. وعلى سبيل المثال، فقد قيل الكثير عن دور مصر في تلك الثورة ولكنه لم يكن دوراً حاسماً، فالقومية العربية كانت هي الاطار العقائدي الذي صهر هؤلاء الضباط، بينما قام الضباط المصريون الذين أتوا اليمن لتدريب الجيش بتسييس فكر الضباط اليمنيين[٧٧]. ولذلك يمكن القول ان تلك الثورة إنما كانت تعكس تناقضات المجتمع اليمني، وكانت عناصرها أيضاً يمنية صرفة تعكس هذه التناقضات، فلا التناقضات ولا العناصر خرجت من القاهرة[٧٨].

وفضلاً عما تقدم، يمكن القول ان عمليات التنشئة السياسية الجديدة للضباط في حالات الثورة التي شهدتها بعض الاقطار العربية كانت تتأثر بعمليات التنشئة العامة للمجتمع ككل، والأهم من ذلك أنها كانت تتعزز وتتدعم بما يتبناه النظام الجديد من سياسات وبما يتخذه من قرارات، أي بالمخرجات التي نشأت عن مبادرات القيادة الثورية الجديدة ذاتها. تلك المخرجات التي استهدفت تلبية تطلعات أوسع قاعدة ممكنة من أبناء الشعب بشكل عام، والقوى الاستراتيجية - بيروقراطيات النظام - بشكل خاص. وعلى ذلك يلاحظ أن الوسائل التي كانت تستخدمها القيادات الثورية الجديدة للسيطرة على المؤسسات العسكرية تندرج في فئتين رئيسيتين[٧٩]:

أولاهما - مخرجات النظام السياسي الموجهة للمجتمع بشكل عام، وتتضمن عدداً من السياسات التي استهدفت، بكلمات جمال عبدالناصر، اقناع الجيش بأن المسائل التي استدعت تدخله في السياسة (عام ١٩٥٢) كانت قيد المعالجة[٨٠]، جنباً الى جنب مع اتباع سياسة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير.

وثانيتهما - المخرجات الخاصة بالمؤسسة العسكرية ذاتها، وقد استهدفت هذه المخرجات:

(١) تلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية (نظم الخدمة - المستويات الاجتماعية للبيروقراطية العسكرية - الميزانيات العسكرية - التسليح والمعدات والأجهزة).

(٢) تلبية الاحتياجات «المعنوية» للمؤسسة العسكرية، وتبرز هنا بصفة خاصة سياسة الاشادة المتواصلة - الزائدة عن الحد في أغلب الاحوال - بالمؤسسة العسكرية. ويتضح ذلك في الحالة المصرية بصفة خاصة حيث اغتنمت القيادة كل فرصة - وخاصة في مناسبة عيد الثورة - لتقديم القوات

---

(٧٧) فريد هاليداي، «الثورة.. والثورة المضادة،» ترجمة محمد الرميحي، في: ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨١ - ١٩٨٢)، ص ٧٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٧٩) اسعد عبد الرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١)، ص ١٠٢.

(٨٠) انظر مقابلة اجراها محمد حسنين هيكل مع جمال عبد الناصر في: الاهرام، ١٩٥٩/٧/٢، ص ١.

المسلحة المصرية باعتبارها «أكبر قوة ضاربة في الشرق الاوسط»، على أساس أنها المسؤولة عن حماية الوطن العربي، وردع اسرائيل، ومجابهة الامبريالية. علاوة على دورها المأمول في التصدي لقيادة الحملة القادمة لتحرير فلسطين. وقد شكلت الاحتفالات الواسعة، التي كانت تنظم في الذكرى السنوية لتأسيس كل فرع من فروع القوات المسلحة مناسبات اضافية لاغداق مزيد من الإطراء على تلك القوات.

(٣) ارضاء كبار الضباط واحتواء تطلعاتهم باستمرار، الى حد اتباع منهج «السيطرة عن طريق الفساد». فقد استفاد العديد من كبار الضباط وصغارهم، علاوة على الفوائد المادية والمعنوية المشار اليها، من فوائد غير عادية من احتلالهم للكثير من المناصب والمراكز في أجهزة الدولة.

(٤) إخضاع المؤسسة العسكرية لاجراءات أمنية خاصة، استهدفت وضعها تحت «عدسة مجهر» جهاز خاص للأمن والاستخبارات. وهكذا نصل الى أسلوب السيطرة التنظيمية.

٣ ـ من حيث اجراءات السيطرة التنظيمية

يمكن القول ان خبرة الاقطار العربية كانت مختلفة الى حد بعيد عن خبرة الدول الاشتراكية. إن ذلك الاختلاف نجم ليس فقط عن أن أداة التغيير لم تكن هي الحزب وانما تجسدت في الجيش ذاته، بل أيضاً عن الاختلاط والتداخل وعدم وجود «حدود» واضحة بين المؤسسات الجديدة، وفي مقدمتها المؤسسة الحزبية والمؤسسة العسكرية. ففي بعض الحالات كان العسكريون يتحركون بصفتهم الحزبية وفي حالات اخرى كان الحزبيون يتحركون بصفتهم العسكرية. والخلاصة أن نمط السيطرة التنظيمية اختلف اختلافاً جذرياً، لأن جهاز السيطرة تمثل في الجيش ذاته، كما أن اجراءات السيطرة كانت تستهدف فرض رقابة من القيادات العسكرية الجديدة على الجيش بداية لكي لا ينقلب عليها. وفرض سيطرة المؤسسة العسكرية على المجتمع والدولة كوسيلة للرقابة وللتغيير في الوقت نفسه. ولذلك يمكن القول ان العلاقات المدنية ـ العسكرية في هذه النظم الجديدة كانت في جوهرها علاقات عسكرية ـ عسكرية، تتولى ضبطها وتوجيهها مجموعة الضباط الذين قاموا بالإستيلاء على السلطة بالنسبة الى المؤسسة العسكرية لضمان تكاملها واندماجها في اطار النظام الجديد وامتثالها للقيم والمبادىء التي تعتمدها تلك المجموعة اساساً للعمل السياسي، فضلاً عن «تأمينها» ضد محاولات الانقلاب المضاد.

ويلاحظ أنه في حالات التدخل العسكري «الاول» في مجموعة الاقطار العربية التي تمرست بالظاهرة العسكرية، كانت هناك مجموعة من الاجراءات النمطية التي استهدفت تحقيق السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية في المرحلة الاولى للتدخل التي جرت تحت شعار تأمين النظام الجديد. أولها ـ الغاء الاحزاب السياسية القائمة والشروع في إزالة تسييس القوى والمؤسسة الاجتماعية، وبالتالي فان مبدأ السيطرة الحزبية كان مستبعداً منذ البداية. وثانيها ـ تولي «الجنرال» الذي تزعم التدخل منصب رئيس الدولة، مع احتفاظه بوزارة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة. وثالثها ـ زرع مجموعة من الضباط الاحرار في مرافق وأجهزة الدولة كافة بهدف السيطرة

على مفاتيح القوة السياسية في الدولة والمجتمع (المركز الرئيسي لصنع القرارات ـ السلطات المحلية ـ التنظيمات السياسية والجماهيرية ـ البرلمان ـ المؤسسات الاقتصادية ـ أجهزة الأمن). ورابعها ـ ابتكار شبكة واسعة من أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمدنية بهدف إحكام السيطرة على كل النشاطات في الدولة والمجتمع.

وبعد مرحلة **تأمين النظام الجديد**، وهي بالطبع عملية مستمرة وإن تغيرت الاساليب، تأتي مرحلة **تأسيس شرعية النظام الجديد**، ويهمنا هنا بصفة خاصة الاتجاهات المرتبطة بالاحزاب السياسية. ومن هذه الناحية يمكن التمييز بين اتجاهين: **أولهما** ـ اتجاه الضباط الى تشكيل أحزاب ومنظمات سياسية خاصة بهم، وأحياناً من ابتكارهم، حيث يتربعون على قمة هذه المؤسسات ذات الطبيعة الحزبية وعلى مدارجها، كما حدث في مصر، وسوريا مع انقلاب الشيشكلي بصفة خاصة، واليمن الشمالي، والسودان مع انقلاب النميري، والصومال، وليبيا. **وثانيهما** ـ اتجاه الضباط للتحرك في اطار الاحزاب السياسية التي كانوا ينتمون اليها، ثم سعيهم الى «غزو» هذه الاحزاب والسيطرة عليها من الداخل وتحقيق نمط السيطرة العسكرية نفسها على الحزب السياسي كما في الحالة الاولى. ويعكس هذا الاتجاه أساساً جدلية الجيش والحزب في تجارب النظم التي شيدها أو ساهم في تشييدها حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق. وهو ما سنعود الى مناقشته تفصيلاً في اطار تحليل تطورات العلاقة بين الجيوش والاحزاب بشكل عام. ولكن ما تنبغي الاشارة اليه هنا، هو أنه على الرغم من الاختلاف في الشكل من الاتجاهين، الا أن النظم العسكرية ـ الحزبية (العقائدية)، كما هي حالة النظم المرتبطة بحزب البعث العربي الاشتراكي، تستخدم أساليب السيطرة التنظيمية نفسها التي تستخدمها النظم اللاحزبية حيث يمكن القول ان هناك اتفاقاً من حيث الجوهر في أساليب السيطرة التنظيمية بين هذين النمطين.

ويلاحظ أنه في حالتي الجزائر واليمن الديمقراطية، حيث نشأت الجيوش في اطار حرب التحرير الوطنية، يسود نمط السيطرة نفسه الى حد كبير. فالعناصر العسكرية من «الحرس القديم» ماتزال تتربع على قمة السلطة، وهي تسيطر على المؤسسة العسكرية والمؤسسة الحزبية في الوقت عينه، على الرغم من الطابع الشكلي لطقوس السيطرة الحزبية واجراءاتها. ويلاحظ عموماً أن استقرار نمط السيطرة في هاتين الحالتين يرجع الى التكامل الوظيفي والاجتماعي بين العناصر العسكرية التي انخرطت في إطار «الحزب الحاكم» ـ من ناحية، والعناصر العسكرية التي فضلت البقاء في الجيش على أساس «احتراف المهنة العسكرية» ـ من ناحية أخرى.

وعلى ذلك فان «الغياب الفعلي» للأحزاب السياسية هو الذي فرض توحد نظم السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية في اطار هذه النظم الجديدة، التي تتولى توجيه عمليات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها مجموعات من الضباط تختلف في توجهاتها وأساليب اعدادها وتنشئتها. وذلك على الرغم من **الغياب الرسمي** للاحزاب في بعض الحالات (مثل ليبيا) **والوجود الشكلي** للاحزاب المتعددة أو للحزب الواحد أو للتنظيم السياسي، كما في معظم الحالات الاخرى.

فهذه النظم تدرك أكثر من غيرها أن السلطة تنبع من «فوهة البندقية» بالمعنى الحرفي للكلمة،

وأن البندقية ذاتها بيد الجيش وحده. ومن هنا فهي تبدي حساسية فائقة تجاه مسألة السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية. ويرد ذلك ايضاً، ليس فقط لأنها خرجت من صفوفها، وتدرك انها أصبحت وحدها القوة القادرة على احداث التغيير على مستوى السلطة على الأقل، وانما ايضا لأن الدول الغربية أدركت مبكراً مثل هذا التأثير الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الجيوش في مجال تغيير نظم الحكم وتوجهات السلطة.

وعلى ضوء الغياب الفعلي أو الرسمي للأحزاب السياسية، أو سيطرة العسكريين على هذه الاحزاب، تطورت محاولات بناء نموذج للسيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية، بتطور الاوضاع السياسية والدستورية في كل قطر، فضلاً عن تطور القوات المسلحة ذاتها من حيث التنظيم الداخلي والحجم والتسلح. وهكذا يلاحظ ان الاقطار العربية عمدت الى استخدام اربع ادوات ومسالك اساسية لضمان السيطرة السياسية التنظيمية على الجيش:

أ ـ السلطات الرسمية والفعلية المخولة لرئيس الدولة، أو قائد التدخل العسكري، فلقد عمدت نصوص الدساتير أو الاعلانات الدستورية الى تقوية مركز «منصب الرئيس» من طرق عدة، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وأحياناً يتولى منصب القائد العام أو وزير الدفاع، كما أنه يخول سلطات عزل أو تسريح العسكريين أو إحالتهم الى الاستيداع. ويمكن تصور هذه الادوات نوعاً من أنواع «التطهير» ضماناً لولاء قادة الجيش. وعلى الرغم من أن مسألة التدخل العسكري تفترض مشاركة مجموعة أساسية من الضباط في التخطيط والتنفيذ، الا أن اقتران حالات التدخل بشخصية واحدة في الغالب، وخصوصاً عندما يتولى الجيش ممارسة السلطة، يعتبر مؤشراً على الدور البارز لقائد عملية التدخل العسكري. وهكذا فمع ابتعاد الاحداث نسبياً، أصبحنا نقول: انقلاب بكر صدقي، انقلاب حسني الزعيم، انقلاب سامي الحناوي، انقلاب أديب الشيشكلي، انقلاب ابراهيم عبود. وحتى في الحالات التي استدعي فيها «ضابط كبير» لتولي قيادة التدخل بعد نجاحه فعلياً، كما هي حالة محمد نجيب في مصر وعبدالله السلال في اليمن الشمالي فان هذه الحالات قد اقترنت لفترة بأسماء هذه القيادات.

ب ـ الاعتماد على أجهزة الأمن التابعة مباشرة للرئيس، كأداة بديلة لوضع القيادات الحزبية أو المفوضين السياسيين في المستويات العسكرية. ولذلك فقد أصبحت هذه الاجهزة بمثابة جزء لا يتجزأ من مؤسسة جديدة هي «مؤسسة الرئاسة». ولذلك فقد أصبح من الشائع اطلاق مفهوم حكم الاجهزة ـ أي اجهزة الأمن والاستخبارات على هذه النظم. ويوضح مدى الاعتماد على هذه الاجهزة تلك الاعتمادات الكبيرة المخصصة للانفاق عليها، سواء تحت بند «مكتب الرئيس» أو «مخصصات الرئاسة» أو «الخدمات الخاصة» أو «المصروفات الطارئة». وتشتمل هذه البنود عادة على الاستخبارات العامة، وأحياناً الاستخبارات العسكرية، وانواع من الشرطة السرية، والحرس الخاص للرئيس، والحرس الجمهوري، ومجموعات من المخبرين، والتسجيلات وأجهزة التنصت، وأجهزة الاعتقال، وحواجز الأمن التي تقام حول قصور الرئاسة. فضلاً عن مباني قوات الأمن وتحصيناتها في قصور الرئاسة، والمكاتب، والسيارات المصفحة، وغير ذلك.

ج ـ محاولة تحقيق التوازن بين ادوات القوة واجهزة الأمن، وخاصة بين الجيش والشرطة، وبين الاستخبارات العامة والمباحث العامة، وبين الاستخبارات المدنية والاستخبارات العسكرية. ويتم ذلك عادة عن طريق مخصصات الميزانية، وتناوب الاشادة بكل طرف من قبل «الرئيس» في المناسبات العامة والخاصة، وكذلك من حيث الحجم والتسليح. وهكذا فإن الحاجة الى تقديم تأكيد دوري للولاء لـ «الرئيس» قد شجعت على المنافسة بين هذه الأجهزة ويلاحظ انه عادة ما يعمد «الرئيس»، إعمالاً لمنطق التوازن، الى دفع طرف ثالث مستقل وتابع له مباشرة الى حلبة المنافسة، وقد تمثل ذلك احياناً في الحرس الجمهوري الذي تحول في ظل حكم أنور السادات مثلاً الى القوات العسكرية برئاسة الجمهورية ليعبر عن مستوى التطور الذي لحق به من حيث الحجم والتنظيم والتسليح والوظائف.

د ـ إضفاء الصبغة العسكرية على بعض المنظمات الجماهيرية التابعة للتنظيم السياسي، أو السعي لانشاء منظمات شبه عسكرية تابعة للتنظيم السياسي، وهو الاسلوب الذي أصبح ملائماً لمرحلة التطابق بين «الدولة» و«الحزب» وعملية البناء السياسي لدولة الحزب الواحد. وعلى سبيل المثال، فقد عمدت القيادة العسكرية الجديدة في مصر بعد الثورة الى إنشاء هيئة التحرير وكتائب التحرير، والحرس الوطني. كذلك فقد عمد حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد استيلائه على السلطة في العراق إثر ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، الى تكوين قوة حزبية خاصة الى جانب الجيش العراقي لتأمين الثورة فأنشأ الحرس القومي. وكانت الغاية من تشكيل الحرس القومي إعداد قوة من الشباب القومي العربي تتدرب على استعمال السلاح لغرض معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن العربي وصيانة الأمن الداخلي[٨١].

ومعنى ذلك أن هذه النظم تشهد جهوداً ضخمة في أعقاب كل تدخل عسكري من أجل اعادة تنظيم أدوات القوة (وزارة الدفاع والقوات المسلحة، وزارة الداخلية، وقوات الشرطة وقوات الأمن) وإعادة توجيهها ووضعها في أمان، بقدر الامكان تحت سيطرة «الرئيس» مباشرة تتضمن، الحرس الجمهوري، الحرس الخاص، قوات الأمن، ادارات التحريات والتحقيقات الجنائية، الاستخبارات الحربية والعامة، الشرطة السرية، قوات الشرطة النظامية، القوات المسلحة النظامية، كتائب العمل، طلائع الحزب المسلحة.

وخلاصة ما تقدم أنه بتكامل حركة هذا المركب الثلاثي من أدوات ومسالك السيطرة ـ التطهير الاجتماعي، التنشئة السياسية، السيطرة التنظيمية ـ يكون هناك تصور لدى القيادة الجديدة أنها قد أحكمت قبضتها وسيطرتها على مختلف أدوات القوة وأجهزة الأمن العاملة في المجتمع. ومعنى ذلك أن حدوث النقيض لهذا التصور، ممثلاً في التدخل العسكري المضاد أو في تواتر محاولاته، إنما يحمل في جانب منه وجود مظاهر للقصور وجوانب للخلل في آليات (ميكانيزم)

---

(٨١) امين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٤٥.

هذا المركب. ويبدو أن تلك هي الحقيقة التي ربما لم يدركها أغلب «الرؤساء» الذين أمسكوا بين أيديهم بجميع خيوط شبكة الأمن متصورين أن تلك هي أسلم الطرق لبناء السيطرة السياسية، بينما كانت هذه المغالطة بالذات أكبر مظاهر الضعف في هذا التصور لأن غياب «الرئيس» عن الساحة، كما حدث أخيراً للرئيس النميري، هيأ للتدخل العسكري فرصة نادرة للنجاح. وفضلاً عن ذلك يمكن القول، بخصوص آليات مركب السيطرة، ان عملية «تطهير» الجيش وأجهزة الأمن عموماً لم تكن متكاملة، بل كان من الواضح أنها لا تصدر عن وعي دقيق بضروراتها ومتطلباتها، وهو ما يمكن ان يرد بدوره الى تصور آخر أكثر خطورة وأكثر جوهرية يتمثل في أن عملية الثورة السياسية والاجتماعية التي شهدتها بعض الاقطار العربية، لم تكن تصدر عن أساس ايديولوجي صلب ومتكامل لضروراتها ومتطلباتها. فقد ظلت القوات المسلحة وأجهزة الأمن خصوصاً، محكومة وموجهة بقادة محافظين، بل ومعادين للثورة واتجاهاتها التحررية الاشتراكية في بعض الحالات، فضلاً عن أن اعتبارات الأقدمية والخبرة الفنية النسبية هيأت فرصة القيادة للعناصر التقليدية التي كانت تحترم النظام القديم وتدافع عنه. وإضافة الى ذلك فإن عمليات التطهير أصبحت أداة للسياسات والمناورات الحزبية. ومن ذلك مثلاً أن حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد استيلائه على السلطة في العراق في ١٩٦٣/٢/٨، كان يرى أن العناصر القومية في الجيش خطر على بقائه وعقبة في سبيل سيطرة الحزب على مقاليد الأمور في العراق وتسخيرها لمصلحته تمهيداً لتطبيق مبدئه في انشاء الجيش العقائدي. ولذلك قام الحزب بمنح رتب عسكرية لبعض المدنيين من الطلاب والمعلمين وغيرهم وإدخالهم كعناصر عاملة في مراكز حساسة في الجيش، كما قام بترقية بعض الضباط البعثيين الى رتب أعلى. وتوالت نشرات الترقيات والتعيينات والتنقلات بهدف تعيين الضباط البعثيين بالقيادات الحساسة، فضلاً عن تركيز الضباط البعثيين في الأسلحة الأكثر فاعلية. كما اتخذ القتال في الشمال ذريعة لابعاد الضباط القوميين أو غير الحزبيين ليقاتلوا، وفي الوقت نفسه رُكِّز ضباط البعث في بغداد للقيام بتأمين «الثورة» وأعطيت الأسبقية لتأمين الحزب وليس للقتال في الشمال. ثم قام الحزب بالحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية العسكرية، وكان المفروض ان يتلقى هؤلاء دورات قصيرة يلتحقون بعدها في وحدات الجيش ليحلوا محل الضباط الذين كانت تعد قوائم احالتهم الى التقاعد. وبالتالي فقد توالت عشرات النشرات للتخلص من العناصر القومية عن طريق التسريح والإحالة الى التقاعد والإبعاد الى مناصب في الخارج[٨٢].

أما في مجال التنشئة السياسية فقد كان القصور أعمق وأخطر لانها تتصل بمواجهة الآثار الموروثة عن العهد السابق فضلاً عن آثار المرحلة الاستعمارية في عقلية الضباط. لقد صدرت التنشئة الأولية لهم عن قيم التنظيم الرأسمالي والليبرالي للمجتمع، ولم يكن من المتيسر اكراههم على استقبال قيم وتقاليد مغايرة، فضلاً عن أن بعض النظم العسكرية الجديدة لم تعمد الى ذلك، إلا من خلال أدوات جزئية، فلم يتمخض عنها الا نتائج جزئية في أحسن الحالات، لا تقدر على مواجهة التأثير الساحق للمواريث السابقة. وهو ما ترتب عليه ان أصيبت بعض القيادات العسكرية بما يمكن

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

تسميته فقدان الاتجاه القومي واستلهام قيم ومعايير أجنبية في السلوك الخاص والعام على السواء. وهو ما يتضح في صورة ميل واضح نحو مفاهيم الدول الغربية والنظام الليبرالي، وتصور ان عدم الانحياز أو التوجه الاشتراكي هو نوع من الاتجاه نحو الشيوعية. لقد مثل حسني الزعيم اشارة مبكرة لمثل هذه القيادات، ولكن التطورات اللاحقة حملت معها نماذج أكثر تكاملاً في التعبير عن هذه الظاهرة وعن خطورتها البالغة، وتكفي هنا الإشارة بصفة خاصة الى كل من عبد الكريم قاسم وأنور السادات.

أما بالنسبة الى بناء السيطرة التنظيمية، فيمكن القول أنه نتيجة لقصور عمليات التطهير والتنشئة فقد ظل الجيش في بعض الحالات محكوماً بقيادة محافظة، وأحياناً معادية للتغيير الثوري. ولم يستطع الحزب أو التنظيم السياسي أن يحتوي الجيش سياسياً ويربط حركته ومصيره بحركة ومصير الثورة، ومن هنا حدث نوع من الانفصال السياسي والاجتماعي بينهما في بعض الحالات؛ خصوصاً وأن تدعيم مبدأ تبعية القوات المسلحة والشرطة للحزب الواحد، الذي جرى اعتماده رسمياً في أغلب الاقطار العربية محل الدراسة، يقتضي أن تنظم العلاقة بينهما في ميدان التنظيم والفكر بواسطة الاشراف السياسي والتوجيه الفكري، وربما تعيين الضباط السياسيين على مختلف المستويات، وأن يمتلك الحزب سلطة النظر في تعيين القيادات العسكرية وفي تسريحها في حالات الانحراف عن الخط السياسي الحزبي. ولم يكن في غالبية تلك الاقطار شيء من ذلك، فالعلاقات المدنية ـ العسكرية اصبحت في حقيقتها علاقات رئاسية ـ عسكرية وفضلاً عن ذلك فإن رغبة بعض هذه النظم في أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة لم ترتبط بالتزامها بأن تكون السياسة بدورها بعيدة عن الجيش. وليس هناك تعليق اضافي على فعالية السيطرة التنظيمية لأن تواتر حالات التدخل العسكري قدم افضل تعليق. بل لقد اضاف التدخل العسكري، في بعض الحالات، مفارقة اخرى الى خاتمة المفارقات التي كانت تذخر بها بعض النظم العسكرية، من نحو نظام حسني الزعيم، ونظام عبد الكريم قاسم، ونظام ابراهيم عبود، ونظام جعفر النميري وغيرها. فعلى الأقل سعى هؤلاء «الرؤساء»، ربما خلافاً لأي «رئيس» عربي آخر جرى عزله عن طريق الجيش، الى ضمان الولاء العسكري عبر شبكة واسعة ومعقدة من السياسات. ومع ذلك فقد تزايدت احتمالات التدخل العسكري نظراً الى تلك السياسات بعينها، وخصوصاً عندما عمدت بعض النظم الى إنشاء قوة جديدة موازية أو موازنة لقوة الجيش. ومعنى ذلك ان الجهود المضنية التي بذلت لتشديد الرقابة السياسية على القوات المسلحة، لتجعل منها أدوات موثوق بها، قد أدت في بعض الحالات الى النتيجة العكسية لذلك الهدف تماماً، أي الى التدخل العسكري ضد السلطة القائمة.

وخلاصة ما تقدم ان العلاقات المدنية ـ العسكرية ماتزال تمثل ميداناً للنقاش والتجريب في الوطن العربي، حيث المشكلات والظروف الداخلية والخارجية تختلف اختلافاً واسعاً عما قد يتبادر الى الذهن بخصوص الصورة الكلاسيكية لهذه العلاقة سواء بالنسبة للدول الغربية أو الاشتراكية. ويرجع هذا النقاش والتجريب في الوطن العربي الى ما تتميز به اقطاره من اختلافات في فلسفة النظم السياسية العربية وفي بنائها الطبقي والاجتماعي وفي الظروف التي تؤثر في تكوين مجموعة المؤسسات القومية في هذه النظم بوجه عام، فضلاً عن ضرورة تقدير وزن ودور وتطلعات فئات

النخبة المدنية والعسكرية وما اذا كانت وصلت الى الحد الكيفي والكمي الـذي يسد متـطلبات بنـاء اجهزة مؤسسات الدولة الحديثة، وما هي حقيقة العلاقات المتبادلة؟ وهل نشأت في فـترة الكفاح من أجل الاستقلال أم انها قامت على أساس وظيفي بعد تحقيقه؟ يضاف الى ذلك أن التركيب الاجتماعي بفئاته وطبقاته يعكس نفسه أيضاً انعكاساً مباشراً على تـركيب المؤسسة العسكـرية ذاتهـا. ونظراً الى طبيعـة الميراث الثقـافي وانتشار التعليم وتقـدم بعض القطاعـات الاجتـاعيـة عـلى البعض الآخـر في الو عدة السياسية، نجد أن تكوين المؤسسة العسكرية يحمل في طياته مشكـلات ومطامـع واتجاهـات وأوضاع متعددة قد لا تكون بالضرورة على وفاق مع التزام الخط السياسي الرسمي داخلياً وخارجياً.

ومن هنا يمكن القول ان التحليل العلمي للعلاقات المدنيـة ـ العسكريـة ينبغي ان يجري عـلى مستويين اساسيين، بحيث يمكن ـ بتحديد نقطة التقاطع بينهما ـ استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تشكل بمجموعها تقويماً عاماً لتلك العلاقات في الدولة المعينة: **أولهما** ـ يبحث في طبيعة الصـورة القانونية التي تحدد عـلاقة المؤسسـة العسكريـة لدولـة ما بـالسلطة فيها. **وثـانيهما** ـ يبحث في طبيعـة الصورة الفعلية التي تحدد موقع المؤسسة العسكرية ضمن الاطار الشامل لتوازن القـوى السياسيـة في المجتمع المعين. . ويمكن القول، باستقـراء الواقـع العربي، ان المؤسسـة العسكريـة بحكم الصيغتين القانونية والفعلية، اللتين تحكمانها تتمتـع من زاوية عـلاقاتها بالجهـاز السياسي بـوضـع لا يمكن معـه القول انه يملك ضبطاً كاملاً أو رقابة حقيقية عليها أو حتى إنه يشكل ضمـانـة ضد تصـاعد ونمـو وزنها وثقلها السياسي المستقـل. بل إن غيـاب الرقـابة الحقيقيـة كان، اصـلاً سببا رئيسيـا من أسباب نمـو وتعاظم قوة الجيش ودوره السياسي. اما الحديث عن امكانيـة حدوث تـدخل عسكـري أو عدمـه أو الحديث عن «حتمية هيمنة السلطة السياسية على الأداة العسكـرية» فهـو حديث لا يمكن القـطع فيه الا بأسلوب تعسفي لا مبرر له. إن الجيش، أي جيش، لكي يقوم بتدخل عسكـري يجب ان تكون له حوافـزه الذاتيـة أو الموضـوعية أو الاثنـين معاً، ولـذلك فلكي يكـون في الامكان الانتهـاء بشكل قطعي أو شبه قطعي على مستقبل أو سلوك جيش معين من زاوية قيامه بالتدخل من عدمه لا بد من القيام بتنقيب واسع ومعقد يساعد على الاقتراب من وضع اليد على جملة من الادوات القيـاسية ـ اذا صح التعبير ـ التي تقرر بمحصلتها ـ عـادة ـ قيام الجيش بـالتدخـل أو عدم استعـداده أو عدم رغبتـه للقيام بالاستيلاء على السلطة.

القِسمُ الثَالِث

العَسكريّون ومُشكِلات الدولة القطريّة

في تحديده لأبرز العوامل التي تتشارك في صياغة النظام العسكري، أدرج هورويتز مجموعة العوامل الآتية: بنيان المجتمع، طبيعة النظام السياسي السابق الذي تم إسقاطه، الغياب السابق أو الوجود السابق لحكم عسكري، معدل التغيير الاجتماعي والاقتصادي، مدى التزام وتعهد النظام العسكري بقضايا ذلك التغيير، وخصائص المؤسسة العسكرية قبل وبعد الاستيلاء على السلطة. ويضيف هورويتز أن كل جمهورية من جمهوريات «الشرق الأوسط» تعكس المركب الخاص بها من العوامل التي ساهمت في صياغة سياسات النظام العسكري القائم فيها، وأن هذه المساهمات الخاصة ينبغي وضعها في الاعتبار عند صياغة النمط العام[1].

إن هذا التقرير العام الذي أشار اليه هورويتز يعكس حقيقة مهمة، وتتلخص هذه الحقيقة في أنه اذا كانت «الاوضاع الداخلية» هي التي لها الأولوية في التحريض على التدخل العسكري، فان هذه الأوضاع نفسها هي التي لها الأولوية في تقرير توجهات النظام الجديد وتحديد سياساته. فالنخبة العسكرية التي تنجح في الاستيلاء على السلطة، تجد نفسها منذ اللحظة الاولى مطالبة بتحمل مسؤوليات جديدة، وأداء واجبات متعددة، والقيام بأدوار متغيرة. وفي هذه اللحظة قد لا تكون هناك أهمية مباشرة للميراث التاريخي للجيوش، أو لتكوينها الاجتماعي، أو حتى للعوامل التي حرضت على التدخل العسكري. ويرد ذلك الى أن هناك مجموعة ملحة من القضايا التي لا بد من مواجهتها، فإضافة الى قضية «تأمين» النظام الجديد وضروراتها، هناك قضايا الغذاء، الصحة، التعليم، الإعلام، الحكم، الادارة، العلاقات الدولية... الخ. ولا شك أن أهمية هذه القضايا وضرورة التفرغ أولاً لمواجهتها، قد تفرض على النخبة العسكرية أن تتبنى مجموعة من المواقف والسياسات قد تختلف عما كان عليه حالها عندما كانت في «المعارضة السياسية»، أي قبل الاستيلاء على السلطة.

ومعنى ما تقدم أن «الأولوية الأولى» تكون للقضايا الداخلية أساساً، مهما كانت اعتبارات

---

(١) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension,* Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p. 123.

السياسة الخارجية ومتطلباتها ـ من ناحية، وأن طبيعة هذه «القضايا الداخلية» هي التي تملي نفسها الى حد كبير بغض النظر عن أي «تصورات» مسبقة لدى النخبة العسكرية ـ من ناحية اخرى، وفي هذا السياق ربما يكون من المفيد أن نستعيد قول جمال عبدالناصر:

«ولكني أعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي الا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو. وكانت تفاصيل هذه التجربة، هي بعينها تفاصيل الصورة». الى آخر هذه الفقرة السابقة الاشارة اليها، حتى يقول: «وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر. وساعتها أحسست، وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل انها من هذه الساعة بدأت. . ولم نكن على استعداد. وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير»[٢].

واذا كان من الطبيعي والمنطقي أن يكون للقضايا والاوضاع الداخلية مثل هذا التأثير الحاسم، فان هذه الحقيقة تتضح بصفة خاصة في حالة «الوحدة العربية»، وتكتسب أهمية معينة. ويرجع ذلك ببساطة الى أن الالتزام بمبدأ القومية العربية والسعي من أجل تجسيده في شكل دولة عربية واحدة، قد لا يعني فقط مجرد مفاضلة بين اختيارات وبدائل متكافئة، وانما يمتد أساساً الى تقرير أولوية شأن خارجي على الشؤون الداخلية وتغليب القومي على القطري أو الداخلي. وليس المطروح هنا، بطبيعة الحال، مبدأ التضحية بالقطري في سبيل القومي، أو بالقطر في سبيل الوطن، ولكن ادراك أن المصلحة القطرية تجد كمالها واكتمالها في إطار المصلحة القومية، وخصوصاً من ناحيتي الأمن والتنمية.

ولكن لابد من التسليم بأنه مهما كانت توجهات النخبة العسكرية الجديدة تجاه قضية الوحدة العربية، أو تجاه قضايا السياسة الخارجية عموماً، فإن قضايا الواقع الداخلي تفرض نفسها في البداية. ومن هنا فان تحليل سلوك النخبة العسكرية كهيئة حاكمة بالنسبة الى قضية الوحدة العربية، لابد وان يبدأ بتحليل سلوكها تجاه مشكلات الدولة القطرية. وليس المطلوب هنا تحليل سلوك النخبة العسكرية الحاكمة تجاه القضايا الداخلية في كل قطر عربي بوجه عام، وإنما يمكن للتحليل أن ينصب على بعدين أساسيين: أولهما ـ المنهج الذي تلتزمه النخبة العسكرية الحاكمة تجاه مشكلات «الدولة ـ القطرية» وهل يتسم هذا المنهج بسيادة المنطق القطري والتسليم بحال التجزئة، أم يلتزم، على العكس من ذلك، بسيادة المنطق القومي والتصدي للمشكلات التي فرضتها التجزئة والانطلاق من رفض هذه الحالة وعدم التسليم بها؟ وثانيهما ـ السياسات التي تعمد النخبة العسكرية الحاكمة الى تقريرها وتسعى الى تنفيذها في أقطارها تجاه عقبات الوحدة داخل كل قطر، وخصوصاً قضايا التبعية والهوية والشرعية، فضلاً عن مطلب الاستقرار الداخلي باعتباره مطلباً ضرورياً لأي حركة خارجية بشكل عام، سواء تمثلت في مد جسور التعاون بشتى أشكاله، أو في خوض غمار الصراع بمختلف درجاته. ومن مجمل هذين البعدين، يمكن تقويم السلوك الخارجي عموماً، والتوجه

(٢) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

الوحدوي خصوصاً، لدى مجموعات النخبة العسكرية التي تولت السلطة في أكثر من قطر عربي، وهل يخضع لمنطق «الدولة ـ القطرية» أولاً، والتي تلتزم فعلاً بأنها «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية»، كما تنص دساتيرها واعلاناتها الدستورية فضلاً عن وثائقها السياسية، أم لمنطق «الدولة ـ القومية» أولاً، والتي تذهب، إن فعلاً أو قولاً وفعلاً، إلى ان هويتها وتكوينها التاريخي يشكلان «قومية» مستقلة عن مسألة «القومية العربية»، وبالتالي فإن معاييرها في علاقاتها مع غيرها من «الاقطار» العربية لا تختلف عن معاييرها في علاقاتها مع غيرها من دول العالم؟ فالمجموعة الاولى تغلب المنطق القومي في سلوكها داخل أقطارها وتتصور أنها بذلك تستجيب لما هو في صلب طبيعة الأمة العربية ومصالحها في الأجل الطويل، أما المجموعة الثانية فتتحكم في سلوكها هويات محلية أو إقليمية قد تكون أكثر ضيقاً أو أكثر اتساعاً من الهوية القومية العربية، وتستجيب بذلك لحلف المصالح الأجنبي والمحلي المعادي لحرية الأمة العربية وتقدمها ومستقبلها الوحدوي.

ومن هنا تبدو الحاجة ماسة الى تخصيص جزء مستقل في هذه الدراسة لمعالجة الدور العسكري تجاه مشكلات الدولة القطرية، قبل الانتقال الى معالجة حالة «العسكريون الوحدويون في الحكم»، أي لمعالجة التجربة الأولى والأساسية لتولي مجموعة من العسكريين العرب مقاليد الحكم في دولة الوحدة، وهي تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، التي قامت على أكتاف مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة في مصر وسوريا، وتولوا هم مسؤولية الحكم وادارة عملية التوحيد في الدولة الجديدة، والتي سقطت ايضا بانقلاب عسكري مباشر ضد الوحدة ـ دولة وهدفاً.

اذا كان تدبير التدخل العسكري هو عملية صعبة فإن مواجهة الجيش لمسؤوليات السلطة، وتولي التوجيه السياسي للمجتمع هي عملية أكثر صعوبة، ولذلك فإن وصول الضباط الى الحكم يحمل معه استفهامات عدة عن اساليبهم وأهدافهم.

ويمكن القول مبدئياً أن سلوك الضباط في ممارسة السلطة يكاد أن يتشابه، فهم يقبضون عليها بيد من حديد ولا يقبلون التنازل عنها بارادتهم الحرة، وهم عادة في هذه الوظائف الجديدة التي لم تؤهلهم لها طبيعتهم ولا تاريخهم، وهم يميلون الى التصرف بوحي من أفكارهم الخاصة.

وتستلزم عملية تقويم دور الجيوش التي استولت على السلطة في مواجهة مشكلات الدولة ـ القطرية، أن يوضع في الاعتبار ما تتصف به تلك الجيوش من خصائص، وما يقوم بينها وبين المجتمع الذي تعمل فيه من علاقات فضلاً عما يسود ذلك المجتمع من مشكلات. وبذلك يجري التقويم على ضوء ثلاثة محددات: أولها ـ خصائص الجيوش العربية كأحد أبعاد الحركة السياسية بعد التدخل العسكري. وقد سبق ادراج خصائص عدة: فالجيوش تحتكر ادوات القوة الاساسية في الدولة، وهي تعكس الى حد ما التركيب الاجتماعي لدولها وإن تكن المؤسسة الأكثر تعبيراً عن الوحدة القومية، وهي في الوقت نفسه أكثر مؤسسات المجتمع تقدماً وعصرية من النواحي العلمية والتكنولوجية، كما أنها من أكثر المؤسسات تماسكاً ونظاماً، فضلاً عن أنها لا تعبر عن طبقة اجتماعية واحدة وبالتالي لا يبدأ التدخل العسكري كقاعدة عامة بأيديولوجية متكاملة معلنة. وثانيها ـ طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية السائدة في الدولة، ويمكن بهذا الخصوص استعادة ما يترتب على ظاهرة الانفصال المسيطرة على علاقة النخبة العسكرية بالنخبة المدنية من تأثير غير موافق على تكتيل النخبة

بكل خبراتها وقطاعاتها في الدول المتخلفة كمطلب ضروري للتنمية خصوصاً ازاء ما تعانيه من ندرة الكفاءات أو هجرتها. كما يجب تقويم العلاقة بين الجيش والشعب ـ من ناحية، والجيش والسلطة ـ من ناحية اخرى، اذ يحدد ذلك التقويم مسار التدخل بعد نجاحه، على أن يضاف الى ذلك دور المصالح العسكرية في إطار المصالح الاقتصادية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في الدولة في تحريك التدخل، وذلك كله على ضوء الاشارة السابقة الى فشل محاولات وضع إطار تنظيمي مستقر للعلاقات المدنية ـ العسكرية في غالبية الاقطار العربية. **وثالثها** ـ أسانيد التدخل العسكري التي يمكن إجمالها أساساً في ثلاث مجموعات: فقدان الشرعية، وقصور الفعالية، وعدم الاستقرار.

فالقيادات العسكرية تطرح نفسها بديلاً للقيادات السياسية المدنية التي عجزت عن مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما عجزت عن مواجهة المخاطر الخارجية التي يفرضها الوجود الاسرائيلي. واضافة الى ذلك فقد لجأت الى التصارع فيما بينها، والى الاستغراق في الفساد والانحراف، بما يترتب على ذلك كله من شيوع حالات العنف السياسي وفقدان الاستقرار، بل إنها تعدت، فضلاً عن ذلك، على «الحرية العسكرية» في بعض الحالات، ففقدت ـ في العرف العسكري ـ أسس شرعيتها، وبالتالي مبررات بقائها. وعلى ضوء مواريث مرحلة الخمسينات والستينات، وخصوصاً تحت تأثير الثورة الناصرية في مصر ودور حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق، أخذت قضية «الوحدة العربية» تحتل مكانها ضمن اسباب التدخل العسكري واهدافه. وهكذا فقد تحول «الضباط الاحرار»، كما سبقت الاشارة، الى «الضباط الوحدويين الاحرار». وبينما اجتهد جمال عبدالناصر، لمدة عشر سنوات، حتى استخلص معالم متكاملة لايديولوجية نظامه الثوري الجديد. لخصها في شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة»، فإن معمر القذافي قد أعلن هذه الشعارات نفسها منذ اليوم الاول لثورة الجيش الليبي، أهدافاً ثورية للنظام الجديد الذي سيسعى الى تشييده. والخلاصة أن هذه هي ابعاد مشكلات فقدان الشرعية، وقصور الفعالية، وعدم الاستقرار. وتلزم هنا اشارة سريعة الى هذه المشكلات والى طبيعة التفاعل بينها.

فمن المهم بداية ان ندرك أن الشرعية ـ التي تتلخص في سيادة قبول عام في محيط المحكومين بأهلية الحاكم وأحقيته في أن يمارس السلطة، حتى وإن لم يرضوا دائماً عن سياساته أو قراراته ـ ليست شيئاً حدياً، يخضع لثنائية الوجود المطلق من عدمه. ولكن الأكثر دقة انها عملية تطورية متدرجة، بمعنى أنها يمكن ان توجد بدرجات متفاوتة، قابلة للنمو أو التضاؤل. فكثير من النخبات الحاكمة قد تستولي على السلطة من دون سند من الشرعية، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، أي قبول المحكومين (وليس مجرد إذعانهم) لأهليتها وأحقيتها لأن تحكم، والعكس صحيح. ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة ـ بصرف النظر عن كيفية وصولها الى السلطة ـ ان تكرس شرعيتها إن بدأت بمثل هذه الشرعية، أو أن تبني شرعيتها إن كانت قد بدأت من دونها.

ويمكن القول ان من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الفعالية في ادارة شؤون المجتمع، وفي تحقيق اهدافه، وفي تجسيم قيمه ومثله العليا. ومن هنا يلاحظ أن الفعالية، في حدّ ذاتها، توفر قدراً من الإستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن الشرعية، في حد ذاتها، توفر بدورها،

حداً أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وكل منهما تؤثر على الأخرى، فان مستويات الاستقرار المتحققة تعكس نفسها على درجات الشرعية وامكانيات الفعالية[3].

وفضلاً عن ذلك تؤكد الخبرة التاريخية المقارنة أن مفهوم المحكومين لكل من «الشرعية» و«الفعالية»، وبالتالي «الاستقرار»، هو في حد ذاته متغير. بمعنى ان المحكومين قد يقنعون بمصدر معين للشرعية في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقنعون بهذا المصدر لأسباب عدة. إن تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المحكومين يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية ـ اقتصادية، وقيمية، وفلسفية. والشيء نفسه يصدق بالنسبة لمفهوم «الفعالية»، فما يتوقعه المحكومون من السلطة قد يضيق الى حدود دنيا (مثل حفظ النظام والدفاع عن الحدود ضد الاخطار الخارجية)، وقد يتسع الى حدود قصوى (تشمل توفير الحاجات الاساسية وتنمية الاقتصاد وتحقيق الطموحات القومية والحضارية)[4].

إن ما يتوقعه الناس، أو ما قد يوحى اليهم بتوقعه، أدى الى ظهور متغير جديد، خلال القرنين الاخيرين، يتداخل مع كل من الشرعية والفعالية، وهو الايديولوجية بالمعنى المباشر للكلمة. ومن ذلك، فقد خلص ايستون الى اعتبار «الايديولوجية» مصدراً مستقلاً للشرعية[5]. فالنظام الحاكم قد يستمد شرعيته من ايديولوجية واحدة، يتوجه بها الى قطاعات أو طبقات مهمة في المجتمع، بل ان مجموعات النخبة البديلة، أو قوى المعارضة خارج السلطة، في كثير من دول العالم الثالث قد تروج لايديولوجية معينة تشكك في شرعية النظام القائم ـ من ناحية، وتعد بفعالية أكبر وأوسع ـ من ناحية اخرى. بل لقد ذهب هدسون الى ان الايديولوجية تكاد تكون هي مصدر الشرعية الوحيد للعديد من أنظمة الحكم العربية التي تسمى «التقدمية»[6]، وهي النظم التي قامت أساساً على اكتاف العسكريين.

وعلى ذلك سيتضمن هذا القسم ثلاثة فصول، يخصص أولها لاستعراض **قضية الشرعية الوطنية** على ضوء معايير التحرر والهوية، بينما يخصص **ثانيها** لتحليل **قضية الفعالية** التي يمكن أن يحققها النظام العسكري في معالجة مشكلات المجتمع، وبالتالي درجة الكفاءة التي يتميز بها في ادارة صراعاته وأزماته، أما **ثالثها** فيخصص لتناول **قضية الاستقرار السياسي** في ظل النظام العسكري، وما يرتبط بذلك من ضرورة العودة الى احترام مبدأ سيادة السياسة، واعلاء شأن المجتمع المدني في مواجهة الدولة وهو يتلخص عملياً في فكرة الانسحاب العسكري من الميدان السياسي.

وعلى الرغم من أن هذا القسم سيخصص أساساً لاستعراض دور النخبة العسكرية في مواجهة مشكلات **الدولة ـ القطرية**، الا أن التحليل سينصب أساساً على البعدين السابق الاشارة

---

(٣) سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدِّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٩.

(٥) D. Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), pp. 302-303.

(٦) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 17-18.

اليهما: **وأولهما**، المنهج الذي تلتزمه النخبة الحاكمة تجاه هذه المشكلات من زاويتي المنهج القطري أو المنهج القومي. **وثانيهما**، السياسات التي تعمد النخبة العسكرية الى تقريرها وتسعى الى تنفيذها في أقطارها تجاه عقبات الوحدة داخل كل قطر. فضلاً عن الانعكاسات الطبيعية لذلك المنهج وتلك السياسات على مسيرة الوحدة العربية إجمالاً.

الفصل السّابع

الشرعيّة الوطنيّة

خلص فيبر الى أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة: **أولها** ـ التقاليد، **وثانيها** ـ الزعامة الملهمة (الكاريزما)، **وثالثها** ـ العقلانية القانونية. ومن المفهوم بالطبع أن هذا التصنيف لمصادر الشرعية هو تصنيف مثالي، وأنه في الواقع السياسي تختلط هذه المصادر الثلاثة للشرعية ببعضها البعض بدرجات وتنويعات مختلفة ومتباينة. ولكن يظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس، وهو الأقوى في اضفاء الشرعية[1].

ويمكن القول إن المعيار المرجعي في أنماط فيبر الثلاثة هو أسلوب ادارة **المجتمع ـ الدولة**، وهذا الاسلوب استخلص في النمط المثالي بشيء من التجربة، ولذلك فلا فرق ان كانت **الدولة العقلانية ـ القانونية** ملكية أو جمهورية، برلمانية أو غير برلمانية، فالاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية يدخلان في هذا النمط بقدر دخول انكلترا. كذلك يتضمن التجريد الاعتراف بأن أيا من هذه الانماط يمكن ان يقوم في ظل ايديولوجيات مختلفة. فكل من التقليد، أو الكاريزما، أو العقلانية القانونية، تتولى تسويغها ايديولوجيات أو عقائد تختلف من أمة الى اخرى، تهدف جميعاً الى ربط الحاكمين والمحكومين بهذا النمط المثالي المعين. وعلى هذا، فإن الايديولوجيا متضمنة في كل الأنماط، ولا تعتبر نمطاً رابعاً مستقلاً بالمعيار نفسه الذي تحددت به أنماط فيبر الثلاثة، وهو: أسلوب ادارة المجتمع ـ الدولة.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن فيبر عندما حدد أنماطه، إنما فعل ذلك في اطار فرضية **قيام دولة ـ قومية مستقلة تسعى للهيمنة**، وأنه كان يتناول أنماطاً مركبة، وإن ركز على معيار أسلوب ادارة المجتمع ـ الدولة. وعلى ذلك فان الامر يقتضي اقتراح أساس جديد لتنميط الأنظمة العربية المعاصرة، يكون أكثر ملاءمة لتحديد الفارق الجوهري بين مضامينها، ولتحديد شرعيتها بالتالي. واذا كانت عملية اقتراح ذلك النمط تنطلق من فرضية أننا دولة ـ أمة مجزأة وتخضع للسيطرة الخارجية بانواعها كافة، فإنه يمكن أيضا تقديم أنماط مركبة تتضمن اسلوب ادارة المجتمع ـ الدولة. ومن هذه

(١) M. Weber, *The Theory of Social and Economic Organization,* translated by A. Henderson and T. Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 130-135.

الناحية يمكن القول ان النمط المتكامل المتجه الى «التحرر ـ الوحدة» يكتسب شرعية مؤكدة بينما النمط القابع في **التبعية ـ التجزئة** ـ أياً كانت الشعارات والايديولوجية المعلنة ـ يفقد شرعيته. إن اكثر الشعارات ثورية لا تكتسب الشرعية، بل قد تزيد من فجوة التصديق وتزيد من تآكل الشرعية، اذا كانت مجرد عملية مسرحية لا تعكس تحركاً (ثقافياً ـ سياسياً ـ عسكرياً ـ اجتماعياً) متكاملاً وجاداً. وتأتي في هذا الاطار **قضية الفعالية**، فهي تحدث أثرها في التحليل بعد تحديد وجهة النمط (التحرر في مواجهة التبعية، والوحدة في مواجهة التجزئة)، فاذا كان النمط تابعاً ويشير الى أن شرعية الحكم المعين تتآكل، فإن السرعة في هذا الإتجاه تتوقف الى حد كبير، على الفعالية في ادارة النظام (بالقمع وغيره). واذا كان النمط مستقلاً ويسعى الى التحرر والوحدة، ويشير الى أن الشرعية تتنامى، فان الفعالية تحدد أيضاً في هذه الحالة سرعة التقدم وانتظامه الى حد كبير. وقد ينهزم نظام، رغم شرعيته المؤكدة، إذا ادار صراعاته بفعالية منخفضة، وقد يطول عمر نظام عدداً من السنوات، بينما هو فاقد لكل مقومات الشرعية، إذا كانت قيادته تمتلك فعالية عالية. وفي إطار هذا الاقتراح، فإن نمط القيادة الملهمة (الكاريزما) يمكن اعتباره بمثابة نمط فرعي بالنسبة الى نمط «التحرر ـ الوحدة»، أو حالة خاصة منه، اذ لا يسهل تصور ظهور شخصية كاريزمية حقيقية في اطار ترسيخ التبعية أو معاداة الهوية الطبيعية لشعوب الأمة الواحدة[٢].

ومن الملاحظ أنه حين حصلت الاقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي، وان لم يكن الفعلي في كثير من الاحيان، فإن مجموعات النخبة التي تسلمت السلطة لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الاساسي الذي تستند اليه. فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدية أو حاول أن يبعثه من جديد، وبعضها حاول أن يبني مصدراً جديداً للشرعية هو العقلانية القانونية (الشرعية الدستورية)، والتي تتمثل في الشكل الليبرالي البرلماني الجمهوري. وبعضها حاول أن يوفق بين المصدرين ـ التقليدي والقانوني ـ في شكل ملكيات برلمانية دستورية. وقد جربت بعض هذه المجموعات في بعض الاقطار أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الاستقلال من دون أن تستقر على واحدة منها.

وهذا التنوع أو التخبط في مصادر الشرعية، لم يكن في الواقع اختياراً حراً لمجموعات النخبة الحاكمة أو للمحكومين، كما لم يكن تعبيراً أميناً عن الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي، أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة حتى داخل القطر الواحد. لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً، على تنوعها، قاصرة عن ملء فراغ الشرعية وهو الفراغ الذي نشأ منذ **انهيار المجتمع التقليدي ومعه شرعيته التقليدية** في «دار الاسلام»، والتي كانت الخلافة العثمانية آخر رموزها.

---

(٢) تعود الفكرة الاساسية وراء هذا الاقتراح الى عادل حسين، وان كان قد استخدم تعبير «الاستقلال ـ الوحدة»، بينما فضلنا استخدام تعبير «التحرر ـ الوحدة» مع التأكيد على ان جوهر المقصود واحد في الحالتين لأن المطلوب مواجهة حالة «التبعية». أنظر: تعقيب عادل حسين على دراسة: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت الى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

وظلت الأنظمة الحاكمة منذ الاستقلال تقف بالتالي، على أرضية من الرمال المتحركة، ومن هنا شيوع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي طوال العقود الاربعة الماضية في معظم الاقطار العربية[٣]؛ اذ سنلاحظ أن النظم العسكرية بدورها لم تستطع الفكاك من هذه «الدائرة المفرغة»، حيث استندت الى شرعية ثورية، عمادها القيادة الكاريزمية، أو الايديولوجية الثورية ونظام الحزب الواحد أو الحزب القائد، أو مزيج منهما معاً، ولكنها عجزت عن تحويل انجازاتها الثورية ـ في الحالات التي تحققت فيها مثل هذه الانجازات ـ الى نظام مستقر له تقاليده وقواعده ومؤسساته.

ولذلك فحينما نقول ان تنوع وتخبط الأنظمة الحاكمة في مصادر شرعيتها المختارة أو المفروضة، لم يكن تجسيداً صادقاً لنظام متسق من القيم والمعتقدات، أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، فاننا نعني أن عدداً من المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة لم يتم حسمها، منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، لا داخل كل قطر عربي، ولا على مستوى الوطن العربي الكبير. وفي مقدمة هذه المسائل: قضية الهوية، وقضية السلطة، وقضية المساواة، وهي المتطلبات الرئيسية الثلاثة التي اعتبرها روستو أساساً للدولة القومية الحديثة[٤]. والمقصود بحسم هذه القضايا هو تبلور اجماع شعبي واضح على المبادىء العامة أو الرؤية العامة لكل قضية، بحيث يدار الصراع الاجتماعي والسياسي الداخلي على اساس تلك المبادىء وفي نطاق هذه الرؤية العامة. والمهم هنا أن تحديد المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة، والتي لم يتم حسمها ـ وهي: الهوية، السلطة، المساواة ـ على ضوء نمط «التحرر ـ الوحدة»، وعلى ضوء سيادة «التبعية»، يقتضي اضافة قضية التحرر ايضاً.

ومعنى ما تقدم أن قضايا الشرعية، على ضوء ظروف الواقع العربي، تتحصل في التحرر، الهوية، السلطة، المساواة. وسنخصص هذا الفصل لاستعراض الدور العسكري تجاه القضايا الثلاث الاولى على أن تجرى معالجة قضية المساواة في إطار مطلب الفعالية. وقبل الانتقال الى هذا الاستعراض، تنبغي الإشارة بداية الى خصوصية مشكلة الشرعية في الإطار العربي. وهكذا يتكون هذا الفصل من جزأين نستعرض في أولهما خصوصية مشكلة الشرعية العربية، بينما يخصص ثانيهما لاستعراض أبعاد مشكلة الشرعية العربية.

اولاً: خصوصية مشكلة الشرعية العربية

تنبغي الاشارة بداية الى أن عملية بناء الشرعية في اطار «نظم التعبئة السياسية» التي اقامها العسكريون في أكثر من قطر عربي، من خلال الايديولوجية الثورية، التي تنوعت شعاراتها، قد صاحبتها حملات دعاية ودعوة واعلام عالية الرنين. فلقد طرحت طوال الخمسينات والستينات بالذات شعارات وطنية وقومية ضخمة، وأطلقت توقعات متصاعدة وأضفيت على بعض القوى والفئات الاجتماعية صفات وأدوار، وحددت لها مكانة مرموقة ومستقبل واعد، ورسمت «حدود»

---

(٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٤) انظر: Dankwart Alexander Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1967).

مقدسة لشرعية النظام الحاكم، وجرت عمليات التنشئة والدعاية والدعوة والاعلام والتعليم والثقافة، وحتى الديانة، طبقاً لكل ذلك. ويلاحظ هنا أن هذه الحدود المقدسة «للديانة السياسية» الجديدة، قد صعبت في النهاية من مهمة هذه النظم، أو من النظم التي اعقبتها، في التخلي عن هذه «الشعارات الثورية»، والارتداد عنها، على المستوى الرسمي والعلني على أقل تقدير. وفي ظل هذا المناخ بدأ يظهر مفهوم «كلمات للاستهلاك المحلي»، وتكاثرت «سياسة المزايدات» بين النظم العربية اجمالاً، العسكرية والمدنية على حد سواء. وتمكن هنا الاشارة، على سبيل المثال الى «مزايدة» بعض النظم العربية، العسكرية والمدنية، التقدمية والرجعية، على سياسة جمال عبدالناصر تجاه تسويات العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والمرتبطة بصفة خاصة بحصول اسرائيل على بعض المزايا المقيدة لسيادة مصر على أراضيها وممراتها المائية وتأثير هذه «المزايدات» على مجموعة القرارات التي عمد الى اتخاذها في غمار التصاعد السريع الذي شهدته المواجهة العربية ـ الاسرائيلية على الطريق الى حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧. كما تمكن الإشارة الى الحوار الشهير، داخل مجلس وزراء دولة الوحدة المصرية ـ السورية، بين أكرم الحوراني وجمال عبدالناصر. فقد ناقش المجلس قضية فلسطين بناء على طلب جمال عبدالناصر، الذي قال في بداية الاجتماع: «ان اسرائيل ستكون مستعدة لتحويل نهر الاردن في ١٩٦٣، ومن الضروري أن نستعد ونضع الخطط وندبر انفسنا منذ عام ١٩٥٩، ويجب أن نبحث الناحية السياسية والناحية الفنية منذ ذلك الحين.. ان هذا هو أول عمل فني تتبعه أعمال سياسية ثم نفكر في النواحي العسكرية». ولكن أكرم الحوراني ترك الموضوع كله وقال: «اننا يجب ان نقوم بعمليات شبه عسكرية». فكان رد جمال عبدالناصر: «ما هي العمليات شبه العسكرية؟ فإما أن نقوم بعمليات عسكرية، واما ان نقوم بعمليات سياسية. واذا كنا سنقوم بعمليات عسكرية لابد أن نكون على استعداد للقيام بها، واذا لم نكن على استعداد يجب أن نعمل حسابنا حتى نكون على استعداد، وبحيث لا ندخل فيحدث لنا ما حدث في عام ١٩٤٨... فاذا قمنا بهذه العمليات، فكيف أضمن أن بن غوريون سيقوم بعمليات شبه عسكرية، ولا يقوم بعمليات عسكرية.. فعندما أتخذ قراراً يجب أن أكون على ثقة من أني سأستطيع فرض رأيي على قواتي، وأستطيع فرض قواتي على بن غوريون وعلى الذين وراء بن غوريون، والا أكون مغامراً بمصير بلدي وأدخل في نكبة ثانية تشابه نكبة سنة ١٩٤٨ وأرى أنهم وصلوا الى دمشق»[٥].

وهكذا أخذت تظهر مدرسة كاملة في العمل السياسي العربي قوامها وجود لغتين للحديث حول كل قضية مهمة، ومنهجين للتفكير، وأسلوبين للمعالجة: واحد للعامة يتسم بالعمومية والغموض والعاطفية، وآخر للخاصة يختلف عن سابقه تماماً. وفي هذا الاطار تعود البعض أن يسرع بالتقويم قبل التحليل، وأن يوزع الاحكام الاخلاقية قبل أن يفهم جيداً أبعاد الموقف الذي يواجهه. كما ارتبط بذلك عدد من الأنماط العقلية والمثالب المنهجية الأخرى، منها أن الثورية هي اتخاذ أكثر المواقف تطرفاً، ومنها التفكير ذو البعد الواحد حيث تسيطر فيه فكرة وحيدة على العقل الانساني يفسر بها كل التطورات والتغيرات التي تجري في المجتمع من دون تقدير حقيقي لمدى تشابك وترابط هذه التطورات وتعقدها، وهو ما يقود الى التفكير الواحدي المسطح الذي يرجع كل شيء، وكل

---

(٥) انظر خطاب جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٢ في: جمال عبدالناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

ظاهرة، وكل تطور الى سبب وحيد، ومنها القطعية والدوغماتية، ومنها المبالغة في تقديس الذات، وبخاصة ذات الحاكم، ومنطق المؤامرة، وضيق الأفق، والهروب من العالم الموضوعي الى عالم الخيال، وعدم الربط بين الآمال والواقع وبين الاهداف والقدرات، وهو ما يؤدي في غالب الاحوال الى مزيد من القصور والإحباط والهزائم.

وتتلخص المشكلة الحقيقية وراء شيوع مثل هذا المناخ، في أن ذلك السلوك الكلامي أصبح يرتب في البداية نوعاً من الشرعية، وبمضي الوقت بدأت الجماهير تستمع الى ما يقال وتدرك أنه لن ينفذ، بل وتحول ذلك الاتجاه الى سلوك سياسي رسمي داخل جامعة الدول العربية. وبالتالي تجسدت المشكلة هنا في أنه أصبح هناك تسليم وقبول بهذا المنهج، وبدا كما لو أنه سلوك شرعي. ومثل هذا السلوك قد لا يدعم الشرعية، ولكنه في الوقت نفسه قد لا ينتقص منها، لأن الجماهير لم تعد تحرك ساكناً ازاءه، وهذه بالطبع قضية أخرى.

ويوضح ما سبق أن أزمة الشرعية تعتبر محصلة لمجموعة معقدة من الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية، وأن هذه الأزمة قد تفاقمت حدتها بفعل متغيرين إضافيين: أولهما ـ الامبريالية، وثانيهما ـ التحديث. وبالتالي فقد أصبح من العسير على غالبية النظم السياسية العربية أن تحقق إجماعاً عاماً حول قضايا الهوية، السلطة، التوجه الاجتماعي، التنسيق الاقليمي. ومن هنا، يلاحظ هدسون ان العنصر الاساسي الأول لمشكلة الشرعية العربية، كما هو الحال في الدول المتخلفة عموماً، يتمثل في كيفية تحقيق المشاركة السياسية المنظمة. أما العنصر الأساسي الثاني لمشكلة الشرعية، والذي يعتبر خاصية مميزة للنظم العربية من حيث أهميته، فيتمثل في تأثير الشؤون «القومية» العربية الجامعة على شرعية النظم القائمة في كل قطر عربي مع اختلاف في الدرجات. وهو ما يعني أن مشكلة الشرعية في الوطن العربي تمتد إلى خارج حدود السيادة القطرية[٦].

ولننظر على سبيل المثال، لتوضيح هذه الخصوصية المهمة، الى التفاعلات المتبادلة بين قضية فلسطين، والنظام الملكي الذي كان قائماً في مصر، والضباط الاحرار، وثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، لكي نتبين كيف أن حقيقة وحدة المنطقة تفرض نفسها على التطورات الداخلية في الأقطار العربية مهما تحصنت وراء متاريس التجزئة. وأن التفاعلات «القومية» التي تخترق جدران الحدود القطرية، تحركها قوى وعوامل موضوعية متأصلة في التاريخ والجغرافيا، وفي الثقافة وفي الحضارة؛ وأن اختيارات الافراد والقيادات في هذا السياق إنما تتحدد في كيفية الاستجابة لهذه القوى والعوامل الموضوعية. مع التأكيد على أن الحالة المصرية يمكن تعميم تطوراتها ونتائجها على حالات أقطار عربية أخرى عديدة، مع بعض الاختلافات التي لا تمس جوهر هذه التطورات وتلك النتائج.

يلاحظ طارق البشري أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، دخلت المسألة الفلسطينية في نسيج الحياة السياسية للشعب المصري. وصار الجانب العربي للسياسات المصرية من مجالات الصراع

(٦) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), p. ix.

السياسي بين القوى المختلفة. وأدخل كل من هذه القوى الشؤون العربية ضمن جوانب سياسته ونشاطه، كل حسب اهدافه وأسلوبه، فصارت جزءاً لصيقاً من مكونات السياسة المصرية. كان لهذا الاهتمام مداخل عدة، تضامن الشعوب ضد الاستعمار ـ ولكن التضامن يتميز هنا بخصوصية تتعلق بوحدة الارض واللغة والتاريخ فضلاً عن الكفاح المشترك. وجامع الدين الاسلامي الذي يربط بين الغالبية في كل من هذه البلاد ـ ولكن الجامع هنا جامع مخصوص باعتبار ما يضاف اليه من اشتراك في اللغة والارض وغيرهما. والمدخل الثالث هو الاقتناع بالقومية العربية. والمهم ان كل هذه المداخل كانت تلتقي على دلالة رئيسية، وهي أن «القومية المصرية» لم تعد صالحة في ذاتها وفي صيغتها المعزولة الضيقة، لم تعد صالحة كوعاء لحركة التحرير المصرية نفسها. وأن سبيل الحفاظ على مصر هو الانتماء لكيان أعم، يكفل تحررها وتقدمها وتساهم في تحرره وتقدمه[7].

وبالاضافة الى ما تقدم، يلاحظ أنه ترتب على حرب ١٩٤٨، فيما ترتب، أن الخطر الصهيوني على مصر، الذي كان محتملاً في الثلاثينات، وأصبح وشيكاً في الأربعينات، قد صار خطراً داهماً. عبر الاسرائيليون حدود مصر في معارك تلك الحرب، ووطئت اقدامهم أرض سيناء. وبعد الهدنة انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفاف القناة في الغرب، وبين القوات الاسرائيلية في الشرق. وبسبب وجود «دولة» اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب، اقتحم السياسة المصرية عاملان جد خطيران[8].

أولهما: قضية فلسطين، فقد كانت الحركة الوطنية المصرية تتكون ـ من مطلع هذا القرن ـ من عنصرين أساسيين، **الجلاء والسودان**، فأضيفت اليهما قضية فلسطين. ففي مستهل اجتماعات المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني حول **المسألة الوطنية**، تحدث محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في ١٩٥٠/٧/٨ عن أمرين ذكر أن الشعب المصري يجمع عليهما، **هما الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان**، ثم اضاف: «ولكي استكمل الصورة أود أن أشير بصراحة الى مسألة ثالثة، وهي مسألة اقامة اسرائيل في جانب مصر، يجب أن أقول لك في إخلاص وصراحة، أن الشعور العام هو أن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكة في جانبنا، وخطراً يتهددنا لكي لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها»، وان قيام اسرائيل «قد أصبح من المشاكل الكبرى التي تشغل بال مصر وبال الدول العربية»[9] وفي ١٩٥١/٨/٢٦ ألقى الوزير بياناً أمام البرلمان عن تطور المحادثات بين مصر وبريطانيا، تحدث فيه بعد مسألتي الجلاء والسودان، عن الاطماع التي لا يخفيها ساسة اليهود، وأضاف أن اتساع **الهجرة** مع ضيق رقعة **أرض اسرائيل** يظهر أنها «لن تجد بداً في المستقبل القريب من أن تنشد توسيع رقعتها على حساب جيرانها. . فهل نلام والحال هذه إذا احسسنا خطراً جسيماً يتهددنا من جيرة هذه الدولة غير المرغوب فيها، فعملنا جهد إمكاننا على تلافي هذا الخطر مستخدمين أبسط الحقوق

---

(٧) طارق البشري، «مصر في اطار الحركة العربية،» في: سعدالدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٩) **محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥١** (القاهرة: وزارة الخارجية الملكية، ١٩٥١)، ص ٢٢.

وأوضحها وهو حق الدفاع الشرعي عن النفس». وانتهى الى القول: «تلك يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين سيرة الانكليز مع مصر في أمور الاحتلال والسودان وفلسطين»[١٠].

وثانيهما: بروز مشكلة تسليح الجيش المصري بوصفها مشكلة سياسية ذات أولوية وخطورة. كانت مسألة تسليح الجيش المصري تناقش في المفاوضات السابقة منذ عام ١٩٢٤، بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس لئلا تهددها دولة طامعة ومعادية لبريطانيا. أما في المحادثات التي دارت بين مصر وانكلترا من آذار/ مارس ١٩٥٠ الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ فقد استقلت مسألة التسليح ولم تصبح مجرد عنصر من عناصر الجلاء، وصارت مطلباً يتعلق بتأمين سلامة مصر في مواجهة خصومها. ففي اجتماعات وزير الخارجية المصري مع السفير البريطاني احتل مطلب إمداد مصر بالسلاح البند الثاني بعد مطلب الجلاء. وتضمن بيان الوزير أمام البرلمان في ١٩٥١/٨/٢٦ أن الانكليز «لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التي تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والآخر في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبوننا الى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل»[١١]. وكان وزير الحربية المصري قام بجولة في أوروبا بحثاً عن السلاح. ويلاحظ أن هذا هو الموقف نفسه الذي واجهته الكتلة القومية من الضباط العراقيين فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٤١.

قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ومصر في هذه المرحلة، مرحلة ارتباط المسألة الفلسطينية بالحركة الوطنية المصرية، وانضمامها كشعبة ثالثة الى شعبتي الجلاء والسودان، اللتين قامت عليهما تقليدياً الأهداف الوطنية لمصر في اطار «القومية المصرية». لم يكن لثورة ٢٣ تموز/ يوليو فضل تضمين المسألة الفلسطينية في اهداف حركة التحرير المصرية، ولا كان عليها مسؤولية هذا التضمين. إنما هو التطور التاريخي للاحداث الذي بلور الامر على هذه الصورة في المرحلة السابقة على قيام هذه الثورة. كما قامت الثورة ومسألة البحث عن السلاح وتقوية الجيش المصري تحتل في السياسة الرسمية درجة من الأهمية القصوى لم تحتلها منذ عهد محمد علي. فلم يكن لهذه الثورة فضل إثارة المسألة بهذه الدرجة، ولا عليها مسؤولية ذلك. على أنه من المنطقي أن نسلم بأن قيام الثورة من داخل الجيش المصري الذي حارب في فلسطين، وقد وفر لدى قيادتها سبباً خاصاً يجعلها أكثر ادراكاً وأكثر الحاحاً في التركيز على خطورة المسألة الفلسطينية وأهمية مسألة السلاح، حتى جاءت مسألة «بناء جيش وطني قوي» من بين الاهداف الستة التي اعلنتها الثورة.

ويمكن القول ان أسباب قيام الثورة على النظام الملكي الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار كانت متوافرة، وهي تفسر طبعاً لماذا قامت الثورة. ولكن هذه الاسباب لا تكفي تفسيراً لأن يكون الجيش على وجه الخصوص هو من يتحرك قياماً بهذه الثورة. الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافية لتفسير قيام الثورة، ولكن السبب الفلسطيني ـ وقيام دولة اسرائيل ـ هو ما يفسر قيام الجيش

---

(١٠) نقلاً عن: البشري، «مصر في اطار الحركة العربية،» ص ٣٩.

(١١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٠.

بها. ولهذا الأمر دلالة جد خطيرة، اذ الملاحظ في التاريخ المصري منذ قيام ثورة أحمد عرابي، أن المسألة الوطنية وقضية التحرير الوطني، كانت هي الأساس والمختبر للسياسات الداخلية ولأنظمة الحكم، والموقف منها هو مصدر قوة الأقوياء وضعف الضعفاء في الساحة المصرية. ومن ثم فان قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بالصورة الحادثة، يكشف عن أن المسألة الفلسطينية صارت من أسس ومختبرات السياسات المصرية وأنظمة الحكم، وذلك بحسبانها قد صارت من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية. وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم قبل حرب ١٩٤٨ تقاس بمدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم بعد تلك الحرب، تقاس أيضاً بمدى كفايته في مواجهة الخطر الاسرائيلي. وكان من أسباب سقوط النظام السابق بمؤسساته واحزابه كافة، لا لأنه عجز عن مناهضة الاحتلال البريطاني فحسب، فان ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لم تواجه هذا الاحتلال بأكثر كثيراً مما كان يواجهه النظام السابق عليها، ولا لأنه عجز عن حل الأزمة الاجتماعية فقط، فقد كان خليقاً بالنظام الحزبي وبالحركة الشعبية ان يحققا في هذا المجال ما لا يقل عما شرعت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في البداية، ولكن كان من اسباب سقوطه أن هذا النظام، بكل تلك الظروف والاوضاع، عجز عن أن يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر. وحزب الوفد بتراث نضاله السلمي المشروع في مواجهة النفوذ والاحتلال البريطاني، لم يكن مؤهلاً للتصدي لكفاح يستدعي استخدام القوة العسكرية، ويستند اليها كضرورة قومية[١٢]. وهكذا فقد تحقق على عهد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو الاعتراف الرسمي والشعبي بانتماء مصر العربي وبأن المسألة الفلسطينية قد صارت مضمون الحركة الوطنية التحررية ضد الاستعمار. وبالتالي فإن تحرير مصر لم يعد متصوراً إلا في اطار حركة تحرر عربي شاملة، وان الحفاظ على مصر لم يعد متصوراً إلا في انتمائها الى الجامعة القومية العربية. وأهم ما يلاحظ في هذا الشأن أن بدايات التحرك المصري الرسمي إلى فكرة الوحدة العربية، تعبيراً عن جانب آخر من جوانب التفاعل بين قضية فلسطين وحرب ١٩٤٨ وحركة الضباط الاحرار، جاءت من منطلق دفاعي وعسكري. ومن شواهد ذلك، فضلاً عن ميثاق الضمان، مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية في آب/ أغسطس ١٩٥٣، والمجلس الأعلى للدفاع العربي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٣ وكانون الثاني/يناير ١٩٥٤، وطرح فكرة توحيد الاسلحة والتعليم العسكري في الاقطار العربية وتوحيد الجيوش العربية، ثم اتفاقيات الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، ومصر والسعودية في أعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥ و١٩٥٦، وما أثير في كل تلك المحادثات عن أخطار العدوان الصهيوني، والضغط العربي المشترك على العالم الغربي لتزويد الاقطار العربية بالسلاح، وإنشاء قيادة موحدة للجيوش العربية.

وفي ضوء هذه الخبرات وما تنطوي عليه من دلالات، انطلق هدسون، في تحليله لمشكلة الشرعية في النظم العربية، من القول بأنه على الرغم من أنه يمكن تحليل السياسة العربية وفق الاطار العام الذي اقترحه روستو (الهوية ـ السلطة ـ المساواة)، والذي يصلح للتطبيق على الشؤون السياسية في الدول التي شرعت في التحديث ـ الا أن هناك ملامح عدة للموقف العربي تتطلب اهتماماً خاصاً من أجل الفهم الكامل لمشكلة الشرعية العربية. إن تحليل مشكلة الشرعية لأي دولة عربية معينة من

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤٢.

دون إشارة الى الظروف والقضايا المشتركة والبارزة في محيط العرب، أو التي يشير اليها معظم العرب باسم «الأمة العربية»، يمكن أن يؤدي الى تحليل غير سليم للمشكلة، ومعنى ذلك ان السياسيين العرب وكذلك السلوك السياسي العربي، يمكن تقويمها ليس فقط وفقاً للمعايير الداخلية. وأن من المستحيل إجراء تشخيص دقيق لشرعية أي نظام سياسي أو عهد أو قائد سياسي في بلد عربي من دون إشارة الى المصادر الخارجية للشرعية.

ويضيف هدسون ان المصادر الخارجية للشرعية العربية يمكن تركيزها في طائفتين أساسيتين: **أولاهما** ـ تتمثل في النفوذ الذي يمكن تعريفه عموماً بالاحالة إلى الادوات التقليدية للسلطة مثل التهديد، الاكراه، الوعد، المكافأة، التي تعمد النظم والحركات المجاورة الى استخدامها. فمن المفهوم، على سبيل المثال، أن سوريا أو مصر أو العراق سوف تتدخل في شؤون الاقطار العربية المجاورة عن طريق تدعيم، أو تقليص، شرعية قائد سياسي معين أو نظام سياسي محدد. **وثانيتهما** ـ تتجسد في مجموعة من المعايير التقويمية للمواقف والتوجهات والسياسات، وبالتالي للشرعية، وتتلخص هذه المجموعة من المعايير في القضايا العربية المحورية ومعنى ذلك أن شرعية قائد معين في قطر عربي أو آخر تتحدد الى حد بعيد بمدى التزامه بهذه القضايا العربية المحورية، وفي الوقت الحاضر تعتبر قضية فلسطين في أول قائمة هذه القضايا[١٣].

ومن هنا يلاحظ ان التجزئة تفرض تعقيدات عدة على مشكلة انماء شرطين من الشروط الاساسية لبناء الشرعية في الوطن العربي، وهما الهوية والسلطة. وتفصيل ذلك أن الهوية القومية في الأمة العربية هي في أحسن الحالات متعددة الأبعاد، وفي أسوأها تختلط بمتناقضات يصعب التوفيق بينها. كذلك فان السلطة الشرعية يصعب بناؤها في اطار أبنية دولة لا تتوافق حدودها مع حدود الأمة. ولقد زاد الامر سوءاً أن المصالح الوطنية لنظام عربي ما، غالباً ما تتعارض مع نظام عربي آخر أو أكثر، مما يؤدي الى أن العلاقات بين الاقطار العربية غالبا ما تتميز بالصراع بدرجات متفاوتة من الحدة، بدلاً من التعاون والتناسق الواضح في حالة «المصالح الوطنية». ولا شك أن أحد الملامح المحيرة للسياسات العربية، يتمثل في النمو التلقائي للسلوك التكاملي عبر الحدود، الذي يعكس غلبة المنطق القومي، ومن مؤشراته: انتشار المنظمات الوظيفية، والتدفقات التجارية والمالية، مشروعات التنمية، حركات السياحة، كثافة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية على مستويات رؤساء وملوك الاقطار أو رؤساء الحكومات، والوزراء فضلاً عن اللقاءات العديدة لمستويات الخبراء والتكنوقراط والمثقفين. وذلك كله جنباً الى جنب مع استمرار التوترات عبر الحدود، التي تصاعدت احياناً الى النشاط الهدام، والتخريب، والعنف المسلح، مثل النزاع بين سوريا والأردن، وبين سوريا والعراق وبين مصر والسعودية، وبين اليمنين، وبين مصر وليبيا، وبين ليبيا والمغرب، وبين الجزائر والمغرب[١٤].

(١٣) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 4.

(١٤) حول كثافة التفاعلات في النظام الاقليمي العربي، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٤ ـ ٥٤.

ثانياً: أبعاد مشكلة الشرعية العربية

سبقت الاشارة الى أن **قضايا الشرعية**، على ضوء الواقع العربي الراهن المبني على التبعية والتجزئة والتخلف، تتحصل في التحرر، الهوية، السلطة، المساواة. ونستعرض فيما يلي أدوار مجموعات النخبة العسكرية التي صعدت الى السلطة في أكثر من قطر عربي، تحت شعار مواجهة مشكلات الشرعية. جنباً الى جنب مع المشكلات الأخرى التي دفعت بأنها قد سوغت التدخل العسكري. وسنركز هنا على قضيتي التبعية ـ التحرر، والتجزئة ـ الهوية والسلطة، حيث سنعرض لقضية المساواة في اطار تحليل مطلب الفعالية.

١ ـ التبعية ـ التحرر

سبقت الاشارة إلى أن بعض دراسات التغير السياسي لم يعط وزناً لدور الاستعمار والمصالح الاجنبية في شيوع الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، وبالتالي لم يضع مكاناً لعملية **تحرير الارادة الوطنية** في منهاج التنمية. ولا يستقيم ذلك مع ما يمارسه الاستعمار من تأثير على الحركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية، سواء ما تمخض عن الاستعمار التقليدي بعد انحساره من مواريث سلبية تتحكم في تلك الحركة وتساهم مع غيرها في شيوع الانقلابات أو ما تكشف عنه التطورات المعاصرة من أشكال مستحدثة من الاستعمار ـ حيث وضح أن تسليم الدول الاستعمارية باستقلال الاقطار العربية انما تم درءاً لمخاطر تطور الحركات الشعبية، ومن هنا نُصِّبت قيادات مرتبطة بالمصالح الاستعمارية وقادرة على حمايتها بغير حاجة الى الوجود الاجنبي. بل لقد أصبح التستر وراء الانقلابات العسكرية ـ في حال فشل القيادات المدنية في تلك المهمة ـ أحد مظاهر الاستعمار الجديد.

ويؤكد ما تقدم ضرورة أن تحتل قضية تحرير الإرادة الوطنية مكانها في أي منهاج للتنمية يسعى الى مواجهة المشكلات الحقيقية التي يعاني منها الجسد الاجتماعي. ولا يخفى أن التخلص من التبعية للخارج لا يعني مجرد الاستقلال السياسي، بل أن المقصود أساساً حالات استيلاء السيطرة الاجنبية في ظلال الاستقلال السياسي لعديد من الدول المتخلفة. وبهذا المعنى يغدو الاستقلال السياسي شرطاً ضرورياً للتنمية ولكنه ليس بالشرط الكافي.

واذا كان فانون قد حدد آثار التسلط الاستعماري في الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي، والتمييز العنصري، وتحطيم التراث الحضاري الوطني، فإن عملية التحرر الوطني تقتضي التخلص من هذه الآثار[١٥]. على أن يضاف الى ذلك مواجهة الأشكال المستحدثة من الاستعمار، التي تعني في جوهرها استمرار سريان ظاهرة التبعية.

إن مسألة الشرعية في الاقطار العربية المعاصرة ينبغي أن تطرح في سياق التوسع الغربي

(١٥) انظر: فرانز فانون، **معذبو الارض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتاسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦).

بأشكاله المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما أدى اليه من زعزعة وتفتيت للأسس والمبادىء والقيم التي استندت اليها السلطة السياسية وغير السياسية حتى الآن. وبما هو تفتيت لهذه المجتمعات، يشكل التوسع الغربي الحديث، اذا، تحطيماً للإطارات الشرعية التي كانت تنظم سلطتها: بدءاً من الاطار الأوسع الذي هو الدولة - الامبراطورية (العثمانية)، حتى منظومة القيم التي تنظم علاقات الافراد فيما بينهم وبين سلوكهم، مروراً بالمنظومة القانونية والشرائع التي تنظم علاقات الدولة والمجتمع - من جهة ثانية. بهذا المعنى فإن تاريخ تطور السلطة في سياق التوسع الغربي ليس الا تاريخ فقدانها المتزايد لمصادر شرعيتها وتحولها أكثر فأكثر الى سلطة مستندة الى القوة المحضة. ان نشوء السلطة العربية الحديثة كان يعاني إذاً، منذ البدء وفي أسسه ذاتها من غياب الشرعية. وإذا قدر لهذه السلطة أن تستمر في أشكالها الراهنة، فليس ذلك نتيجة لاعتمادها على شرعية تقليدية هنا ودستورية هناك، من قليل أو بعيد. بل لإدراكها أن بقاءها يتوقف على تنميتها السريعة لجهاز الغلبة الطبيعية: أي لقوة القهر المادية والروحية، العسكرية والثقافية. والانتقال من ملكية ضعيفة الى «دولة حديثة» - وهو ما أخذ أحياناً شكل قيام أنظمة «تقدمية» - لم يكن يعني، ضمن ما يعني، شيئاً آخر سوى تحقيق شروط بناء هذه القوة. والأنظمة التي لم تنجح في الإنتقال من حالة الشرعية المزعزعة كنستها القوى الصاعدة داخل النظام من عسكريين وغيرهم، لتحل محلها أنظمة قوية وقادرة على الصمود امام التحديات[١٦].

ويمكن القول، من تحليل السلوك السياسي والاجتماعي لحالات التدخل العسكري في الوطن العربي - ابتداء من انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩ - إن دورها في هذه العملية التاريخية المعقدة كان كبيراً. فلقد شهد الوطن العربي فترة من الازدهار السياسي في الخمسينات والستينات بصفة خاصة، حيث حصلت غالبية أقطاره على استقلالها السياسي، ونجحت مجموعات من العسكريين في الاستيلاء على السلطة، وأقامت نظماً وطنية، وتبنت مجموعة منها مطالب التغيير الاجتماعي، ووصلت الى الحكم قيادات وثقت بها الجماهير، أعلن بعضها صراحة أنه يعبر مرحلة تحول الى النظام الاشتراكي، وبدأ في توثيق علاقاته مع الدول الاشتراكية. وقد تمثل رد الفعل الاستعماري في مواجهة تلك المحاولات التي هدفت الى التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي، في الاستعانة بمختلف أدوات الصراع بدءاً بالدور الاسرائيلي الى عمليات الحصار الاقتصادي واحتكار السلاح والنشاط الهدام، فضلاً عن الاستعانة بالجيوش ذاتها، في بعض الحالات، كأداة لضرب هذه النظم، وهو ما يعتبر مؤشراً مهماً في الحكم على اتجاه قيادات الانقلاب وسلوكه بعد نجاحه. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما تعرضت له ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر إجمالاً في ظل قيادة جمال عبدالناصر، والانقلاب العسكري ضد الوحدة المصرية السورية، ومحاولات تصفية الثورة اليمنية فور نجاحها والصدام العسكري الكبير الذي امتد على الأرض اليمنية بين قوات الثورة تساندها القوات المسلحة المصرية، والقوات التي حشدها البدر المخلوع تساندها السعودية والمعسكر الغربي.

وتنبغي هنا الاشارة أيضاً الى أنه على الرغم من الحصيلة الايجابية للدعم السوفياتي للأنظمة

---

(١٦) انظر تعقيب برهان غليون على دراسة: ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية،» ص ٤٣٦ - ٤٣٩.

التقدمية العربية، الا أن هناك بعض المواقف التي اتضح فيها حجم الاختلاف بين التوجهات السوفياتية والتوجهات القومية العربية، مما تمليها المصالح الوطنية فضلاً عن الاعتبارات الايديولوجية. فعلى سبيل المثال أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظاً واضحاً على قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، كما عبر عن تأييده لقيام الانفصال عام ١٩٦١، مما سيأتي بيانه. وذلك لا يمنع من أن القيادات السوفياتية ذاتها قد استجابت لمطالب جمال عبدالناصر، وقبلت الاشتراك في «المناورة السياسية» التي اقترحها من أجل تقديم دعم فوري للثورة القومية في العراق عام ١٩٥٨، بعد أقل من خمسة أشهر من قيام الوحدة المصرية ـ السورية. وعندما تطورت الاوضاع الداخلية في العراق لصالح الاتجاه الشيوعي، كما تجسد ذلك عملياً، في التحالف الوثيق بين عبدالكريم قاسم، بعد تصفيته للعناصر القومية، والحزب الشيوعي العراقي، عمد الاتحاد السوفياتي الى دعم هذا التوجه العراقي الجديد المعادي لطبيعة «الأمة العربية» ولمصلحتها ولمستقبلها الوحدوي.

ومن الملاحظ أنه في مجموعة أخرى من الاقطار العربية، حيث لم يتعد الاستقلال السياسي تولي ابناء البلاد الادارة الشكلية للسلطة، بينما استمرت التبعية للخارج وظلت الأسس الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية على ما هي عليه ـ استهدفت الانقلابات التي شهدتها هذه المجموعة من الاقطار تشديد قبضة السلطة فيها بأنظمة عسكرية، ومن أمثلتها الانقلابات العسكرية الثلاثة الاولى في سوريا، وانقلاب ابراهيم عبود في السودان. وعلى سبيل المثال، كان دور القوى الاستعمارية الأمريكية والفرنسية والبريطانية واضحاً وراء الانقلابات السورية الاولى، حماية لمصالحها الاقتصادية التي هددها الصراع على السلطة بين المجموعات المدنية، فضلاً عن دور التنافس بين هذه القوى الاستعمارية الثلاث، ودور القوى العربية المرتبطة بها، في تحريك هذه الانقلابات. أما في السودان فإن من الصحيح القول بأنه لم تحدث عملية استيلاء على السلطة وانما تمثل الامر في عملية تسليم وتسلم للسلطة من العناصر المدنية الى القيادة العسكرية، وهذا ما اعترف به كاملاً رئيس الوزراء السوداني السابق عبدالله خليل الذي «سلم» السلطة الى الجنرال ابراهيم عبود. ومن هنا فقد خلص اللواء أحمد عبدالوهاب، الرجل الثاني في الانقلاب، الى «أن ماحدث كان انقلابا لا ثورة لسبب واحد هو انه لم يكن هناك ما يدعو للثورة». ولكن من الجدير بالنظر ان يلاحظ أنه بعد ايام قلائل من الانقلاب، وبالتحديد يوم ١٩٥٨/١١/٢٩ أصدر مجلس وزراء النظام الجديد قراراً جاء فيه ان اللجنة التي كونها المجلس رأت بإجماع الآراء «أنه لا يوجد في اتفاقية المعونة الأمريكية ما يحد من استقلال السودان، أو يخدش كرامته، وانها كانت لسوء الحظ هدفاً للمناورات الحزبية في الماضي». ويعيب المجلس ايضاً على البرلمان المنحل تحديده لمجالات نشاطها فيصدر قراره بعودتها من دون تحديد للمجالات التي تنشط فيها. وفضلاً عن ذلك كتمت حكومة الجنرالات وجه السودان العربي، فأخفت حقيقته. وعلى سبيل المثال عقد وزير الاعلام السوداني مؤتمراً صحافياً في شباط/ فبراير عام ١٩٥٩ قال فيه: «لا معنى لأن تهاجم صحافتنا فرنسا.. فكما تقتل فرنسا الجزائريين، فإن الجزائريين يقتلون الفرنسيين. وعلى نفس الطريق، رفضت حكومة الجنرالات في السودان نزول الطائرات العربية في بورسودان لمساعدة الثورة اليمنية، بينما فتحت الباب للأسطول البريطاني»[١٧].

---

(١٧) الاقتباسات نقلاً عن: احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: عبدالناصر والعرب، ص ٣١٠، ٣١٢ و٣١٦.

ويمكن القول ان موجة الانقلابات التي كانت تستمد مصادرها ووسائل بقائها في السلطة من القوى الاستعمارية أخذت في الانحسار الى حد ما. ويرتبط ذلك ـ من ناحية الجيوش بالتحديد ـ بالتغير الملاحظ في نوعية قيادة التدخل العسكري، حيث يمكن القول ان القيادة العليا للجيش ـ في أعقاب الاستقلال ـ كانت جزءاً من النخبة الحاكمة، وان تنشئة غالبية كبار الضباط العرب تمت في ظل النظام الاستعماري الذي كانوا يدافعون عنه، فضلاً عن أنهم كانوا في الغالب أقل كفاءة وبالتالي أكثر حرصاً على النظام القائم، بل قد لا يجدون وسيلة لحمايتهم غير الانقلاب العسكري. وهذه الاتجاهات ترصدها جيداً القوى الاستعمارية والاجنبية عموماً وتستفيد منها، كما سبقت الاشارة. ومن هنا يعتبر انقلاب الجنرالات أحد المقاييس المبدئية لمعرفة اتجاه التدخل العسكري، لعدم وجود حوافز ثورية لديهم في التغيير، وبالتالي فهي لم تؤد ـ كقاعدة عامة ـ الى تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاجتماعي للبلاد، بل أنها لم تؤد حتى الى زيادة حجم الجيش أو مستويات تسليحه كما تعبر عن ذلك حالة السودان. ويلاحظ أنه في بعض الحالات تمخضت مثل هذه الانقلابات عن «ثورة مضادة» كاملة، كما تعبر عن ذلك حالة الانقلاب العسكري ضد الوحدة المصرية السورية. اما التدخل العسكري بقيادة الضباط الشباب، فهو من حيث المبدأ يمثل رفضاً لأسلوب كبار الضباط في القيادة ولارتباطهم بالنظام ومحاولة ضمنية للتغيير الثوري. ولقد ارتبطت غالبية حالات التدخل التي قادها شباب الضباط بالفعل باتجاه وطني يسعى لتحرير الارادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، شهد عام ١٩٦٩ ثلاث حالات من التدخل العسكري في السودان والصومال وليبيا، يمكن القول ان محصلتها الأولية أضافت قدراً ملحوظاً من تحقيق التحرر الوطني لهذه الاقطار العربية الثلاث، وان كانت التطورات التالية حملت العديد من التوجهات المعادية لقضية التحرر في السودان خصوصاً. اما الصومال التي رفعت شعار الاشتراكية العلمية وعلقت صور لينين إلى جانب صورة رئيس الدولة محمد سياد بري، فقد انتهت بعد أقل من عشر سنوات من «النضال» على هذا الطريق، الى الارتماء في معسكر التبعية للولايات المتحدة. ويبقى معمر القذافي، وتبقى تجربته في ليبيا، نسيج وحدهما.

وفي التحليل الأخير لمشكلة التبعية ومحاولات التحرر في الاطار العربي، يمكن القول إن جمال عبدالناصر ومجموعات «الضباط الاحرار» الذين نهجوا نهجه في عدد من الاقطار العربية، وهم الذين يندرجون إجمالاً في اطار المدرسة الناصرية أكدوا بتجربتهم في تقديم نموذج عملي للتحرر الوطني على خطورة ظاهرة التبعية وعلى إمكانية الفكاك من إسارها. ولكن قيادات عسكرية اخرى، من نوع أنور السادات وجعفر النميري ومحمد سياد بري وعبدالكريم قاسم ورفاق «القيادة الجماعية» في اليمن الديمقراطية، قدموا تجربة اخرى في خطورة ظاهرة التبعية عندما يجري إحكام حلقاتها في ظل قيادة عسكرية، وهو ما سيتضح خصوصاً عند استعراض مطلب الفعالية. ولذلك سنركز هنا على الإشارة الى الشق الاول، أي خبرة المدرسة الناصرية[١٨].

---

(١٨) اعتمد التحليل التالي اساساً على ما عرض له حسام محمد عيسى في دراسته «الناصرية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد،» في: جاك بيرك [وآخرون]، الناصرية والنظام العالمي الجديد (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

والحقيقة ان الناصرية لم تكن مجرد اسلوب «غير رأسمالي للتنمية» ولكنها كانت أكبر من ذلك بكثير، فقد كانت الناصرية مشروعاً لنهضة قومية مستقلة في منطقة من أكثر مناطق العالم أهمية من الوجهتين الاقتصادية والجيوبوليتيكية (ملتقى قارات ثلاث، فيها ثلثا احتياطي العالم من النفط، ماض حضاري يؤهلها للنهضة.. الخ).

ومنذ اليوم الاول فهمت الناصرية جيداً أن بناء مثل هذا المشروع القومي يقتضي **أولاً** ارادة سياسية ذاتية مستقلة، وهو ما تجسد في سياسة عدم الانحياز، والعلاقة مع المعسكرين الشرقي والغربي.

ولقد كانت أحداث السويس في عام ١٩٥٦ فرصة هائلة لتتلقى الناصرية ولتلقن درسها **الثاني**، وهو أن بناء القاعدة الاقتصادية للنهضة يقتضي الاعتماد على النفس، وأن رأس المال الاجنبي لا يمكن ان يتولى هذه المهمة. ولذلك عندما رفض البنك الدولي، تحت ضغط القوى الاستعمارية، المساهمة في تمويل السد العالي، كان الرد هو تأميم قناة السويس، تمهيداً لاستخدام عوائدها في تمويل هذا المشروع الكبير.

ولكن أهم من هذا وأكبر كان درس السويس أن إحداث تغييرات في علاقات القوى على المستوى الدولي انما يبدأ باقتلاع جذور التبعية في الداخل، وأن الصراع هو أداة هذا التغيير، وليس التفاوض والتوافق والاتفاق.

ثم كان ما بعد حرب السويس من تأميم للرأسمال الاجنبي في مصر، ثم في مرحلة تالية تصفية الرأسمالية المصرية التابعة بتأميم معظم قطاعات الاقتصاد المصري الحديثة، ونقل ملكيتها الى الدولة، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية كوسيلة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)، والتي حققت فعلاً أعلى معدلات للنمو الصناعي عرفها الاقتصاد المصري الحديث، جاء كل هذا ليحمل في طياته درسين مهمين: **أولهما** ـ أن بناء قاعدة صناعية من أجل خلق اقتصاد قومي مستقل لا يمكن ان يتم في اطار الخضوع لمنطق السوق الرأسمالي العالمي وعلاقات المبادلة السائدة فيه بشكل كامل. **وثانيهما** ـ أن بناء قاعدة اقتصادية قومية مستقلة يقتضي بالضرورة تدخل الدولة. وتدخل الدولة كطرف اساسي في العلاقات الاقتصادية، ليس بدعة بلشفية، فقد لعبت الدولة في تاريخ الرأسمالية دوراً أساسياً في بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة.

وإذا كان الأمر كذلك، فان تدخل الدولة في بلدان العالم الثالث يبدو اكثر ضرورة حيث نشأت البرجوازيات المحلية في اطار علاقات التبعية، وارتبطت تاريخياً برأس المال الاجنبي المسيطر، وباتت بالتالي عاجزة عن بناء تلك القاعدة الاقتصادية القومية المستقلة.

لذلك فقد كان من الضروري ضرب الناصرية وتصفيتها لتعود مصر وليعود العالم العربي الى تلك التبعية الجديدة تحت أعلام الحرية الاقتصادية والانفتاح، والتكنولوجيا الحديثة.

٢ ـ التجزئة ـ الهوية والسلطة

خلص ويلش الى أن شرعية السلطة تتضمن الاعتراف بوجود أهداف مشتركة وأهلية البعض

لتولي مقاليد الحكم، فضلاً عن استعداد غالبية الشعب لضغط مصالحهم الخاصة من أجل الاهداف القومية، وبهذا المعنى تشكل فكرة القومية رابطة وغاية في المجتمعات المتقدمة. كذلك خلص الى أن الادراك القومي كان يتدعم عن طريق الروابط التاريخية والدفاع ضد العدو الخارجي، ووحدة التقاليد واللغة والاقليم، ومن ثم بزغ الادراك الجماعي وتطور على لسان ابناء هذه المجتمعات وفي ضميرهم: هذه دولتنا، ونحن شعبها، وهؤلاء هم قادتنا. وهكذا جرى الاعتراف بشرعية الحكومات وتأسست سلطتها ليس على الاكراه وقوة الجيش، وانما على الاقتناع والطاعة(١٩).

ويتضح بإعمال هذا المنطق على غالبية الاقطار العربية، أن الولاءات التقليدية لم تُحتو بالكامل بعد في إطار الولاء الوطني، أي الولاء القطري، بالنظر الى المستوى المنخفض من التكامل السياسي الوطني. وعلى سبيل المثال، ففي دراسته المنشورة عام ١٩٧٧ رصد بيرلموتر ٤١ انقلاباً عسكرياً شهدته المنطقة العربية، جرى ٣٠ انقلاباً منها في سوريا (١٣) العراق (١٧). ونظراً الى أن هذين البلدين يتميزان بمجتمعات «تعددية»، حيث تشيع الانقسامات الدينية والعشائرية والاثنية.. الخ، فقد كان من الطبيعي أن يطرح التساؤل التالي: هل هناك علاقة خاصة بين التدخل العسكري والفشل في بناء التكامل السياسي في تلك المجتمعات(٢٠)؟

وبالطبع فان التساؤل الذي طرحه بيرلموتر، يفرض بالتداعي المنطقي للأحداث، سؤالاً أكثر شمولاً: هل هناك احتمالات لأن تحقق الحكومات العسكرية نجاحاً أكبر مما قدر للحكومات المدنية في تنمية القومية كدعامة أساسية للسلطة السياسية؟

لقد رد ويلش على هذا السؤال بالنفي لاعتبارات لها مغزاها من واقع الخبرة الافريقية وأهمها: أن عملية بناء الأمة تتطلب وقتاً ممتداً وظروفاً مواتية وخبرات سياسية خاصة ـ من ناحية، وأن التناقضات والفوارق القبلية والعنصرية في القارة تتميز بدرجة عالية من الحدة ـ من ناحية أخرى(٢١). ويلاحظ بداية أن خبرة الاقطار العربية تنطوي على ما يؤيد هذا الاتجاه. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يتمثل في مجموعة الدلالات السياسية والاجتماعية التي يفصح عنها الصراع الدموي الأخير على السلطة في اليمن الديمقراطية في مطلع عام ١٩٨٦، والذي وضع البلاد على شفا الحرب الأهلية، حيث برزت القبائل اليمنية المسلحة خلف العناصر التي «تمثلها» في القيادة الجماعية، وحيث لجأت هذه العناصر بدورها الى القبائل التي تنتمي اليها، وحيث جرى الاحتكام الى السلاح والى القبائل، وتبخرت في الهواء كل نتائج «التجربة الثورية» التي امتدت طوال ثمانية عشر عاماً منذ الحصول على الاستقلال.

(١٩) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 80-81.

(٢٠) C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), pp. 44.

(٢١) A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 158.

ومع ذلك تنبغي الاشارة الى أن طبيعة مشكلة الهوية في الوطن العربي تعتبر أكثر تعقيداً مما تعرفه المجتمعات الاخرى. ويرجع ذلك التعقيد ليس فقط الى ان هذه المشكلة تبرز على مستويين متمايزين، وأحياناً متنافسين أو متناقضين ومتصارعين، أولهما ـ المستوى القطري أو «الوطني»، الذي يُعلي من شأن الوطنية السورية أو الليبية أو العراقية مثلاً في مواجهة «الهويات» الاخرى الدينية أو العشائرية أو الإقليمية، وثانيهما ـ المستوى القومي الذي يُعلي من شأن الهوية العربية، حيث تتكامل الهويات القطرية السورية والليبية والعراقية. . الخ؛ انما يرجع ذلك التعقيد أيضاً الى أن الأمة العربية لا تبحث لنفسها عن هوية جديدة أو عن هوية لم تكن قائمة في التاريخ، وإنما هي تسعى «لاعادة الامر الطبيعي لأمة واحدة مزقها اعداؤها ضد طبيعتها وضد مصلحتها». هذا التمزيق الذي يعود من الناحية الرسمية الى ما بعد الحرب العالمية الاولى مع ما ينطوي عليه هذا الاعتبار من ضرورة مواجهة آثار عملية التشويه التاريخي التي تعرضت لها القومية العربية والأمة العربية تحت تأثير قرون من الاستبداد العثماني، فضلاً عن الضغط الغربي الكاسح في العصر الحديث. ولننظر الى بعض النماذج التي توضح طبيعة هذه المشكلة، وكيف تصدت لها مجموعات النخبة العسكرية في عدد من الاقطار العربية. وسنركز بصفة خاصة على ثلاث حالات: أ ـ حالة المشكلة الكردية في العراق التي تكشف عن عبء القومية في مجتمع متعدد القوميات، ب ـ حالة القومية المصرية وكيف انتقلت بدافع من عبء الجغرافيا الى «القومية العربية»، ج ـ حالة السودان التي توضح كيف تمخض عبء التاريخ عن تشكيل «لوحة من الأمم».

أ ـ حالة العراق: عبء القومية

من ناحية اولى، تمكن الاشارة الى تأثير المشكلة الكردية في العراق، كنموذج لتأثير مشكلات الاقليات في عدد من الاقطار العربية، والقيود التي تفرضها على التوجهات الخارجية لأي حكومة قائمة في البلاد.

ويلاحظ بداية أن السياسة البريطانية في العراق، قبل استقلاله، قد شددت على تطوير دولة مركزية موحدة، خلافاً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان التي كانت تشجع على اللامركزية والحكم الذاتي. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون ان العرب والاكراد والأقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الاقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي أهابت بالعرب ـ على غير قصد منهم ـ ان لا يتحركوا بسرعة نحو تحقيق مثل هذا الهدف. ونذكر هنا عاملين: الأول ـ هو ان المجتمع العربي المنقسم الى سنة وشيعة لأسباب تاريخية ودينية مجتمع أقوى من أن يتقبل هوية قومية جديدة. فقد رأى الشيعة، أن انصهار الاكراد، وهم ـ في اغلبيتهم ـ من الطائفة السنية، مع العرب السنة يزعزع كيانهم فقاوموه. أما العامل الثاني؛ فهو أن السنة أنفسهم عزفوا عن الانصهار مع الاكراد بسبب مد القومية العربية، على الرغم من حرصهم البالغ على المحافظة على وحدة البلاد الاقليمية. وفوجىء العراقيون العرب بعد الاستقلال بحركة الوحدة العربية الشاملة التي كانت تهدف الى تحقيق وحدة عربية تنهض على أسس اتحادية أو وحدوية. وهذه الحركة جعلت

الأكراد يحجمون عن الاتحاد مع شعب ليس عنده استعداد للابقاء على استقلال البلاد السياسي أو المحافظة على الجنسية التي يحملها. ومن هنا يلاحظ خدوري أن اخفاق العراقيين العرب في خلق هوية وطنية جديدة تتميز عن القومية العربية كان السبب الرئيسي في اعتماد الاكراد على القومية الكردية من أجل البقاء. وكانت النتيجة أن راح الاكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة كما أنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية، بديلاً عن القومية الكردية[٢٢]. وفي هذا السياق ينبغي فهم الإشارة التي تضمنها البيان رقم (١) لثورة تموز/ يوليو في العراق عام ١٩٥٨، عن تعهد القيادة الجديدة «تأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة»[٢٣]. فلم تكن الاشارة الى الوحدة العراقية أقل أهمية من غيرها. اذ كان من الواضح أن حكومة الثورة لم تعتبر وجودها مجرد مرحلة انتقال في طريق الاتحاد الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون، كما تقدم، بل أكدت على أن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل المفضل على الرغم من الكلام المعسول الذي وجه الى البلدان العربية والاسلامية[٢٤].

وفضلاً عن ذلك فقد عرض عبدالكريم قاسم التعاون مع قادة الاكراد بوصفهم «شركاء العرب في إطار الوحدة العراقية»، كما نص الدستور الموقت[٢٥]. ولم يقف الأمر عند تعيين عدد من كبار الاكراد في مناصب عالية، بل أعيدت اليهم بعض الامتيازات، وسمح لعدد كبير من المبعدين بالعودة، وأفرج عمن كان منهم في السجون، وأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا في ١٩٥٨/١٠/٥، حيث بقي في المنفى منذ عام ١٩٤٦ بعد انهيار ثورته. ومع ذلك يبدو ان لا عبدالكريم قاسم ولا نظام الحكم الجديد حاول تنفيذ ما ورد في الدستور المؤقت من أن الاكراد سيمنحون الحرية وسيعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم العرب. فضلاً عن أن النظام «الثوري» لم يفعل شيئاً لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كردستان. وهكذا عزم الملا مصطفى البرزاني على تحقيق الحكم الذاتي للاكراد بالقوة، ما دام عبدالكريم قاسم قد أهمل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه. وبدأ الملا مصطفى البرزاني يعتبر نفسه، بعد صراعه مع قاسم، زعيماً للشعب الكردي كله، وليس مجرد زعيم لمنظمة معينة. وتشبهاً بالضباط الاحرار، ظن أنه يقود حركة «ثورية» ستحقق الأماني القومية الكردية. ومن هنا جرى الاحتكام الى السلاح، ونشبت الحرب الكردية بعد مرور سنتين على الثورة، ولم يكن من المستطاع التفكير في تسوية سلمية خلال وجود عبدالكريم قاسم في الحكم لأنه كان قد عقد العزم على استخدام القوة العسكرية لسحق «تمرد» الملا مصطفى البرزاني، ولكن يظهر أنه أساء تقدير قوة الاكراد القومية التي جعلتهم يلتفون حول زعيمهم. ولذلك يلاحظ أن استمرار الحرب قد استنزف اقتصاد البلاد وأثار نقمة شعب فقد ما كان يأمله من العهد الجديد وزعيمه، وهو ما شجع العناصر المعادية لعبدالكريم قاسم على التحرك بسرعة للإطاحة به

---

(٢٢) Welch, ed., Ibid., p. 45.

(٢٣) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢٤) انظر نص البيان في: صبيح علي غالب، **قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٥) خدوري، المصدر نفسه، ص ٧٠.

ادراكاً منها بأن الشعب ليس معه. ولذلك يمكن اعتبار الحرب الكردية من الاسباب المهمة التي أدت الى سقوط عبدالكريم قاسم[٢٦].

ومن الملامح المهمة التي تنبغي الإشارة اليها في هذه الصورة العراقية، ذلك المؤتمر الصحافي المفاجىء الذي دعا اليه عبدالكريم قاسم في ١٩٦١/٦/٢٥، وأعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. فبعد أن أفضى ببيان مفصل عن ارتباط الكويت التاريخي بالعراق، قال: «إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة.. وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم مقام للكويت يكون مرتبطاً مع محافظ البصرة»[٢٧].

فما هو الدافع الذي جعل عبدالكريم قاسم يطالب بضم الكويت؟ كان عبدالكريم قاسم، بصفته قائداً عسكرياً، يصدر أوامر الى مرؤوسيه المدنيين والعسكريين على السواء، ويعاقب كل من يتمرد على هذه الاوامر إما بالسجن أو بالإعدام. واذا كان مثل هذا الاسلوب أمراً يتحمله شعب لا يستطيع تحدي سلطته، فهو مرفوض قطعاً في العلاقات الخارجية بين الدول. وجاءت مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت، في وقت ظهر الانقسام واضحاً في صفوف الشعب العراقي، واعتقاداً منه أن الشعب سيقف وراءه في هذه المطالبة، فقد حاول أن يحول اهتمام بلد منقسم على نفسه عن الشؤون الداخلية الى الشؤون الخارجية. وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول طبعاً، هو موارد النفط الغنية في الكويت، التي كانت دافعاً حقيقياً لمن يسعون الى تحقيق اهداف قومية عربية عن طريق التوسع الاقليمي[٢٨].

ومن الجدير بالنظر أنه بعد اسقاط حكم عبدالكريم قاسم، وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في شباط/ فبراير ١٩٦٣، استمر هذا التفاعل نفسه بين الاعتبارات الداخلية والتوجهات الخارجية عموماً، وفرضت جدلية القطري/ القومي نفسها على مسار الاحداث. فمن الملاحظ أن زعماء حزب البعث لم يظهروا أي حماس لتقبل زعامة جمال عبدالناصر، على الرغم من أنهم ظلوا، من حيث المبدأ، ينادون بالوحدة العربية الشاملة. وفي عهد عبدالسلام عارف حين اصبح رئيساً للجمهورية، أبعد زعماء البعث عن مراكز السلطة بحجة أنهم اخفقوا في تحقيق الوحدة العربية. ولكنه بعد ذلك لم يظهر حماسة كبيرة للتحرك بسرعة نحو تنفيذ الاتفاق الثلاثي المعقود في ١٩٦٣/٤/١٧، بين سوريا والعراق ومصر، وأثبت في النهاية أنه كأسلافه، عازف عن تحقيق الوحدة. إن هذا الموقف يستحق الوقوف عنده، ذلك لأن لا جمال عبدالناصر ولا عبدالسلام عارف كان يمانع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق الوحدة. غير أنه ما أن اعتلى عبدالسلام عارف سدة الرئاسة حتى بدأ يقدر القوى التي تؤثر دوماً في علاقات العراق مع الاقطار العربية الاخرى. فخلال السنتين السابقتين أثارت الحرب الكردية، انتقادات في الاوساط المدنية

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ و٢٥٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ - ٢٤٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

والعسكرية وبدأ الناس يلحون في ضرورة التفاهم مع الاكراد. وأعلن الملا مصطفى البرزاني تأييده لحركة تشرين الثاني/ نوفمبر التي قادها عبدالسلام عارف، وأبدى استعداده للوصول الى اتفاق مع القائد الجديد للبلاد. وأعلن الاكراد أنهم سيرضون بحكم ذاتي محلي ضمن إطار الدولة العراقية، ولكنهم قالوا انه اذا قرر العراق الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، فإنهم سيطالبون بحكم ذاتي على أساس اتحادي. ولم يكن الرأي العام في العراق مستعداً لتأييد وحدة عربية اذا كانت تعني خسارة كردستان، وبالتالي لم يعد في استطاعة عبدالسلام عارف ان يرجح كفة مشروع الوحدة العربية وحدها في ميزان الايديولوجية العربية. وبوصفه رئيساً للجمهورية بدأ يتفهم مدى التعقيد في مشكلة التوفيق بين مطالبة العراق بالوحدة الداخلية والمطالبة بالوحدة العربية، واقنعته زياراته المتعددة الى مصر بأن مشكلات مصر الداخلية تختلف كلياً عن مشكلات العراق، وأدرك أن تكوين العراق الديني والعرقي المعقد يثير مجموعة مختلفة من المشكلات لم تألفها مصر قط[٢٩].

وعلى الرغم من هذا التوجه الداخلي للنظام الجديد في العراق، الا ان التطورات انتهت الى استئناف الحرب الكردية من جديد منذ شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٣. وبذلك ازدادت المشكلات امام الحكم وثقلت أعباء السلطة المركزية بخوض حرب أهلية استمرت سنوات عدة في حين كان المفروض ان حكومة الثورة ستحل ما عجزت الحكومات السابقة عن حله. وكان السبب الحقيقي لاستئناف القتال في الشمال إشغال الجيش والشعب عن المشكلات التي تتفاقم يوماً بعد يوم والتي كان الحكم عاجزاً عن مواجهتها، أو ايجاد الحلول المناسبة لها، علاوة على محاولة ايجاد الوحدة بين أجهزة الحكم والجماهير، وأيضاً لصرف الانظار عن الجهود الكثيفة التي كانت تبذل سراً لتحطيم اتفاقية القاهرة بشأن الوحدة الثلاثية. نفس تكتيك قاسم.. هكذا كان يعلق الشعب في كل مكان، على حد ملاحظة أمين هويدي، سفير الجمهورية العربية المتحدة لدى العراق آنذاك[٣٠].

وخلاصة ما تقدم، أن طبيعة وخطورة المشكلات الحادة التي كانت تفرضها قضايا القومي ـ القطري جنباً الى جنب مع مشكلات التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي، كانت تستلزم منهجاً قطرياً في التنشئة الاجتماعية والتعبئة السياسية. اذ كان من الطبيعي أن يتم التركيز على بناء ولاء «وطني» سوري أو ليبي مثلاً في مواجهة الولاءات الدينية (درزي، سني، علوي.. الخ) أو الولاءات القبلية ـ الاقليمية (برقة، طرابلس، فزان، أو دمشق، حلب... الخ). فضلاً عن أن عملية التنمية أصبحت تقتضي قدراً كبيراً من التعبئة الجماهيرية من أجل انجاح برامجها وتحقيق أهدافها يصل احياناً الى حد انكار الذات بالنسبة الى شعب بأكمله، وهو ما يتطلب ايضاً منهجاً «قطرياً» في المعالجة. ولذلك يلاحظ أن حالات التدخل العسكري الأولى كانت قطرية في برامجها وأهدافها، ومن هنا السؤال الأساسي: هل يمكن بناء الوحدة العربية من منطلق قطري؟ ومن ناحية أخرى، يلاحظ أنه في الستينات والسبعينات، أصبح من الممكن طرح شعار الوحدة العربية مباشرة، استفادة من دعم نظم الخمسينات ذات التوجه الوحدوي ـ من ناحية، ومن الخبرة العملية لهذه النظم في

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٣٠١.

ضرورة الوحدة العربية حتى لمواجهة المشكلات القطرية ـ من ناحية أخرى.

ب ـ حالة مصر: عبء الجغرافيا

ومن ناحية ثانية، اذا كانت التجزئة تعقد من مشكلة إنماء شرطين من الشروط الاساسية للشرعية، وهما الهوية القومية، والسلطة، كما تقدم، حيث الهوية القومية في حالة الأمة العربية متعددة الأبعاد وتختلط بمتناقضات يصعب التوفيق بينها، وحيث السلطة الشرعية يصعب بناؤها في إطار أبنية دولة لا تتوافق حدودها مع حدود «الأمة» ـ فإن الحالة المصرية كانت لها خصوصية مهمة، سواء من حيث مقوماتها أو من حيث تطوراتها.

وتنبغي الاشارة بداية الى عدم إلحاح مشكلة السلطة في الحالة المصرية لثلاثة اعتبارات أساسية: أولها ـ قوة قبضة السلطة المركزية تاريخياً، التي تفرضها طبيعة المجتمع النهري والتي ارتفعت بالحاكم الى مرتبة الاله، وحيث التطابق والتداخل في الهوية بين الدولة والحاكم. وثانيتها ـ سيادة خصائص التجانس الاجتماعي في محيط الشعب المصري، وترسيخ أصول الوحدة الوطنية عبر التاريخ، وهو ما يتضح من عدم قيام مطالب انفصالية أو إقليمية جدية، نظراً الى حسم قضية الهوية الوطنية. وثالثتها ـ طبيعة النظام العسكري الذي بدأ تشييده في مصر مع مطلع ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، والذي لخص احتياجاته العاجلة في شعار «الاتحاد، والنظام والعمل» ـ من ناحية، وطبيعة الشرعية الكاريزمية التي تحققت في شكل غلاب لقيادة جمال عبدالناصر من ناحية اخرى.

كذلك فإن قضية الهوية الوطنية كانت قد حُسمت تاريخياً، كما تقدم، الى حد الذهاب لدى بعض التيارات الفكرية والسياسية الى وجود قومية مصرية متميزة. فاذا كانت حدود مصر واضحة ومحددة، فان حدود الجماعة المصرية أيضاً واضحة ومحددة. ولقد خاضت هذه «الجماعة» كفاحاً متصلاً ضد المحتل الأجنبي والمستبد الداخلي، وطمحت الى بناء مدينتها الفاضلة تحت راية مصر للمصريين. لقد رفعت الحركة الوطنية المصرية، بمختلف تياراتها وفصائلها، هذا الشعار ليعبر عن إدراكها لمطالب النهضة المصرية، ولمدى الارتباط والتداخل بين هذه المطالب، وهي: الاستقلال، والديمقراطية، والمساواة. وفي الحقيقة فإن هذا الادراك بشقيه كان يعكس ادراكاً أشمل لطبيعة متغيرات أي مشروع للنهضة القومية وهي: الدولة والسلطة والثروة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم إدراك جمال عبدالناصر لأسباب اخفاق ثورة ١٩١٩: اغفال مطالب التغيير الاجتماعي ـ من ناحية، والعجز عن تحديد الشخصية المصرية بحيث لم تستطع أن تستشف من التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ـ من ناحية ثانية، وعدم القدرة على الملاءمة بين أساليب النضال الوطني وأساليب الاستعمار في المواجهة ـ من ناحية ثالثة. وعلى ضوء هذا الادراك كان تبني القومية العربية في الحالة المصرية والانتقال اليها أسهل نسبياً من غيرها من الحالات القطرية الاخرى، رغم التناقض الظاهر على السطح، نظراً لأن القومية المصرية لدى المنادين بها، لم تكن قومية شوفينية أو متعصبة مثل قومية الحزب القومي السوري ولا هي قومية انعزالية مثل قومية الحزب الاشتراكي الدستوري في تونس. ففكرة القومية

المصرية لم تكن مبنية على التعالي أو الانعزال، لأن مصر لم تكن تحركها مثل هذه العقد التاريخية، نظراً لوحدة كيانها وتبلور هويتها عبر التاريخ ـ من ناحية، ولأن مصر كانت لها أدوار تاريخية في محيطها العربي وخاصة في دوائر ثلاث: **أولاها** ـ دائرة الأمن القومي، **وثانيها** ـ دائرة التحديث، **وثالثها** ـ دائرة التوحيد، وكانت هذه الادوار محل تأييد وتدعيم خصوصاً من أنصار فكرة **القومية المصرية** ـ من ناحية اخرى.

أما في غير الحالة المصرية، فقد كان لابد أولاً من تدعيم السلطة المركزية القطرية ـ من ناحية، وكان لابد من بناء هوية «وطنية» تحجب الولاءات الدينية والعرقية والاقليمية والعشائرية.. الخ ـ من ناحية اخرى. واذا كانت تجزئة الأمة العربية بين اقطار عدة، تعود من الناحية الرسمية الى نهاية الحرب العالمية الاولى، فان بناء **كيان اقليمي** محدد ـ سوريا، العراق، الاردن.. الخ ـ وبلورة **جماعة وطنية** متميزة تحجب الولاءات الاخرى أي جماعة سورية، عراقية، أردنية.. الخ ـ كانت مطلباً أولياً لا يصح اغفال **أهميته**. وربما يكون للنخبة العسكرية دور مهم في عملية «بناء الدولة»، **أما** في إطار عملية «بناء الأمة» فالأمر لم يكن بالقدر نفسه من النجاح.

ومن المهم الاشارة هنا الى ان قضية الهوية القومية لا تحسم مرة واحدة والى الأبد وخصوصاً في حالة المجتمعات الانتقالية. ومن هنا خطورة هذه القضية عندما تعمد مجموعات من النخبة الحاكمة إلى استغلالها في الصراع السياسي الداخلي، والى تطويعها خدمة لمصالح اجتماعية محلية وأجنبية معادية. فمن الملاحظ أن شعار **الوطنية المصرية** قد انتقل في ظل انور السادات من أيدي أحلاف الحركة الوطنية المصرية الى أيدي أعدائها. وشعار مصر للمصريين الأصيل كان يرفعه المناضلون ضد الاحتلال الأجنبي وضد السيطرة الاجنبية على حكومة البلاد، وضد **الاستغلال الاقتصادي والاستبداد السياسي** من حلف المصالح المحلي والاجنبي. كان مقصودهم من «المصرية» نفي الهيمنة الاستعمارية، عسكرية كانت أو سياسية واقتصادية. اما في ظل أنور السادات وما بعد، فإن الشعار القديم يطل على استحياء، مرفوعاً ضد الانتماء المصري للوطن العربي. وهو نفسه يرتفع بأيدي من يفتحون الابواب للهيمنة الاجنبية الاستعمارية على مصر. اختلف السياق فانعكس مضمون الشعار، وبعدما كان مقصوده نفي التبعية للاستعمار، صار مقصوده نفي الانتماء الى العرب، وبعدما كان يرتفع في مواجهة **الغاصبين**، صار يرتفع في مواجهة الجماعة العربية المحيطة بمصر، اختلفت الوظيفة فانعكس المضمون. بل لقد امتد هذا الانحراف الخطير، أو تكامل في خطوطه وخطواته، الى حد إبرام اتفاقية «سلام» مع أعدى اعداء مصر وأمتها العربية. ولقد ترتب على هذا «السلام» الذي تعهده أنور السادات بين مصر واسرائيل، ضمن ما ترتب، أن وضعت هوية الشعب المصري في حال من التناقض مع عوالم طبيعية ينتمي اليها هذا الشعب وفي مقدمها أمته العربية ومن بعدها العالم الاسلامي والعالم الافريقي والعالم الثالث. ان هذا الانحراف الجسيم في مثل هذه القضايا المصيرية، يعبر عن جانب من جوانب خطورة ظاهرة التبعية عندما يجري إحكام حلقاتها في ظل قيادة عسكرية، كما تقدمت الاشارة.

لقد شهدت السنوات الأولى من هذا القرن حواراً متصلاً بين الاستقرار في إطار الجامعة

الاسلامية وبين انبثاق الوجود المصري بقوميته المحددة. وانتصر الوجود القومي المصري نتيجة انفراد مصر بمعركة تحرير وطني متميزة ضد الاحتلال البريطاني، ولأن الجامعة الاسلامية ممثلة في دولة الخلافة كانت تتهاوى مقومات بقائها وكانت عاجزة عن احتضان حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي عامة. واحتضنت «القومية المصرية» حركة تحرر وطني استطاعت في عام ١٩١٩ ان تزعزع أركان الاستعمار البريطاني لمصر في ظروف صعبة. فلما بدأ يتبلور الخطر الصهيوني في فلسطين خلال الثلاثينات، وكانت الخلافة الاسلامية قد انتهت رسمياً، طرح من جديد الحوار حول الهوية «القومية» لمصر. كان مصدر الخطر على الأمن المصري يأتي من فلسطين، أي من الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية تستثير النزعة القومية، وحركة يهودية تستثير النزعة الاسلامية، ونما في مصر اتجاهان، واحد يتطور نحو الجامعة العربية، والآخر ينادي بالجامعة الاسلامية. وكان الاتجاهان متميزين ومختلطين في الوقت عينه. وكلا الدعوتين تتفق ـ على درجات مختلفة في الوعي ـ في السعي الى انتماء سياسي أشمل لمصر، وفي التنقيب عن جامع سياسي يربط بين مصر وبين أرض الخطر فلسطين. لقد كان الخطر السوداني هو أول تحد «للقومية المصرية» المضيفة، وحاولت التصدي له قومياً بمفهوم غير محدد، ولكنه نافع، وهو «وحدة وادي النيل»، وعززته تارة بذريعة «حق الفتح» وهو مفهوم غريب، وتارة بصلة نهر النيل وهو مفهوم جغرافي قاصر، وتارة جامعة اللغة والعادات والدين والتقليد، وهو مفهوم قومي أو ديني لا تختص به مصر والسودان. وعلى الرغم من كل هذا الاضطراب لم تقم صعوبة كبيرة امام «القومية المصرية» بالمنهج النفعي، يكفيها أنها صيغة فكرية قادرة على احتضان حركة التحرير الوطني ضد الاحتلال البريطاني. فلما بدأ يظهر الخطر الثاني في فلسطين بدأ يتفتق معه الوعي المصري عن عدم مناسبة الصيغة «المصرية» وانها أضيق من أن تتمكن من التصدي لهذا الخطر. ولا يرد هنا «حق الفتح» الغريب، كما لا ترد الصلة النهرية الجغرافية القاصرة، ولم يبق الا الدين وحده كجامع سياسي، أو اللغة والعادات والتراث والأرض... الخ كجامع سياسي. لم يبق الا الجامعة الاسلامية، أو الجامعة القومية العربية. وقد اختلطا دهراً مادام تصادف ان كليهما يصلح واصلاً بين مصر وفلسطين. المهم أن الوعي المصري تفتق عن أن الحفاظ على «المصرية» لا تكفله «القومية المصرية» وحدها، وأن رد الخطر عنها لا يكلفه الا الانتماء لجامعة سياسية أعم[٣١]. حتى جاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ لتعلن مصر رسمياً وشعبياً انتماءها الكامل الى الوطن العربي، طالما أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية.

ان «اكتشاف»، أو «اعادة اكتشاف»، حدود «الهوية الحقيقية» للشعب المصري، كان تصحيحاً لجانب من جوانب الاختلال الكياني والعقيدي الذي نزل بالأمة العربية بعد انهيار الكيان الاسلامي الجامع عقب الغاء الخلافة رسمياً ـ من ناحية، وبعد فرض التجزئة على شعوب هذه الأمة ـ من ناحية اخرى. ولقد سبقت الاشارة الى أن هذا «التصحيح التاريخي» هو الذي وضع العلاقة بين

(٣١) امين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣٣.

مصر وفلسطين في اطارها الصحيح. وتبقى الاشارة الى أنه قد حقق النتيجة نفسها في العلاقة بين مصر والسودان، وهو ما تستحق الاشارة اليه كنموذج مستقل، يقدم «صورة» مختلفة عما سبق.

ج ـ حالة السودان: عبء التاريخ

من ناحية ثالثة، يمكن القول أن شعار «السودان للسودانيين» كان في الأصل سلاحاً في أيدي الاستعمار والقوى المتحالفة معه. ويلاحظ مدثر عبدالرحيم أن هذا الشعار ـ منذ عام ١٩٢٠ وطوال الخمس والثلاثين سنة التي تلت ذلك تقريباً ـ كان موضوع جدل حاد سواء في مصر ـ حيث ساد شعور قوي بأن السودان جزء غير قابل للانفصال عن مصر، أو في السودان ذاته. وفي ما يختص بالسودانيين كان هناك سببان رئيسيان للشك والجدل: **أولهما** ـ أن أكثرية المتخرجين، في كلية غوردون وفي الكلية الحربية، كانوا مقتنعين بأن «السودان للسودانيين» لم يكن شعاراً قومياً صحيحاً، ولكنه شعار أوحى به البريطانيون بقصد إبعاد المصريين عن السودان وترك بريطانيا مطلقة اليد في ادارته على نحو يتفق مع غاياتها الخاصة؛ ومجرد سماح حكومة السودان بالدعاوة لهذا الشعار، في حين أنها كانت تقمع، أو على الأقل، تعارض انتشار الدعاوة لوجهة النظر المعاكسة كان في حد ذاته كافياً لاستنكار ذلك الشعار في نظر أكثرية القطاعات المستنيرة من السكان، الذين، كان الشك في كل شيء رسمي تحبذه الحكومة بالنسبة الى بعضهم، مبدأ أساسياً من مبادىء التفكير القومي السليم. **أما السبب الثاني** لمعارضة اكثرية المتخرجين، فقد كان شعورهم بأن الاستقلال، حتى اذا كان مرغوباً فيه باخلاص من قبل الداعين اليه، لا يمكن تحقيقه الا بتحالف السودان مع مصر التي هي ليست مجرد جارة مسلمة ذات لسان عربي فحسب، بل هي أيضاً بلد يعاني ما يعانيه سواه من الحكم الاجنبي على أيدي الاستعمار البريطاني. وكانوا يقولون أنه متى طُرد **العدو المشترك**، فان مصر ـ التي لم تكن سوى شريك اسمي في الحكم ـ يمكن بسهولة اقناعها بترك السودان للسودانيين. وبناء على ذلك، فإن الدعاوة العلنية التي كان يقوم بها أنصار فكرة التعاون مع الامبريالية البريطانية بقصد التوصل، في النهاية، الى زرع روح الوحدة القومية في ما بين السودانيين، قد قوبلت بدعاوة سرية، ولكن صادقة العزيمة، في سبيل وحدة وادي النيل[٣٢]. وهكذا نشطت مجموعة من الروابط والجمعيات المتنوعة في محافظات السودان الرئيسية. وقد كانت «عصبة الاتحاد السوداني» أقوى تلك الفرق نفوذاً، اذ تألفت عام ١٩٢٢ وساهمت بقدر كبير في تنظيم المعارضة. وقد بلغ الوضع نقطة تحول في شهر ايار/ مايو ١٩٢٢ حين أرسل **علي عبد اللطيف** ـ وهو ضابط سوداني سابق طرد من الجيش بعد اصطدامه مع ضابط انكليزي شعر بأنه عامله بغطرسة ـ رسالة عنوانها «مطالب الأمة السودانية» الى محرر صحيفة الحضارة طالباً نشرها في الصحيفة. وعلى الرغم من أن المحرر امتنع عن نشرها، الا أنه جرى اعتقالهما معاً، ثم اطلق سراح محرر «الحضارة»، اما علي عبداللطيف فقد حكم عليه بالسجن مدة عام.

وعند خروج علي عبداللطيف من السجن في العام التالي نودي به بطلاً وطنياً وأصبح الزعيم

---

(٣٢) البشري، «مصر في اطار الحركة العربية،» ص ٣٣ ـ ٣٤.

المعترف به لمعارضته حكومة السودان البريطانية. ثم ان تجربته اقنعته بضرورة إقامة علاقات أوثق مع مصر. وهكذا عمد الى تشكيل منظمة مماثلة من بعض الوجوه لعصبة الاتحاد السوداني، ولكنها تمتاز عليها كثيراً بصفاتها النضالية، وقد أطلق عليها أسم «عصبة العلم الأبيض» وذلك في ١٩٢٤/٥/٢٠. وقد لجأ الانكليز الى اعتقال علي عبداللطيف مرة ثانية، ثم حكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات وقتل داخل سجنه. فكان ذلك بداية ثورة ١٩٢٤ الوطنية في السودان التي شارك فيها طلاب الكلية الحربية واغتيل في غمارها السير لي ستاك حاكم السودان العام. وكانت أحداثها المأساوية خاتمة لوجود الجيش المصري في السودان، وانفراد بريطانيا بالسيطرة الرسمية والفعلية على مقدراته. وفي هذه الاثناء فإن البعض، مثل عبدالله خليل، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً شاباً وشريكاً وثيقاً لعلي عبداللطيف، صار من أشد الداعين الى وجهة النظر المعاكسة أي «السودان للسودانيين». وقد أصبح عبدالله خليل في ما بعد، سكرتير حزب الأمة الذي يسيطر عليه الانصار، والذي كان معادياً لأي نوع من التعاون الوثيق مع مصر[٣٣].

ثم تمضي الأيام، ويصبح عبدالله خليل رئيساً لوزراء السودان ولحكومته الائتلافية (من الختمية والانصار) التي تشكلت في ١٩٥٦/٧/٥. لقد جاء حزب الأمة مسعوراً الى السلطة لينفذ بضربة واحدة كل مشروعاته. تطلع مباشرة الى بريطانيا والولايات المتحدة، وبدأ يوثق صلاته بالقوى القبلية، ويهيىء لكبت الحريات، ويمد جسور التعاون الى العناصر الجنوبية.

وحمل العدوان الثلاثي على مصر الاختبار الأول لتحالف الانصار والختمية. كانت اسرائيل وانكلترا وفرنسا في حالة حصار لمركز مصر الجديد، فأوجدوا انقساماً واضحاً في الصف العربي عبر حلف بغداد، توطئة للاستفراد بمصر. مع ترك مهمة اخضاع سوريا للهجمات الاسرائيلية التي تصاعدت ضدها منذ اواخر عام ١٩٥٥. ثم اشتعلت الجبهات في ١٩٥٦/١٠/٣١ وتكرس الانقسام العربي والدولي. فبأي الاتجاهين تمضي قوى الائتلاف الحاكم؟

لقد أكد علي عبدالرحمن، زعيم الختمية، في وقت مبكر رغبته في الوقوف الى جانب كتلة مصر وسوريا مع تعزيز الموقف المصري في كل الاتجاهات. اما الحكومة فاكتفت بتصريح رئيسها: «إن اي اعتداء على مصر هو اعتداء على السودان وأن مشكلة قناة السويس تهم السودان كما تهم مصر». ولكن في مقابل التظاهرات[٣٤] الشعبية العارمة المعادية لبريطانيا في معظم مدن السودان، اضحت الحكومة قانون الطوارىء ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وتعللت بضعف الامكانيات ازاء متطلبات الدعم مصر.

تلك كانت الصورة الخارجية أو الظاهرية لموقف حكومة حزب الأمة من الاحداث الجارية في مصر، غير أن ذلك المظهر لم يكن يعكس الحقيقة. فما كان يجري في مصر ليس مجرد احداث، بل

---

(٣٣) مدثر عبدالرحيم، الامبريالية والوطنية في السودان: دراسة في التطور الدستوري والسياسي فيما بين ١٨٩٩ - ١٩٥٦ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ٩١ - ٩٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٣ - ٩٧.

تحول تاريخي جذري في تركيب المنطقة ومستقبلها. ولم تكن مواقف حكومة السودان، التي بدت سلبية، مجرد مواقف سياسية يمليها الضعف أو عدم الرغبة في التورط تحسباً لصداقات معينة بين الغرب وحزب الأمة. المسألة كانت أعمق من ذلك بكثير، فكما كانت احداث مصر تمثل **تحولاً تاريخياً جذرياً**، كذلك كان رد فعل حزب الأمة رداً مضاداً بشكل جذري على مستوى السودان وتركيبته لما يجري في الشمال.

وتفصيل ذلك أن معركة السويس وانتقال مصر الى الهجوم على مواقع الاستعمار التقليدي قد حسما بجملة من المسائل المصيرية التي يرتبط بها مستقبل المنطقة. فقد طرحت **معركة السويس** ولأول مرة **قضايا العرب** في اطار المواجهة القومية لقوى الاستعمار التقليدي والامبريالية. **تحددت القومية** باعتبارها الاطار العضوي لحركة المواجهة العربية، فانتقلت مصر من **اقليميتها الذاتية** الى اتساعها القومي، وأصبحت جزءاً في توجه كل عربي احتلت منه موضع المركز أو القلب.

هنا ولأول مرة أيضاً وجدت مشكلة العلاقة السودانية بمصر حلاً تلقائياً لها، لم تعد المسألة تبعية لمصر، وإنما ارتباط مصيري بالإطار الذي طرحت مصر نفسها ضمنه، أي **الاطار القومي العربي الشامل**. لم يعد الأمر مقيداً بالنفسية التي يفرزها حق الفتح أو الالحاق كما طرح ضمن شعار **وحدة وادي النيل**. فقد تجاوزت مصر نفسها الاقليمية في معركة السويس، **وأكتشفت نفسها عربياً**. فكان لابد أن ينعكس ذلك على موقف النزعة المتوسطية ـ الختمية ـ في شمال السودان لتتجاوز هي الاخرى عقدة التبعية لمصر باتجاه الاندماج القومي مع مصر وفي الاطار العربي الشامل. وهكذا سقطت حجة الاقليمية السودانية المتدثرة برداء الذاتية. ولم يعد **جمال عبدالناصر** صورة اخرى للخديوي الذي اراد ضم السودان باسم «وحدة وادي النيل»، بل أصبح عبدالناصر قائداً عربياً تتمحور حوله حركة العرب القومية لاعادة تأصيل وجودهم. إن تجاوز مصر لاقليميتها بعد حرب السويس، قد جرد اليمين الانعزالي في السودان ـ والذي يمثله حزب الأمة لأسباب تاريخية واقليمية ـ من أسلحته ضد النزعة المتوسطية الوحدوية. فلم يعد الامر تبعية لمصر ليقابل بشعار **«السودان للسودانيين»**، بل أصبح الأمر تكاملاً مع الإطار العربي الشامل بالكيفية نفسها التي تتكامل بها سوريا وغيرها[٣٥].

ولا يتوقف الأمر في علاقة حزب الأمة بتحولات المنطقة لدى تجاوز مصر لاقليميتها، بل وفي تجاوز مصر للاطارات الامبريالية التقليدية، وانفتاحها على مراكز الثورة العالمية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي. ان ذلك الانفتاح من شأنه تعميق خطوط المواجهة العربية التقليدية لا ضد الجبهة الامبريالية فقط، بل بتعزيز موقف قوى التقدم في المنطقة نفسها، حيث تتغير الحسابات وموازين القوى لمصلحة قوى التحرر الاجتماعي المندمجة بكل قواها في معركة التحرير القومي. وهكذا فإن معركة السويس وما بعدها، بانعكاساتها على السودان، كانت تتناقض جذرياً مع تركيبة حزب الأمة

---

(٣٥) نقلاً عن: محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٦١.

الاقليمية اليمينية ذات الارتباطات الاستعمارية الغربية التقليدية. ولذلك فقد عمل حزب الأمة بتنسيق كامل مع القوى الاستعمارية التقليدية، لا لتعميق عزلة السودان فقط، ولكن لشده الى مواقع القوى العربية المضادة لتحرك مصر القومي الجديد(٣٦).

بدأ عبدالله خليل ضرباته لتطويق تنامي نزعة الارتباط باتجاه مصر العربي، اذ لم يكن أمامه سوى اثارة شعور «وطني انعزالي» يرتد بالسودانيين الى حال من العداء مع مصر. وبهذا الاسلوب يجرد المد التحرري العربي من انعكاساته على السودان، فيستطيع أن يبرر التوجه الى الغرب وأحلافه العسكرية كمحاولة «وطنية» لتأمين الدفاع عن السودان، فافتعل مشكلة حدود بين مصر والسودان. وتحركت الاذاعة السودانية تستثير الشعب وتلهب العواصف، تذكر الناس بمحمد علي وقوافل العبيد، وتؤجج النخوة السودانية. وخرج «حزب الأمة» فجأة بالقضية الى مجلس الأمن بوصفها اعتداء على السودان، ولم يتريث حتى لطرحها أولاً على الجامعة العربية. ولكن جمال عبدالناصر سارع الى اصدار بيان في ١٩٥٨/٢/٢٨ أكد فيه أن مصر ليس لديها على حدودها الجنوبية مع السودان سوى دوريات الحدود المعروفة وأن «القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سند للسودان ضد العدو المشترك»(٣٧).

وفضلاً عن ذلك أتجه عبدالله خليل أيضا الى قوى الجنوب، فدعم مجهودات أزيوني منديري النائب الجنوبي في البرلمان لتكوين حزب الجنوب الفيدرالي كرديف لحزب الأمة. وقد أعلن «حزب الجنوب» أن من أهدافه الحصول على الاعتراف بالحق المتساوي للغة الانكليزية والدين المسيحي أسوة باللغة العربية والدين الاسلامي، مع حق الجنوب في تكوين جيش مستقل ووضع برنامج مستقل ايضا للتنمية الاقتصادية خاص بالجنوب. وهكذا تكررت اللعبة الاستعمارية البريطانية من جديد، دعم تيار «السودان للسودانيين» بتيار «الجنوب للجنوبيين»، دعم تحالف أنصاري ـ جنوبي ضد حركة القوى الوطنية الديمقراطية المتطلعة للاندماج العربي هذه المرة، ضد مركز مصر الجديد(٣٨).

وفي مواجهة اتجاه القوى الوطنية الديمقراطية لتحقيق وحدتها، لجأ عبدالله خليل إلى فرض الأحكام العرفية، ثم عمد الى تأجيل موعد انعقاد البرلمان الى ١٩٥٨/١١/١٧. وكان لذلك القرار أثره الحاسم في تشكيل كتلة برلمانية من هذه القوى أصبح لها الأغلبية. كذلك فقد جرت محادثات في القاهرة بين زعماء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب وجمال عبدالناصر على الطريق نفسه. وفي المقابل أدركت بريطانيا والولايات المتحدة وعبدالله خليل أن حركة التحرر العربي استعادت مركزها في السودان عبر لقاء الحزبين. وأدرك عبدالله خليل أن المتغيرات الجديدة تستدعي مرونة فائقة لحين تطويق الموقف، فقام باتصالات مكثفة لتكوين حكومة تضم كل الاطراف البرلمانية، غير ان الوقت

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.
(٣٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

كـان قـد فـات عـلى مثـل تلك المحـاولات، فـأعلن استمـرار تـأجيـل اجتـماعـات الـبرلمـان الى ١٩٥٨/١٢/٤.

وفي النهاية أدرك «حزب الأمة» وحلفـاؤه في لندن وواشنـطن أنهم يخوضـون معركـة خاسرة في الاطار البرلماني، فعمدوا الى تسليم البلاد الى جنرالات الجيش السـوداني. فتم اللقاء الأول بـين قادة الجيش (ابراهيم عبود وأحمد عبدالوهاب وعـوض عبدالـرحمن وحسن بشير) وقـادة حزب الأمـة (الصادق المهدي وعبدالله خليل وزين العابدين صالح) في منزل الصادق المهدي قبل الانقلاب بشهـرين. ثم أعقب ذلك لقاء بين ابراهيم عبود وعبدالله خليل في ١٩٥٨/١١/٧ لتهيئة الجيش لاستلام السلطة، وقد جاء عبدالله خليل بنفسه الى رئاسـة القوات المسلحـة في ١٩٥٨/١١/١٤، أي قبل الانقـلاب بثلاثة أيام، ليطمئن على الموقف. وعندما قال له الجنـرال عبود: «كـل حاجـة تقريبـاً انتهت وحاتتم قبـل انعقاد البرلمان»، رد عبدالله خليل قائلاً: «ربنا يوفقكم»[٣٩]. وهكذا استمر ابراهيم عبود في السلطة ست سنوات تقريبـاً لرعـاية مخـططات «حزب الأمـة» المشار اليهـا واستكمال تنفيـذها. فحـاول استخدام الجيش أداةً «لشق» وحدة الشعب السوداني، والتـلاعب بمقومـات هويتـه، حتى وجد نفسـه في إسار المأزق التاريخي للثورة الشعبية الكبرى في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٦٤. وهو المأزق نفسه الذي واجهـه النميري في نيسـان/ ابريـل عام ١٩٨٥، عنـدما عمـد بـدوره الى التـلاعب بهـويـة الشعب السوداني وإن كانت سياساته اتخذت توجهاً مختلفاً. ويرد ذلك الى أن قوى الطبيعة والتـاريخ في محيط الشعوب تتحرك دائماً في الاتجاه لفرض كل ما هو طبيعي وتاريخي في خصائص هذه الشعوب.

وفي الحقيقـة لم يكن سلوك النميري وتـوجهاتـه مخالفـين فقط لما هـو طبيعي وتاريخي في هـوية شعب السودان، وانما كان يتصرف وكأن شعب السودان لا هوية له ولا انتماء. وتكفي نظرة سريعـة الى قائمة الاتهامات الرسمية التي تقدمت بها نقابة المحامين السودانيين لمحاكمة النميري أمام المحاكم المصرية. فالقائمة تشتمل على التهم الأساسية التـالية: التـآمر لـدفن النفايـات الذريـة على الحـدود المصرية، الخيانة العظمى، التآمر لتهـريب يهود «الفـالاشا» الاثيـوبيين الى اسرائيـل، سرقة الامـوال العامة، استغلال النفوذ، نشر الفساد في البلاد[٤٠].

إن الخـبرات المتنـوعـة التي تنـطوي عليهـا الحـالات الثلاث السـابقـة ـ العـراقيـة والمصريـة والسودانية ـ تعتبر بمثابة «عينة ممثلة» لأنماط التفاعلات الداخلية والخارجية في غالبية الاقطار العـربية ـ من ناحية، كما أنها توضح حدود ومجالات الدور العسكري تجاه قضـايا الهوية والسلطة ـ من ناحيـة اخرى.

وفضلاً عما تقدم، تكشف الخبرة العربية عن أن الشخصية النظامية الحديثة للجيوش يمكن أن تتدهور بسهولة من جراء التدخل العسكري. ويأتي أوضح دليل على هـذا التدهـور ما يمكن تسميتـه «المرحلة الثانية» للانقلاب، حينما ينشق قطاع من الضباط غـالباً من الـرتب الصغيرة، عـلى مجموعـة

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٤٠) انظر: الاحرار (مصر)، ١٩٨٦/٢/٤، ص ١.

الضباط التي حققت الاستيلاء الاول على السلطة في انقلاب مضاد. وقد ينبع ذلك الانشقاق من طبيعة تركيب بعض الجيوش العربية، فالضباط من الرتب الصغيرة أقل أقدمية وليست لهم مصالح ثابتة وأساسية في الجيش وهم أكثر تأثراً بالتطورات السياسية المعاصرة مع ما ينجم عن ذلك من تبنيهم لنظرات أكثر ثورية، خصوصاً اذا وضع في الاعتبار ما شهدته الفترة التالية على الاستقلال من استياء من كبار الضباط الذين خدموا المصالح الاستعمارية سابقاً. ويضاف الى ذلك نظام الترقي السائد، اذ لم تكن هناك قواعد لاعفاء الضباط غير الاكفاء أو التسريح النظامي، ويضاعف من حدة ذلك ان التوسع السريع في حجم الجيوش أدى الى تكديس الرتب العسكرية بضباط ينتمون الى السن نفسه مما يزيد من احتمالات الإحباط والتآمر نظراً لمحدودية فرص الترقي. وتعتبر هذه العوامل بمثابة بذور للانقلابات المضادة التي تعتبر أكبر تهديد لسلطة وسياسات التدخل العسكري وبالتالي أحد المؤشرات الأساسية في تقدير الامكانيات السياسية للجيش.

وهناك امثلة متعددة توضح مدى تدهور فعالية النظام العسكري من جراء الممارسة السياسية. وتقدم سوريا والعراق أوضح النماذج على ذلك، فقد أدت الانقلابات والثورات العسكرية المتكررة في كل من القطرين الى عمليات اغتيال واعدام واعتقال، فضلاً عن تسريح وهروب العديد من الضباط. وهكذا أصبحت التصفيات هي الاداة الاساسية في الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن هنا يلاحظ سيل، بالنسبة الى سوريا على سبيل المثال، أن عمليات التطهير التي تلت التقلبات السياسية في سوريا منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٥ كانت كثيرة، بحيث بلغ القول أحياناً بأن الضباط خارج الجيش السوري أكثر منهم داخله. فقد عمل كل انقلاب على تضخيم جموع المنفيين في لبنان وعبر الجبال[٤١]. ولقد أصبح ذلك المنهاج بمثابة اتجاه عام لسلوك غالبية حالات التدخل العسكري في سوريا والعراق، ومن بعد في عدد آخر من الاقطار العربية لعل أبرزها ليبيا واليمن الديمقراطية. وتمكن هنا الإحالة الى مؤشر مبدئي لقياس حجم عمليات «التطهير» واساليبها، يتمثل في متابعة المصير الذي لقيه أعضاء مجالس قيادات الثورة في الاقطار العربية، سواء في حالة استمرار المجلس نفسه في القيادة وعدم نجاح حركة عسكرية مضادة في اسقاطه، أم في حالة اسقاط أحد المجالس القائمة على أيدي قطاع آخر من النخبة العسكرية. وتمكن الاشارة، على سبيل المثال، الى حالة ليبيا التي تندرج ضمن المجموعة الاولى، حيث هناك استمرارية للقيادة نفسها منذ «ثورة» الفاتح من ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩. فقد تشكل مجلس قيادة الثورة من ١٢ عضواً في البداية وهم: القذافي، جلود، المقريف، هوادي، يونس، الحميدي، الخروبي، المحيشي، القروي، الهوني، نجم، حمزة. وانتهت عمليات «التطهير» المتتالية في صفوفه الى «تصفية» غالبية هؤلاء الاعضاء. وهكذا لم يتبق في مواقع المسؤولية المختلفة منهم سوى ٥ اعضاء فقط، وهم: القذافي، جلود، يونس، الحميدي، الخروبي. وبالطبع فان الهدف من هذه الملاحظة لا يتمثل فقط في الاشارة الى ما يحدث من تصفيات على مستوى القمة، وانما أيضاً في متابعة انعكاسات

---

(٤١) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٥٣.

هذه التصفيات المتتالية في صفوف الجيش، حيث يمتد «التطهير» في كل حالة الى مجموعة من الضباط والجنود تنتمي برابطة ما الى العناصر التي تتم «تصفيتها» على مستوى المجلس.

ولقد بلغت هذه الظاهرة نفسها مستوى أكثر خطورة، في حالة الصراع الذي تفجر في **اليمن الديمقراطية** في مطلع عام ١٩٨٦، بما أنطوى عليه من تهديد ليس فقط لفعالية النظام العسكري، وانما لوجود الجيش في حد ذاته كمؤسسة قومية، وهو التهديد الذي أمتد بالتالي الى وجود المجتمع السياسي والدولة. ففي هذه الحالة لم تتوقف الخطورة على عمليات التصفية التي تحدث على مستوى القمة، ولا على الانعكاسات الطبيعية الملازمة لمثل هذه التصفيات على مستوى الجيش، وانما امتدت الخطورة الى تتابع عمليات «الانشقاق» من الانشقاق على مستوى القمة الى الانشقاق على مستوى الجيش الى الانشقاق على مستوى المجتمع، وهكذا تعرضت البلاد لحالة من الحرب الأهلية الخاطفة.

أما بالنسبة **للمجموعة الثانية** من الاقطار العربية، التي شهدت تتابع اسقاط «مجالس قيادة الثورة»، كتعبير عن الصراعات الذاتية والموضوعية في مجتمعاتها، فهي ليست في حاجة الى مزيد من التوضيح لأنها تعبر عن الحالة الأكثر عمومية في المحيط العربي، كما تبلورت الظاهرة العسكرية في بعض اقطاره في الخمسينات والستينات، وبخاصة في حالتي سوريا والعراق. وتستحق هاتان الحالتان بالذات اشارة خاصة، حيث انطوت كل منهما على نوع من التدخل العسكري ـ الحزبي، وبالتالي فان نمط العلاقات المدنية ـ العسكرية فيهما، قبل التدخل وبعده، ينطوي على مؤشرات مهمة بالنسبة الى توجهات وسلوك النخبة العسكرية.

فمن الملاحظ، من الناحية التاريخية، أن نشأة الجيوش العربية، ابتداء، كانت تستهدف المحافظة على مصالح الاستعمار الذي أخذ في الانسحاب العسكري وان استمر وجوده الاقتصادي والسياسي ـ **من ناحية اولى**، وإحلال ابناء الطبقات الرجعية، كحكام، محل الاستعمار الراحل، أو حماة للحكام الذين اختارهم الاستعمار ـ **من ناحية اخرى**. وفي الحالتين، فان نشأة الجيوش كانت تخضع لاعتبارات سياسية ـ اجتماعية، أي أنها كانت أداة قمع للنضال القومي، فضلاً عن كونها وسيلة تأمين علاقات الانتاج الاقطاعية ـ شبه الرأسمالية القائمة آنذاك.

ولكن التطورات الاجتماعية والسياسية على المستوى الداخلي، فضلاً عن كارثة فلسطين على المستوى القومي، مع ما ترتب على ذلك من اتساع قاعدة الجيوش في اكثر من قطر عربي، وضع هذه الجيوش امام اختبارات حادة: فالقيادات التي انشأها الاستعمار أخذت تترنح، وظروف التحدي الخارجي، جعلت للجيوش نظاماً ثابتاً في التجنيد والقبول. فسمح ذلك بكسر احتكار القبول بالكليات العسكرية من قبل أبناء الطبقات العليا، وتدفقت اعداد كبيرة من أبناء الطبقة المتوسطة، لتحتل المراتب الوسطى (صغار الضباط في الجيوش). كذلك، ونتيجة لضرورة وجود جيش ضخم، أصبح من غير الممكن حصر الجندية في عناصر عشائرية وطائفية معينة، فأقر مبدأ التجنيد الاجباري العام. وهكذا حملت الجيوش بذور انشطارها الاجتماعي الأساسي والأول: القيادات رجعية، وصغار الضباط تقدميون، والجنود فلاحون وعمال. كان صغار الضباط، ثائرين متحمسين، يتطلعون الى المطابقة بين مستواهم الثقافي والتعليمي، وبين دورهم السياسي. وذلك فضلاً عن

حماسهم القومي وتيقنهم من خيانة الرؤوس الكبيرة في الجيش والدولة. فأخذت انعكاسات الاحداث السياسية تجد اصداء لها داخل الجيش، جنباً الى جنب مع تأثيرها على القوى السياسية والاجتماعية. وقد تجلت هذه الاصداء في نزول الجيوش الى الشارع، كقوة سياسية جديدة، وجهت اولى ضرباتها الى رؤوس الاقطاع والرأسمالية في عدد من الاقطار العربية.

ثم بعد تنحية القيادات الرجعية التقليدية، تحولت العناصر العسكرية الى قوى مسلحة تتآكل ذاتياً، وقد وجد هذا التآكل تجسيده الواقعي، في الصراعات الدموية والانقلابات العسكرية المضادة. وعلى الرغم من أن هذا التآكل، ناجم في جانب اساسي منه، عن انشطار الطبقة المتوسطة الى جناحين: ثوري ورجعي، الا أن التآكل ذاته، سد الكثير من ثغرات الجناح الثوري وأكسبه ادراكاً عميقاً، أبرز مظاهره اكتشاف الطبيعة العبثية والسطحية للتحرك الانقلابي الفردي. لقد لاحظوا، من جهة أولى، استحالة بقاء أي ضابط، مهما بلغت قدرته على رأس السلطة، من دون وجود تنظيم عسكري - مدني يسنده، لأنه سيصبح هدفاً سهلاً للمغامرين الانقلابيين الذين يكفيهم تحريك الدبابات وتطويق مركز الرئاسة وإذاعة البيان الاول، لإسقاطه، وسيكون محظوظاً جداً أن احتفظ برأسه. كما انهم لاحظوا، من جهة أخرى، مدى الشعبية والاحترام الذي تمتعت به احزاب معينة. فأخذت العناصر الأكثر تطوراً من العسكريين تتخلى عن رفضها فكرة الحزبية الضيقة وتحدد موقفاً من الصراع الدائر بين الاحزاب. فأضيفت هذه العناصر الى العناصر العسكرية الحزبية التي أنتمت الى الكليات العسكرية لتصبح الجناح العسكري للحزب فيما بعد. فالعناصر العسكرية الحزبية اذن جاءت من مصدرين: أولهما - اعضاء الحزب الاصليون الذين انضموا الى الجيش بعد اكمال دراستهم، وهؤلاء يتميزون باستيعاب جيد لمبادىء الحزب، وتنشئة سياسية تفهم طبيعة العمل الحزبي وتميز بين الانضباط الحزبي والانضباط العسكري. وثانيهما - اعضاء انضموا الى الحزب بعد عمل طويل في الجيش، وهؤلاء تبهرهم قوة الحزب وشعبيته وأفكاره أو انهم يجدون فيه وسيلة «جيدة» للتعبير عن تطلعاتهم الاجتماعية، ومن ثم، المحافظة عليها. وأغلب هذه العناصر تتميز بطابعها العسكري، وضيق آفاق وعيها السياسي، وانقيادها التام الذي ينقلب الى تمرد تام في ظروف معينة، خصوصاً إذا كانت القيادة الحزبية ضعيفة، أو غير قادرة على ادراك ما ينطوي عليه وجود عناصر عسكرية لم تستوعب جيداً مبادىء الحزب وبقيت محافظة على نزوعها العسكري البحت[٤٢].

وفي اللحظة التي يصبح فيها الانتماء الحزبي، عملية بناء وممارسة فعلية، تبدأ اشكالية العناصر العسكرية في الظهور، نتيجة لطبيعة عملية التنشئة المهنية والسياسية لهذه العناصر، حيث لا مناقشات وخضوع مطلق. وهو ما يتوافق مع الطبيعة التنفيذية للعمل العسكري على عكس الطبيعية التخطيطية للعمل السياسي. ان العناصر العسكرية، في ظروف النضال السري، تكون اشد الحزبيين انضباطاً، حتى تصل المبالغة احياناً الى حد الخلط بين الالتزام الحزبي الاختياري والواعي، وبين الالتزام العسكري الصارم والفوقي. فينشأ عن ذلك ضرب من «التبعية» تغذيه الميول الفردية

(٤٢) ابو اوراس، «العسكريون والثورة،» دراسات عربية، السنة ٥، العدد ١١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩)، ص ٢٥ - ٢٦.

الإنقسامية لدى بعض القادة المدنيين المسؤولين عن التنظيم العسكري أو المرتبطين به في شكل معين. انهم يحجبون عن العسكريين الكثير من الاشياء التي يمكن أن تعجل بتطورهم وتوسع آفاق وعيهم، وبدلاً من تصفية النزعة العسكرية البحتة، نزعة الخضوع وعدم المناقشة، يجنح هؤلاء القادة الى تنمية هذه النزعة لدى العسكريين، باسباغ صفات ايجابية عليها، اعداداً للحظات آتية، بعد استلام السلطة، حيث يصبح تفجر الصراع بين العناصر الثورية والمحافظة مسألة لا مفر منها.

ولكن بعد الاستيلاء على السلطة يستجد وضع مختلف: فالقيادة العسكرية تبدأ في الظهور العلني، اضافة الى تسلم قسم منها مسؤوليات رسمية تكشف عن درجة تطور وامكانية كل قائد. وهنا يصبح من الصعب جداً المحافظة على الوضع السابق للعناصر العسكرية، وضع الخضوع والطاعة وعدم المناقشة. لقد حصل تبدل نوعي: انها رأس رمح في عملية نقض النظام السابق. وهكذا تأخذ النزعة العسكرية في الظهور، وعلى نحو آخر مناقض للشكل السابق: عدم الاقتناع من قبل العسكريين بدورهم التنفيذي والتطلع لدور قيادي تخطيطي. أي أنهم يبدأون جدياً بالتمرد بأشكال متسترة، تبدأ بالتحالف مع هذه القوة أو تلك، ذلك القائد أو ذاك، لضرب قوة أخرى أو قائد آخر، وينتهي هذا الشوط بضرب جميع القادة المدنيين الذين يرفضون التحول الى واجهة للنظام العسكري، وتنصيب قيادة جديدة منهم بقوة السلاح. واذا ما نجح العسكريون في الوصول الى هذا الحد، فأنهم يكونون قد نجحوا في نقل الحزب من منظمة سياسية ديمقراطية تستند على حصيلة مهمة من التجارب التاريخية والايديولوجية والتنظيمية فضلاً عن الخبرات التكتيكية والاستراتيجية، الى كتيبة عسكرية، يتميز الطابع العام لعلاقاتها بانه قسري، وفي أفضل الاحوال مغامر يحاول العسكريون من خلاله الابقاء على حالة التوتر السياسي التي تمكنهم من المحافظة على وجودهم القيادي[٤٣].

ومهما تبدلت أشكال التوتر وتعددت، فإن وجود عناصر انتقلت من دور التنفيذ لأهداف سياسية وضعتها قيادة سياسية شرعية منتخبة الى وضع الأهداف ذاتها، عبر تحولها الى قيادة غير شرعية وقسرية، ثم رسم الخطط التنفيذية المتعلقة بها، يؤدي الى انتقال الصراع والتآكل الى عناصر القيادة العسكرية المفروضة ذاتها، نتيجة لمواجهتها لوضع «جديد» لم تكن لديها فكرة واقعية عنه، أو خبرة ووعي كافيين بمتطلباته وطبيعته. وتوضح التجارب المتواترة أن الجيش الذي كان وسيلة صعود الحزب الى السلطة، هو نفسه الذي يمكن أن يكون أداة الاطاحة به. وهكذا يصبح مسرح الصراع الحاسم، ليس الشارع، رغم انه مسرح رئيسي ومهم، بل الجيش، حيث لا تحسم صراعات الطبقات والفئات والشوارع الا في صفوفه.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٦ - ٢٨.

الفصل الثامن

الفعاليّة النظاميّة

ينصرف مطلب الفعالية الى قدرة النظام السياسي على حلّ المشكلات التي يعانيها ومواجهة الازمات التي يتعرض لها وذلك في غضون فترات زمنية معقولة تسمح بتكتيل مبررات الولاء وبالتالي تراكم مقومات الشرعية لقياداته وسياساته. وبهذا المعنى تعتبر تنمية درجة فعالية النظام السياسي جوهر عملية التنمية السياسية. فعملية التنمية في حقيقتها ليست تطوراً يؤدي الى إيجاد وضع سياسي معين، ولكنها تمثل تطويراً لقدرات أبنية النظام لحل المشكلات المتزايدة التي تطرحها عملية التعبئة الاجتماعية، وتالياً، فهي تستهدف أساساً تنمية قدراته مما يتطلب مزيداً من التخصص بين الأبنية السياسية والتمايز في الوظائف والأدوار بمعنى تقسيم العمل في إطار المؤسسات السياسية وأن تكون هناك وظائف متعددة وأدوار متباينة لها. ومن هنا يفترض النظام المتقدم قدرات أكبر لمؤسساته في مجالات الأداء والانجاز والتنفيذ أي درجة عالية من الفعالية السياسية.

ولقد سبق استعراض دور النخبة العسكرية في مواجهة بعض أزمات النظام السياسي ذات الصلة بمشكلات الدولة القطرية خصوصاً أزمة التغلغل (بناء التكامل الاقليمي)، وأزمة الهوية (بناء التكامل القومي)، ومع الاقرار بتداخل أزمات النظام السياسي وتفاعلها معاً، يبقى في نطاق تقويم فعالية الحكومات العسكرية، استعراض مشكلات التنمية، بناء المؤسسات، المساواة.

تبني الجيوش سلطتها السياسية عادة على أساس انها اكثر قدرة من النخبة المدنية على مواجهة مشكلات وأزمات النظام بما تتميز به من خصائص ومواصفات تجعلها تحقق درجة أكبر من الفعالية والإنجاز، يمكن معها استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي تتحقق لها الشرعية اللازمة لتولي السلطة.

وفي حقيقة الامر يمثل مطلب الشرعية أحد التحديات الاساسية للسلطة العسكرية من اكثر من جانب. فمجرد التدخل العسكري هو عمل ضد شرعية النظام القائم واعلان من قبل العسكريين عن عجزه وبالتالي افتقاده لأسس شرعيته، كما يعتمد التدخل، بطبيعته وضرورته، على الأقل في البداية على الدعامة العسكرية وحدها أساساً للسلطة. وفضلاً عن ذلك يعتمد التدخل في نجاحه على اجترار مساوىء النظام السابق، التي سريعاً ما تنساها الجماهير وتطالبه ببناء شرعيته على أساس

من الانجاز. وأخيراً فإن التدخل العسكري يخلق مطالب جديدة ويطلق قوى متجددة وبالتالي مشكلات جديدة وأزمات مستحدثة تتزامن مع المشكلات والأزمات السابقة وتخلق عقبة حقيقية قد لا تتوافر في النخبة العسكرية القدرة على مواجهتها. ومن هنا يكتسب التساؤل عن أسس شرعية السلطة المبنية على تدخل عسكري أهميته، مع ملاحظة أن غياب مفهوم واضح ومحدد وقيم ونظم مستقرة ومتعارف عليها لمبدأ الشرعية كما تعرفه الدول المتقدمة يعتبر أحد المداخل المباشرة لحالات التدخل العسكري حيث لم تسمح درجة التطور التاريخي والسياسي لغالبية الاقطار العربية بعد بتراكم رصيد يعتد به من المقومات الفكرية والتنظيمية للمبدأ داخل نظام القيم والمعتقدات الفردية والجماعية.

ولقد سبقت الاشارة الى ان سلطة النظام العسكري تكتسب أول مقومات الشرعية بحكم نجاحها في اسقاط الحكومات المدنية الفاشلة والفاسدة كما يعلن قادته. وهكذا يشير الابتهاج الذي يصاحب عزل الحكومات المدنية والعسكرية غير الشعبية الى قبول وتأييد واسع المدى لمختلف حالات التدخل. وهو ما عبر عنه بيل بقوله: «ان كراهية النظام القديم تكون شائعة وعميقة الجذور مما يوفر للحكومات العسكرية الجديدة مستودع ضخم من الشعبية يمكنها أن تسحب منه» عند الاقتضاء. فلقد وضعت حداً للفوضى التي كانت تمزق مجتمعاتها وأسقطت حكومات مستغلة وفاسدة لم يكن من المستطاع إزالتها بأي وسيلة أخرى. ولقد وضعت حداً للاسراف الشديد في المجال الاقتصادي. وهكذا يكون في مقدورها أن تعود الى اجترار مساوىء النظام السابق كمصدر لتوليد الولاء وبناء الشرعية لسلطتها. بل لقد ذهب ديدلي في تحليله لحالات التدخل العسكري في بعض الدول، الى أن عملية استيلاء الجيش على السلطة قد لقيت في غالبية الحالات تأييداً شعبياً واسعاً والى هذا الحد تكون «شرعية» حيث يبدو الأمر وكأن الجيش قد «انتخب» لممارسة السلطة[1] ولكن كراهية القيادات المدنية السابقة وتأييد القيادات العسكرية الجديدة لا يمكن أن يستمر اعتماداً على هذا الاساس وحده لأكثر من شهور عدة، يبدأ بعدها التساؤل الضروري عن سلوك النخبة العسكرية في ادارة شؤون الدولة ومواجهة الازمات التي سوغت إسقاط الحكومة المدنية، فضلاً عن التساؤل المرتبط بالعودة الى الحكم المدني مرة اخرى. وهكذا لا يمكن للنخبة الحاكمة أن تؤسس سلطتها أو ادعاءها عن الشرعية، لفترة طويلة، على مساوىء ومظالم النظام السابق.

وعلى ضوء ذلك، كان على النخبة العسكرية الحاكمة أن تنهج طريقاً آخر لتأكيد شرعية سلطتها يعتمد تأكيد فعاليتها في الممارسة السياسية. ويمكن القول ان هناك طرقاً عدة متشابكة كان على تلك النخبة ان تسلكها لتحقيق مطلب الفعالية ومن ثم تأكيد شرعية سلطتها: **أولها** ـ التنمية الاقتصادية، **ثانيها** ـ بناء المؤسسات، **ثالثها** ـ اعتماد مبدأ المساواة، **رابعها** ـ تجنب الاعتماد الدائم على القوة (ويناقش في اطار مطلب الاستقرار السياسي).

وسنقدم في الجزء التالي مباشرة من هذه المقدمة، إشارة موجزة لمنهج التنمية الاقتصادية، ثم

---

(١) M. Bell, «The Military in the New States of Africa,» and B. Dudley, «The Military and Politics in Nigeria,» in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 215.

نخصص مبحثين لاستعراض عملية بناء المؤسسات ومبدأ المساواة.

يرى ويلش أن مطلب الفعالية إنما ينصرف مبدئياً وفي ظروف العالم المعاصر الى القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة(٢). ومن الواضح أن هذا الطريق هو المدخل الطبيعي لمواجهة أزمة التوزيع ـ التي تتحصل في قدرة النظام السياسي القائم على التأثير على حركات التنمية الاقتصادية وأيضاً على استتباب الاستقرار المادي والعدالة الاجتماعية ـ حيث وضح مما تقدم مدى الارتباط الوثيق بين انخفاض مستويات المعيشة وسوء توزيع الثروة ـ من ناحية، وشيوع الظاهرة العسكرية ـ من ناحية اخرى.

وبدون الدخول في تفصيلات الكفاءة الفنية للقيادات العسكرية في الميدان الاقتصادي ولا في تقويم النتائج الاقتصادية لحالات التدخل العسكري، يمكن القول ان المحصلة العامة لها كانت سلبية وخاصة اذا استثنينا حالة مصر في ظل قيادة جمال عبدالناصر ودولة الوحدة المصرية السورية في ظل القيادة نفسها والجزائر وحالتي العراق منذ عام ١٩٦٨ وسوريا منذ عام ١٩٧١. بل لقد ساهمت في استحكام حلقات التخلف الاقتصادي وضاعفت بالتالي من ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي بما يرتبط بذلك من تواتر الانقلابات العسكرية.

ويمكن القول ان الأزمة الاقتصادية في البلدان المتخلفة تجد اساس استحكامها في استراتيجيات التنمية التي عمدت اليها قيادات تلك البلدان ـ من ناحية، وطبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ـ من ناحية اخرى. ويلاحظ باستقراء السياسات الاقتصادية لمجموعات النخبة العسكرية انها عمدت في غالبية الاحوال الى الطريق الرأسمالي لتحقيق التنمية وهي بذلك لم تستفد من تجربة النظام المدني لهذا الطريق وبالتالي تعرضت للاحباط نفسه الذي تعرض له، بينما لجأت بعض الدول الى فكرة «الطريق الثالث»، حيث تجذب هذه الفكرة بوجه خاص أولئك الذين فقدوا الثقة في النظام الرأسمالي ولكنهم غير مهيئين لقبول النظام الاشتراكي. ولذلك تتجسد أزمة هذا الطريق أساساً في عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية بجدية حقيقية تنقل المجتمع من التخلف الى التقدم، حتى بدأت تشكل عنصراً من عناصر تعطيل التقدم والتعثر في الاخطاء المتراكمة للتجربة. أما القلة من الدول التي لجأت الى درجة أو أخرى من الاجراءات الاشتراكية فقد واجهتها مشكلات التراكم الرأسمالي ـ من ناحية، وقصور التعبئة الجماهيرية ـ من ناحية ثانية، وعمليات الحصار الاقتصادي الاجنبي ـ من ناحية ثالثة.

وفضلاً عن ذلك فقد ساهمت بعض حالات التدخل العسكري في استمرار أو تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج وإن يكن في اشكال مستحدثة بل إن بعض هذه الانقلابات إنما كانت من أجل تدعيم مصالح الاستعمار في سريان التبعية.

وهكذا يصدق القول بأن الظاهرة العسكرية كانت نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية غير انها

---

(٢) C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), p. 45.

عادت بدورها لتعتبر أحد الأسباب التي تساهم في إشاعة المزيد من التوتر والاضطراب وبالتالي استحكام حلقات الازمة التي تساهم بدورها في استحكام دائرة الانقلابات والانقلابات المضادة[٣].

ومن هنا يمكن القول بأن طريق التنمية الاقتصادية كمدخل للفعالية السياسية والشرعية ليس طريقاً ممهداً امام النخبة العسكرية في الوطن العربي حيث يتوقع للمشكلات نفسها أن تستمر مع تغييرات محدودة مما يرد الى عدم وضوح خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن احتياجها الى فترة ممتدة من الزمان لانجازها واجتناء ثمارها وهو ما يعني في النهاية ان الفعالية في الأجل القصير لن تترجم الى تأييد واسع المدى للحكومات العسكرية مع استمرار بقائها في السلطة[٤].

ولكن ماذا عن العلاقة بين توجهات عمليات التنمية الاقتصادية في مجموعة الاقطار العربية التي تولت مقاليد السلطة فيها مجموعات من النخبة العسكرية، أعلنت في معظمها أنها تسعى من أجل الوحدة العربية، وبين متطلبات انجاز تلك الوحدة أو حتى تمهيد الطريق امامها؟

يمكن القول بداية ان الوحدة العربية كانت ترتبط في الادراك العام بمهمات التنمية الاقتصادية وتجاوز التخلف الهيكلي للاقتصاديات العربية. ومع ذلك فقد غاب عن العقل الجماعي العربي وعن حركة الوحدة العربية أن تحدد بوضوح قاطع ان الاستقلال الاقتصادي الجماعي الجذري هو أحد الاهداف الجوهرية من وراء الوحدة. ويعود الفشل في استخلاص هذه النتيجة، في أحد التفسيرات الممكنة إلى تباين الأصول الطبقية والايديولوجية للمناصرين لشعارات القومية والوحدة وتغيرها مع الزمن. ويلاحظ أن التبادل التجاري بين الاقطار العربية استمر كنسبة ضئيلة من اجمالي المبادلات التجارية للاقطار العربية مفردة[٥]. ولم تخرج على هذه القاعدة مجموعة النظم العسكرية العربية، ولا تلك التي رفعت شعارات صحيحة في خصوص التقدم العربي إجمالاً، ولكنها في التطبيق لم تلتزم بتنفيذها.

وفضلاً عما تقدم، فإن قضية مواجهة مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبناء نموذج للتنمية، كانت لها علاقة وثيقة بمجموعة أخرى من مشكلات الدولة القطرية، وخاصة من ناحية العلاقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومطالب التنمية السياسية، وفي مقدمتها مطلب المساواة بشقيه: المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية، وهو ما سيأتي بيانه في إطار استعراض مبدأ المساواة.

أولاً: بناء المؤسسات

تعتبر عملية بناء المؤسسات ذات أهمية محورية في تقرير الوظيفة السياسية للجيوش متى استولت

---

(٣) W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), p. 150.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥، و Welch, ed., Ibid., p. 47.

(٥) سيد سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

على مقاليد الحكم. وينطلق تقرير هذه الأهمية من حقائق عدة: أولاها ـ أن المؤسسات هي التي تقوم بعملية تحويل مدخلات النظام السياسي (المطالب والتأييد) الى مخرجات (قرارات وسياسات). وثانيتها ـ أن الدول المتخلفة عموماً تعاني من ظاهرة عدم التوازن المؤسسي ويعتبر ذلك أحد مداخل الظاهرة العسكرية. وثالثتها ـ أنه ينبغي النظر الى عملية التنمية السياسية باعتبارها تمثل مبدئياً عملية بناء الاطار الذي ستجري في داخله لعبة السياسة وإنماء القواعد التي ستجري وفقاً لها في المستقبل[٦]. والسياسة في التقاليد المتقدمة تعني الصراع المحكوم بينما لا تعرف الاقطار العربية وهي تعاني ندرة في السلطة الا قدراً ضئيلاً من أدوات ضبط الصراع[٧]. ورابعتها ـ أن الاسهام الحقيقي لأي قائد أو نظام موقت بطبيعته ـ مثل نظام الحكومات العسكرية ـ يستهدف تحقيق التنمية وبناء المؤسسات التي تضمن استمراره من بعده.

ومن هنا تصدق ملاحظة ويلش: أن كفاءة الحكم تقتضي من القادة العسكريين متى ما استولوا على السلطة ان يتجهوا إلى تنمية المؤسسات السياسية ذات الطابع المدني أو بناء علاقات سياسية سليمة مع القوى السياسية المدنية وانه ليس هناك من طريق آخر للتنمية السياسية[٨]، يستمد مصادره من التدخل العسكري.

ولقد تقدم أن غالبية حالات التدخل العسكري تستمد جانباً من مسوغاتها من تردي المؤسسات السياسية العاملة في المجتمع، ولذلك تقوم القيادات العسكرية فور نجاحها بإلغاء جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية حيث تصبح مجالس القيادة العسكرية محور الحركة السياسية.

فمن الملاحظ ان مجموعات النخبة العسكرية أخذت تعتقد في استمرارية سيطرتها على السلطة السياسية، ومن ثم فقد عمدت الى التخطيط لتأسيس وجودها في السلطة على أساس انها **الفئة الشرعية الوحيدة**. ففي البداية، لجأت الى ابتكار أو تطبيق ايديولوجية معينة، ثم عمدت الى تشكيل حزب سياسي للعسكريين، وهيئة تنفيذية لتنظيم «الضباط الاحرار». ويمكن القول ان المساهمة الاساسية للعسكريين العرب في إطار بناء السيطرة السياسية للسلطة التنفيذية تتمثل في انشاء **مجلس قيادة الثورة**، وهو بمثابة حكومة غير رسمية أو أداة تنفيذية للمؤسسة العسكرية، تتولى ادارة الحكومة وتوجيه المجتمع. ويلاحظ أن هذه المجالس تضع نصب أعينها أيضاً مهمة تصفية المعارضة الداخلية في محيط الجيش والمجتمع. ولذلك تحتل **المشكلة المؤسسية** مكاناً مهماً سواء بالنسبة الى القيادة العسكرية الجديدة أم بالنسبة الى القوى السياسية السائدة والى جماهير الشعب في مجموعه. وحيث يمكن تحديد جوهر تلك المشكلة في عدم التوازن ـ من ناحية، وتضاؤل القدرة ـ من ناحية اخرى، فإن من الممكن تقدير دور الجيوش من هاتين الناحيتين.

---

(٦) W. Fleming, «American Political Science and African Politics,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 3 (October 1969), pp. 507 - 508.

(٧) Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918 - 1966*, Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967), pp. 557 - 558.

(٨) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 49.

فبالنسبة الى ظاهرة عدم التوازن المؤسسي يمكن القول أنه ليس من المتصور أن يكون للجيوش الا دوراً محدوداً للغاية في مواجهة عدم التوازن المساحي باعتبار ان تغيير المراكز الحضارية والعمرانية في الدولة هو عملية تاريخية تحتاج الى فترة ممتدة، بينما يترتب على التدخل العسكري في غالب الاحوال تدعيم ظاهرة الاختلال الوظيفي. فبدلاً من مجرد تضخم الجهاز البيروقراطي على حساب المؤسسات السياسية الاخرى، يتجه العسكريون عادة الى بناء تحالف عسكري - بيروقراطي بحيث يصبح مطلب سيادة السياسة أكثر إلحاحاً. وفضلاً عن ذلك ترتبط الحكومات العسكرية عادة بتدعيم السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، حيث يلجأ الضباط في مواقعهم الجديدة إلى الاستعانة ببعض زملائهم المقربين إليهم من ضباط الجيش. وتكون النتيجة وجود حلقة من الجيش تحيط بالضباط القياديين وتفرض الجيش على السلطة حيث يتسرب ضباطه الى المراكز المدنية ومواقع السلطة الوزارية ومن خلفها مواقع السلطة التنفيذية مما يؤدي الى وجود الجيش في موضع السلطة ولو في ثياب مدنية وذلك في محاولة لارضاء ضباط الجيش او لابعادهم عن صفوفه. وينجم عن ذلك سيطرة مباشرة وغير مباشرة للجيش على شؤون الدولة سواء في قمة السلطة أم على مدارجها.

وفي مجال تدعيم القدرة المؤسسية للحكومة العسكرية، لجأ الكثير من قادة التدخل العسكري الى تسمية مجالس ولجان مدنية في غالب الاحوال كرد فعل على الاستياء الشعبي من السياسات المفروضة من قبل الحكومات العسكرية أو على اعتراف القيادات العسكرية بقصورها بالنسبة الى بعض الموضوعات خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي. ولذلك لا تكون لمثل هذه المجالس أي أهمية أو قيمة إلا إذا جرى تشكيلها لتمثل بشائر حكومة مدنية. ولكن يكشف الواقع أنه لم ينظر اليها باعتبارها تمثل «نواة» للحكومات المستقبلة وانها بمثابة تحالف تكتيكي للحكام العسكريين ضروري لزيادة سلطاتهم. فقد يقيم العسكريون وزارة مدنية أو مختلطة، رغبة منهم في أن تعين الوزارة على مواجهة المتطلبات الداخلية والخارجية للحكم. إلا أن الواقع يكشف عن أن وزارة من هذا القبيل، هي في غالبية الحالات، إما ان تكون مجرد «واجهة لحكم تتركز السلطة الحقيقية فيه في يد العسكريين»[٩]، وأما انها لا تستطيع البقاء في الحكم والعمل مع العناصر العسكرية.

وعلى العكس من الارتباط مع القوى السياسية السائدة قبل التدخل (القيادات السياسية والحزبية، النخبة التقليدية، الفئة المثقفة)، تنحو القيادات العسكرية غالباً الى بناء تحالف مع كبار موظفي الجهاز الاداري. وينبع ذلك الاتجاه من وحدة الاتجاه البيروقراطي والتكنوقراطي والتسلسل التنظيمي بالنسبة الى المجموعتين فضلاً عن أن عدم الثقة في السياسيين والذي يرتفع احياناً الى حد كراهيتهم تضع المجموعتين في تحالف طبيعي واحد، خصوصاً وأن القيادة العسكرية تجد في حليفها البيروقراطي جهازاً طيعاً على استعداد لتنفيذ أوامرها بدون مناقشة. ويتفق ذلك مع الخصائص المهنية للضباط، فهم لا يطيقون رفضاً لتنفيذ الاوامر ولا يتحملون مناقشة هادئة عميقة ولا

---

(٩) George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: R. Speller, 1965 - 1973), «The Northern Tier,» p. 225.

يتصورون تراجعاً عن موقفهم امام خطأ واضح ويميلون الى الانفراد بالرأي والسلطة. ومن الملاحظ ان هذه العيوب تظل باقية مادام النظام عاجزاً عن خلق مكونات ومؤسسات للمشاركة السياسية الحقيقية قادرة على امتصاص عيوب المهنة.

وفضلاً عما سبق قد تلجأ النخبة العسكرية ـ بدلاً من الارتباط مع القوى السياسية السابقة والتحالف مع الاجهزة المدنية ـ الى خلق أحزاب سياسية تحت اشرافها المباشر لتدعيم شرعيتها وفعاليتها. وبتعبير آخر بدلاً من التأييد الممنوح لاشتراك السياسيين في ائتلاف النخبة الحاكمة، يمكن للنخبة العسكرية ان تبحث عن أسس خاصة بها للتأييد الشعبي. ولكن يمكن القول كقاعدة عامة ان امكانيات الخلق السريع لبناء حزبي قوي جديدة بالاهمال[10]. ويرد ذلك في الاساس الى ان الاغلبية الساحقة من حالات التدخل العسكري قد حكم عليها بالاعدام من انقلابات مضادة اخرى، والنادر فيها هو الذي يملك فرصة الاستقرار وقيادة عملية التحول السياسي والاجتماعي كما تشير الظوهر المقارنة في مصر والجزائر، على سبيل المثال، في ناحية، وسوريا والعراق واليمن الديمقراطية، على سبيل المثال أيضاً، في الناحية الاخرى.

ويمكن القول ان الضمان الحقيقي لتحول الانقلاب الى ثورة حقيقية هو مدى الارتباط المباشر بالحركة الشعبية وتنظيماتها الوطنية والتقدمية والابتعاد عن فرض سيطرة الجيش وحده من أعلى. وهذا ما يجعل الانقلاب حدثاً عابراً بلا مستقبل وهو ما يحول الانقلاب ايضا الى دورة ذات مستقبل. ولذلك فان موقف النخبة العسكرية من الاحزاب السياسية الذي يمكن ان يحدد مسارها (اذا امكن تجاوز الحالات الاستثنائية لبلاد مثل اليمن وليبيا لم تعرف أصلاً نظام الاحزاب). إن الغاء الاحزاب جميعاً في حال تعددها يجري من دون تفرقة بين الاحزاب التقليدية المرتبطة غالباً بالمصالح الاستغلالية في الداخل والخارج، وبين الاحزاب الوطنية المكافحة من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي[11]. إن اتخاذ هذا الموقف الموحد والمضاد للاحزاب جميعاً ينتهي بالتدخل العسكري الى عزل النخبة الحاكمة عن الحياة الشعبية حيث تشعر عادة بأن الجيش يعبر عن المصالح العليا للوطن وانه غير منحاز وأنه فوق الاحزاب. ومن هنا يكشف الواقع عن أنها تسعى عموماً الى تصريف الشؤون السياسية للدولة من دون اللجوء الى الاساليب والمناورات السياسية ومن دون السياسيين أيضاً، بل عبر ادارة الدولة وكأنها ثكنة عسكرية ضخمة[12].

فلا شك ان طبيعة تكوين النخبة العسكرية التي تقوم بتدخل عسكري «تفرض على القائمين

---

(١٠) Welch, ed., Ibid., p. 49.

(١١) من الجدير بالذكر هنا ان جمال عبدالناصر قد اشار في مباحثات الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق ومصر عام ١٩٦٣، الى ان الغاء جميع الاحزاب، دون تمييز، كان احد الاخطاء الاساسية التي رافقت عملية انشاء الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والتي أدّت في النهاية الى قيام الانفصال عام ١٩٦١. انظر: محاضر جلسات مباحثات الوحدة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ١٤، ٢٦ و ٩٥.

(١٢) E. Shils, «The Military in the Political Development of New States,» in: J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1962), p. 54.

به عزلة نابعة ليس فقط من تكوينهم العسكري، وانما ايضا من انفرادهم بالقيام بالانتفاضة الثورية وتحملهم لمخاطرها واعبائها وحدهم من دون مشاركة من الجماهير أو من أي من القواعد والاحزاب السياسية الاخرى. . . وطبيعة تكوين قادة الانظمة الجديدة دفعت كثيراً من هؤلاء القادة الى عدم إدراك الأهمية القصوى للعمل السياسي بين الجماهير. لقد ظلت مسألة العمل السياسي الجماهيري وتحريك الجماهير على الدوام المحور الذي تحوم حوله كثير من هذه الانظمة محاولة دوماً ان تتفاداه. . وفي بعض الاحيان كان تشكيل هياكل بديلة يوحي بوجود النشاط السياسي من دون ان تسمح بوجوده فعلا، هو الحل الأمثل في نظر عدد من هؤلاء القادة. ذلك ان هذا البعض وجد أن قيام مؤسسات سياسية وتشريعية فعالة ذات نفوذ حقيقي سيسلبه ـ الى حد ما ـ حرية اتخاذ القرار»[١٣].

ولذلك يؤكد رصد سلوك غالبية حالات التدخل العسكري صعوبة تكوينها لحزب سياسي مرتبط بها وفعال على المستوى الشعبي في الوقت نفسه. فقادة التدخل لا يرحبون بمشاركة تنظيم قوي لهم في السلطة يحد من نفوذهم ويراجع اتجاهاتهم، ويضاعف من ذلك غياب الايديولوجية. ولذا تظل غالبية الاحزاب المعتمدة على الجيش تنظيمات ضعيفة ليس لها تأثير قيادي على الجماهير وليس لها تأثير سياسي على اتجاه القيادات العسكرية. فلم يشهد التاريخ حتى الآن نجاح حزب سياسي مرتبط بتدخل عسكري نجاحاً يصل به الى حد امكانية الدفاع في جرأة وتضحية جدية عن انجازاته والدفاع عنه ضد الانقلابات المضادة.

ومن هنا تصح ملاحظة غوتريدج عن صعوبة عملية إعادة خلق الحياة السياسية النشطة، بعد أن أوقفها الانقلاب، بدون وجود الاحزاب، فضلاً عن ان الطبيعة التحكمية للحكومات العسكرية تجعل من غير المحتمل لهذه العملية ان تبدأ عند مستوى من التطور يختلف كثيراً عن المستوى السائد وقت الغائها[١٤]. ويمكن القول بأن الاحزاب تقوم بالدور الاساسي في عملية «بناء الأمة» بينما يمكن للجيوش بحكم اتجاهها التكنوقراطي ان تقدم مساهمة كبيرة في عملية «بناء الدولة»، ولكن كلاً من بناء الأمة وبناء الدولة يعتبر متطلباً اساسياً للتنمية السياسية، وفضلاً عن ذلك فإن المؤسسات السياسية الفعالة لا يمكن ان تخلق خلقاً جديداً ـ بتعبير ويلش ـ عن طريق الانقلاب[١٥].

وفضلاً عما تقدم، فقد سبقت الاشارة الى ان «المؤسسة العسكرية» تمت بصلة نسب طبقي واجتماعي وفكري الى «المؤسسة الحزبية» الجديدة في عدد من الاقطار العربية. واذا كانت العلاقة بينهما قد اتصفت في البدء بالتوتر وانعدام الثقة، وخصوصاً عندما تحرك العسكريون بصفتهم المهنية، لا العقائدية، بل وحرصوا على التأكيد على أنهم فوق السياسة وفوق العقائد وفوق الاحزاب، كما عبرت عن ذلك مجالس القيادة العسكرية، الا ان «توافقاً» سيتولد بالتدريج بين «العسكرية» و«العقائدية»، وسيتبادلان التأثير والتفاعل حتى تستقر معادلة السلطة الجديدة في صيغة توفق بين

---

(١٣) رفعت السعيد، «الديمقراطية في دول العالم الثالث،» الطليعة، السنة ٨، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢)، ص ٧٦.

(١٤) Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States*, p. 152.

(١٥) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 58.

الملامح العسكرية والمبادىء العقائدية. وحيث سيكون الجيش هو المسيطر فانه سيلجأ الى «المواثيق» الفكرية والمنظمات الشعبية الرسمية ليعطي نظامه طابع العقيدة والتنظيم، وحيث سيكون الحزب هو الحاكم، فإن الضباط سيتولون قياداته وستترافق الملابس العسكرية مع الشارات الحزبية.

وفي ظل هذا التحول، ستتبلور صيغة توفيقية تسلطية تذهب الى أن الحزب وحده غير قادر بعد على احداث التغيير، فلابد ان ينفذ الى الجيش ويحوله من الانقلاب الى الثورة، ومن السياسة الى العقيدة، وأنه يجب عدم ترك الجيش وحده بصفته العسكرية المجردة على مسرح السلطة. لقد عبر عن هذه الصيغة خير تعبير طارق عزيز في دراسة له عن «الجيش ومكانه في الثورة العربية»، حيث خلص الى ان الحزب الثوري اذا استطاع ان ينظم العسكريين جنوداً وضباطاً في صفوفه وأن يجعلهم عن طريق التثقيف الايديولوجي والسياسي، وعن طريق الممارسة اليومية للعمل الثوري عبر مرحلة من الزمن، جزءاً منه، يستطيع ان يحل التناقض القائم بين قدرة الفصائل العسكرية على انجاز عملية التغيير، وبين حاجة الثورة الى الحزب الثوري لتحقيق كامل اهدافها. إن الحزب الثوري اذا ما امتلك قوة حاسمة داخل المؤسسة العسكرية فإنه يستطيع ان ينظم عملية الاستيلاء على السلطة تحت قيادته وبإشرافه الدقيق، وبتلاحم تام بين الفصائل العسكرية والفصائل المدنية، ليس في مرحلة التهيئة للثورة فقط، وانما يوم تنفيذ الثورة واستلام السلطة السياسية، وكذلك عبر مسيرة الثورة الطويلة[١٦].

وفضلاً عن ذلك أشار طارق عزيز الى ان الحزب الثوري الحقيقي هو الذي يتنبه بشدة الى احتمالات بروز وتفاقم الظاهرة العسكرية. إن الحزب الذي ينظم الفصائل العسكرية من حيث الشكل، ويعجز عن صهر هذه الفصائل في بوتقة الحزب ليس حزباً ثورياً. إنه واجهة حكم العسكريين، وهو اخطر على الثورة من الحكم العسكري الديكتاتوري. إن الحزب الثوري يجب ان يحرص بشدة على ان يجعل العسكريين في صفوفه يستمدون قوتهم وشرعيتهم من المؤسسة الحزبية، وليس من كونهم على رأس المؤسسة العسكرية، لأنهم اذا استمدوا قوتهم من صفتهم العسكرية، ومن وجودهم على رأس قطعات الجيش لن يفرضوا انفسهم طغاة على الحزب فقط، وانما سيتحولون بالضرورة الى طغاة على الشعب[١٧].

وهكذا فإن تكوين السلطة الجديدة، بحكم طبيعة تركيبه، يمثل صيغة مشتركة بين طرفين نقيضين، أو مختلفين جوهرياً في المهمة الأصلية لكل منها. لذلك فان قدرة هذه السلطة على الاستمرار تتوقف على مدى النجاح الذي تحققه في إبقاء التوفيق بين جانبيها المتباينين.

ومن هنا يمكن ان نفهم ظاهرة غزو الاحزاب من قبل العناصر العسكرية، التي أشار اليها بيرلموتر. فقد عمدت العناصر العسكرية الى التسلل الى الاحزاب السياسية الجديدة، وخاصة بعد

---

(١٦) طارق عزيز، «الجيش ومكانه في الثورة العربية،» المعرفة (دمشق)، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ١٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢.

نجاح التدخل العسكري، أي بعد السيطرة على اجهزة الدولة والسلطة، ثم السيطرة على هذه الاحزاب السياسية الجديدة، وتفريغها من الداخل، بحيث تبقى القيادة للعناصر العسكرية التي ترفع شعارات هذه الاحزاب، من دون إيمان بهذه الاحزاب أو بشعاراتها. لقد لاحظ بيرلموتر ان هناك فارقاً أساسياً بين نظم الحزب الواحد في القارة الافريقية وفي الوطن العربي، ففي القارة الافريقية نشأت نظم الحزب الواحد قبل ان يعمد العسكريون الى الاستيلاء على السلطة، اما في الوطن العربي، فقد عمد العسكريون انفسهم الى انشاء نظم الحزب الواحد من أجل اضفاء الشرعية على نظامهم الجديد (كما حدث في مصر، على سبيل المثال). اما في سوريا والعراق، فقد عمد العسكريون الى دخول الحزب الثوري القومي، ونجحوا في تحويله الى هيئة شعبية تدعم النظام. وهكذا، فقد هدف العسكريون في مصر وسوريا والعراق، من خلال اتجاههم الى إلغاء الاحزاب السياسية الاخرى، الى تدعيم سيطرتهم على السلطة التنفيذية[18].

ومن الملاحظ أن النظم العسكرية العربية قد استندت، ضمن ما استندت اليه، عند قيامها الى مسوغات ثلاثة: **أولها** ـ بطء حركة المجتمع في اللحاق بالعالم المتقدم نتيجة عجز الحكم المدني، **وثانيها** ـ مواجهة التحدي الصهيوني ذي الطابع العسكري، **وثالثها** ـ مقاومة فساد الاحزاب والقوى السياسية المتصارعة. ولذلك كله ارتبط النظام العسكري في الوطن العربي بنظام «الحزب الواحد» كمتمم طبيعي لمهمة الاصلاح الثوري السريع والحاسم، التي تصدى لها. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يمتد هذا النظام الى بقية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية حيث شمل السودان والصومال والجزائر وليبيا واليمنين.

ولقد كان من نتائج انتشار النظم العسكرية حدوث شرخ يتعسر إصلاحه في المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي، كما أن هذه النظم دعمت التوجه ناحية «الواحدية السياسية»، وحالت دون نمو «التعددية الحقيقية» أو «الواقعية» في الحياة السياسية والاجتماعية. ولايزال علينا ان ننتظر اكتمال مسار نمو مجموعات النخبة السياسية المدنية التي تحاول استرداد مراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية العربية من بقايا الانظمة العسكرية التي تدثر أكثرها بشعارات أو بتنظيمات حزبية، ليست في الواقع سوى منظمات شكلية، ووصلت في دفاعها عن مواقعها على قمة السلطة الى طريق مسدود[19].

وعلى ضوء ما تقدم، تنبغي استعادة بعض ملاحظات هنتنغتون بخصوص عملية بناء المؤسسات وإرساء قواعد الممارسة السياسية في الدول المختلفة. ومن هذه الناحية، تمكن الاشارة الى ان السلطة في الاقطار العربية لم «تتأسس» ابداً على نحو كافٍ، أي لم تتجسد في مؤسسات وقواعد للممارسة السياسية وفقاً للمعايير الأربعة التي اقترحها هنتنغتون كأساس لذلك، وهي: التعقيد،

---

(١٨) A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 134.

(١٩) انظر تعقيب احمد كمال ابو المجد على دراسة: يحيى الجمل، «انظمة الحكم في الوطن العربي،» ورقة قدّمت الى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٣٨٧.

التكيف، الاستقلال، التماسك. ولعل ابرز الأمثلة التي توضح ذلك ان الحكام لا يزالون يتمتعون بقوة فعلية أكبر كثيراً من الإطارات القانونية والنظامية التي يعملون في ظلها، بحيث ان القيود «القانونية» المفروضة على الحكام هي في الغالب قيود ذاتية يخلعونها عن اكتافهم كلما بدا لهم ذلك.

ويمكن القول ان غالبية النظم العسكرية العربية، التي تندرج إجمالاً في إطار «نظم التعبئة السياسية»، قد ضاعفت من الاضطرابات والتعقيد في مسار هذه العملية التاريخية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بناء الدولة القومية الحديثة، وخصوصاً من منظور الأجل الطويل، وبحساب «التكاليف» اللازمة لتصحيح هذا المسار، وهو ما يتضح من استعراض الخصائص الاساسية للنظام السياسي الذي جرى تشييده على أيدي مجموعات النخبة العسكرية العربية. ويلاحظ في هذا السياق أن بناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد الممارسة السياسية، في مجموعة النظم العسكرية العربية، قد استند الى مبادىء اساسية عدة من الناحية التنظيمية، من أهمها: مبدأ الدمج بين السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية[20].

فمن ناحية أولى، استندت الدولة، في غالبية النظم العسكرية العربية، الى **مبدأ الدمج بين السلطات**، وهو ما ميزها بما يمكن ان يسمى «حكومة الادارة»، وذلك بقدر ما جعل جهاز الادارة هو المؤسسة الوحيدة في الدولة، وبقدر ما ناط بها من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها، فضلاً عن وظيفة الجهاز الاساسية في التنفيذ. وكان العمل السياسي لا يجد في الأساس أسلوباً لتنفيذه الا **الأسلوب الاداري**، وبالدقة اسلوب **الاوامر الادارية**، وكان العمل الاداري بدوره يرقى كثيراً الى مرتبة **القرارات السياسية**. وهكذا امتزج أمن الادارة بأمن الدولة، ونقدها بنقد الدولة، وتجسد النظام السياسي في هذا الكيان الأوحد. واذا كان هناك اتجاه تاريخي عام لتدعيم قوة السلطة التنفيذية في غالبية المجتمعات، وكانت السلطة التنفيذية في المجتمعات العربية أكثر قوة بالمقارنة مع غيرها من السلطات فقد زادها التدخل العسكري قوة حين صارت مؤسسته السياسية الوحيدة. ثم جاءت **التوجهات الاشتراكية** في مجموعة من الاقطار العربية، بما رافقها من قرارات تأميم المنشآت الاقتصادية والمالية والتجارية، إنشاء قطاع عام، واضطلاع الدولة بالدور الاساسي في عملية التنمية، جاء كل ذلك ليضيف الى تلك السلطة قوة على قوة ونفوذاً على نفوذ. ولا يرد الشك هنا بطبيعة الحال حول الطبيعة التقدمية لهذه التوجهات وتلك القرارات، ولكن القصد هو بيان أثر ذلك في رسوخ مبدأ الدمج بين السلطات، ونمو الدولة كمؤسسة وحيدة تمتزج السياسة فيها بالادارة. وكان من الطبيعي في هذا السياق، أن يتضاءل دور الرقابة على نشاط الدولة، سياسياً كان أو إدارياً. فاذا اندمج التشريع بالتنفيذ في ساحة واحدة، لم يعد القضاء قادراً على ممارسة استقلاله. بل لقد صار المنع من التقاضي شبه تقليد تشريعي يمارسه جهاز الادارة عند اقتراح أي نوع من أنواع النشاط الاداري. أما الرقابة الشعبية فمصيرها مرتبط بوجود أو عدم وجود التنظيمات الشعبية، سياسية كانت

(٢٠) يعتمد هذا التعميم على ملاحظات طارق البشري بالنسبة لبناء الدولة الناصرية في مصر. انظر: طارق البشري، **الديمقراطية والناصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٢١ - ٢٥ و ٣١ - ٣٢.

أم اقتصادية كالنقابات والجمعيات، وهو مرتبط بمدى سيطرة جهاز الدولة على هذه المؤسسات، ورقابة الصحف أمر تابع لهذا.

ومن ناحية ثانية، تعتبر المركزية الشديدة من السمات الأساسية في بناء أجهزة الدولة وقد اتخذت هذه المركزية الواضحة للسلطة ثلاث صور اساسية: أولاها ـ مركزية السلطة في اطار النخبة العسكرية من دون مشاركة واضحة او حقيقية للمدنيين، وخصوصاً بعد أن أكتملت عملية «غزو الاحزاب» في حالات التدخل العسكري ـ الحزبي، وثانيتها ـ مركزية السلطة في العاصمة من دون نقل حقيقي لها الى المحليات، وثالثتها ـ مركزية السلطة في أيدي رئيس الجمهورية الذي امتلك سلطات واسعة سواء بمقتضى الشرعية الدستورية أم استناداً الى الشرعية الثورية. ولا شك أن هذه الصورة الثالثة لمركزية السلطة هي أخطرها وأهمها، فقد أخذت السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئاً فشيئاً حتى تصل الى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية، وهو في الغالب زعيم التدخل العسكري، حيث يمسك هو بسائر الأعنة والخيوط. ومن الطبيعي ان يبنى جهاز الادارة بناء هرمياً، وان تهبط فيه المستويات من الرئيس الى مرؤوسيه وهكذا دواليك، بعكس المجالس النيابية التي تبنى بناء أفقياً من اعضاء متساوين في المراكز. وليس من الغريب ان يبنى جهاز الادارة من أعلى، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات، بعكس التنظيمات الشعبية التي يجري الاختيار فيها من المستوى الادنى الى ما يعلوه. ولكن هذه الظاهرة العادية، كان لها أثر غير عادي بسبب ما أدخل على جهاز الادارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به، وهي وظيفة التنفيذ. فهو لم يعد جهازاً تنفيذياً، إنما أوكل اليه رسم السياسات وتقريرها، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة. ومن ثم فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس الجهاز مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع بأسره. وتشكل الهيكل التشريعي على اساس من هذه السلطات المركزة. وأتخذ هذا التركيز اساليب عدة من الناحية الفنية والقانونية، منها سلطات تعيين كبار الموظفين، وفصلهم بغير الطريق التأديبي، واعتبار مثل هذا القرار من «أعمال السيادة» ا لتي لا تخضع لرقابة القضاء. ومنها سلطات رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين، وفي إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي (في حال قيام مثل هذا المجلس)، وتفويضه الرئيس في اصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس. ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية، سلطة الاستثناء من أحكامها. وكان مما يتماشى مع تقرير هذه السلطات ويسندها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية، ان اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية، وكأساس لشرعية النظام كله. وذلك بالطبع في الحالات التي عمدت فيها النظم العسكرية الى اصدار اعلانات دستورية أو دساتير، والى إقامة مؤسسات سياسية، وأعلنت أن الشعب هو مصدر السلطات، ورغبت من ثم في الحفاظ على النواحي الشكلية لكل ذلك.

ومن ناحية ثالثة، تنبني النظم العسكرية التي أقامتها مجموعات النخبة العسكرية في مجموعة من الاقطار العربية، على أساس **استغناء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية** في عمومه، سواء تعدد الاحزاب أم الحزب الواحد وذلك من حيث الجوهر وبغض النظر عن الإطار

الشكلي للمارسة السياسية، حيث يوجد تعدد حزبي في مجموعة من الاقطار العربية، وحزب واحد في مجموعة ثانية، ولا توجد أحزاب نهائياً في مجموعة ثالثة. لقد سبقت الاشارة الى خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية والى تأثير التفاعل بين هذه الخصائص والظروف السائدة في مجتمعاتها على الخبرة السياسية لمجموعات الضباط الاحرار قبل التدخل العسكري، وكان نجاح التدخل بهذا الأسلوب مما رجح لديهم فاعلية في العمل السياسي. كما سبقت الاشارة الى الضرورات السياسية التي فرضت نفسها على حركتهم بعد السيطرة على الحكم، فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معاً. ومن المفيد هنا بيان وجه الاختلاف السياسي بين هذه الأنظمة وبين النظم الحزبية (واحدية أو ثنائية أو متعددة). ففي النظم ذات الحزبين أو أكثر يسيطر حزب الأغلبية، أو أحزاب الاغلبية، على جهاز الحكومة عن طريق البرلمان وما يصدره من قوانين، وعن طريق الوزراء، وعن طريق من تعينهم الوزارة في بعض الوظائف الكبرى ذات الأهمية الخاصة.

وفي نظام الحزب الواحد تجري السيطرة على الجهاز الحكومي بواسطة أعضاء الحزب المنبثق في مراكز الحكم والادارة من القمة الى القاعدة. وقد يظهر قدر من الارتباط بين المؤسستين، ولكن يظل يميز دولة الحزب الواحد ان هذا الحزب ذو وجود فعلي - غالباً قبل توليه السلطة - وأن له قواعده ومستوياته وقيادته وله استقلاله التنظيمي الفعلي عن أجهزة الدولة والادارة، وان القرارات السياسية تصنع في داخله قبل أن تجري في قنوات الدولة. والحاصل ان النظم السياسية التي تبنتها مجموعات النخبة العسكرية العربية، على تنوعها الشكلي من الناحية الحزبية، لم تعرف تنظيماً سياسياً حزبياً له هذه الذاتية المتميزة ولا له «مكنة» الإمساك بأعنة الدولة. انما العكس هو ما يبدو أنه حدث، اذ تركزت السلطات في جهاز الدولة كجهاز سياسي وإداري وحيد، ودارت التنظيمات السياسية في فلكه. فهناك مجموعة من النظم العسكرية التزمت المنهج الناصري الذي وقف منذ البداية ضد مبدأ الحزب، واحداً كان أو أثنين أو اكثر. وميز نفسه في وضوح وبغير خفاء عن النظم الحزبية، وسلط هجوماً متواصلاً على مسألة قيام حزب أو أحزاب في مصر، واستعاض عنها بنمط آخر من التنظيمات السياسية توخى أن يكون افتراضاً أو استهدافاً مجمعاً للمواطنين كلهم. ومن امثلتها ليبيا، واليمن العربية، والعراق في ظل عبدالسلام عارف خصوصاً منذ انفراده بالسلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣، وكذلك السودان في غالبية فترات الحكم العسكري، والصومال ايضاً قبل اعتماد مبدأ الحزب الواحد عام ١٩٧٦. ويلاحظ هنا أن أخطر القرارات السياسية التي اتخذتها هذه النظم العسكرية وترتبت عليها مجموعة من التحولات الكبرى، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم من دون أن يكون للتنظيمات الشعبية هذه اثر فيها. فالتنظيمات الشعبية - اتحاداً كانت أو تحالفاً أو حزباً - ليست ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذات فاعلية في التأثير عليها. فهناك استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من مقدرات أجهزة الدولة، ادارة وأمناً وإعلاماً. فكانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وأجهزة الاعلام والصحافة وغيرها كخطب المساجد تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأي العام خط الدولة السياسي وتقوم بالدور التعبوي المطلوب، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأي العام وقياساتها وأخبار المشكلات والأزمات وغيرها. واستغني بذلك كله عن الوظيفة الحزبية، من حيث أن الحزب

صلة بين الجماهير والقيادة ينقل عنها وينقـل منها، وأنـه جهاز صنـع القرار السيـاسي على أسـاس من هذه الصلة. بل إن التنظيمات الشعبية التي قامت على غرار الاحزاب، قد اصبحت بدورها جزءاً لا يتجزأ من «أجهزة الدولة»، واختلطت ادوارها بأدوار هذه الاجهزة سـواء في مجالات الادارة أم الأمن أم الاعـلام. والظاهـرة الجديـرة بالنـظر، بالنسبـة الى المنهج النـاصري بحكم دوره البـارز في هـذا المجال، ان ما تمتعت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو من تأييد شعبي كاسح ـ ربما لم يتيسر لغيرها ـ لم تستطع قيادة الثورة أن تصبه في كيان سياسي منظم، ولعلها لم تشأ أو على الأقل لم تهتم بذلك. والراجح انها استغنت عن ذلك بما سيطرت عليه من مقـدرات جهاز الـدولة، إدارة وأمنـاً وإعلامـاً، واستخدمت كل هؤلاء مع التأييد الشعبي غير المنظم فضلاً عن نقاط الضعف في الحياة الحزبية، وذلك في تصفية الاحزاب. ولعل هذا النجاح قد أكد لديها منطق الاستغناء عن التنظيم الشعبي، أو على الأقل عدم الاهتمام به كعنصر ضرورة بقاء. وهناك مجموعة اخرى من النظم العسكـرية العـربية الـتزمت رسمياً بمبدأ الحزب الواحد ـ كما تمثلها حالات الجزائر والصومال واليمن الديمقراطية، أو الحزب القائد ـ كما تمثلها حالات سـوريا والعـراق في الفترات التي اضـطلع فيها حـزب البعث العربي الاشـتراكي بمهام الحكم و«سمح» بوجود بعض الاحزاب الصغيرة الى جواره، فضلاً عن فترات اخرى مثّل فيهـا أيضاً حالة الحزب الواحد. وفي حالات الجـزائر والصـومال واليمن الـديمقراطيـة قامت النخبـة العسكريـة الحاكمة بانشاء «الحزب الواحد» وهي في السلطة، فكان بمثابة حـزب للعسكريـين خاضـع لسلطتهم وتوجيههم، خصوصاً في حالة الجزائر واليمن الديمقراطية حيث نشأ الحـزب أصلاً من العنـاصر التي قادت الكفاح المسلح من أجل الاستقلال. اما في حالات سوريا والعراق، فقد عمد العسكريون الى غزو الاحزاب من الداخل، وبالتالي تحققت لهم السيطرة نفسها. ولقـد تمخضت هذه الحـالات كلها في التجربة عن اعتماد صيغة جماعية للتعبئة تركز على الحشد الكمي والتأييد الرمزي للقوى الشعبيـة. وهي النتيجـة نفسها التي انتهت اليهـا تجارب المجمـوعة الاولى من النـظم العسكريـة العـربيـة التي استغنت عن الوجود الشكلي للاحزاب السياسية. ومن هذا المنطلق قد لا تكون هناك فروق جوهرية من حيث الوظيفة الحـزبية، بـالمعنى المنضبط للكلمة، بـين نمط الاتحاد الاشـتراكي كما شهـدته مصر والعـراق وليبيا والسـودان مثلاً، ونمط الحـزب الواحـد كما شهـدته الجـزائر من خـلال «حزب جبهـة التحرير» والصومال من خلال «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي»، ونمط الحزب القائد ـ كما يعـبر عنه حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق.

والمهم فيما تقدم أن نلاحظ آثار ارتباط هذه الـظواهر الثـلاث معاً ـ ظـاهرة دمـج السلطات، وظاهرة المركزية الشديدة، وظاهرة الاستغناء عن الحزبية ـ في اطار النظم العسكـرية العـربية، وفيـما يلي اشارة الى بعض هذه الآثار[٢١]:

١ ـ يـلاحظ بدايـة ان شخص الحاكم متـداخل في وعي جهـاز السلطة، وفي وعي الجماهـير،

---

(٢١) انظر في هذا المعنى: تعقيب احمد كمال ابو المجد على دراسة: الجمـل، «انظمـة الحكم في الوطن العـربي،» ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ومصطفى الفيلالي، «قضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغـربية،» في: حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة، ص ٢٨٥.

بشخصية الدولة. ولهذا فإن الولاء السياسي يظل، في المقام الاول، ولاء لشخص الحاكم الاعلى، والخلاف مع شخص هذا الحاكم - الذي تطلق عليه كثير من الأنظمة اسم القيادة السياسية تجهيلاً لحقيقته وتلاعباً بالالفاظ والمصطلحات في أمر لا يحتمل التلاعب - هذا الخلاف يصنف على أنه خلاف مع الدولة ونقص في الولاء لها.

٢ - ويزيد من خطر هذه الآثار ما تتمتع به السلطات التنفيذية في أكثر الاقطار العربية من نفوذ هائل قوي، يرجع بعض اسبابه الى طبيعة النظام العسكري في حد ذاته، فضلاً عن ان هذا الارتباط بين الظواهر الثلاث كان من شأنه أن يجمع القائم على رأس الدولة سلطات السياسة والتشريع والتنفيذ في يديه. وأن يصبح مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة في المجتمع، وفي مجالات العمل السياسي والتشريعي والتنفيذي كافة. والأخطر من ذلك أن زعامة التدخل العسكري وظروف ممارسة السلطة ونوع المسؤوليات المحمولة، كل ذلك قد رفع مثل هؤلاء الحكام الى منزلة عليّة، فوق المنزلة الدستورية، وأكسبهم شرعية يتصورونها من جنس تاريخي. فتولدت عن هذه المنزلة علاقة من «نمط أبوي» بين «القادة» وبين الجماهير، وشاع لديهم فهم خاص لنوع المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وللطريقة «الفريدة» التي يحق لهم ان يمارسوا بها النفوذ، لا يتقيدون فيها بآجال زمنية، ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من الحكام من التقيد بمرجع أو الالتزام بقانون، ولا يحاسبون حسابهم، ولا تكون مقاصدهم عرضة لريبة، ولا أفعالهم محلا لجدال. ومن هنا فان أكثر الرؤساء أو «الزعماء» العرب ينتحلون لأنفسهم أوصافاً تتصل بالقيادة والزعامة، وما يصاحبها من إلهام وقدرات خاصة تصل الى حد «القداسة» و«العصمة» والارتفاع فوق احتمالات الخطأ.

٣ - وفضلاً عن ذلك فإن مثل هؤلاء الحكام يلازمهم الاحساس بعدم تمتعهم بشرعية حقيقية تؤمن استمرار حكمهم، فيلجأون الى أمرين: أولهما - ملء المناصب ذات التأثير - خصوصاً في الجيوش وأجهزة الأمن - باتباع وعملاء واشخاص ذوي ولاء شخصي مباشر لهم، يشكلون - في الغالب - حجاباً حاجزاً بينهم وبين الجماهير، كما يشكلون أداة للفساد والافساد، نتيجة اضطرار الحكام الى مواصلة العطاء لهم حفاظاً على ولائهم المشترى. وتبرز في هذا السياق بوضوح روابط العائلة والقبيلة والعشيرة والطائفة.. الخ. وثانيهما إقامة أجهزة أمن وقمع متعددة ومتداخلة الاختصاص في معظم الاحيان، وثقيلة اليد على حريات وحقوق الافراد والاقليات وقوى المعارضة السياسية والاجتماعية. وأساس ذلك أن «أمن الثورة» يصبح في مقدمة الأولويات ولذلك تدار الدولة وكأنها ثكنة عسكرية ضخمة يجري التركيز فيها، أولاً، على النظام وتنفيذ الأوامر. وهي ظاهرة تقف، بالضرورة حاجزاً منيعاً في وجه الممارسة الديمقراطية الحقيقية، كما تفرض على المعارضة ان تلجأ الى الوسائل الانقلابية للتعبير عن رأيها او كسب الأنصار لمواقفها، أو محاولة التغيير السياسي والاجتماعي.

٤ - ويلاحظ أخيراً عدم حدوث تغيير في القيادات الحاكمة، سواء في قمة السلطة أم على مدارجها، يتناسب مع التغيير السياسي والاجتماعي الذي تحدثه هذه القيادات ذاتها في بنية مجتمعاتها، وبما يستوعب طلائع القوى الجديدة، خصوصاً العمال المثقفين والشباب، حيث إن

مطالب هذه القوى لم تعد تتركز فقط في الحصول على نصيب عادل من الثروة، وإنما التطلع أيضاً الى المشاركة بدور أساسي في ممارسة السلطة. وتنبغي هنا الاشارة، أساساً، الى الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية وأحياناً للرجل الثاني في الدولة، على الرغم من كثرة التعديلات الدستورية والوزارية والبرلمانية، والتي تعتبر أحياناً «اداة» لتحقيق مثل هذا الثبات. وعلى سبيل المثال، وبدون أن يعني ذلك أي تقويم آخر غير تقدير ظاهرة الثبات لرئيس الجمهورية وللرجل الثاني في الدولة، يلاحظ أن جمال عبدالناصر استمر في قمة السلطة لمدة ١٨ عاماً، وظل عبدالحكيم عامر يحتل مكانة الرجل الثاني في الدولة حتى أقصته الهزيمة العسكرية الفادحة عام ١٩٦٧. وظلّ أنور السادات رئيساً للجمهورية منذ انتخابه حتى اغتياله وهي مدة تصل الى ١١ عاماً. وفي الصومال ما يزال محمد سياد بري رئيساً للدولة منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن. وتتكرر هذه الأمثلة في بلدان عربية اخرى.
وليس هناك اعتراض من حيث المبدأ على مثل هذا الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية بل إنه قد يكون مطلوباً لمواجهة التحديات القومية والحضارية، خصوصاً لمواجهة تحديات بناء الدولة القومية الحديثة. ولكن مصدر **الاعتراض الأساسي** ينبع ـ في بعض الحالات ـ من اعتماده على الدعامة العسكرية أساساً، فضلاً عن شبكة معقدة من أجهزة الأمن. **من ناحية**، ومن عدم تهيئة الظروف اللازمة لبناء المؤسسات وإنماء قواعد الممارسة السياسية بشكل يكفل انتقالاً سلمياً ودستورياً للسلطة ـ **من ناحية ثانية**، ومن تبلور شعور يقيني لدى بعض هؤلاء الحكام بأن لهم على مواطنيهم وصاية سياسية من نوع توفيقي، مستمدة مما يرون عليه هؤلاء المواطنين من حال التخلف والقصور. والنتيجة المنطقية لهذا اليقين هي أن يستمر انفراد «الزعماء» بالمسؤولية ـ الوصاية، الى أن يبلغ منظروهم درجة كافية من الرشد، فيقرونهم بذلك إقرارا ـ **من ناحية ثالثة**، ومن احتمالات العنف السياسي المرتبطة بشيوع مثل هذه النواحي، حيث لا أمل في **تداول السلطة** بشكل منظم، وحيث تتجسد أساليب تغيير الحاكم في الوفاة، الطبيعية أو غير الطبيعية (محاولات الأغتيال العلني أو السري)، أو في التدخل العسكري والأساليب الانقلابية إجمالاً ـ **من ناحية رابعة**، كما ينبع من الدور الطاغي الذي أصبحت تمارسه مؤسسة الرئاسة في هذه النظم، ليس فقط من خلال سلطات «الرئيس» الرسمية والفعلية، وإنما أيضاً من خلال رجال مكتبه وشبكة واسعة من المستشارين والمسؤولين وغير المسؤولين، فضلاً عن «الحرس الجمهوري» أو «القوات العسكرية برئاسة الجمهورية» ـ **من ناحية خامسة**، واخيراً، فان مشكلة الجيش وأجهزة الأمن عموماً تأخذ أهميتها الحقيقية من «ظاهرة أبدية السلطة» فلا شك أن الظاهرة العسكرية قد استمدت جانباً أساسياً من أسبابها من نفس هذه الظاهرة، خاصة وقد كانت معظم النظم العربية تنتمي الى نمط الملكيات الوراثية، جنباً الى جنب مع انعدام وسائل تغيير هذه النظم في شكل سلمي. ولكن صعود النخبة العسكرية الى السلطة، حيث يقترن ايضا بالظاهرة نفسها، وحيث تصبح القوة العسكرية الدعامة الأساسية والمباشرة لفرضها، فإن التهديدات التي يتعرض لها النظام السياسي والمجتمع كله تصبح غاية في الخطورة. وبالتالي يمكن القول إن المنهج الحقيقي لمنع الجيش من الاشتغال بالسياسة يصبح فعالاً حين يكون هناك تداول حقيقي للسلطة. فهذا التداول يؤدي الى تحقيق التمايز بين أمور عدة تتعرض في العالم الثالث، عموماً، الى عملية اختزال مستمر، فالشعب أو الوطن يختزل الى **الدولة**، والدولة تختزل الى الحزب، والحزب يختزل الى الرئيس. وهكذا لا يبقى هناك مجال للتمييز بين

سياسة الدولة كسياسة وطنية عليا، وبين السياسة اليومية كما تمارسها الأحزاب، مما يمكن أن يكون موضع تداول. لماذا لا تحدث في الدول الغربية ـ مثلاً ـ انقلابات عسكرية؟ ولماذا تظل فرنسا ـ مثلاً ـ بدون وزارة في وقت من الأوقات لمدة شهرين، ومع ذلك لا يشعر المواطن بأي مشكلة؟ ان ذلك يرجع الى حد كبير الى ان الادارة العامة مستقلة تماماً، أو إلى حد كبير جداً، ازاء التركيب السياسي الاعلى؛ أي أن تداول الحكم هو الذي يفسر تدعيم وجود الادارة وتدعيم حياد الجيش وابتعاده عن السياسة، وبالعكس فإن الاتجاه الى أبدية السلطة وتركيزها، يفرض زيادة وزن الجيش وأجهزة الأمن عموماً[22]. وبالطبع يكون لكل حالة من هذه النظم العسكرية «المركب» الخاص بها من مجموع هذه النواحي الست المرتبطة بظاهرة الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية في منصبه.

إن الأهمية البالغة لهذا الجانب التنظيمي من النظم العسكرية ـ بظواهره الثلاث وبالآثار الناجمة عن الارتباط والتفاعل فيما بينها ـ تجسدها المخاطر الجسيمة المتأصلة في طبيعة هذه النظم نفسها، والتي تعتبر قيداً على امكانات «إقامة حياة ديمقراطية سليمة»، كما أنها تمثل تهديداً بتصفية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصبغة التقدمية التي حققتها بعض هذه النظم. وعلى سبيل التوضيح، يمكن القول ان «نظام» ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ضرب من هذا الجانب التنظيمي بالذات، ويكفي دليلاً على ذلك ما حدث في أيار/ مايو عام ١٩٧١، فماذا حدث؟ رئيس حديث على قمة الدولة لم يتول من قبل فيها عملاً تنفيذياً، وهو يواجه خصومه الذين هم عمد الدولة وشاغلو أجهزتها من قبل رئاسته لهم (أو لمعظمهم)، رئاسة الجيش، رئاسة الداخلية، رئاسة الاستخبارات العامة، رئاسة الاعلام، رئاسة التنظيم الشعبي، رئاسة التنظيم الطليعي، المسؤول الثاني في مؤسسة الرئاسة بعد «الرئيس»، فضلاً عن رئاسة البرلمان. وكان هؤلاء من خيرة معاوني جمال عبدالناصر المؤمنين بسياسته، وهم ذوو خبرة ومران ودربة، وذوو شجاعة وإقدام وقدرة على البذل. فماذا كانت النتيجة؟ لقد انتصر الرئيس الجديد. إن هذه النتيجة لا يمكن فهمها إلا على ضوء ما سبقت الاشارة اليه من جوانب تنظيمية، لأن مفاتيح المؤسسات والأجهزة كلها كانت في قبضة رجل واحد، رسم وضعه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية. ونقطة الشرعية هذه مهمة لأنه سوغ بها لدى جمهور كثيف، برهة من الزمن، أن رجال الدولة، وهم عمد الدولة، كانوا يحاولون قلب النظام، رغم أنهم كانوا أجهزة التحريك السياسي كلها، ومعهم الغالبية في مجلس الأمة وفي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي. ألا يوضح هذا مدى الأهمية والخطورة الحيوية والبالغة لهذا الجانب التنظيمي، هذا الجانب الذي قد يعتبره البعض «شكلاً» وليس «مضموناً». هل يمكن أن تكون الأبنية والهياكل «شكلاً» بمعنى أنه ثانوي، هل يمكن أن يبقى مضمون بغير شكل مؤسسي يعمل به ويحتمي[23]؟ ثم

---

(٢٢) اسماعيل صبري عبدالله، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩٠.

(٢٣) طارق البشري، «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠،» في: سعدالدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٦٣٩.

جـانب آخـر، لقـد عمـد «الـرئيس» منفـرداً الى تبني جملة من التـوجهـات وصبهـا في مجمـوعـة من السياسات والقرارات تمثل انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً وسيـاسياً شـاملاً ـ تصفيـة الناصريـة، الانفتاح الاقتصادي، فصم عرى الصداقة والتعـاون مع الاتحـاد السوفيـاتي وتشويـه سمعته، التبعيـة الكاملة للولايـات المتحدة، الصلح المنفـرد مع اسرائيل ـ ولا يقتصر الأمر هنـا على انفـراد الرئيس بصيـاغة التوجهات والسياسات أو باتخاذ القرارات، فقد يكون ذلك جـانباً من سلطاتـه، ولكنه أشـار الى أن اخطر هذه القرارات، والمتمثل في رحلته الى اسرائيل، قد عنّ له وهو في السماء، ثم تفـاخر علنـاً في خطابه أمام الكنيست بأن هذا القرار الخطير لم يكن محلاً لدراسة من أحد أو موضوعاً للاستشارة مـع أحد! لقد اطرد من هذه التوجهات والسياسات والقرارات بعد ضربة أيار/ مـايو ١٩٧١ مـا لم يرض عنه الكثيرون، ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته ورده لأنه لم توجد كيانات تـنظيمية يمكن بهـا فعل شيء. إن دولة بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعيـة واقتصاديـة قد طـويت. ثم كيف بدا للكثيرين أن ثمة استمراراً وأن الأمر أمر تعـديل، وليس أمـر تغيير؟ ومن هؤلاء أنـاس من صفوة المثقفين والمفكرين والسياسيين في مصر، ألم يكن هذا الا استصحاباً لأوضاع ما قبل أيار/ مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية؟ لقد تم عدول في السبعينات بالأسلوب ذاته الذي جـرى به التغيـير في الستينات، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة، وتتجمـع لها كـل خيوط التحريك في الدولة والمجتمع.

ومن هنا تنبغي الاشارة الى أن سلطة الدولة المركزية ليست، ولا ينبغي أن تكون هدفاً في حد ذاتـه. وهي في الحق تقدميـة ورجعية معـاً، تقدميـة في مواجهـة القوى الاجتـماعية القـديمة والقـوى الاستعمارية القديمة والجـديدة، ورجعيـة اذا تجمدت وخلدت بـالبيروقـراطية والتكنـوقراطيـة والنخبة القامعة. وهي ضرورة قد تفرضهـا الحروب، ويقتضيهـا التغيير الاجتـماعي، وهنا يـبرز دور القوات المسلحة وتعاظمها. وهي أيضاً ضرورة لـلاسراع في معدلات التنميـة، وهنا يـبرز دور القطاع العـام والمشـاركة الجـماهيريـة الواسعـة. وهي كسلطة قسريـة تحـاول اغتيـال أو تحـديـد السلطة التشريعيـة والقضائية، وهي أيضاً في صراع مع الجماعات التي لا تملك القسر والارغام، كالجمعيات والنقابـات والاحزاب وغيرها. وهي ايضا قد تصبح قسريـة اذا افلتت من عقالهـا فأصبحت دولـة قويـة بمواطن ضعيف. وتجربة النظم العسكرية العربية فيها كل هذا وذاك، غنية بالانجازات والاخطاء أيضاً. ولا شك أنه مما يلفت النظر في خبرات هذه النظم العسكرية، أن هناك من أراد أن يأخذ النظام الرئاسي الاميركي بدون كونغرس، ويأخذ الديمقراطية المركزية من الاتحاد السوفياتي بدون حزب.

ومن هـذه الروايـة، تنبغي الاشارة إلى أن نـظم الحكم القائمـة في الاقطار العـربيـة اجمـالاً، خصوصاً تلك التي عمدت النخبة العسكرية الى «ابتكارها» أو «استنباطها»، ليست ثمـرة طبيعية من ثمرات التطور الحقيقي للحضارة العربية، وإنما هي نتاج هجين، بعض عناصره محلية ذاتية وبعضها الآخر مستنبت في البيئة العربية عن طـريق الاستقبال المبـاشر من الحضارة الاوروبيـة. وقد تم هـذا الاستقبـال، في الأغلب الأعم من الحالات، نتيجـة الاعجاب بمـا انتجته أنـظمة الحكم الغـربية من ثمرات طيبة في بيئتها الأصلية، فـاستقر في ضمـير النخبة الحـاكمة والنخبـة المثقفة عـلى السواء، أن نظام الحكم «الليبرالي» القائم في الدول الاوروبية، بما يقرره من حق الاقتراع العـام، وحمايـة حريـة

التعبير، والفصل بين سلطات ثلاث تتولى الحكم، له فضل كبير في تحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية. واعتبرت معالم هذا النظام مكوناً أساسياً من مكونات «التحديث» والنهضة، توافقت على المناداة به سائر التيارات الاصلاحية، دينية كانت أو علمانية...

ولأن أكثر عناصر هذا النظام الدستوري كانت عناصر مستنبتة أو مستوردة من تجارب سياسية واجتماعية معبرة عن روح حضارة مختلفة.. فان الضمير العربي لم يعن عناية كافية بفهم هذه العناصر، ولم يتفاعل معها تفاعلاً حقيقياً، ولذلك لم تؤد في معظم الحالات وظائفها الحقيقية.. ولعل هذا أحد الاسباب الكامنة وراء المفارقة بين النصوص الدستورية والواقع العملي. إن من المسلم به في الفقه الدستوري المقارن ان النصوص الدستورية لا تعبر عادة تعبيراً كافياً أو دقيقاً عن حقيقة النظام الدستوري القائم، وان الظروف الموضوعية والتطورات المتعاقبة التي تمر بها الحياة السياسية والاجتماعية من شأنها أن تباعد قليلاً أو كثيراً بين النصوص وبين واقع تطبيقها العملي. ولكن الظاهرة في الوطن العربي تجاوزت هذا كثيراً... وهذا التجاوز كما يرجع الى الانفصال بين أنظمة الحكم وبين تطور مقومات الحضارة العربية، فإنه يرجع الى ظاهرة عربية أخرى - يختص علماء الاجتماع وعلماء النفس بتفسيرها - وهي ظاهرة «اللفظية» في الحياة العربية وتصور امكان حلول «الكلمة» محل «الفعل».. واقناع «الذات» والآخرين بإمكان هذا «الحلول».. بمعنى ان الديمقراطية تتحقق في «التصور العربي» اذا تم صدور اعلان يقررها، وان سيادة القانون تكتمل اذا نصت عليها «وثيقة» من الوثائق. وهذا يفسر تراكم الوثائق والاعلانات في اعقاب «الكوارث» و«النكسات» و«الأزمات».. كما يفسر حالة ادمان «الخطابة» من جانب بعض الزعامات والقيادات العربية على نحو لا مثيل له في العالم من حولنا ولا في التاريخ من قبلنا، وبصورة لا يمكن الا ان تكون تعبيراً عن مرض مستفحل لدى تلك الزعامات يقابله مرض اخر لدى «المحكومين» يقبلون فيه «الكلمة» بديلاً عن الفعل.. وتسحرهم فيه «الخطبة» أو تخدرهم الى حين... ان هذه الظاهرة العربية «الخاصة» مسؤولة عن تحويل الوثائق الدستورية في كثير من الحالات الى صكوك بغير رصيد، وتحول كثيراً من المؤسسات القائمة الى هياكل شبحية مجردة تماماً من وظيفتها.

ثانياً: مبدأ المساواة

خلص باي الى أن التنمية السياسية تتضمن، ضمن ما تتضمن، سلوكاً عاماً ناحية المساواة ويقصد بذلك التطلع الى المشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي - من ناحية، وأن تكون القوانين ذات طبيعة عامة وتطبق على الجميع، وعلى الأقل غير شخصية في أعمالها - من ناحية ثانية، وأن يجري التعيين في المناصب العامة على أساس الكفاءة الشخصية، وليس على أساس عوامل المحاباة التقليدية - من ناحية ثالثة[٢٤].

ويلاحظ أن مبدأ المساواة اكتسب أهمية متزايدة خلال هذا القرن بين الفئات الاجتماعية

---

(٢٤) L. Pye, «Armies in the Process of Political Development,» in: J. Finkle and R. Gabl, eds., *Political Development and Social Change* (New York, London: Wiley, 1966), pp. 83 - 91.

الجديدة والمتنامية حجماً وأهمية، خصوصاً في المدن، في جل انحاء الوطن العربي. وعلى الرغم من أن معظم مجموعات النخبة الحاكمة منذ الاستقلال تعلن تسليمها بالمساواة حقاً ومبدأً، وبعضها أقر ذلك في دساتير وقوانين وضعية، إلا أن القضية مازالت بعيدة عن الحسم كما سبقت الاشارة الى ذلك عند استعراض المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة. ويذهب بعض الدارسين لشؤون المنطقة العربية الى أن عدم حسم هذه القضية كان أكبر عقبة أمام إرساء مصدر حقيقي للشرعية السياسية[٢٥]. ويلاحظ أيضاً ان كل الايديولوجيات والحركات السياسية العربية التي تعارض مجموعات النخبة الحاكمة، تثير هذه القضية تحت شعارات مختلفة مثل الحرية والديمقراطية والاشتراكية. والمهم ان مفهوم المساواة قد تطور لدى الجماعات العربية المسيسة، خصوصاً في ظل الضغط الايديولوجي الكاسح للنظم العسكرية، من مجرد المساواة السياسية - (وهي مجموعة العناصر التي يتضمنها أساساً تعريف باي لمبدأ المساواة) - إلى المساواة الاجتماعية، وما ينطوي على ذلك من سياسات مرتبطة بالتوزيع لاقرار العدالة الاجتماعية، شرطاً سابقاً أو ملازماً للمساواة السياسية. ولكن حتى الأنظمة الحاكمة التي تعلن رسمياً، التزامها مبدأ المساواة، بمعناه الضيق أو الواسع، ماتزال تجسد في ممارستها الفعلية عكس ذلك جزئياً أو كلياً. أما مسيرة الأنظمة العسكرية على هذا الطريق الصعب، فهي تستحق معالجة تفصيلية.

ويمكن القول بداية، ان عملية التنمية السياسية تقتضي، في جانب منها، خلق مشاركة جماهيرية منوعة في أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي تتراوح ما بين تعاونيات القرية الى النقابات المهنية وهو ما يعتبر مضمون عملية التعبئة الاجتماعية[٢٦]. ويمكن لهذه العملية أن تستند بدرجات متفاوتة الى الاقناع أو الاكراه. وحيث إن الهدف السياسي الأعلى هو الاقناع لا الإكراه، يصير من الضروري أن يحكم على فعالية القيادات العسكرية في السياسة الداخلية وفقاً لمقدرتها على الخلق أو السماح بخلق قاعدة سياسية جماهيرية منظمة، تحقق مشاركة جماهيرية متزايدة في العملية السياسية كما تسمح بتعدد مراكز القوى السياسية الحاكمة وغير الحاكمة بحيث لا تكون هناك حاجة الى الاعتماد الدائم على الدعامة العسكرية أساساً للحركة السياسية بما يحقق في النهاية تحطيم دائرة فقدان الثقة والانفصال التي سيطرت على العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير.

ويلاحظ أن نجاح التدخل العسكري في الاستيلاء على السلطة يؤدي عادة الى فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية وتهيئة مجالات منوعة لممارستها. فما يخفى كيف يتولد عن اسقاط حكومة مدنية غير شعبية من رصيد مبدئي ضخم من التأييد الجماهيري للقيادة العسكرية الجديدة، قد يتحول من خلال المشاركة الى ولاء للنظام الجديد. ويرى ويلش أن أكثر المتطلبات أهمية في عملية خلق النظام السياسي هي تربية الولاء السياسي - بمعنى ان يرتفع الشعب، الذي ينتمي عضوياً الى

---

(٢٥) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn. : Yale University Press, 1977), p. 4.

(٢٦) انظر بهذا الخصوص:

K. Deutsh, «Social Mobilization and Political Development,» *American Political Science Review*, vol. 55, no. 3 (September 1961), pp. 494 - 514.

نظام سياسي معين، الى مرتبة الاحساس بأنه ينتمي نفسياً الى ذلك النظام[٢٧].

كما يمكن القول ان الولاء السياسي للنظام الجديد يمكن ان يتدعم بما يهيئه التدخل العسكري من فرص للمشاركة الرمزية التي تساهم في تحويل المشاركة الى ولاء. فعلى سبيل المثال تتيح التدابير الدستورية لقيادة النظام الجديد مجالاً مستمراً للمشاركة خصوصاً عن طريق الاستفتاءات المتعددة التي تقترن بعملية صياغة النظام الجديد مثل الاستفتاء على الدساتير والمواثيق الجديدة. كما تهيىء عمليات الدعاية التي يقوم بها قادة التدخل فرصة واسعة لتدعيم المشاركة سواء في الدعاية المضادة للنظام السابق أم الدعاية المرتبطة بتدعيم سلطة النظام الجديد مثل المؤتمرات الصحافية التي يعقدها قادة التدخل أو الاجتماعات الجماهيرية أو الجولات التي يقومون بها على مرافق الدولة وتجمعات القوى كالمصانع والجامعات وايضا تنظيم الاستعراضات العسكرية. وفضلاً عن ذلك تعمد قيادة التدخل عادة الى الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وحتى غير السياسيين بما يعنيه ذلك من إطلاق لقوى سياسية معينة لها اتجاهاتها ولها أنصارها الذين سريعاً ما يتكتلون في محاولة للدفاع عن مصالحهم التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح واتجاهات القيادة العسكرية.

وتتوقف قدرة القيادات العسكرية على استثمار هذا الرصيد المبدئي من التأييد والمشاركة، إضافة الى خصائص الشخصية السياسية للضباط، على كفاءة هذه القيادات في التعامل مع مجموعة الآثار والنتائج السياسية التي تترتب على ذلك القدر من التعبئة الاجتماعية الذي يحققه النظام الجديد. ويمكن إجمال تلك الآثار والنتائج التي يتعرض لها النظام بدرجات متفاوتة في أربعة أبعاد[٢٨]: **أولها** ـ دخول شرائح جديدة في إطار العالم السياسي وازدياد عدد المؤهلين والراغبين في المشاركة السياسية، **وثانيها** ـ ما يترتب على ازدياد عدد المشاركين من تغيير طبيعة المطالب التي تتعرض لها النخبة الحاكمة، **وثالثها** ـ عدم امكانية مواجهة هذه المطالب التي تتعرض لها هذه النخبة، أو الاستجابة لها من خلال المؤسسات السياسية التقليدية، **ورابعها** ـ ان رد فعل النخبة الحاكمة بالنسبة الى ازدياد المطالب قد يتمثل في اللجوء الى سياسة قمعية أو محاولة احتواء رغبة القطاعات المتزايدة من المواطنين للمشاركة (تحويل اهتماماتهم الى مجالات اجتماعية اخرى، التركيز على السياسة الخارجية، خلق اشكال وهمية من المشاركة) وهي اتجاهات تتوافق مع استعداد النخبة العسكرية الحاكمة ومؤهلاتها وخبراتها، أو البدء في بناء المؤسسات القادرة على مواجهة التطورات الجديدة (وقد تقدم استعراض الامكانات العسكرية في هذا المجال). وعلى ضوء حجم وطبيعة هذه الآثار والنتائج، يصدق ما لاحظه ويلش حين خلص الى: أن نمو الولاء للنظام السياسي ـ وهو بالتأكيد مقوم رئيسي للشرعية ـ سيعتمد على عوامل خارج نطاق السيطرة المباشرة للحكومة العسكرية[٢٩].

---

(٢٧) Welch. ed., *Soldier and State in Africa*, p. 43.

(٢٨) علي الدين هلال، «محاضرات في التنمية السياسية،» (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥).

(٢٩) Welch, ed., Ibid., p. 42.

وفضلاً عما تقدم إذا كانت الأصول الاجتماعية للضباط وما يتاح لهم من تعليم وتدريب وتنشئة وما يكتسبونه من مهارة يساعد على تفسير الالتزام العسكري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن العوامل نفسها يمكن أن تعوق عملية التغير السياسي طالما أنها تؤدي - في ظروف بعض الاقطار العربية الى انفصال ان لم يكن استبعاد النخبة العسكرية عن جماعات النخبة الأخرى خصوصاً النخبة السياسية. ولقد تقدم، مثلاً، أن إطار التنظيم العسكري والافتقاد الى مهارات سياسية ملائمة يقفان عقبة في طريق الضباط لخلق أجهزة سياسية جديدة لها قدر من الكفاءة والفاعلية. كما أن الايديولوجية غير السياسية للضباط تعمل في الاتجاه نفسه وإن يكن بدرجات متفاوتة.

كذلك فإن السلوك العسكري تجاه القوى السياسية المدنية وتجاه الجماهير يميل عموماً الى الجبر والاكراه وإلى الحلول السلطوية. كما أن استيلاء الجيش على السلطة وإشرافه وسيطرته على الحكومة يجعله يسير بوعي أو بغير وعي راضياً أو متردداً في طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية واتخاذ طبقة أو مجموعة من الطبقات يحفظ مصالحها ويتناقض في ذلك مع مصالح الطبقات الاخرى. ومن هنا تتجه القيادات العسكرية غالباً الى عدم السماح بأي احزاب معارضة والى كبت أو تقييد الصحافة بل يعتبر التوتر المستمر بين الضباط في السلطة والصحافيين من سمات ما بعد التدخل حيث ينظر الضباط الى هؤلاء باعتبارهم عديمي المسؤولية وغالباً «خونة» طالما أنهم دائمو النقد. كذلك يعمد الضباط الى تقييد حرية الكلام والاجتماع وفي النهاية غلق قنوات الاتصال ذات الاتجاهين. وقد يكون ذلك - كما يرى وينر - هو المقصود فعلاً. ويضيف أنهم قد يتجهون الى تشكيل أحزاب سياسية وصحف ومؤسسات ونقابات وجمعيات ولكن المهم ان النخبة الحاكمة تواجه باختيار ضروري خلال المراحل الاولى من التنمية: هل تتجه الى جعل هذه المنظمات أدوات للسلطة أم تسمح لها بأن تكون أجهزة مستقلة[٣٠]؟ ويلاحظ أن القيادات العسكرية تفضل عادة اختيار البديل الأول.

ومن هنا يمكن الحديث عن «دائرة فقدان الثقة» التي اعتبرها جانوويتز معياراً لكفاءة الحكومة العسكرية، اذ يلاحظ أن الجبر والاكراه يؤدي الى مقاومة مضادة حيث يصبح طلاب الجامعات وعدد من النقابات المهنية والعمالية مراكز للمعارضة. وحيث تنمو القوى المعارضة، أو المضادة، يتزايد الاعتماد على الجيش والشرطة ونظم الأمن إجمالاً، وتتعمق دائرة فقدان الثقة وتتسع، وهي التي سوغت في البداية سيطرة الجيش على السلطة.

ويلاحظ ان نجاح التدخل العسكري، مع المخاطر الطبيعية المتضمنة في قرار التدخل، إضافة الى نظرة النخبة العسكرية الى السياسة والى القوى والمؤسسات السياسية والى النخبة المثقفة، تعتبر من المحددات المهمة لسلوك العسكريين كنخبة حاكمة. ويبدو أن اضافة عنصر «احتكار القوة» إلى هذه المحددات، يجعل من المنطقي أن يخلد في إدراك النخبة العسكرية إحساس قوي باحتكار الحق، واحتكار الحقيقة ايضا. ومن هذه الناحية يمكن القول ان احدى مشكلات الحركة القومية العربية منذ الخمسينات انها احتُكرت بواسطة السياسيين عموماً، والعسكريين خصوصاً، على خلاف ما حدث

---

(٣٠) Wenner, *Modern Yemen, 1918 - 1966*, p. 559.

في فترات الاحياء العربي، حيث لعب المفكرون والمثقفون دوراً مهماً في الحركة القومية. لقد أصبح الفكر العربي تابعاً للحركة السياسية وليس موجهاً لها. ولذلك لم تتعثر قضية الوحدة العربية، منذ مطلع الخمسينات، لشيء من القطيعة والفجوة بين صنفين من المواطنين المسؤولين: أحدهما غارق في الممارسة، مشغول باتخاذ القرارات، وثانيهما سابح في التفكير، كلوف بالانتقاد، بل إن طبيعة الممارسة السياسية لا تدع للممارسة الفكرية دوراً فعالاً. فلا بد بالتالي من تنظيم الممارسة السياسية ومن تهذيبها حتى تعود أكثر تعويلاً على المعطيات الفكرية وأوفق تنسيقاً مع مقتضياتها. ويقتضي ذلك عدداً من الاجراءات، أبرزها تيسير سريان المعلومات الممهدة لاتخاذ القرارات، وفتح قنوات انتقالها من القطب الى الحافة، وتفويض النفوذ من جانب الماسك له قانوناً الى القادر على مباشرته فعلاً والى المتأهل له بالتكوين، والتخفيف من حدة المركزية الادارية، وتفريغ مراكز الممارسة وإقامة التشارك في اتخاذ القرارات مقام الانفراد والاحتكار[٣١].

ومن هنا يمكن ان نفهم مغزى الملاحظة البليغة والمعبرة في الوقت نفسه، والتي وردت في بيان د. محمود فوزي عن أعمال لجنة المائة التي كلفت الاشراف على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القاعدة الى القمة في عام ١٩٦٨، وذلك في أولى جلسات المؤتمر القومي العام للاتحاد، وامام جمال عبدالناصر، حيث قال فوزي: «لقد تأكد لدى اللجنة - يا سيادة الرئيس - من الاجتماعات التي عقدتها مع مختلف قوى الشعب العامل، انه لا احتكار للحكمة ولا للوطنية في هذا البلد».

ومن المهم هنا أن نشير الى أن المسؤولية في هذا السياق لا تقع على العسكريين وحدهم. بل إذا كانت السلطة لا تعفي من المسؤولية - لأي عذر كان - فإن مسؤولية المثقفين العرب قد تفوق مسؤولية الحكام أو نظم الحكم، «فلقد كادوا يتوزعون جميعاً على المذهبيات المتصارعة، ولهذا السبب انصرفت جهودهم الى مناصرة مذاهبهم في صراع السلطة. وكانوا أقرب الى فقهاء السلطان منهم الى المفكرين الاحرار والمستشارين أو الناصحين المستقلين. كان كل همهم التبرير: التبرير لتقلد السلطة حتى إذا تم تقلدها جرى تبرير كل تصرفاتها وسلوكها... ولا يمكن أن يعفى من المسؤولية أي فريق من المفكرين العرب، فالجميع مشتركون - وإن بدرجات متفاوتة - في مذبحة حقوق الانسان العربي وحرياته ان لم يكن في صنعها، فعلى الأقل في تبريرها أو السكوت عنها»[٣٢]. ان من السائد، خصوصاً في هذه المرحلة، أن يرفع المثقفون شعار الديمقراطية، باعتباره مصدر النقد الأساسي للنظم العسكرية، خصوصاً تلك التي حققت قدراً يعتد به من الانجازات الاجتماعية والاقتصادية - من ناحية، وباعتباره سلاحاً لا غنى عنه في مرحلة اعادة البناء والنهضة القومية - من ناحية اخرى. وهو ما يدفع الى التساؤل عما اذا كان المثقفون انفسهم ديمقراطيين أم لا؟ إن تجارب العقود الثلاثة الماضية توضح أن المثقفين بقدر ما يقتربون من السلطة، وبقدر ما يرتبطون بها عضوياً، بقدر ما يتنازلون عن اقتناعاتهم، بما فيها الديمقراطية. ويضاف الى ذلك أن العلاقة بين المثقفين أنفسهم ليست علاقة ديمقراطية[٣٣]. ومن هنا يذهب د. جورج قرم الى ان المثقفين فشلوا

---

(٣١) الفيلالي، «قضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية،» ص ٢٩٧.

(٣٢) محمد عصفور، «ميثاق حقوق الانسان العربي ضرورة قومية ومصيرية،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣٣) الطاهر لبيب، «الديمقراطية وحقوق الانسان العربي (ندوة)،» في: المصدر نفسه، ص ٣١٦ - ٣١٧.

فشلاً ذريعاً في أداء أي مهمة ديمقراطية في الوطن العربي. وأساس ذلك لديه انه لا يمكن تصور أن تبرز الحرية في جوهرها، بدون ان يكون هناك مجموعة مثقفين تمارس نوعاً من الحد الادنى من الاستقلال تجاه السلطة. الى الآن، يمكن أن تدخل مجموعات المثقفين في تناقض ظرفي محلي مع الحكام القطريين، ولكن بصورة عامة ما زال المثقفون، الى حد كبير مربوطين بأنماط ممارسة السلطة في الوطن العربي، ولم يتمكنوا الى الآن من خلق موقف مستقل لأنفسهم[٣٤]. بل إن أخطر دور أداه ويؤديه عدد من المثقفين العرب هو التحول الى أبواق لبعض الأنظمة العربية، وأقلام تسوغ لها كل ممارسات القمع ومصادرة الحريات، بل و«تفلسف» لها ذلك وأحياناً تدفعها اليه. إن الكلمة التي يفترض ان تكون مقدمة للحركة والفعل، ومن ثم موصلة للحرية والديمقراطية، تحولت في الوطن العربي، في كثير من الحالات، الى خادم للسلطة ومبرر لارهابها، بل أحياناً موصلة اليه. وأصبح دور المثقف العربي، في حالات كثيرة، يقترب، عبر ذلك، من دور «مهرج السلطان» في عصور خلت، ولم يقف فقط عند حد الالتزام بدور «فقيه السلطان».

وتبقى بعض الملاحظات المرتبطة بالعلاقة بين العناصر المختلفة التي يتكون منها مبدأ المساواة، وخصوصاً بين المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية ـ من ناحية، وبين هذا المبدأ إجمالاً وقضايا التنمية والوحدة في ظل القيادة العسكرية لبعض الاقطار العربية ـ من ناحية اخرى.

فمن ناحية المشكلات التي تثيرها العلاقة بين مطلب المساواة السياسية ومطلب المساواة الاجتماعية، تنبغي الاشارة بداية الى أن تعريف الديمقراطية ـ من الناحية الاجرائية ـ ينبني على جانبين متكاملين، وإن كانا متميزين: **أولهما** ـ ينصرف الى **شكل الحكم**، الذي يتسم بالتعددية وبضمانات قانونية مؤسسية لحرية الممارسة السياسية وبنظام معين لاتخاذ القرارات يقوم على أنماط مختلفة من التمثيل والحكم الشعبي المباشر وفقاً للظروف الخاصة بالتطور القومي، وبالتالي، فهو ينطوي على جملة العناصر التي يتكون منها مبدأ المساواة السياسية. ويشير **ثانيهما** ـ الى شبكة معينة للعلاقات الاجتماعية تُصفَّى فيها «الاقطاعية». ويستخدم تعبير «الاقطاعية» هنا بمعنى واسع ليشير الى مجمل الاوضاع الاجتماعية التي تقوم على امتيازات طبقية تعرقل التطور الاجتماعي بشدة وتقوم على امتيازات لا تسوغها مشاركة فعلية في الانتاج[٣٥]. وعلى ذلك فان هذا الجانب يغطي أساساً مبدأ المساواة الاجتماعية.

ويمكن القول ان مطلب الديمقراطية يظهر في أي من هذين الجانبين، بشرط أن يمثل هذا الجانب الحلقة الضرورية والملحة للتطور الاجتماعي مأخوذاً ككل. أي أن التطور الاجتماعي قد يستلزم تحقيق أي من هذين الجانبين للديمقراطية، حتى ولو تطلب الامر التضحية لفترة قصيرة، وتحت شروط معينة، بالجانب الاخر. فمثلاً نستطيع أن نشير الى تحول ديمقراطي عندما تتم الاطاحة بالاقطاعية، حتى لو تمت هذه الاطاحة بأسلوب ثوري وباستخدام «اجراءات استثنائية»،

---

(٣٤) جورج قرم، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)،» في: المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٣٥) سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» ص ٣١٦ ـ ٣١٧.

وحتى لو تم اسقاط شكل حكم ليبرالي لمصلحة حكم سلطوي لفترة معينة، وبشرط أن نعي أن هذا التحول يتصل بجانب واحد فقط من قضية كلية هي قضية التحول الاجتماعي الذي يفرض في مرحلة لاحقة استعادة التوازن بين شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية الجديدة، أي تطوير شكل حكم ديمقراطي. وقد يبدو ذلك الشرح متناقضاً، فكيف يمكن القول بأن تنفيذ اصلاح زراعي جذري يمثل «انقلاباً ديمقراطياً» حتى ولو أدى في لحظة معينة الى نظام سياسي استبدادي؟ نستطيع ان نستخلص هذه النتيجة إذا كان تنفيذ هذا الاصلاح الاجتماعي هو عقدة التطور الرئيسية في لحظة معينة، وذلك الى الحد الذي نستطيع ان نؤكد فيه ان الطابع الديمقراطي لهذا الاجراء يتغلب على الطابع غير الديمقراطي لوسيلة تنفيذه أو للنظام الذي نشأ ليحميه ويدعمه (نظام سلطوي). ولكن لابد من ان نستكمل هذا الرأي بالتأكيد على أن استمرار هذا النظام أو الشرط السلطوي فترة طويلة بعد انقضاء الحاجة اليه والتي كان يمثل فيها ضرورة لا مهرب منها لاستنفار القوى المعادية للديمقراطية، يؤدي الى صبغ التطور الاجتماعي بالطابع الاستبدادي من جديد، وتظهر قضية الديمقراطية هذه المرة باعتبارها قضية البناء الفوقي او شكل الحكم، ويعتبر النضال الرامي الى تغيير شكل الحكم الى شكل ديمقراطي نضالاً ديمقراطياً من الطراز الأول حتى ولو كان معادياً لنظام أسس شرعيته في فترة سابقة على إنجاز اصلاح زراعي وتقويض الاقطاعية[٣٦].

وبالإشارة الى المفاهيم السابقة يمكن ان نشخص جانباً من الملامح العامة للتحولات الاجتماعية في الوطن العربي فيما يتصل بقضيتي المساواة والوحدة. فالجيل الحالي من الحكام العرب في الاقطار العربية «التقدمية» أسس شرعيته السياسية على إنجاز تحولات اجتماعية إقتصادية مهمة في مقتبل الستينات عندما قام بتصفية بقايا الاقطاع، شاملاً ذلك النظام السياسي القائم على الاقطاعية، والمتحالف بهذه الدرجة أو تلك ـ مع المعسكر الامبريالي. على أن هذا الجيل كان يحمل منذ البداية ثقافة سياسية ويروج لايديولوجية معادية لليبرالية السياسية، ويمكن القول بأن الانجاز الذي حققه هذا الجيل في عقد الستينات كان انجازاً ديمقراطياً بالنظر الى مجمل مشكلات التطور الاجتماعي العربي في ذلك الوقت. على أنه مع اطراد الممارسات السياسية الادارية، التسلطية، والقمعية أصبح من المستحيل الهرب من النتيجة الحتمية، وهي أن مجمل الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي أصبحت أسيرة الممارسات المعادية للديمقراطية السياسية، بل إن هذا الطابع المعادي للديمقراطية لشكل الحكم قد انتهى الى وأد الانجاز الديمقراطي الاجتماعي عندما حلت علاقات استغلال جديدة محل الاقطاعية، واتسمت هذه العلاقات ببروز هيمنة بيروقراطية لتجمعات سياسية ذات طبيعة أوليغارشية (أي مغلقة لا تتجدد من خارجها) وهناك الكثير من الأدلة على أن تدهور الميل نحو الوحدوية وهبوط الحركة القومية يعود، على الأقل جزئياً، الى اطراد الطابع اللاديمقراطي للأنظمة التي بدأت راديكالية في مقتبل الستينات[٣٧].

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٣٧) انظر عرضاً لتطور الممارسات اللاديمقراطية لبعض الانظمة العربية في علاقتها بالدعاية «الوحدوية» رغم التحفظات العديدة على منطلقات الكتاب واتجاهات الكاتب في: Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (Cambridge, Mass: Cambridge University Press, 1981).

وعلى سبيل المثال، يمكن القول ان تجربة جمال عبدالناصر في تعبئة الجماهير كانت تجربة ديمقراطية محدودة بحدود ملابساتها الذاتية والموضوعية، رغم كل النقد الموجه إليها من هذه الزاوية تحديداً. إننا لا نستطيع أن ننكر الطابع الديمقراطي لهذه التجربة، إذا ادركنا الديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي معاً، لا بمعناها الليبرالي السياسي الخالص، ومن حيث هي مؤسسات وقواعد وضوابط جنباً الى جنب مع متطلبات اقتصادية واجتماعية. واذا نظرنا الى ثورة تموز/ يوليو بهذا المنظار الشامل، لأمكن القول ان معاداة جمال عبدالناصر للامبريالية لم تكن مجرد موقف وطني تحرري فحسب، بل كانت كذلك موقفاً معادياً للرأسمالية والرجعية العالمية والعربية والمحلية، وهي بهذا تحمل مضموناً ديمقراطياً متقدماً، فضلاً عن مضمونها الوطني التحرري. ولم تكن الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الثورة مجرد اجراءات اقتصادية متقدمة فحسب، بل كانت تتضمن دلالات ديمقراطية كذلك مثل القضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة، والرأسمالية الكبيرة، والارتفاع النسبي للملكيات الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، هناك الاجراءات ذات الطابع الديمقراطي الخالص، مثل حق العمال الزراعيين في تشكيل اتحادهم لأول مرة في تاريخهم، والتوسع في تكوين الجمعيات التعاونية، ومشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات. ولا شك أن مجانية التعليم والتأكيد على المضمون الاجتماعي للمعرفة، فضلاً عن إشاعة الثقافة الوطنية الديمقراطية والمفاهيم التقدمية المعادية للاستعمار والاستغلال، كلها جوانب ديمقراطية تنسب للتجربة. حقاً، إن هذه جميعاً لا تشكل مجمل قسمات الديمقراطية المنشودة، بل كانت الى جانبها السلطات الضخمة لأجهزة الأمن، وكانت هناك الاجراءات الاستثنائية، على ان هذه الامور ينبغي ان تدرك في ظروفها الذاتية والموضوعية، ومن وجهة نظر تاريخية مقارنة، وليس ذلك كله من أجل تبريرها وإنما لتفسيرها، ونقدها، الا انها لا ينبغي ان تنقص من الجوانب الديمقراطية الاخرى للتجربة. وينبغي ان نلاحظ ايضاً أنه برغم كل ما يقال عن الطابع الفردي للسلطة الذي برره القيادة التاريخية لعبدالناصر، ونتيجة لملابسات ذاتية وموضوعية عدة، وعلى الرغم مما تمخض عنه في التجربة من قيود وحدود، إلا أن هذا الطابع لم يرتد بمصر عن طريق الاستقلال الوطني، وطريق التنمية الشاملة، وطريق التقدم الاجتماعي، وطريق الوحدة العربية، وطريق العداء للامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان «نظام» عبدالناصر، كان يتجسد في ثلاثة مكونات أساسية: أولها ـ المشروع التاريخي، الفكرة والأمل، وثانيها ـ ادوات التنفيذ، وثالثها ـ أجهزة الأمن. وعندما غاب عبدالناصر، لم تكن شرعيته الكاريزمية، الوطنية والقومية، قد تجسدت بعد في مؤسسات سياسية مستقرة تضمن استمرار المسيرة بعد رحيله. ومن هنا فقد اختفى المشروع التاريخي. وفي الواقع فقد عمد أنور السادات الى استخدام ادوات التنفيذ وأجهزة الأمن ضد هذا المشروع التاريخي، ولضرب الفكرة، وتحطيم الأمل كما سبقت الاشارة. وهكذا فقد عمدت الثورة المضادة الى «محاكمة» الثورة، في مشهد من أغرب المشاهد التي حفلت بها تجربة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. ولم يتوقف الامر عند حدود الإدانة الشاملة، أو التشويه الكامل الرسمي والعلني، وإنما امتد إلى تصفية الانجازات الديمقراطية الاجتماعية فضلاً عن محاولة إسقاط الناصرية بالكامل. وترتيباً على هذا الإرتداد في الداخل، تكاملت توجهات أنور السادات بعزل مصر عن العرب، والتبعية للولايات المتحدة، والصلح المنفرد مع اسرائيل.

غير ان السياق التاريخي لقضية الديمقراطية لا يتوقف عند هذا الحد، فلقد نشأت الدعوة الى القومية والوحدة العربية تاريخياً في نطاق البرجوازية الكبيرة، على ان هذه البرجوازية عجزت عن المضي في تحقيق أي خطوة مهمة للوحدة، وتوقفت عند إنشاء جامعة الدول العربية، بل ولقد تحولت هذه الجامعة من إطار تتخذ فيه خطوات الوحدة العربية الى نوع من تنظيم للقوى الحاكمة يشبه الـ (Concert of Europe) من حيث رعايتها للاوضاع القائمة، شاملاً ذلك ظاهرة التجزئة. ويضاف الى ذلك ان البرجوازية العربية الكبيرة كانت قد أظهرت فشلها التام في مجابهة عملية إنشاء دولة اسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، كما فشلت في تجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ونشأ عن هذه الاوضاع أن انتقلت الدعوة الى القومية والوحدة العربية من النطاق الايديولوجي للبرجوازية الكبيرة الى النطاق الايديولوجي للبرجوازية الصغيرة مما أضفى عليها طابعاً راديكالياً ملحوظاً. وقد قامت البرجوازية الصغيرة بمساندة الثورات والانقلابات السياسية التي كان أحد أهدافها دفع حركة الوحدة العربية. على انه بعد أن سيطرت نظم ذات أفق راديكالي وحدوي على الحكم في عدد من الاقطار العربية حدثت تغيرات جوهرية في الطبيعة الطبقية للحكم. لقد جندت القوى الجديدة أساساً من صفوف البرجوازية الصغيرة، ولكن قيام هذه القوى بفرض نظم سلطوية مغلقة (خصوصاً في حالة الاعتماد على احزاب ايديولوجية وحيدة): وَسَمَها بطابع بيروقراطي - أوليغارشي بحيث انفصلت هذه القوى عن أصولها البرجوازية الصغيرة وبدأت في التبلور في اتجاه رأسمالي بيروقراطي، ولم يبق من علاقتها بالبرجوازية الصغيرة غير بعض الشيات الايديولوجية، التي فقدت مضمونها الطبقي (الراديكالي) ومن ثم أصبحت عملياً مفرغة من المحتوى. ومع ذلك فقد ظل نفوذ هذه الشيات الايديولوجية كبيراً نتيجة أنها بدت كما لو أنها الايديولوجية الراديكالية للبرجوازية الصغيرة ذاتها التي استعانت بها الطبقات الحاكمة الجديدة في الدعاية لذاتها وإكساب نظمها الشرعية القومية. وأهم من ذلك أن هذه الايديولوجيات قامت باستعارة بعض التبريرات لخصائصها غير الديمقراطية من الايديولوجية الماركسية في تطورها السوفياتي. ونجم عن ذلك أن نجحت هذه النظم إما في اجتذاب تأييد القوى الماركسية أو على الأقل في تحييدها. وأدى هذا كله الى تكلس ايديولوجي يظهر بصورة خاصة في مجال معالجة قضية الديمقراطية في الوطن العربي. ومن هنا فقد أصبح من الضروري من أجل تحرير الدعوة الى الوحدة العربية من الحاجز الايديولوجي تطوير حلول نظرية جديدة لهذه المشاكل، كما يتطلب تحويل هذه الحلول الى ممارسة اجتماعية دخول الطبقات الشعبية الى مجال النضال السياسي سواء في مضمار الوحدة العربية او في مضامير الاصلاح الاجتماعي. وتظهر الضرورة التاريخية للتجديد الايديولوجي هنا اننا نقف عند مرحلة من التطور التاريخي للأمة تسودها كل علامات حجز التطور أو الفشل في معالجة ومواجهة التحديات الكبرى لبلادنا سواء في مجال الصراع ضد الامبريالية، أو في مجال النمو الاقتصادي وتجاوز التخلف. ولا يمكن لهذا التجديد الايديولوجي أن يتجاهل قضية الديمقراطية وقضية الوحدة باعتبارهما قضيتين مترابطتين بصورة جدلية، مع ما لهذا الترابط من إشكاليات يلزمها حلول جديدة[٣٨].

---

(٣٨) سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» ص ٣١٩.

أما علاقة مبدأ المساواة بكل من مسألتي التحرر العربي والتنمية الاقتصادية فقد كانت أكثر غموضاً بكثير، بل ويمكن القول ان العقل العربي كان أسير مرحلة أدرك فيها هذه العلاقات وكأنها سلبية فقد سبقت الاشارة الى أن الجيل الحالي من الحكام العرب قد صعد الى قمم السلطة عن طريق التدخل العسكري، وقد ظل هذا الطريق للحصول والمحافظة على السلطة جزءاً من إرث الحكم وممارسة السلطة في مجموعة من الأقطار العربية. بل لقد نجحت الحكومات العربية في إشاعة «ثقافة انقلابية» ومعادية للديمقراطية السياسية بحيث صارت فكرة الديمقراطية صنوا ـ عند هؤلاء الحكام ومن سار في ركابهم من الكتّاب العرب ـ للتفكك والدعوة الى الانعزالية. ولقد كان أحد أهم البواعث على موجة التدخل العسكري التي شملت الوطن العربي منذ نهاية الخمسينات أن النظم العربية الحاكمة من قبل سجلت فشلاً ذريعاً في مجال التحديات القومية والتحررية وبخاصة في حرب فلسطين الاولى عام ١٩٤٨، وما أعقبها من معارك سياسية مع الامبريالية والصهيونية. ومن زوايا عدة كانت تلك الدعاية التحررية للحكومات العسكرية الجديدة أحد عوامل الشرعية السياسية التي أضفتها عليها الجماهير في المرحلة الاولى وقبلت على أساسه الولوج الى فترة من إعادة البناء القومي تحت شروط غير ديمقراطية. وقد جاء كشف الحساب لهذه النظم العسكرية مخيباً للآمال. واذا ما جاز ان نستخدم مصطلحات نظرية التبادل الاجتماعي، فان الحرمان من الديمقراطية السياسية لم يعد يقابله عطاء على صعيد القضايا الوطنية. وهذه الاشكالية في حاجة الى بعض التوضيح، وهنا يمكن ايضا الاستعانة بالخبرة المصرية، مع التأكيد على أنها تنطبق على خبرات الاقطار العربية الاخرى.

يمكن القول بداية ان **الحركة الديمقراطية** في التاريخ المصري الحديث، كانت مرتبطة أبداً **بالحركة الوطنية**، قامت معها تاريخياً، ولم تنفك عنها أبداً، منذ ثورة عرابي ومع ثورة عام ١٩١٩. ومعنى ذلك أنه في البداية كان الصراع من أجل الديمقراطية هو الصراع من أجل انتزاع سلطة إصدار القرار من السلطة الاجنبية المسيطرة، ولم يأخذ شكل الصراع بين فئات اجتماعية مختلفة كما حدث في اوروبا. فلم تكن الديمقراطية الوسيلة التي سيطرت بها البرجوازية اجتماعياً أو انتزعت السيطرة من طبقة اخرى، وانما بدأت اساساً مرتبطة بالصراع الوطني. وكانت اللحظات التي يشتد فيها الصراع الوطني، هي نفس اللحظات التي ترفع فيها شعارات الديمقراطية. وقد بدأت اشكال من الديمقراطية الغربية المشوهة، حين انتزعت البرجوازية في كثير من الاقطار العربية قدراً معيناً ومحدداً من سلطة إصدار القرار من السلطات الأجنبية، واكتفت بهذا الشكل القاصر من الديمقراطية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، صار الصراع من أجل الديمقراطية بمفهوم مختلف، ولكن أيضاً في إطار الصراع ضد الاستعمار. كان الشكل الديمقراطي السائد لا يحقق الاستقلال الوطني وبالتالي كان لا بد من فهم آخر أو شكل لمضمون آخر، لأن الهدف الأساسي لم يتحقق، حيث ما تزال هناك التبعية والسيطرة الأجنبية. فظهر الاتجاه اليساري ليطلب إعطاء محتوى اجتماعي للديمقراطية حتى يمكن تحقيق الهدف الأساسي للصراع وهو الاستقلال الوطني، أي لم يكن المحتوى الاجتماعي منظوراً اليه في حد ذاته، وإنما أيضا في إطار القضية الوطنية، قضية انتزاع الاستقلال.

اما في ظل قيادة جمال عبدالناصر، فقد ضمر المثل الديمقراطي نسبياً عند جمهور الرأي العام السياسي في مصر، وخصوصاً في الفترة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧، اذ انفصلت المسألتان الديمقراطية والوطنية، بسبب المسلك الوطني التحرري البارز لنظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو، على الرغم من غياب المثل الديمقراطي التقليدي. أي أنه في فترات الانتصارات الوطنية ضد الاستعمار لم تكن تبرز في شكل قومي عام قضية العودة الى الشكل الديمقراطي الغربي. ومنذ عام ١٩٥٦ لم يكن مطلب الديمقراطية الغربية مثاراً. فما كان يثار في لحظات الصراع المحتدم مع الاستعمار، هو إعطاء مضمون جديد للديمقراطية، وهو في شكل دقيق جداً مشاركة أكبر للجماهير حتى يمكن تحقيق الهدف من الصراع الوطني الذي أصبحت التنمية وجهه الأساسي. اختلفت القضية اذاً، ولم تعد قضية أحزاب سياسية، حتى في الوعي العام، ما عدا فئات قليلة كانت تمثل البرجوازية القديمة، انما كانت القضية الاساسية هي كيف يمكن كفالة مشاركة أكبر للجماهير لتحقيق الهدف الجديد وهو «الحرية والاشتراكية والوحدة». وبالتالي فإن قضية الديمقراطية التعددية لم تكن مثارة على نطاق واسع، وكان السبب الثقة الكاملة في أن السلطة في أيدي قيادة وطنية حازمة وقادرة، وبالتالي لم تكن مشكلة المشاركة في السلطة عند فئات كثيرة بالالحاح الذي كانت عليه في فترات سابقة، ولهذا السبب نفسه تثار قضية التعدد في هذه المرحلة مرة اخرى كما سيأتي بيانه.

وبعد الضربة الهائلة التي تعرضت لها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عبر العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧، اتصلت من جديد المسألتان الديمقراطية والوطنية، بعد أن تبين أن نظام الحكم الوطني، لم يكن قادراً على صون ما حقق من استقلال وتحرر، بالأبنية السياسية والتنظيمية التي شادها. وقد أتى اتصال المسألتين بعضهما ببعض بحركة التظاهرات التي انفجرت في شباط/ فبراير عام ١٩٦٨، وتكررت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. لقد بدأت تطرح من جديد قضية العودة الى الشكل الغربي من الديمقراطية في إطار الصراع ضد الاستعمار، على أساس أن الفشل في الصراع ضد الاستعمار جاء من شكل معين من أشكال السلطة غابت عنه هذه «الديمقراطية» ولكن المحور الاساسي تمثل ايضاً في إعطاء الجماهير سلطة أكبر في إصدار القرارات، ولو لم يكن ذلك بالضرورة في إطار الشكل الغربي، لأن المبدأ الاساسي الذي كان معمولاً به في عهد جمال عبدالناصر كان ينصرف الى أن المساواة الشكلية ستحقق اللامساواة الواقعية[٣٩].

ولا شك أن أي تفكير في الأبنية الديمقراطية لا يدخل في حسابه اعتبارات الكفاءة والفعالية التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار وفرض التبعية وتحقيق الاستقلال، إنما يجرد الديمقراطية من أهم وظائفها التاريخية، وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف المواجهة هذا. وبالتالي فإن الإلحاح على مطلب الديمقراطية في هذه المرحلة يرجع الى الاستبعاد شبه الكامل للجماهير من على المسرح السياسي من ناحية، فضلاً عن أن بعض الممارسات السياسية بلغت مدى من العنف والشدة بحيث أصبحت بأي معيار من المعايير تستحق وقفة مراجعة جادة من ناحية ثانية. كذلك انتشر الشك في

---

(٣٩) حسام عيسى، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)،» في: هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، ص ٨٤ - ٨٦.

جـدية السلطات السيـاسية الحـاكمة في كثـير من الاقطار العـربية، وبـالتالي أصبحت هنـاك مطالبـة بالتعددية للتأثير على السلطة السياسية ولدفعها في اتجاه اكثر ثورية واصالة من ناحية ثالثة. وهـذا كله مفهـوم ومشروع، ولكن ما ينبغي التنبـه له هـو ان تتحول هـذه الضرورة المرحليـة الى فضيلة دائمة تهـاجم على اسـاسها ممـارسات التجـارب الثوريـة السابقـة، أو أن تتحول فكـرة التعدديـة الى نظام مستهدف لذاته حتى في ظروف سلطة ثورية حقيقية. إن قضية الـديمقراطيـة من منطلق ثـوري عربي تبدأ بسؤال: السلطة لمن؟ هل هي في أيدي موثـوق بها أم لا؟ ولكن يـرتبط بهذا، وينبغي ان يتسق معـه، سؤال آخـر: هــذه السلطة المـوثــوق بهـا، كيف تمــارس مسؤوليـاتهــا؟ وهنـا تـأتي قضيـة الديمقراطية[40].

ومـع ذلك فـإن نفوذ ـ بـل هيمنة ـ «الـوعي الانقلابي»، أو بصـورة أعم «الايديـولوجيـة غـير الديمقراطية»، لم يهتز كثيراً مع اهتزاز وتدهـور النفوذ السيـاسي للنظم العسكـرية، حيث يـلاحظ أن أكثرية المواطنين والمثقفين العرب تعتقد ان تغيير الامر الواقـع ليس رهناً بـارادة الشعب في مجموعـه، والتي تُزاوَل من خلال مؤسسات ثابتـة وقواعـد معروفـة سلفاً، وإنمـا من خلال القنـوات والوسـائل الانقلابية والعنيفة.

ومن ناحية اخرى فإن العـلاقة بـين الديمقـراطية السيـاسية والتنميـة الاقتصاديـة كثيراً مـا يتم تصويرها بصورة سلبية. وفي الواقع قد يؤدي التحول الى الديمقراطية السياسية الى الاضرار بمستـوى الأداء الاقتصادي في الأمد القصير وخصوصاً في البلاد المتخلفة. وذلك لأن الفترة الاولى من التحول الى الديمقراطية تتسم بصراعات عنيفة وربما بدرجة عالية من عدم الاستقرار السيـاسي وهو مـا يؤدي عادة الى الاضرار موقتاً بمستوى الاداء الاقتصادي؛ على أنه يمكن القول إن الـديمقراطيـة في محتواهـا الاسـاسي ـ أي بناء مؤسسـات للمشاركـة الشعبية ـ تمثـل على المـدى الطويـل صيغـة متينـة للتنميـة الاقتصادية التي تقوم على أسس متوازنة.

إن نجاح أنظمة تلتزم الديمقراطية السياسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بفترة محددة يتم فيها استخدام اجراءات استثنائية وتغيير المعادلات التقليـدية لمجرى العملية الاقتصـادية. ولكن اذا ما استمرت الاوضاع السياسية أسيرة نظام لا يعتمد الديمقراطيـة السياسيـة فلا بـد من أن ينعكس ذلك على بداية التدهور في المجـال الاقتصادي، أي أن نجـاح النظام الـديمقراطي في تحقيق دفعة قوية للنمو الاقتصادي هو الاستثناء لا القاعدة، في حين أن غالبية النظم العسكرية قد جـربت الأنظمة اللاديمقراطية باعتبارها القاعدة لا الاستثناء[41]. مع التأكيد عـلى أن المفهوم «الـلاديمقراطي» في هذه الحالات ينصرف أساساً الى مفهوم الديمقراطية السياسية.

---

(٤٠) عـادل حسـين، الاقتصـاد المصري من الاستقـلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ (بـيروت: دار الـوحـدة، ١٩٨٠)، ص ١٠٢.

(٤١) سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» ص ٣٢٣.

الفصل التاسع

الاستقرار السياسي

يعتبر عدم الاستقرار السياسي المحصلة الطبيعية لمشكلتي تضاؤل الشرعية من ناحية، وقصور الفعالية من ناحية أخرى. حيث يترتب عليهما اجمالاً تدهور الممارسة السياسية للسلطة والانتقال الى درجة أو اخرى من درجات القمع والإكراه.

وحتى يمكن تحديد أبعاد تلك الظاهرة في الإطار العربي، وبالتالي تقويم دور النخبة العسكرية في استعادة الاستقرار السياسي، من المفيد الاشارة الى ان الدراسات العلمية لها خلصت الى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لمفهوم عدم الاستقرار السياسي: أولها ـ عدم استقرار المؤسسات السياسية، ويتضمن ذلك أساساً ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي، سواء التغيير في الحكومة القائمة أم تغييرها كلها، أو حل البرلمان أو الاستغناء عنه كلياً. وثانيها ـ التفكك السياسي، بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير، فضلاً عن عدم التكامل على مستوى المجتمع حيث تبرز أولوية وأهمية الولاءات العشائرية والقبلية والدينية والاقليمية. وثالثها ـ العنف السياسي، ويتضمن العنف الحكومي بمعنى استخدام الحكومة لوسائلها القهرية ازاء المجتمع والقوى السياسية والاجتماعية الناشطة فيه ـ من جهة، والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والاجتماعية والجماهير غير المنظمة في شكل عام الى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة أو إضعاف مواقفها أو الاطاحة بها كلياً ـ من جهة ثانية، وهو ما يمتد الى الاتجاه نحو الثورة كتعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم ـ من جهة ثالثة[1].

ومن هنا تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي، بأبعادها الثلاثة، المحصلة النهائية لما ينشأ بين مشكلتي الشرعية والفعالية من علاقات، وما يفرضه التفاعل بينهما من حقائق وأوضاع، تمثل في نهاية الأمر إطاراً للحركة السياسية من قبل أي قوى اجتماعية أو سياسية، أو اجنبية. وبهذا المعنى فهي

---

(١) فاروق يوسف احمد، «الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي مع دراسة مقارنة لمصر وايران،» باللغة الانكليزية مع ملخص باللغة العربية (اطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢)، ص ٣١ ـ ٤٧.

تشير الى تردي مختلف ابعاد العملية السياسية ـ النظامية والمعنوية والحركية ـ في مجمل الاقطار. ومعنى ذلك أيضاً أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي التي تشكل الإطار العام الذي تحركت في داخله، وعلى ضوء معطياته، الجيوش العربية، حتى استولت على السلطة في عدد من الاقطار العربية، وحاولت ولم تنجح في بعضها.

فاذا انتقلنا الى التنقيب عن «المداخل المباشرة» التي تعبر من خلالها المؤسسة العسكرية او تقتحمها، لكي تطيح بالقيادات السياسية المدنية، وتتولى هي بنفسها ممارسة السلطة، لاتضح أنها تجد أساساً فيما تعرفه تلك الاقطار من شيوع ظاهرة الأضطراب السياسي، والتي تقترن بتفشي درجة أو أخرى من درجات العنف السياسي، نتيجة للتدهور المستمر في شرعية النظم الحاكمة جنباً الى جنب مع القصور المتزايد في فعاليتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي تقدم بيانه، وخصوصاً في إطار استعراض «التدخل العسكري ومسألة التجزئة». ففي ظل هذه المظاهر يتغير توازن القوى الداخلي السائد بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، ويتصاعد الصراع بين تلك القوى على أساس التوازن الجديد، بحيث تجد المؤسسة العسكرية نفسها في أول القائمة، فما يكون عليها الا أن تخرج على الشرعية التي أهدرها السياسيون أنفسهم. ومن هنا يرى فاينر «أن احتمال التدخل العسكري يتناقص مع انماء قاعدة السيادة المدنية في داخل المؤسسة العسكرية، والعكس بالعكس»[٢] وهو ما دفع هنتنغتون الى القول بأن التدخل العسكري يعتبر أحد الأعراض الواضحة لظاهرة «التحلل السياسي»[٣]. كما أضاف ليووين «أن الميل الى التدخل العسكري يتزايد مع تصاعد العنف السياسي»[٤]. ذلك أن من الواضح أن المؤسسة العسكرية تتمتع بميزة مهمة في اللعبة السياسية عندما يصير العنف الورقة الرابحة، لأن العنف هو صفتها المميزة القوية[٥]. ومن هنا أيضاً خلص جانوويتز الى أن «تدخل المؤسسة العسكرية في الدول الجديدة في افريقيا وآسيا هو، في الغالب، رد فعل لضعف المؤسسات المدنية وتردي الاشكال البرلمانية للحكم»[٦]. فعندما تنهار الثقة في الحكومات المدنية، يصبح في مقدور العسكريين ـ على حد تعبير بينين ـ «أن يتدخلوا في السياسة من أجل حماية الشرعية التي أهدرها المدنيون الفاشلون»[٧] ومن الصحيح أيضاً أن «مجال التدخل» يصبح واسعاً مع تصاعد العنف السياسي في المجتمع ـ من ناحية، ومع تضاؤل الارتباط الجماهيري بالمؤسسات المدنية القومية ـ من ناحية اخرى، وفقاً لما أشار اليه ليووين وفاينر كما تقدم بيانه.

---

(٢) S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962), p. 32.

(٣) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University press, 1968), p. 386.

(٤) E. Lieuwen, «Militarism and Politics in Latin America,» in: J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), pp. 132-133.

(٥) N. Needler, «Political Development and Military Intervention in Latin America,» *American Political Science Review,* vol. 60 (1968), p. 618.

(٦) M. Janowitz, «Armed Forces and Society,» in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 16.

(٧) نقلاً عن: A. Wells, «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's,» *American Journal of Sociology,* vol. 79, no. 4 (1973), p. 821.

والخلاصة أن انعدام الاستقرار السياسي بما يلازمه من شيوع التوتر والعنف يعتبر محصلة موضوعية لمشكلات تضاؤل الشرعية وقصور الفعالية، حيث تتشابك هذه وتلك على هيئة «حلقة مفرغة»، هي التي جعلت مجال التدخل العسكري واسعاً وممكناً. وعلى ذلك يعتمد تراكم مقومات الاستقرار على قدرة وكفاءة النخبة العسكرية في مواجهة المشكلات والأزمات العديدة التي يموج بها المحيط الاجتماعي والسياسي، والتي حالت دون شيوع الاستقرار بين جنباته ـ من ناحية، كما يعتمد على السلوك السياسي لتلك النخبة في ممارستها للسلطة، وخصوصاً على قدرتها على تحويل «الانقلاب العسكري» الى نظام سياسي مدني مستقر ـ من ناحية اخرى. وعلى ذلك سينقسم هذا الفصل الى مبحثين يعنى أولهما ـ بتحليل العلاقات المتغيرة بين اشكالية الاستقرار السياسي ـ من ناحية، واشكالية النظم العسكرية ـ من ناحية اخرى، بينما يركز ثانيهما ـ على متابعة ظاهرة «الانسحاب العسكري» من الميدان السياسي، سواء اتخذت شكل «العودة الى الثكنات» أو شكل التحول التدريجي للنظام العسكري الى نظام مدني حيث يتحول «الجنرالات» الى رؤساء دول وحكومات، والى وزراء وسفراء ورؤساء مؤسسات واجهزة، كما يصبحون «زعماء» احزاب وكوادر سياسية.

أولاً: إشكالية الاستقرار وإشكالية العسكر

تركز الدراسات الغربية في تقديرها للوظيفة السياسية للجيوش في الدول المتخلفة على مطلب الاستقرار السياسي وذلك بالنظر الى ما تعانيه مجتمعاتها من صنوف الاضطراب السياسي التي سبق رصد بعض مظاهرها والتي يترتب عليها شيوع التوتر والعنف بدرجات متفاوتة في محيط المجتمع وسيطرته على العلاقة بين النخبة والجماهير. وترى تلك الدراسات في النشاط السياسي الذي يقوم به الضباط بعد استيلائهم على السلطة عاملاً جديداً من عوامل «الاستقرار» في البلدان المتخلفة وأن ذلك هو المدخل الطبيعي للقول بأن الجيش أداة لصبغ النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد بالصبغة العصرية. بل ويذكر د. بشير العريض ان العديد من المتخصصين في العلوم الانسانية يذهبون الى أبعد من ذلك قائلين أن الجيش هو أكثر عوامل التغيير الاجتماعي فعالية ويكاد يكون هو المتغير الوحيد الذي بإمكانه مساعدة البلدان المتخلفة على قطع المرحلة الانتقالية الحساسة دون اضطرابات أو هزات أو انتكاسات لأن الجيش يساعد على التغيير ويمنع الفوضى ويغرس قواعد الاستقرار من دون تأخير التحرك الاجتماعي والسياسي بل إنه المشجع الاول على التحرك لأنه يتيح لجميع الطبقات الانضمام الى صفوفه مبرهنا عن طريق اعطاء المثل الحسي على امكانية تعاون جميع الفئات لخدمة قضية واحدة داعياً الى انعكاس ذلك على العمل السياسي والقيادة السياسية[٨].

وتنبغي الاشارة بداية الى ان «حال الاستقرار السياسي» لا تمثل، في حد ذاتها، قيمة سياسية عليا، ينبغي الحرص عليها في كل حال، أو الوصول اليها بأي ثمن. وفضلاً عن ذلك فإن هذه «الحال» لا تنطوي، بحد ذاتها، على أي نوع من التقويم الايجابي أو السلبي لطبيعة النظام السياسي

(٨) بشير العريض، «دور الجيوش في عملية التنمية،» السياسة الدولية، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/يوليو ١٩٦٨)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

السائد في مجتمع معين، أو في مرحلة معينة من مراحل تطوره، كما أنها ليست مقياساً محايداً لدرجة الشرعية التي يتمتع بها نظام ما أو لمستوى الفعالية التي تدير بها النخبة الحاكمة مشكلاته وأزماته.

وعلى سبيل المثال، يمكن القول أن النظام السياسي الذي كان سائداً في اليمن العربية أو في ليبيا قبل نجاح «الثورات العسكرية» فيهما، كان يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، جنباً الى جنب مع درجة عالية من الجمود، إن لم يكن التحجر الاجتماعي، من دون أن يكون مؤشراً على أي نواح ايجابية للنظم التي كانت سائدة في كل منهما. كذلك يبدو على السطح أن النظام السياسي السائد في السعودية يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، لعل من أبرز ملامحها نجاح ذلك النظام في الافلات من ظاهرة التدخل العسكري، وخاصة في ظل مرحلة المد الثوري القومي في المنطقة العربية في الخمسينات والستينات. واذا استثنينا حادثة اغتيال الملك فيصل، التي حدثت لأول مرة في عائلة آل سعود منذ صعودها الى السلطة، والتي يبدو انها حالة فردية ـ من ناحية، وواقعة الاستيلاء على «الحرم» في مكة التي لا يزال يكتنفها الغموض من ناحية أخرى، فإن النظام السياسي السعودي قد برهن بلا شك على درجة عالية من الاستقرار المبني على توفير عناصر الاستمرار الأساسية. ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات جميعها لا تدل بذاتها على درجة شرعية النظام السعودي أو على مستوى فعاليته.

وفضلاً عما تقدم، فان حالة النظم العسكرية توضح أكثر من غيرها هذه «المعادلات المتغيرة» بين الاستقرار والشرعية والفعالية، وجدلية العلاقة المتطورة بين هذه المقومات الثلاثة. فالتدخل العسكري يصدر عادة عن تصاعد درجة عدم الاستقرار السياسي، بمؤشراتها العديدة من نحو: تآكل المؤسسات، وتصدع القيادات، وتزايد أعمال العنف (الاغتيال، الاعتقال، والتشريد... الخ). ومع ذلك فإن النخبة العسكرية الحاكمة قد تعمد بتوجهاتها وسياساتها الجديدة الى إحداث درجة عالية ايضاً من عدم الاستقرار السياسي، ولكن عند مستوى مختلف من التطور، وبما يجعل لها «وظيفة» معينة في إطار بناء النظام الجديد. فلا شك أن اعادة «الجماهير» الى المسرح السياسي، ومحاولة بعث الحيوية في أجزاء الجسد الاجتماعي، وتنشيط بعض قنوات المشاركة السياسية، والدخول إجمالاً في معترك عملية «التعبئة السياسية» مما تستلزمه احتياجات التنمية ومجابهة التحديات القومية والحضارية، كل ذلك يرتبط بالضرورة بحالة من حالات عدم الاستقرار السياسي. ولكن يبقى الهدف البعيد، مع ذلك، هو دائماً استعادة الاستقرار، أو «الاتحاد والنظام والعمل».

ان استعادة بعض «الصور» التي رسمها جمال عبدالناصر في فلسفة الثورة يمكن ان تقدم توضيحاً جيداً لهذه المعادلات المتغيرة وتلك الجدلية المتطورة للعلاقة بين الاستقرار والشرعية والفعالية في ظل النظم العسكرية، كما تقدم توضيحاً جيداً لإشكالياتها ايضاً.

ولننظر على سبيل المثال الى الصورة التي قدمها بعنوان «ازمة شقي الرحي» حيث قدر لمصر الثورة ان تعيش في ثورتين في وقت واحد، ثورة سياسية وثورة اجتماعية ـ بينما «لكل من الثورتين ظروفاً مختلفة تتنافر تنافراً عجيباً، وتتصادم تصادماً مروعاً». واساس ذلك لديه أن هناك «ثورة تحتم علينا ان نتحد ونتحاب ونتفانى في الهدف، وثورة تفرض علينا برغم ارادتنا أن نتفرق، وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا الا في

نفسه». وهكذا «لم يكن في استطاعتنا ان نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندي المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة اخرى، ونحول بذلك دون وقوع حادث اصطدام وانما كان الشيء الوحيد الذي نستطيعه هو أن نتصرف بقدر الامكان وننجو من أن يطحننا شقا الرحى. وكان لابد ان نسير في طريق الثورتين معاً»(٩).

وهناك صورة «النظام الاقطاعي» الذي «لم يجعل له من عمل إلا مص دماء الحياة من عروقنا، وأكثر من هذا سحب بقايا الاحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق، وترك في اعماق نفوسنا تأثيراً يتعين علينا ان نكافح طويلاً لكي نتغلب عليه». فهذه الصورة تعطيه تفسيراً لحالة كثيرين ممن «يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الامر الا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة»، حيث يكمن التفسير في «رواسب حكم المماليك»، حيث «كان الامراء يتصارعون، ويتطاحن فرسانهم في الشوارع، ويهرع الناس الى بيوتهم يغلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه»(١٠).

ثم صورة المجتمع الذي «لم يتبلور بعد وما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر، ليواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق». وحين ينظر الى صورة أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التي تعيش في العاصمة «بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين»، يقول: «سوف يتبلور هذا المجتمع. سوف يتماسك، وسوف يكون وحدة قوية متجانسة، إنما ينبغي أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال»(١١).

ثم يخلص عبدالناصر الى تقديم ملامح الصورة الشاملة التي كانت تتحرك في اطارها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وهي غنية بالاشارات والدلالات على العلاقة بين «الثورة» في ناحية، و«عدم الاستقرار السياسي» ـ في الناحية الاخرى. يقول عبدالناصر: «تلك اذن هي الاصول التي انحدرت منها احوالنا اليوم، وهذه هي الينابيع التي تجري منها أزمتنا، فاذا اضفت الى هذه الجذور الاجتماعية، ظروف من أجلها طردنا «فاروق» ومن اجلها نريد تحرير بلادنا من أي جندي غريب، اذا أضفت هذا كله، لخرجنا الى الأفق الواسع الذي نعمل فيه، والذي تهب عليه الرياح من كل ناحية، وتزمجر في جنباته العواصف الهوجاء، وتتوهج فيه البروق وتهدر الرعود، والذي قلت انه من الظلم أن يفرض علينا حكم الدم، مع مراعاة كل هذه الظروف والملابسات»(١٢).

وحين يصل عبدالناصر الى هذه الخاتمة، يطرح سؤالين مهمين: **أولهما** ـ واذن ما هو الطريق؟ **وثانيهما** ـ وما هو دورنا على هذا الطريق؟ ويجيب: «أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية، وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل»(١٣).

وهكذا يضع عبدالناصر يديه على «إشكالية» النظم العسكرية الاساسية. فمن الملاحظ أن مجموعات النخبة العسكرية التي استولت على السلطة في عدد من الاقطار العربية، قد طرحت المنطق نفسه اساساً لتسويغ هذه الوظيفة الجديدة التي أخذت تضطلع بها في قمة السلطة وعلى مدارجها: أنها جاءت من أجل «مهمة محددة» وأنها ستبقى في السلطة لفترة «موقوتة بأجل».

---

(٩) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.
(١٠) المصدر نفسه، ج ٢.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.

وربما يكون من المفيد في هذا السياق الاشارة الى أن هذا «التوجه الأساسي» من توجهات النخبة العسكرية العربية يعود بجذوره الى أول انقلاب عسكري في الوطن العربي في المرحلة المعاصرة، وهو انقلاب حسني الزعيم في سوريا. ولنتأمل نص البيان رقم (١)، الصادر عن «القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة» في ١٩٤٩/٣/٣٠:

«. . . مدفوعين بغيرتنا الوطنية، ومتألمين مما آل اليه وضع البلد من جراء افتراءات وتعسف من يدعون أنهم حكامنا المخلصون، لجأنا مضطرين الى تسلم زمام الحكم مؤقتاً في البلاد التي نحرص على المحافظة على استقلالها كل الحرص وسنقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز، غير طامحين الى استلام الحكم، بل القصد من عملنا هو تهيئة حكم ديمقراطي صحيح، يحل محل الحكم الحالي المزيف.

واننا لنرجو من الشعب الكريم أن يلجأ الى الهدوء والسكينة مقدماً لنا كل المعونة والمساعدة، للسماح لنا باتمام مهمتنا التحريرية، وان كل محاولة تخل بالأمن، ويمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة الاستعمارية، تقمع فوراً دون شفقة أو رحمة»[١٤].

إن الاضطرار الى تسلم الحكم «مؤقتاً»، والتهيئة «لحكم ديمقراطي صحيح»، وعدم الطموح الى «استلام الحكم» - كل هذه وغيرها من «الدفوع» أصبحت من المفردات الطبيعية التي تؤلف عدداً من البيانات رقم (١) التي ضجت بها بعض اذاعات الوطن العربي في العقود التي تلت. ولكن ما أبعد ما حدث في الواقع عن هذه النوايا الأولية المعلنة.

ولكن تبقى الإشكالية الأساسية قائمة: إن عدم نجاح النخبة العسكرية في استعادة الاستقرار السياسي، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي سوغت بها عملية الاستيلاء على السلطة، سيطرح على الفور ضرورة تغيير هذه النخبة، حيث تساهم بدورها في دفع «دورة جديدة» من دورات عدم الاستقرار السياسي قد تكون أشد عنفاً وأكثر اتساعاً. كذلك فان نجاح النخبة العسكرية في هذه المجالات يطرح أيضاً قضية «الانسحاب العسكري» من الميدان السياسي، سواء عن طريق «العودة الى الثكنات» أم عن طريق إضفاء الطابع المدني على النخبة العسكرية وتحولها تدريجياً الى نخبة سياسية مدنية. وعلى ذلك يبدو أن العلاقة بين إشكالية الاستقرار وإشكالية العسكر تتخذ شكل الدورات التي تبدأ بمستوى معين من الاستقرار، ثم تعقبه مرحلة من عدم الاستقرار، فمرحلة من الاستقرار، وهكذا. ولقد مرت النظم العسكرية العربية بهذه المراحل الكبرى الثلاث على النحو الذي سيأتي بيانه.

١ ـ مرحلة الاستقرار السياسي المؤقت

يلاحظ أن نجاح التدخل العسكري يقترن عادة بشيوع درجة من الاستقرار السياسي النسبي، ومع ذلك تجدر الاشارة الى أنه يمثل نوعاً من «الاستقرار المؤقت».

---

(١٤) نقلاً عن: نذير فنصة، ايام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٨.

فمن ناحية أولى، هو استقرار سطحي يخفي تحته جملة المشكلات الواقعية التي فرضت التوتر والعنف وبالتالي فتحت الباب للتدخل العسكري، خصوصاً وأن القوى السياسية تركن عادة، في مثل هذه الظروف، الى حالة من الترقب والتأهب لما يسفر عنه التدخل. ومعنى ذلك أن يبقى الصراع الحقيقي مؤجلاً ويظل التوتر مكتوماً، بينما يرتبط الاستقرار الحقيقي بالصراع المنظم والتوتر المحكوم، وهو ما يسوغ القول بأن الاستقرار السياسي في المجتمعات المتقدمة لا يرتبط باختفاء الصراع أو انعدام التوتر، ولكنه يرتبط بوجود ميكانيزمات ومؤسسات لترويض الصراع وضبطه من حيث أشكاله ودوره وكيفية مواجهته أو حله.

ومن ناحية ثانية، يجب عدم تجاهل حقيقة أن الاستقرار الذي يعقب التدخل العسكري يعتمد اساساً على الدعامة العسكرية قبل أي اعتبار آخر. وبطبيعة الحال لن يكون في مقدور الضباط الذين يمارسون السلطة الاعتماد الدائم على القوة لتسويغ استمرارهم في السلطة، والأهم من ذلك أنه لن يكون في مقدورهم بناء مؤسسات سياسية شرعية من خلال القوة، وهي من المتطلبات الجوهرية للتنمية السياسية وبناء الدولة القومية الحديثة.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أنه على الرغم من أن الاتفاق السياسي في الاقطار العربية يعتبر ضعيفاً في أحسن الاحوال، وأن المشكلة في الشؤون العامة تعتبر هامشية في الغالب، وأن فرض التسوية السلمية للمشكلات تعتبر بالتالي محدودة للغاية ـ الا ان حكومات هذه الاقطار، بما فيها الحكومات العسكرية، تسعى الى توفير درجة من درجات الشرعية. فهي تسعى على أقل تقدير إلى أن تكون ـ محل قبول من القطاعات المهمة سياسياً في المجتمع[١٥]. وبالتالي، فإن النظم العسكرية تسعى الى ضمان تأييد الجماعات المدنية (والضباط الذين لم يكونوا مشتركين في عملية التدخل)، عن طريق الوعود التي تبذلها بحل مشكلات المجتمع ـ من نحو انهيار الاتفاق السياسي، والأزمة الأقتصادية، والفساد، وازدياد القمع ـ التي هيأت لها «فرصة التدخل» قبل أي اعتبار آخر. كذلك فان هذه النظم عادة ما تحقق نجاحاً سريعاً، لأن مصادر الشكوى التي تدفعها للتدخل غالباً ما تقترن بقطاعات معينة من النخبة المدنية او قطاعات معينة من المجتمع. بل قد يحدث ان تصدر مبادرة التدخل العسكري عن السياسيين المدنيين. وهكذا يمكن القول ان النظم العسكرية ـ بعد قيامها مباشرة بإسقاط حكومة مدنية ـ لا تواجه عادة أزمة شرعية. وليس أدل على ذلك من أنه حتى الانقلاب العسكري الذي أسقط دولة الوحدة المصرية السورية في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦١، قد لقي تأييداً من مجموعة من «القيادات القومية» من وزن صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. ان الرأي العام قد يميل الى التسامح والانتظار فترة لاختبار مدى جدية النخبة العسكرية في الوفاء بتعهداتها، ولكن مثل هذا التسامح وحتى التأييد هو في الغالب قصير الأجل.

---

(١٥) انظر: D. Rapoport, «The Political Dimensions of Military Usurpation,» *Political Science Quarterly,* vol. 83, no. 4 (December 1968), p. 549, and J. Van Doorn, «The Military and the Crisis of Legitimacy,» in: G. Harris-Jankins and J. Van Doorn, eds., *The Military and the Problem of Legitimacy* (London: Sage Publications, 1977), pp. 23-24.

ومن ناحية رابعة، من المفهوم ان المؤسسة العسكرية تعمد الى التدخل عادة نتيجة لتصدع بنيان النخبة المدنية الحاكمة، بما يترتب عليه من الهبوط بمستوى الفعالية النظامية الى أدنى مستوى، وبالتالي نفاذ صبر الجماهير واستنفار القوى السياسية والاجتماعية، ووضع المجتمع كله على شفا الفوضى والعنف. ويعبر هذا التصدع القيادي عن وجوده في ظاهرتين: أولاهما ـ ظاهرة الإنشقاق، وثانيهما ظاهرة الفساد. ان ظاهرة الإنشقاق السياسي، بما تفرضه من صراع بين القيادات السياسية العليا في الدولة، تشكل ذريعة مهمة لتدخل الجيوش في الشؤون السياسية حسماً لذلك الصراع، ولوضع حد لما يترتب عليه من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. فحيث يوجد صراع وتناقض على مستوى القمة، فان القرارات السياسية تميل عادة الى الحلول الوسط، أو التأجيل أو الهروب من مواجهة المواقف، حيث يعمد كل طرف الى الإرجاء وعدم المبادرة بالنسبة لما يعتبر أقل أهمية من وجهة نظره، والذي يتمثل ببساطة في مصالح الجماهير، ويترتب على ذلك التضحية بتلك المصالح على حساب الصراع على السلطة. وهو ما يوفر لأية حركة عسكرية أساساً جيداً للنجاح. وهكذا ففي ظل التمزق السياسي والتدهور الدستوري في السودان كان الجنرال عبود مدعواً للتدخل من قبل عبدالله خليل رئيس الوزراء. ومن الواضح أن سيطرة التناقض والصراع على علاقة القوة في محيط النخبة المدنية الحاكمة، وبالتالي ضعف التآلف الحكومي قد هيأ للمؤسسة العسكرية الفرصة للتدخل «كيما يتسنى انقاذ البلاد من الدمار السياسي»، وبتعبير أدق: من الدمار على أيدي السياسيين[١٦]. ومن هنا اعتبر عبود حركته «نقطة تحول من الفوضى الى الاستقرار ومن الفساد الى الحكم الكفوء»[١٧]. وفضلاً عن ذلك، ينبع تصدع بنيان النخبة الحاكمة، إضافة الى ظاهرة الانشقاق، من تفشي ظاهرة الفساد بين جنباتها. فقد شهدت بداية مرحلة الاستقلال تربع قادة العمل السياسي على قمة التنظيم الحزبي والجهاز الحكومي، ويبدو أنه قد استقر في أذهانهم مفاهيم أبدية السلطة، وهكذا لم يحدث تغيير في تلك القيادات يتناسب مع التغير الذي تم في بنية المجتمع. ولذلك ظلت الاسماء المعروفة منذ معركة الاستقلال هي الاسماء البارزة في قيادات الاحزاب والحكومة وجميع أجهزة الدولة. فإذا بعدد منها وقد طابت له الحياة الرغدة في المناصب الكبرى يتمسك بشدة بمنصبه، وأخذ عدد آخر في الانحراف واستغلال السلطة بما تجلبه من ثروة ونفوذ وهيبة. وهو ما تعبر عنه حركات تطهير بعض الأحزاب وفصل عدد من القيادات من مناصبها كلما انتشرت أنباء انحرافها واستغراقها في الفساد والافساد. وفي مقابل ذلك تطرح المؤسسة العسكرية رجالها الذين يتصفون عادة بالاتجاهات التطهيرية. ومن ثم فقد استخدموا هذه الصفة لتسويغ تدخلها في الشؤون السياسية باعتباره «واجباً استثنائياً» فرضته الظروف، واستجابة لمطلب انقاذ الحكم من الانهيار نتيجة للفساد المستشري، والسلبية الشائعة في الداخل، وانعدام أية وسيلة أخرى لمواجهة مفاهيم أبدية السلطة الفاسدة. ومن هنا كانت دعاوى التسويغ على لسان قادة التدخل العسكري وفي بياناتهم ذات أساس مشترك يدور حول: تطهير شؤون البلاد من الفساد واستعادة الأمانة والمسؤولية المالية وتحقيق الطهارة

---

(١٦) Yusuf Fadl Hasan, «Sudanese Revolution of October 1964,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 5, no. 4 (December 1967), p. 494.

(١٧) C. Hoskyns, *The Congo since Independence, January 1960 - December 1961* (London: Oxford University Press, 1965), p. 214.

الثورية. وبناء على ذلك المنطق، فإن محاولات تخفيض أو ترشيد الانفاق الحكومي التي يسارع القادة العسكريون الى إعلانها بمجرد استلامهم مقاليد السلطة هي بمثابة رد فعل مباشر لمواجهة ظاهرة الفساد باعتبار ان ذلك بمثابة أحد المداخل الكفيلة بتهيئة قاعدة جماهيرية للنظام الجديد، والتي تفسر شعبية التدخل العسكري. كذلك فان اتجاه قادة التدخل بصفة عامة الى حل أو تحريم الاحزاب السياسية، وهي خطوة نمطية تعقب نجاح التدخل العسكري، إن هي إلا اجراء مشابه، في عرف النخبة العسكرية، لسد المنافذ أمام الفساد.

ومن ناحية خامسة، سبقت الاشارة الى أن الظاهرة العسكرية كانت نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية في مجموعة من الاقطار العربية، وانها عادت بدورها لتشكل أحد الأسباب التي تساهم مباشرة في إشاعة المزيد من التوتر والاضطراب وبالتالي استحكام حلقات الأزمة في بعض الاقطار العربية. ومن المهم ان نلاحظ هنا أن المؤسسة العسكرية قد وجدت في عناصر ومظاهر تلك الأزمة أداة طيعة لتسويغ تدخلها في الشؤون السياسية، فما يخفي أثر المفعول الذي تمارسه مجرد «كلمتين طيبتين» في أذهان الجماهير البسيطة الكادحة من الهتاف للقادة العسكريين الجدد. وتنبغي الاشارة هنا الى أن هذا «المدخل» بالتحديد له أهميته في تفسير حالة «التأييد» بل و«الشعبية» أحياناً لبعض الانقلابات العسكرية، ولتوضيح ذلك، يلاحظ بداية أن نمط النمو الصناعي المخطط مركزياً، الذي اعتمدته مجموعة من الأقطار العربية أساساً لحل المشكلات الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، انما ينبغي أن يهدف الى انماء صناعات السلع الرأسمالية الوطنية[18]. ويعتمد ذلك المنهاج بصفة أساسية على شرطين أساسيين: أولهما ـ مدى توفر رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات، ومن المعلوم أن أكثر من ثلثي رؤوس الأموال الاستثمارية يستمد من مصادر أجنبية بينما يأتي الثلث من مصادر محلية، وكلاهما ينبع من ظروف خارجة عن ارادة هيئات التخطيط. وثانيهما ـ التضحيات التي تبذلها الجماهير، والتي «لا يمكن استيرادها من الخارج»! بل ان هذه التضحيات قد تصل الى حد انكار الذات بالنسبة الى الأمة كلها. ولقد واجهت مختلف الاقطار التي اعتمدت استراتيجية التدخل صعوبات جمة في هذا العنصر، من جراء قصور التنظيم السياسي وكوادره عن تحقيق تعبئة جماهيرية حقيقية وراء أهداف التنمية ـ من ناحية، وتحويل سخط الجماهير الى محاولات التخريب التي يقودها الاستعمار الجديد ـ من ناحية اخرى. ذلك أن توفير المصادر المحلية يقتضي مزيداً من الضرائب ومزيداً من التراكم الرأسمالي ـ أي من تضييق نصيب الفرد لصالح الدولة ـ وهو سلوك لن يكون «شعبياً» من قبل أي شعب في العالم. ولا يتبقى امام الحكومة، على ضوء تذبذب رؤوس الاموال فضلاً عن القصور في التعبئة الجماهيرية، جنباً الى جنب مع محاولات الحصار الاقتصادي الأجنبي وعمليات التخريب التي تقودها الطبقات والفئات الاستغلالية، الا أن تتعثر في خططها، مما يسبب قدراً من الاضطراب في مشروعات التنمية، ثم التوقف في بعضها، وحيث انه لا يمكن ايقاف الاحتياجات الجماهيرية، فإنه لا يكون من الصعب على أي باحث أن يتصور لماذا تصفق الجماهير

(١٨) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ١١٢.

لانقلاب عسكري لمجرد أنه يحمل القليل من مظاهر «الراحة» الموقتة، أو الانفراج النسبي مهما كان صدق والتزام القيادة التي جرى إسقاطها. ولذلك ليس من السهولة بمكان إغفال حقائق الوضع الاقتصادي قبل التدخل العسكري في تسويغ ظاهرة الاستقرار السياسي الموقت التي تعقب نجاح التدخل.

٢ ـ مرحلة عدم الاستقرار الايجابي والسلبي

على الرغم من أن التدخل العسكري يحمل معه، بصفة عامة، مرحلة أولى من الاستقرار السياسي النسبي، الا انه اتضح أن هذه المرحلة تمثل فقط نوعاً من الاستقرار الموقت، الذي سريعاً ما يتعرض للتغير، نتيجة لطبيعة توجهات النظام العسكري وسياساته ـ من ناحية، فضلاً عن مواقف القوى السياسية والاجتماعية، والأطراف الأجنبية بالطبع، تجاه التدخل العسكري وتوجهاته وسياساته ـ من ناحية اخرى.

ويمكن القول إن المحصلة العامة للنظم العسكرية في غالبية أقطار الوطن قد ارتبطت بمرحلة ثانية تميزت بتبلور مجموعة من المصادر الاضافية لانعدام الاستقرار السياسي وشيوع العنف في محيط غالبية المجتمعات العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية، مع التأكيد على الملاحظة السابقة في خصوص الجوانب الايجابية والسلبية لحالة عدم الاستقرار السياسي، ويمكن تركيز هذه المصادر الإضافية في ثلاثة محاور أساسية يرتبط أولها ـ بالعلاقات العسكرية ـ المدنية، وينبع ثانيها ـ من علاقة القوة السائدة في محيط الجيش، ويصدر ثالثها عن منهاج الحركة العسكرية.

فبالنسبة الى العلاقات العسكرية ـ المدنية، لا يتيسر القول بأن غالبية الأقطار العربية قد شهدت قيام درجة يعتد بها من التكامل الوظيفي أو الاجتماعي بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية. بل على العكس من ذلك، فإن نظرة الشك والاحتقار التي سيطرت على غالبية الضباط تجاه السياسيين والنخبة المدنية عموماً، تتدعم عادة بعد التدخل في محاولة من الضباط للاستئثار بالسلطة، وضيقاً منهم بالحوار والمناقشة، ناهيك عن الميل الى المعارضة الذي يميز الرجل السياسي في العادة بحكم طبيعة تكوينه وتنشئته. ويضاعف من ذلك ما يميز النخبة العسكرية، بصفة عامة، من الميل الى التحالف مع القيادات البيروقراطية التي تقدم تأييداً قوياً للنخبة العسكرية الحاكمة، من جراء معاناة الأولى من الأجهزة السياسية والحزبية فضلاً عن وحدة النمط التنظيمي والاداري الذي يجمع بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة البيروقراطية، ورغبة كل منها في الفكاك من مبدأ سيادة السياسة. وعلى ذلك تجد قيادة التدخل نفسها في موقف عداء واحياناً صراع متزايد مع القيادات السياسية فإذا أضيف الى ذلك ما تتميز به الاولى من ضيق بالصحافة والمعارضة فضلاً عن محاولة الحجر على نشاط وتطلع القوى الجديدة في المجتمع خصوصاً العمال والمثقفين والشباب ـ من ناحية أولى، وسقوط النخبة العسكرية نفسها في شرك مختلف المساوىء التي ارتبطت بالحكومة المدنية ـ الفساد، الاكراه، القمع، تزييف الانتخابات إنكار الحقوق السياسية ـ من ناحية ثانية، أو محاولتها التصدي للطبقات والفئات المستغلة والتي ترفض التسليم عن رضا من ناحية ثالثة، لوضح مقدار الاستقرار الذي يمكن أن يحمله التدخل العسكري.

إن سقـوط نظام حكم عبـدالرحمن عـارف، يمكن أن يقدم تـوضيحاً جيـداً لمشكلة العلاقـات المدنية ـ العسكرية، وانعكاساتها على درجة الاستقرار السياسي في المجتمع. اذ يمكن للمـراقب، وهو يستعرض الأحداث التي أدت الى اسقاط ذلك النظام، أن يلاحظ أنـه كانت هنـالك ميـول متزايـدة للابقاء على الحكم في أيدي العسكريين. وكان عبدالسلام عارف قـد أدرك ذلك قبـل سنتين. وعـلى الرغم من أنه هو نفسه ضابط في الجيش، فقد كان يعتقد أن استمرار الحكم في أيدي العسكريين لا يخلو من أخطار، ولهذا فقـد قام بمحـاولة تسليم الحكم إلى المدنيـين حين عهـد الى عبدالـرحمن البزاز بتأليف الوزارة.

وبعد أن أصبح عبدالرحمن عـارف رئيساً للجمهـورية، ازداد خـطر التدخـل العسكري، لأن الزعماء المدنيين لم يتفقوا في ما بينهم على موقف موحد. وكـان للنداء الـذي وجهه عبـدالرحمن البـزاز ونـاشد فيـه الشعب تأييـد الحكومـة المدنيـة اثر عكسي في أوسـاط العسكريـين. فتنادوا للعمـل على اسقاطه لاعتقادهم أنه يسير بالبلاد في اتجاه نظام ما قبل الثورة، وأن اهـداف الثورة لا يمكن تحقيقهـا الا على يد أولئك الذين يملكون السلطة الفعلية. وأعلنوا أن هدفهم الـرئيسي هو تـطبيق الاشتراكيـة العربية نصاً وروحاً، تلك الاشتراكية التي بدأت تتعرض لعمليات التغيير على أيدي المـدنيين، وهـو ما أدى بالتالي الى تخلف العراق عن المسيرة الثورية العربية بزعامة «الجمهورية العربية المتحدة»[١٩].

ومن الواضح ان تقويم العسكريين لحاجات البلاد كان تقويماً عقائـدياً غـايته البقـاء في مركـز السلطة. وكان الزعماء المدنيون ينتمون الى جيـل الشباب ذاتـه الذي ينتمي اليـه العسكريـون الذين كافحوا ضد العهد السابق، ولكن المدنيين فشلوا في ما بينهم في الاتفاق على نوع الحكومـة التي يجب إنشاؤها. وتعاون الزعماء المدنيون مع العسكريين على أمل أن يعهد اليهم بتولي السلطة إن عاجلاً أو آجلاً. وعلى الرغم من أن القادة العسكريين كانوا يحكمون البلاد بصفتهم زعـماء مدنيـين، الا أنهم في الواقع لم يعهدوا للمدنيين الا بالمناصب الثانـوية. فلما بـدأ عبدالـرحمن البزاز يعـد لنظام حكم مـدني على أساس التمثيل الشعبي تحرك العسكريون لاسقاطه زاعمـين أن الحركـة الثوريـة لم تنضج بعـد. ولذلك فـإن الصراع على السلطة لم يكن بـين جيل قـديم وآخر جـديد، وانما كان بـين عسكريـين ومدنيين ينتمون الى جيل واحد، يدعي كل فريق منهم أنه يحقق أهداف الثـورة. وكان من الـواضح أن القوة باتت، وبكل بساطة هي العامل الحاسم في الصراع بين القيادتين العسكريـة والمدنيـة. وكما كـان المدنيـون منقسمين عـلى أنفسهم كذلـك كـان العسكـريـون. وظلت السلطة تنتقـل من فـريق عسكري الى فريق آخر حسب القوة التي يملكها، وإن تميز العسكـريون كنخبـة حاكمـة بالقـدرة على تحقيق التضـامن في مـا بينهم أكـثر بكثـير مما أظهـره المـدنيـون، ويعـود السبب في ذلـك الى كفـاءة العسكـريين وقـدرتهم على العمـل كفريق واحـد. ومن هنا يمكن للمـراقب المحـايـد ان يستنتـج أن العسكريين قد يظلون في الحكم الى أجل غير مسمى مادامت القيادة المدنية منقسمة على نفسها[٢٠].

وتشكـل علاقـة القوة السـائدة داخـل الجيش مصدراً آخـر للتوتـر. ويمكن القول إن غـالبيـة

(١٩) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٣٣٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

الحكومات العسكرية يتهددها من هذه الناحية مخاطر متعددة ينبع أولها ـ من الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين النخبة العسكرية الحاكمة والذي يبدأ عادة فور نجاح عملية الاستيلاء على السلطة لأن قيادة التدخل العسكري تتحرك عادة تحت شعارات عامة وأهداف غير محددة كما أن مواجهة الجيش لمسؤوليات السلطة وعملية التغيير تفرض نوعاً من الخلافات حول القضايا التفصيلية سواء بطريقة موضوعية أم شخصية. ولا شك أن ذلك الصراع ينعكس بدوره على السياسات والبرامج التي تعلن النخبة العسكرية التزامها بها حيث تحتل قضية الصراع على السلطة المرتبة الاولى من الاهتمام. وقد يرد ثانيها ـ الى ظاهرة **الانقلابات المضادة**، فقد لا يجد صراع العسكريين وسيلة للتعبير عن نفسه الا بمحاولة الانقلاب وقد يصدر الانقلاب ليس عن قطاع من النخبة العسكرية الحاكمة وإنما عن مجموعة من **شباب الضباط** وعلى ذلك قد يصدر **الخطر الثالث** عن موقف هؤلاء الضباط. فمن المعلوم أن النخبة العسكرية تتعلم من خلال التجربة وعلى ذلك فهي اذا لم تبادر سريعاً الى استيعاب الموقف الجديد فانها تواجه مخاطر الاستياء الشعبي مما قد يدفع شباب الضباط الذين يحركهم ذلك الاستياء أو المتطلعين الى الطموح للقيام بانقلاب مضاد (وهي الحالة الشائعة في الوطن العربي)، أو الانسحاب المفاجىء بالجيش من الحياة السياسية (مثلما حدث في سوريا عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦١، وفي السودان عام ١٩٦٤).

ولننظر الى «الصورة» التي قدمها سيل لحالة المجتمع السوري قبل الوحدة المصرية السورية مباشرة، وتقويمه لدور الجيش تجاه قضايا الاستقرار السياسي:

«في أواخر صيف عام ١٩٥٧ اصبحت سوريا على شفا الانحلال كمجتمع سياسي منظم، ولم يقتصر الأمر على عدم وجود اتفاق حول القواعد التي تحدد السلوك السياسي، ولكن ـ وهذا هو الأسوأ ـ فقد الكثيرون من السوريين الثقة بمستقبل بلادهم ككيان مستقل. لقد حدثت اخطاء في جهاز الأمن، ذلك الجهاز الذي يقوم في معظم المجتمعات بضمان عدم وصول الانشقاقات الداخلية الى مرحلة تغيير الدولة نفسها بحيث لا تبقى ثمة افكار يجري النزاع حولها.

لقد كانت هناك أسباب معقدة لأنهيار التقاليد السياسية. فقد كانت سوريا في فترة ثورية مسرحاً لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية، كما انها كانت محوراً لسلسلة أحقاد وعمليات انتقام عربية وداخلية متزايدة الشراسة والوحشية، وزادتها سوءاً الصراعات بين الدول الكبرى التي لم تمكنها من التمتع بفترة أمن واستقرار منذ الحرب الفلسطينية.

وهناك عامل آخر داخل الجيش، عامل محدد أدى الى انهيار الحكومة المنتظمة، فالتبرير الاخلاقي الذي استند اليه الجيش في انقلابه الاول عام ١٩٤٩ كان في نقص الاستعدادات التي قام بها المدنيون في حرب فلسطين، والضعف والتخاذل اللذين كشفت عنهما تجربة الحرب. ولكن في عام ١٩٥٧ وبعد عشر سنوات تقريباً، بدأ يتلاشى ادعاء الجيش بأنه يمثل ضمير الشعب. فقد أثبتت سنوات الحكم العسكري غير المكترث أن الضباط قد فقدوا تذوقهم للاصلاح، ولم يفقدوا شهوتهم للسلطة. ولعب التدخل العسكري المستمر في السلطة ـ أو فلنقل التهديد بالتدخل ـ دوراً معرقلاً الى حد كبير، فكان الجيش، سواء أكان يسيطر بشكل مفضوح أم أنه يعود الى ثكناته بشكل موقت، أشد القوى المنفردة بأساً في السياسة السورية، هذا إشارة فقط الى أنه لا يمكن لأي حكومة أو خط سياسي أن يصمد امام أعدائه...

وفيما كان الجيش منضوياً تحت قيادة واحدة، فإن تدخله يخدم في إعطاء سياسة الدولة الخارجية تماسكاً معيناً على الأقل.. ولكن وعندما لم يستطع أي قائد السيطرة على بقية الضباط ـ كما في السنة أو السنتين الاخيرتين اللتين سبقتا

الوحدة السورية المصرية ـ قدمت انقسامات الجيش على المسرح السياسي عاملاً من العنف لا يمكن تصوره، وأدت بذلك الى زيادة حدة التصدع في سياسة المدنيين»[٢١].

وهناك أخيراً مجموعة المشكلات التي تبرز بمناسبة تحول «الجيش» الى «سلطة»، تمارس الحكم وتتولى التوجيه السياسي للمجتمع، والتي تتصل بمنهاج وأدوات الحركة السياسية. وهي تنبع من خصائص الشخصية العسكرية، بما يسودها من نظرة براغماتية، فضلاً عما يحيط بها من إغراءات السلطة وهو ما يستتبع صعوبة إبعاد الجيش عن السياسة مع وجود عناصر منه في قمة السلطة وبالتالي صعوبة تلافي امكانات الانقلاب المضاد. كما قد تنبع من عدم ارتباط الضباط عادة بايديولوجية سياسية وعدم اعتمادهم على الأحزاب السياسية فضلاً عن صعوبة بناء علاقات عسكرية ـ مدنية مستقرة. ويضاف الى ذلك أن الجيوش تعتمد أكثر على القوة فهي أداة الاستيلاء على السلطة وهي أداة الحفاظ عليها. ومن هنا يرى ويلش «أن الميل الى العنف كامن في جميع الحكومات العسكرية» وأن التخصص في استخدام القوة وبأكفأ الطرق قد يجعل الجيش يتحول بسهولة الى العنف أكثر من الحوار والى القمع بدلاً من التوفيق لأن المساومة والحلول الوسط ليست من المهارات المألوفة لدى القادة العسكريين، وان الحياة العسكرية بالتالي قد لا تهيىء بالضرورة انماطاً ملائمة ومبسطة للنظام السياسي الكفء[٢٢]. وبذلك يمكن استعادة مخاطر دائرة فقدان الثقة، السابق الاشارة اليها، حيث تكشف خبرة ما يربو على ثلاثة عقود من النظم العسكرية في الوطن العربي عن مدى تضاؤل النتائج التي تمخضت عنها بخصوص العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين، لأن القمع والإكراه ـ وهي المهارات المألوفة لدى الضباط ـ يؤديان الى مقاومة مضادة وهكذا تتعدد مراكز المعارضة في المجتمع ويقابل العنف الحكومي بعنف شعبي وتكون المحصلة تدهور الاستقرار وشيوع العنف.

وعلى سبيل المثال، فإن حسني الزعيم رغبة منه في إشاعة مناخ من الهيبة يحيط بحكمه ويجعل الناس تتنبه للقانون والتدابير الجديدة التي يتخذها، لم يجد امامه أفضل من تنفيذ حكم إعدام في ١٤ من مجرمي الحق العام، والمحكوم عليهم بالاعدام الذين كان القوتلي لرقة احساسه متردداً في التوقيع على تنفيذ هذه العقوبة القصوى. وللصدفة كانت أحكام الإعدام صادرة في محافظات عدة، ولذلك كانت لمعظم المحافظات حصتها من التخويف لأن أهلها شاهدوا عملية التنفيذ في محافظتهم[٢٣].

ومن الملفت للنظر، أنه بعد ساعات قليلة من نجاح الانقلاب السوري الثاني الذي قاده سامي الحناوي، اقتيد حسني الزعيم ومحسن البرازي رئيس حكومته الى مبنى الاركان العامة للجيش، حيث استقبلهم بطل الانقلاب الجديد ورائحة الخمر تفوح منه ومن جنوده، وبعد أن دار

---

(٢١) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢٢) C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1970), p. 47.

(٢٣) فنصة، **ايام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية**، ص ٥٣.

حولهم قال ببساطة: «حكمنا عليكم بالاعدام لخيانتكم وظلمكم للشعب»[٢٤]. وبعد دقائق قليلة تم بالفعل تنفيذ «الحكم» بالرجلين.

وعلى الطريق نفسه، فإن عبدالكريم قاسم بعد توليه الحكم وطد العزم على الاحتفاظ به بأي ثمن، حتى أنه أعدم بعض معاونيه المقربين لأنهم خالفوه في الرأي. وقد هدد بالموت كل من تسول له نفسه «ان يسرق» منه الثورة، على حد التعبير الذي استخدمه[٢٥].

ومن الوسائل التي لجأ اليها قاسم لترسيخ نظام حكمه المطلق، إنشاء المحكمة العسكرية العليا الخاصة، والتي عرفت باسم «محكمة الشعب». وقد جاء في قرار إنشائها ان مهمتها محاكمة الشخصيات الكبيرة من أفراد العهد السابق، ومحاسبتهم على أعمال تعتبر مؤامرات على أمن الدولة ـ من ناحية أو على اعمال تعتبر مشجعة للفساد في ذلك العهد ـ من ناحية أخرى. ومن الواضح ان الصلاحيات الواسعة التي أعطيت لهذه المحكمة مكنتها من تطبيق هذا القانون على أي شخص «اعتبر» معادياً للثورة، إما بالتآمر ضد الدولة، أو بالإشتراك في أعمال تؤدي الى الفساد. فقد كان على هذه المحكمة أن تعالج ثلاثة أنواع من «الجرائم»، أولها ـ محاكمة زعماء العهد السابق، وكان الهدف الحقيقي ليس مقاصاتهم، بل التشهير بهم. ولذلك على الرغم من ان بعضهم أعدم، الا أن القسم الأكبر منهم أخلي سبيله بعد السجن مدداً قصيرة تتراوح بين أشهر قليلة وسنتين. وثانيها ـ محاكمة «اعداء الثورة» من مدنيين وعسكريين ممن كانوا قد تعاونوا مع قاسم كضباط زملاء، ثم انقلب عليهم أو اختلفوا معه. ومعظم الزعماء ولا سيما العسكريون منهم حوكموا محاكمة موجزة عاجلة وأعدموا وثالثها ـ محاكمة الشبان الذين حاولوا اغتيال قاسم[٢٦].

ويضاعف من ذلك الاضطراب أن النخبة العسكرية وهي لا تصدر عن ايديولوجية، بل قد لا تحمل حتى مجرد دليل متكامل للحركة فضلاً عن موقفها من الأحزاب، تسير بمنهاج انتقائي براغماتي، وهو منهاج لا يخلو من المجازفة والمخاطر بالنسبة لتوطن الأزمات وتعقد وتزامن المشكلات، فضلاً عن ندرة الموارد المتاحة في مواجهة ثورة التطلعات المتصاعدة. ويضاعف من حدة هذه المخاطر، أن جوهر عملية التنمية، أو كفاءة الحكم، يرتبط بالفعالية والانجاز، ولا شك أن كثرة تغيير المؤسسات والقواعد والنظم والقيادات، وهو ما يعتبر سمة مشتركة للحكومات العسكرية، يعتبر رصيداً سلبياً لمطلب الانجاز، وهو المدخل للولاء وللشرعية، وبالتالي للاستقرار.

ان هذه المصادر الاضافية الثلاثة لحالة انعدام الاستقرار السياسي في ظل النظم العسكرية (توتر العلاقات المدنية العسكرية وعلاقة القوة السائدة داخل الجيش وتحول الجيش الى سلطة سياسية) تفرض إعادة التأكيد على الإشكالية الأساسية المتأصلة في طبيعة الشخصية العسكرية والنظم العسكرية معاً. إن من الشائع بالنسبة الى قادة النظم العسكرية العربية أن يطرحوا أنفسهم

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٢٥) خدوري، العراق الجمهوري، ص ١٠٩.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٣.

بـاعتبـارهم سيـاسيـين ذوي خـبرة وكفـاءة واقتـدار، ولكن من النـادر أن يـطرح بعضهم الحـالـة العكسية[٢٧].

ونظراً الى ان هؤلاء القادة يظهرون حساسية فائقة تجاه النقد، وقد لا يبدون تسامحاً مطلقاً، أو يبدون تسامحـاً محدداً إزاءه، فـإنهم يضعون أنفسهم عـلى بدايـة طريق المشكـلات بالنسبـة الى النظام العسكري الجديد. لقد سوغوا استيلاءهم على السلطة بالحاجة الى استئصال الفساد الذي استغرقت فيه النخبة المدنية، ولكن خبرة النظم العسكرية العربية تثبت أن من المحتم أن يزدهر الفساد في محيط النخبة العسكرية، في حال انعدام الضوابط، ونادراً ما تكون هناك ضوابط. كذلك فقد عمد هؤلاء القادة العسكريون الى إدانة لجوء النخبة المدنيـة الساقطـة الى الغـطرسة والقمـع وإساءة استخـدام السلطة، ولكن اذا مـا استمرت النخبـة العسكـريـة في السلطة فـترة طـويلة فـإنها ستسقط في شرك اغراءات السلطة المطلقة. وفضلاً عن ذلك فإن إدراك **الأعداء** وأساليب التعـامل معهم ـ وهي سمـة ضرورية للعسكرية ـ غالباً ما يؤدي بالنظم العسكرية الى معاملة الخصوم السياسيين بصورة أكثر عنفاً مما ينبغي، ومن ثم ينتهي بها الأمر إلى إغلاق منافذ الحلول السياسية.

وفضلاً عن ذلك، فان المشكلات الأكثر أهمية تبرز عندما يشرع النظام العسكري، في معالجـة الأزمات الأساسية مثل الأمن، بناء الدولة القومية الحديثة، الأسس الايديولوجية للدولة، المشكلات الاقتصادية. ان الحد الأدنى من الاتفاق الضروري لممارسة السلطة يصبح عرضـة للتفسخ ممـا يرتب تهديدات حادة للوحدة الوطنية والسلام الداخـلي، وحتى للوحدة الاقليميـة للدولة. ويـلاحظ أنه في مراحل معينة من تطور الدولة، قد تعمد النخبة العسكرية الى الاستيلاء عـلى السلطة بهدف الشروع في عملية التحديث السياسي: سواء لإسقـاط حكم ينتمي الى العصور الـوسطى (كـما كان في اليمن قبـل ١٩٦٢)، أم لإزالة نظم مدنية قمعيـة (كما في غـالبية الاقـطار العربيـة). وفي بعض الحالات، فـإن النخبة العسكرية قد تتدخل للحد من الانهيار الاقتصادي ـ من ناحية، والشروع في برامـج التنمية ـ من نـاحية أخـرى[٢٨]. وهي أيضاً حـالات شائعـة في الوطن العـربي. والمهم أنـه في هـذه الحـالات المتقدمة كلها تبقى الاشكالية واحدة: فسواء فشلت النظم العسكرية في تحقيق الأهداف التي تبنتها ـ حيث تفقد في هذه الحالة مسوغ البقاء في السلطة ـ أم نجحت في تحقيق تلك الاهـداف، فإنها تفقـد أيضـاً مسوغ الاستمـرار في السلطة. فاذا مـا كان الهـدف هو التحـديث السيـاسي و/ أو التحـديث الاقتصـادي، فإن الأمـر ينتهي الى خلق قوى جـديدة في المجتمـع (جماعـات المهنيين، دوائـر رجـال الاعمال، الطبقة العمالية الصناعية)، أو تدعيم هذه القوى اذا كانت قائمـة في الأصل، ولا شـك أن هذه القوى الجديدة سـوف تتقدم للمـطالبة بـالمشاركـة في السلطة. وهكذا، بغض النـظر عن نجاح النظام العسكري في تحقيق اهدافه من عدمه، فـإنه سـوف يفقد شرعيـة الاستمرار في السلطة. امـا الانقـلابـات الـرجعيـة، التي يتلخص هـدفهـا في اعـتراض الاتجاه العـالمي نـاحيـة المـزيـد من

---

(٢٧) انـظر: M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 31-74.

(٢٨) V. Sundhaussen, «Military Withdrawal from Government Responsibility,» *Armed Forces and Sociology,* vol. 10, no.4 (Summer 1984), p. 546.

الحريات، فإنها قد تكون قادرة على ايقاف عقارب الساعة، أو حتى الارتداد بها إلى الخلف أحياناً. ولكن كما أثبتت خبرة العديد من هذه الانقلابات، فانها لم تكن قادرة على حل أي مشكلة، ولا على تقديم حلول مستديمة للمشكلات. لقد تمكن الانقلاب فقط من تأجيل، وليس تغيير، حركة التاريخ، أو صرفها عن مسارها الصحيح[٢٩].

والخلاصة أن النظم العسكرية قد تكون قادرة، في أحسن الحالات، على اتخاذ بعض المبادرات باتجاه عملية التحديث، ولكنها غالباً ما تكون غير قادرة على التعامل مع المشكلات المرتبطة بعملية التحديث، أو التي تنتج عنها. انها قد تكون قادرة على منع المزيد من التدهور الداخلي من زاوية الأمن والاستقرار، ولكنها لا تتمكن عادة من تهيئة الاتفاق السياسي الضروري من أجل الحفاظ عليها. وفضلاً عن ذلك فإن مثل هذه النظم قد تكون قادرة، في أسوأ الحالات، على قمع الجماهير، أو إيقاف التقدم لفترة، أو الانصراف فقط الى تحقيق مصالحها الذاتية أو طائفة اخرى من المصالح، من دون تحقيق أي هدف آخر. ولكن النظم العسكرية بحكم طبيعتها نفسها ـ مؤسسة مبنية على مبادىء الهرمية والنظام وليس على أساس التوفيق والاتفاق ـ لا تعتبر في مركز يمكنها من توفير حلول مستديمة لمشكلات المجتمع، التي هي بالضرورة سياسية وليست عسكرية.

٣ ـ الاستقرار الجديد ـ نهاية الحرب الباردة العربية

من الملاحظ أن موجة التدخل العسكري التي غمرت الوطن العربي منذ عام ١٩٤٩، قاربت نهايتها في عام ١٩٧٠. وبالطبع فإن حالات التدخل التي لم تلق النجاح لم تتوقف، ولكن من الواضح ان احتمالات نجاحها أصبحت ضئيلة للغاية. لقد أصبحت النظم العسكرية تتمتع بمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي، فمن الملاحظ ان هناك فترات طويلة نسبياً من استمرارية النظم العسكرية نفسها، والنخبة الحاكمة نفسها، أو القائد نفسه المتربع على قمة النخبة باستخدام المعايير المقارنة الملائمة للمنطقة، كما يبدو في مصر منذ عام ١٩٥٤، وفي الجزائر منذ عام ١٩٦٥، وفي السودان وليبيا والصومال منذ عام ١٩٦٩، وفي سوريا منذ عام ١٩٦٣ (صعد النظام العسكري البعثي إلى السلطة عام ١٩٦٣، وخاض انقلاباً آخر ناجحاً وعنيفاً في عام ١٩٦٦، وثالثاً غير دموي عام ١٩٧٠)، وأيضاً في العراق منذ ١٩٦٣. بل ان هذا الاستقرار الجديد قد امتحن مرتين امتحاناً عسيراً في مصر وسوريا، **أولاهما** ـ تمثلت في الهزيمة الكبرى عام ١٩٦٧، **وثانيتهما** ـ تمثلت في الانتصار الكبير في عام ١٩٧٣. ويوضح رصد مجموعة الشواهد الموضوعية أن هذه المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي للنظم العسكرية يمكن أن ترد الى أكثر من سبب.

فمن ناحية اولى، يمكن ان ترد هذه المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي الى «نهاية» الحرب الباردة العربية، التي تفجرت في الخمسينات والستينات. لقد نشبت هذه الحرب الباردة عبر خطوط المواجهة الاجتماعية والسياسية جنباً الى جنب مع الاعتبارات الشخصية والعقد السيكولوجية، ولقد

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٤٦ ـ ٥٤٧.

تجسدت صياغاتها في لغة سياسية على درجة عالية من الحدة الايديولوجية والعاطفية، مما جعل النظام الاقليمي العربي يبدو من أشد النظم تعقيداً. إن «الثنائية» التي فرضت على ذلك النظام - حيث توجد أقطار عربية مستقلة جنباً الى جنب مع فكرة الوحدة العربية غير الخاضعة للتحدي - قد أثبتت أن غالبية هذه الاقطار تعتبر «معرضة» للتدخل الخارجي، أي للتدخل العربي - العربي عبر مختلف أشكال التدخل. إن الحرب الباردة العربية قد نشبت لاعتبارات متغيرة. ففي بعض الاحيان كانت بين النظم العسكرية، التقدمية الجمهورية، وبين النظم الرجعية، الاقطاعية والملكية. وفي بعض الاحيان كانت بين الرؤية الناصرية وبين الرؤية السورية أو العراقية (أي البعثية وغيرها) لقضية الوحدة العربية ولقضية القيادة في الوطن العربي. ومع استمرار هذه الحرب الباردة، كان هناك استنزاف مستمر للجهد، وكانت هناك معركة قاسية ومستمرة تمثلت في القتال من أجل مواجهة الاخطار المحيطة بمطلب الشرعية، وفي بعض الحالات في مواجهة مخاطر الوجود والبقاء المادي للنظم العسكرية. ومن هنا يربط بن دور بين قضية الوحدة العربية وقضية الاستقرار في إطار النظم العسكرية، حيث يلاحظ أنه مع انخفاض حدة الحرب الباردة العربية، واقترابها من مرحلة النهاية - مما يرد الى تأجيل مسألة انجاز الوحدة العربية الى المستقبل البعيد، والى أن التوتر الايديولوجي الصادر عن «العنصر الرسولي» في فكرة الوحدة العربية، قد أخذ في التضاؤل، وعلى العكس من ذلك، فإن هناك اتجاهات سياسية جديدة أكثر توجهاً ناحية الداخل (inward) قد اخذت تبرز - فقد اختفى تقريباً أحد التهديدات الأساسية لاستقرار النظم العسكرية[٣٠].

ومن **ناحية ثانية**، فان السلطات الضخمة التي تركزت في أيدي النخبة العسكرية، فضلاً عن التطور الهائل في وسائل وأساليب القمع والاكراه المادي والمعنوي، تعتبر من العوامل المهمة وراء استقرار النظم العسكرية في المنطقة العربية. إن قوة السلطة لا ينبغي تجاهلها في هذا المجال، فمع الوقت عمدت مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة في مجموعة من الاقطار العربية الى تطوير ما يمكن تسميته «التكنولوجيا الحكومية» التي تتضمن الادارة، التوزيع المركزي للموارد، الدعاية، الاستخدام الواسع، والقاسي غالباً، لتدابير الأمن. ومتى وصلت هذه التكنولوجيا، المبنية أساساً على القوة القمعية للنظام، الى مستوى معين من التعقيد والتطور، فإن فرص استمرار النظام في السلطة تتزايد الى حد بعيد.

ومن **ناحية ثالثة**، فقد ترتب على العوامل السابقة، جزئياً، تضاؤل المعارضة الحقيقية للنظم العسكرية، الى حد اختفائها فعلياً في بعض الحالات. إن نهاية الحرب الباردة العربية، قد جردت المعارضة من الدعم الخارجي، كما أن القوة القمعية الضخمة للنظم العسكرية قد تمكنت من تحطيم قواعد التدعيم المحتملة في الداخل، وفضلاً عن ذلك فإن الصراعات الحزبية والشخصية التي لا تنتهي في محيط المعارضة، قد حطمتها مادياً ومعنوياً، وهكذا فإن محاولات النخبة العسكرية الحاكمة لإزالة جميع المراكز الفعلية أو المحتملة لسلطة بديلة، قد لقيت قدراً كبيراً من النجاح. ومتى ما تمت

(٣٠) G. Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World,» *Armed Forces and Sociology*, vol. 1, no.3 (1975), pp. 320-321.

ازالة المعارضة المدنية الى حد بعيد، فقد أصبح من الأسهل كبت وتحطيم المعارضة داخل الجيش. ونظراً الى حرمانها من الحلفاء المدنيين، فضلاً عن إضعافها المتوالي نتيجة للحلقات الطويلة في مسلسل الصراعات الداخلية والانقلابات، فان المعارضة العسكرية إما أنها اختفت تقريباً أو جرى خفض وزنها واحتمالاتها الى حد بعيد.

وفي مثل هذه الظروف فقد تزايدت ثقة النظم العسكرية بنفسها (بينما تهافتت ثقة المعارضة المحتملة بنفسها الى حد خطير). وبالتالي فقد أصبح من الممكن تخصيص المزيد من الوقت والجهد لمعالجة المشكلات الداخلية والخارجية. ولقد تضمن ذلك في عدد من الاقطار العربية، مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، الشروع في تنفيذ مجموعة من الخطط الراديكالية لتحويل المجتمع باتجاه الافكار الاشتراكية، كما تضمن تعزيز القوة العسكرية لمواجهة اسرائيل خصوصاً حتى حرب ١٩٧٣. ولا شك أن النجاح النسبي في هذه التوجهات، خصوصاً الأخيرة منها، قد عزز النظم العسكرية من نواحي الهيبة، والثقة بالنفس، والقوة. وبعد حرب ١٩٧٣ فإن بعض هذه النظم، أخذت تعيش على استثمار نتائج الانتصار الكبير الذي تحقق لها في تلك الحرب. ولكن مواجهة اسرائيل لم تعد هدفاً واضحاً في أوليات تلك الاقطار، ولا عادت الاشتراكية هدفاً معلناً، بل ان «التضامن العربي» الذي تم خوض حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ على أساس منه قد انهار ولم يثبت أي فعالية فيما بعد خصوصاً أمام الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما بعد. وحيث تراجعت قضايا الاشتراكية والوحدة، فقد كان من الطبيعي أن يحدث هذا التراجع الرهيب بالنسبة لقضية الحرية ـ حرية الوطن وحرية المواطن. وهكذا اقترنت هذه «الدورة» من دورات الهبوط التاريخي للأمة العربية بالاتجاه الى تعزيز قدرات القمع والإكراه والمزيد بالتالي من تطوير «التكنولوجيا الحكومية»، في مجالات الادارة والأمن والاعلام.

ومن ناحية رابعة، تنبغي الاشارة الى أن محاولات اضفاء صبغة مدنية تدريجياً على النظم العسكرية العربية، ساهمت الى حد كبير في إشاعة مناخ موات للاستقرار السياسي. وعلى سبيل المثال ففي مصر، التي تمتعت بأطول فترة من الاستقرار السياسي، تتضح عملية التحول التدريجي للنظام العسكري الى نظام مدني، من خلال تكوين المناصب السياسية العليا. ففي عام ١٩٥٤ كان هناك ١٨ ضابطاً في قمة السلطة من اجمالي ٢٧ رجلاً (بينهم ١١ ضابطاً يشكلون «مجلس قيادة الثورة»). وكان هناك ٧ ضباط في الحكومة المكونة من ١٦ عضواً. وكان الضباط يحتلون المراكز العليا ومفاتيح القوة. وفي عام ١٩٦٤ بينما كان هناك ٣٩ شخصاً في قمة السلطة، كان بينهم ١٤ ضابطاً فقط، وان كانوا يحتلون المناصب الرئيسية أيضاً. ومع ذلك فإن اعدادهم كانت تتناقص، ولم يعد بينهم من يرتدي ثيابه العسكرية، بينما كانوا يحاولون إضفاء الشرعية على وضعهم الجديد من خلال الانتخابات، والاعتماد الكثيف على الخبراء المدنيين، من التكنوقراطيين والبيروقراطيين. وفي عام ١٩٧٤، كان الرئيس السادات (الذي كان يشغل ايضاً منصب رئيس الوزراء)، ونائب رئيس الجمهورية، وأحد نواب رئيس الوزراء واثنان من الوزراء فقط من الضباط، من بين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء و ٣٠ وزيراً. وهكذا يتضح أن أعداد المدنيين في مراكز السلطة السياسية ـ ليس فقط باعتبارهم خبراء تجري استشارتهم ولكن باعتبارهم شركاء أساسيين في عملية صنع القرار ـ كانت في

تزايد مستمر[٣١]، مع التحفظ بالطبع بالنسبة الى الدور الخاص للرئيس ولمؤسسة الرئاسة. ويؤكد ذلك الاتجاه العام أيضاً أن رئيس البرلمان المصري لم يعد من العسكريين منذ عام ١٩٦٨.

وتطرح سوريا والعراق نمطاً آخر للتحول نفسه، حيث ينبني أساساً على جدلية الجيش - الحزب. فالنظام العسكري الذي ركز السلطات بين يديه في البلدين منذ عام ١٩٧٠، قد احتفظ بعلاقات وثيقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي. وعلى الرغم من أن حزب البعث له فروع عديدة في أكثر من قطر عربي، الا انه لم يتمكن من الوصول الى السلطة في أي قطر آخر. كذلك فان الحزب تعرض في سوريا والعراق لعدد من الانقسامات المستمرة والخطيرة، وربما لذلك لم يتمكن من الوصول الى السلطة بدون الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية؛ بل إنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في ظل الحكم غير العسكري، في مجال بناء قوة مؤسسية. ومع ذلك فان الحزب أثبت أنه شريك سياسي مدني مفيد وملائم لتلك النظم العسكرية. فالحزب قدم ليس فقط ايديولوجية متكاملة، وانما قدم ايضا مصدراً اساسياً لشرعية النظام العسكري. كذلك فقد استخدم الحزب لبناء علاقات مع قطاعات من المثقفين والطلاب والشباب. وفضلاً عن ذلك فقد انطوى الحزب على النموذج السياسي والاطار التنظيمي لتعبئة الفلاحين والعمال والطلاب والعسكريين. ومن ناحية أخرى، فإن سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة طوال الستينات بين الفرق والطوائف العسكرية المختلفة، قد انتهت الى تحطيمها جميعاً. ومن هنا فإن الفرق والطوائف الباقية كانت تعاني عدم توفر الكوادر السياسية المنتمية إليها. ولا شك في أهمية هذه الكوادر السياسية سواء لتنظيم التدعيم المدني للنظم العسكرية أم للمساعدة في عملية التعبئة السياسية الضرورية للاصلاحات الضخمة التي تتطلع اليها تلك النظم. وفوق ذلك كله، فان المهارات الايديولوجية والتنظيمية لكوادر البعث قد استخدمت في بناء شبكة محكمة للسيطرة داخل الجيش. وهكذا يبدو أن المؤسسة العسكرية في سوريا والعراق قد تمكنت من انجاز ما عجزت عنه المؤسسة العسكرية في مصر لمدة طويلة - وهو ما يتمثل في التعبئة الجماهيرية واسعة النطاق من خلال حزب سياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة العسكرية، وإن كان يبدو أن له وجوده الذاتي المستقل[٣٢].

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول انتشار الضباط في المناصب السياسية العليا بمصر. انظر: اسعد عبد الرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٦٥ - ١٠٠، والمصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٣٢) انظر بخصوص الخبرة السورية في هذا المجال:

Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972).

انظر ايضاً وجهة النظر المخالفة التي يطرحها:

A. Perlmutter, «From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'th Party,» in: A. Perlmutter and V. Bennett, eds., *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1980), pp. 312-321.

حول الخبرة العراقية، خاصة من زاوية الفشل في معالجة هذه المشكلات، انظر:

Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (New York: Praeger, 1969).

ثانياً: الانسحاب العسكري

يمكن القول ان المقياس الحقيقي لنجاح أهداف التدخل العسكري الثوري هو مدى نجاح النخبة العسكرية في بناء نظام سياسي مدني مستقر لا تهدده الانقلابات العسكرية المتكررة، وهو ما يعني استئصال جذور الظاهرة العسكرية ومسوغاتها وكسر الدائرة المفرغة من الانقلابات والانقلابات المضادة. وعلى حد تعبير فاينر: ان الطريقة الوحيدة لمنع ذلك التحرك الدائم ما بين ثكنات الجيش وقصور الرئاسة، هي نجاح النخبة العسكرية في بناء نظام جديد لا يحتاج الى العسكريين ولا يحتاجون هم اليه، وبذلك يتحقق الشرط السابق على الانسحاب العسكري(٣٣).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المسألة، إلا أن دراسات الظاهرة العسكرية لم توجه الا اهتماماً محدوداً الى مشكلات الانسحاب العسكري من الميدان السياسي. وفي الحقيقة، فإن الاسباب التي تسوغ ندرة الدراسات في هذا المجال، تستحق هي بذاتها إشارة خاصة. وفي مقدمة هذه الاسباب تمكن الاشارة الى ما يلي(٣٤):

ـ إن النظم العسكرية أظهرت قدرة عالية على الاستمرار، وغالباً ما دعمت من قدرتها على الاستمرار عن طريق بناء نظام مدني ـ عسكري او التستر وراء نظام من هذا النوع. وبالتالي ربما أصبح من السابق لأوانه معالجة المشكلات المرتبطة بظاهرة الانسحاب العسكري بطريقة شاملة.

ـ إن النظم المدنية ـ العسكرية قد لا تكون بالضرورة مجرد واجهة ديكتاتورية أو لنخبة عسكرية وإنما قد تشكل تنظيمات حقيقية للمشاركة في السلطة، بمختلف الاشكال والظلال، بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية ومن هنا يبرز التساؤل حول ما يمثل نظاماً عسكرياً أو نظاماً شبه عسكري أو نظاماً خاضعاً لسيطرة العسكريين، بالمعنى الدقيق لهذه الاصطلاحات ولا شك أن هذه المشكلة المرتبطة بالتعريفات، لم تجد لها بعد حلاً مرضياً.

ـ إن النخبة العسكرية التي تقرر تسليم السلطة إلى نظام مدني، والعودة الى الثكنات، غالباً ما تحتفظ لنفسها بحق الفيتو أي بسلطات اعتراض مهمة، أو بمجموعة من المزايا الخاصة، أو حتى احياناً بمركز متميز في النظام السياسي الجديد. إن مثل هذا النظام ـ الذي يمثل نظاماً مدنياً يعمل بدون اعتماد المبدأ الاساسي لسيادة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية ـ يمثل مأزقاً لعلماء البحث الاجتماعي الذين يعمدون الى تحليل الظاهرة السياسية استنادا الى مفاهيم المؤسسات والوظائف.

ـ إن الانسحاب العسكري قد لا يكون دائماً، فالعودة الى التدخل ليست فقط ممكنة، بل هي الأكثر احتمالاً، وعلى ضوء هذا الاعتبار، فان تحليل الانسحاب العسكري، قد يبدو نوعاً من التدريب العقلي.

---

(٣٣) Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics,* p. 440.

(٣٤) Sundhaussen, «Military Withdrawal from Government Responsibility,» pp. 543-544.

ـ مسألة الانسحاب العسكري، الجزئي أو الكلي، لا تُقَرَّر في محيط النخبة العسكرية وحدها، وانما يتمثل الاعتبار الحاسم، في تقرير هذه المسألة، في مدى توافر نخبة مدنية بديلة راغبة في استلام السلطة وقادرة على بناء نظام سياسي جديد يلقى قبولاً من النخبة العسكرية. إن هذا الاعتماد المتبادل بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية، في إطار عملية إضفاء الصبغة المدنية على النظام العسكري يمثل حتى الان أقل العوامل التي جرى الكشف عنها وتحليلها فيما يخص الانسحاب العسكري من الميدان السياسي.

ـ إن النظم العسكرية قد تتقوض دعائمها أو تنهار، نتيجة لدور «التدخل» الاجنبي، وبخاصة عندما يتضمن سحب التدعيم الاقتصادي والمالي والعسكري والاداري من قبل الطرف الاجنبي. ويلاحظ أن هذه الناحية لم تلق حتى الآن تفسيراً كافياً، مما يرد جزئياً الى انه قد يكون من الصعوبة صياغة مثل هذه التفسيرات بدون اللجوء الى النواحي الذاتية والتأملية.

من الواضح ان الانسحاب العسكري من الميدان السياسي، يبدو نادراً وغير واضح، وغير مكتمل، وموقتاً، فضلاً عن انه يعتمد على عوامل تتجاوز القوى العسكرية، فهناك حشد من المشكلات والمتغيرات ينبغي إدراجها عند معالجة هذه المسألة، وهناك بعد ذلك مشكلة التعريفات والتفسيرات المرتبطة بها. إن هذه العوامل كلها تفرض ولا شك مجموعة من المحاذير عند دراسة هذه الظاهرة. ومع ذلك فلا شك أيضا ان هناك حالات عدة شهدت تصفية النظام العسكري، سواء عن طريق الانسحاب الاختياري أم شبه الاختياري أم عن طريق فرض الانسحاب بالقوة فرضاً. وعلى الرغم من أن ذلك لا يمثل موقفاً نهائياً، إلّا أن حدوث هذه الحالات يجعل من بحث وتقويم مشكلات الانسحاب العسكري أمراً مسوغاً. وعلى ذلك ستتعرض فيما يلي لأسباب الانسحاب العسكري ثم ننتقل بعد ذلك الى تحليل أنماط هذا الانسحاب.

١ ـ أسباب الانسحاب العسكري

في إطار تحديد الاختيارات الأساسية أمام النخبة العسكرية الحاكمة يلاحظ هنتينغتون أنه ينبغي على النظام العسكري أن يختار بين الاحتفاظ بالسلطة أو اعادتها الى السياسيين المدنيين ـ من ناحية، وبين توسيع المشاركة السياسية امام مختلف القوى الاجتماعية أو تقييدها ـ من ناحية اخرى. ومعنى ذلك أن هناك أربعة اختيارات أساسية امام النخبة العسكرية الحاكمة: اولها ـ الاحتفاظ بالسلطة وتقييد المشاركة. وثانيها ـ الاحتفاظ بالسلطة وتوسيع المشاركة. وثالثها: إعادة السلطة وتقييد المشاركة. ورابعها ـ إعادة السلطة وتوسيع المشاركة[٣٥].

إن القرار الخاص بتبني أي من هذه الاختيارات ليس مسألة أهواء كما انه لا يعبر عن الارادة الحرة للنخبة العسكرية. وإذا ما عمدنا إلى التوسع في اعمال فرضيات فاينر، التي تتلخص في أن التدخل العسكري الناجح يعتمد على «الاستعداد للتدخل» من ناحية، وتوفر «الفرصة» الملائمة

---

(٣٥) Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962), pp. 233-237.

من ناحية أخرى، لتشتمل ليس فقط على التدخل العسكري، وإنما أيضاً على الانسحاب العسكري، إذاً لأمكن القول إن هذه الاختيارات تعتمد ايضا على عنصري «الاستعداد» - أي العوامل المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، و«الفرصة» - أي العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية، والخارجية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الانسحاب العسكري من ميدان العالم السياسي يعتمد على محصلة التفاعل بين مجموعتين من الاسباب ترتبط اولاهما بالجيش في ذاته، بينما تنبع ثانيتهما من البيئة التي يعمل فيها.

فبالنسبة الى الجيش يعتمد الانسحاب على الموقف الداخلي فيه وعلاقات القوة السائدة بين صفوفه. فمن المعروف ان الترابط المعنوي والتنظيمي - أي الاحساس بالتضامن الجماعي والمقدرة على العمل الجماعي - يعتبر بعداً أساسياً من أبعاد التنظيم الداخلي للجيوش التي تتحكم في سلوكها السياسي. ولذلك فان العودة الى الحكم المدني تتطلب وجود سلك ضباط منتظم وموحد وراغب في إطاعة أو امر القيادة التي حركت التدخل. فالجيوش التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك والترابط الداخلي يكون لها مقدرة أكبر على التدخل في الشؤون السياسية كما تكون أكثر مقدرة على ضبط وتقييد تدخلها إذا رغبت. كذلك تكون ذات كفاءة افضل في اتباع سياسات سليمة وإصدار قرارات متناسقة. بينما يؤدي الافتقاد الى رابطة التماسك الداخلي الى انقلابات غير مستقرة. لأن الجيش غير المتحد قد يتمزق الى شيع متصارعة بحيث يصعب فصله عن السياسة[٣٦]، وبحيث ترتفع احتمالات الانقلابات المضادة بعد الاستيلاء الأول على السلطة. ويمكن القول إن ضعف الترابط والتماسك الداخلي في بعض الجيوش العربية كان وراء تضاؤل الامكانات السياسية لتلك الجيوش سواء مقدرتها على التدخل في أعقاب الاستقلال أم مقدرتها على ممارسة السلطة وتوجيه التنمية بعد الاستيلاء عليها أو مقدرتها على الفصل ثانية بين الجيش والسياسة. ومع ذلك فان تلك الوحدة الداخلية قد لا تدوم طويلاً، فعلى سبيل المثال شهد السودان ما لا يقل عن اربع مؤامرات عسكرية في السنة التي اعقبت انقلاب الجنرال عبود عام ١٩٥٨[٣٧].

وعلى ضوء خبرة حالات التدخل العسكري التي اعقبت حصول الأقطار العربية على الاستقلال، يمكن القول ان المصدر الاولي للتوتر داخل الجيش - وخاصة في أعقاب الاستقلال مباشرة - إنما كان يكمن في الصراع بين الضباط الذين يتميزون بالقدرة والكفاءة والعصرية وبين قادتهم الذين ينظرون اليهم على أنهم غير مؤهلين بل وعقبات في طريق ترقيتهم؛ فاذا بهم يتربعون فضلاً عن ذلك على قمة السلطة ويستخدمونها لمصالحهم الخاصة. كما تحمل انقلابات شباب الضباط مخاطر من النوع نفسه حيث يستمرىء هؤلاء الاستمتاع بالسلطة وتأييد الجماهير. ومن هنا يرى ويلش ان الصعود الباهر للمقدمين الى مراتب السلطة العسكرية والسياسية العليا المطلقة لا يمكن ان

---

(٣٦) M. Bell, «The Military in the New States of Africa,» in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, p. 271, and Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, pp. 67-68.

(٣٧) Bell., Ibid.

يمر بدون ملاحظة ان اولئك الذين يستولون على السلطة يخاطرون باثارة الغيرة ويصبحون من ثم ضحايا للزوبعة التي اثاروها[٣٨]. ويضاف الى ذلك ان تولي الضباط المناصب السياسية يؤدي الى اضعاف وظائفهم العسكرية - من ناحية، والى انتقال الخلافات السياسية والايديولوجية الى داخل الجيش - من ناحية اخرى. لذلك يمكن التسليم بأن التأثير الذي يحل بالناحية النظامية والمعنوية للقوات المسلحة نتيجة لذلك، فضلاً عن غياب عديد من الضباط الذين يتولون ادارة البلاد - خاصة مع ما يرافق ذلك من عمليات التطهير الدوري للجيش - قد يحملان معهما آثاراً مدمرة[٣٩]، خصوصاً بالنسبة الى تماسك القوات المسلحة وقدراتها كقوة مقاتلة.

وفضلاً عما تقدم هناك عامل آخر لا ينبغي إغفال أهميته من منظور التنشئة السياسية والمهنية للنخبة العسكرية بخصوص مشكلات استعادة الحكومات المدنية أشار اليه غوتريدج بقوله: «ان حركات الجيش في حالات كثيرة يمكن تصنيفها بالدقة ليس باعتبارها حركات، لا سياسية (a - Political) وانما هي بالمعنى الحقيقي حركات، مضادة للسياسة (anti - Politics) وتنبع من ذلك عدة مشكلات بالنسبة لمطلب العودة الى الحكم المدني»[٤٠].

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن بعض قادة النظم العسكرية ينزعون أحياناً الى الانسحاب بالجيش من الميدان السياسي، نظراً الى اعتقادهم بأن النظام الديمقراطي الذي ينبني على مبدأ السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، يعتبر مطلباً حيوياً وضرورياً لتمهيد الطريق ناحية التقدم المنشود، خصوصاً اذا استعدنا الى الاذهان أن اخفاق «النظام الديمقراطي الغربي» كان سبباً أساسياً من أسباب التدخل العسكري في الوطن العربي ولذلك فقد كان هدف «إقامة حياة ديمقراطية سليمة» من الاهداف الأساسية التي توخت تحقيقها مجموعات النخبة العسكرية، أو على الأقل أعلنت أنها تسعى الى تحقيقها. فضلاً عن ان الموقف من قضية الديمقراطية كان مصدر جدال وخلاف حادّين داخل «مجالس قيادة الثورة» في أكثر من قطر عربي، بعد نجاح التدخل العسكري. فإذا كان «الطريق» هو «الحرية السياسية والاقتصادية» اذا رجعنا الى ادراك جمال عبدالناصر، وإذا كانت مهمة الجيوش على هذا الطريق تتحدد في القيام بدور «الحراس لمدة معينة بالذات» بما يقتضيه ذلك من اتخاذ ما يعتبر ضرورياً من «خطوات لإصلاح آثار الماضي ورواسبه» فضلاً عن «ازالة الصخور والعقبات من الطريق مهما يكن الثمن» فان العمل للمستقبل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوي الرأي والخبرة فرض لازم عليهم، وليس للنخبة العسكرية ان تستأثر به، بل ان مهمتها تقتضي ان تسعى لجمعهم من أجل المستقبل فتضعهم على الطريق الصحيح، ثم تتركهم يواصلون السير[٤١].

ان مثل هذا الادراك يلفت النظر الى الخطر الكامن في تطور المعارضة الجذرية للحكم العسكري في صفوف القوات المسلحة نفسها. ومن هنا فإنه قد يتم تغيير قيادة النظام العسكري -

---

(٣٨) Welch, ed., *Soldier and State in Africa,* p. 52.

(٣٩) Bell, «The Military in the New States of Africa,» p. 272.

(٤٠) W. Gutteridge, *Military Regimes in Africa* (London: Methuen and Co. Ltd., 1975), p.21.

(٤١) عبد الناصر، **فلسفة الثورة،** ج ١.

بـالقوة اذا اقتضى الامـر ـ وتنصيب قيادة عسكـرية اخـرى محلها تعقـد العزم عـلى اعـادة السلطة الى المـدنيين. ويمكن ان يـدرج في هذا الإطـار انقلاب سـامي الحناوي وكـذلـك عمليـة اسقـاط أديب الشيشيكلي، فضلاً عن نـظام «المجلس العسكري الانتقـالي» في السودان الـذي تولى السلطة وأعلن اسقاط جعفر النميري عام ١٩٨٥.

أمـا بالنسبـة الى الاسباب المرتبطة بـالبيئة، فتنبغي الاشـارة بدايـة الى مدى تبلور المعـارضـة لاستمرار النظام العسكـري وذلك في محيط البيئـة الداخليـة. ومثل هـذه المعارضـة قد تـأخذ شكـل الاحتجاج على القمع والفساد كما أنها قد تستمد قوتها الدافعة من عجز النـظام العسكري عن تقـديم معالجة فعالة لأي من المشكلات التي وعد بحلها. ومن هذه النواحي، يمكن القول ان هناك مجموعة من المتغـيرات التي قد تـدفـع في اتجـاه انهاء الحكـومـات العسكـريـة واستعـادة الفصـل بـين الجيش والسياسة: أولها ـ درجة نمو الوعي السياسي للجماهير ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابيـة ومدى تدعم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية؛ وثانيها ـ ضرورة الاستجابة لمـطلب التنمية الاقتصادية لمواجهة انخفاض مستويات المعيشة وهو ما يتطلب خـبرات فنيـة وتكنوقـراطية متخصصـة ليس لدى الضباط في الغـالب رصيد كبـير منها؛ وثـالثها ـ مـدى تطور البنيـان الاجتماعي، وبصفـة خاصة مدى نمو الطبقة المتوسطة كقوة اقتصادية واجتماعية وكأكثر الوسائط نشاطـاً وفاعليـة للتعبير عن الرأي العام ـ من ناحية، ومدى نمو الـطبقة العـاملة ودرجة تـلاحمها مـع عناصر القـوى الجديـدة في المجتمع وخصوصاً من المثقفين والشباب والطلاب ـ من ناحية اخرى؛ ورابعها ـ وجـود نخبة مـدنية ملائمة لتسليمها السلطة، أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها انتزاعاً.

ويـرى بيل ان قضيـة من تسلم اليه السلطة ربمـا تكون هي المشكلة الاكـثر تعقيـداً في عمليـة الانسحـاب العسكـري، لأن استعـداد العسكـريـين لتسليم السلطة ينبغي ان يـترافق مـع استعـداد المدنيين لاستعادة السلطة خصوصاً وان السياسيـين المدنيـين القائمـين في المجتمع هم ـ بتعبـير بيل ـ «العصـابة القـديمة» نفسهـا ذات السمعة السيئـة[٤٢]. ولا شك أن عـدم وجود رأي عـام فعـال عـلى استعداد لأن يسند الرغبة المدنية في استعادة السلطة يعتبر أحد مواطن الضعف الاسـاسية التي تعـاني منها الدول المختلفة. ولم يكن اتشينو اتشيبي مبالغاً عندما قال انه بين عشية وضحاها يبدأ كل مواطن في هز رأسه أسفاً على مساوىء النظام القـديم، واذا بالصحف والاذاعـة والمثقفين والمـوظفين الـذين كانوا قد التزموا الصمت حتى ذلك الحين، يعلنون جهاراً: كم كان فظيعاً ذلك النظام. وفي الصباح التالي يصبح ذلك رأياً عاماً[٤٣]. ويضيـف زولبرغ الى ذلك ملاحظة مهمة من الخبرة الافريقية قـائلاً: إن السهولة التي يحول بها المواطنون ولاءهم الى اولئـك الذين أسقـطوا الجيل الاول من القـادة، تثير اعتباراً محيراً في محيط الحركة السياسية في كثير من انحاء افريقيا: الميل الى قبول أي سلطة تبني أهلية الحكم عـلى أساس من القـوة وكأن القـوة تلد الشرعية الخـاصـة بهـا[٤٤]! وفي الحقيقـة لا يـبرر هـذا

---

(٤٢) Bell, «The Military in the New States of Africa,» p. 272.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa,» in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, p. 20.

«الاعتبار المحير» إلا النظر الى تلك الانحاء الكثيرة من افريقيا والوطن العربي وغيرهما من مناطق العالم الثالث، بمعايير القيم والنظم المستقرة اليوم في اوروبا الغربية، وهو ما يغني اغفال مراحل التطور السياسي والاجتماعي المعقد التي مرت بها اوروبا الغربية منذ عصر النهضة ـ والذي يمكن عقد بعض أوجه الشبه بين الاوضاع السائدة خلاله مما يسود الوطن العربي اليوم ـ والربع الاخير من القرن العشرين، حيث يعمد عدد من المحللين في تناوله للشؤون السياسية العربية الى رسم صورة مشابهة لايطاليا في القرن الخامس عشر.

وتقدم خبرة التدخل العسكري في الوطن العربي، مظاهر عدة لتلك الاتجاهات المرتبطة بالانسحاب العسكري. فعلى سبيل المثال أزاح العقيد أديب الشيشكلي العديد من قادة سوريا السياسيين من مناصبهم سواء في ذلك منصب رئيس الوزراء أم منصب رئيس الجمهورية، عندما ظهر بوضوح عجزهم عن السيطرة على الاحداث وتولى منصب الرئاسة بنفسه ثم خلع بانقلاب عسكري مضاد.

كذلك فإن الجيش السوري احتفظ لنفسه «بحق الفيتو» ـ في إطار النظام السياسي «المدني» الذي جرى تشييده بعد اسقاط النظام العسكري الذي تزعمه الشيشكلي، وقد توسع في ممارسة هذا «الحق» الذي كان محل قبول من جلّ القوى السياسية، على توجهات «النظام المدني» وسياساته، فضلاً عن قياداته التي كانت تحتل المناصب السياسية العليا. وذلك حتى قرر الجيش أخيراً اتخاذ خطوة اخرى غير نمطية في مسيرة حالات التدخل العسكري، حين عمد قادته الى تجاهل القيادات السياسية الرسمية كافة والتحول الى القاهرة عام ١٩٥٨ من أجل تنصيب جمال عبدالناصر زعيماً ورئيساً لسوريا ومصر معاً، وذلك عندما وقر في أذهان النخبة العسكرية أنْ لا أمل في هؤلاء السياسيين المدنيين، وأنْ لا حل لصراعاتهم وخلافاتهم التي تهدد المستقبل السياسي للبلاد بأكملها، الا بتنحيتهم جميعاً، وتسليم السلطة الى قيادة «عسكرية» أكثر حزماً وعزماً. ويضيف ذلك مؤشراً مهماً على الملاحظة التالية للعقيد لاميزانا في فولتا العليا: «الى اولئك الذين يتعجلون قيام الجيش بتسليم السلطة نقول اننا نتعجل العودة الى الثكنات. ومع ذلك فإن الجيش لا يرغب في ان يترك أموراً متردية تجبره على العودة مرة ثانية ولفترة اطول». بل لقد بلغ الامر بالنقيب راؤول الذي تولى رئاسة الوزراء في الكونغو برازافيل (١٩٦٨) حد القول إنه لا يفهم لماذا ينبغي على العسكريين اعادة تسليم السلطة الى المدنيين، لأنه ورفاقه يمارسون السلطة باعتبارهم كوادر سياسية لا شخصيات عسكرية[٤٥].

ان مثل هذه التصريحات العلنية لقادة النظام العسكري حول رغبتهم في الاحتفاظ بالسلطة، مما تنطوي عليه الخبرة الافريقية، قد لا تتوافر بالشكل نفسه على الساحة العربية، وإن كانت الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة أكثر وضوحاً وأشد بأساً. ومع ذلك، فإن هناك تصريحات مشابهة من حيث المضمون، من نحو الاصرار على ان الضباط في السلطة ليسوا مجرد «سياسيين» بل انهم ينكرون احياناً انهم سياسيون بالمرة، وانما هم «ثوار» وبالتالي لا يمثلون «سلطة» انما يعبرون عن «ثورة».

---

(٤٥) R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), p. 440.

وفضلاً عما تقدم فإن الانسحاب العسكري، قد يستمد أسبابه أو على الأقل جانباً مؤثراً وربما حاسماً منها من البيئة الخارجية. فالنظم العسكرية التي تعتمد على التدعيم الاقتصادي والعسكري والاداري الذي تقدمه لها دولة او مجموعة أخرى من الدول، قد تتهدد قدرتها على الاستمرار تهديداً خطيراً إذا ما توقف مثل هذا التدعيم، وبالذات في لحظات الازمة. وتقدم عملية إسقاط جعفر النميري مثالاً قريباً لهذا التأثير الذي تمارسه البيئة الخارجية أحياناً على عملية الانسحاب العسكري. فلا شك ان وضوح توجهات الإدارة الأمريكية في رفع تدعيمها لنظام النميري كان له تأثير مهم، ليس فقط على الاسراع من معدلات انهيار ذلك النظام وتضاؤل احتمالات استمراره حتى سقط في النهاية وإنما ايضا على توجهات القيادة العسكرية الجديدة التي تولت السلطة وأكدت عزمها على تمهيد الطريق لإعادة الحكم المدني في أسرع وقت ممكن. كذلك فإن النظام العسكري قد يسقط نتيجة لقيام احدى الدول باستخدام القوات المسلحة في شكل مباشر بهدف إسقاط مثل هذا النظام. وقد حدث مثل ذلك في أفريقيا كما في حالتي إسقاط الجنرال بوكاسا في «امبراطورية» افريقيا الوسطى، والجنرال عيدي أمين في أوغندا. اما في الوطن العربي، فلم يحدث حتى الآن أن عمد قطر من اقطاره الى استخدام القوات المسلحة بشكل مباشر لاسقاط النظام الحاكم في قطر آخر. وحتى عندما عمد أنور السادات الى استخدام القوات المسلحة المصرية ضد احدى القواعد العسكرية الليبية، فلم يكن الهدف المباشر، أو حتى غير المباشر، لتلك العملية، إسقاط النظام العسكري بزعامة القذافي في ليبيا، وإنما كان يشكل مجرد رسالة تحمل معنى «التأديب» كما سماها السادات، حتى وان كانت بوسيلة العنف المسلح في اقصى درجاتها وأسوأها وأكثرها قبحاً في الوقت نفسه. ومع ذلك تنبغي الاشارة إلى أن بعض الأقطار العربية عمد الى استخدام درجات أخرى من القوة، خصوصاً تلك التي يمكن أن تندرج في إطار مفهوم النشاط الهدام من أجل التحريض على إسقاط النظم العسكرية الحاكمة في أقطار اخرى. وتمكن الاشارة في هذا المجال الى المحاولات المتكررة التي تورط فيها الملك سعود من أجل اسقاط النظام الثوري بزعامة جمال عبدالناصر في مصر، ثم محاولاته من أجل اسقاط النظام الذي جسدته الوحدة المصرية السورية، وقد كللت هذه الاخيرة بالنجاح؛ فضلاً عن محاولاته العديدة لاسقاط النظام الثوري في اليمن العربية. كذلك فان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وبخاصة على مصر وسوريا كانت تستهدف في جانب منها إسقاط النظم الثورية الحاكمة فيهما.

٢ ـ أنماط الانسحاب العسكري

يوضح ما تقدم أن رفض تسليم السلطة الى المدنيين يعتبر ظاهرة عامة في تاريخ النظم العسكرية، وأن الانسحاب العسكري من الميدان السياسي لا يحدث لمجرد الرغبة البسيطة من قبل القوى السياسية والجماهير عموماً في استعادة الحكم المدني، وانما عن طريق ما يحدث من تطور وتحول في إطار المؤسسة العسكرية نفسها، حيث ينسحب الضباط من السلطة سواء بأشخاصهم ـ بعودة الجيش الى الثكنات وتنصيب حكومة مدنية، أم بصفاتهم ـ باضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، حيث يتحول الجنرالات الى رؤساء ويتسرب الضباط الى مواقع السلطة وإن يكن في ثياب مدنية.

ويلاحظ أن نمط الانسحاب العسكري، بصفة عامة، لا يعكس عملية اختيار حر بين بدائل متكافئة أو حتى بين بدائل مطروحة فعلاً، على الرغم من تعدد أنماط الانسحاب من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وفي الواقع، فإن نمط الانسحاب العسكري يتحدد في الغالب، وسط صراعات اجتماعية وسياسية حادة، تنطوي على تداخل بين الضغوط الداخلية وبين الضغوط الخارجية، كما تجري على مستويات متعددة من الصراعات: الصراع بين المؤسسة العسكرية وبين القوى المدنية من ناحية، والصراع في محيط المؤسسة العسكرية ذاتها، وخاصة بين المجموعة التي تتولى مقاليد السلطة وبين المجموعة القابعة في صفوف الجيش، وبين المجموعة الراغبة في الاحتفاظ بالسلطة وبين المجموعة الراغبة في العودة الى الثكنات من ناحية اخرى.

وعموماً يحدث الانقلاب العسكري من الميدان السياسي، على المستوى المبسط للغاية؛ بإحدى طريقتين، تتمثل **أولاهما** ـ في عودة الجيش الى الثكنات، سواء اختياراً أو اجباراً، وتتحصل **ثانيتهما** ـ في تحول النظام العسكري تدريجياً الى نظام مدني، حيث تتحول الشخصيات العسكرية الى كوادر سياسية. وفيما يلي إشارة الى كل من هاتين الطريقتين.

أ ـ عودة الجيش الى الثكنات

تتولد عن ممارسة الضباط للسلطة عدة صور من التناقض والانقسام، وبالتالي الصراع داخل صفوف القوات المسلحة بين اتجاه يرغب في احترام تقاليد الاحتراف التي تقر بالسيادة المدنية، ومن ثم يلتزم بعدم التدخل السياسي المباشر، واتجاه يستهدف حماية الاستقلال المهني بالحيلولة دون قيام سلطة مدنية قوية، وعندما ترجح كفة الاتجاه الاول يمكن تصور حدوث الانسحاب العسكري. وتتضح هذه الاتجاهات على ضوء الممارسة السياسية للنخبة العسكرية وما يحيط بها من أخطار شبهها ويلش بقوله: «ان الضباط يعتبرون أنفسهم في مهمة الطبيب بالنسبة لأمراض الجسد الاجتماعي وبالتالي تصبح مخاطرتهم معرضة اما للعدوى بالأمراض التي عانت منها الحكومات المدنية السابقة، أو قد يعز الشفاء على المريض ويلزم بالتالي عزل الطبيب»[٤٦]. ومعنى ذلك أن السلوك السياسي للضباط يحيط به خطر مزدوج: فمن ناحية ـ قد تصاب الحكومات العسكرية بالأمراض التي سوغت إسقاط الحكومات المدنية: الفساد، العنف، تزييف الانتخابات، إهدار الحقوق والحريات السياسية وقد يفضل الجيش أن ينسحب الى ثكناته لتجنب هذه الاعراض. ومن ناحية اخرى ـ قد يصاب التأييد الجماهيري الذي رافق نجاح التدخل العسكري بالجفاف سريعاً متى ثبت عجز الدواء الموصوف للعلاج عن تحقيق غايته، وبالتالي فإن انصار الانسحاب قد يقنعون زملاءهم بجدوى التراجع. وفضلاً عن ذلك قد تدرك قيادة التدخل من البداية حدود مهمتها الموقتة في مواقع السلطة السياسية ولذلك تخطط لعودة الجيش الى ثكناته مع ترك هامش للماطلة التقليدية. ويقدم السودان بعد عزل النميري نموذجاً لهذه الحالة الاخيرة عندما قام الجيش بتسليم السلطة بعد عام من إسقاط الحكم العسكري السابق الى حكومة مدنية صرفة (١٩٨٦)؛ بينما تقدم الاحداث المتتالية في سوريا إعتباراً من الانقلاب الثالث فيها ـ انقلاب اديب

---

(٤٦) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 54.

الشيشكلي عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٤، والانقلاب الاول في السودان عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ نموذجاً للحالة الاولى حيث استعاد كل منهما الحكم المدني بعد فاصل من الحكم العسكري الذي تعرض للمخاطر السابقة مما دفع صغار الرتب والدرجات الى عزل قياداتهم التي حققت الاستيلاء الأول على السلطة، وسط ضغوط جماهيرية حادة بضرورة عودة الجيش الى الثكنات. وتوضح هذه التجارب، أن عملية الانسحاب العسكري، مثلها مثل عملية التدخل، تعتمد على التفاعل بين «القوتين الحاسمتين» في المجتمع الحديث ـ كما لاحظ انغلز ـ وهما قوة الجماهير غير المنظمة وقوة الجيش. وهو ما تؤكده ديناميات عملية الانسحاب سواء التي يبدو عليها الطابع الاجباري (كما يبدو في حالتي سوريا عام ١٩٥٤والسودان عام ١٩٦٤) أم التي يغلب عليها الطابع الاختياري (كما يبدو في حالة السودان عام ١٩٨٦).

وعلى ضوء هذه الحالات، يمكن القول ان العودة الى الثكنات تنطوي على بعض المحددات المهمة للعلاقات العسكرية المدنية، بعد انسحاب الجيش من الميدان السياسي، وإعادة النظام المدني من جديد. فقد أثبتت حالات الانسحاب أن الأمر لا يتعدى مجرد مرحلة موقتة من الحكم المدني، سريعاً ما يعقبها تدخل عسكري جديد، خصوصاً في حالات الانسحاب المفاجىء ـ كما حدث في سوريا عندما عمد الجيش الى الانسحاب المفاجىء من الميدان السياسي عام ١٩٥٤، ثم عاد الى التدخل من جديد في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، وبعد الانسحاب من جديد عام ١٩٦١، عاد الى التدخل عام ١٩٦٢ وأعاد بناء نظام عسكري مرة أخرى. والظاهرة نفسها شهدها السودان، فقد حدث الانسحاب المفاجىء عام ١٩٦٤ وعاد الجيش الى التدخل من جديد عام ١٩٦٩.

إن التحليل الأولي لحالات الانسحاب العسكري، يشير الى تفسيرات عدة للطبيعة الموقتة للانسحاب المفاجىء. فمن الملاحظ أن جميع حالات الانسحاب العسكري في الوطن العربي اعقبت فترة ممتدة من الانتفاضات السياسية الواسعة النطاق. ففي السودان كان هناك استياء جماهيري كاسح عبّر عن نفسه في أشكال متعددة من الاضطرابات والاحتجاجات والتظاهرات والاضرابات. اما في سوريا، فان الديكتاتورية العسكرية التي فرضها الشيشكلي مدة خمس سنوات جرى إسقاطها بواسطة تحالف موقت من القوى غير المتجانسة التي كانت تحركها دوافع عدة مختلفة جداً، وإن كانت تجمعها رغبة في التغيير. كذلك فان المحاولة الأكثر جدية لبناء الوحدة العربية التي تمثلت في وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ جرى ضربها عام ١٩٦١، عبر انقلاب عسكري جديد[٤٧].

لقد تأثرت جيوش سوريا والسودان بهذه الاحداث فكان هناك نوع من التردد، فرضته الشكوك المثارة حول شرعية الحكم العسكري. وكان هناك انهيار متزايد لثقة النخبة العسكرية الحاكمة بنفسها، سواء بسبب سلسلة التطورات أم بسبب الغموض العام الذي كان يعقب مرحلة الانتفاضات السياسية الكبرى. وإضافة الى ذلك فان عوامل عدم التجانس وعدم الاستقرار في صفوف التحالف الذي حرض على تلك التغييرات السياسية كانت تنعكس على العسكريين. ولا

---

(٤٧) Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World,» p. 319.

شك أن تلك العوامل كانت تقوض من دعائم وحدتهم كما كانت تحد من قدرتهم على الحركة السياسية الموحدة والمتماسكة، على الأقل لفترة قصيرة. وهكذا كان هناك نوع من الشلل السياسي الموقت والجزئي. ويمكن من هذه الناحية ملاحظة مجموعة من العوامل المترابطة ومن بينها: الادراك السائد حول مدى توافر قوى سياسية بديلة، وتأثير القصور الذي لازم العسكريين وفشلهم من ناحية الانجاز السياسي في المرحلة التي تولوا فيها مقاليد السلطة، ومحاولات اعادة بناء صورة سياسية أكثر قبولاً للعسكريين سواء داخل الجيش أم خارجه. إن النظام المدني الذي قام في مثل هذه الحالات كان قصير الأجل، نظراً الى ان الانتفاضة السياسية العامة تمخضت عن تأثيرات سطحية فقط. ويرد ذلك التأثير السطحي الى الفشل الذي احاط بها في مجالي التقويض من دعائم الامكانات السياسية الطاغية للعسكريين ـ من ناحية، فضلاً عن بناء قدرات مؤسسية للقوى المدنية ـ من ناحية اخرى. إن هذه القوى المدنية لم يكن في مقدورها لا احتواء العسكريين وتقييد دورهم وحركتهم، ولا اقناعهم بقبول إطار مدني للحركة السياسية يمكنهم المشاركة في داخله سواء كسياسيين افراداً أم كجماعة ضغط منظمة ولكن ليس كفصيلة طائفية مهنية تستهدف السيطرة على السلطة السياسية عن طريق استخدام القوة او باستخدامها فعلاً[٤٨].

ولكل هذه الاعتبارات المتقدمة، يبقى نمط التحول التدريجي للنظام العسكري الى نظام مدني هو الأكثر أهمية، والأكثر استمرارية في الوقت نفسه.

ب ـ التحول التدريجي الى نظام مدني

توضح التجارب المعاصرة أن النظام العسكري قد يعمد الى تحويل نفسه الى نظام مدني بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تمييز حكومة العسكريين عن الحكومات المدنية، حيث يرتدي الضباط ثياباً مدنية، ويشاركون في الحملات الانتخابية، ويشكلون الاحزاب السياسية، ويتبنون الاتجاهات الايديولوجية، كما يسعون الى بناء أسس «مدنية» لشرعية السلطة السياسية وباختصار يتحول الجنرالات الى رؤساء.

ويلاحظ بداية ان ذلك التحول السياسي للعسكريين يستغرق فترة ممتدة من الزمن نسبياً على ضوء النماذج التي شهدتها مناطق العالم الاخرى لذلك التحول التدريجي وأبرزها في التجارب المعاصرة نموذج كمال اتاتورك في تركيا. وقد سبقت الاشارة الى التأثير المهم الذي مارسه كمال اتاتورك ونظامه العسكري على عدد من العسكريين العرب. والحقيقة نفسها يؤكدها أبرز هذه النماذج في الوطن العربي، وهو نموذج جمال عبد الناصر في مصر.

ويلاحظ ويلش ان نقطة البداية في هذا التحول السياسي التدريجي تتمثل في إنشاء روابط وثيقة بين الضباط في السلطة، والقوى المدنية، اذ ان النخبة العسكرية الحاكمة عليها أن تمارس سلطتها عن طريق المدنيين، سواء الموظفين أم الرؤساء التقليديين أم أي جماعة مدنية أخرى،

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

وبالتالي تعتبر عملية التحالف ضرورية وطبيعية معاً من أجل ممارسة وضمان السلطة. ويضيف الى ذلك ان هناك درجات متفاوتة من المشاركة المدنية في حكومة العسكريين وتتراوح درجات الطيف التي تمثلها تلك المشاركة من السلطة العسكرية الخالصة ـ حيث يشغل الضباط جميع المناصب الحكومية الرئيسية، الى قيام حكومة صورية من السياسيين المدنيين تمارس نشاطها تحت التوجيه العسكري المستتر[٤٩]. ويمكن القول ان غالبية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية تقع بصورة عامة قريباً من مركز درجات ذلك الطيف المدني العسكري.

ويفهم من ذلك أن طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية، قبل التدخل العسكري وبعده، هي التي تتحكم في السلوك السياسي للنخبة العسكرية الحاكمة، خصوصاًإمكان تحولها الى سلطة مدنية عبر فترة ممتدة من الزمن، من ناحية، إضافة الى الموقف داخل المؤسسة العسكرية، حيث يلزم إبعاد الجيش عن السياسة، بحيث لا تعود القوة أساساً للحركة السياسية وبحيث تستأصل جذور الانقلابات العسكرية، من ناحية اخرى. ويلاحظ باستعراض أوضاع غالبية الأقطار العربية التي تعرضت للظاهرة العسكرية مدى صعوبة هذين الحدين.

وعلى سبيل المثال، فإن جمال عبدالناصر الذي صرح بأنه انفق خمسة اعوام لإبعاد الجيش عن السياسة بعد قيام الثورة في ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ كان قد صرح في الوقت نفسه قائلاً: «لا نريد ساسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية»[٥٠]؛ ولا شك أن هذا التصريح الأخير ينطوي على معادلة في غاية الصعوبة، خصوصاً على ضوء هذا التصور في التطبيق. ومن ناحية اخرى فإن الجيش السوري الذي ظل قابعاً في ثكناته فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ كان يتمتع بقوة سياسية طاغية، ويمارس ـ «حق الفيتو» ـ على السياسات والسياسيين معاً، حتى لقد تجسد الامر في تشكيل «مؤسسة سياسية» للعسكريين، هي «مجلس القيادة العسكري»، كانت مهمتها «مراقبة الحكومة»[٥١]. ولا شك ان هذه الخبرة كانت تمثل احد المحددات المهمة لسلوك مجموعة من العسكريين السوريين في ظل دولة الوحدة المصرية السورية خصوصاً من زاوية التصميم الذي أبداه جمال عبدالناصر لتطبيق سياسة «ابعاد الجيش عن السياسة» في سوريا ووضع الأسس اللازمة لقيام نظام «مدني» يتفق مع مرحلة التطور التي بلغها النظام القائم في مصر، من ناحية، ورد فعل النخبة العسكرية السورية اجمالاً تجاه هذا التصميم وتلك السياسة، من ناحية أخرى.

ومع ذلك، تكشف خبرة التطور السياسي في مجموعة الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية عن اتجاه عام ناحية تقليد النموذج التركي والنموذج المصري، في تحويل النظام العسكري تدريجياً الى نظام مدني. ويمكن في هذا الإطار إدراج حالات الجزائر واليمن الديمقراطية منذ

---

(٤٩) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 55.

(٥٠) الاهرام، ٢٣ ـ ١٩٤٢/٧/٢٧.

(٥١) انظر بهذا الخصوص: صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٠٧ ـ ١١٠ و ١١٥ ـ ١٢٨ ، وسيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١١٨ ـ ١٣٦ و١٦٠ ـ ١٧٧.

الاستقلال وسوريا خصوصاً من التدخل العسكري بقيادة حافظ الاسد عام ١٩٧٠ والسودان والصومال وليبيا منذ التدخل العسكري عام ١٩٦٩، والعراق الذي يتميز في ان النخبة العسكرية الحاكمة فيه منذ التدخل الاول عام ١٩٥٨ الى اخر تدخل عام ١٩٦٨ تبنت مبدأ التحول التدريجي الى نظام مدني.

ولكن مشكلة هذه النماذج تتركز في عدم القدرة على بناء علاقات مدنية ـ عسكرية مستقرة، إضافة الى تخلف عمليات التعبئة الاجتماعية وعدم القدرة على تحقيق الوحدة الداخلية للقوات المسلحة وبالتالي التعرض لمحاولات التدخل المضادة فضلاً عن أزمة الكفاءات الفنية والتكنوقراطية في غالبية تلك البلدان والاتجاه الى الاعتماد على الجهاز الاداري للدولة بدلاً من المنظمات الحزبية والجماهيرية والمهنية خصوصاً إذا وضع في الاعتبار أن بعض حالات التدخل العسكري استهدف تأكيد مبدأ «سيادة الجيش» ضد مبدأ «سيادة السياسة» مع ما يترتب على ذلك من توطين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

وعلى ذلك يمكن التسليم بأنه من السهل على الضباط أن يقوموا بالاستيلاء على السلطة بينما يصعب عليهم أن يتنازلوا عنها وبأن نجاح عملية التحول المدني يعتمد على موقف الجيش. وفي غالب الاحوال يتبلور ذلك الموقف في تلك النتيجة التي انتهى اليها فاينر بقوله: «إن الجيش الذي يحاول الانسحاب من السلطة لا يلبث ان يستحث على العودة سريعاً الى الاستيلاء على مقاليدها بمجرد أن يبدو في الأفق أن هناك محاولة من اعدائه السياسيين القدامى لاستعادة سلطتهم. أما الجيش الذي اختار البقاء في السلطة فهو لا يخلع منها الا عن طريق ثورة شعبية أو مزيد من الانقلابات العسكرية المضادة من الناقمين على الضباط الذين يمارسون السلطة. وفي معظم الحالات يجد الجيش الذي تدخل في الشؤون السياسية نفسه في مأزق: هل يمارس الحكم المباشر أم غير المباشر؟ فالضباط لا يمكنهم الانسحاب من السلطة ولا يمكنهم أن يجعلوا ممارستهم لها ذات شرعية كاملة»[٥٢].

ومعنى ذلك ان الصعوبة الاساسية في عملية التحول الى سلطة مدنية ـ مثل الصعوبة الاساسية في العودة الى الثكنات ـ إنما تكمن في التوترات والمناقشات الداخلية في محيط القوات المسلحة. ومن المعروف أن الانقلاب يلد الانقلاب المضاد أو يحرض عليه، وأن الشرعية متى ما انتهكت مرة لا يمكن استعادتها بسهولة وأن إحلال النخبة المدنية بالنخبة العسكرية بشكل كامل أو تخلي الضباط عن صفاتهم العسكرية إنما يعتمد على موقف المجموعة المؤثرة من الضباط في داخل الجيش المعين. وعلى حد تعبير ويلش: «إن على الجيوش أن تختار ما بين ان تبقى في مواقع السلطة أو أن تعود الى ثكناتها مع معاناة المخاطر الملازمة لكل حالة من هاتين الحالتين، وان الجيوش هي الحكم النهائي في تقرير طبيعة وسرعة عملية العودة الى الحكم المدني»[٥٣]. ويرتهن ذلك بإدراك الضباط لحدود قدراتهم وإمكاناتهم السياسية وتقديرهم لطبيعة المهمة الموقتة التي سوغت استيلاءهم على السلطة، فضلاً عن مدى تطور الحركة الشعبية وموقف النخبة العسكرية منها ومن منظماتها التي تنظم درجة أو أخرى من درجات المشاركة السياسية.

وخلاصة ما تقدم أنه حينما لا تكون هناك أسباب قوية تجبر العسكريين على الانسحاب من

---

(٥٢) Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, p. 243.

(٥٣) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 58.

الميدان السياسي، ولا تكون المتطلبات الضرورية للحركة في هذا الاتجاه متوافرة فان النخبة العسكرية الحاكمة تعمد الى الاحتفاظ بالسلطة، من ناحية، والى تقييد المشاركة، من ناحية اخرى. ويلاحظ من هذه الناحية ان مجموعة البلدان التي تتميز بأن سلطة المؤسسة العسكرية فيها فضلاً عن قوتها وقدراتها لا يسهل تحديها، تندرج في الوقت نفسه، في إطار البلدان الأكثر تخلفاً في العالم، والتي ما تزال غارقة، من الناحية الثقافية، في القيم والاساليب التقليدية (مثل اليمن العربية واليمن الديمقراطية وليبيا في الوطن العربي). كذلك فإن بعض هذه البلدان قد شرعت في عملية تغيير سريع و«ثوري» لا يعرف التسامح مع أي معارضة جماهيرية بشكل عام (كما هي حال اليمن الديمقراطية وليبيا). فضلاً عن أن النخبة العسكرية في بعض الحالات الأخرى قد تلتزم التزاماً عالياً بتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة بحيث يستتبع ذلك تدعيم التضامن الداخلي للقوات المسلحة وعدم تبلور أي معارضة في صفوفها، ولكن مثل هذه الحالات في تناقص.

ويلاحظ أن الاختيار الأكثر شيوعاً في التطبيق يتمثل في سياسة الاحتفاظ بالسلطة، من ناحية، والاتجاه الى توسيع دائرة المشاركة، من ناحية اخرى. ويرد ذلك الى أن النخبة العسكرية الحاكمة قد تدرك أنها لا تستطيع ان تفرض إرادتها على المجتمع كله، أو أنها في حاجة ماسة الى التدعيم الفعال من قبل قطاعات كبيرة، أو قطاعات معينة من الشعب من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها، ومن ثم فهي تعمد الى الدخول في تحالفات مع التكنوقراط المدنيين، ورجال الأعمال، أو مختلف القوى والجماعات المنظمة في المجتمع. وتتميز مثل هذه التحالفات، في مراحلها الأولى، بأن العناصر المدنية تشكل حليفاً صغيراً فقط ولكن القيادات العسكرية تدرك جيداً أنها مضطرة، سواء عاجلاً أم آجلاً، الى تسليم السلطة الى «الشركاء» المدنيين، ولكنها قد ترغب في الانتظار، أو المماطلة لبعض الوقت.

أما من ناحية التطبيق، فإن المقارنة بين النموذج المصري والنموذج السوري، يمكن أن توضح الاتجاهات العامة لعملية تحويل النظام العسكري الى نظام مدني في محيط الوطن العربي.

ومن هذه الناحية تنبغي الاشارة بداية الى ان القوة الاساسية، في كل من النظام المصري والنظام السوري، ما تزال كامنة في المؤسسة العسكرية. إن أصول النظام السائد في أي منها ترد الى استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ومن ثم إسقاط مجموعات النخبة البديلة أو المنافسة عبر وسائل الاكراه والقمع بدرجات متباينة. ولقد انطلقت في الوقت نفسه عملية زرع الضباط، بملابسهم الرسمية في البداية، في مناصب السلطة السياسية العليا، بحيث تمت السيطرة على جميع مفاتيح القوة والمراكز الأساسية لعملية صنع القرار بواسطة العناصر العسكرية، سواء في شكل مباشر أم تحت سيطرتهم المحكمة. وفي هذا الإطار، أصبح من الواضح انه في حال قيام أي تحد جدي أو علني للنظام الجديد، فإن المؤسسة العسكرية ستتحرك بفعالية لقمعه أولاً، وللتأكيد على سيطرتها المطلقة على الشؤون السياسية للمجتمع ثانياً. وعلى الرغم من أن السياسيين المدنيين في مصر والحزبيين في سوريا كانوا يحصلون على نصيب متزايد من السلطة السياسية، الا أنه من غير المكن أن يستمر أي من هؤلاء في منصبه بدون تأييد المؤسسة العسكرية.

بل ان العسكريين أنفسهم هم الذين سمحوا للسياسيين التكنوقراط في مصر الذين يفتقرون الى قواعد التأييد المنظمة، وللعناصر البعثية في سوريا، بالمشاركة في السلطة. ولكن ليس من المتصور أن يكون في مقدور أي من هؤلاء أن يحتفظ بهذا القدر من المشاركة ضد ارادة المؤسسة العسكرية، أو أن يعمد الى استغلاله بنجاح ضدها[٥٤].

ويمكن القول ان المجال المتاح لحركة مثل هذه العناصر المدنية التي تدعى للمشاركة في السلطة إنما يتمثل في تعميق تغلغلها في مناصب السلطة العليا، مع الامتناع عن تحدي السلطة العسكرية. وتوضح الخبرات السابقة ان الحركة في الاتجاه المعاكس لذلك، كانت نتائجها مدمرة. فالجناح العسكري لحزب البعث حقق في الغالب نصراً ساحقاً على كل الاجنحة المدنية الاخرى، أما النظام العسكري في مصر فقد عمد، في مناسبات متعددة الى حلّ التنظيمات السياسية «الحزبية»، التي كان قد شكلها تحت قيادته.

وفي هذا الإطار العام فإن عملية بناء النظام المدني لم تكن فقط تدريجية وانما كانت جزئية أيضاً. ولا شك ان اختفاء جميع اعضاء «مجلس قيادة الثورة» من على المسرح السياسي في مصر ـ اذا استثنينا خالد محي الدين الذي يتزعم «حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي» المعارض ـ قد ساعد على تدعيم مكانة الشريك المدني في التحالف العسكري المدني الحاكم. ويمكن القول انه إذا ما بقيت التوترات العربية ـ العربية عند مستوى منخفض واستمرت المعارضة الداخلية على ما هي عليه من ضعف، بينما تتزايد ثقة النظام بنفسه، فان النظام السياسي المصري، سيتطور على الأسس نفسها التي تكشف عنها الخبرة التركية، والتي تتلخص عملياً في تحول المؤسسة العسكرية الى قوة الاعتراض النهائية، التي تلعب دور الحارس أو القيّم على قواعد المباراة[٥٥]. ومن المتصور، في ظل الظروف العادية ان يعمد العسكريون الى التخلي عن مهمة ممارسة السلطة للعناصر المدنية، وان كان من المتصور ايضا ان يعمد العسكريون الى تنظيم عمليات تدخل ظرفية من نوع «انقلابات الفيتو» والى التنبيه، من وقت لآخر، للحدود التي ينبغي على السياسيين المدنيين عدم تجاوزها.

وبالمثل، من المتصور ان يحصل حزب البعث في سوريا على دور متزايد الأهمية في الشؤون السياسية، ولكن أيضاً داخل الإطار الذي يحدده العسكريون. إن الحزب قد يعمد الى تعميق تغلغله في الجيش، كذلك فان الشريك المدني في معادلة، الجيش ـ الحزب، قد يصبح مصدراً

---

(٥٤) Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World,» p. 323.

(٥٥) بخصوص المقارنة بين النموذج التركي والنموذج المصري، انظر:

R. Dekmejian, «Egypt and Turky: The Military in the Background,» in: R. Kolkowicz and A Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London: Allen and Unwin, 1982), pp. 28-51.

وبخصوص تطورات النموذج التركي، انظر:

E. Ozbudun, *The Role of the Military in Recent Turkish Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University, Center of International Studies, 1965), and W. Weiker, *The Turkish Revolution of 1960-1961* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1963).

لأغلبية العناصر السياسية في المناصب العليا في البلاد(٥٦). وبهذا المعنى، فإن التقدم في عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري سينصرف في جانب منه الى التقليل من دور العسكريين في إطار عملية اتخاذ القرارات بخصوص الشخصيات السياسية، بينما سيركز العسكريون، بدلاً من ذلك، على وضع القواعد التي ينبغي على هذه الشخصيات ان تعمل وفقاً لها.

وبالتالي، اذا ما تحققت درجة من النجاح في عملية بناء المؤسسات في الوطن العربي ـ مع ملاحظة ان هذه العملية تحرز تقدماً بشكل عام، وينتظر ان تحرز المزيد من التقدم في المستقبل ـ فإن النموذج المصري سيتماثل مع النموذج التركي وخصوصاً في الستينات والسبعينات (نظام حزبي قوي وجماعة فيتو عسكرية). أما النموذج السوري فسيتماثل مع النموذج التركي في ظل كمال اتاتورك (حزب واحد تتزايد قوته باستمرار، تستخدمه النخبة العسكرية لانجاز سلسلة طويلة من التغيير الاجتماعي، تحمل الجيش مهمة المبادرة بتدشينها)(٥٧).

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة في التاريخ السياسي والبنيان الاجتماعي لمختلف الأقطار العربية، الا أن النموذجين المصري والسوري يمكن تعميم خطوطهما الأساسية على النظم العسكرية الاخرى في الوطن العربي. فمن الواضح أن غالبية الاقطار العربية عمدت في مواجهة مظاهر ضعف الكيان السياسي للمجتمع وقصور المؤسسات وقواعد الممارسة السياسية، الى تبني خيار بناء «دولة قومية» على النمط الغربي، كمنهاج لحل هذه المشكلة(٥٨)، ترتكز قاعدتها على قيام مركز سياسي قوي تحت السيطرة العسكرية. ان هذا المركز الجديد يبني فعاليته على أساس من استخدام سلطة الاكراه الواسعة ـ من ناحية، ومجموعة جديدة من الرموز الاجتماعية والقومية التي تتجسد في آليات سياسية مدنية ـ من ناحية اخرى، لادخال الهامش الواسع في إطار «الدولة القومية» وعلى ذلك، ففي الحدود التي يمكن ان نتوقع ان تمتد اليها عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري فإنها في جميع الاحتمالات ستقتفي آثار النموذج المصري أو النموذج السوري، وربما تعمد ايضا الى اختيار مزيج منهما.

ولا بد من التنبيه هنا الى ان الطبيعة الأولية للتحليل المتقدم لا تسمح بتقديم أسانيد اكثر تفصيلاً لتوضيح عناصر المشابهة في عملية إضفاء الطابع المدني على النظم العسكرية في مختلف الاقطار العربية. ومع ذلك، فإن الخلفية التاريخية المشتركة ووحدة الثقافة السياسية، فضلاً عن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل ومن المفعول الهائل لأثر المحاكاة (Demonstration Effect) في محيط الأقطار العربية، جنباً الى جنب مع خبرة التطور السياسي لهذه الاقطار منذ الاستقلال، يجعل من

---

(٥٦) Ben-Dor, Ibid., p. 324.

(٥٧) انظر: Dankwart Alexander Rustow, «The Army and the Finding of the Turkish Republic,» *World Politics*, vol. 11 (July 1959), p. 324.

(٥٨) بخصوص عملية بناء «الدولة القومية»، انظر:
Leonard Binder, *The Ideological Revolution in the Middle East* (New York: Wiley, 1964), chap.1, «Political Change in the Nation State,».

التأكيد على مثل هذه المشابهة أكثر من مجرد تأكيد مقبول. إن هذا التأكيد مثل مختلف التأكيدات الاخرى حول مستقبل التطور السياسي للنظم المصرية والسورية، يستند الى افتراض ان مفعول العوامل الاساسية التي تفسر المرحلة الحالية من عملية اضفاء الطابع المدني على النظم العسكرية ـ وفي مقدمتها الصراعات العربية ـ العربية، الاستقرار السياسي، مدى ثقة النظام العسكري بنفسه ودرجة التصفية الفعلية للمعارضة المدنية والعسكرية ـ سيستمر في ممارسة تأثيره(٥٩).

وفي هذا السياق، تنبغي الاشارة الى أن تأثير القوى الدولية على عملية إضفاء الطابع المدني على النظم العسكرية العربية، ليس واضح الملامح في غالبية الحالات. فمن الملاحظ أن النظم العسكرية تحصل على الاعتراف الدولي بسهولة بالغة وهو عامل يؤدي الى تزايد الاغراء لدى العناصر العسكرية الطامحة التي تتطلع الى القيام بتدخل عسكري. إن الاعتراف الدولي والمساعدات الاجنبية (سواء العسكرية أم الاقتصادية) لم يكن أي منها مشروطاً كقاعدة عامة، بطبيعة النظام المعين. ولا شك ان القوى الدولية تعي جيداً أنه امام محاولاتها لتغيير النظم الداخلية في أي من الاقطار العربية، فان أمام النظام الحاكم الاختيار البديل بالتوجه الى قوة دولية منافسة. كذلك فهي تدرك أنه بينما لا يكون من الصعوبة بمكان إسقاط نظام ضعيف في أحد الأقطار، الا أنه قد يكون من الصعب المساعدة على بناء نظام أكثر استمراراً، يمكن ان تكون له منفعة ما لاحدى القوى الدولية.

إن المساعدة العسكرية الخارجية للنظم العسكرية العربية، تأتي في الغالب من الاتحاد السوفياتي (مصر حتى حرب ١٩٧٣ على الأقل، سوريا، العراق خصوصاً قبل حربه مع ايران، الجزائر، ليبيا، اليمن العربية واليمن الديمقراطية، الصومال حتى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٧٨) ومن الواضح ان الاتحاد السوفياتي لم يظهر أي دلائل تشير الى عدم ارتياحه الى التعامل مع هذه النظم العسكرية. بل لقد عمد في مرحلة تصاعد هذه النظم الى اعتبارها بمثابة ظواهر «تقدمية» تعبر عن مرحلة «البرجوازية الوطنية» التي تضطلع بمهمة تحرير أوطانها، وتدشين احتمالات جديدة للتقدم الاجتماعي. وفي جميع الحالات فإن المساعدات العسكرية الاجنبية كلها، تستقبل من خلال العسكريين، ومن ثم فهي لا تساهم بشيء في مجال تدعيم القوى والمؤسسات المدنية، ولا شك أنه في مرحلة تالية، خصوصاً عندما تقوم مؤسسات مدنية أكثر قوة، من الممكن توقع نتيجة مختلفة. ولكن في الوقت الحاضر، ليس من الواضح أن للمساعدات العسكرية تأثيراً يذكر على عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري.

إن المساهمة الكبرى للعالم الخارجي بالنسبة الى عملية بناء النظم المدنية، ربما تتمثل في المساعدة على تدعيم الاستقرار السياسي، سواء في داخل الاقطار العربية أم في علاقاتها المتبادلة. إن فترات تصاعد التوتر الدولي، اقترنت بتكاثر حالات التدخل العسكري أو الانسحاب العسكري المفاجيء والموقت من الميدان السياسي، الذي سريعاً ما فتح الباب امام المزيد من حالات التدخل العسكري، في حين تمخضت فترات الاستقرار عن تدعيم النظم العسكرية. ومن المفارقات هنا، أنه

---

(٥٩) Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World,» p. 325.

من خلال هذا الطريق بالتحديد فإن تبلور أصول عملية بناء النظم المدنية، حتى اذا كانت جزئية وتدريجية، يعتبر ممكناً وحتى محتملا. وعلى ذلك، فحتى إذا تمكنت الولايات المتحدة من توسيع دائرة نفوذها في بعض الاقطار العربية الأساسية، وهي مسألة تنطوي على احتمالات كبيرة، حيث يبدو أن الحركة متسارعة في هذا الاتجاه، فمن المشكوك فيه انها ستبذل أي جهد، من خلال الوسائل الدبلوماسية أو المساعدة العسكرية، للإسراع بمعدلات عملية بناء النظم المدنية[٦٠].

إن هذه التوقعات حول آفاق التحول الى الحكم المدني وأنماطها، قد تشير الى نقص في المعرفة فيما يتصل بديناميات عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، من ناحية، والى التناقص المتزايد لقدرة القوى الكبرى على التأثير في الشؤون السياسية الداخلية للدول الصغرى، من ناحية اخرى، وربما الى الناحيتين معاً.

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

القِسمُ الرّابعُ
العَسكريّون الوحدويّون في الحُكم

توضح خبرات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحديثة، أن كل «قومية» تسعى لتتجسد في «كيان سياسي» محدد هو «الدولة». وقد يتحقق هذا الكيان السياسي في بعض الاحيان، وقد لا يتحقق في أحيان أخرى، لكن كل قومية تبحث عن كيانها السياسي، أي تبحث عن دولتها الخاصة بها.

وبهذا المعنى، فإن الكيان السياسي للقومية العربية هو **الدولة العربية الواحدة**، أي توحيد هذه الكيانات المنتشرة على امتداد الأرض العربية، في اطار كيان واحد ووحيد. فإذا كانت يقظة القومية العربية قد بعثتها أصول تستند جذورها العميقة الى الصلات الثقافية ـ ثروة اللغة العربية وذكرى القرون العديدة التي سادت فيها الثقافة العربية حوض البحر المتوسط، ثم الدين الاسلامي، كما تقدمت الاشارة ـ فان كل ذلك كوّن تقليداً تاريخياً متصلاً ساهم في إرساء شعور بين العرب نحو وحدة سياسية ونحو الاستقلال. ولذلك يلاحظ أن فترات النهضة القومية التي شهدها الوطن العربي، كانت ولا تزال، تمثل شكلاً من أشكال البحث عن الكيان السياسي لحركة القومية العربية.

لقد شهد الوطن العربي فترتين من النهضة القومية في تاريخه الحديث وهما فترتان لا يقوم التمييز بينهما الا على سبيل التصنيف والتحليل: **النهضة القومية الاولى** حدثت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل القومية التركية العنصرية الطاغية، و**النهضة القومية الثانية**، التي ما تزال تطوراتها متواصلة، انطلقت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل الحركة الاستعمارية الغربية التي اجتاحت المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وفي خلال هاتين الفترتين من فترات النهوض القومي، كان التوجه السياسي السائد في الوطن العربي، هو أن هذا النهوض القومي لابد من أن يجد كيانه السياسي. وهذا الكيان السياسي يتمثل ليس فقط في الخروج على الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب أو في الحصول على الاستقلال الوطني فحسب، وانما يتمثل الكيان السياسي لهذا النهوض القومي أيضاً في إقامة الدولة العربية الواحدة، أي في انجاز الوحدة العربية.

وعلى هذا الطريق الطويل، يلاحظ ان تصاعد حركة القومية العربية، قد ارتبط ببروز

الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، منذ مطلع القرن العشرين. واذا كانت حركة القـومية العـربية قد جسدت آمالها، منذ البداية في السعي من أجل تحقيق هدف أساسي ذي شقـين هما: **الاستقـلال والوحدة**، فإن مجموعات العسكريين العرب قد انخرطت في النضـال العربي العـام، لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، من أجل تحقيق هذا الهدف القومي الأساسي، طبقاً لتوازن القوى الـداخلية، من نـاحية، وعـلى ضوء طبيعـة التحدي الخـارجي وتوجهـاته، من نـاحية اخـرى. ومن هنا سبقت الاشارة الى تطور حركة العسكـريين العـرب ضمن هذا النضـال العربي العـام، من مرحلة الضبـاط العرب، الى مرحلة الجيوش القطرية التي حركتها مجموعات من الضباط الاحرار داخل هذا القطر أو ذاك بعد أن أصبحت التجزئة حقيقة واقعة، الى مرحلة الضباط الاحرار الوحدويين.

ويمكن القول أن هذا التطور يستمد جانباً من دوافعه ومسوغاته من حقيقة ان حصول الاقـطار العربية على «الاستقلال»، لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة» لأن فرض «التجزئة» على الـوطن العربي، الذي أقترن بتعدد قوى الاستعمار وتنوع أساليبها في العنف والسيطرة، قد انتهى الى تحـويل النضـال القـومي العام الى نضـال قطري ضيق الأفق في غـالبية الأحـوال. وكان الأكـثر خطورة من ذلـك ان «طبقة الاعيان»، أو البرجوازية التقليدية الكبيرة، التي تصدت لقيادة «الكفـاح» من أجل الاستقـلال السياسي، قد تعاونت مع الاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة. وكان همهـا في «الكفاح» أن تحـل محـل الحكم الأجنبي، وتنشيء دولـة مـركـزيـة تؤمن مصـالحهـا، بحيث «تنحصر سرقة الأمة في أبناء الأمة» ـ على حد تعبـير فانـون[1] ـ لا أن تبدل في طبيعـة الحكم، ولا أن تؤسس نظام جديد يكفل الحرية والمسـاواة للشعب ويمكن المجتمع من مـواجهة التحـديات التـاريخية التي تعصف به، وفي مقدمتها قوى التجزئة.

لقد أتصفت مرحلة الصراع الأولى، منذ بدء النهضة المعاصرة، بكفاح العرب القـطري بقيادة هذه الطبقة، التي اتفقت في الواقع مع مصـالح العـائلات والـطبقات والفئـات الحاكمـة التقليديـة، فـاستمرت الاوضـاع على مـا هي عليه حتى في مـراحل انتهـاء الاستعمار المبـاشر. لقد فـرضت هذه الطبقة الحاكمة نفسها على الشعب بمعونة الاستعمار، بإقامة دولة قطرية مبنية على التسلط والإفقار. وبقدر ما كان يقاومها الشعب، بقدر ما كانت تلجأ الى الاستبداد فنشأت حلقة مفرغة في العلاقة بين الشعب والسلطة في مختلف الاقطار العربيـة، وهذه الحلقـة هي في صميم الأزمة السيـاسية العـامة. بذلك كان التفتت العربي، ونشأت الكيانات المصطنعة بعد الحرب العالميـة الاولى، وبرزت «الـدولة القطرية» ضد الشعب وفوقه وعلى حسابه. أما على الصعيد القومي، فقد ظلت هذه الطبقة الحـاكمة تعتمد على الغـرب في سبيل حمـايتها ضـد شعوبهـا وشكلت معه حلفـاً ضد قـوى التحرر. وحتى في القضايا القومية الاساسية ـ مثل قضية فلسطين ـ فقد أكتفت بالدعم الشفوي، فيما مارست ضغوطـاً على قوى التحـرر في سبيل المسـاومة والقبـول بالاوضـاع القائمـة. وهكذا ففي ظـل هذه الـطبقات الحاكمة، تـرسخت تجزئـة الوطن العـربي الى كيانـات مقتطعـة لها بـالذات، فتشكلت «إقـطاعيات» سياسية شبيهـة بالإقـطاعيات الاقتصـادية في ظـل الحكم العثماني مـع فارق شكلي هو زوال الخـلافة

---

(١) فرانز فانون، معذبو الارض، ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتاسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦).

وملكيتها الرسمية للبلاد، وتحول التاريخ العربي الى «تاريخ ملوك الطوائف» الذي ساد في زمن الاندلس[2].

ومع ذلك فقد استمرت سيطرة الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى، في جميع الاقطار العربية، حتى مطلع الخمسينات، عندما تمكنت البرجوازية الوطنية الصغيرة من الوصول الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والاحزاب والثورة ضد الاستعمار في بعض الاقطار العربية. ولذلك يلاحظ ان قضية الوحدة العربية لم تطرح ضمن أسباب التدخل العسكري في هذه المرحلة المبكرة، وان كان من الصحيح ان مشكلات التجزئة هي التي حرضت على التدخل. ومن هذه الناحية سبقت الاشارة الى أن ظاهرة التجزئة، بما فرضته من اختلال جذري عام في الوطن العربي على مستوى العقيدة والكيان، هي التي دفعت بالمخططات العربية الى داخل الجيوش القطرية.

وإذا كانت فلسطين قد تعرضت لأعنف حلقة من حلقات السيطرة الاستعمارية ضمن **مخطط التجزئة** الذي تعهدته القوى الغربية، فان المعارك التي دارت فوق أرضها بين **القوى الصهيونية** المدججة بالسلاح، ومن ورائها **الامبريالية العالمية** تعزز وتساند، وبين **الجيوش القطرية العربية**، قد وضعت أصول «المدرسة الاستراتيجية» في القومية العربية التي استخلصها العسكريون العرب الاحرار في غمار مشاركتهم في تلك المعارك. وهي بهذا المعنى تشكل اضافة مهمة، مثلها مثل «المدرسة الايديولوجية» التي ساهمت في اثرائها التيارات الفكرية التي انتظمت في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، في مسيرة حركة القومية العربية المعاصرة. ومن هنا يمكن القول ان التفاعل بين هاتين المدرستين ـ الاستراتيجية والايديولوجية ـ هو الذي أدى الى تبلور «مذهب القومية العربية» في مضمونه الراهن، وهو الذي تحكم، في الوقت نفسه، في مجمل قسمات التطور العربي المعاصر.

لقد عبر جمال عبدالناصر، عن هذه المدرسة الاستراتيجية في القومية العربية ـ وهو يعتبر مؤسسها الحقيقي ـ تعبيراً دقيقاً، وهو يشرح تفاعله مع «الوعي العربي»، وخاصة عندما بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيره حول هذا الموضوع عندما أصبح طالباً في الكلية الحربية يدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وتاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الاخير فريسة سهلة تتخطفها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة بصفة عامة. وعن ذلك يقول: «ثم بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التي تتركز عليها حقائقه، لما بدأت أدرس، وأنا طالب في كلية اركان الحرب، حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في ارض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وانما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس. ولما انتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً»[3].

كانت الدراسات العسكرية لجمال عبدالناصر، ولجيله من العسكريين العرب، ذات تأثير مهم

---

(٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٣) جمال عبدالناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٣.

في بلورة «الوعي العربي»، وبصفة خاصة في بلورة «المدرسة الاستراتيجية» في القومية العربية. ولذلك ففي حديثه مع الصحافي البريطاني ديزموند ستيوارت، لخص جمال عبدالناصر ما تقدم قائلاً: «لقد تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمذهب سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط»(٤). وعلى الرغم من استيعاب جمال عبدالناصر، وأنصار المدرسة الاستراتيجية عموماً، لمبادىء المدرسة الايديولوجية في القومية العربية، الا أنه يمكن القول أنه كان يغلب على توجهاتهم القومية الأساسية التأثر بأصولهم العسكرية، وبالتالي بالمدرسة الاستراتيجية.

والمهم هنا ان نلاحظ أن مجموعات العسكريين الاحرار الذين شاركوا في معارك فلسطين، وخصوصاً من السوريين والعراقيين والمصريين، قد استخلصوا من مشاركتهم في تلك المعارك، ليس فقط أن «المعركة الحقيقية تكمن في عواصم الوطن وليست على حدوده»، وهي التي أوجبت توجههم ناحية الاستيلاء على السلطة ورفع شعارات قطرية في البداية، وانما أيضاً أن «المنطقة واحدة واحوالها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحد، والعدو واحد مهما حاول ان يضع على وجهه من أقنعة مختلفة»، وهو ما فرض على حركتهم نوعاً من الارتباط بقضايا الأمة العربية في مجموعها، ودرجة أو أخرى من التفاعل مع مطلب الوحدة العربية، في هذا الاتجاه أو ذاك، مع هذه القوة أو تلك.

وعلى سبيل المثال، فان الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى في سوريا، على الرغم من الطبيعة الفجة لكل منها، عبرت في جانب منها عن هذا التلازم بين الظاهرة العسكرية والحقيقة القومية. ويكفي ان يقول «زعيم» من نوع حسني الزعيم أن «الكل طامع في هذا البلد، الذي لم يستقل سوى منذ سنوات قليلة. انني لن أقبل بتسليم سورية الى حكام مشتبه في أمرهم باسم الوحدة أو الاتحاد. انهم يريدون عرشاً، وشعباً لا يحب سوى جمهوريته، وسوف نعمل مع مصر من أجل اتحاد غير مرتبط بأي حلف أجنبي»(٥) وكان يشير بذلك الى الضغوط العراقية والأردنية التي تعرض لها، حيث كانت فكرة الاستيلاء على سوريا، في تلك الايام، تراود الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق منذ أمد طويل (مشروع الهلال الخصيب)، كما كانت تراود في الوقت نفسه الملك عبدالله ملك الاردن (مشروع سوريا الكبرى). ولذلك فقد اشتركت هذه القوى، مع غيرها من القوى المحلية والاجنبية، في تحريك انقلاب سامي الحناوي وإسقاط حسني الزعيم.

ولكن على الرغم من ان العراق لعب الدور الأساسي في هذه «المؤامرة»، الا أن انقلاب الحناوي لم يستطع انجاز الوحدة السورية ـ العراقية. فقد كان واضحاً للحكومة السورية أن أي اتفاق قد يتم التوصل اليه مع العراق يستطيع الجيش أن يطيح به بين ليلة وضحاها باسم الاستقلال الوطني. فقد كانت العناصر القومية في الجيش، أمثال العقيد الشيشكلي، معارضة لهذه الوحدة، فلم

---

(٤) جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، القسم الاول.

(٥) نذير فنصة، ايام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٦٧.

تكن لديهم رغبة في التضحية بالنظام الجمهوري على مذبح عرش يقوم عليه عبدالاله، من ناحية، بينما كانت لديهم خشية من أن تتسع المعاهدة العراقية ـ البريطانية فتشمل سوريا في سياق عملية الوحدة، من ناحية ثانية، كما كانوا خائفين من احتلال المكانة الثانية في جيش عراقي أقوى منهم، من ناحية ثالثة. وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا والسعودية ومصر، الاعداء التقليديون للوحدة السورية ـ العراقية ـ «الهاشمية»، قد استعملت نفوذها داخل الجيش وخارجه لمنع خطوة في ذات الاتجاه. ولم ترغب الولايات المتحدة بأي تغييرات في الخريطة العربية التي يعارضها أصدقاؤها في السعودية. وكانت اسرائيل بدورها معادية لكل تمركز في القوة العربية[6]. ومعنى ذلك أن الوحدة العراقية ـ السورية كان قد قضي عليها قبل فترة طويلة من انقلاب الشيشكلي بسبب القوى المتصدية لها، ولكن قادة الجيش السوري شعروا بأن عليهم أن يؤكدوا ذلك فكان هذا الانقلاب الثالث الذي تصدى بصلابة لمثل هذه «الوحدة» المشبوهة.

ومع ما تقدم، فإن قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر، نقل التحديات التي تنطوي عليها القومية العربية الى مستويات مختلفة تماماً من حيث الجدية والخطورة، سواء على مستوى النظام الاقليمي العربي، أم على مستوى النظام الدولي العام. ومن جملة هذه التحديات الجدية والخطيرة، يهمنا في نطاق هذه الدراسة عن «العسكريين العرب وقضية الوحدة»، وفي هذا القسم منها بالتحديد، إقدام قيادة الثورة العربية التي جسدها عبدالناصر، على تغيير خريطة المنطقة العربية، ضد مخطط التجزئة الاستعمارية، كما تمثل في السعي من أجل الوحدة العربية، وكما تحقق بالفعل يوم ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨ الذي شهد الاعلان عن قيام «الجمهورية العربية المتحدة» ودشن بالتالي فجر الوحدة، وفتح الباب في الوقت نفسه على صراعات مصيرية حاسمة.

وبهذا المعنى فإن قيام دولة الوحدة كان ينطوي على «معركة» من أضخم المعارك التي خاضتها الأمة العربية على الطريق الطويل لنضالها من أجل حريتها وتقدمها ووحدتها الشاملة. ولذلك فسنخصص فصلاً من هذا القسم، لاستعراض هذه «المعركة التاريخية»، وفصلاً ثانياً لتحليل مواقف جنودها ورجالها، ثم نخصص الفصل الاخير لاستعراض «ادارة عملية التوحيد».

ان الاعلان عن قيام دولة الوحدة كان بمثابة خاتمة لمرحلة أولى من مراحل نضال العسكريين العرب من أجل الوحدة، وهي المرحلة التي بدأت باستيلاء مجموعات من العسكريين الاحرار الوحدويين على السلطة في أكثر من قطر عربي، والشروع من ثم في تمهيد الطريق نحو إسقاط التجزئة في غمار عملية مواجهة مشكلات الدولة القطرية، والتوجه من ثم نحو الوحدة العربية. ولكن بعد قيام دولة الوحدة العربية بالفعل، كما جسدتها الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، فإن النخبة العسكرية الحاكمة تجد نفسها في موقف مختلف عن تجربتها الأولى في حكم الدولة القطرية، فقد أصبحت مسؤولة في التجربة الجديدة عن حكم دولتين قطريتين ـ بمعنى

---

(٦) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١١٤ ـ ١١٧.

الاستجابة لمتطلبات الجماهير العادية في الاقليمين من نحو التعليم والصحة والغذاء والأمن، من ناحية، كما أنها أصبحت مسؤولة عن إزالة «الطابع القطري» لهذين الاقليمين ودمجهما معاً في قطر واحد، وهوية واحدة تعلو على الهويات القطرية بكل ما يترتب على ذلك، من ناحية ثانية، فضلاً عن الارتفاع الى مستوى التحدي الذي فرضته على المنطقة، وما يتطلبه من قدرات جديدة لمواجهة أعداء الوحدة في الداخل والخارج، الذين تجمعوا في حلف بالغ الشراسة، من ناحية ثالثة. فكيف كان سلوك العسكريين الوحدويين... في توجيه دولة الوحدة، وادارة عملية التوحيد؟

نؤكد بداية على أن التحليل التالي لهذا الموضوع لا يستهدف معالجة تجربة الوحدة المصرية ـ السورية بحد ذاتها، وانما يهدف تحديداً الى معالجتها من زاوية الادوار المتغيرة لمجموعات النخبة العسكرية العربية، في مصر وسوريا، التي اندفعت في الطريق من أجل الوحدة، ونجحت فعلاً في تجسيد هذا الامل التاريخي الكبير وتولت مقاليد القيادة والسلطة في هذه الدولة العربية الموحدة، وتعتبر مسؤولة مباشرة عن إسقاط هذه الدولة، التي سقطت في النهاية عبر انقلاب عسكري.

ومن ثم نعرض في الفصل العاشر لمعركة الوحدة، ونخصص جانباً من هذا الاستعراض لاجمال الاطار السياسي الداخلي والاقليمي والدولي الذي دارت هذه المعركة في داخله. وبعد ذلك ننتقل لاستعراض توجهات العسكريين الوحدويين وتكويناتهم، في الفصل الحادي عشر، وبالتالي يخصص الفصل الثاني عشر لتحليل دور العسكريين الوحدويين ليس فقط كسلطة حاكمة ولكن الأهم كقيادة لعملية التوحيد.

الفصل العاشر
معركة الوحدة

ذهبت مجموعة من الدراسات التاريخية والسياسية لمفهوم الأمة العربية كما تكون في التاريخ، الى أن الوحدة العربية تشكل التيار الاساسي في التاريخ العربي منذ فجر الاسلام حتى الآن. فقد كان الاتجاه نحو الوحدة العربية يشكل التيار الرئيسي لكل الصراعات في التاريخ العربي منذ فجر الاسلام حتى اليوم، سواء تلك الصراعات التي جرت ضد القوى الخارجية أم تلك الصراعات التي جرت فيها بين القوى العربية المختلفة داخلياً، أم تلك التي حملت هذين الطابعين في آن واحد[1].

وفيما يتصل بالمرحلة المعاصرة، من الملاحظ أن القوى العربية، التي رفعت شعار «الاستقلال والوحدة»، ظلت تقاوم بضراوة فرض التجزئة والهيمنة الامبريالية على الوطن العربي طوال مرحلة القرن التاسع عشر مروراً بالحرب العالمية الاولى والثانية، واستمراراً حتى الآن. أي استمر التيار التاريخي الوحدوي العربي يعبر عن نفسه، بأشكال مختلفة، طوال القرن التاسع حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. واستمر في المرحلة التالية التي اصبح فيها الوجه الرئيسي للوضع هو التجزئة السياسية للوطن العربي.

وهكذا طغى وجه التجزئة السياسية على الوضع العربي، لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً، ولكن هذه التجزئة، التي ما زالت مستمرة حتى الآن، لم تنبع من عوامل داخلية في مسار التطور العربي، وانما فرضت بواسطة القوة الاستعمارية القاهرة. إنها تجزئة فرضت فرضاً من الخارج، وقامت على انقاض منطقة موحدة، وكرستها الحراب الخارجية تكريساً يعاكس التيار الاساسي الكامن في التكوين العربي، ومسار التطور في التاريخ العربي. وهكذا تمثلت خصوصية الوجود الاستعماري في المنطقة في التجزئة السياسية للوطن العربي وزرع الكيان الصهيوني من أجل ذلك. ومعنى ذلك ان الصراع ضد الاستعمار في الوطن العربي يأخذ بعداً إضافياً يتعدى النضال ضد

---

(١) انظر: عبدالعزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). انظر ايضاً: عبدالعزيز الدوري، الجذور التاريخية للقومية العربية، سلسلة الدراسات القومية، ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ومنير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي. فالثورة القومية العربية لا تنجز كامل اهدافها بتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لكل قطر عربي على حدة وإنما يجب أن تتوج خطوات الاستقلال القطري بالوحدة العربية. فاذا كان من غير الممكن إعادة توحيد الاقطار العربية إلا بالتحرر من الامبريالية وبتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، فإن أي قطر عربي لا يستطيع منفرداً أن ينجز معركة الاستقلال انجازاً كاملاً ـ ناهيك عن الثورة الاشتراكية ـ إلا إذا صبَّ في تيار الوحدة العربية.

ولهذا الاعتبار يصح القول أن الوحدة العربية لن تتحقق الا من خلال ضرب السيطرة الاستعمارية والدولة الصهيونية، وشل قدرة التدخل الامبريالي. وقد أثبتت التجربة أن تحقيق بعض الخطوات في ضرب النفوذ الاستعماري المباشر والرجعية العميلة على مستوى اقليمي لا يكفي لتحقيق الوحدة ولم يحل دون ضرب الوحدة المصرية السورية التي جاءت نتيجة تلك الخطوات[2]. والأهم من ذلك، أن هذه التجربة قد أثبتت أيضاً أن قرار الوحدة في الإطار العربي، وعلى أي مستوى، يشكل في الوقت نفسه قراراً بالحرب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

وخلاصة ما تقدم أن التجزئة المعززة بحراب الكيان الصهيوني شرط ضروري لتحقيق الهيمنة الاستعمارية على الوطن العربي، وان استمرارهما ـ التجزئة والكيان الصهيوني ـ شرط عودة الهيمنة في حالة إنجاز بعض الخطوات على طريق الاستقلال القطري؛ ولكن تحقيق مثل هذه الخطوات قد استوجب التوجه لتركيز النار ضد الكيان الصهيوني. وأصبح الكفاح ضد الكيان الصهيوني يشكل شرطاً لتعزيز الاستقلال ومواصلة ضرب مواقع الامبريالية ومنع عودتها، الأمر الذي جعل طريق الوحدة يمر عبر التوجه نحو تحرير فلسطين، لأن شرط الوحدة هو الاستقلال وضرب الكيان الصهيوني والنفوذ الامبريالي والاستغلال الرجعي. إن قطع مسافة ما على هذا الطريق يحتم بدوره إنجاز وحدات جزئية بين قطرين أو أكثر، وذلك ليكون بالامكان تصعيد النضال من أجل الاستقلال الحقيقي وضرب الصهيونية والامبريالية والرجعية، وهكذا تتكامل دورة التحرير والوحدة، حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة.

من ناحية اخرى، توضح الدراسات الاجتماعية ان المجتمع العربي مجتمع ديناميكي، متغير، انتقالي، وفي حال صراع وصيرورة، نتيجة للتناقضات الداخلية والخارجية، وبفعل مواجهة تحديات تاريخية عاصفة. إن المجتمع العربي في حال صراع عنيف بين قوى متعددة، فهو منذ قرن ونصف على الأقل يختبر ولادة عسيرة ويعيش حقبة النهوض بعد سبات عميق طويل. ينبثق جاهداً من تحت ركام التاريخ على الرغم من السيطرة الاجنبية ومقاومة النظام التقليدي بطبقاته الحاكمة وأبنيته الاجتماعية وثقافته السائدة ومؤسساته السلطوية[3]. وبالتالي، فمع الاعتراف بالأهمية الحاسمة لدور

---

(٢) شفيق، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣، ٦٦ ـ ٦٧ و ٧٤ ـ ٨٠.

(٣) حليم بركات، «مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي،» في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٥٤٤.

الامبريالية، لابد من الاعتراف بأن المجتمع العربي مجتمع متنوع وبالغ التعقيد وحتى التناقض، وقبل كل ذلك هو مجتمع متكون دائماً ينزع في ظل بعض الظروف التاريخية نحو استكمال اندماجه ووحدته، كما ينزع في ظل ظروف مضادة نحو مزيد من التنوع وحتى التجزئة. ويعني هذا ببساطة، أن هناك قوى داخلية وخارجية متفاعلة تعمل في سبيل الوحدة، أو على العكس، في سبيل التجزئة، وأن المجتمع العربي يشهد صراعاً داخلياً وخارجياً، فلا تكون الوحدة، كما لا تكون التجزئة، أمراً حتمياً، بل مرهونة بنوعية الصراع وفعاليته. ان عملية الوحدة هي عملية اندماجية «ديالكتيكية» تاريخية طويلة الأمد، وليست وجوداً ميكانيكياً حتمياً قدرياً مطلقاً يتحقق بمجرد التفاؤل التاريخي[4]. فالتاريخ صراع إرادات، والمنتصر هو الذي يملك الارادة الأقوى.

وفي هذا الاطار العام للصراعات التي خاضتها حركة القومية العربية خصوصاً منذ تفجر ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبدالناصر، ينبغي فهم وتحليل «معركة الوحدة». فالقومية العربية بداية ليست بأي حال شعاراً أو تكتيكاً، وإنما هي ترتبط بكل المعركة الضخمة التي شهدها الوطن العربي ـ مع مطلع الخمسينات، التي ليست معركة الحرية وحدها، أو معركة الاشتراكية وحدها، أو معركة الوحدة وحدها، بل معركة «الحرية والاشتراكية والوحدة» في وقت واحد. إن القول بأن تلك المعركة لم تكن معركة الوحدة وحدها، لا ينفي بالطبع ان الوحدة تحتل من ميدان المعركة مساحة أكبر وأوسع مما تحتله أي قضية أخرى.

ومن هنا أهمية تحليل سياسات القومية العربية لوضع معركة الوحدة في اطارها الشامل، وكمدخل لدراسة مواقف جنود هذه المعركة ورجالها، أي لتحليل مجموعة «العسكريين الاحرار الوحدويين»، من زوايا توجهاتهم ودوافعهم وسلوكهم ومواقفهم المتغيرة.

أولاً: سياسات القومية العربية

واجهت «القومية العربية»، وما تزال تواجه، حرباً سياسية وعقائدية ونفسية، كان من شأن أي قومية أخرى تتعرض لحرب مشابهة لها، أن تعلن انسحابها من أرض المعركة. وكانت هذه الحرب السياسية والعقائدية والنفسية تقوم على جملة فرضيات، فهناك من يذهب ابتداء إلى عدم توفر أركان الظاهرة القومية في الشعوب التي تقطن المنطقة العربية، ويؤسس على ذلك رفضه لهدف الوحدة العربية. وهناك من يقول أن القومية العربية لا تعدو أن تكون فكرة «عنصرية»، تقوم على الحط من شأن القوميات الأخرى، بل وتقوم أيضاً على اضطهاد هذه القوميات. وهناك من انطلق من أن القومية العربية لا تعدو أن تكون فكرة مجردة ليس لها ما يقابلها في الواقع المادي العربي، وانها بالتالي لا تعدو ان تكون وهماً من الأوهام الكبرى التي تستولي عادة على شعب من الشعوب، فيخضع لها هذا الشعب خضوعاً يصل الى حد الاستسلام الكامل من دون ان يفكر للحظة واحدة

---

(٤) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١١٢.

في حقيقة هذا الوهم. وهناك من خلص الى أن الوحدة العربية مستحيلة، وان القومية العربية حركة عاطفية لا أساس لها في الواقع العربي، وانها تدعو الى قيام وحدة عربية تحقق خارج التاريخ، أو أن هذه الوحدة تناهض حركة التاريخ(٥).

غير أن هناك نوعاً آخر من الهموم، تعرضت له القومية العربية، ومـا تزال، ينبني عـلى الخلط بين القومية، من ناحية، والوحدة، من الناحية الاخرى. فقـد اعتبر البعض أن عـدم وجود الـوحدة العربية هو دليل على أن العرب ليسوا أمة واحدة. وهكذا بدا دعاة القومية والوحدة العـربية وكـأنهم أمام مأزق غريب، فقد كانوا مـطالبين بـالتخلي عن هـدف الوحـدة العربيـة لعدم وجـود أمة عـربية واحدة خارج شبه الجزيرة العربية، وهم مطالبون وفقاً لهذه الحجة الجديدة بالتخلي عن اعتقـادهم في وجود أمة عربية واحدة، لأن هذه الأمة «المزعومة» لم تحقق وحدتها السيـاسية. وليست هنـاك حاجـة للتذكير ببدهية التفرقة بين القومية كوجود اجتماعي وحضاري قائم عـلى أساس وجـود الأمة والـوعي بذلك الوجود، من ناحية، وبـين الحركـة القوميـة كحركـة سياسيـة تهدف الى تـأكيد ذلـك الوجـود القومي، واستكمال عناصره السياسية والاقتصادية باعـلان «دولته»، من نـاحية اخـرى. وهكذا فـان عدم استكمال الحركة القومية لانجـاز اهدافهـا أو حتى اخفاقهـا، لا يصح أن ينهض دليـلاً على نفي وجود الأمة.

ولكن الأكثر أهمية من كل ما تقدم، بالنسبـة الى إطار هـذه الدراسـة، إنما يتمثـل في مجموعـة الدعاوي التي تذهب الى أن حركة القومية العربيـة لم تكن الا اخفاقـاً، فليست الوحـدة هي الهدف الـوحيد لهـذه الحركـة(٦)، على الـرغم من أنها تحتل منهـا موقعـاً مهماً بـالـطبـع. فبغض النـظر عن الانتكاسات التي أصابت الحركة القومية منذ منتصف الستينات، فإن أحداً لا ينبغي ان ينكر دورهـا الرائد في مقاومة الاستعمار والمساهمة في وضع الأصول الاولى لنظام دولي جديد، فضلاً عن دورها في تفجير احتمالات الثورة العربية، والتأكيد على وحـدة قوى الثـورة، على مستـويات الاقـطار والقارات والعالم، في مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمي، الموحد على هذه المستويات، بقيادة الـولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا أهمية أن نتبين هذه «المعركة الشاملة» في اطارها العالمي الواسع، وهو مـا يقتضي دراسة وتحليل **متغيرات البيئة الخارجية** ومدى انعكاسها على حركة القـومية العـربية، وعـلاقة التأثير والتأثر بـين الطرفـين. وهو مـا يفضي بنا الى الاطـار **الاقليمي والقومي**، لنتبـين معالم «النـظام العربي الجديد» الذي جسد صعود القومية العـربية وثـورتها، والتحـديات التي واجههـا ذلك النـظام والمعارك التي خاض غمارها.

١ ـ متغيرات البيئة الخارجية

بين الظواهر العديدة التي ميزت **النظام العالمي الجديد**، الـذي أخذت مـلامحه تتشكـل في غمار

(٥) صفوان قدسي، «محاولة في البحث عن معـادل سياسي لحركة القـومية العـربية،» **الفكـر العربي**، السنـة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/ اغسطس ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٢٢ ـ ١٣٢.

(٦) انظر في تفصيل ذلك: احمد يوسف احمد، «القـومية والـوحدة العـربية،» **الفكـر العربي**، العـدد ٤ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٦.

الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، تمكن الاشارة بصفة خاصة الى ثلاث ظواهر أساسية: أولاها ـ **ظاهرة الإحلال الاستعماري**، بمعنى صعود الولايات المتحدة الى مركز القيادة المطلقة للمعسكر الغربي، على حساب كل من الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي بصفة أساسية، واقتران عملية الاحلال، في الوقت نفسه، بتغيير أساليب السيطرة والاستغلال ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الاستعمار الجديد»، وثانيها ـ **ظاهرة الاستقطاب الدولي**، حيث اقترن صعود الاتحاد السوفياتي الى مرتبة القوة العظمى الأخرى، بعد الولايات المتحدة، بانقسام العالم الى كتلتين متصارعتين عسكرياً وايديولوجياً، ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الحرب الباردة». وثالثها ـ **ظاهرة التحرر الوطني**، حيث عمدت شعوب العالم الثالث الى الثورة من أجل حريتها واستقلالها وحقها في تقرير المصير، وبعد كل ذلك حقها في صياغة اختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخلياً وخارجياً، ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الحياد الايجابي». فكيف انعكست هذه الظواهر على المنطقة العربية، وبصفة خاصة الظاهرتين الاولى والثانية.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حلت **الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي**، كونهما الدولتين العظميين الجديدتين، محل بريطانيا وفرنسا على **قمة النظام العالمي الجديد**، بل لقد أدت تلك الحرب الى اعتماد كل من انكلترا وفرنسا على المعونة الأمريكية الاقتصادية، وعلى استمرار هذه المعونة لاعادة بناء ما دمرته الحرب، بينما نجت الولايات المتحدة من دمار الحرب. واكتسب الاتحاد السوفياتي قوة سياسية واقتصادية جديدة، بامتداد النظام الاشتراكي الى دول شرق اوروبا، ولما ظهر به كحامل رسالة ايديولوجية جديدة للعالم بأسره، وما حظي به بسبب ذلك من تأييد الحركات الاشتراكية داخل العالم الثالث والعالم الغربي نفسه. وفضلاً عن ذلك أبرزت الحرب العالمية الثانية بدرجة اكبر بكثير من الحرب العالمية الأولى، أهمية النفط في احراز النصر العسكري، وفي النمو الاقتصادي على السواء. كما أكتسب النفط أهمية جديدة بعد الحرب لشدة حاجة اوروبا الى منتجاته في اعادة التعمير، الامر الذي علقت عليه الولايات المتحدة نفسها لمنع انتشار النفوذ السوفياتي الى غرب اوروبا. وقد برزت بوجه خاص أهمية نفط المنطقة العربية بعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت فيها قبيل الحرب، وبسبب انخفاض نفقة انتاجه انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بنفط الولايات المتحدة وفنزويلا(7).

وهكذا تحددت أهداف الولايات المتحدة في المنطقة العربية في ضمان ثلاث مجموعات أساسية من المصالح، أولاها ـ **إحلال النفوذ الأمريكي** محل النفوذ البريطاني والفرنسي الآخذ في الزوال. وقد تحقق ذلك احيانا من دون الحاجة الى ممارسة ضغط أمريكي، كلما كان ضغط الحركات الوطنية من الداخل، وضعف قدرة الدولتين على مواجهتها، كافياً لتحقيق الانسحاب. ولكنه استدعى في أحوال أخرى ضغطاً مباشراً من الولايات المتحدة لاجبار الدولتين على تقليص نفوذهما أو على قبول الولايات المتحدة شريكاً لهما. وفي احوال كثيرة بدت الانقلابات العسكرية التي تؤيدها الولايات

(7) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤١ ـ ٤٢.

المتحدة، قبل أو بعد قيامها، أنسب الطرق لتحقيق هذا الانتقال؛ اذ كان من الصعب على الولايات المتحدة الاعتماد على الطبقة الاجتماعية نفسها التي أعتمدت عليها بريطانيا وفرنسا، أو على الحكام التقليديين الذين ترسب لديهم ولاء عميق للدولة الاستعمارية القديمة. ووجدت الولايات المتحدة في ضباط الجيش أداة مناسبة للغاية للسيطرة، تتلاءم مع محدودية خبرتها بأوضاع هذه المنطقة الاجتماعية والسياسية. وثانيها ـ **منع الاتحاد السوفياتي من اكتساب موطىء قدم له في المنطقة**، وما يرتبط بذلك من التصدي لانتشار «الشيوعية». وقد أقتضى ذلك اقامة قواعد عسكرية في المنطقة تمكن الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفياتي، من ضربه في أرضه باستخدام الرادع الأمريكي الرئيسي طوال السنوات العشر التالية للحرب، وهو الصواريخ المتوسطة المدى. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في السنوات التي تلت الحرب مباشرة في صد «خطر» السوفيات عن اليونان وايران وتركيا، وبدأت تعمل على ضم **الاقطار العربية**، خصوصاً مصر والعراق، الى حلف بغداد، الذي كان ربط تركيا وايران بحلف شمال الاطلسي. وثالثها ـ **ضمان تدفق النفط الى اوروبا الغربية، مع اكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية على حساب المصالح النفطية في اوروبا او بالتعاون معها**. وهو ما كان يتطلب ليس فقط وجود حكومات موالية في الاقطار المنتجة للنفط، بل وأيضاً أن يجد القائمون بالحكم فيها مصلحتهم الخاصة في استمرار تدفق النفط الى الغرب بكميات كبيرة.

ولذلك فعلى الرغم من أن الحكومات العربية استمرت خلال هذه الفترة في تكرار شعارات الوحدة العربية، فان هذه الشعارات ظلت، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي[٨]، مجرد محاولات لخداع الشعوب العربية، وبلغ الخداع قمة المأساة في حرب فلسطين.

وفي هذه السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان تأثر **الثقافة العربية** بكل من **الثقافة الأمريكية**، من ناحية، **وبالدعوة الشيوعية**، من ناحية اخرى، متناسباً مع درجة نفوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة. فاقتصر أثر **الدعوة الشيوعية** على قيام حركات سرية ضعيفة بالدعوة الى الاشتراكية في مصر وسوريا والعراق والسودان، وتداول الكتب المترجمة ترجمة سيئة في بيروت، والمعرضة للمصادرة، عن مبادىء المادية الجدلية والتاريخية، وقيام بعض المدافعين عن الاسلام بتفسيره تفسيراً اشتراكياً. بينما تمتعت الثقافة الأمريكية بدعم وتأييد الحكومات العربية، فنشطت **مؤسسة فرانكلين الأمريكية** في تمويل ترجمات عربية مطبوعة طباعة فاخرة تمجد طريقة الحياة الأمريكية، وتروج للفلسفة البراغماتية وتشرح كيف أن كل النبوءات الماركسية قد باءت بالخيبة. ونشأت في هذه الفترة **المدرسة الأمريكية في الصحافة العربية** التي تستجيب لرغبات القراء وغرائزهم وتستخف أن يكون للصحيفة «رسالة». ولم يقو الكتّاب العرب الذين كانوا مازالوا يدعون الى احترام التراث على مقاومة أي من الاتجاهين، اذ لم تكن لكتاباتهم تلك الجاذبية التي تمتع بها الاتجاه الاول بثوريته، والاتجاه الثاني بابتذاله. فتوقفت محاولة بعض الكتاب العرب، التي ازدهرت في الثلاثينات

(٨) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٥.

واقترنت بازدهار حركة التصنيع، لتجديد التراث العربي وإعادة تفسيره، دون الانتقاص منه[9].

ومع ذلك فقد تميزت فترة السنوات العشر التالية (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) بقيام حركة استقلالية في الاقطار العربية تذكر بلا شك بالعقود الاربعة الاولى من القرن الماضي. ومع كل ما تحقق في هذه الفترة من مكاسب وما أحيته من آمال في نفوس العرب، فان من الصعب ان يتجاهل المرء، هنا ايضاً، أثر تغير الظروف الدولية، الاستراتيجية والاقتصادية[10].

فمن ناحية، تغيرت الظروف الاستراتيجية في العلاقات بين المعسكرين بحيث حل نظام الصواريخ العابرة للقارات والغواصات الحاملة لصواريخ بولاريس في أعالي البحار، محل نظام الصواريخ المتوسطة المدى باعتباره الرادع الأساسي الأمريكي الجديد، ولم يعد من الاعتبارات الحيوية ربط بلدان المنطقة العربية بتحالف عسكري مع الغرب.

ومن ناحية ثانية، حدث تراخ مماثل في أهمية النفط العربي في نظر السياسة الأمريكية آنذاك. فعلى الرغم من استمرار اعتماد اوروبا الغربية على نفط المنطقة، فقد تميزت هذه الفترة بتضاؤل أهميته النسبية بسبب اتمام اوروبا لمرحلة اعادة التعمير، وثقتها باستمرار تدفقه اليها مع تباعد خطر سيطرة الاتحاد السوفياتي عليه، ومع تحول سوق النفط من «سوق البائع» الى «سوق المشتري»، باكتشاف مصادر جديدة له وصعوبة تسويقه خارج اوروبا الغربية.

ومن ناحية ثالثة، تراخت في الوقت نفسه الأهمية الاقتصادية النسبية للعالم الثالث لنمو الاقتصاد الغربي بسبب مجموعة من العوامل الجديدة التي طرأت على الأقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوروبا الغربية. فقد خلقت نهضة الاقتصاد الاوروبي فرصاً مجزية لتصدير السلع الأمريكية الى اوروبا، ولاستثمارات أمريكية واسعة في الصناعات الاوروبية. كما أدى قيام السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٨، التي لعبت الولايات المتحدة نفسها دوراً أساسياً في تكوينها، الى خلق سوق واسعة امام هذه الاستثمارات من دون الحاجة الى إقامة مشروعات متعددة داخل كل دولة أوروبية. كذلك أدى انخفاض مستوى الاجور وارتفاع نسبة البطالة في أوروبا الغربية بالنسبة الى مستواهما في الولايات المتحدة الى ارتفاع ربحية الاستثمار في أوروبا ارتفاعاً واضحاً عنها في الولايات المتحدة. وفضلاً عما تقدم، فقد صاحب هذه الزيادة في أهمية السوق الاوروبية كمجال للاستثمار والتجارة، انخفاض في أهمية التجارة والاستثمار في المواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث، نتيجة لانتعاش الانتاج الزراعي في الدول الصناعية، وزيادة درجة الحماية التي تمنحها هذه الدول لانتاجها الزراعي، وتزايد إحلال المواد الصناعية محل المنتجات الطبيعية.

٢ ـ النظام العربي الجديد

على الرغم من تعدد ظروف وعوامل نشأة النظام العربي الجديد، الذي أخذت ملامحه تتكامل

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥١.

أيضاً في غمار الحرب العالمية الثانية، فإن عاملاً رئيسياً يشكل أساس **النظام العربي**، وهو عنصر القومية. فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وأفرزت مفكرين وسياسيين بعضهم اعتنقها والبعض الآخر لم يستطع تجاهلها. وحين كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، وأصبح الاستقلال قريباً، كانت الفكرة القومية تياراً محسوساً ومحسوباً في المنطقة.

لقد بدأت الحركة القومية في الوطن العربي في شكل تيار سياسي، في وقت كانت معظم الأبنية الفوقية تخضع للحكم العثماني أو الاستعمار الغربي. ويمكن القول ان هذه المرحلة مثلت **النواة** التي تجمعت من حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة **النظام الاقليمي العربي**، حيث إنها المرحلة التي بدأ خلالها رسم حدود الوطن العربي كما نعرفه اليوم، وسي الحدود التي تختلف عن حدود النظام العثماني القائم وقتئذ، وتختلف عن حدود أي دولة اسلامية قامت في أي عصر من العصور. وقد كانت الحدود الخارجية للوطن العربي هي الاطار الذي حدثت داخله كل التطورات السياسية في المنطقة، بل وكانت هي نفسها الإطار الذي عملت على أساسه السياسة الاستعمارية، وأعترفت به صراحة، وحاولت اجهاضه، وحين فشلت عملت على تحجيمه بتنظيمه، ثم عمدت الى استخدام مفاهيم «جيوبوليتيكية» متعددة تجنبها الاعتراف بالمحتوى العربي لهذا الاطار[11].

وعلى ذلك فان **النظام العربي** ينفرد عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى في العالم بهذه الخاصية القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري، من ناحية، وفي حركة سياسية، من ناحية اخرى. وهي خاصية معنوية ونفسية لها نتائج سياسية مهمة. وتتمثل هذه الأهمية، في أن خاصية **القومية العربية** تجعل التفاعل بين اجزاء النظام ليس بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكنها تعطيها «قيمة رمزية» خاصة. فالعلاقات بين الاقطار العربية لا ينظر اليها عادة على انها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكن على أنها علاقات ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فانها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الاخرى أو فيما بينها. انها ليست «علاقات بين دول ذات سيادة» لأن سيادة الاقطار العربية تعتبر بحكم ظاهرة التجزئة، مجرد سيادة موقتة، من ناحية، كما أنها ليست سيادة مطلقة أو مانعة أمام حقيقة العلاقات والروابط والصلات بين أقطار وابناء الأمة العربية الواحدة، من ناحية اخرى. وقد ذهب جمال عبدالناصر الى تقنين هذا التوجه المهم في **الميثاق الوطني** ـ وهو أهم وثيقة سياسية رسمية صدرت طوال سني حكمه، بل ويعتبر أصلاً حتى للدستور ـ بالنص التالي:

«والجمهورية العربية المتحدة، وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي. ولا ينبغي الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شؤون غيرها»[12].

---

(١١) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٢) جمال عبدالناصر، الميثاق الوطني (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الباب التاسع.

ان هذه الطبيعة الخاصة للعلاقات بين الاقطار العربية، قد دفعت بعض الفقهاء العرب الى تأكيد ضرورة بلورة قواعد قانون دولي عربي يعكس هذه الطبيعة الخاصة للاقطار العربية في علاقاتها فيما بينها(١٣).

وعلى أي حال، فان هذا التوجه يوضح أن النظام العربي يشهد تناقضاً رئيسياً بين منطقتين ومفهومين يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض في داخله: فهناك من ناحية، منطق النظام العربي أو الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام، والتي يترتب عليها مفهوم الشرعية القومية، ويرتبط بها عدد من القيم السياسية العربية المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية العربية، والأمن العربي، والوحدة العربية. وهناك من ناحية اخرى، منطق الدولة أو المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية ويجد مصادره في الاوضاع الراهنة لأعضاء النظام، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، والتي جاءت الثروة النفطية لتكرسها وتدعمها.

ويلاحظ مما تقدم أن نشأة النظام العربي قد ارتبطت بتحولات جذرية في النظام العالمي، وخصوصاً أن معظم وحدات النظام العربي لم تكن قد حققت استقلالها، كما انها شهدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، وهي الهزيمة التي عمقت أزمة عدم الاستقرار في النظم العربية في مرحلة مبكرة من مراحل تطور وحدات النظام، وأبرزت بوجه خاص دور العسكريين في الحياة السياسية. كذلك أفرزت هذه المرحلة قواعد للسلوك السياسي العربي، مازال معمولاً بها حتى الآن، وفي مقدمتها الشرعية القومية للعمل السياسي، اذ استطاعت الفكرة القومية ان تفلت من محاولات الدول الاستعمارية القضاء عليها أو ترويضها في إطار جامعة الدول العربية، ومن تدعيم مبادىء السيادة القطرية ومن هزيمة فلسطين، وبقيت قادرة على اكتساب التزام الحكومات العربية بها(١٤).

وتنبغي الاشارة في هذا الصدد الى علاقة النظام العربي بالنظام العالمي، وهي تتسم بعدة توجهات. فمن ناحية هناك محاولات دائبة ودائمة من النظام العالمي للتغلغل في النظام العربي واستقطاب بعض الاقطار العربية لمصلحة هذه الدولة العظمى أو تلك، بما يتركه ذلك من آثار على العلاقات العربية نفسها(١٥). ومن ناحية ثانية فان أياً من القوى الكبرى لا ينظر بتشجيع الى حركة القومية العربية والى بناء النظام العربي على أساس قومي، أو الى قيام دولة كبيرة قوية في المنطقة. فالولايات المتحدة تنظر الى ذلك كتهديد لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. والاتحاد السوفياتي لا

---

(١٣) انظر: محمود كامل، القانون الدولي العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، انظر ايضاً:

Ezzeldin Foda, *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations*, Presentation by A.H. Badawi (The Hague: Nijhoff, 1957).

(١٤) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٦٧.

(١٥) انظر بهذا الخصوص:

Enver M. Koury, *The Super Powers and the Balance of Power in the Arab World* (Beirut: Catholic Press, 1970); Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), and Mohammed Ayoob, ed., *Conflict and Intervention in the Middle East* (London: Croom Helm, 1980).

يتعاطف ايديولوجياً مع هذه الدعوة القومية، كما تقدم، وأن كان لا يتردد في تأييدها سياسياً اذا ما كانت موجهة ضد النفوذ الغربي. ومن ناحية ثالثة، سعت كلا الدولتين العظميين، في مرحلة أو اخرى، الى تشجيع حاكم عربي ضد حاكم آخر، والى غرس أوهام الزعامة في هذه العاصمة ضد تلك. ونجحت كل منهما في فترة أو أخرى في استقطاب عدد من أعضاء النظام لمصلحتها، ولكن هذا الاستقطاب لم يكن كاملاً او مستمراً أو مستقراً. وكان الصراع العربي الاسرائيلي، في أغلب الأحيان، هو الحجر العثرة امام استمراره، ذلك أن الاختلاف بين وجهة النظر القومية وموقف العملاقين في هذا الصدد، كان بمثابة عنصر تباعد بين عضو النظام العربي والدولة العظمى. ولكن النظام العربي تمكن ـ رغم اختلاف النظم السياسية والاولويات الاجتماعية السائدة فيه ـ من ان يتجاوز هذه الاستقطابات، وبالذات عند حدوث التهديد الخارجي ذي الطابع القومي. وهكذا فبينما تسعى الدولتان العظميان الى استقطاب بعض أعضاء النظام العربي، وبينما يتجه بعض الاعضاء الى دولة عظمى بحكم التقارب الايديولوجي أو السياسي، فان هذه العلاقة لها حدود تمثلت عادة في التهديد المرتبط باسرائيل، وقدرة النظام العربي على استثارة اعضائه، وضغط الجماهير العربية من نظام توازن القوى الى نظام القطبية الثنائية، عمدت الولايات المتحدة الى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة الى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية، ودعت الى مشروعات الدفاع عن «الشرق الاوسط» والحلف المركزي. وقد كانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لمصلحة «نظام شرق أوسطي» وليس نظاماً عربياً، خصوصاً بعد قيام اسرائيل في قلب المنطقة كدولة غير عربية. وهكذا بدأ النظام العربي منذ مراحل نشأته الاولى يعاني اختراقاً غربياً، تمثل في اقامة دولة من المستعمرين الصهاينة، وفي محاولات متتالية للتحكم في تطوره والتأثير على مساراته، وهي محاولات لم تتوقف خلال جميع مراحل تطوره[١٦].

وهكذا يمكن القول أن التاريخ العربي الحديث، وخاصة منذ صعود جمال عبدالناصر، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: الاول هو نظام الشرق الاوسط وقد حملت لواءه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكانت الدولة الاولى هي «المهندس الفعلي للنظام»، وبموجبه كان على الأقطار العربية أن تتحالف مع كل من ايران وتركيا وباكستان واسرائيل نفسها كما مع دول الغرب الكبرى. أما الثاني فهو النظام العربي وهو لا يتحدد بكونه مجرد «وحدة جغرافية»، وانما هو فوق ذلك يمثل «وحدة بشرية» وأمة واحدة لها مصالح مشتركة وأولويات أمنية متمايزة عن تلك التي للغرب. ومن عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٧ بصفة خاصة، كان الصراع بين النظامين على أشده، وكان كل منهما يسعى الى تجميع قواه وتركيزها. الأول بالاعتماد على الغرب وعلى دول المنطقة غير العربية المؤيدة للغرب، مما أدى على الأقل، الى تحييد عدد من الدول، موقعها الحقيقي هو في النظام العربي، وهي أقطار النفط المحافظة والحائرة بين تطلعاتها الطبيعية، من ناحية، ومصالحها، من ناحية اخرى. أما النظام الثاني فقد ارتكز اساساً على مصر عبدالناصر، وعلى عدد من الاقطار العربية الاخرى وفي مقدمتها سوريا ومن ثم العراق والجزائر. وقد دعم الاتحاد السوفياتي هذا النظام الذي ارتبط بالثلاثي

---

(١٦) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٥٠ ـ ٥١ و ٦١ ـ ٦٢.

الهندي ـ المصري ـ اليوغوسلافي لتأسيس حركة عدم الانحياز. غير أن ميزان القوى بين النظامين كان هشاً باستمرار، وكانت نقطة الصدام الرئيسية بينهما هي تحديداً تلك الاقطار العربية التي التحقت بنظام الشرق الاوسط بدلاً من عضوية النظام العربي، فعملت لمصلحة الأول كرأس جسر في قلب الوطن العربي: من بغداد الهاشمية، الى يمن الامام، الى لبنان كميل شمعون، في حين شكلت حرب اليمن قمة الصراع[١٧].

ان الصراع بين النظام العربي ونظام الشرق الاوسط هو تعبير بغير شك عن الصراع الاساسي في المنطقة العربية، وهو الصراع العربي ـ الغربي (الأمريكي بالأساس). ان أساس الصراع العربي ـ الأمريكي هو المنطلق القومي للأمة العربية. فلم تكن مشكلة السياسة الأمريكية في الوطن العربي، في أي يوم، مع هذا الحاكم أو ذاك، وانما «كانت دائماً مع القومية العربية التي بادر (الساسة الأمريكيون) من البداية الى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة»[١٨]. والقومية العربية بالنسبة الى الساسة الأمريكيين ليست فقط مذهباً يؤمن به حاكم عربي أو آخر، وإلا ـ لو كان الامر كذلك ـ لانقسمت السياسة الأمريكية الى سياستين: سياسة أمريكية صديقة، وسياسة أمريكية معادية. ولكن السياسة الأمريكية تعتبر القومية العربية أعمق وأشد خطراً من كونها مجرد مذهب أو ايديولوجية يؤمن بها بعض الحكام العرب، ويحاربها البعض الآخر. لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها أبعد نظراً وأكثر فهماً لأمور العرب من بعض العرب أنفسهم. فالقومية العربية بالنسبة اليها مذهب وأسلوب عمل ووجدان أمة وهياكل، وهي ـ كما يجتهد الكثيرون منا لاثبات ذلك ـ ماض وحاضر ومستقبل. وبالتالي لا يعني قيام حاكم عربي باختيار موقف العداء للقومية العربية، ان هذه القومية لم تعد قيداً على تصرفاته، أو لم تعد مفجراً لسياسات وقرارات يتخذها ضد رغبته. فالولايات المتحدة تعرف جيداً أن الرأي العام العربي ـ رغم كل القيود المكبلة له ـ يشكل قوة ضاغطة على كثير من الحكومات العربية، حتى تلك التي لا تعترف بوجوده، أو تسمح له بالتشكل داخل حدود سياداتها. وتعرف الولايات المتحدة أنه في حالات معروفة تهورت حكومات عربية واتخذت قرارات غير قومية،

---

(١٧) انظر عرضاً جيداً لذلك الصراع في:

Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July1978), pp. 714 - 727.

انظر أيضاً وجهة نظر مخالفة في:

Fouad Ajami, «The End of Pan - Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (1978 - 1979), pp. 355 - 373.

انظر ايضاً عرضاً للموضوع نفسه في: غسان سلامة، «العروبة والشرق الاوسط والبحث عن الهوية،» الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/ اغسطس ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣ ـ ١٥٨.

(١٨) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١). انظر ايضاً الافكار الهامة التي عرضها جميل مطر في عرضه لهذا الكتاب في: جميل مطر، «خواطر من مذكرات محمود رياض: الحرب الأمريكية ضد الامة العربية،» شؤون عربية، العدد ١٣ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٥٥١ ـ ٥٥٩.

وفي كل الحالات دفعت هذه الحكومات ثمناً غالياً ـ ولو بعد حين ـ تراوح بين عدم الاستقرار الداخلي، والاغتيال السياسي.

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن فترة تصاعد الصراع بين النظام العربي ونظام «الشرق الاوسط» فيما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧، تتوافق في معظمها مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، اذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشده، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين الى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما. وفي ظل سيادة فكر التوسع الاستراتيجي الذي استحوذ على السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من الأحلاف العسكرية بهدف «احتواء» الاتحاد السوفياتي. وقد حاول الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق، وتشجيع حركات التحرر، أو إثارة المشكلات في وجه الاستراتيجية الأمريكية. وازاء هذا الوضع لم يكن أمام عديد من الدول الحديثة الاستقلال، الا ان تؤكد بأي شكل قدرتها على «ملء الفراغ» والخلاص بنفسها من أخطار تطاحن العملاقين على أراضيها، ووجدت في سياسة الحياد الايجابي اسلوباً تتقي به شرَّ الانحياز الى طرف أو آخر، ووسيلة تدعم بها ارادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية.

الا أن نشأة مجموعة الحياد الايجابي لم توفر للنظام العربي الحماية أو المناعة ضد التدخلات الاجنبية، بل على العكس أثارت هذه السياسة الولايات المتحدة، التي عملت بكل الوسائل على محاربتها ومنع انتشارها بين أقطار النظام العربي، خصوصاً وانها كانت تتضمن تحريض الشعوب على إثارة المتاعب للقوات المسلحة الغربية المتمركزة على اراضيها، وتشجيع حركات التحرر والاستقلال. ولم يقف عائقاً امام الهجمة الغربية الجديدة في المنطقة سوى رد الفعل الذي ولده انبعاث الحركة القومية في أرجاء كثيرة من الوطن العربي، والسرعة التي استثمر بها النظام المصري الجديد هذا الانبعاث وطرح نفسه، في شخص جمال عبدالناصر ـ كتجسيد ورمز للحركة القومية العربية. وهكذا تشابكت العلاقة بين القيادة المصرية والحركة القومية، حتى ١٩٦٧ على الأقل، فتبادلتا التأثير، وأفرزت تلك العلاقة علامات واضحة اكتست بها جل تطورات النظام العربي وتفاعلاته، سواء مع القمة الدولية أم مع اسرائيل. ولا شك أن الطاقة الايديولوجية التي ولدتها الثورة القومية، كانت من أهم العناصر التي جعلت فكرة الحياد الايجابي أكثر قبولاً في الوطن العربي، وأكسبتها طابعاً ثورياً لم يتوافر لها في أي منطقة أخرى من العالم. وتتضح آثار هذا التلاحم بين القومية العربية والحياد الايجابي في الرفض العام لمبدأ ايزنهاور، وغيره من المشروعات الأمريكية، ورد الفعل السلبي للموقف السوفياتي من قيام الوحدة المصرية ـ السورية، كما تتضح أثار هذا التلاحم في القوة السياسية الكبيرة التي اكتسبتها القيادة المصرية وساعدتها في مواجهة الاحزاب الشيوعية في الوطن العربي عموماً، وفي سوريا والعراق خصوصاً[١٩].

أما جمال عبدالناصر، فقد تواتر في إدراكه، حتى ما قبل الانفصال عام ١٩٦١، التأكيد على

---

(١٩) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٦٧ ـ ٦٨.

أن الصراع الاساسي في المنطقة، إنما يدور بين القومية العربية، وبين الصهيونية والامبريالية والشيوعية. ولقد عبر عن ذلك بقوله:

«الصراع الاول هو صراع القومية العربية مع الصهيونية التي ترى في القومية العربية عقبة ضد أطماعهم في التوسع، وتحقيق حلمهم في خلق ملك اسرائيل من النيل الى الفرات. والعقبة الاخرى هي الدول الاستعمارية ومحاولاتها وضع هذه المنطقة، ووضع البلاد العربية داخل مناطق النفوذ الغربية. والعامل الجديد هو نشاط الاحزاب الشيوعية في هذه المنطقة من أجل طعن القومية العربية وتصفية القومية العربية حتى يخلو الجو للشيوعية لتسيطر على هذه المنطقة من العالم العربي»[20]. ومعنى ذلك، من زاوية ادراك جمال عبدالناصر، ان التناقض مع الصهيونية هو تناقض قومي إقليمي يدور حول إقليم فلسطين، وان التناقض الثاني مع الامبريالية هو تناقض سياسي إقتصادي يدور حول قضية التحرر والتبعية، أما التناقض مع الشيوعية فهو يدور حول قضية القومية والوحدة العربية. ومن هذه الناحية تتضح العلاقة بين القومية العربية وشرعية النظم الحاكمة، وخاصة النظم العسكرية منها كما سيأتي بيانه.

وخلاصة ما تقدم، بالنسبة الى محصلة الصراع بين «النظام العربي» و«النظام الشرق اوسطي» عشية الوحدة المصرية ـ السورية، ان ساعد القومية العربية قد أشتد، وبرزت على السطح كقوة دولية تسعى للتحرر، وتدعو الى الحياد الايجابي، وتقاوم الاحلاف والتبعية، وتؤكد أن الخطر الأول على العرب هو خطر الامبريالية والصهيونية، وأنه لا بد من تحرير الوطن العربي والانسان العربي، وتحقيق الوحدة العربية. لقد طرحت حركة القومية العربية قضايا العدالة الاجتماعية والوحدة وتحرير فلسطين بالقوة نفسها والعمق اللذين طرحت بهما قضايا التحرر ومقاومة الأحلاف. وهكذا نجد الحركة القومية العربية في مرحلة بروزها ترفض التبعية، وتنتهج موقفاً أكثر تقدماً، وأصدق تعبيراً عن مطالب الجماهير العربية، وتوجز أهدافها في «الحرية والاشتراكية والوحدة».

وعلى هذا الطريق، تسارعت التطورات، وتصاعدت الصراعات، وتمخض كل ذلك عن مظاهر عدة من انقلابات سوريا، الى الثورة المصرية، الى ثورة الجزائر، الى انتفاضات العراق والاردن واطراف الجزيرة العربية، الى استقلال تونس والمغرب والسودان وليبيا، الى هزيمة سياسة الاحلاف، وصفقة الاسلحة التشيكية لمصر، الى تأميم قناة السويس ودحر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

وبين جميع هذه الاحداث، على الرغم من أهميتها وتأثيرها، يظل التحرك الثوري في مصر ليلة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ علامة بارزة في مسيرة النضال القومي العربي المعاصر. فقد جاءت الاحداث لتؤكد دور هذه الثورة التي قادها الجيش في مصر، ودور قائدها في النضال العربي، بحيث صارت القاهرة في مطلع عام الوحدة ١٩٥٨ قاعدة الثورة العربية، وصار جمال عبدالناصر القائد الطليعي لمعظم الثوريين العرب. مع التأكيد على الآثار السلبية لهذه التحولات، وخاصة من زاوية تطور

(٢٠) خطاب جمال عبدالناصر بمناسبة حفل تكريم الضباط الخريجين في الكلية الحربية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ في: جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.])، القسم الثاني، ص ٤٣٣.

«الظاهرة العسكرية» في الوطن العربي، كما سبقت الاشارة الى ذلك تفصيلاً.

وعلى ضوء ذلك التطور، تبلور الوضع العربي عشية الوحدة المصرية ـ السورية في نقاط عدة: **أولها** ـ تضاعف دور الجماهير في الحياة السياسية العربية، **وثانيها** ـ بروز النضال العربي على النطاق العالمي، **وثالثها** ـ تبلور أهداف النضال العربي في «الحرية والاشتراكية والوحدة»، **ورابعها** ـ تخلف الاحزاب والمنظمات والحركات السياسية العربية عن منطق المرحلة، **وخامسها** ـ وضوح تأثيرات النفط في الحياة العربية وبخاصة ضد أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة[٢١].

تلك كانت معالم الواقع العربي عشية الوحدة، ولقد كان من نتائج ذلك أن تغيرت مراكز القوى المتصارعة في المنطقة، وتبدلت استراتيجية وتكتيك كل منها.

فالقوة القومية العربية غدت القوة الاولى، المعبرة بحق عن التيار الجماهيري السابق. وتمكنت حركة القومية العربية من أن تصبح قوة دولية كبيرة يزداد أثرها وتأثيرها باستمرار، ويتزايد تبعاً لذلك تفاعلها وصراعها مع القوى الدولية الاخرى. وكان واضحاً أنه في مواجهة المشروعات الاستعمارية ـ خصوصاً مشروع ايزنهاور ـ لابد من خطوة وحدوية. ولما كانت حركة القومية العربية تربط الوحدة بالتحرر، فقد غدت وحدة مصر وسوريا هي الهدف، ولم يكن هذا المطلب وحدوياً فحسب بل كان مطلباً تحررياً أيضاً، فصمود سوريا بدون الوحدة غير مضمون، وصمود مصر، إن سقطت سوريا، غير مؤكد.

وبقيت **القوة الامبريالية** تملك امكانات كبيرة، وبقيت استراتيجية هذه القوة على حالها، وقام **مشروع أيزنهاور** ليحقق هدفين: من ناحية ـ تحرك في المشرق، يستهدف ضرب القوى الثورية، ويطمع في أن يسجل نصراً في سوريا. ومن ناحيةاخرى ـ تآمر في مصر يستهدف ضرب الثورة العربية في مركز انطلاقها.

وزادت امكانات القوة الشيوعية بشكل واضح، وتعاونت مع الحركة القومية في اكثر من قطر، وعقد الشيوعيون صداقات واسعة، شملت حتى بعض الاقطاعيين والرأسماليين (كحالة الجبهة الديمقراطية في سوريا بقيادة المليونير خالد العظم)، وتمكنوا من اقامة بعض الجبهات الوطنية بقيادتهم. لكن الشيوعيين بالغوا في مغزى ما حققوا، وتصوروا ان في مقدورهم أن يلعبوا دوراً أكبر. وساهم الاستعمار وأعوانه في تغذية هذا التصور، ولعب «الانتهازيون» الملتفون حول الشيوعيين دورهم في تكبير الصورة[٢٢].

وهكذا كان الوطن العربي يعيش أحداثاً ثورية في مطلع عام ١٩٥٨، تعكس تجربة الأمة العربية خلال مسيرتها النضالية الدامية، وكان من الواضح أن الوطن العزبي مقبل على تغييرات

---

(٢١) عوني عبدالمحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ٢٤ ـ ٥٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٤.

جذرية، ومن هنا كانت القوى الثلاث تتحرك بجد وعلى جميع الجبهات.

ثانياً: القومية العربية وبناء الشرعية العسكرية

يمكن القول ان النظم السياسية كافة، كقاعدة عامة، تسعى الى ضمان الشرعية، بما في ذلك أكثر النظم ديكتاتورية، وليس أدل على ذلك من حجم التكاليف التي تتحملها مثل هذه النظم، ومن الجهود التي تبذلها على المستويات كافة ومن قبل أرفع المسؤولين في الدولة في مجالات الدعاية والدعوة وعمليات الاتصال بشكل عام. وربما من هذا المنطلق يمكن أن نفهم مغزى الاشارة الى ان غوبلز، وزير دعاية هتلر، هو المنتصر الوحيد في الحرب العالمية الثانية! فبدون شرعية، كما خلص فيبر، يشق على أي حاكم، أونظام أو حكومة، توفير القدرة اللازمة لعملية إدارة الصراع، التي تعتبر مطلباً ضرورياً للاستقرار طويل الأمد وللحكومة الصالحة[٢٣].

ولقد تقدم أن مشكلة الشرعية تعتبر في مقدمة المشكلات التي تواجه النظم العسكرية، بصفة خاصة، والتي تظل ملازمة لها، طالما استمرت تلك النظم على حالها نظماً عسكرية، فلا هي عادت الى الثكنات وتركت الحكم للمدنيين، ولا هي تحولت تدريجاً الى نظم مدنية. فلا شك ان مسألة الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسوغات وصول النخبة العسكرية الى السلطة (التي تتلخص إجمالاً في إنكار «شرعية» النظام المدني نظراً الى تضاؤل «فعاليته» خصوصاً في مواجهة التحديات التاريخية والحضارية، من ناحية، وعدم قدرته على ضبط حالة «عدم الاستقرار»، من ناحية اخرى). وهي ترتبط أيضاً ارتباط وثيقاً بأسلوب وصول النخبة العسكرية الى السلطة (والذي يتجسد عملاً في «استخدام القوة» لاسقاط نظم ومؤسسات «الشرعية» القائمة). وفضلاً عن ذلك تعتبر مسألة الشرعية في صلب عملية ادارة الصراع وتوجيه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة (وهنا نستعيد الى الاذهان متغيرات مبدأ الشرعية العسكرية، من ناحية، وارتكاز النظام السياسي كله على مجالس قيادة الثورة، من ناحية ثانية، واعتماد النخبة العسكرية على جهاز الدولة أمناً وادارة واعلاماً، من ناحية ثالثة). وأخيراً، تتصاعد حدة أزمة الشرعية في ظل النظم العسكرية بالنظر الى «اشكالية الاستقرار واشكالية العسكر» السابق الاشارة اليها، خصوصاً على ضوء الأهداف الكبرى التي تروج لها مجموعات النخبة العسكرية، والتطلعات المتصاعدة التي تحرض عليها، وتجزل الوعود بتنفيذها.

كذلك فقد تقدمت الاشارة تفصيلاً الى الأدوات والاستراتيجيات التي عمدت مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة الى استخدامها في عدد من الاقطار العربية في مجال بناء الشرعية على المستويات القطرية. ولكن ما تنبغي الاشارة اليه هنا يتمثل في أن «مشكلة الشرعية» التي واجهتها النظم العسكرية العربية، لم تكن ذات طابع قطري محض، وإنما كانت تتعدى المستويات القطرية إلى

(٢٣) انظر: M. Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. Henderson and T. Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 130 - 135.

المستوى القومي. وليس أدل على ذلك من أن غالبية الابعاد السابق تقديمها بخصوص مشكلة الشرعية التي تواجهها النظم العسكرية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بايديولوجية القومية العربية. وعلى سبيل المثال فإن غالبية النظم العسكرية العربية درجت على أن تضع قضايا فلسطين والوحدة العربية ضمن أبرز المسوغات التي تقدمها لتفسير استيلائها على السلطة. كذلك فإن طائفة الأهداف الكبرى التي كانت تروج لها مجموعات النخبة العسكرية العربية، فضلاً عن «التطلعات المتصاعدة» التي كانت تحرض عليها، كانت تتجاوز باستمرار «النطاق القطري»، وترتفع على نحو أو آخر الى مستوى الأهداف والتطلعات المرتبطة بايديولوجية القومية العربية. ومن هذه الناحية، فقد سبقت الاشارة الى ضرورة تقدير أهمية البيئة العربية، في ابعادها المادية والمعنوية، للشرعية القومية، من ناحية، والى أن القومية العربية تعتبر، بالتالي، مورداً هائلاً لإضفاء الشرعية، في الواقع للرؤساء وللملوك على حد سواء، من ناحية اخرى.

وعلى ضوء ما تقدم، سنعرض فيما يلي لنقطتين اساسيتين لتحديد موقع العقيدة القومية في إطار استراتيجيات بناء الشرعية بشكل عام، فضلاً عن تتبع مسيرة النظم العسكرية العربية التي أعتمدت القومية العربية، والايديولوجية الثورية إجمالاً، كمصدر أساسي ووحيد أحياناً لشرعيتها: **النقطة الأولى** تنصرف الى دراسة استراتيجيات بناء الشرعية بشكل عام، اما **النقطة الثانية** فتدور حول صعود وهبوط الايديولوجية الثورية.

١ ـ القومية العربية واستراتيجيات بناء الشرعية

لتحليل تطور هذه العلاقة بين ايديولوجية القومية العربية وشرعية النظم العسكرية العربية، من ناحية الادراك كما من ناحية الممارسة، يمكن الاشارة بداية الى أن فيبر قد خلص الى أن الأساس الأكثر شيوعاً لبناء الشرعية، في المجتمعات الحديثة، يتمثل في الايمان بمبدأ **الشرعية الدستورية**، والذي يتلخص في الاستعداد لطاعة القواعد السليمة من الناحية الرسمية، والتي أقرت عبر اجراءات مقبولة[٢٤]. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن الصعوبات التي واجهت مجموعات النخبة السياسية العربية، وبخاصة العسكرية منها، كانت عديدة: **وأولها** ـ ان المجتمع العربي لم يعد تقليدياً. فقد شهدت المجتمعات العربية تطورات عدة في هذا القرن، وبصفة خاصة تحت تأثير الظاهرة الغربية بمختلف أشكالها، من ناحية، **والظاهرة العسكرية** بشتى أنماطها، من ناحية أخرى، وقد تمخضت هذه التطورات عن تمزيق علاقات السلطة التقليدية وخفض مكانة النخبة القديمة. وفي إطار القدر الهائل من التعبئة الاجتماعية الذي تعرضت له تلك المجتمعات، لم تعد الاساطير والجبرية البدائية مصدراً يمكن الاعتماد عليه كأساس للسلطة. ولكن، اذا كان المجتمع العربي لم يعد تقليدياً، فمازال بعيداً عن أن يكون عصرياً تماماً، وإنما هو يمثل بتعبير ايزنشتادت المجتمع «ما بعد التقليدي»[٢٥] ـ وهو ظرف غامض لا يساعد على قيام لا شرعية تقليدية ولا شرعية دستورية.

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢٥) S. Eisenstadt, «Post - Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition,» *Daedalus*, vol.102, no. 1 (Winter 1973), pp. 1 - 26.

وثانيها ـ ان إمكانية بناء الشرعية على أساس من الايمان العقلاني بالقيم المطلقة، كما يعبر عنها مثلاً بقبول فلسفة القانون الطبيعي في العصور الوسطى، قد تقلصت في الوطن العربي الحديث بسبب انهيار التشريع الاسلامي كعنصر أساسي في تشكيل السياسة العامة. ولا يقصد بذلك أن الاسلام كديانة شعبية في حالة انهيار، وبالعكس فان أهميته كرابطة تضامن وباعتباره أحد مقومات القومية العربية، لم تتعرض لأي تقلص، ولكن تنامي عدم الاعتماد على المعايير والمقاييس الاسلامية في القضايا، والصراعات، والعمليات السياسية في النظم السياسية العربية المعاصرة، فضلاً عن النفوذ المتضائل للسلطات الاسلامية في الشؤون السياسية، كل ذلك يقلل من أهمية الاسلام باعتباره مرادفاً لمفهوم القانون الطبيعي عند فيبر كأساس للشرعية. وثالثها ـ ان النضال من أجل بناء الشرعية على أساس من النظم الدستورية وهي تمثل جوهر مشكلة الشرعية العربية، ما يزال في بداية الطريق. ان المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تكون هناك «قواعد صحيحة للعبة»، هو محل قبول عام من مجموعات النخبة العربية، ولكن هذه القواعد نفسها لم تظهر بعد بشكل عام، ولم يتحقق لها قدر من الاستمرارية، وليست لها إلا فعالية محدودة. وفي الواقع، فإننا اذا أخذنا في الأعتبار مدى حداثة النظم السياسية العربية، فمن الصعب الا يكون الأمر على هذا النحو. وباختصار، فإن القواعد المقبولة التي أشار اليها فيبر، ما تزال غائبة الى حد بعيد، ولهذا لا ينبغي أن ندهش كثيراً اذا ما كانت طرق تدعيم النظم العربية او شعبيتها ـ الشرعية الموقتة ـ تعتمد كثيراً على الانفعالات والمشاعر والكاريزما. ولا ينبغي أن يدهشنا أيضاً أن شرعية هذه النظم متقطعة ومتقلبة، وواهية، اذ هي تفتقد القواعد المؤسسية الصلبة[٢٦].

ومن هنا تطرح مرة ثانية قضية الادوات والاستراتيجيات التي تستخدمها مجموعات النخبة العربية، وبخاصة منها المجموعات العسكرية، لبناء الشرعية في ظل الظروف السائدة في المحيط السياسي العربي. لقد قدم ايستون تقسيماً ثلاثياً لمصادر الشرعية: البنياني ـ من ناحية أولى، والشخصي ـ من ناحية ثانية، والايديولوجي ـ من ناحية ثالثة[٢٧]. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن شخصية قوية قد تولد الشرعية لحكومة ما أو لنظام بأكمله. كذلك فإن الحكومة، أو المعارضة التي تنجح في تبني مشروع ايديولوجي بارز قد تحقق تأييداً ايجابياً كبيراً. وبالتأكيد توضح ظروف الوطن العربي أن القادة الذين يعلنون التزامهم الكامل بانجاز أهداف مجردة، ولكن ذات قيمة عليا ترتبط بالالتزامات المقدسة، أو بالهوية القومية أو بالمبادىء والمثل العليا، يمكنهم ان يستمروا لفترة أطول وأن يحققوا إنجازات أفضل من أولئك الذين يفرضون الطاعة فقط على أساس من الاكراه أو المنافع. إن المجموعة الاولى من القادة قد تحقق النجاح في توليد نمط الشرعيةالاكثر ندرة، ولكن الاكثر قابلية للاستمرار، وهو الشرعية البنيانية او الدستورية.

وتوضح الدراسة المقارنة لاستخدام هذه المصادر الثلاثة في إطار النظم العسكرية العربية،

---

(٢٦) يعتمد هذا الجزء اساساً على الافكار التي قدمها هدسون بهذا الخصوص. انظر:

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn. : Yale University Press, 1977), pp. 16 - 25.

(٢٧) D. Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), pp. 302 - 304.

الأهمية الخاصة لعنصر الايديولوجيا، في بناء شرعية هذه النظم.

فمن ناحية اولى، تعتبر الهياكل السياسية في حد ذاتها مصدراً مهماً للشرعية، فهي تخلع شرعية قانونية على النظام في الحدود التي ينظر فيها الى هذه الهياكل على انها تشكل الإطار التي ستجري داخله «القواعد المقبولة» للممارسة السياسية. ولتقويم أثر الظروف البنيانية على الشرعية العربية يمكن الاستناد الى مفهوم «بناء المؤسسات» الذي قدمه هنتنغتون، والذي يقصد به - كما تقدم - مدى قدرة المؤسسات وقواعد الممارسة السياسية على ان تكتسب قدراً من القيمة والاستقرار. وهكذا كلما تقدم النظام في مستوى المؤسسية - ويتضح ذلك بمعايير التكيف، التعقيد، الاستقلال، التماسك المشار اليها سابقاً - كلما تدعمت شرعية ذلك النظام.

ويلاحظ أن دوائر إضفاء الشرعية تصبح أكثر اتساعاً كلما تقدم المجتمع في مضمار التحديث، ويحدث هذا الاتساع على مستوى الجماهير والنخبة معاً. ولذلك فليس من السهل على النظام ان يبني معادلة شرعية تتميز بوجود قبول واسع في كل من الدوائر المتزايدة للنخبة والجماهير، وان يكون قادراً في الوقت نفسه على إدارة الصراعات الجديدة، داخل كل منهما، وفيما بينهما، والتي تصاحب التوسع في مجال المشاركة السياسية.

إن المدى الذي يمكن ان تذهب اليه النظم العربية في مجال بناء الشرعية البنيانية يعتبر مبدئياً، دالة في الامكانات المتاحة لها لبناء قدرات مؤسسية بيروقراطية وحزبية لانجاز الخدمات وايضا للقيام بالوظائف الحكومية الاستخراجية. وعلى الرغم من أن الشرعية البنيانية في غالبية النظم العربية المعاصرة، تعتبر ضعيفة، الا اننا ينبغي ان نضع في اعتبارنا احتمالات تطورها ونموها. فمن الملاحظ أنه، على خلاف بداية الستينات، ليست هناك سوى أماكن محدودة في الوطن العربي حيث لا وجود للقانون، والنظام، والحضور الحكومي. إن القوانين المدنية تنمو جنباً الى جنب، أو محل، المؤسسات القانونية الاسلامية. كذلك فإن النمو الكبير في حجم الأجهزة البيروقراطية، المدنية والعسكرية، في جميع الاقطار العربية تقريباً، يضيف وزناً جديداً الى السلطة الحكومية. وفضلاً عن ذلك، وفوق قدرات السيطرة الحكومية المتنامية، هناك ايضا قدرات متنامية في مجال الخدمات.

ولكن على الرغم من هذا النمو الكبير في الأبنية البيروقراطية، هناك نمو محدود في أبنية المشاركة السياسية. إن الاحزاب والحركات السياسية ظهرت فعلاً في غالبية الاقطار العربية، ولكن تلك التي لا تعتبر امتداداً بيروقراطياً لحاكم أو لنظام لعبت في العادة دوراً لا وظيفياً، وثورياً، واحياناً هداماً، وشكلت مصدراً للتحدي أكثر منه لتدعيم شرعية النظام. وعلى ضوء حداثة التقاليد الليبرالية في النظم السياسية العربية، فإنها لم تستمر الا لفترات محدودة، وذلك لم يكن مستغرباً.

إن هذا الفشل، الذي يمكن فهمه، له أهمية تتجاوز أهميته الاكاديمية اليوم، نظراً الى ان كل السياسيين العرب، المحافظين والتقدميين، سواء في الحكم أم في المعارضة، يتبنون الديمقراطية باعتبارها هدفاً سياسياً محورياً. كذلك فإن فكرة المشاركة الجماهيرية أصبحت واسعة الانتشار والقبول. ومن هنا فإن معيار الشرعية السياسية في الوطن العربي حالياً قد تجسد في مبدأ بناء حكومة

بالجماهير، من أجل الجماهير، ومن الجماهير. ولا شك ان عدم استجابة النظم العربية المعاصرة، العسكرية والمدنية، لهذا المعيار يقف حجر عثرة أمام عملية بناء شرعية بنيانية حقيقية.

ومن ناحية ثانية، خلص ايستون الى أنه في النظم التي يحتل فيها سلوك وشخصيات أولئك الذين يقبضون على مقاليد السلطة أهمية مسيطرة، يصبح **الأساس الشخصي** للشرعية جزءاً مهماً في الاطار الشامل لمعادلة الشرعية. ويضيف الى ذلك أن كل أنماط القيادة السياسية، وليس فقط نمط القيادة الكاريزمية، متى ما كانت قادرة على اكتساب دعم ما، تحمل في ثناياها هذه الامكانية لإضفاء الشرعية. وهو ما يعني ان مفهوم الشرعية الشخصية يغطي نطاقاً أوسع في ظاهرة القيادة من مجرد الكاريزما بمعناها الأصلي لدى فيبر، ويتضمن هذا المعنى الاخير أيضاً[٢٨].

ومن هذه الناحية، يلاحظ أن النظم السياسية العربية تخلع أهمية خاصة على القيادة الشخصية سواء من الناحية التاريخية أم من الناحية الثقافية، ويتزايد وزن هذه الأهمية كما تقدم، في النظم العسكرية. وفضلاً عن ذلك يلاحظ أن القيادات العربية تعمل في نظم تتميز بانخفاض مستوى المؤسسية. وفي غمار التغير الايديولوجي العنيف، فإن عليها أن تحمل جانباً كبيراً من عبء الشرعية، أكثر مما يمكنها أن تتحمل.

كذلك يلاحظ ان بعض هذه القيادات (مثل جمال عبدالناصر) حقق مؤهلات نمط القيادة الكاريزمية، وأمكنه بالتالي تحقيق التماسك الجوهري للنظام السياسي، ولكن قادة آخرين أقوياء في الوطن العربي فشلوا في تحقيق النتيجة نفسها، ولكنهم ما زالوا يمثلون مصدراً لشرعية النظام. فهؤلاء القادة على الرغم من عدم قدرتهم على طرح مثل هذه القوة السحرية على مواطنيهم، الا أنه ما زال في قدرتهم ممارسة وظيفة إضفاء الشرعية، مما يرجع جزئياً الى فراغ الشرعية من المصادر الاخرى، وجزئياً الى الأهمية التاريخية ـ الثقافية التي تنسب الى القيادة الشخصية.

ويلاحظ من الناحية النظرية أن الشرعية الشخصية يمكن أن تصبح عرضة للتآكل في شكل متزايد في غمار عملية التحديث، وكلما أصبح المجتمع عرضة للمعايير المعادية للنزعات المطلقة والديكتاتورية؛ ولا شك أن هذا هو الاتجاه الطويل الأجل في الوطن العربي. ولكن **القيادة الشخصية**، في الوقت الحاضر، ما تزال تمثل مصدراً مهماً للشرعية، جزئياً بسبب غياب الهياكل البديلة، وجزئياً بسبب قدرة القادة على أن يجسدوا في انفسهم بعض قيم إضفاء الشرعية النابعة من الثقافة السياسية، وبصفة خاصة من **العقيدة القومية**.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ بالتالي ان الايديولوجيا تشغل حيزاً كبيراً من مصادر الشرعية في النظم العربية. ولقد سبقت الاشارة الى ان الخطاب السياسي في الوطن العربي، طوال ربع القرن الأخير، مفعم بالايديولوجيا. واذا ما حاول المرء قياس مدى تكرار رموز القومية في الخطاب السياسي للزعماء العرب ـ مثل فلسطين، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الاسلام ـ فسوف

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

يكتشف مدى محدودية النقاش حول البدائل السياسية، والمشروعات والسياسات اليومية. وسوف يلاحظ أنها تتجاوز كلياً الأهتمام الذي يعطى للقضايا العميقة المماثلة - من نحو الهوية والسلطة والمجتمع الصالح - في الخطاب السياسي للنظم السياسية الأكثر استقراراً.

ان **الآثار السيكولوجية** للتعبئة الاجتماعية قد ولدت ليس فقط مصلحة، بل وحاجة أيضاً للجماهير حديثة الأهتمام بالسياسة، لتبني أهداف جماعية عليا ذات قيمة ومعنى، من ناحية، وكذلك سياسيين ربطوا أنفسهم بهذه الاهداف، من الناحية الاخرى.

اما **الآثار الاجتماعية** لتلك التعبئة، فقد خلقت في الوقت نفسه ظروفاً موضوعية من الفقر وعدم المساواة في صفوف الطبقات الدنيا في الريف والمدينة، جعلت ايديولوجيات الاشتراكية، وإعادة التوزيع، والرفاهية الاجتماعية، أكثر بروزاً مما كانت منذ خمسين عاماً خلت.

وأكثر من ذلك، ففي غياب الشرعية البنيانية، تكتسب **الشرعية الايديولوجية** أهمية أكبر، حيث تصبح الايديولوجية بديلاً لعملية بناء المؤسسات. وربما تساعد على شراء الوقت الضروري لبناء الشرعية البنيانية.

إن المأزق الذي تنطوي عليه عملية زرع القيم الجديدة بشكل ناجح في المجتمعات التي تتعرض لتغير سياسي ثوري، يعتبر واضحاً في كل الحالات، وهو ليس بمثل هذا الوضوح في أي مكان آخر مثل الوطن العربي حيث الطبيعة الدينية للمجتمع بارزة.

ومن هنا يلاحظ هدسون أن إحدى الاستراتيجيات لبناء أسطورة جديدة تنطوي على امكانات الحياة والاستمرار، تتمثل في خلق أسطورة جديدة تؤكد على الحاجة للمقدس من دون التضحية بالمتطلبات الضرورية الجديدة للتحديث والعقلانية[٢٩]. ويشير أبتر إلى «أن المقدس قد يستخدم الآن لبناء نظام من الشرعية السياسية وللمساعدة على تعبئة المجتمع وراء أهداف علمانية»[٣٠]. إن النظم العسكرية العربية تتطابق من الناحية النظرية مع مفهوم **نظم التعبئة** الذي اقترحه أبتر. وفي جميع هذه النظم يلاحظ ان القيم الاساسية التي جرى زرعها هي قيم القومية العلمانية والعصرية، وان فعاليتها قد تعززت بالتوجهات التاريخية - الثقافية، وبالعداء الحاد للامبريالية الغربية. ففي كل نظام من هذه النظم، حاولت النخبة الحاكمة تحقيق التناسق بين الدين والقومية، بين جماعات العائلة والحركات السياسية، بين مواريث الماضي ووعود المستقبل، بين الديني والدنيوي.

٢ - صعود وهبوط الايديولوجية الثورية

من الملاحظ أن كل هذه النظم العسكرية العربية تدعي أنها تقدمية أو ثورية، وبالتالي فانها،

---

(٢٩) Hudson, Ibid., p. 21.

(٣٠) D. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1965), p. 266 and chap. 8.

من حيث المبدأ، لا تستمد شرعيتها من أي مصدر تقليدي (ديني، أو قبلي، أو طائفي مثلاً). فالصيغة «الجمهورية»، التي تلتزم بها جميعها، تعني صراحة أو ضمناً، أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة. وقد نصت دساتيرها أو إعلاناتها الدستورية، أو مواثيقها الوطنية على هذا المعنى. هذا فضلاً عن أن الثورة ـ سواء من أجل نيل الاستقلال الوطني أم من أجل التخلص من النظم الملكية التي حكمت بعد الاستقلال ـ هي في حد ذاتها مصدر لشرعية من تولوا الحكم في أعقابها. ولكن إضافة الى استغلال مثل هذا المصدر الذي يعتبر ثابتاً ومتناقصاً، فإن النظم العسكرية العربية تسعى الى بناء أسس جديدة وإيجابية لشرعية سلطتها. ولذلك فعلى العكس من اتجاه النظم المحافظة الى التكيف مع انماط الهوية والسلطة القائمة، فإن النظم العسكرية تسعى الى تحطيم هذه الانماط، وخلق أنماط جديدة. إن مشكلة السلطة يجري حلها عن طريق تطوير ايديولوجية شعبية و«منظمات جماهيرية»، جنباً الى جنب مع أحزاب بيروقراطية ومنظمات وظيفية تابعة للسلطة. أما مشكلة الهوية، فهي تحاول حلها عن طريق بناء جماعة جديدة على أساس من الالتزام بالعقيدة بالقومية، بالطبع إضافة الى حكومة مركزية قوية، والشروع في عمليات التقدم والتحديث. أي أنها تسعى الى الشرعية عن طريق القواعد الدنيوية والعقلانية والعالمية. ولكن عملية بناء الأمة هذه تعترضها بشكل خطير السيطرة الطاغية للتوجهات التقليدية. إن هذه النظم تؤكد على القومية العربية وعلى أهمية إنجاز التطلعات القومية التي تعرضت للإحباط، نظراً الى أنها تعي جيداً أهمية هذه القضايا بالنسبة الى الرأي العام العربي. وفي الوقت نفسه فإن الفشل في تحقيق هذه الأهداف، يعقد السعي من أجل الشرعية. ولذلك يلاحظ هدسون أن العنصر الأكثر أهمية في عملية إضفاء الشرعية على النظم القومية العربية يتمثل في فشلها الدائم في تحقيق التناسب بين الكلمات والافعال حول قضية فلسطين، وإن كان يضيف الى ذلك أن الشرعية تتطلب، على الأقل، إطلاق الكلمات[٣١].

إن هذه الأنظمة ـ اذن ـ لا تستمد شرعيتها من مصدر تقليدي، أو من مصدر قانوني ليبرالي. فمعظمها يستمد شرعيته من ايديولوجية ثورية أو من قيادة كاريزمية، أو منهما معاً. ويلاحظ أن الحالة الوحيدة ـ بإجماع آراء الدارسين ـ التي استمدت شرعيتها من ايديولوجية ثورية وقيادة كاريزمية معاً كانت حالة النظام السياسي المصري تحت حكم جمال عبدالناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)[٣٢]. أما الحالات الأعم فهي استناد النظم العسكرية العربية في شرعيتها الى ايديولوجية ثورية تتجسد أساساً في القومية العربية. ويمكن القول في هذا السياق أن اجتماع الايديولوجية الثورية والقيادة الكاريزمية معاً في حالة القيادة التاريخية لجمال عبدالناصر، هو الذي يفسر ظاهرة القيادة الكاريزمية عبر الاقطار

---

(٣١) Hudson, Ibid., pp. 27 - 28.

(٣٢) سعدالدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية،» ورقة قدِّمت الى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٢٢. وتأكيداً لهذه الملاحظة، انظر:

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971).

التي سبقت الاشارة اليها، أي يفسر نمط الشرعية القومية. لقد استند مثل هذا النمط من الشرعية الى طرح مشروع قومي وتصور للنهضة والى التزام بآلام وآمال الأمة العربية. ولذلك فمن الخطأ ان تفسر الشرعية العربية لجمال عبدالناصر ـ مثلاً ـ بأنه انتمى الى مصر أقوى وأكبر الاقطار العربية، ومن الخطأ ايضاً أن تفسر بالشخصية الكاريزمية أو التاريخية لقيادته فقط. ذلك أن الطابع الكاريزمي لقيادة ما ليس معطىً أو امراً مسلماً به بل أن القيادة التاريخية تتبلور من خلال الممارسة العملية ومن خلال العمل الدؤوب لتحقيق اهداف ترتبط بها الأغلبية. لذلك برزت قيادة عبدالناصر خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ الحاسمة، ونتيجة لما كشفت عنه من صلابة عنيدة واستعداد للتضحية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والكرامة القومية، استطاعت في لحظة تاريخية ان تجسد آمال الأمة العربية. وبالعكس عندما واجهت هذه القيادة نتائج حرب ١٩٦٧ تعرضت للنقد وللتساؤل الجماهيري. ومعنى ذلك أنه لا توجد «كاريزمية» خارج سياق التاريخ، ولا خارج الممارسات العملية، وان الطبيعة الكاريزمية لأية قيادة ترتبط بما تدشنه فعلاً من سياسات واجراءات وقواعد للعمل، وبما تقوم به قومياً ولمصلحة الاهداف القومية. ولا شك أن أزمة عديد من القيادات العربية التي طمحت، أو تطمح، في لعب دور سياسي قومي مصدرها اما أنها تصورت أن ادوات الاعلام تستطيع ان تخلق صورة الزعامة حيث لا تتوافر مقوماتها فعلاً، واما أن ممارسات هذه القيادات شابتها غلبة الاعتبارات القطرية[٣٣].

إن من المفضل، في إطار إجمال العلاقة بين القومية العربية وشرعية النظم العسكرية العربية، تقسيم هذه النظم الى مجموعتين، وفقاً لفكرة المركز والمحيط: **المجموعة الاولى**، تضم مصر وسوريا والعراق، حيث ولدت القومية العربية، وحيث قطع شوط طويل في مجال عملية بناء المؤسسات السياسية وإرساء قواعد واجراءات واضحة للممارسة السياسية. وسياسات الشرعية في هذه المجموعة من النظم ما تزال تتشكل بالاهتمامات القومية العربية وبالمسألة الفلسطينية بشكل خاص، كما أنها ما تزال تعاني الإحباط بسبب هذه الاهتمامات. اما **المجموعة الثانية**، فهي تضم طائفة اكثر تفاوتاً، كما أنها تمتاز بحداثة النظم السياسية فيها. ونظراً لبعدها الجغرافي عن منطقة القلب، فان روابطها الاجتماعية الاقتصادية بدول هذه المنطقة محدودة نسبياً. إنها تتشارك بشكل جوهري في الخبرة التاريخية العربية، ولكن مع ذلك فإن لها أيضاً خصائصها المحلية. وعلى الرغم من أن الاهتمامات العربية القومية أصبحت أكثر بروزاً فيها جميعاً، وبخاصة في ليبيا والجزائر، الا أن هذه الاهتمامات ليست محورية في شكل ساحق كما هي في المركز.

ويلاحظ أن النظم العسكرية العربية التي استندت الى «الايديولوجية الثورية»، قد تأثرت بتجربة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، وبتراث حزب البعث العربي الاشتراكي، بدرجات مختلفة، وأهم عناصر هذه الايديولوجيات تمثلت في الحرية والاشتراكية والوحدة. وقد حددت هذه

---

(٣٣) علي الدين هلال، «الاستقلال الوطني كمنطلق لاستراتيجية ثورة ١٩٥٢،» في: **الاستقلال الوطني**، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣١ ـ ٣٢.

الايديولوجيات اعداء الأمة العربية في الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، وبالتالي رسمت سياستها وبرامجها لمجابهة هؤلاء الاعداء واقتلاع نفوذهم في المنطقة، من ناحية، وانجاز الاهداف الكبرى للأمة العربية، من ناحية اخرى. وأنطوت النواحي الاجرائية لهذه الايديولوجيات الثورية في الخارج على مناهضة الاحلاف والمعاهدات والقواعد العسكرية الغربية، وتبني سياسة عدم الانحياز، وتأييد حركات التحرر الوطني في كل انحاء العالم، وإنشاء علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية. اما في الداخل فقد انطوت على التخلص من النفوذ السياسي والقوة الاقتصادية للفئات المهيمنة القديمة، والأخذ بسياسة التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء جيوش وطنية قوية للدفاع عن الأمة العربية، وتحرير فلسطين[٣٤].

ويمكن القول انه في فترة المد القومي، خصوصاً في حياة جمال عبدالناصر، أكتسبت هذه الايديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية، وكانت أساساً قوياً لإضفاء الشرعية على النظم التي تبنتها في الخمسينات والستينات. كما أن تلك النظم، بدورها، حققت معدلات سريعة في مضماري التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وأحدثت تغييرات جذرية في الهياكل الطبقية والمؤسسية، وفتحت قنوات الحراك الاجتماعي والمهني والجغرافي امام فئات عريضة كانت قد ظلت معزولة أو محرومة لحقب زمنية طويلة. كما أن هذه الانظمة تبارت مع بعضها البعض في تصعيد توقعات وآمال الجماهير في أقطارها نحو المزيد من الانجازات، إن على المستوى القطري أو القومي، وبالتالي فقد كانت «الفعالية» هي سبيلها الى تكريس «الشرعية».

وجاءت الطامة الكبرى عام ١٩٦٧، مع الهزيمة المروعة على يد اسرائيل، لأكبر نظامين قوميين في الوطن العربي، وهما النظام الناصري، في مصر والنظام البعثي في سوريا. وعلى الرغم من أن هذه الطامة الكبرى سبقتها بعض الانتكاسات أو الهزائم الصغرى (الانفصال، تعثر المحاولات الوحدوية الاخرى)، الا أن هزيمة ١٩٦٧ كانت هي الشرخ الأعظم في شرعية معظم النظم «التقدمية»، لأن هذه الهزيمة حدثت في ميدان القومية العربية، الذي كان يشكل المصدر الأساسي لهذه الشرعية.

ولقد انعكست هذه الهزيمة في الميدان القومي على متغيرات الاستقرار والفعالية في الميدان القطري. فالجماهير العربية بدأت تشكك في الصيغة السياسية التي صرفتها عن المشاركة والمساءلة والمحاسبة، وبعض هذه النظم أدرك هذا التغير، فأخذ جمال عبدالناصر مثلاً - يراجع صيغة الشرعية التي استند اليها نظامه، وفكر جدياً في اعتماد صيغة جديدة اقرب الى التعددية السياسية في إطار الايديولوجية الثورية[٣٥]. ولكن عوامل عدة داخلية وخارجية تكالبت عليه، وأعاقت من سرعة تنفيذ هذا التوجه. ثم كان رحيل عبدالناصر نفسه عن عالمنا بمثابة تأجيل طويل لمسيرة تحويل مصدر الشرعية

---

(٣٤) ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية،» ص ٤٢٣.

(٣٥) انظر توثيقاً لذلك في: عبدالمجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٨٠ - ٣٠٦.

الى مصدر عقلاني ـ قانوني في مصر وفي الاقطار العربية «التقدمية». ومع تأجيل أو تلكؤ هذا التحول المطلوب، أخذ ما تبقى من شرعية هذه الأنظمة يتآكل بسرعة، حيث ارتبط بتدهور مستويات الاستقرار، وتضاؤل درجات الفعالية.

فعلى العكس من الأنظمة المدنية التي تعتمد في شرعيتها، أساساً، على مصدر تقليدي تدعمه بشكل ثانوي الانجازات الداخلية والمهارة السياسية (باستثناء لبنان وتونس)، فان المصدر الأساسي، والوحيد أحياناً، الذي استندت اليه الانظمة العسكرية هو ايديولوجيتها الثورية، أي قدرتها على احداث التغيير وتحقيق الأهداف الكبرى التي، روجت لها ووعدت بانجازها. إن تلك الأنظمة المدنية لم تعد بتحقيق المساواة، والعدالة، والحرية، والاشتراكية، والوحدة العربية، وتحرير فلسطين. أما الأنظمة العسكرية فقد وعدت بكل ذلك وبأكثر منه، وجعلت من هذه الوعود مسوغ استيلائها على السلطة واستمرارها واحتكارها لها. والأنظمة المدنية لم تعمد الى «تعبئة» شعوبها سياسياً، ولم ترفع من توقعاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن ما أنجزته من برامج اصلاحية كان يمثل، على كل تواضعه، أكثر مما توقعته شعوبها منها. أما الأنظمة العسكرية، فإن ما انجزته، على أهميته، كان دون الحد الادنى الذي توقعته شعوبها، على ضوء الوعود الضخمة التي أجزلت لها، بل إن السنوات الخمس عشرة الأخيرة شهدت بطأً أو تراجعاً في بعض ما كان قد أنجز على الجبهتين الداخلية والخارجية[٣٦].

وعلى الرغم من بقاء الايديولوجيات الثورية، واللغة السياسية المتضخمة المصاحبة لها، فإن ممارسات الأنظمة العسكرية «التقدمية» قد أفرغت من محتواها، وحتى قشرتها الخارجية أصبحت شديدة البهتان. فقد تميزت ممارسات تلك الأنظمة بالبراغماتية والانتهازية بل وأحياناً كثيرة بالعبثية واللاعقلانية. وتبددت الاحلام العربية التي كانت تتوق الى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية[٣٧]. كما انحسر السعي الحثيث الى تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية لاحدى القوتين العظميين، ونحو التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب[٣٨]. وحتى التدابير والاجراءات الاشتراكية المحدودة التي كانت قد تمت في عقدي الخمسينات والستينات تبددت في السبعينات لصالح سياسات وآليات تقوم على فلسفة السوق. اما هدف تحرير فلسطين فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة

---

(٣٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٣٧) من نماذج ما كتب باللغة العربية في نقد الانظمة العربية، وخاصة «التقدمية» منها، انظر: ياسين الحافظ، **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، الآثار الكاملة، ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، وصادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩). اما عن مظاهر العبثية واللاعقلانية التي تمارسها هذه الأنظمة، وخاصة بعد عبدالناصر، انظر: ياسين الحافظ، **اللاعقلانية في السياسة: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(٣٨) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠**، ٢ ج (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، وسعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

العربية، وحل محله هدف إزالة آثار العدوان، ثم السلام العادل مع اسرائيل. ولكن الممارسة الفعلية كانت حتى دون ذلك بكثير، كما رأينا خلال رحلة الهوان من كامب ديفيد الى سقوط بيروت، من دون أن تحرك تلك «الانظمة التقدمية» ساكناً. وأصبحت مشروعات التسوية الاجنبية هي كل ما تأمل في تحقيقه، اتقاء لشر المشروع الصهيوني الزاحف نحو عواصمها.

وقد صاحب هذا الانتكاس، وربما كان سبباً من أسبابه، تضخم الثروات النفطية للأنظمة الملكية، خصوصاً السعودية، وتصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربي. وأصبحت «الانظمة التقدمية» تابعة ليس فقط لقوى خارجية، وإنما أيضاً لأنظمة ملكية على المستوى العربي. فكأن تبعيتها أصبحت تبعية مزدوجة احداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة قطرية أخرى هي نفسها تابعة لقوة خارجية[39]. وباختصار مع نهاية السبعينات كانت معظم هذه الانظمة قد فقدت القدر الاكبر من شرعيتها وفعاليتها على السواء وانزلقت بالتالي الى غياهب عدم الاستقرار، وأحكمت من حولها حلقة مفرغة من البؤس التاريخي.

---

(٣٩) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٨٣ - ١٣٢ و ١٩٢ - ١٩٥.

الفصل الحادي عشر
العسكريّون الوحدويّون

«ان هذا انقلاب عسكري»!

كان ذلك هو تعليق شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية آنذاك، عندما أبلغ إليه الضابطان أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، أن وفداً من مجلس القيادة العسكري توجه فعلاً الى القاهرة، وهو يحمل مذكرة خطية برأي الجيش وقراره بضرورة قيام الوحدة الفورية بين مصر وسوريا، وسلمه نسخة من هذه المذكرة[1]. وكان «مجلس القيادة العسكري» قد اجتمع مساء يوم ١١ كانون الثاني/يناير لمناقشة موضوع «الوحدة مع مصر». وقد انتهت مناقشات المجلس، في الساعة الواحدة من فجر اليوم التالي، إلى الاتفاق على أن يقوم وفد من أعضاء المجلس بالسفر فوراً إلى القاهرة ليقابل جمال عبد الناصر، وينقل اليه قرار الجيش السوري بضرورة قيام الوحدة الفورية بين البلدين، ويطالبه بضرورة الاستجابة لهذه الخطوة، ويبلغ اليه في الوقت ذاته أن الجيش قد أبلغ قراره الى كل من رئيس الجمهورية السورية، ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة بموجب نسخ من «المذكرة الخطية» المشار اليها، والتي سنثبت في الأجزاء التالية من الدراسة نصها كاملاً.

إن تعليق شكري القوتلي يقدم توصيفاً دقيقاً لدور العسكريين في قيام دولة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨. فلا شك أن «القرار» الذي اتخذه «مجلس القيادة العسكري» في سوريا، بعيداً عن أي مشاركة من سلطات الدولة، كان له أثر مهم في تحريك الاجراءات التنفيذية لقيام الدولة الجديدة. وتكفي الاشارة هنا إلى أن الفترة المحصورة بين اجتماع المجلس يوم ١١ كانون الثاني/يناير، والاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، يوم ٢٢ شباط/فبراير تقل قليلاً عن الشهر ونصف الشهر. كذلك فإن اصرار المجلس على قراره، وعلى ضرورة وضعه موضع التنفيذ الفوري، كان لهما أثر حاسم في مواجهة المناورات التي لجأت اليها بعض القوى السورية، العسكرية

---

(١) نقلاً عن: صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٢٦.

والمدنية، بهدف تفريغ قرار المجلس من محتواه، أو عرقلة تنفيذه، أو الدوران من حوله، من ناحية، كما كان لهما أثر حاسم أيضاً في اقناع جمال عبد الناصر، والقيادة المصرية بالاستجابة لمطلب الوحدة الفورية، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن العسكريين السوريين والمصريين هم الذين اتخذوا «قرار» الوحدة المصرية ـ السورية في النهاية، وهم الذين تحملوا المسؤولية الأساسية في حكم دولة الوحدة وإدارة عملية التوحيد. ثم كان توتر العلاقات بين المجموعتين سبباً من الأسباب الرئيسية التي مهدت للانفصال. وكان العسكريون السوريون، في النهاية، هم الذين أسقطوا دولة الوحدة، عبر «انقلاب عسكري» جديد.

ولا يعني ما تقدم أن «الجماهير» كانت غائبة تماماً عن المسرح الذي شهد الحدث العربي الكبير، فهذه الدراسة تصدر عن أن الجماهير هي التي تصنع التاريخ بشكل عام، وأن الجماهير العربية كانت دائماً ـ وما تزال ـ طليعة وحدة عربية، وأن القومية العربية هي حقيقة الوجود العربي ذاته. ومن المهم في هذا المجال أن نستعيد الى الاذهان التفرقة بين «القومية» و«الوحدة»، لأن الاشارة السابقة لدور العسكريين السوريين والمصريين في اقامة دولة الوحدة، تنحصر أساساً في مجال «الوحدة»، أي في مجال سعي «القومية» للبحث عن «كيانها السياسي» أو دولتها. وفضلاً عن ذلك فإن هذا البحث يدور أصلاً حول «القرار السياسي»، وحول «الاختيار السياسي».

ولقد عبّر محمد حسنين هيكل تعبيراً صادقاً ومنصفاً عن حدود هذه الأدوار، في تعقيبه على ما أعلنته سلطات الانفصال الحاكمة في دمشق، آنذاك، من أنها ستحاكم كل السياسيين الذين شاركوا في صنع الوحدة بين مصر وسوريا، قائلاً:

«والملاحظة الصادقة للحقيقة والتاريخ، هي أن كل السياسيين السوريين الذين تصدروا عملية إتمام الوحدة بين مصر وسوريا، أبرياء من المسؤولية، ولا ذنب لهم فيها، ولا مؤاخذة عليهم في كل ما حدث.

إنهم لم يصنعوا ذلك التيار الشعبي السوري الذي حقق تجربة الوحدة الأولى، وإنما هذا التيار الشعبي السوري هو الذي صنعهم.

انهم لم يحركوا التاريخ... وإنما التاريخ حركهم.

انهم لم يقرروا الشكل النهائي لما وقع في فبراير سنة ١٩٥٨... ولكن هذا الشكل النهائي فرض عليهم فرضاً.

إنما المسؤولية كلها تتحملها الجماهير السورية، فهي وحدها التي قادت، وهي وحدها التي صنعت، وهي وحدها التي حركت، وهي وحدها التي قررت، وهي وحدها التي فرضت»[٢].

ومع ذلك، يظل صحيحاً أن العسكريين السوريين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية من ناحيتي القرار والاختيار. فالجيش هو الذي أخذ زمام المبادرة، وكان ذلك هو الطبيعي، فإن ضباط الجيش كانوا في ذلك الوقت هم القوة الحقيقية وراء الواجهة المدنية، الهزيلة والضعيفة في

---

(٢) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢)، ص ٢٩.

سوريا تلك الأيـام. وليس أدل على ذلـك من الحوار الأولي الـذي دار بينهم وبين جمـال عبد النـاصر عندما استقبلهم مساء ١٣ كانون الثاني/يناير:

«جمال عبد الناصر: انني أريد أن أتكلم بوضوح، وأنا أعرفكم جميعاً وأعرف حسن مقـاصدكم، ولكني أريـد أن أسألكم سؤالاً واحداً: ما هي صفتكم في الحديث معي عن هذا الأمر، وأنتم غير مسؤولين؟ هل يعرف شكري القـوتلي أنكم هنا تتحدثون معي في ذلك كله؟

ضابط سـوري: شكري القوتلي سوف نبعث له بأمين النفوري يحمـل إليه رأي الجيش وليس أمـامه إلاّ أن يقبـل، انه لا يقدر أن يعارض على الاطلاق أي شيء نطلبه.

جمال عبد الناصر: متأسف، لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع. أنا أعرف أنكم تمسكون في أيـديكم بزمـام القوة الحقيقية في سوريا. ولكني من ناحيتي لا أقبل في مثل هذه الأمور أن أتحدث وأن أبحث إلاّ مع حكومة مسؤولة.

ضابط سـوري: هل تعطينا وقتاً نتصل بالحكومة؟ سوف نبعث ـ إذا وافقت ـ برسول منّا بالطائرة غداً إلى الحكومة يعرض عليها الموقف ويستطلع رأيها، وسنبقى نحن هنا حتى يعود الرسول برأي الحكـومة الـرسمي. ولا نريـد أن نمشي من هنا إلاّ ونحن نعرف الى أين قرارك بالتحديد»[٣].

وصحيح أن الاجراءات التنفيذية لعمليـة الوحـدة المصرية السـورية، من حيث الشكـل، قد تمت على أيدي السلطات الرسمية والأجهزة المسؤولة. ففي اليوم التالي مباشرة طار أحد الضباط الى دمشق، وعاد في عصر اليوم نفسه الى القاهرة ومعه صـلاح البيطار، وزيـر خارجيـة سوريـا في ذلك الوقت، يحمل الرأي الرسمي للحكومة السورية بالموافقة على الشروع فوراً في إتمام الـوحدة. إلاّ أن من الصحيح أيضاً أن العسكـريين السـوريين كـانوا هم القـوة الحقيقية وراء هـذه العملية التـاريخية كلهـا، وهم الذين تحملوا مسؤوليـة القرار والاختيـار. بل إن من الـطريف أنه بعـد حضور صـلاح البيطار الى القاهرة وانضمامه إلى «الوفد العسكري»، فإن المفاوضات التي جرت آنذاك قد استكملت بين جمال عبد الناصر ووفد «مجلس القيادة العسكري»!

إن هذه الحقيقة بكل المتغيرات المرتبطة بها في السياسة السورية، قد فرضت نفسها على صياغة التـطورات المتتاليـة، سواء من نـاحية ممـارسة السلطة في دولـة الوحـدة، أم من ناحيـة إدارة عمليـة التوحيد، وبالتالي من ناحية ضربة الانفصال. فإذا استطعنـا إضافـة إلى تحليل هـذه الحقيقة، وضـع أيـدينا عـلى طبيعة تكـوين «مجلس القيادة العسكـري» وتحليل دوافعـه من حيث ارتباطهـا بالتكـوين الاجتماعي والاقتصادي لسوريا، وبالصراعات الـدولية من حـولها قبـل الوحـدة، لأمكن تحديـد دور العسكريين السوريين في الوحدة المصرية السورية، كما في الانفصال. وحيث إن قرار الوحدة اتخذ في الواقع بالمشاركة بين النخبة العسكرية الحاكمة، رسمياً وفعلياً، في مصر، والنخبة العسكرية الحاكمة فعلياً في سوريا، فإن تحليل الطريق المصري نحـو سوريـا يغطي الجـانب الآخر من العملة. وهكـذا يتفرع هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: **أولها** ـ يتابع طريق العسكريين المصريين نحو سوريا، **وثانيها** ـ يرصدطريق العسكريين المصريين نحو مصر، أما **ثالثها** ـ فيخصص لتحليل الطريق نحو الوحدة.

---

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٥.

أولاً: طريق العسكريين المصريين الى سوريا

لم تكن القومية العربية بعيدة عن أفكار العسكريين في مصر، على الرغم من أنها لم تذكر في **الأهداف الستة** لحركة الجيش، كما لم ترد عنها كلمة واحدة في برنامج «هيئة التحرير»، أول تنظيم سياسي جماهيري لثورة ٢٣ تموز/يوليو، فالقومية العربية كانت واقعاً في حركتهم ومواقفهم. إن قضية فلسطين هي التي جعلت العسكريين المصريين أكثر اقتراباً من العرب، ولكن قبل ذلك كانت القضية الرئيسية التي تشغلهم هي التحرر من الاستعمار البريطاني.

لقد تأثر **الضباط الأحرار**، أثناء إعدادهم لحركة الجيش في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، بما كان يدور حولهم في الحياة السياسية الداخلية، وبما تعرضوا له أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وقد ظهر ذلك واضحاً في منشوراتهم، وفي أهدافهم الستة التي تبلورت حولها أفكارهم. فقد كانت منشورات «الضباط الأحرار» تنظر الى تحرير مصر من الاستعمار البريطاني باعتباره القضية الرئيسية التي تعتبر مدخلاً لاصلاح المجتمع. ولم تنطلق أفكارهم إلى أبعد من ذلك، ولم تتحدث عن القومية العربية. وهكذا جاءت **الأهداف الستة** بمثابة برنامج عام داخلي للنهضة الوطنية، ولا شيء عن القومية العربية أو الكفاح المشترك ضد الاستعمار. وعندما انتصرت «حركة الجيش»، وشكلت تنظيمها الجماهيري الأول «هيئة التحرير» في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٣، أتى برنامجها خالياً أيضاً من أية كلمة عن القومية العربية.

ولكن هذا الموقف لم يكن يمثل ابتعاداً عن عقيدة، أو انصرافاً عن يقين، بل إنه كان نتيجة السرعة التي تمت بها «حركة الجيش»، والاندفاع المفاجىء نحو التحرك، وتكتل المشكلات أمام الضباط منذ اللحظة الأولى، من متطلبات تأمين النظام «الثوري» الجديد، إلى مشكلات الانقضاض على سلطة الاقطاع والصدام مع الأحزاب والقوى السياسية، إلى مواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال. وبينما لم يتسلح الضباط بدليل نظري متكامل للتغيير الثوري، لم يكن ملحاً عندهم أن يرسموا استراتيجية لحركتهم، أو أن يعتنقوا نظرية أو ايديولوجية خاصة، أو أن يرتبطوا ببرنامج مكتوب.

وفضلاً عمّا تقدم، تنبغي الاشارة الى أن فكرة القومية العربية لم تكن راسخة في مصر قبل الثورة ولم تكن هي الحركة المحورية للنضال ضد الاستعمار. ولم تظهر في مصر أحزاب قومية تتبنى القومية العربية وتثير اهتمام الجماهير بها. وحزب البعث العربي الاشتراكي ـ الذي تبنى عقيدة القومية العربية ورفع شعار «وحدة، حرية، اشتراكية»، وحقق نجاحاً واضحاً في جذب الجماهير إلى آرائه وأفكاره في **المشرق العربي** ـ لم يصل إلى مصر، ولم يتصل قادته إلاّ بقلة من المفكرين والمثقفين الذين لم يتحركوا في المجتمع كحركة سياسية، ولم يظهروا في صورة تنظيمية، ولم يؤثروا في الأحزاب المصرية القائمة أو يتعاونوا معها، سواء أكانت علنية أم سرية[4]. ومن هنا ينبغي أن يضاف الى ما تقدم عدم

---

(٤) أحمد حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨٥.

توافر الصلات مع القادة العرب الذين يمكن أن يؤثروا في أفكار هؤلاء الضباط الشبان أصحاب الرتب الصغيرة.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فقد تبنى هؤلاء القادة الجدد فكرة القومية العربية بأسرع مما توقع أكثر المراقبون، وبدأت «الحركة» تأخذ وجهاً عربياً واضحاً، وتلعب دوراً مؤثراً في المنطقة كلها.

ولتحليل مظاهر الاستمرار والتغير في السياسة العربية لمصر، تنبغي الاشارة بداية إلى أن التأثير الأولي لحرب فلسطين على مصر قد تمثل أساساً في تعرية واقع الفساد فيها، أكثر من دفع قضية التضامن العربي. وعندما تحرك الجيش المصري ـ كما يلاحظ سيل ـ كان هناك شعور قوي في مصر، بأن هذه المهمة الخاصة تهم العرب أجمعين، وحين يتم إنجازها فإن الجيش يستطيع العودة إلى أرضه وستستمر الحياة كما كانت سابقاً. ولكن الهزيمة، وما رافقها من اعتقاد بأن حلفاء مصر قد خانوها، قوّى الميل نحو العزلة. ولم تبد اسرائيل آنذاك خطراً ملحاً بالنسبة إلى مصر كما كان الأمر بالنسبة الى سوريا والاردن، خصوصاً وأن سيناء كانت تمد بينهما درعاً عظيماً واقياً من الرمال. وحتى بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢، كان تيار مصر أولاً تياراً صريحاً بين «الضباط الأحرار»، حيث الشعور السائد تمثل في أن انتهاج سياسة ترف عربية لا تقوى مصر عليه، لذا يجب عليها أن تعزل نفسها عن أمور السياسة العربية المضطربة وتركز جهودها حول مشاغلها الداخلية. وكان جمال عبد الناصر وحيداً تقريباً في معارضته لهذا التيار، إذ كان الدرس الرئيسي الذي استخلصه من الحرب الفلسطينية هو وجوب ترابط الأقطار العربية والحاجة إلى تعبئة طاقاتها ضد الاستعمار واسرائيل(٥). وقد طرح بوضوح تام كيف توصل الى هذه النتيجة في فلسفة الثورة، كما سبقت الاشارة الى ذلك تفصيلاً.

وقد توصل جمال عبد الناصر الى النتيجة التي توصل اليها قبله علي ماهر والملك فاروق ومصطفى النحاس، ولكن بوعي أعمق وطموح أكبر. وقد تجسّد التراث السياسي لهذه النتيجة، في جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وميثاق الأمن العربي الجماعي عام ١٩٥٠. ولكن سرعان ما أدرك جمال عبد الناصر أن لمصر دوراً كبيراً عليها أن تلعبه على الساحة العربية، كما أنها تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً خارج الدائرة العربية، طالما أن الوقائع التاريخية والجيوبوليتيكية قد وضعت مصر في مركز التأثير من ثلاث دوائر هي الدوائر العربية والافريقية والاسلامية.

كان هذا سياق تفكير جمال عبد الناصر عندما أرغمت الأحداث الزعماء الجدد في شتاء ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ على أن يمعنوا النظر، ويحددوا وضعهم بدون لبس ولا إبهام، وأن يتطلعوا إلى ماوراء النيل وأن يكتشفوا من جديد الوطن العربي من حولهم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ عقد جمال عبد الناصر سلسلة اجتماعات اشترك فيها عبدالحكيم عامر وعبداللطيف البغدادي وصلاح سالم ود. محمود فوزي، لصياغة خط مصر السياسي الجديد. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ انضم إليهم سفراء مصر في بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والهند وباكستان.

---

(٥) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٥٥.

وقـد وصفت الاذاعـة والصحـافـة هـذه الاجتـماعـات، التي استمـرت بـدون انقـطاع حتى أوائـل شبـاط/فبرايـر، على أنها مـراجعة شـاملة وحاسمـة لسيـاسـة مصر الخـارجيـة. وعـلى أسـاس هـذه الاجتماعات أعلن أن سياسة مصر الخارجية ستقوم على المبادىء الآتية:

- إقامة كتلة عربية حرة من أي تأثير استعماري لحماية مصالح الشعوب العربيـة والافريقيـة والاسلامية.

- عقد معاهدة تربط هذه الشعوب جميعاً.

- تأسيس كتلة أفريقية تضم جميع البلدان الافريقية التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار[6].

ومن هنـا قام صـلاح سالم بأول جـولة عـربية عـام ١٩٥٤، شملت زيارات للسـودان ولبنان واليمن والعراق والسعودية. وكل هـذه الاتصالات تمت في إطـار محاولـة إقامـة «علاقـات ودية» مـع الأقـطار العربيـة، ولكنها تـطورت لتصبح نضـالاً مصرياً متصـاعداً ضـد محـاولـة فـرض الأحـلاف العسكرية على الأقطار العربية، وانتهت الى نزاع سافر مع العراق. وكان هذا السلوك يمثل تغيـراً في أسلوب العمل السياسي المصري، إذ لم تكن الحكـومات المصريـة تهاجم حكـومات عـربية أخـرى، وكان موقفها من الأحلاف موقفاً دفاعياً. ولكن موقف الثورة كان موقفاً هجومياً لمصلحة جماهير الأمة العربية، ولمنع الاستعمار من عزل مصر عن العرب بهذه الأحلاف، التي كـاد يدخلهـا لبنان والاردن لولا شدة الهجوم المصري الذي تجاوبت معه الجماهير العربية.

لم يعد النضال مصرياً، على الرغم من عدم جـلاء قوات الاحتـلال بعد عن مصر، بـل أصبح النضال عربياً، وبرزت فكرة القومية العربيـة لأول مرة في صـورة مؤثرة في تـاريخ الحـركة السيـاسية المصرية. وتحولت القاهرة الى ساحة يلتقي فيها المناضلون العرب الثائـرون في بلادهم ضـد الاحتلال الأجنبي، وتوثقت العلاقات بين قادة ثورة تموز/يوليو وبين هؤلاء المنـاضلين. وبدأت مـرحلة تعاون بين هذه الثورة وبين حـزب البعث العربي الاشـتراكي وغيره من التنـظيمات القـومية. ولم تـتردد قيادة الثورة في التعبير عن موقف التضامن والتأييد لحركات التحـرر الوطني النـاشئة في الـوطن العربي، ولم يحل دون ذلك أن مصر نفسها، كانت لاتزال تحت سيطرة القوات البريطانية في منطقة القناة.

لقد كشفت قيادة ثورة تموز/يوليو عن اتجاهها التحـرري المبكر في مـوقفها من قضيـة السودان حيث كفلت لشعبـه حق تقريـر المصير، ولعـل هذا مقيـاس لا يخطىء في سـلامـة النـظرة القـوميـة والتقدمية لها. ومعركة الأحلاف العسكرية كانت أيضاً تعبيراً عن النضال القومي المشترك ضد النفوذ الاستعماري في الوطن العربي. كذلك فقد وقفت قيادة الثورة الى جانب الثوار العرب في كل مكـان، مع صالح بن يوسف في تـونس والسلطان محمد الخـامس ضد الجـلاوي في المغرب، ومـع المناضلين الجزائريين الذين أعلنـوا ساعـة الصفر لثـورة الجزائـر في أول تشرين الثاني/نـوفمبر عـام ١٩٥٤ من

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

اذاعة «صوت العرب». وكانت هذه الاذاعة قد أفتتحت يوم ٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٣ دليلاً على تصاعد الدور العربي في السياسة المصرية، وعلى تبني فكرة القومية العربية.

وظهرت القومية العربية في كتب وخطابات جمال عبد الناصر، وقد سبقت الاشارة تفصيلاً الى هذا البعد عند تحليل فلسفة الثورة، خصوصاً حين خلص ـ من استعراضه للدوائر الثلاث العربية والافريقية والاسلامية ـ قائلاً: «وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا».

وفي العيد الثاني لثورة تموز/يوليو قال إن «مشاكل العرب هي مشاكل المصريين... وإذا كانت مشكلة الاحتلال استنفدت الى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبداً عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب». وأشار، في الخطاب نفسه، الى الوحدة العربية لأول مرة، موضحاً «أن هدف حكومة الثورة أن يكون للعرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها في الخير المشترك»[(٧)].

وهكذا كانت فكرة القومية العربية قد تجسدت تماماً، وأصبحت شعوراً سائداً خلال السنوات الأولى للثورة. وتبع ذلك اجراءات عملية تتخذ لأول مرة في التاريخ الحديث، إذ عقد اتفاق ثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٣، وانضمت اليه اليمن بعد ذلك. ثم تألفت أول قيادة عسكرية موحدة يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٥، واعتبر ذلك اليوم عيداً أو يوماً للجيش المصري[(٨)].

ثم برزت فكرة القومية العربية لأول مرة في صورة رسمية عندما تصدر ديباجة دستور ١٩٥٦ النص التالي: «نحن الشعب المصري الذي يشعر بوجوده متفاعلاً في الكيان العربي الكبير، يقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها». كما نصت المادة الأولى للدستور على أن «مصر دولة عربية ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية». وعندما أعلن جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس أشار إلى أنها قناة العرب وأنه لأمر ينطوي على مغزى حقيقي أن يشتمل خطاب التأميم على نداء خاص موجه إلى السوريين:

«وأنا اليوم اتجه الى اخوان لنا في سوريا، سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً حراً سليماً عزيزاً كريماً لندعم سوياً مبادىء الكرامة ولنرسي سوياً القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة، ونسير معاً، أيها الأخوة، متحدين بلداً واحداً، قلباً واحداً ورجلاً واحداً، لنرسي مبادىء الكرامة الحقيقية، استقلالاً حقيقياً، واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً».

وكل ذلك كان جديداً على الفكر السياسي المصري، يعود الفضل فيه الى ثورة تموز/يوليو. ولقد زاد شعور جمال عبد الناصر، والعسكريين المصريين عموماً، بهذه الحقيقة في غمار العدوان الثلاثي على مصر وفي أعقابه.

فقد نظم إضراب شعبي عربي تضامناً مع مصر يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٥٦، وهو اليوم

---

(٧) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم الأول.

(٨) حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» ص ٨٩.

الذي افتتح فيه مؤتمر لندن لجمعية المنتفعين من القناة. وكان ذلك تعبيراً عن ميلاد ظاهرة جديدة.

وعندما ضربت قوى العدوان محطات الارسال الاذاعي المصرية، بثت اذاعتا سوريا والاردن: «هنا القاهرة».

وقد اتصل الملك حسين يبلغ جمال عبد الناصر بأنه سيهاجم اسرائيل، كما أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها ضد اسرائيل، ولكن جمال عبد الناصر أوضح لهما ضخامة المؤامرة، وطلب منهما التريث. ومع ذلك فقد تم تدمير أنابيب النفط التي تمتد من العراق الى سوريا ولبنان بتدبير عبدالحميد السراج قائد «المكتب الثاني» في الجيش السوري، وأتلف الشعب العراقي بعض أنابيب النفط في كركوك أيضاً، كما نسفت بعض أنابيب النفط في السعودية وتوقف تصدير النفط السعودي الى بريطانيا وفرنسا ونسفت أنابيب النفط في الاردن. واجتاحت التظاهرات مختلف الأقطار العربية. وكان كل ذلك مظهراً جديداً وإيجابياً في تضامن العرب ضد الاستعمار والصهيونية.

ومن هنا قال جمال عبد الناصر عند افتتاح مجلس الأمة المصري عام ١٩٥٧: «إن القومية العربية هي أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا، وسواء في ذلك حدودنا المصرية المحلية أم حدودنا العربية الشاملة»[٩]. ثم أضاف في المؤتمر الأول للاتحاد القومي: «انه يشرفنا أن نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها»[١٠].

ورجع العسكريون المصريون الى التاريخ العربي، ووقفوا عند صلاح الدين الأيوبي، الذي وحد العرب وهزم الصليبيين، فاختاروا «نسره» شعاراً رسمياً للثورة وللدولة. وهي اشارة لها مغزاها من ناحية أهمية الوحدة العربية، وأهمية الوحدة العسكرية بصفة خاصة، وبالتالي من ناحية تبلور أفكار «المدرسة الاستراتيجية» في الوحدة العربية.

إن هذه التغييرات العامة التي لحقت بتوجهات القيادة المصرية الجديدة وبسلوكها، على طريق القومية العربية، كان لا بد وأن تفضي بهم إلى سوريا على ضوء العديد من الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي كانت سائدة آنذاك، سواء الاعتبارات الدولية والاقليمية والداخلية، أم الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية. وسيتضح مما يلي أن الاعتبارات الاستراتيجية كانت لها الأولوية على ما عداها، خصوصاً وأنها تعبر عن محصلة التفاعل بين الحقيقة الجيوبوليتيكية، من ناحية، والاستمرارية التاريخية، من ناحية أخرى، كما تجسدت في عقيدة الأمن المصري التقليدية. فضلاً عن أن سوريا كانت أكثر الأقطار العربية اقتراباً من مصر لأن القومية العربية في سوريا كانت منسوجة مع مشاعر الجماهير تاريخياً، كما أن الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك كان واضحاً ورائداً في رفع شعار الوحدة العربية. ولكن الطريق المصري الى سوريا كان يعكس غلبة التوجهات الاستراتيجية لثورة تموز/يوليو، على التوجهات الايديولوجية لحزب البعث، وهو ما انعكس في تركيز جمال عبد الناصر على أولوية هدف التضامن العربي على هدف الوحدة العربية، في الظروف السائدة

---

(٩) عبد الناصر، المصدر نفسه، القسم الأول.

(١٠) المصدر نفسه.

وقتذاك؛ وهو لم يتحول الى القبول بالوحدة إلاّ عندما تهدد الهدف الأول، في تلك الظروف[11]. ومن هنا فإن التحولات المتكررة ما بين هدف التضامن العربي (وحدة الصف) وهدف الوحدة العربية (وحدة الهدف) في سياسة جمال عبد الناصر كان يعكس خطه الأساسي في أهمية هدف التضامن العربي في ظل الظروف التي كانت سائدة في الوطن العربي، وأنه في ظل هذا الهدف يمكن تحريك طائفة من التغييرات الكمية في النظام العربي، وبصفة خاصة داخل الأقطار الرجعية، حتى يمكن اجتناء ثمار التغييرات النوعية التي يسعى اليها على طريق تكوين القوة العربية الذاتية وبناء النظام العربي الجديد.

وعلى هذا الطريق سرعان ما أدركت القيادة الجديدة في مصر دور سوريا في معركة حلف بغداد أولى المعارك الكبيرة التي خاضتها في المحيط العربي. وقد أوكلت أمر اكتساب جانب سوريا الى خبيري مصر في الشؤون العربية صلاح سالم ومحمود رياض. فأدار صلاح سالم الجانب الاعلامي من المعركة، وهكذا ركزت صحافة مصر واذاعاتها، بتوجيهات منه، حملات بلا كلل ولا ملل على حكومة فارس الخوري حتى سقطت، وكلف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة عام ١٩٥٥. أما محمود رياض فقد أصبح سفيراً لمصر في دمشق، حيث وصل اليها في ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩٥٥، «وهو يعد من أبرز السفراء الناجحين، لأنه وبحق أحد مهندسي الوحدة بين القطرين»[12].

إن المهمة العاجلة لمحمود رياض، كما حددها بنفسه، كانت تتمثل في أن يبعد سوريا عن حلف بغداد، وهو قال: «كان ثمة نزعة واضحة وبارزة بين السياسيين القدامى للتوقيع على حلف بغداد، ولم يكن سهلًا على حكومة سوريا ألاّ تفعل ذلك. وفي عام ١٩٥٤، لم تكن سياسة مصر واضحة تماماً، ويصعب التقدير إلى أي مدى كانت تستطيع مصر أن تدعم حكومة أو قطر اختار رفض التيار الذي أقامه العراق والدول الغربية.

وكانت مهمتي في سوريا أن أشرح سياستنا في التضامن العربي ومعاداتنا لحلف بغداد، فاتصلت بجميع الأحزاب السياسية، وكان طبيعياً أن أجد نفسي على وداد خاص مع البعث لتشابه نظرتينا الى القضايا الخارجية»[13].

وفي يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٥ تقدم صبري العسلي، رئيس الوزراء الجديد، ببيان حكومته الى المجلس النيابي فشجب عقد جميع الأحلاف والمواثيق العسكرية الأجنبية، وتبنى مخلصاً أفكار مصر في السياسة الخارجية. وفازت حكومته بالثقة في ليلة ٢٤ شباط/فبراير. وفي المساء نفسه وقعت تركيا والعراق على حلفهما في بغداد[14].

---

(١١) انظر في ترتيب أولويات أهداف السياسة العربية لمصر بعد ثورة تموز/يوليو: أحمد يوسف أحمد، «السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية،» في: **الاستقلال الوطني**، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٩٣ - ١٣٩.

(١٢) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨**، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(١٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

وبعد ذلك بأيام وصل صلاح سالم الى دمشق ليرسخ المكاسب المصرية، فصرح بأنه ما دام العراق قد وقع حلفه مع تركيا، فإن ميثاق الأمن الجماعي العربي لم يعد قائماً، واقترح بدلاً عنه اتحاداً فيدرالياً بقيادة عسكرية مشتركة، وسياسة خارجية موحدة، وتوحيداً في الشؤون الاقتصادية والثقافية. وقد انتهت الزيارة الى بيان مشترك كان أهم ما جاء فيه:

١ ـ عدم الانضمام الى الحلف التركي ـ العراقي، أو أية أحلاف أخرى.
٢ ـ إقامة منظمة دفاع، وتعاون اقتصادي عربي مشترك.
٣ ـ الاتصال بالحكومات العربية لعرض أسس ومبادىء البيان المشترك ودعوتها للموافقة عليه.
٤ ـ انتهاج سياسة عربية مستقلة وموحدة[١٥].

وحتى تكون الدعوة ذات فعالية، تشكل وفد سوري مصري مشترك، قام بزيارة لكل من لبنان والاردن والسعودية والعراق. وتمخض عن ذلك الاعلان عن قيام حلف ثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا في آذار/مارس ١٩٥٥. وعلى الرغم من أن هذا الحلف لم يكن له تأثير عسكري أو إقتصادي، إلّا أنه نجح في مجابهة تحدي نوري السعيد. وقد سبق للملك فاروق أن سلك السلوك نفسه، بتأييد السعودية، لينقذ حسني الزعيم من الهاشميين عام ١٩٤٩. كذلك كان مبرر وجود هذا الحلف بالنسبة الى الرياض والقاهرة منع سوريا من السقوط في دائرة النفوذ العراقي. ولكنه يمثل أيضاً أول تدخل لمجلس قيادة الثورة خارج وادي النيل منذ قيام الثورة، وأول نجاح لسياستها العربية[١٦].

وأمام الوضع المتفاقم من تأثير حلف بغداد وضغوطه على سوريا، وتحت تأثير الدوي الهائل الذي أحدثه إعلان مصر عن صفقة الأسلحة التشيكية، عمدت مصر وسوريا إلى التوقيع على ميثاق للدفاع المشترك تطبيقاً للبيان الصادر في دمشق بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٥٥ نتيجة لزيارة صلاح سالم المشار إليها.

ودفع الحلف بين مصر وسوريا عملية تثبيت الوحدة التي بدأها صلاح سالم، مرحلة إلى الأمام. وفي حفل التصديق على الاتفاقية، أعلن جمال عبد الناصر:

«إن هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سوريا ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا هو ما حدث بالضبط في أيام الصليبيين، فعندما تحالفت سوريا مع مصر استطاعتا أن تقوما معاً بحماية العالم الاسلامي من الأخطار التي كان يخشاها، أما اليوم فستحمي سوريا ومصر الوطن العربي من الصهيونية»[١٧].

ويلاحظ أن معظم نصوص المعاهدة المتعلقة بالتعاون العسكري بقيت من دون تطبيق. وقد نقل عن جمال عبد الناصر أنه كان متردداً حتى في الموافقة على أدنى حد من التعاون اللازم لتجميع

(١٥) الأهرام، ١٩٥٥/٣/٣.
(١٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٩٤.
(١٧) الأهرام، ١٩٥٥/١١/٩.

قوات عاملة على الجبهة الفلسطينية تحت امرة قيادة واحدة وذلك بسبب حذره وتخوفه من الانقسام والعصبية الحزبية في سوريا. غير أنه إذا لم يكن الحلف فعالاً من الناحية العسكرية، فقد كانت له نتائج سياسية مهمة، فالمتطلبات الأساسية للتخطيط الدفاعي تحتم وجود تنسيق وتعاون في السياسة الخارجية، وهذا هو الهدف الذي كان جمال عبد الناصر يسعى الى تحقيقه، فقد أراد ضبط سياسة سوريا الخارجية، من دون أن يتحمل عبء المسؤوليات الداخلية فيها[١٨].

ومنذ ذلك التاريخ أخذ السفير محمود رياض، وسيلة عبد الناصر وظله في دمشق - على حد تعبير سيل - يحتل مكاناً مهماً في الشؤون السورية، لا يضارعه في ذلك أي مبعوث أجنبي، فقد كان على علاقة وثيقة بالرئيس القوتلي، واتصال مستمر بالزعماء السياسيين، كما أن نفوذه في أوساط الضباط الوطنيين التقدميين كان عظيماً أيضاً، وبالفعل بدأت علاقات الصداقة بين الجيشين السوري والمصري تشتد لتتوثق عراها فيما بعد. ولدى تبدل الحكومات السورية، كان محمود رياض يلعب دوراً حاسماً في جعل سوريا تنتهج سياسة خارجية تتفق وتلك التي تنتهجها مصر. وقد أصبح في حقيقة الأمر أكثر من مجرد سفير لدولة أجنبية، بالنسبة إلى مختلف آراء الشعب، ورمزاً للعلاقات الخاصة التي تربط بين سوريا المحاصرة، المهددة، بمصر شقيقتها الكبرى والعظيمة. وكانت علاقته بحزب البعث صميمية بشكل خاص. فالبعث هو القوة الكبرى المؤيدة لمصر في السياسة السورية، وطليعة حركة الوحدة مع مصر. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تكافئه مصر بوضع ثقلها الدبلوماسي كله في صالحه وتدعيماً له[١٩].

غير أن الحماسة التي تميزت بها أحلام البعث وأعماله، في سبيل الاتحاد، لم تكن تقابل بحماسة مقابلة من المصريين. فسياسة مصر العربية، كما تبلورت منذ أوائل الأربعينات، وكما أعيد إخراجها على يد جمال عبد الناصر ورفاقه خلال معركة حلف بغداد، لم تترك مكاناً لدولة عربية متحدة، بل على العكس فإن جذور تلك السياسة كانت تكمن في نظام جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي. لقد كان يظن أن ضمان زعامة مصر وأمنها يكمن في الابقاء على النموذج الراهن للوطن العربي المؤلف من أقطار مختلفة، والعمل على إقامة تكتلات بين هذه الأقطار تحت زعامتها، وليس في تحويل وحدات عربية آسيويةصغيرة الى وحدات أكبر. وتلك هي المبادىء التي قامت عليها الجامعة العربية، ومن هذه الناحية فقد كانت نصراً للدبلوماسية المصرية ضد المشروعات الهاشمية المنافسة والداعية الى إنشاء سوريا الكبرى أو الاتحاد بين أقطار الهلال الخصيب. والواقع أن الجامعة وضعت نموذجاً للعلاقات الداخلية بين الأقطار العربية في فترة ما بعد الحرب، يعتبر في صالح مصر. وطوال الفترة ما بين حرب فلسطين واعلان الوحدة، كثيراً ما بدت الجامعة ميداناً لدبلوماسية مصرية نشطة. وفي الوقت نفسه فقد لجأت القيادة المصرية «العسكرية» الجديدة الى استخدام ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتحت شعار الوحدة العربية، لاحتواء العراق وتكبيله وتأكيد تفوق مصر وسيادتها. وعلى ذلك فالجامعة والميثاق ظلا يكوّنان جزءاً مهماً من سياسة مصر العربية حتى قيام الوحدة مع

(١٨) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ - ٣٣٣.

سوريا، كما أنهما كانا أداتين عمد جمال عبد الناصر الى بعث الحياة فيهما. وفضلاً عن ذلك فإن حرب فلسطين، والصراع مع بريطانيا حول منطقة القناة، وحلف بغداد، والعدوان الثلاثي، أدت بجمال عبد الناصر إلى إعادة تفسير فكرة التضامن العربي بإلحاح أكبر. وتمثلت الوحدة العربية بالنسبة إليه - فوق كل شيء في وحدة النضال العربي، وفي الوقوف صفاً واحداً في وجه الامبريالية. وعندما بشر بالوحدة العربية، قبل الاتحاد مع سوريا، كان يعني التضامن العربي في السياسة الخارجية والدفاعية، وفق التوجهات المصرية، وليس الوحدة بأي معنى جغرافي أو دستوري. لقد كان يرغب في ضبط السياسة الخارجية للأقطار العربية المجاورة - بتنحية الحكومات المعادية أو الاطاحة بها إذا ما دعت الضرورة الى ذلك - وليس بإلحاقها أو بالاتحاد معها[٢٠]. ويمكن الحصول على تقرير رسمي لسياسة مصر العربية في ذلك الوقت، من كتاب أنور السادات **قصة الوحدة العربية** الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٧، أي قبل شهرين فقط من الوحدة مع سوريا[٢١].

غير أن تأمين سوريا وضمان جانبها، كان ضرورياً لانتصار الادراك المصري للسياسة الخارجية في المنطقة. وهكذا أصبح لسياسة مصر في التضامن العربي مغزى خاص جداً بالنسبة إلى سوريا. فضمان ولاء سوريا أصبح محتماً، باعتبار أن المعارك الحاسمة كانت تجري هناك. وعلى ذلك اعتنقت القيادة الجديدة في مصر فكرة القومية العربية بروح هادئة وعملية من غير أن يملي سياستها إيمان عميق الجذور بالوحدة السياسية، كما هو الأمر بالنسبة إلى سوريا، وإنما أملتها الأخطار الناتجة عن استمرار مجابهة اسرائيل، والاعتراف بوحدة النضال بين الأقطار العربية في قضية الاستقلال التام عن الدول الكبرى.

وفي إطار هذا التحول التاريخي الكبير الذي خبرته النخبة العسكرية الحاكمة في مصر، وهي على الطريق نحو سوريا، بكل أبعاده الايديولوجية والثقافية والاجتماعية، تنبغي الاشارة إلى بعض السمات والمحددات الأساسية: يتمثل أولها - في مدى تمثيل جمال عبد الناصر للنخبة العسكرية الحاكمة، وينصرف ثانيها - الى الاجتهادات والاختلافات بين عناصر النخبة المصرية الجديدة حول الوحدة العربية، أما ثالثها - فيدور حول اعتماد جمال عبد الناصر على جهاز «المخابرات العامة» كمصدر لتفريخ القيادات السياسية والتنفيذية داخلياً وخارجياً، ويتلخص رابعها - في التباين بين مصر وسوريا عشية الوحدة من زاوية الانسحاب العسكري.

فمن ناحية أولى، إذا كانت هذه الدراسة قد استخدمت تعبير «النخبة العسكرية الحاكمة»، للدلالة على مجموعة القيادات التي تولت الحكم، والتي كان مصدرها «حركة الضباط الأحرار»، فإن التطور الفكري للنظام الجديد عبر عنه أساساً جمال عبد الناصر، قائد الثورة ورئيس الدولة. وبالطبع لا يوجد دليل حاسم على أن هذا التطور عبر عن اقتناع النخبة العسكرية الحاكمة ككل، بل على العكس إن هناك ما يشير إلى أن هذا التطور الفكري لم تقبله كل العناصر التي شاركت في الحكم.

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢١) أنور السادات، **قصة الوحدة العربية** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧).

وبرز ذلك بالذات بعد وفاة جمال عبد الناصر، والمواقف التي اتخذها بعض ممن شاركوه في الحكم لمدد تطول أو تقصر. ويضاف إلى ذلك أن النخبة الجديدة لم تكن ذات انتماء ايديولوجي موحد، ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد. بل لقد تراوح الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه الماركسي. وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الأخير في مصر حتى عام ١٩٥٦، والذي ضم بدوره تيارات ايديولوجية عدة، أدت إلى بروز خلافات بين أعضائه، وإلى تصفيات داخلية. ومع ذلك تنبغي الاشارة الى أن جمال عبد الناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية الجديدة، فهو الذي عبر عن التيار الغالب في صفوفها، وهو الذي تولى صياغة الاتجاه السائد في محيطها. لقد كان مهندس الثورة ومنظمها، وهو من بعد كان الزعيم البارز الموجه لمسيرة تطوراتها، سواء من ناحية صياغة التوجهات أم من ناحية ضبط السلوك. ولذلك فمن المنطقي أن نعتبره ممثلاً للنخبة السياسية الثورية، وأن تركز عليه الدراسة، على الرغم من ادراكنا ومعرفتنا أن أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين استمرت غالبيتهم في إطار السلطة الجديدة بعد حل المجلس وانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٦، قد اختلفوا معه اختلافات صغيرة أو كبيرة. ولكنهم، في غالبيتهم، شاركوا في المسيرة الناصرية، وتولوا مناصب سياسية وتنفيذية متعددة، مما يسمح بالتأكيد على أن عبد الناصر هو الممثل البارز لهذه النخبة.

ومن ناحية ثانية، فإن موضوع الوحدة العربية بالتحديد، كان محلاً لاجتهادات واسعة في محيط النخبة العسكرية المصرية، كما كان أيضاً محلاً للاختلافات ولوجهات النظر المتباينة.

وعلى سبيل المثال، فقد ذهبت «المخابرات العامة» المصرية، التي كان لها دور بارز في السياسة العربية للنظام الجديد، إلى ضرورة التريث في إتمام الوحدة المصرية ـ السورية. فبعد زيارة امتدت شهراً لسوريا قام بها شعراوي جمعة وأمين هويدي، وكيلا المخابرات العامة آنذاك، وطافا خلالها أرجاء البلاد كلها، كتبا تقريراً مهماً جاء فيه أن «الفروق كبيرة والواقع مختلف، وقبول الوحدة محفوف بالخطر، والنصيحة هي التأجيل»[٢٢].

كذلك فإن رأي محمود رياض، مهندس دولة الوحدة، يستحق التسجيل إذ يقول: «لم نطلب الوحدة مع سوريا مطلقاً، بل أوضحنا دائماً بأن الفكرة سابقة لأوانها. وقلنا لكل جماعة مارست الضغط من أجل الوحدة اننا نرفض إقامة اتحاد بقوة السلاح، فنحن نعتقد أن الوحدة لا يمكن أن تستمر إذا ما حققت بواسطة الجيش. لقد ادعى جميع زعماء الأحزاب السورية أنهم مؤيدون للوحدة، لكن حزب البعث كان الوحيد الذي خطط للأمر فعلاً وطالب بخطوات عملية لتحقيقها. لقد كانت سياستنا في الواقع هي تجنب الوحدة، إذ كنا نعلم أنها ستثير كل القوى ضدنا، وأننا سنتهم بضم سوريا، وهذا ما حدث بالفعل»[٢٣].

وفضلاً عن ذلك، فعندما عرض موضوع إتمام الوحدة المصرية ـ السورية على النخبة العسكرية

---

(٢٢) نقلاً عن: أحمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج ٣: عبد الناصر والعرب، ص ٤٩.

(٢٣) نقلاً عن: سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٤١٠.

الحاكمة في مصر، عندما حضر وفد «مجلس القيادة العسكري» يلح في طلب الوحدة فوراً، تبلورت المناقشات في النتيجة التالية، كما سجلها عبد اللطيف البغدادي: «وكان رأي أغلب زملاء جمال من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، والذين عرض عليهم جمال الأمر، ضد قيام الوحدة الاندماجية فوراً. وكانوا يفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين. وعلى أن تتم مرحلة الوحدة بعد أن تتضح نتائج هذا الاتحاد، إلّا عبد الحكيم (عامر) الذي كان متحمساً لقيام الوحدة الاندماجية»[٢٤].

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أنه عندما بدأ التقاء الثورة المصرية مع حركات الثورة العربية، فإن حلقة الاتصال بينهما تمثلت في ضباط جهاز «المخابرات العامة، وهو المصدر الذي كان معملاً لتفريخ المسؤولين في الأجهزة السياسية والادارية في مصر في ظل النظام الجديد. وعلى الرغم من أن الاتصالات المصرية ـ العربية من خلال هذه الحلقة قد امتدت الى مختلف القوى السياسية والتنظيمات الحزبية، إلّا أن هذه الاتصالات لم تنفتح على التنظيمات الشعبية بطريقة علنية، لأن مصر كانت تفتقد التنظيم السياسي القادر على التعاون والحركة السياسية في هذا المجال. ولذلك ظلت للمخابرات العامة ـ بأساليبها الخاصة ـ اليد العليا. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كان لهذه الاتصالات تأثير كبير في انفتاح الثورة المصرية على الساحة العربية. وكان اعتماد جمال عبد الناصر على الضباط في بناء صلاته العربية دليلاً على استمراره في اختيار الطريق الأسهل الذي يعتمد فيه على العناصر الموالية التي هي موضع الثقة والمرتبطة بالثورة، من دون محاولة جادة لخلق تنظيم سياسي تتوافر فيه كوادر قادرة على أداء دور سياسي حقيقي وفعال[٢٥]. وبالطبع فإن هذه الملاحظة لا تقلل من أهمية الدور الكبير الذي لعبته مجموعة من ضباط الثورة في أنحاء عديدة من الوطن العربي، من أمثال كمال الدين رفعت، لطفي واكد، أمين هويدي، عزت سليمان، محمود رياض، فتحي الديب.

ومن ناحية رابعة، يلاحظ أن الطريق المصري نحو سوريا، ارتبط في الوقت نفسه بتحولات داخلية مهمة في ميدان العلاقات العسكرية ـ المدنية، خصوصاً من ناحية عملية **الانسحاب العسكري** من الميدان السياسي. ومن هذه الناحية فقد سبقت الاشارة الى قول جمال عبد الناصر عام ١٩٥٧: «أمضيت خمس سنوات لابعاد الجيش المصري عن السياسة». ومعنى ذلك أن عملية الانسحاب التدريجي للعناصر العسكرية من ممارسة السلطة، وتحويل النظام العسكري الى نظام مدني، كانت قد اكتملت ملامحها عشية الوحدة المصرية السورية. ويمكن القول إن هذا الاختلاف الجوهري، في مجال العلاقات العسكرية ـ المدنية، بين مصر وسوريا، كان في مقدمة دوافع التردد المصري إجمالاً، وتردد جمال عبد الناصر نفسه في قبول الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا، فقد كان يخشى قيام الجيش السوري بانقلاب عسكري إذا ما قامت دولة الوحدة، كما أخبر صلاح البيطار، لأن الجيش السوري «مسيس واعتاد على قيام الانقلابات»[٢٦].

---

(٢٤) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٥) حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٢٣.

(٢٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٧.

ثانياً: طريق العسكريين السوريين نحو مصر

في محاولة فهم النخبة العسكرية السورية وتحليل تكويناتها وتوجهاتها، تمكن استعادة الملاحظة التي انطلق منها سيل في وصفه للنخبة السياسية التقليدية التي تولت مقاليد السلطة في سوريا بعد الاستقلال مباشرة. فهذه الملاحظة تصدق أيضاً على النخبة العسكرية السورية التي اندفعت في طلب الوحدة مع مصر، ثم اندفعت أيضاً في الطريق نحو الانفصال. يقول سيل: «لا تدور قصة سنوات الاستقلال السوري الأولى حول السياسيين العظام، أو المبادىء السياسية القوية، فهي قصة رجال عاديين دعُوا للتصرف إزاء وضع متمدد، فانهكوا أنفسهم في مهمة الاحتفاظ بالسلطة وغرقوا، لقلة المؤسسات ذات الخبرة الجيدة والتقاليد الدبلوماسية المعترف بها، في دوامة من المنافسات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولة نالت استقلالها حديثاً»[٢٧].

فعلى الرغم من أن الجيش هو الذي تحمل مسؤولية إسقاط النظام التقليدي، إلاّ أن استمرار التدخل العسكري طوال السنوات التالية، أكد فعلاً أن ضباط الجيش فقدوا حماستهم للاصلاح، ولكنهم لم يفقدوا شهيتهم للسلطة، وبذلك حق عليهم الوصف نفسه.

لقد تعرض الجيش السوري في حرب فلسطين لتجربة مماثلة إلى حد بعيد لتجربة الجيش المصري، من الانفصال بين القيادة العسكرية في الميدان والنخبة السياسية الحاكمة في العاصمة، إلى الرشوة والفساد والأسلحة الفاسدة، إلى ادراك أن المعركة الحقيقية في عاصمة الوطن قبل أن تكون على حدوده. إن ضحايا هذه التجربة، وهم الضباط الوطنيون الشباب، أصبحوا يرون في أنفسهم الأبطال الوحيدين المؤهلين لتحقيق رفاهية البلاد بحمايتها من الأعداء على الحدود، وحمايتها من عجز زمرة السياسيين في الداخل، إذا لم يكن من خيانتهم.

وفي ظل هذا المناخ المحموم، قبض حسني الزعيم على زمام السلطة، وأطاح بالحكم القائم يسانده في ذلك حفنة من الضباط القوميين والسياسيين الراديكاليين، وقد لاقى هذا العمل رضى عاماً من الشعب. وبذلك زج بالجيش الفتي في السياسة، كما زج بالبلاد في عقد من الفوضى والمتاعب قبل أن تقوم الوحدة مع مصر.

ولم تكن هناك قوى اجتماعية وراء انقلاب حسني الزعيم، وإنما كانت هناك مصالح مالية، في مقدمتها شركات النفط الأمريكية التي كانت تريد في ذلك الوقت أن تمد أنابيب النفط ـ التابلاين ـ عبر سوريا. وكان بين بريطانيا والولايات المتحدة في ذلك الوقت نزاع على مغانم النفط في المنطقة العربية ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ لم يصل بعد الى «تفاهم ودي». وإضافة إلى اتفاق التابلاين، فقد كان معروضاً على البرلمان السوري اتفاقية أخرى فرنسية ـ سورية لتسوية جميع المشكلات المالية المعلقة نتيجة انتهاء الانتداب. وكان من الواضح أن البرلمان، لن يصدق على أي من الاتفاقيتين ـ اتفاقية التابلاين والاتفاقية المالية مع فرنسا ـ ولكن بمجرد أن تسلم الزعيم السلطة سرعان ما تمّ التصديق عليهما.

---

(٢٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٤٣.

لقد كان حلف الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود هو الذي يحتضن حسني الزعيم، ولذلك فلم تكن تمضي أربعة شهور حتى جاء انقلاب سامي الحناوي، وكان بمثابة رد فعل بالتآمر البحت لهذا الوضع، فقد كانت الأسرة الهاشمية في بغداد هي القوة المحركة له. وبعد ذلك جاء انقلاب أديب الشيشكلي الذي سبقت الاشارة اليه.

ثم تعددت الانقلابات في سوريا، وأصبح الجيش هو الذي يحكم. أحياناً كان يظهر من فوق المسرح، كما حدث أيام حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، وفي أحيان أخرى كان يحرك المسرح كله من داخل الثكنات، كما تجلى بوضوح في الفترة التي انقضت منذ إسقاط الشيشكلي الى يوم الوحدة. في ذلك الوقت كانت مجموعة الضباط التي قادت الانقلاب ضد الشيشكلي قابعة في ثكنات الجيش، وكانت الحكومة المدنية مجرد أداة في يد هذه المجموعة من الضباط.

ومع ذلك، تنبغي الاشارة الى أن الحركة التي حملت حسني الزعيم الى قصر الرئاسة في دمشق، قد اشتد أزرها بنشوء مجموعات راديكالية ضاغطة، ومحرضين سياسيين يساريين اضطلعوا بمهمة تثقيف الشباب سياسياً، داخل الجيش وخارجه، ومنحوهم نظرة جديدة للسياسة وتطلعات أوسع لمصلحة الأمة العربية في شكل عام[٢٨]. ولتفهم ذلك، لابد من استعراض حركة الجيش السوري، في الاطار الكبير للصراعات المتكاثرة التي كانت سوريا ذاتها ميداناً لها منذ حصلت على استقلالها.

ففي ذلك الوقت كانت في سوريا مجموعة من الأحزاب: **أولها** ـ حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان هذا الحزب خليطاً من شخصيات قادته، خليطاً من أفكار تقدمية على أساس نظري لميشيل عفلق، ومن غرام بالمناورات السياسية والألاعيب الحزبية لأكرم الحوراني، ومن الأفكار القومية لصلاح البيطار، وكان الحزب قوة متحركة في اتجاه تقدمي وقومي. **وثانيها** ـ حزب الشعب، وكان يضم معظم العائلات الكبيرة في سوريا من ملاك الأرض، وكان قوة فعلية، ولكنه كان بعيداً عن أي تأثير جماهيري، بل كان في طبيعته لا يؤمن بالجماهير. **وثالثها** ـ الحزب الشيوعي السوري، وكان أقوى المنظمات الشيوعية في الشرق العربي، وكان حزباً نشيطاً يستمد التزايد في قوته من ضعف الآخرين وتفككهم. **ورابعها** ـ **الشركة الخماسية**، وهي لم تكن حزباً بالمعنى المألوف، ولكنها كانت قمة الاحتكار في سوريا، وكرأس المال بطبيعته، كان همها أن تكون هناك حكومة قومية تصد الشيوعيين فقط، وتحفظ النظام ولو بالقمع، ليستطيع رأس المال آمناً أن يحصل على ما يريد بغير حساب، ولهذا لم تكن الشركة الخماسية في سوريا بعيدة عن السياسة، وإن لم تكن تنظيماً حزبياً بطبيعة الحال[٢٩].

وكانت هناك قوى من خارج سوريا تتحرك في الميدان السوري وفق مصالحها وتوجهاتها. **فمن ناحية أولى**، كانت بغداد لها مصالح في دمشق وكانت لها أحلام. كانت بغداد تريد دمشق داخل

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٢٩) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٢١.

حلف بغداد تأميناً لجناحها الغربي، وفتحاً للطريق أمام هذا الحلف الاستعماري ليبسط نفوذه على الاردن وعلى لبنان بعد سوريا. ثم كان لبغداد في دمشق حلم قديم، هو أن يعود عرشها الى الأسرة الهاشمية الحاكمة في بغداد. ومن **ناحية ثانية**، كانت الرياض ـ عاصمة الحكم السعودي ـ تقف بحوافز المنطق القبلي الاقطاعي ضد مصالح بغداد وأحلامها، وكانت الرياض تدفع في دمشق لهذه الغاية بغير حساب. ومن **ناحية ثالثة**، كانت مصر بعد ثورة ١٩٥٢، وبعد أن اكتشفت هويتها العربية، وانحازت بكل قواها الى جانب النضال الشعبي العربي، تهتم بأمور سوريا، وفي الدرجة الأولى من اهتمامها أن لا تسقط سوريا تحت سيطرة حلف بغداد، وبذلك يتحول مجرى النضال العربي كله، من محاولة الحصول على القوة العربية المستقلة، ومن محاولة صد الخطر الاسرائيلي من المنطقة. ومن **ناحية رابعة** ـ لم تكن الدول الكبرى كلها بمعزل عن هذا الصراع الذي يشمل المنطقة العربية كلها، والذي كانت سوريا قد تحولت مركزاً له وميداناً. فقد كانت بريطانيا وراء بغداد، أو وراء حلف بغداد. وكانت الولايات المتحدة موزعة المشاعر بين مصالحها في الرياض، وبين ادراكها ـ من وجهة نظرها ـ لضرورة حلف بغداد استمراراً لتطويق الاتحاد السوفياتي بالقواعد والأحلاف. وكان الاتحاد السوفياتي، يؤيد مصر في معركة مقاومة حلف بغداد، وفي الوقت نفسه كان يساند الحزب الشيوعي السوري باعتباره نواة لتقدم الشيوعية في الشرق العربي[٣٠].

وبما أن الجيش كان هو القوة المسيطرة والحاكمة، فإن كل الأحزاب العاملة في سوريا، وكل القوى العربية والدولية المهتمة بالمعركة الدائرة فيها، اتجهت الى العمل في الجيش، وإلى محاولة التأثير فيه. وهكذا أصبح الجيش السوري انعكاساً طبيعياً للصراع الحزبي، والعربي، والدولي الجاري من حول سوريا وفي داخلها. أصبح هناك ضباط في الجيش يتجهون بمشاعرهم لحزب البعث، وآخرون يتجهون لحزب الشعب، وآخرون للحزب الشيوعي وآخرون للشركة الخماسية، وآخرون يقلقهم هذا الصراع داخل وطنهم وعليه، ويبحثون عن طريق فيه السلامة الوطنية والأمان. وأصبح هناك ضباط على اتصال ببغداد، وبالرياض، وبالقاهرة، وبالطبع ببريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي.

وفي ظل هذا الصراع الضاري، وصلت الفرقة الى حد بعيد، والى حد عميق. ولقد ترتب على هذه الفرقة نتيجتين في غاية الخطورة: **أولاهما** ـ أن التوجس بين جماعات ضباط الجيش السوري المتنافرة، أصبح عاملاً بالغ الخطر على مستقبل سوريا كلها، ووصل الأمر الى أن الضباط الذين كانوا يتصدرون الجيش، كانوا يقضون الليل في وحداتهم ليكونوا على أهبة الاستعداد للتحرك بها في مواجهة أي مباغتة من جماعة أخرى. **وثانيهما** ـ إن بعد الفرقة وعمقها أديا إلى شبه شلل بين القوى المتنافرة. فالواحدة منها لم تستطع أن تحقق السيطرة التي تستطيع بها فرض إرادتها النهائية على الآخرين. وبذلك أصبحت سوريا تمشي على سلك مشدود على حافتي هاوية، وكان عليها أن تحافظ على توازنها فوقه لكي لا تضيع[٣١].

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

إن الجيش الذي استطاع منذ انقلاب حسني الزعيم أن يتخلص من إشراف السلطة المدنية، قد عرف كيف يقلب الحكومات، ولكنه لم يكن قد اكتسب الثقة بالنفس، والمهارة السياسية لتمكناه من أن يحتل مكانة في الساحة السياسية كقوة مستقلة قادرة. وعندما لم يكن أداة طيعة في أيدي قوى في داخل البلد وخارجها، فقد بدا وكأنه قد فهم دوره على أنه وصي سياسي أعلى على مصالح الأمة الحيوية. ولم يطل به الأمد على هذه الحال من التواضع، فقد تمثل أحد الموضوعات الطاغية في السنوات القليلة التي تلت ذلك في الصراع على السلطة بين الجيش والسياسيين المنقسمين الذين راحوا يبحثون عن صداقات في الجيش ليستعملوها ضد منافسيهم المدنيين. وكان من نتيجة ذلك أن عجلوا بخضوعهم، يوماً بعد يوم، كهيئة صناعة قرارات، لأشد الضباط سيطرة وأكثرهم طموحاً. ويضيف سيل الى ذلك أن الإرث السياسي الذي تركه الشيشكلي، بصفة خاصة، أخذ يتضح تدريجاً. فالجيش الذي سار نحو الطموح السياسي لم يعد الى ثكناته، وإلى انضباطه إلا بعد أربعة أعوام، أي بعد الوحدة مع مصر، وبقي كذلك خلال العمر القصير للجمهورية العربية المتحدة. إن الجيش الذي تعود الامساك بزمام السلطة أفسده أيضاً اشتراكه في المؤامرة على الشيشكلي التي دامت طويلاً. كذلك فقد أصبح الجيش ملتصقاً بالسياسة التصاقاً لا يمكن فصله، وأضحى تركيبه يعكس التحزبات المدنية. وهنا يشير سيل الى قول جورج اوريل: «ان الثورة عمل مفسد، عمل يقوم لا بإفساد السلطة فحسب، بل أيضاً بإفساد الوسائل التي تتبع في الوصول الى السلطة»[٣٢].

ولقد سبقت الإشارة الى أن الجيش قد تعهد، بعد اسقاط الشيشكلي، بألّا يتسلم الحكم، واستمر شوكت شقير رئيساً لأركان حرب الجيش، على الرغم من أنه درزي من لبنان، لأنه كان يلعب دوراً مخففاً للصدامات في صراع الاتجاهات المختلفة داخل الجيش. وكان تكوين الجيش السوري، بعد الاطاحة بالشيشكلي، ينطوي على أربع كتل أساسية:

أ ـ كتلة ضباط البعث، وكان من أبرزهم مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت، وجمال الصوفي، وأمين الحافظ.

ب ـ كتلة الضباط المستقلين، ومن أبرزهم جاسم علوان، وجادو عز الدين، وأمين أبو عساف.

ج ـ كتلة الضباط الشوام، أي ضباط دمشق، ومن أبرزهم عدنان المالكي، وأكرم ديري.

د ـ كتلة الضباط التحريريين، نسبة إلى «حركة التحرير العربي» التي أنشأها الشيشكلي، وبالتالي فهم من بقايا نظام الشيشكلي، ومن أبرزهم أمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وأحمد جنيدي، وعبد الحميد السراج، والواقع أن السراج بالذات كانت له قدرة فائقة على أن يوحي إلى كل القوى بأنه رجلها، لدرجة أن رجال البعث كانوا يعتقدون أنه رجلهم من دون أن يكون تابعاً لتنظيمهم[٣٣].

---

(٣٢) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٨ و١٩٧.
(٣٣) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ٦٧ ـ ٦٨.

وكان تنظيم رئاسة الجيش السوري في ذلك الوقت على النحو التالي: **شوكت شقير** رئيساً للأركان، و**توفيق نظام الدين** معاوناً له، و**عدنان المالكي** رئيساً لشعبة العمليات، و**رياض الكيلاني** رئيساً للشعبة الأولى في الادارة والتنظيم، و**بديع بشور** رئيساً للشعبة الثانية (الاستخبارات).

ولكن في يوم ٢٢ نيسان/ابريل عام ١٩٥٥ اغتيل العقيد عدنان المالكي رمياً بالرصاص أثناء مباراة في كرة القدم، كما أن قاتله الرقيب يوسف عبد الرحيم قد انتحر بدوره، وانتهت المباراة بهياج وشغب. وقد كشف التحقيق في الجريمة عن دوافع عدة، بعضها شخصي محدود، والآخر والأهم ناتج عن مضمون الصراع الدولي المركز على سوريا. وهي قضية مهمة تستحق إشارة خاصة في سياق هذه الدراسة لارتباطها بالنقطة المحورية التي تركز عليها في هذا الجزء، وهي الطريق السوري نحو الوحدة.

ويمكن القول بداية إن «حلف بغداد» أدى إلى «تدويل» الصراع على القوة في المنطقة العربية: فقد طرح قضايا وشعارات جديدة، كما أدخل منافسات الحرب الباردة الى مسرح الخصوم العرب المحليين. ومن هنا فإن سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ تعتبر من أهم السنوات في التاريخ العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت تغييرات واسعة في قوة الأطراف العرب الأساسيين المتصارعين وفي استراتيجياتهم. وسمحت معاهدة الجلاء لمصر أن تبرز كدولة رئيسية في المنطقة العربية،فبنت دعواها بقيادة العرب على أساس سياستها الخارجية المستقلة، وعندئذٍ قام العراق ـ بتأييد من بريطانيا ـ بمحاولة هجومية للسيطرة على المنطقة من خلال «حلف بغداد» لكنه غدا مجبراً على الدفاع حين نجحت مصر في إقناع سوريا بالتحالف معها. وهذا الانقسام في صفوف العرب، أتاح للاتحاد السوفياتي فرصة الدخول إلى المنطقة من مؤخرة خط الدفاع عن الحلف، مما أثار بدوره اهتمام الولايات المتحدة[٣٤].

لكن النمط المحلي للعلاقات بين الأقطار العربية لم يتغير على الرغم من توسع منطقة الصراع، بل ظل جامداً، وتراكمت فوقه العلاقات الجديدة. وفي مركز الاحداث وقفت سوريا، وهي في آنٍ واحد شاهد على التفوق المصري، وهدف آمال العراق الخائب، والحقل المختار للهجوم السوفياتي، والرد الغربي المضاد. إنها المصدر الايديولوجي للوحدة العربية حسبما يبشر به حزب البعث العربي الاشتراكي. ولذلك بقيت سوريا ميداناً لصراعات القوى الكبرى، كما بدت انتفاضاتها السياسية وكأنها نهاية حلقة وبداية حلقة أخرى. ولم يعقب النضال ضد «حلف بغداد» أي هدنة، إذ دخلت سوريا بدلاً من الصراع، طوراً جديداً بدأ بجريمة اغتيال المالكي في دمشق العاصمة المتوترة الأعصاب، فأضحت في حالة ذعر وهياج.

ففي الظروف السياسية السائدة آنذاك، كان المالكي شخصية مهمة، فإذا كان الجيش هو القوة الوحيدة المؤثرة في السياسة السورية، فربما كان المالكي هو أقوى ضباطه. فشوكت شقير

---

(٣٤) يعتمد الجزء التالي بخصوص قضية اغتيال المالكي وآثارها ونتائجها على المعلومات والتحليلات التي قدمها سيل بصفة خاصة. انظر: سيل، المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣٢٢.

عسكري كفوء، لكنه يعاني نقطة ضعف مصدرها أن أصله من دروز لبنان، كما أنه ـ بعكس المالكي ـ فشل في أن يعكس القومية المتأججة في صدور صغار الضباط السوريين حينذاك. وهذا الاقتناع الصلب بأن رسالة الجيش هي انقاذ البلد والسير بها في طريق المجد، كان مصدر قوة المالكي، المثال الرائد لجيل ما بعد الحرب الذي كان يرى في نكبة الحرب الفلسطينية، وانهيار الحكومة المدنية، رمزين لانحلال مجتمعهم السياسي.

وبعد سقوط الشيشكلي، الذي كان قد سرح المالكي من الجيش لتزعمه ثورة فاشلة، أعيد المالكي الى الخدمة، بكثير من التعظيم والاحترام، وسرعان ما غدا الحليف العسكري «للحياديين» الداعين الى الوحدة العربية، ومجموعة «التقدميين» في المجلس النيابي، المعارضين لخطط الدفاع الغربي وللاتحاد مع العراق، وقبول المساعدات الغربية إذا كانت مصحوبة بأي شروط. وفي الشهور التي تلت انتخابات عام ١٩٥٤، أعاد المالكي الجيش تدريجاً الى السياسة ملقياً بثقله الى جانب ثلاثي العظم ـ العسلي ـ الحوراني في محاولاته إسقاط حكومة فارس الخوري. وهكذا ساعد في «انقاذ» سوريا من «حلف بغداد»، ومهد الطريق لاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في آذار/مارس ١٩٥٥، أي قبل مصرعه بشهر. ومن هنا فقد بدا المالكي بالنسبة الى حزب البعث العربي الاشتراكي بمثابة الحليف الذي يحتاجونه تماماً: فهو يسيطر على إخوانه الضباط، وهو وطني متحمس باستطاعته أن يجعل الجيش يقف بأكمله رمزاً بليغاً للفكرة العربية.

وبهذا جاء اغتيال المالكي صدمة كبرى، فالرقيب الذي اغتاله تبين أنه عضو في الحزب القومي السوري، الذي ينادي بسوريا فقط والمعادي بالتالي للشيوعية وللقومية العربية، والذي كان يسابق حزب البعث العربي الاشتراكي في السيطرة على الجيش أمام معارضة المالكي الشديدة. وعلى ذلك فالصورة العامة وراء اغتيال المالكي كانت عبارة عن صراع من أجل السيطرة على الجيش، وهو العامل الحاسم في السياسة السورية، من ناحية؛ كما أنه كان يمثل محاولة لشل العناصر والفئات التي آمنت بالحياد، والعروبة كحركة نضالية، وبالتحرر من الأحلاف العسكرية الأجنبية، وبالتالي القضاء على التيار المعادي للغرب في سوريا، من ناحية أخرى.

ومهما تكن دوافع الجريمة، فإن التبعات المترتبة عليها كانت بعيدة المدى، فقد أتاحت للشيوعيين، الذين تظاهروا بالوطنية والقومية، الدعوة الى الانتقام للمالكي، ومنحت لهم فرصة التعبير عن آراء حزب البعث السياسية بالاشارة الى الأيدي الأجنبية وراء الحزب القومي السوري، وربما كان هذا من أكثر نتائج القضية أهمية.

لقد قرر الشيوعيون والبعثيون أن القيام بعمل سريع ضد الحزب القومي السوري أصبح لازماً. فبالنسبة إلى الشيوعيين كانت تلك فرصة مناسبة جداً للتخلص من أعدائهم الايديولوجيين وإضعاف مركز الغرب في سوريا، وتمهيد الطريق لاقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة إلى حزب البعث فإن تدمير الحزب القومي السوري كان يعني خطوة أقرب باتجاه الحياد واسكات صوت القومية السورية التي تتصارع مع مبادئه القومية العربية. وقد أشاع الحزبان كلاهما أنه إذا ما بدت العدالة مترددة أو بطيئة، فإن العناصر الديمقراطية في الجيش وبين صفوف المدنيين

ستعمل على التصدي لها. وهكذا اعتبر الحزب القومي السوري حزباً غير مشروع، واعتقل عدد كبير من أعضائه، وسرح انصاره من الجيش والدولة، كما شكلت محاكم موقتة تتمتع بسلطات خاصة لمحاكمة المتهمين. وبالتالي فقد تم استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سوريا.

ولقد أدت التطورات التالية الى قيام ائتلاف بين حزب البعث والحزب الشيوعي في شكل مهادنة، وبالتالي الى نشاط الحزبين داخل الجيش، حيث اتسم نشاطها بالعمل الحزبي. فعندما جاءت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، كان لها صدى هائل لدى الأوساط السورية الوطنية والتقدمية، كما كانت لها آثار كبيرة على تطور الأحداث. فقد تبعت سوريا مصر، وسافر خالد العظم الى موسكو في خريف عام ١٩٥٥، ونجح في عقد صفقة أسلحة تشيكية. وقد ساعد ذلك على دفع نشاط الحزبين البعثي والشيوعي كقوى تقدمية، حيث نظر كلاهما الى الصفقة باعتبارها تمثل تصدياً للأحزاب التقليدية التي تريد الاتجاه الى العراق أو السعودية. كذلك رأى حزب البعث والحزب الشيوعي أن الظروف تهيىء لهما آمالاً كبيرة في نمو نشاط الدعوة الحزبية بين صفوف الجيش. وكان قرار تأميم قناة السويس خطوة أخرى في الاتجاه نفسه، فقد تدافع نشاط قوى البعث والشيوعيين، كما ارتفعت شعبية جمال عبد الناصر لدى الجماهير السورية، وبالتالي فقد انكمش نشاط القوى التقليدية سواء على الساحة الحزبية أم في صفوف الجيش السوري[٣٥].

ومن ناحية أخرى، عمدت فلول الحزب القومي السوري، التي تمركزت في لبنان ونذرت نفسها لمهمة الاطاحة بالحكم في دمشق، الى تضخيم خطر الشيوعية في سوريا، وتلوين أحكام القوى الغربية وفق ذلك. وهكذا أثيرت بشكل مصطنع مخاوف الغرب من «التغلغل الشيوعي» في سوريا، وأدى هذا بالتدريج الى اتخاذ اجراءات معاكسة، ساعدت بدورها على أن تخلق التهديد نفسه الذي قصد محاربته. وربما كان من المساوىء التي ألحقها الحزب القومي السوري بالغرب، تدعيمه للتحالف البعثي الشيوعي، وجعل الاختلافات الأساسية بينهما غامضة.

وفي عام ١٩٥٦ أخذت مقاومة حزب البعث لدعوة الحزب الشيوعي لاقامة جبهة شعبية تضعف، فقد جمعتهما معارضة «حلف بغداد» والشعور بوحدة خطر مشترك في عام ١٩٥٥، حتى وجدا نفسهما يحاربان الاعداء ذاتهم، ويستنفران الرأي العام من أجل القضية ذاتها. ولم تلبث العلاقات أن توثقت أكثر عندما قامت وفود برلمانية سوفياتية وسورية بتبادل الزيارات وعندما بدأ الحكام السوفيات يعترفون علناً بشرعية حركة الوحدة العربية. وهذا الاتجاه تعزز بالخط الشيوعي الجديد من حركة القومية العربية الذي تبناه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي[٣٦].

ان اغتيال المالكي، إضافة الى اضعافه لمركز الغرب أكثر من ذي قبل، ساعد مصر والاتحاد السوفياتي على تثبيت مكاسبهما على الساحة السورية. لقد فتحت الجريمة بصيرة الشعب السوري على أهمية وشراسة الصراع الدولي الذي كانت سوريا مخلباً فيه بزرعها لعنصر الهستيريا في جسد الحياة

---

(٣٥) نصر، المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩، ٧٤ و١٠٧.

(٣٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

العامة في سوريا، وتشجيعها لها بالمسارعة للبحث عن الطمأنينة في سلاح الحماة الجدد. وعلى الرغم من أن القوات البريطانية والفرنسية قد رحلت عن سوريا في عام ١٩٤٦، فإن ولاء سوريا ظل قائماً للغرب، في معظم حقبة السنوات العشر التي تلت ذلك، فقد احتفظ حسني الزعيم وأديب الشيشكلي بعلاقات وثيقة مع فرنسا. وأول تحطيم حقيقي لهذا التقليد حدث في غمار معركة الدفاع عن «الشرق الأوسط» عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، عندما خطت سوريا متحررة من خيوط التوجيه الغربي، لتنضم رسمياً إلى موقف مصر المؤيد للحياد. ولما كانت روابط سوريا أشد وثوقاً بفرنسا من روابطها ببريطانيا، وكانت فرنسا نفسها ضد «حلف بغداد» فإن هذا الاختيار أصبح أشد سهولة.

وعندما تمكن صبري العسلي من تشكيل «حكومة وحدة وطنية» في حزيران/يونيو عام ١٩٥٦ ضمن حزب البعث لنفسه وزارتين هامتين هما الخارجية والاقتصاد. ونتيجة لذلك أصبح موضوع الوحدة مع مصر قضية أساسية ومهمة. فقد أصر حزب البعث كشرط لاشتراكه في الحكم أن تأخذ الحكومة على نفسها تعهداً ببدء محادثات مع القاهرة تستهدف إقامة وحدة بين البلدين.

وبناء على ذلك أعلن العسلي، في المجلس النيابي يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٥٦: «وسنشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل في أن تؤدي الى سياسة مشتركة بين البلدين، ندعو الأقطار العربية المتحررة الى اتباعها كيما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة»[٣٧].

وفي الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٦، وبعد إجراء محادثات مع جمال عبد الناصر في القاهرة، أعلن صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية من ثلاثة أعضاء مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر. وضمت اللجنة العسلي نفسه، إضافة الى صلاح البيطار الممثل لحزب البعث، وأحمد قنبر وزير الداخلية الممثل لحزب الشعب، وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس النواب قراراً ينص على ما يلي:

«إن مجلس النواب التزاماً منه بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور، التي نصت على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه رئيس الوزراء في هذا الاجتماع، ويرجو للحكومة النجاح في اتباع هذا الطريق المقدس الذي يقربنا في المستقبل القريب من الهدف الذي انتظره الشعب العربي في كافة أقطاره»[٣٨].

ومع أهمية هذه التوجهات الرسمية، التي كانت تستجيب على أي حال لضغوط جماهيرية كاسحة نحو جمال عبد الناصر والوحدة مع مصر، فإن التطورات داخل الجيش هي التي حسمت المسار النهائي للأحداث على الطريق السوري نحو مصر.

ولقد جاء التطور الجديد على هذا الطريق اثر استقالة شوكت شقير رئيس الأركان العامة من منصبه في السابع من تموز/يوليو ١٩٥٦، في ظروف مفاجئة وغامضة. إن شقير لم يكن أداة طيعة في أيدي اليمين أو اليسار، فرأى الطرفان فيه عقبة كأداء في طريق مطامحها، خلال فترة الصراع الشرس التي اشتعلت آنذاك. فطالما بقي رئيساً للأركان العامة، لن يستطيع البعثيون والشيوعيون

---

(٣٧) البعث (دمشق)، ١٩٥٦/٦/٢٨.

(٣٨) طعيمة عبد الحميد الجرف، موجز القانون الدستوري (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠)، ص ٤٢٥.

ضمان دعم الجيش في أي أزمة كما أن حزب الشعب كان يشعر بكراهيته للسبب ذاته، وعلى الرغم من عدائه لتدخل العسكريين في السياسة، إلّا أنه أراد ضمان وجود هيئة أركان عامة بمقدوره الاعتماد عليها. وكان شقير قومياً مستقل التفكير، لعب دوراً مهماً في أعقاب سقوط الشيشكلي، وقد أعاد السلطة آنذاك الى خصوم الشيشكلي المدنيين، ثم أخذ ينزع إلى التصرف بعد ذلك بنزق وكأنهم جميعاً مدينون له بالفضل.

وعندما أصبح صبري العسلي رئيساً للوزارة، وجد شقير نفسه وقد حيل بينه وبين ممارسة السياسة، حتى أنه لم يشترك في المناقشات المتعلقة بالوحدة مع مصر، ولم يلبث أن نُحي من منصبه بحجة أنه كان درزياً من أصل لبناني، وأنه لم يكن لذلك موثوقاً به تماماً، كما قيل أنه كان يعارض اعدام أعضاء الحزب القومي السوري المتهمين بقتل المالكي. وقد أشيع أن تنحيته عن منصبه خطط لها عبد الحميد السراج، مدير الاستخبارات العسكرية، تحت ضغط العناصر اليسارية. ولم يلبث شقير أن تقاعد، واستعيض عنه برجل عسكري آخر لا يتمتع بطموح سياسي، ولا لون له، وهو توفيق نظام الدين[٣٩].

وخلاصة ما تقدم أن الجيش الوطني في سوريا ـ والذي تشكل عقب رحيل الفرنسيين عن البلاد عام ١٩٤٦، وتوسع تدريجاً خلال حكم الشيشكلي ـ لم يكن يعتمد على تقاليد عسكرية منضبطة، كما لم تتبلور طبقة عسكرية حقيقية، وأكثر من أي بلد عربي آخر وقع الضباط السوريون تحت نفوذ أصدقائهم، وعائلاتهم من غير العسكريين، كما لم يكونوا بمنجاة من التأثر بالتيارات السياسية المدنية. وقد أدى اغتيال المالكي الى إزاحة القائد الذي كان باستطاعته أن يفرض رأيه على الضباط، ولم تبق ثمة شخصية مسيطرة في الميدان. وبدلاً من وجود زعيم واحد، أصبح هنالك أكثر من عشرين، كل منهم يتوقع أن تجري استشارته قبل اتخاذ أي قرار. وفضلاً عن ذلك فقد كشف ذهاب شقير تفكك الضباط، وتسلل مختلف القوى السياسية المتصارعة الى صفوفهم. وعلى حين كان شقير قادراً على اخفاء الصدع، فقد كشف انسحابه عن صورة صاخبة لحفنة من الضباط الشبان الذين يسيطرون على الأسلحة اللازمة للوصول الى المناصب ويعلنون عن مواقفهم السياسية على الملأ، ويسعون للتأثير على الحكومة في كل يوم. وقد استنكر السياسيون تدخلهم، ولكنهم في الوقت نفسه حاولوا استخدامهم واحداً ضد الآخر، وأظهر حكم الشيشكلي القوي والطويل نسبياً أن سوريا يمكن أن تحكم من خلال الجيش، مما جعل كل سياسي يسعى لمنع خصومه من السيطرة عليه.

ولم تلبث وحدة الجيش أن تصدعت عندما اندفعت الأحزاب السياسية، والدول المجاورة وأيضاً القوى الكبرى، تبحث عن حلفاء عسكريين. وتدفقت المساعدات السرية الى سوريا من العراق ومصر والسعودية والأردن والدول الكبرى. وأرسل الضباط الشبان الى الخارج في بعثات لشراء العتاد والسلاح، وكان من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات بالمصاريف لوجود مؤسسات

---

(٣٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٣٤٠.

الأمن المتزايدة العـدد. ووجد الكثيرون من الضباط أنفسهم يتصرفـون بكميـات كبـيرة من المـال، فجرت حوادث اختـلاس ورشاوي وعمـولات، ووجد بعض الضبـاط طريقهم إلى الـثراء. وأصبح الجيش الذي جرى إخضاعه للسياسة، بموازنته وتمويله السريين، غابة تحاك فيها الدسائس، تماثل في بعض الأحيان التفتت والتشيع الموجودين على الصعيد المدني.

ومنذ اغتيال المالكي، وحتى الوحدة مع مصر بعد ثلاث سنوات، كان من الصعب العثور على من يحكم سوريا فعلاً. فالضبـاط الذين اعتـبروا أنفسهـم حراسـاً على ضمـير الأمة قـد تمتعوا بتفـوق معنوي على السياسيين، كما كانت لـديهم القوة المـادية، وكـانوا يستـطيعون التهـديد بتنفيـذ انقلاب بالقوة متى شاؤوا ذلك. لقد أصبح الجيش مفتتاً ومنغمساً في العمل السياسي، إلى حـد تلاشت معـه الحـدود بين المـدنيين والعسكـريين في حمـأة الصراع المعقد المتشـابك الـذي شهدتـه سنوات مـا قبل الوحدة.

ومهـما يكن من أمر فقـد برز عـدد من الضباط عـلى المسرح السياسي بشكـل تـدريجي وتسلم مراكز سياسية معينة. وكان معظم هؤلاء ينتمون الى جيل ما بعد الحرب الذي تخرج من كليـة حمص العسكرية في عـام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، والذي كـانت حرب فلسـطين وسلسلة الانقلابـات التي نتجت عنها، عناصر التجربة التي كونته. وقد تميز بعض هؤلاء الضباط الشبان بمميـزات كثيرة عـلى الضباط الآخـرين الذين يكـبرونهم في السن. إلاّ أنـه كـانت تنقصهم التجـربـة وإدارة الحكم، ولم تكن لهم سـوى جذور قليلة في الشعب. وكـما هو الأمـر بالنسبـة لمن يحملون السـلاح، فـإنهم يجـدون حلولاً مبتسرة لمعظم المشكلات. وكثير من هؤلاء كانوا من المفضلين لدى الشيشكلي، وأرسلوا الى فرنسا في الخمسينات بهدف التدريب.

وقـد جرى عـلى هـذا النسق عبـد الحميـد السراج، الـذي عـين رئيسـاً للمكتب الثاني (الاستخبارات) قبل شهر من اغتيال المـالكي. وعمله الرئيسي طـوال السنوات الثـلاث التي أعقبت ذلـك، تركـز في التصدي للمؤامـرات العديـدة التي قام بهـا العـراق، والحـزب القـومي السـوري، والفئات المدعومة من الغرب ضد الحكم في سوريا. لقد كان السراج صديقاً لحزب البعث ويشاركـه قوميته الجياشة وارتيابه في التدخل الأجنبي، لكنه يحافظ على استقلالـه عنه. والحقيقـة أن قوتـه التي تجلت في السنوات التي سبقت قيام الوحدة، تكمن في حرصه على عدم الانحياز الى أي جماعة، ومن هنا فقد تمتع بمركز من القوة والاستقلال الكبيرين.

إن السراج كان أقرب إلى أن يكون ذئباً منفرداً، ولكن الضباط الآخرين كانـوا أقرب منـه الى الفئات السياسية. فهناك كتلة البعث من أمثال مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوط، وبشير صـادق، وحسن حدة، وجمال الصوفي. ويذكـر أن مصطفى حمـدون كان أول نـاطق باسم «ثـورة حلب» التي أسقطت الشيشكلي، وهو يمت بصلة قرابة للحوراني استاذه الكبير، وكلاهما من حماه. وعندمـا وضع مصطفى حمدون التشريع الخاص بتوزيع الأراضي ـ كوزير للاصلاح الـزراعي في دولة الـوحدة عـام ١٩٥٨ ـ فقد انطوى على شيء من روح الحقد والانتقـام، وانعكس عليه صراع الحـوراني مع مـلاك الأراضي في حماه. وهناك كتلة التحريريين بقيادة أمين النفوري، وضمت أحمـد عبد الكـريم، وجادو

عز الدين، وحسين حدة، وقد طالب هؤلاء، ـ من دون أن يكـون لهم رأي سياسي أو انتـماء حزبي ـ بحصتهم من السلطة، بـالطريقـة نفسها التي تصرف بهـا زملاؤهم الأعضـاء المـدنيـون المستقلون في المجلس النيابي، وكان حزب البعث يعتبرهم انتهازيين بلا مبادىء. وبين هاتين الكتلتين تتراوح كتلة ثالثة من المستقلين ضمت طعمـة العودة الله، وأحمـد جنيدي، وقـد شغلا منـاصب وزارية في عهـد الوحدة. كما ترأس زميل من دفعة السراج وهو أكرم ويرى جماعة تدعى «جماعة دمشق». وأخيراً وفي عام ١٩٥٧، برز ذئب فريد آخر، هو عفيف البزري، ذو الاتجاهـات الشيوعيـة، وهو ضـابط كفوء وذكي كان له تاريخ مجيـد في حرب فلسـطين. وقد تـوصل الى مـركز القيـادة والسيطرة عـلى الجيش السوري، كرئيس للأركان العامة بعد تنحية توفيق نظام الدين، غير أنـه لم يكن له أتبـاع خاصـين، ويعود مركزه الجديد بصورة رئيسية الى كونه مرشحاً مقبولاً من جميع الأطراف المتنازعة[٤٠].

هؤلاء هم إذن الرجال الذين سيطروا عـلى الجيش السوري في السنـوات التي سبقت الوحـدة مع مصر. لقد كان ولاؤهم متبدلاً، ورؤيتهم السياسية محدودة بالنضال الأصغر للوصول الى السلطة بشكل عام، وهو «نضـال» ينحصر في وضع معسكر ضـد معسكر آخـر، أو رتل من الـدبابـات ضد رتل ثان. وقد أدت منازعاتهم الى وضع الجيش على شفا الانحـلال، حتى أصبح جمـال عبد النـاصر هو الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يجمع شملهم ويقضي على خلافاتهم.

ثالثاً: الطريق نحو الوحدة

عندما نصل إلى اللقاء الذي كان طبيعياً ومنطقياً بين العسكـريين المصريـين والسوريـين على طريق الوحدة، يطالعنا على الفـور قول جمـال عبد النـاصر، في غمار لحـظات الانفصـال الأولى، ان «النضال عندما تدخل اليه المساومات يفقد كل قداسة فيه، ولا يمكن أن نساوم على عروبتنـا». وما كـان أحوج هـذه التجربة التاريخية الأولى، إلى أعمال هذا المعيـار المنضبط، وبشكل صـارم، سواء عـلى طول الـطريق المؤدي الى الوحدة حتى تم الاعلان عنها يوم ٢٢ شباط/فبراير عـام ١٩٥٨، أم في غمار إدارة عمليـة التوحيد وتوجيه دولة الوحـدة خلال سنـوات عمرهـا الثلاث، أم في مـواجهة الانفصـال الذي تجـرأ عليها يوم ٢٨ ايلول/سبتمبر عام ١٩٦١.

لقد تمخضت الصراعات الداخلية العنيفـة التي شهدتهـا سوريـا، عشية الـوحدة، عن ظهـور ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها ـ الاتجاه القومي، ويضم حزب البعث وضباط الجيش المؤمنين بالقوميـة العربية، والذين يمموا شطر مصر، يدعمهم التيار الشعبي الجارف الذي يطالب بالوحدة الفورية مع مصر. وثانيها ـ الاتجـاه الشيوعي الـذي يضم التيارات المـاركسية واليسـارية المتـطرفة، والـذي أراد بمـوجبه كـل من خالـد العظم، وخـالد بكـداش، وعفيف البزري، أن يشـدوا سوريـا نحـو الكتلة السوفياتية. وثالثها ـ الاتجاه الاقليمي الذي يضم التيارات المحافظة والبرجوازية الكبيرة والـرأسمـاليـة،

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣١٩ ـ ٣٢٢.

والذي أراد أن يشد سوريا نحو العراق والاردن أو السعودية، ويربطها بالتالي بالمعسكر الغربي[٤١].

ولقد خاض الاتجاه الاقليمي آخر معاركه في عام ١٩٥٧، عندما حاولت القوى الرجعية في سوريا أن تكون لها قوة داخل الجيش لتساندها من خلال شكري القوتلي، رئيس الجمهورية حينذاك، فأنشأت تكتلاً عسكرياً داخل الجيش قوامه الأساسي «الضباط الشوام». وكان هذا التكتل الرجعي هو دعامة شكري القوتلي في الجيش، يسانده توفيق نظام الدين رئيس الأركان العامة[٤٢].

وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٥٧، صدر قرار بنقل عبد الحميد السراج من قيادة «الشعبة الثانية» ليكون ملحقاً عسكرياً في الهند، ضمن طائفة أخرى من التنقلات، جعلت حزب البعث يشعر بأنها مقدمة لتصفيته. فقرر «ضباط البعث» استباق خطة «الضباط الشوام» بإعلان حركة تمرد في معسكر «قطنة» بقيادة مصطفى حمدون. وقد أبرق المتمردون إلى القصر الجمهوري، ورئاسة الأركان، منذرين بالزحف على دمشق. ودارت مشاورات بين جميع الأطراف، أسفرت في النهاية عن تجميد قرارات نقل السراج وضباط البعث، وتسريح جميع الضباط الشوام، ومعهم توفيق نظام الدين رئيس الأركان ومعاونه عبد العزيز عبد الكريم وتسلم عفيف البزري رئاسة الأركان العامة، وتعيين أمين النفوري معاوناً له، كما عين مصطفى حمدون رئيساً للشعبة الأولى، وأحمد عبد الكريم رئيساً للشعبة الثالثة، وأبقي على عبد الحميد السراج في الشعبة الثانية[٤٣].

وهكذا تبلورت ثلاث قوى أساسية، داخل الجيش: ضباط حزب البعث، من ناحية؛ وضباط الحزب الشيوعي، من ناحية ثانية؛ والضباط المستقلين، من ناحية ثالثة. وتم تشكيل مجلس قيادة من ٢٤ ضابطاً سمي «**مجلس القيادة العسكري**». وكانت مهمة هذا المجلس خارج الجيش تتمثل في مراقبة الحكومة السورية وتصرفاتها والحيلولة دون أي انحراف بسوريا عن الخط القومي، الذي كان يتجسد حينئذ في إبعادها عن مخطط حلف بغداد، ومشروع ايزنهاور الذي تبناه الملك سعود. أما داخل الجيش فكان هذا المجلس هو الذي يرسم السياسة العسكرية للجيش، ويشرف على جميع الاجراءات التنفيذية فيه من تدريب وتنظيم وتسليح وترقيات وتنقلات. والجدير بالذكر أن أصغر التفصيلات كانت تعرض على المجلس لمناقشتها. ولم يكن لعفيف البزري رئيس الأركان، ولا لرؤساء الشعب أي صلاحيات[٤٤].

ومنذ تشكيل «مجلس القيادة العسكري»، وبعد خروج الكتلة الرجعية من الجيش، بدا الصراع واضحاً وعنيفاً بين كتل العسكريين، من شيوعيين، وبعثيين، ومستقلين. كما أن الصراع على الصعيد المدني والسياسي لم يكن أقل نشاطاً أو عنفاً عنه في صفوف الجيش.

---

(٤١) محمد عبد المولى، **الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية**، ط ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ١٦٥.

(٤٢) نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

ففي خريف عام ١٩٥٧، أجريت انتخابات المجالس البلدية في سوريا، وبدلاً من أن يخوضها البعثيون والشيوعيون مؤتلفين في قوائم متفق عليها، دخلوها منشقين، وخرجوا من هذه الانتخابات وقد انتهى التآلف بينهما.

ومن ثم اتجه حزب البعث الى المزايدة في موضوع الوحدة، وفي المناداة بها وضرورة تنفيذها فوراً، متهماً كل القوى الأخرى في الساحة السورية بأنها غير جادة في موضوع الوحدة. وكان هذا التحرك من جانب حزب البعث مجرد مناورة تكتيكية حزبية بغرض الوصول الى السلطة في سوريا بمساعدة جمال عبد الناصر، الذي كان قد اكتسب شعبية كبيرة لدى الجماهير السورية، وداخل الجيش السوري، بعد العدوان الثلاثي على مصر، وصعوده على المسرح العربي كرمز للقومية العربية، سواء من خلال شكل وحدوي يسلم سوريا لحزب البعث، أو من خلال الابقاء على سوريا خارج أي اتحاد، وأيضاً تحت سيطرة هذا الحزب.

كذلك فقد ظل الشيوعيون على موقفهم من الوحدة، لاعتقادهم بأن جمال عبد الناصر لن يقدم على إتمام الوحدة، فأخذوا ينددون بحزب البعث، ويتهمونه بأن مناوراته بموضوع الوحدة مع مصر ليست إلاّ من قبيل المزايدات الحزبية.

وكان عفيف البزري وعبد الحميد السراج قد سبق لهما مقابلة جمال عبد الناصر في ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٧، وعلما منه موقفه من قيام وحدة اندماجية بين البلدين، وأنه يفضل عليها قيام اتحاد فيدرالي على أن يستمر سنوات عدة قبل إتمام الوحدة الاندماجية[٤٥].

لقد طرح حزب البعث في البداية مشروعاً فيدرالياً للوحدة، وقد أعرب الشيوعيون أيضاً عن تأييدهم لهذا المشروع، مؤمنين بأن وجود صيغة فيدرالية مائعة ستمنع الاتحاد من أن يصبح فعالاً وتسمح لهم بأن يستمروا في نشاطاتهم الحزبية في سوريا. غير أنه في نهاية عام ١٩٥٧ أدت بهم منازعاتهم مع حزب البعث الى إعادة النظر في «تكتيكهم»، وفي محاولة لأخذ زمام المبادرة من خصومهم ذهبوا خطوة واحدة أبعد من الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي، مطالبين بالاندماج الكامل بين مصر وسوريا. وقد كانوا واثقين من أن جمال عبد الناصر، الذي مازال يتلكأ بالنسبة الى مشروع الاتحاد الفيدرالي سيرفض الاندماج الكامل بالتأكيد. وعقد بذلك الشيوعيون الآمال على تجميد خطط الاتحاد دفعة واحدة، وتحطيم سمعة جمال عبد الناصر، وكسب شعبية لأنفسهم باعتبارهم قوميين مندفعين، ومن النوع الذي يضحي بنفسه. غير أن حزب البعث، وهو غير مستعد لرؤية زعامة حركة الوحدة تفلت منه، وجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن مشروعه الفيدرالي والمطالبة بالوحدة الكاملة مع مصر.

فقد كان تصور حزب البعث والحزب الشيوعي السوري، على حد سواء، يكمن في أن جمال عبد الناصر لن يذهب بعيداً في موضوع وحدة مصر وسوريا، ومن ثم تكون فرصتها الذهبية

(٤٥) البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ٢، ص ٢٦.

للمناورة والاستفادة من المد الذي كان يتمتع به جمال عبد الناصر في ذلك الوقت. وقد استغلوا في تحركهم الحزبي الشعارات التقدمية التي كانوا ينادون بها باستمرار.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الاقتصادي السوري، وبخاصة القطاع التجاري، كان شديد الحماس لفكرة الوحدة، لأنه كان يرى في مصر حينئذٍ سوقاً واسعة لنشاطه، لاسيما أنه لم يكن في مصر آنذاك كثير من القيود الاقتصادية. ولقد اعتبرت الأوساط الاقتصادية السورية أن تأميم البنوك والشركات الاجنبية في مصر، كان بمثابة عملية تمصير، وليست خطوة من خطوات تطبيق الاشتراكية، ولذا لقي الاتجاه الوحدوي قبولاً لدى هذه الأوساط[46].

وإذا كان التنافس البعثي ـ الشيوعي شكل عاملاً معجلاً لمسيرة الوحدة، فإن الخصومات والمطامح بين صفوف العسكريين السوريين، قد شكلت عاملاً آخر. فقد تأثر كثير من الضباط تأثراً عميقاً بالتيار المعادي للعراق في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦، مما جعل منهم مقاومين ومعارضين أشداء للرجعية والامبريالية في العراق، من ناحية؛ مع الاندفاع والتفاني في إبداء الحماسة لمصر ولزعيمها، من ناحية أخرى. فقاموا بتمتين العلاقات مع مصر ضمن إطار القيادة العسكرية المشتركة التي تأسست عام ١٩٥٥ على الصعيد الرسمي، وأيضاً من خلال السفارة المصرية في دمشق التي كان أحد أهدافها الرئيسية تشجيع وتقوية مثل هذه الروابط الرسمية. وبعد أن انتصر الجيش على جميع الخصوم، بدا الاتحاد مع مصر، في إدراك مجموعة الضباط الذين شغلوا المناصب الرئيسية في الجيش السوري، كأفضل ضمانة لاستمرار حكمهم للبلاد. وبات كثيرون منهم يؤمنون بأن الوحدة ستخلصهم من السياسيين المدنيين إلى الأبد، وأن جمال عبد الناصر سيشجعهم على تأسيس مجلس للثورة على النسق المصري. وعندما قامت الوحدة، كانت في جانب من جوانبها، حصيلة صراع طويل بين الجيش والسياسيين، وهو صراع شغل السياسة السورية منذ عام ١٩٤٩. غير أن الضباط اضطروا إلى التوجه إلى القاهرة أيضاً بسبب فشلهم في الاتفاق فيما بينهم. ففي أواخر عام ١٩٥٧ أدت المنازعات والعداوات السياسية الى تحويل الجيش السوري إلى مجموعة من الأجنحة المتصارعة كل منها يخشى الآخر، أكثر من أي قوة خارجية، مما أضعف سلطة الجيش الرسمية إلى حد أن كل وحدة فيه كانت تتصرف باعتبارها جيشاً مستقلاً[47].

وهكذا فقد أصبحت جميع الأوراق في أيدي جمال عبد الناصر، في وقت تسابق المسؤولون السوريون، المدنيون والعسكريون، بشوق واضح الى تسليمه سوريا.

أما عبد الناصر فكان قد أوفد، من ناحيته، حافظ اسماعيل، مدير مكتب عبد الحكيم عامر، إلى سوريا، في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٧، ليجتمع مع «مجلس القيادة العسكري»، ويعرض عليه وجهة نظر الرئيس المصري فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التي تواجه الوحدة، وكذا العواقب التي تنشأ في حال قيامها، والتي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما كان

---

(٤٦) نصر، المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٤٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٤١٥ ـ ٤١٧.

حافظ اسماعيل مكلفاً أيضاً بأن يستمع الى رأي كل عضـو في المجلس، وقد تم ذلـك مع كـل واحد ابتـداء من عفيف البزري إلى أحـدث عضـو في المجلس. وقـد ركـز العـرض الـذي قـدمـه حـافظ اسماعيل، بصفة عامة، على ثلاثة موضوعات[48]:

أولها ـ الجيش، حيث أشار إلى أن الجيش السوري مقارنـة بالجيش المصري، صغـير الحجم، وقد يؤدي ذوبان الجيشين الى نوع من المشكلات والحساسيـات. كما أن رتب القيـادات الأساسيـة في الجيش السوري صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم في الجيش المصري، وقـد يؤدي الاندمـاج الى بعض الحساسيات أيضاً، إذا ما أعيد تنظيم الجيشين السوري والمصري، ومـا يتطلبـه من وضع الأمـور في نصابها من ناحية الانضبـاط العسكري. ومن نـاحية أخـرى، فإن الجيش السـوري كان لا يـزال له اهتمامات سياسية، نظراً لظروف سوريا آنـذاك، في الوقت الـذي انتهى فيه هـذا الوضـع بعد قيـام الثورة في مصر، وخروج غالبية «الضباط الأحرار» من الجيش.

وثانيها ـ الوضع الاقتصـادي، كان الـوضع الاقتصـادي في سوريـا يختلف عنه في مصر، وفي رأي جمال عبد الناصر ان الوحدة الاقتصادية بين البلدين هي أكثر موضوعات الوحدة عرضة للنقـد. ولذلك ينبغي النظر إلى هذه الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التي تنتج عنهـا نتيجة عـدم تجانس الوضعين الاقتصاديين في مصر وسوريا.

وثـالثها ـ الأحـزاب، لم يتحدث حـافظ اسماعيـل مباشرة عن الأحـزاب، ولكنه أشـار إلى أن النظام القائم في مصر عبارة عن ثورة تحاول أن تثبت دعائمها، وأن هذه الثورة قد تصـدت لها قـوى متعددة داخلياً وخارجياً. كما أن الثورة المصرية مطالبة دائماً في ظل الوحـدة أو في حالـة عدم قيامها، بيقظة مستمرة للمحافظة على كيانها. فضلاً عن أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا سيزيد من ضرورة استمرار قوة الثورة وقدرتها على حماية الوحدة من الأخطار التي لابد أن تهددها، ذلك أن قيام الوحدة لن يقابل دولياً بالارتياح وبخاصة من الغرب.

ويلاحظ صلاح نصر «ان هذا التوجيه الأخير كان بمثابـة ايحاء للمجلس، بـأن هناك ثـورة في مصر، ستظل وستستمر إذا ما قامت الوحدة، وأن على سوريا التكيف بظروف النظام المصري إذا ما رغبت الوحدة مع مصر»[49].

وكان رأي المستقلين داخل المجلس أن الوحدة أقدر على معالجة مشكلات قيامها والصعوبـات التي تعترضها، وأن هذا أفضل بكثير من بقاء الطرفين منفصلين، لـذلك ينبغي إقـامة الـوحدة فـوراً والعمل على حل جميع المشكلات في ظلها. أما نقاش العسكريين الحـزبيين في المجلس ـ وهـو امتداد لسيـاسة الأحـزاب التي ينتمون اليهـا ـ فقـد دار حـول فكـرة أن المشكـلات ينبغي أن تؤخـذ بعـين الاعتبار، ويجب مناقشتها، والوصول الى أسس لحلها، مع الاستمرار في السير في طريق الـوحدة. ولم يحددوا ما إذا كانت الوحدة تقوم أولاً، أو تحل المشكلات قبل قيامها.

ومع ذلك فقد اتخذ المجلس قراراً بالاجماع، نص على ما يلي: «السير قدماً في طريق تنفيـذ الوحـدة

(٤٨) نصر، المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.

مع مصر، وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي، وتنزيهها عن هذه المناورات»[50].

وقام عفيف البزري بحمل هذا القرار الى السفير المصري محمود رياض والملحق العسكري عبد المحسن أبو النور كي يبلغاه الى جمال عبد الناصر، حتى تعلم القاهرة موقف الجيش من الوحدة. كما أبلغ القرار الى الأحزاب السياسية المختلفة، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشعب السوري.

ومن الواضح أن قرار المجلس بالإجماع يعزى الى أن الحزبيين في الجيش اعتقدوا ـ مثل الأحزاب التي ينتمون اليها ـ أن قيام الوحدة عملية شاقة طويلة، فلا داعي لمعارضتها، فضلاً عن أن تأييدهم لقيام الوحدة سيكسبهم شعبية بين القوى الأخرى.

وبعد زيارة حافظ اسماعيل لسوريا، وعرضه أفكار عبد الناصر، قام صلاح البيطار وزير الخارجية السورية حينئذ بدعوة محمود رياض، السفير المصري، وسأله عن حقيقة موقف القاهرة من موضوع الوحدة المقترحة، وما الذي تخشاه في هذا المجال، وهل توافق على الوحدة كمبدأ أم لا؟ وكان رد محمود رياض على هذه الأسئلة الثلاثة كما يلي:

١ ـ ان جمال عبد الناصر غير متحمس للوحدة، لأنه يخشى من انقلاب عسكري يقوم به الضباط السوريون المعادون للوحدة. وبالتالي فإن القضية الأساسية هي وجود الضباط المسيسين بين صفوف الجيش، فضلاً عن مشكلة الأحزاب التي تعانيها سوريا، ولذلك فإن مصر تعتقد أن الوقت لم يحن بعد لقيام الوحدة.

٢ ـ ان مصر وسوريا لا تتكلمان اللغة ذاتها.

٣ ـ سواء وافقت مصر أو رفضت، فإن سوريا ليست مستقرة بالدرجة التي تجعل الوحدة اقتراحاً عملياً، فالجيش متورط بدرجة كبيرة في السياسة، وهناك الكثير من الانقلابات التي حدثت، فضلاً عن احتمال قيام غيرها.

ومن هذا اللقاء خلص البيطار الى أن الجيش السوري وحده هو الذي يستطيع أن يقنع عبد الناصر بالموافقة على الوحدة، فقام باستدعاء الضابطين السوريين أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، وقال لهما صراحة: «الوحدة أمانة في أعناقكم أنتم وزملائكم، وعليكم أن تثبتوا ذلك للرئيس عبد الناصر وينتهي الاشكال»[51].

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٨، حدثت تطورات سريعة كان لها آثار واضحة بين مختلف الأوساط العسكرية والسياسية والحزبية في سوريا. وكان من أبرز هذه التطورات اشتداد الصراع بين البعثيين والشيوعيين، إذ أخذ كل منهما يكيل الاتهامات المختلفة للآخر،

---

(٥٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

ويخاصة فيما يتعلق بموضوع الوحدة. وكان كل منهما يتهم الآخر بأنه غير جاد في هذا الموضوع، وأن سلوكه ليس إلاّ مزايدة ومناورة حزبية. وحدث ان اطلق البعثيون بين صفوف الجيش السوري شائعة معادية لعفيف البزري تقول بأنه غير وحدوي، وأنه غير جاد في موضوع الوحدة، وأنه يعمد الى تمييع قضيتها في «مجلس القيادة العسكري»، بغرض الحيلولة دون قيامها، متعاوناً في ذلك مع الحزب الشيوعي السوفياتي، ومنفذاً لمخططاته.

ورداً على هذه الشائعة، قام عفيف البزري بدعوة المجلس لاجتماع طارىء، في ليل ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، أثار فيه حملة البعث الظالمة عليه، وأعلن أنه جاد في موضوع الوحدة، وأنه في ذلك المضمار يتحدى البعثيين.

ونتيجة للحوار الذي دار في هذه الجلسة، انتهى «مجلس القيادة العسكري» في الواحدة صباحاً الى قرار بإرسال وفد من أعضاء المجلس الى القاهرة كي يقابل جمال عبد الناصر وينبئه بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين مصر وسوريا، كما سبقت الاشارة الى ذلك في مقدمة هذا الفصل.

وفعلاً تم في هذه الجلسة إعداد مذكرة رسمية، وقّع عليها جميع أعضاء «مجلس القيادة العسكري»، تضمنت تحليلاً شاملاً لموقف الجيش من موضوع الوحدة إجمالاً، ومن ضرورة الوحدة الفورية مع مصر بصفة خاصة، وحملها الوفد وطار بها على الفور الى القاهرة. ونظراً لأهمية هذه الوثيقة نثبت فيما يلي نصها كاملاً[٥٢].

مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر

الأسباب الموجبة

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم «العرب» في «الجزيرة العربية» كان «للعرب» في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة التي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقاً والاطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة انسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

---

(٥٢) نقلاً عن: أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٢)، ص ٩٢.

وتعاقبت موجبات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون. وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيها المقبلة.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب. وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافزاً لانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية إن هي إلّا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل يشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الانسانية وترسيخاً لرسالتها. وقد عبرا عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧).

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخاصة الخطة الاستعمارية الأميركية التركية الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧.

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات ايجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا، ونظراً لاحتمال تغيير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حيلته الأساسية في وطننا العربي الى الزوال، فإننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلّا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكـل الوحدة

من أجل ذلك نرى أن تكوّن الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

١ ـ دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربيـة الجديـدة ويرسم نـظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.

٢ ـ رئيس دولة واحد.

٣ ـ سلطة تشريعية واحدة.

٤ ـ سلطة تنفيذية واحدة.

٥ ـ سلطة قضائية واحدة.

٦ ـ علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.

٧ ـ تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الـدولة الجـديدة استنـاداً إلى هذا الـدستور الواحد.

الوحـدة الدفاعيـة

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

ـ قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).

ـ مجلس دفاع أعلى.

ـ قيادة عامة للقوات المسلحة.

ـ قوات مسلحة (برية ـ بحرية ـ جوية) موحدة التنـظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، تـوزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة الى مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.

ـ موازنة واحدة.

والقيـادة العامـة للجيش والقوى المسلحـة السوريـة شعوراً منهـا بمسؤولياتهـا القوميـة ودورهـا التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامتـه لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكـر ليست إلاّ تحالفـاً وسلامـة الأمة وحفظ كيـانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المتحـررة في كيان واحـد لتساهم في تحـرير بقيـة الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي. كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعيـة التي تقتضيها الـوحدة الفـورية وتعتـبر نفسها منـذ الآن ملزمة لتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى اليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ.

دمشق في ١٩٥٨/١/١١

اللواء عفيف البزري
القائد العام للجيش والقوى المسلحة

ووقع على هذه المذكرة كل من:

عفيف البزري، أمين النفوري، عبد الحميد السراج، أحمد عبد الكريم، طعمة العودة الله، أكرم الديري، أحمد جنيدي، مصطفى حمدون، عبد الغني قنوت، مصطفى رام حمداني، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، محمد النسر، لؤي الشطي، أمين حافظ، ابراهيم فرهود، حسين حدة، غالب الشقفة، جمال الصوفي، بشير صادق.

ولقد سبقت الاشارة الى الحوار الذي دار بين وفد «مجلس القيادة العسكري» وجمال عبد الناصر في القاهرة، وإصرار عبد الناصر على بحث أمر الوحدة مع «حكومة مسؤولة» وحضور صلاح البيطار الى القاهرة، حيث أبلغ إلى عبد الناصر «ان الحكومة السورية موافقة على إتمام الوحدة بين مصر وسوريا بل إن الحكومة ترحب بذلك، كمطلب شعبي، وكطريق لاستقرار سوريا»[٥٣]. وهكذا دارت المحادثات لساعات طوال، وتوقفت مرة لاستدعاء عبد الحميد السراج من دمشق للمشاركة فيها، ومرة أخرى لعودة الوفد الى دمشق يحمل شروط عبد الناصر لاتمام الوحدة.

ولقد دار الخلاف في البداية حول طبيعة الوحدة، وهل تكون اندماجية أم فيدرالية؟ وكان عفيف البزري على علم بموقف عبد الناصر من فكرة الوحدة الاندماجية، كما سبقت الاشارة، ولذلك فإنه كان شديد التحمس بين زملائه الضباط في تبني فكرة الوحدة الاندماجية الفورية على أمل أن يرفض عبد الناصر هذه الفكرة وأن يظل متمسكاً بما كان قد صرح به من قبل للبزري والسراج. وقد التزم جمال عبد الناصر بالفعل بموقفه الأصلي في الاجتماع الأول مع الوفد، ولكنه قام بتغيير اتجاهه عند اللقاء الثاني، وأعلن موافقته على دعوتهم بقيام وحدة اندماجية فورية بين البلدين. وعندما رأى البزري ذلك عاد وتراجع عن تمسكه بقيام اتحاد فيدرالي ولو الى حين. ولكن عبد الناصر ظل مصراً على رأيه، ومتمسكاً بقيام الوحدة الاندماجية فوراً. فحدث انقسام في الرأي بين أعضاء الوفد السوري، بعد تراجع البزري عن قيام الوحدة الاندماجية، فقاموا باستدعاء عبد الحميد السراج من دمشق ليشترك معهم بالرأي في مناقشة الأمر. وقد عبر لهم عن رأيه وخلص الى أنهم ملتزمون بقرار مجلسهم، وهو الوحدة الاندماجية الفورية، وأن أي تعديل فيه يستلزم منهم العودة الى دمشق لعرض الأمر ثانية على المجلس، لأنه هو وحده الذي يملك تعديل قراره السابق. ولقد استقر الرأي بينهم في النهاية على التمسك بقرار مجلسهم، وقبول الوحدة الاندماجية الفورية مع مصر، بعد أن قبلها جمال عبد الناصر وتمسك بها.

وعندما عاودوا الاجتماع مع عبد الناصر، وأبلغوا اليه بموافقتهم على قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين البلدين، قال لهم:

«انني مستعد لقبول المبدأ، ولكن على أساس ثلاثة شروط. انني أقبل المبدأ تحقيقاً لمطلب الشعب السوري، ولكي لا تضيع سوريا. ولكن شروطي الثلاثة هي:

---

(٥٣) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٣٦.

أولاً: أن يتم استفتاء شعبي على الوحدة، ليقول الشعب في سوريا، وليقول الشعب في مصر رأيه الحر في التجربة، ويعبر عن ارادته.

ثانياً: ان يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفاً كاملاً، وأن تقوم الأحزاب السورية بحل نفسها.

ثالثاً: ان يتوقف تدخل الجيش في السياسة توقفاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه الى أعمالهم العسكرية، ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال، وليس أداة سلطة في الداخل وسيطرة»[٥٤].

وإضافة الى ذلك قال **عبد الناصر**: «انني أعلم أنكم جميعاً سوف توافقون على شرط الاستفتاء الشعبي، ولكن باقي الشروط لها أهميتها في تقديري.

إن صلاح البيطار هنا، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث، وهو من أكبر الأحزاب السورية، فهل حزب البعث على استعداد لأن يحل نفسه ويوقف نشاطه الحزبي؟

ثم، من ناحية أخرى، أنتم هنا جميعاً ٢٢ ضابطاً تمثلون كتلاً مختلفة في الجيش أقرب إلى الأحزاب السياسية منها الى الوحدات العسكرية، فهل تقبلون الابتعاد عن السياسة؟

ان هذا الذي أقوله لكم فعلته في مصر، حتى مع الذين خرجوا معي ليلة ٢٣ يوليو ليقوموا بالثورة. لقد قلت لهم جميعاً يومها، إنهم باشتراكهم في الثورة قاموا بعمل سياسي، وهو عمل سياسي وطني في تقديري، ولكنهم بعده لم يعودوا صالحين لنظم الجيش وتقاليده ولضرورة تسلسل القيادة فيه لتبقى له كفايته المقاتلة. ان الذين كانوا معي في اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار خرجوا معي من الجيش، وأصبحوا وزراء سياسيين. والذين شاركوا في عملية الثورة طلبت منهم ـ اعتماداً على وطنيتهم ـ أن يبتعدوا عن الجيش، وأن يبدأوا وجوداً جديداً في الحياة المدنية. فهل أنتم على استعداد لذلك»[٥٥]؟

ولقد اقتضت هذه الشروط ضرورة عودة الوفد الى دمشق للتباحث مع الأطراف المختلفة المعنية بالأمر قبل اتخاذ القرار النهائي. وكانت الحقيقة الكبرى في الطائرة معهم وهم عائدون ـ على حد تعبير محمد حسنين هيكل ـ ان التيار الشعبي وأوضاع سوريا الخارجية والداخلية، وما بينهم هم أنفسهم، تجعل الوحدة أمراً محتماً، مهما كانت شروط جمال عبد الناصر[٥٦].

ولقد علل عبد الناصر قبوله للوحدة بعد معارضته لها ـ كما يشير عبد اللطيف البغدادي ـ بأنه علم حقيقة موقف عفيف البزري منها، وغرضه من التمسك بها. كما أنه كان يخشى أيضاً من أن يعود أعضاء وفد مجلس القيادة العسكري السوري الى دمشق، ويعلنون على الضباط السوريين هناك موقفه من الوحدة، ورفضه لها، وهو لا يرغب في أن يصور موقفه على هذه الصورة، على حد قوله. كما وأن الوحدة أيضاً كانت توفر له القدرة على السيطرة على الأمور في سوريا، والتي لن تتحقق بقيام اتحاد فيدرالي فقط، والذي سيجعل منه مسؤولاً عن دولة الاتحاد ـ على حد تعبيره ـ من دون أن تكون له السيطرة الكافية على الأوضاع بها[٥٧].

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٥٧) البغدادي، **مذكرات عبد اللطيف البغدادي**، ج ٢، ص ٣٨.

لقد كان هدف عبد الناصر منذ عام ١٩٥٥ ـ كما تقدمت الاشارة ـ هو ضبط سياسة الخارجية من دون أن يتحمل مسؤوليات حكمها. وكان هدفه المعلن هو التضامن العربي أكثر من الاتحاد السياسي، ولم يقتنع بالتفكير في الأمر الثاني إلّا عندما تهدد الهدف الأول. وبالفعل أصبح عبد الناصر مدفوعاً إلى التدخل عندما تعرض تحالفه مع سوريا للخطر بفعل الفوضى في الجيش السوري، وانتصاراً لأصدقائه البعثيين، الذين أصبحوا عرضة لهجمات اليسار واليمين. ولكن ما أن اتخذ قراره، حتى اتضح أنه لم يكن مهتماً بالاتحاد الذي يعطيه أقل من السلطة الكاملة، ولم يقبل بالموافقة على الزج بنفسه في تجربة كهذه من دون أن يستطيع عزل مركزي القوة في سوريا، الجيش والأحزاب السياسية. ومن هنا كانت شروطه الثلاثة، لقد أصر في الواقع على أن تصبح أشكال الحياة السياسية في سوريا على نسق مصر، وليست فوضى ضاربة الأطناب. ولذلك فقد طالب بمنحه الثقة الكاملة، واطلاق يده للعمل، فتحقق له ذلك نظراً لطبيعة الظروف التي كانت سائدة آنذاك(٥٨).

وهكذا جاء كل الساسة من سوريا، وعلى رأسهم شكري القوتلي رئيس الجمهورية يعلنون قبولهم للوحدة الاندماجية الفورية، وقبولهم للشروط الثلاثة التي وضعها جمال عبد الناصر. فبين الظروف السائدة وقتها، وبين تلك الشروط، لم يكن هناك مخرج ثالث سهل وكان الالحاح الشعبي السوري يكاد يقتحم كل غرفة من غرف الاجتماعات التي شهدتها القاهرة آنذاك. كانت إرادة الجماهير السورية هي العامل الحاسم، الضاغط والموجه. وهكذا فقد قبل الوحدة من السياسيين والعسكريين السوريين من قبلها في ذلك الوقت، وفي ذهن كل منهم أن يفلت من الضغط الشعبي الذي يحاصره، من ناحية؛ وأن يجد لنفسه في الأوضاع الجديدة ـ بعد الوحدة ـ مكاناً يستطيع منه أن يباشر العمل لنفسه ولأهدافه التي لم يجد لها مخرجاً حتى ذلك الحين، من ناحية أخرى(٥٩).

ولكن مرة أخرى، وجد الفريقان كلاهما، أولئك السياسيون الذين ظنوا أن الوحدة ستنظم الضباط وتروضهم، وأولئك العسكريون الذين ظنوا أنهم سيحكمون من دون السياسيين، وجدوا أنفسهم وقد أخطأوا الحساب، فقد انتقل الحكم، في هذه المرة، الى أيد أشد حزماً وأكثر تصميماً. وربما تكمن في هذه الملاحظة بالتحديد نقطة البداية الحقيقية، على طريق الاخفاق التاريخي الطويل الذي امتد منذ لحظة التوقيع على اعلان قيام «الجمهورية العربية المتحدة» يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، إلى لحظة الاعلان عن «الانفصال» يوم ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٦١، والإطاحة بالقطرين من جديد الى متاهة التجزئة.

---

(٥٨) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٥٩) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٣٩.

الفصل الثاني عشر
إدارة عملية التوحيد

كانت الوحدة المصرية ـ السورية تتويجاً لمرحلة في حياة الأمة العربية، وبداية لمرحلة جديدة، وقد أنهت بمجرد تحققها مشكلات كانت قائمة، وخلقت مشكلات أخرى. وكان من المنطقي أن تعالج المشكلات الطارئة بأساليب تتفق وطبيعة المرحلة التي بدأت بقيام «الجمهورية العربية المتحدة»، لكن المعالجة لم تكن، على الأغلب، بالمنطق القومي، مما أثر على مسيرة دولة الوحدة إلى حد بعيد.

وتنبغي الاشارة بداية الى أن مشكلة التوحيد الشامل لاقليمي الجمهورية العربية المتحدة، كانت أولى المشكلات وأبرزها، وأكثرها أثراً وتأثيراً في مسيرة دولة الوحدة، وفي مسيرة النضال العربي كله. ومن هنا أهمية «معيار» ادارة عملية التوحيد في تقويم السلوك القومي للنخبة العسكرية الحاكمة في دولة واحدة. لقد حققت الارادة الجماهيرية الوحدوية، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، الوحدة الرسمية والدستورية للدولة، وبقي على النخبة الحاكمة أن تحقق **وحدة الفكر السياسي**، من ناحية، **ووحدة التنظيم السياسي الشعبي**، من ناحية ثانية؛ **ووحدة الدولة**، بمعنى وحدة الجيش والنقد والادارة والقوانين والأنظمة، من ناحية ثالثة. ولا شك أن نجاح النخبة الحاكمة في إدارة عملية التوحيد هذه، كان سيوفر لنواة الوحدة العربية العديد من الضمانات اللازمة[1].

فوحدة الفكر السياسي، كانت ستقي «ثورة الوحدة» خطر التشتت الذي يمكن أن تسببه الاجتهادات المختلفة، وخطر الانحراف والارتجال اللذين يمكن أن يكونا نتيجة الافتقار الى الوضوح العقائدي. وبالتالي كانت ستقي هذه الثورة خطر تضليل الجماهير، وكانت ستوفر للثورة دستوراً يمكن الرجوع إليه لتحديد ثورية المواقف والآراء وسلامة التوجه والسلوك. ونتيجة لقصور وحدة الفكر السياسي، دخلت الجمهورية مرحلة تطبيق الشعارات من دون أن تكون هناك نظرية توضح مضامينها. وهكذا جرى تفسير الشعار الواحد بأكثر من تفسير، وفوجئت الجماهير بالقيادات، التي

---

(١) انظر بهذا الخصوص: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ١٦١ ـ ١٧٠.

كانت تسير تحت الشعارات نفسها، تتخذ مواقف متباينة عند التطبيق، وكل يدعي أنه على صواب.

ووحدة التنظيم الشعبي، كان لا بد منها لتقي دولة الوحدة من خطر الصراع الذي لابد وأن يقوم بين القادة في حال غياب التنظيم الشعبي، ويصرف جهدهم في معارك غير مجدية. فضلاً عن أن وحدة التنظيم توفر للحكم وحدة القيادة، ووحدة أداة النضال، وتحقق التفاعل بين القيادة والجماهير مما يوفر لدولة الوحدة الحماية الكافية، ويمكن الحكم التقدمي من الانطلاق لتحقيق أهدافه. وهكذا ظلت الجمهورية تواجه تحديات معادية تصدر عن قيادات موحدة الاستراتيجية بتجميع جماهيري لا يحركه كادر ثوري متغلغل في أعماقه. ولو توصلت القيادة للتنظيم الشعبي لاستقطبت العناصر الوطنية من المستقلين والحزبيين، ولقطعت الطريق على كل مستغل، ولوفرت لنواة الوحدة أداتها القادرة على الانتصار في معركة تدعيم الوحدة.

ووحدة الدولة، هي التي كانت ستعطي الوحدة الدستورية مضمونها الحقيقي، فبدون تحقيق وحدة كل قطاعات النشاط في أي دولة، تظل وحدتها الدستورية مجرد بناء شكلي مهدد دوماً بخطر التمزق والانقسام. وبالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة، كانت وحدة الدولة ستمثل حاجزاً أمام الانفصال، وكانت ستذيب المشاعر الاقليمية التي لا تنهيها الوحدة الدستورية.

وعلى الرغم من أهمية وحدة الفكر والتنظيم والدولة، فإن **مشكلة التوحيد** لم تعالج بما تستحقه من عناية وجهد، سواء من قبل من كانوا في الحكم أو خارجه. وهنا يرتبط قصور النخبة العسكرية بقصور النخبة المدنية، السياسية والفكرية، إذ إن جانباً أساسياً من الاخفاق في هذا المجال، يمكن أن يرد الى قصور الفكر القومي العربي عن الوفاء باحتياجات النضال العربي في مرحلته الجديدة. فالفكر القومي العربي لم يكن يولي **عملية توحيد أجهزة الدولة** الأهمية اللازمة. وعلى الرغم من قدم الدعوة للوحدة العربية، إلاّ أن الفكر العربي لم يتطرق الى بحث وسائل وأساليب توحيد الجيوش والنظم الاقتصادية والتنظيمات الادارية والقانونية. وهكذا جاءت الوحدة من دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة، وكان على النخبة الحاكمة في الدولة الجديدة، إضافة إلى ممارسة مهام الحكم العادية، إدارة عملية التوحيد من خلال الممارسة، جيشاً واقتصاداً وقوانين وأنظمة حكم. ويقاس على ذلك قصور الفكر القومي العربي تجاه قضايا الوحدة في شكل عام وتجاه قضايا الثورة، الاشتراكية، الديمقراطية في شكل خاص[٢].

ومع ما تقدم ينبغي التأكيد على رفض **ثلاثة أخطاء** شاع ترديدها في مجال تفسير الانفصال حتى أصبحت بمثابة حقائق ثلاث، مما كان له أثره في التقويم الخاطىء لتجربة الوحدة ومستقبل العمل الوحدوي: أولاها ـ أن الوحدة كانت عملية فورية، وثانيتها ـ أن الوحدة تمت بدون دراسة، وثالثتها ـ أن ظروف سوريا فرضت الوحدة[٣]. وتصدر هذه الدراسة، انطلاقاً من الوقائع وحدها، من عدم صواب الحديث عن هذه «الأخطاء الثلاثة».

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ١١٩.

فمن ناحية خطأ القول بأن الوحدة كانت عملية فورية، يلاحظ أن أول اشارة للوحدة بين مصر وسوريا جاءت في مطلع عام ١٩٥٦، أثناء زيارة الوفد البرلماني السوري لمصر، حيث ذكر بعض أعضاء الوفد أن جمال عبد الناصر قال لهم: إن مصر تذهب في قضية الوحدة الى الحد الذي تذهب اليه سوريا(٤). وإضافة إلى ما سبق ذكره في خصوص التفاعل السوري ـ المصري على طريق الوحدة، تنبغي الاشارة الى أن **اتفاقية توحيد الجيشين في مصر وسوريا** عام ١٩٥٦ نصت ـ مثلاً ـ على «توحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح والتدريب وفي مواجهة أي خطر طارئ». وتنفيذاً لهذه الاتفاقية كانت القوات المصرية قد رابطت في شمال سوريا على الحدود التركية، وفي الجنوب على الحدود الاسرائيلية منذ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٧(٥). كذلك فقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين البلدين في العام نفسه، في مادتها الأولى، على أن «تقوم بين مصر وسوريا وحدة اقتصادية كاملة»(٦). ومعنى ذلك أنه انقضى عامان بين أول اشارة الى الوحدة في مطلع عام ١٩٥٦، وبين تحقيقها فعلاً في عام ١٩٥٨، كانت بينهما خطوات ضخمة على طريق تحقيقها.

ومن ناحية خطأ القول بأن الوحدة تمت بدون دراسة، سبقت الاشارة إلى أن قضية الوحدة كانت محل دراسات ومحادثات مطولة. وفضلاً عن ذلك تنبغي الاشارة الى أن **حزب البعث** ـ مثلاً ـ أمضى عشرين شهراً في إصدار البيانات والمقالات وتأليف اللجان لبحث الموضوع، وأمضى غير البعث زمناً أقل. أي أن جميع التيارات السياسية قامت بالدراسة بشكل أو بآخر، وإن كانت بعض هذه الدراسات تعاني من جانب أو آخر بعض جوانب القصور. أما محادثات الوحدة ذاتها من ١٩٥٨/١/١٤ إلى ١٩٥٨/٢/١، فقد كانت بمثابة محادثات نهائية بين أطراف سبق أن تبادلوا وجهات النظر أكثر من مرة.

ومن ناحية خطأ القول بأن ظروف سوريا هي التي فرضت الوحدة، لا شك بداية في أن الخطر كان قائماً فعلاً، وأن الوحدة هي سبيل الحماية الأول. وقد كانت الحركة القومية العربية منسجمة مع منطق التاريخ حين لجأت للوحدة لتضع حداً للخطر القائم، ولكن هذا القول يعتبر خطأ من ناحية أن ظروف سوريا ما كانت إلاّ عاملاً مساعداً، وأن إرادة الجماهير العربية في الوحدة كانت، وستظل، العامل الفعال في كل عمل وحدوي. وفي الواقع يمكن القول إنه إلى جانب التيار الجماهيري الوحدوي ـ كعامل فعال ـ والضغط الخارجي والصراع الداخلي ـ كعاملين مساعدين ـ كان هناك عامل آخر هو المصالح. لقد كان لكل قوة من هذه القوى ـ الجماهيرية والخارجية والداخلية ـ مجموعة من المصالح، بعضها حقيقي وبعضها الآخر لم يكن أكثر من تصورات وآمال، وقد لعبت تلك المصالح ـ الحقيقية والمتصورة ـ دوراً واضحاً في تحقق الوحدة.

---

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥) جلال يحيى، العالم العربي الحديث: **المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ٦٧٤.

(٦) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير: **أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية**، ط ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٣٢.

ومن هنا أهمية دراسة إدارة عملية التوحيد لفهم وتقويم دور النخبة العسكرية المصرية ـ السورية عندما تسلمت مقاليد السلطة في دولة الوحدة، وأخذت في الاضطلاع بأعباء هذه المهمة الجديدة، التي شرعت فيها، بدون دليل نظري أو خبرات سابقة، والتي لم تؤهلها لها طبيعتها ولا تاريخها، ومن هنا فقد كان هؤلاء العسكريون يميلون الى التصرف ـ مثلما كانوا يفعلون في مواجهة مشكلات «الدولة ـ القطرية» ـ بوحي من أفكارهم الخاصة.

ويلاحظ فروست أنه نظراً الى طبيعة الوحدة بين مصر وسوريا، فضلاً عن الخصائص العامة لطرفي الدولة الجديدة، فقد كان من المحتم أن تصير سوريا ميداناً لمعظم التغييرات وعمليات التكيف التي جرت في مضمار التوحيد، خصوصاً وأن السوريين كانوا هم الذين طلبوا الوحدة، وسعوا من أجلها، وألحوا عليها[7]. بل لقد شهد شهرا كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٥٨ تنافساً وتسابقاً بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية، والعسكرية قبل كل شيء، على احتلال المركز الأول في قائمة المؤيدين الأكثر حماساً للوحدة مع مصر. ولقد عبر هذا التنافس عن ظاهرة غريبة نوعاً ما، فالتاريخ لم يشهد سوى حالات نادرة للوحدة بين دولة صغيرة ودولة كبيرة، كانت الدولة الصغرى هي التي تعمد إلى اتخاذ المبادرات بينما يغلب التردد والتلكؤ على سلوك الدولة الكبرى[8]. وبناء على ذلك، فقد كان من الطبيعي أن تصبح مشكلة «الجيش والسياسة» في سوريا، في مقدمة المشكلات الخطيرة في هذا المضمار. ولذلك فإن التركيز على معالجة هذه المشكلة، واتخاذها محوراً أساسياً لتحليل ادارة عملية التوحيد ـ فضلاً عن التزامه بنطاق هذه الدراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة ـ يعتبر استجابة منطقية وضرورية في الوقت نفسه لمنطق الأولويات الذي فرض نفسه غداة الوحدة. فضلاً عن أن هذه المشكلة قد رافقت مسيرة دولة الوحدة، حتى بلغت ذروة «انحطاطها» بخروج مجموعة من العسكريين السوريين لتفكيك الوحدة وإعلان الانفصال. وعلى ذلك، ستجرى معالجتها في مبحثين، أولهما يركز على بناء النظام الوحدوي وثانيهما ـ يدور حول مواجهة النزعة الانفصالية.

أولاً: بناء النظام الوحدوي

يمكن القول بداية ان النخبة الحاكمة في دولة الوحدة لم تتصد مباشرة لتحقيق **وحدة الفكر السياسي** و**وحدة التنظيم الشعبي**، فضلاً عن أن ذلك لم يكن مهمتها أو مسؤوليتها وحدها. ومع ذلك فقد عمدت هذه النخبة مباشرة الى الشروع في عملية تحقيق **وحدة الدولة** باعتبار أن تلك هي مهمتها ومسؤوليتها، فضلاً عن أهمية هذه الخطوة في تحويل الوحدة الدستورية الرسمية، إلى وحدة سياسية فعلية.

وفي مجال تحقيق «وحدة الدولة»، يلاحظ أن النخبة الحاكمة قد عمدت ـ في غياب الدليل

(٧) Carl Robert Frost, «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism and Unity,» (Ph. D. Dissertation, University of Denver, 1966), preface.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

النظري لعملية التوحيد، وفي غياب الكادر الثوري الوحدوي ـ إلى تشكيل لجان عديدة من «الخبراء» لتوحيد بعض الأنظمة والقوانين والمؤسسات. وقد باشرت هذه اللجان عملها منذ تم تأليفها، ولكنها لم تستطع حتى يوم الانفصال أن تحقق توحيداً حقيقياً لأي من مجالات النشاط في الدولة الجديدة. لقد كان من الممكن إنجاز التوحيد الشامل بسهولة لو مارست «الثورة» عملها في قضية التوحيد، ورسمت «للخبراء» حدود ما يريده الثوار. بمعنى أنه كان من الممكن إنجاز التوحيد الشامل خلال فترة وجيزة نسبياً، وترك المشكلات الناجمة عنه للخبراء يتولون علاجها على مهل، تماماً كما حدث في قضية الوحدة ذاتها.

إن قضية «الثوار» و«الخبراء» تقتضي إشارة عاجلة، نظراً إلى أهميتها في هذا السياق؛ إذ يلاحظ بالنسبة لعمل «الخبراء» في العالم الثالث إجمالاً ملاحظات عدة: **أولاها** أنه غالباً ما يكون عملاً أكاديمياً صرفاً، وبالتالي فهو يجرد القضايا من كل ما لا قيمة مادية له، ومن كل ما لا يمكن ترجمته الى مادة أو قانون، ومن هنا تخرج مشاعر الجماهير وعواطفها وأحياناً حتى إرادتها من التقويم. وعلى سبيل المثال، فإن بعض أساتذة الجامعات كانوا يبحثون مسألة الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا على ضوء تقديرات خبراء السوق الأوروبية المشتركة، رغم أنف الوحدة القومية والدستورية في الحالة الأولى، وتعدد القوميات والدول في الحالة الثانية. **وثانيتها** ـ أن عمل الخبراء عادة بطيء يقوم على الدراسة المتأنية التي لا تعبأ بالزمن، والتي تهتم بالوصول الى أسلم النتائج. وكل ذلك قد يضيع على الثورة وقتاً هي في أمس الحاجة اليه. **وثالثتها** ـ أن الخبراء يتميزون عادة بمستوى اجتماعي مرتفع ـ من ناحية، وبالانعزال للعلم وعدم المشاركة الفعالة في الحياةالسياسيةلبلادهم ـ من ناحية أخرى،وكلتا الناحيتين تجعلان الخبير موظفاً لا ثورياً، فضلاً عن نزعته الى المحافظة. **ورابعتها** ـ أن العالم لم يشهد عملاً ثورياً واحداً ـ خارج نطاق العلم المجرد ـ أنجزه الخبراء.

وفي حياة مصر أكثر من مثل على موقف الخبراء من الأعمال الثورية. لقد قوبل **الاصلاح الزراعي** عام ١٩٥٢ بمعارضة معظم الخبراء بحجة أن تفتيت الملكية الزراعية يتسبب في انخفاض الانتاج، قياساً على ما حدث في أوروبا في القرن الماضي، وما حدث كان خلافاً لتقدير الخبراء. وقد عارضوا إقامة **صناعة الحديد والصلب** بحجة عدم ملاءمتها من الناحية المالية، بينما هي القاعدة الحقيقية للتصنيع كما ثبت اليوم. وفي حكم اليقين أنه لو كان للخبراء القول الفصل في مسألة **تأميم القناة** لما أممت، ولتحدث الكثيرون منهم عن الادارة المعقدة للقناة، وعمل المرشدين، وفشل محاولة تأميم النفط في ايران، وقبل كل ذلك عن مخاطر تحدي الامبراطوريات العظمى. ومن المؤكد أن جمال عبد الناصر كان سيتهم بالجنون لو استشار الخبراء قبل أن يتحرك ليلة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢.

إن دور الخبراء لا ينكر، وكفاءتهم لا يجوز الانتقاص منها، لكنهم لا يجب أن يتجاوزوا مكانهم كأداة في يد الثورة، فالكلمة الأولى في جميع الأعمال الثورية يجب أن تظل للثوار أولاً، وللخبراء بعد ذلك. وعمل الخبراء يجب أن يظل إخراج إرادة الثوار على أكمل وجه[٩].

---

(٩) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ١٤٩ ـ ١٥١ و١٦٥.

لقد سبب تأخير توحيد الدولة مشكلات كثيرة، وضاعت فرص التوحيد حين لم يتم ذلك في الشهور الأولى، وسط الحماس الشعبي الدافق، الذي رافق الوحدة واشتد بها، والذي كان من المؤكد أن يدعم كل عمل وحدوي مهما كانت مصاعبه الفنية. ولم يتسبب تأخر توحيد الدولة في إضاعة الفرصة وضياع الوقت فحسب، وإنما أدى إلى قيام معارضة جديدة من داخل الصف الوحدوي، وممن عرفوا بحماسهم للوحدة، وبدورهم في إتمامها. وتكفي الاشارة هنا الى موقف عبد الحميد السراج، في أواخر عهد الوحدة، حيث تحول موقف الرجل ـ المعروف بولائه للجمهورية ورئيسها ـ وحاول عرقلة عملية التوحيد، وهدد بالاستقالة، ثم استقال فعلاً وحرك ضباطه، كما حرض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في الاقليم الشمالي. إن موقف السراج الأخير، الذي ساعد التآمر الانفصالي بلا ثمن، عندما يقارن بموقف السراج من التآمر الانفصالي عشية الوحدة، وكيف رفض ملايين الملك سعود لضرب الوحدة أو لاغتيال جمال عبد الناصر، وكيف تمسك بالوحدة، يظهر أثر تلكؤ عملية توحيد الدولة، وكيف أدى ذلك الى تنمية الطموح عند كثيرين من عناصر الحركة القومية العربية، فتحولت تناقضاتهم غير العدائية مع النظام الجديد، إلى تناقضات عدائية لا يحسمها إلّا الصدام[10].

وهكذا فقد «تأخرت عملية الوحدة الحقيقية، ولم يبق هناك إلّا شكل الوحدة الخارجي. رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد. ولكن فيما عدا ذلك كل شيء يختلف بين الاقليمين. وساعد على بقاء هذا الوضع طويلاً، معظم الساسة السوريين، ممن انساقوا مع تيار الوحدة الذي ألحت الجماهير في طلبه. كانوا جميعاً يريدون أن تبقى مصر في مصر، وأن تبقى سوريا في سوريا»[11].

ولادراك خطورة عدم إنجاز التوحيد الشامل نذكر بما وجده الانفصاليون في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة غداة الانفصال. لقد وجد الانفصاليون في الاقليم السوري دولة تملك كل مقومات الدول:

- ذات جيش قائم بذاته لا ينقصه سوى اعتقال عناصره الوحدوية.
- وذات عملة قائمة بذاتها وغطاؤها كامل في المصرف المركزي بدمشق.
- وذات ميزانية خاصة واعتماداتها حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٦٢، موجودة في خزانة الدولة.
- وذات جهاز اداري مستقل ومشبع بروح الاقليمية والردة الانفصالية.
- وذات قوانين وأنظمة وأحكام خاصة بالأقاليم ومواطنيه وعلاقاته بالدول.

لقد كانت مهمة الانفصاليين جد يسيرة إذ لم يكن عليهم سوى إعلان انفصال الدولتين اللتين أبقى عليهما عدم التوحيد الشامل. ولو تحققت وحدة الدولة ـ أي وحدة الجيش والنقد والادارة والقوانين ـ لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذي تمت به[12].

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١١) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢)، ص ٦٧.

(١٢) فرسخ، المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول ان متطلبات بناء النظام الوحدوي، من منظور المتغير العسكري الذي تركز عليه هذه الدراسة، كان يقتضي انجاز مهمتين أساسيتين: أولاهما ـ ذات طابع فني، وتنصرف الى توحيد الجيشين المصري والسوري في جيش واحد، وثانيتهما ـ ذات طابع سياسي، وتتحصل في ابعاد الجيش عن السياسة، واضفاء الطابع المدني على النظام الجديد.

١ ـ الوحدة العسكرية والوحدة العربية

لقد سبقت الاشارة الى أن الدولة العربية الأولى، التي قامت في صدر الاسلام، قد ولدت على أساس «الوحدة العسكرية والجيش الواحد»، وأنه على الرغم من اتساع حدود هذه الدولة، وانتشار قواتها على مساحات كانت تتسع شيئاً فشيئاً، إلّا أن القيادة العسكرية والسياسية ظلت موحدة مركزية. ولقد تميزت العهود التي تتابعت على الأمة العربية منذ ذلك الحين حتى العصر الحديث ـ كما سبقت الاشارة أيضاً ـ بظاهرة تاريخية عامة، هي أن الأمة العربية كانت تستطيع متابعة الفتوح وإبلاغ رسالة الاسلام ورد العدوان وتأمين سيادتها السياسية حينما كانت تمتلك قيادة عسكرية موحدة وقوات مسلحة مرتبطة بتلك القيادة. أما في حالة فقدان تلك «الوحدة العسكرية» وتوزع تبعية القوات المسلحة في الدولة العربية أو في الأقطار العربية، فإن البلاد كانت تتعرض للغزو الأجنبي وتقع أجزاء منها تحت الاحتلال. وتكاد هذه الظاهرة أن تكون قانوناً عاماً يحكم مسار التاريخ العربي، ويسيطر على الأحداث فيه.

وعلى هذا الأساس، يجمع العسكريون العرب، سواء منهم العسكريون المحترفون أم العسكريون السياسيون، على ضرورة الوحدة العسكرية لبناء الوحدة العربية ولفعاليتها. بل لقد أصبحت هناك «مدرسة» كاملة من العسكريين المحترفين العرب الذين تخصصوا في الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع، كانت تحركهم النزعة القومية العربية، جنباً الى جنب مع النزعة العسكرية الفنية المحضة. ومن هنا ربما يكون من المفيد استعراض بعض التوجهات الأساسية لعدد من العسكريين الباحثين العرب في مجال «الوحدة العسكرية والوحدة العربية»، كمدخل لدراسة هذا الموضوع في التطبيق، عندما اتحدت مصر وسوريا، وبدأت عملية توحيد الجيش.

ـ ذهب حسن مصطفى الى أن التعاون العسكري هو أهم من التعاون في أي مجال آخر، فهو السبيل الى قوة العرب العسكرية الجماعية، تلك القوة التي هي من أهم ما تحتاج اليه أمتنا وهي في طريقها الى النهضة، فما من أمة نهضت من دون أن تكون قوية عسكرياً. والتعاون العسكري هو الوسيلة التي يمكن بها توحيد القوى العسكرية للأقطار العربية وإنمائها والإستفادة من جهودها المشتركة للدفاع عن الأقطار العربية، وحماية حقوقها، وتحقيق أهداف الأمة العربية. وبالتعاون العسكري تتحقق الوحدة العسكرية التي هي أساس الوحدة العربية الشاملة. فلا وحدة عسكرية عربية من دون وحدة عسكرية ولا وحدة عسكرية من غير تعاون عسكري[١٣]. ويضيف الى ذلك «إن

---

(١٣) حسن مصطفى، التعاون العسكري العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٧.

توحيد الجيوش العربية قضية حيوية بالنسبة الى الدول العربية، فهي أساس وحدتها العسكرية، بل هي الحجر الأساسي في بناء الوحدة العربية الشاملة». وهي مشكلة معقدة تنطوي على توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية، وتوحيد أساليبها العسكرية على اختلاف أنواعها، وتوحيد تنظيمها وتسليحها وتجهيزها وتدريبها وكافة أمورها الأخرى[١٤].

ـ يقول محمود شيت خطاب إنه إذا كانت الوحدة العسكرية العربية ضرورية للعرب قبل خلق اسرائيل عام ١٩٤٨، فإن هذه الوحدة أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة الى العرب بعد قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي. ويضيف الى ذلك أن اسرائيل لم تنتصر على العرب، إلاّ لأن العرب متفرقون مشتتون. ولو وحد العرب قواتهم الضاربة، وكانت تلك القوات كاملة الاعداد مادياً ومعنوياً، لما انتصرت اسرائيل، ولما استقرت في الأرض العربية[١٥]. وبناء على ذلك «إذا لم يضع العرب الوحدة العسكرية في حيز التنفيذ فوراً، فإنهم بعد سنوات سيكونون إما لاجئين خارج بلادهم، أو عبيداً في بلادهم»[١٦].

ولقد بادر محمود شيت خطاب الى التأكيد على «أن التعاون العسكري بين العرب شيء، والوحدة العسكرية بين العرب شيء آخر». فالتعاون العسكري العربي يخضع للظروف والملابسات، وهو أمل قد يتحقق وقد لا يتحقق، أما الوحدة العسكرية العربية، فهي لا تخضع للظروف والملابسات. ولذلك فلا فائدة من أي تعاون عسكري لا يكون بموجب خطة مرسومة وإعداد مسبق طويل، بينما بالوحدة العسكرية العربية تتيسر هذه الخطة وهذا الإعداد، وبهذه الوحدة تصبح الجيوش العربية جيشاً واحداً، تعمل بقيادة واحدة، لتحقيق هدف واحد.

إن التضامن العربي، والتعاون العربي، قد يفيدان في المجالات العربية الأخرى غير العسكرية.

أما في المجال العسكري، فلا فائدة ترتجى على نطاق حيوي مصيري، إلاّ بالوحدة العسكرية العربية.

إن العمل العسكري الذي يمكن أن يؤتي ثمراته مرتين، ويجعل من العرب قوة ضاربة، تفرض السلام المشرف، وتدافع عن الوطن العربي الكبير، وتصون حقوق العرب، وترفعهم إلى المكانة اللائقة بهم وبأمجاد ماضيهم العريق، وتضيق الخناق على اسرائيل، وعلى من وراء اسرائيل ـ هذا العمل العسكري، هو الوحدة العسكرية، ولا شيء غير الوحدة العسكرية[١٧].

ـ انطلق صالح مهدي عماش من أن الأمور والمواضيع التي تحتويها الاستراتيجية، من الخطورة والسعة والشمول، بحيث تنوء بحملها دولة من الدول العربية وحدها في وضعها الإقليمي

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(١٥) محمود شيت خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، ط ٢ (بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩)، ص ٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

الإنفصالي. لذلك حتى لو أكملت كل دولة عربية ترتيباتها العسكرية وفق الاستراتيجية الأمثل، فإنها لن تحقق الاستراتيجية المثلى، كما تحققها دولة الوحدة للوطن العربي الواحد[١٨]. ويرجع ذلك إلى أن وضع الدول العربية الاقليمي الانفصالي الحالي يتعارض مع متطلبات الاستراتيجية الاعتيادية. فبعد دراسة احتمالات الحرب المقبلة، ودراسة الاستراتيجية الحديثة، يتضح مدى ابتعاد معظم الدول العربية عن الأخذ باستراتيجية حديثة. وإذا أضيف الى ذلك حصول اسرائيل على السلاح النووي لكان على الدول العربية التي لا يمكنها الأخذ بمتطلبات الاستراتيجية الحديثة في ظروف حرب حديثة، أن تتحد فوراً لكي يقوم منها شيء ذو قيمة وخطر، وهو دولة الوحدة[١٩]. ومن هنا فقد خلص الى «أن الحل الأمثل، من وجهة نظر التفكير العسكري، لحل المشكلة الاستراتيجية للوطن العربي، هي قيام الوحدة العربية ودولة الوحدة»[٢٠].

وفضلاً عن ذلك يذهب عماش الى أن النهضة العسكرية العربية تتمثل في بناء جيش واحد. ويقيناً أن سبب الضعف العسكري الكبير الذي نلحظه في الأقطار العربية كونها مجزأة تتمسك بالاقليمية، وتبني قواتها العسكرية بذهنية إقليمية، وعلى أساس من البقاء الإقليمي والإنفصالي ولن تتم معالجة هذا الضعف إلّا ببناء الجيش الواحد، أو الجيش العربي الموحد. وهذا لن يتيسر وجوده مع وجود التناقضات السياسية والاقتصادية في السياسات الاقليمية الحالية. ولذلك لن يكون الحل إلّا في الوحدة العربية التي تبني الجيش الواحد على أساس سليم ثابت[٢١]. إن مثل هذا الجيش، كما يتصور عماش، هو القيمة الاستراتيجية الخطيرة التي تربحها الوحدة للوطن العربي، وبدونه لن تكون هناك جيوش بمعنى الكلمة، بل مظاهر عسكرية موزعة توزيعاً إقليمياً في الوطن العربي ليس إلّا[٢٢]. إن مبرّرات الجيش الواحد، بالتالي، هي كل مساوىء الإقليمية والإنفصالية، فضلاً عن دوره في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي[٢٣].

كذلك يربط عماش بين وجود اسرائيل وسياساتها وبين قضايا الوحدة والجيش حيث يرى أن «الوجود الاسرائيلي رهن بالذرة والانفصال»، وأن اسرائيل تدرك أن وجودها رهن بامتلاك شيء غير السلاح التقليدي، رهن بامتلاك السلاح الحديث الحاسم في الحروب الحديثة، وهو السلاح النووي أولاً، ومنع الوحدة العربية ثانياً. لقد أدركت اسرائيل أن الوحدة هي السلاح الحاسم في حرب تقليدية، وبالأسلحة التقليدية التي سيخوضها العرب يوماً ما ضدها. لذلك أقدمت على ما ينسف هذه الظروف الاستراتيجية، عن طريق العمل على امتلاك السلاح الذري، لتحصل بذلك على تفوق

---

(١٨) صالح مهدي عماش، الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٨.

استراتيجي حاسم في حرب مقبلة مع العرب قبل أن يحصلوا على مثل هذا السلاح. وعلى هذا، فإن حركة القومية العربية أمام أمور ثلاثة:

أ ـ إما أن تقبل بالواقع، فيحكم على هذه الأمة بالموت، وهذا ما لا يمكن تصوره.

ب ـ أو أن تشن حرباً وقائية فوراً لمنع اسرائيل من الحصول على السلاح الذري، وهذا ما يصعب توفره بدون الوحدة العربية التي تشكل ألف باء الحرب الوقائية.

ج ـ أن تمتلك السلاح الذري بسرعة وبتفوق على اسرائيل، وهذا الخيار ـ حتى إذا أمكن توفيره قريباً ـ لن تكسبه قوة استراتيجية كبيرة سوى الوحدة العربية التي توفر للوطن العربي الظروف والعناصر الاستراتيجية لحرب ذرية ضد اسرائيل[24].

ومن كل ذلك يخلص عماش قائلاً: «لهذا فإن الوحدة، من وجهة النظر العسكرية، أصبحت ضرورة حتمية، ومطلباً مصيرياً لا يصح السكوت عليه، أو على الأقل لا يصح للجنود رفاق السلاح أن يسكتوا عنه يوماً واحداً»[25].

وعلى الرغم من هذا التأكيد على ضرورة الوحدة العسكرية، وبالتحديد توحيد الجيوش، بالنسبة الى فعالية الوحدة العربية، إلّا أن هذه الأبحاث العسكرية المتخصصة، لم تترجم هذا المبدأ العام إلى خطوات إجرائية محددة، توضح كيف يمكن إدماج جيشين أو أكثر. ما هي الخطوات التي ينبغي البدء بها؟ ما هي المراحل التي تستغرقها هذه العملية؟ ما هي المحاذير التي ينبغي مراعاتها؟ وما هي الخبرات السابقة أو المماثلة في هذا المجال؟ بل إن من الغريب أن غالبية هذه الأبحاث العسكرية المتخصصة، على الرغم من تأكيدها على مفهوم «الوحدة العسكرية» وعلى اختلافه عن مفهوم «التعاون العسكري» كانت تتحدث بالتفصيل عن النواحي الإجرائية للتعاون العسكري العربي، من نحو تحديد القيادة السياسية العليا (مؤتمر القمة)، والقيادة العسكرية الموحدة، ومسارح العمليات، والجبهات الجغرافية. والأكثر غرابة من ذلك أن تجربة توحيد الجيشين المصري والسوري، في إطار الجمهورية العربية المتحدة، لم تحظَ بدراسات متعمقة من هذا النوع، لاستكشاف المراحل والخطوات، من ناحية، والدروس والمحاذير، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن هذه التجربة الوحدوية، التي بدأت بدون دليل نظري، لم تنته حتى الآن الى دليل نظري يمكن أن يشكل رصيداً لحركة القومية العربية والوحدة العربية في المستقبل.

والمهم أن هذا الادراك الحاسم الذي عبرت عنه أبحاث العسكريين المحترفين العرب بخصوص الترابط العضوي بين الوحدة العسكرية والوحدة العربية، والذي شاركهم فيه بالطبع العسكريون السياسيون، الذين انتقلوا الى ميدان السياسة، وكان بيدهم القرار والاختيار، هذا الإدراك لم ينعكس على عملية التوحيد المصرية ـ السورية، على الرغم من كل الدواعي الى ذلك.

ولتوضيح ذلك، تمكن الاشارة الى أن نظريات التكامل القومي تنطوي على اثنتين من

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

الفرضيات المهمة ذات الصلة بهذا الموضوع، ضمن فرضيات أخرى: أولاهما - ان الجيش يعتبر من أهم مؤسسات بناء التكامل القومي وتدعيم الوحدة القومية، وخاصة في ظروف بلدان العالم الثالث، حيث تتعدد الولاءات، وتتنوع الانتماءات. وثانيتهما - ان الخطر الخارجي يعتبر من أهم العوامل التي يمكن أن تساعد أيضاً على بناء التكامل القومي وتدعيم الوحدة القومية، حتى إن النخبة الحاكمة، في بعض البلدان، قد تعمد، من حين الى آخر، إلى تحريك الأخطار الخارجية، الحقيقية أو الوهمية، لضبط عملية التكامل القومي.

وتقدم حالة اسرائيل مثالاً جيداً لفعالية هاتين الأداتين - الجيش والخطر الخارجي - في بناء التكامل وتدعيم الوحدة. إن جيش اسرائيل هو البوتقة الحقيقية لصهر المجموعات المتنافرة من اليهود الصهاينة القادمة من مختلف أنحاء الأرض، ولم تحل الأصول الثقافية والاثنية المختلفة، واللغات المتعددة، والبيئات الاجتماعية المتنافرة، وغير ذلك مما لا مجال للحديث عنه، دون اسرائيل ووحدة جيشها. وإذا كانت الدول العادية «تعيش في خطر» من وقت لآخر لحفظ تماسك المجتمع وتضامنه، فإن اسرائيل تؤكد على أنها «تعيش في خطر دائم»، بمعنى الحفاظ على مستوى عال من التوتر، لكنه قابل للاحتمال، داخل المجتمع وعلى حدوده. وهكذا يبقى الجيش الاسرائيلي مستنفراً بصفة دائمة، وهو يعيش في «حالة حرب دائمة»، فضلاً عن ضمان حدٍ أدنى من التماسك الاجتماعي والسياسي بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكوّن منها الكيان الاستيطاني الصهيوني.

ولقد كان حري بتجربة الوحدة العربية الأولى، ان تستفيد من خبرة العدو ومن وجوده، قبل أي اعتبار آخر، فضلاً عن أن الظروف السائدة داخل طرفي الدولة الجديدة، لم تكن بالمرة تمثل ذلك التعقيد الذي تنطوي عليه الحالة الاسرائيلية، كما أن الخطر الاسرائيلي على الأمة العربية، وعلى مصر وسوريا مباشرة، هو خطر حقيقي وفعلي ولا مجال للتهوين من شأنه، خصوصاً إذا وضع في الاعتبار أنه امتداد لخطر آخر حقيقي وفعلي وأشد بأساً، وهو خطر الاستعمار الغربي القديم والجديد، الراغب في مواصلة الاستغلال والسيطرة.

كانت الجمهورية الجديدة - لتصبح دولة واحدة فعلاً - تحتاج قبل أي شيء آخر إلى جيش واحد يخدم في كل وحدة منه أبناء الاقليمين جنباً إلى جنب. ولا تقتصر فائدة الجيش الواحد على تأمين وحدة الدولة ومواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها فقط ولكنه كان سيحقق تفاعلاً اجتماعياً وقومياً حقيقياً وجذرياً بين جنود الجمهورية بحيث لا يقتصر التفاعل على مستوى الضباط كما حدث، وكما يمكن للطموح الشخصي والانفعالات الذاتية أن تلعب دوراً خطيراً. ولقد كانت هناك مجموعة من العوامل تسهل توحيد الجيش المصري والسوري آنذاك من أبرزها:

- وجود تعاون عسكري بين مصر وسوريا وتشكيل قيادة مشتركة تنسق بين الجيشين منذ توقيع اتفاقية الوحدة العسكرية في عام ١٩٥٦.

- وحدة مصدر التسليح منذ اتجهت مصر وسوريا نحو التسليح الشرقي عام ١٩٥٥، وما يرادف ذلك من العقيدة العسكرية ووحدة التنظيم ووحدة التدريب والاستعانة بالخبراء من الكتلة الشرقية.

ـ تدريب عدد من ضباط الجيشين في دول الكتلة الشرقية.
ـ استكمال عدد من الضباط السوريين دراساتهم الاكاديمية العسكرية في كلية الأركان بمصر.

ومن كل ما تقدم يتضح أن الاستراتيجية العسكرية في الجيشين كانت واحدة، وهذه مسألة أساسية في توحيد الجيوش[٢٦]. فضلاً عن طبيعة الخطر الخارجي، واعتبارات التكامل الداخلي. وأكثر من ذلك كان من المستطاع دمج لواء من الجيش السوري مع لواء من الجيش المصري ثم فرزهما الى لواءين جديدين يتمركز أحدهما في الجولان والثاني في سيناء، ويدرسان كعينة اختيارية بهدف معرفة أفضل السبل لتوحيد الجيشين، من ناحية، واستقراء نتائج تفاعل الجنود والضباط معاً، من ناحية ثانية، إضافة الى دراسة تأثير الصحراء على أبناء سوريا وأثر الجبال على جنود مصر، من ناحية ثالثة. ولا شك أن إقدام قيادة الجيش على عدد من التجارب الكبرى في هذا المجال، كان سيؤدي الى الوصول إلى أقرب الطرق لتوحيد الجيشين.

وعلى أي حال، فإن هذه التجربة، بدروس النجاح والفشل التي رافقتها، أعطت الدليل الحاسم على أن وحدة الجيش مسألة حيوية لكل عمل وحدوي عربي. وقد يقال إن لكثير من الدول أكثر من جيش واحد، ومع ذلك لم يشكل تعدد الجيوش خطراً على وحدة الدولة؟

هذا صحيح حقاً، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن تقسيم تلك الجيوش، والانتماء إليها لا يتم على أساس إقليمي فأبناء الدولة من جميع الأقاليم يخدمون في جميع الجيوش بدون حساسية ولا تمييز، وبذلك تظل وحدة الدولة مصونة، بل إن هذا الشكل من أشكال الخدمة العسكرية هو بحد ذاته تعبير عن وحدة الدولة. إن خطر تعدد الجيوش كامن في تعدد **الجيوش الاقليمية**، وبالتالي فالاعتراض هنا ينصب على وجود **جيشين اقليميين** في دولة واحدة[٢٧]، بل إن محمد حسنين هيكل في رده على إحدى النغمات التي ترددت في ظل الوحدة والتي ذهبت الى أن سوريا كانت تحت حكم العسكرية المصرية، كانت حجته على النحو التالي: «ومن حسن الحظ ـ برغم ما في ذلك من مفارقة مؤلمة ـ أن وقوع الانقلاب العسكري ضد الوحدة كان خير رد على هذه النغمة كلها. لقد أثبت وقوع الانقلاب أن معظم عناصر الجيش السوري بقيت في وطنها»[٢٨].

وكان كل ما حققه الخبراء العسكريون يومذاك ينحصر في التنسيق بين الجيشين. وعلى سبيل المثال، فإن «المعجم العسكري السوري» ـ (انكليزي ـ عربي) و (فرنسي ـ عربي) ـ كانت قد أعدته لجنة مشتركة من الخبراء السوريين والمصريين لاعداد معجم عسكري لجيش الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه اللجنة مؤلفة من ممثلين عن الجيشين المصري والسوري، ومن رئيس المجمع العلمي السوري وأمينه العام، باعتبار أن هذا المجمع أصبح جزءاً متمماً لمجمع اللغة العربية المصري، بعد اعلان الوحدة بين سوريا ومصر. وقد تشكلت اللجنة بتاريخ ٥ أيار/مايو عام

---

(٢٦) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٢٨) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٧٥.

١٩٥٩، وبدأت عملها منذ ذلك التاريخ، فأنجزت المعجم في حزيران/يونيو عام ١٩٦١. ولكن فترة طباعة المعجم في مطابع إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي السورية استمرت حتى نهاية عام ١٩٦١، أي بعد الانفصال، حتى صدر عام ١٩٦٢، مما أدى الى عدم التزام الجيش المصري بهذا المعجم في حين التزم به الجيش السوري ونفذ مصطلحاته بين صفوفه، ولهذا اطلق عليه: المعجم العسكري السوري[٢٩].

وقد يكون الخبراء وقفوا عند حدود المهمة التي رسمت لهم، أو أن يكونوا قصروا عن بلوغ المطلوب لصعوبات قابلوها، ولكن إنهاء الاقليمية في الجيش كانت واجبة ولم تكن مستحيلة، وكان على النخبة الحاكمة أن تواجه إقليمية الجيش، بمنطق قومي وحسم ثوري، يضعا الخبراء في خدمة الهدف المنشود بأقصر الطرق، وأكثرها أمناً واستقراراً.

٢ ـ العلاقات العسكرية ـ المدنية

كان من الطبيعي أن تدور عملية بناء العلاقات العسكرية ـ المدنية في دولة الوحدة، في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، حول محورين أساسيين: أولهما ـ يتمثل في تحقيق السيطرة السياسية الحازمة على المؤسسة العسكرية، بينما تتعرض الدولة والمجتمع لعمليات تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي واسعة المدى. وثانيهما ـ ينصرف، بعد ابعاد الجيش عن السياسة، الى الشروع في عملية الانسحاب العسكري، بمعنى اضفاء الطابع المدني تدريجاً على النظام الجديد. وإذا كان جمال عبد الناصر قد اشترط لقبول الوحدة، إضافة الى الاستفتاء الشعبي، تصفية الأحزاب السياسية وابتعاد الجيش عن السياسة في سوريا، فإن كلتا المشكلتين ـ الحزبية والعسكرية ـ قد تداخلتا معاً في شكل خلق عقبة كأداء في مسار إدارة عملية التوحيد. وكان ذلك يمثل تداعياً منطقياً للأمور التي كانت سائدة في سوريا قبل الوحدة، حيث كانت الكتل العسكرية تمثل كتلاً حزبية في الوقت نفسه، كما أن تشكيل «مجلس القيادة العسكري» كان يضم ممثلين لحزب البعث وللحزب الشيوعي السوري، جنباً الى جنب مع المستقلين. وعلى الرغم من أن أعضاء «مجلس قيادة الثورة» في مصر كانوا يتوزعون حسب الاتجاهات السياسية والعقائدية المختلفة وعلى الرغم من انتماءاتهم السابقة الى بعض الأحزاب السياسية، إلاّ أنهم حافظوا على استقلالهم عن هذه الأحزاب، ولقد انعكست كل هذه المحددات على عملية بناء العلاقات العسكرية ـ المدنية في الدولة الجديدة. فبعد قيام الوحدة، وتوفر الحماية والتحرر للإقليم السوري، بات متوقعاً أن يشرع العهد الجديد على الفور، في عملية إبعاد الجيش السوري عن السياسة، ووضع حد للصراع في داخله، وانهاء عهد الكتل العسكرية الحزبية وتدخل الضباط في شؤون الحكم. وقد جاءت الأحداث فيما بعد تؤكد حتمية السير في هذا الطريق.

لقد تمثلت الخطوة الأولى على هذا الطريق في تصفية «مجلس القيادة العسكري» في سوريا.

---

(٢٩) خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

والتقى عبد الحكيم عامر بأعضاء المجلس في دمشق، وطالبهم بتنفيذ ما اتفق عليه قبل قيام الوحدة، وعرض عليهم **ثلاثة اتجاهات** أساسية: أولها ـ أن يعتبر المجلس منحلاً -لما أصبحت الوحدة قائمة. وثانيها ـ ان من يرغب من أعضاء المجلس في البقاء في الجيش، ينبغي عليه الابتعاد عن العمل السياسي والتفرغ لإعداد الجيش عسكرياً. وثالثها ـ ان من يرغب في العمل السياسي فالمجالات واسعة، ولكن لابد أن يترك الجيش أولاً[30].

وقد أجمع أعضاء المجلس على البقاء في الجيش والابتعاد عن السياسة، عدا عضو واحد، هو بشير صادق، الذي أبدى رغبته في العمل العام خارج الجيش. ومن الواضح أن تشبث أعضاء المجلس العسكري الحزبيين ببقائهم في الجيش، كان دافعه حرص الأحزاب على بقاء عناصرها العسكرية في الجيش، فهو موقع القوة، الذي يضمن لها القدرة على التوجيه والتأثير. أما العناصر المستقلة فكانت في معظمها تثق في جمال عبد الناصر ثقة مطلقة، ولذلك تركت الأمر منوطاً بما يراه. وقد تمخضت هذه المقابلات والمشاورات عن الخطوات الآتية[31]:

١ ـ اختيار أربعة من أنشط العسكريين السوريين لدخول الوزارة الجديدة، وهم عبد الحميد السراج، ومصطفى حمدون، وأمين النفوري، وأحمد عبد الكريم. ولم يعترض أي من الضباط الوزراء على ذلك، واعتبر الجميع تعيين الضباط في المناصب الوزارية وضعاً للأمور في نصابها، وبداية النهاية لمرحلة حكم البلاد من الثكنات العسكرية.

٢ ـ قام عبد الحكيم عامر، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة لدولة الوحدة، بإصدار نشرة عسكرية تضمنت بعض التعيينات المحدودة في المناصب الكبرى في الجيش الأول تضمنت تعيين اللواء عفيف البزري قائداً لهذا الجيش، واللواء جمال فيصل نائباً له، والعميد (المصري) عبد المحسن أبو النور معاوناً للقائد، وأكرم ديري رئيساً لشعبة العمليات، وجادو عز الدين قائداً للجبهة السورية ـ الاسرائيلية. كما عيّن جاسم علوان قائداً للواء مشاة حديث، تمّ تشكيله وفقاً للعقيدة العسكرية السوفياتية، وطعمة العودة الله قائداً لسلاح المدرعات في الجيش الأول، وبشير صادق قائداً للمنطقة الجنوبية (ولم تحقق رغبته بترك الجيش)، وجمال الصوفي قائداً لسلاح البحرية السوري.

٣ ـ تضمنت النشرة نفسها نقل بعض الضباط، من أعضاء المجلس، إلى مصر، فنقل عبد الغني قنوط (بعثي)، وحسين حده (بعثي ولكنه كان محسوباً على البعثيين والشيوعيين)، وأحمد جنيدي (مستقل). وكان هؤلاء الثلاثة يعملون في الوحدات المدرعة السورية، وتمّ نقلهم بغرض إقامة توازن بين القوى القديمة داخل الجيش السوري.

٤ ـ كذلك عيّن في رئاسة أركان الجيش السوري بعض ضباط مصريين، منهم العميد أحمد

---

(٣٠) صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة** (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٣٩.

(٣١) انظر بهذا الخصوص: المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤١. انظر أيضاً: فرسخ، **الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨**، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

زكي عبد الحميد الذي أسندت اليه شعبة التنظيم والادارة، والعميد أحمد علوي وأنيط به رئاسة كاتم أسرار، والمقدم نوال سعيد الذي عينّ معاوناً لرئيس شعبة الإمداد والتموين.

٥ ـ وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً. وكان ضباط البعث وراء تحديد أسماء الضباط الذين تقرر تسريحهم. وكان مصطفى حمدون أعدَّ كشفاً بالتسريحات، شمل عدداً غير قليل من الضباط الذين لم يظهروا حماساً لقيام الوحدة والذين هم في غالبيتهم من أصحاب الاتجاهات اليمينية. وقد بدت التسريحات الجديدة استكمالاً للتصفية التي بدأت عام ١٩٥٥، في أعقاب اغتيال عدنان المالكي.

وهكذا انفرط عقد «مجلس القيادة العسكري» السوري، جزء دخل الوزارة، وجزء نقل الى القاهرة، وجزء نقل الى مناصب داخل الجيش السوري. ويلاحظ على هذه الخطوات السابقة عدد من الاتجاهات: أولها ـ دخول بعض الضباط المصريين في قيادة الجيش الأول (السوري)، وقد أدّى هذا الى حساسيات استفحلت على مرّ الأيام. وثانيها ـ اخراج بعض العسكريين السوريين من الجيش، مع مراعاة إقامة توازن بين القوى المتباينة داخل الجيش السوري، وثالثها ـ مراعاة إبعاد الحزبية عن الجيش، من خلال التعيينات التي تمت في قيادته وتشكيلاته، وذلك بوضع ضباط غير حزبيين في قيادات الجيش الأساسية وتشكيلاته.

وبعد حل «مجلس القيادة العسكري» أصبحت القوى السياسية التي كانت تدخل في تكوينه، في حل من التزاماتها تجاه بعضها البعض، فبدت كل منها تطرح على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر تصورها لما يجب أن يكون عليه الحكم في سوريا، ولما ينبغي أن يكون عليه الجيش.

فالبعثيون مثلاً كانوا يرون ضرورة سيادة الاتجاه البعثي في دوائر الحكومة وفي سياسة سوريا الداخلية. ولقد كانت مسوغاتهم لدى جمال عبد الناصر أن الشعب ملتف حول حزب البعث، وأن الحزب لم يستطع أن ينفذ برنامجه السياسي والاجتماعي قبل الوحدة، نتيجة تصدي القوى الرجعية التي كانت حينئذٍ أكثر قدرة. ولكن بعد تطور الموقف، أصبحت الفرصة سانحة للبعث ليقوم بخطوات إصلاحية واسعة. على أن الجدير بالذكر، هو أن البعثيين لم يوضحوا صراحة هدفهم الأساسي في الوصول الى فرض سيطرتهم على سوريا، بل كان حديثهم غير مباشر، وذلك باستخدامهم أسلوب طرح أفكار إصلاحية. أما بالنسبة الى الجيش فكانت وجهة نظرهم أكثر وضوحاً، إذ طرحوا على جمال عبد الناصر منذ اليوم الأول للوحدة، فكرة إبعاد الضباط الشيوعيين من الجيش، وتمادوا في طلباتهم، فقدموا عن طريق مصطفى حمدون قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين الذين يعملون في الجيش الأول، وطالبوا بتسريحهم.

أما الشيوعيون، فكانت وجهة نظرهم التي كان يطرحها عفيف البزري قائد الجيش الأول ويتبناها، تتلخص في مخاوفه من العسكريين البعثيين في الجيش، ومن ثم لا بد من تقليص تأثيرهم، حتى لا يقع الجيش في براثن الحزبيين. وقدم البزري بدوره قوائم بأسماء الضباط البعثيين، مطالباً بتسريحهم. ولقد حذر من مناورات البعثيين، ومن مخاوفه من أنهم قد يستطيعون التأثير على القيادة العامة للقوات المسلحة، لتسريح ضباط سوريين يتهمونهم بالشيوعية.

وقد تركزت وجهة نظر العسكريين المستقلين على ضرورة تقليص نفوذ الحزبيين في الجيش السوري بصفة عامة، ومحاربة النشاط الحزبي بين صفوف الجيش وإعداده إعداداً عسكرياً يجعله على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه الوطني دفاعاً عن الوطن بأكمله لا عن فئة معينة فيه. ورأى هؤلاء العسكريون أن هذا هو السبيل الوحيد لإبعاد الجيش عن التيارات السياسية التي قد تؤدي بالوطن الى كوارث سياسية، والى صراعات داخلية. وكان رأيهم هذا منسجماً مع تفكير جمال عبد الناصر.

وفي هذه المرحلة قام عبد الحميد السراج، بحكم منصبه كرئيس للمكتب الثاني قبل الوحدة، بتقديم قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين والبعثيين والمستقلين، إلى كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. كما قام عبد المحسن أبو النور، الملحق العسكري في سوريا قبل الوحدة، بتقديم قوائم أخرى تشمل التوزيعات الحزبية وغير الحزبية في الجيش.

وتنافس البعثيون والشيوعيون في تقديم قوائمهم، بعضها غير صحيح أحياناً، متهمين ضباطاً بالشيوعية والبعثية، في حين أنهم لا ينتمون إلى هذا أو ذاك، بهدف تسريحهم من الجيش والتخلص منهم[٣٢].

ولقد انعكست كل هذه الصراعات والمنافسات في «حالة عفيف البزري»، التي تمثلت في استقالته المبكرة ولمّا يمض على الوحدة سوى عدة شهور، لتقدم بذلك نموذجاً مثالياً لتصوير أنماط «سوء الادراك» التي رصفت الطريق نحو الوحدة، وبالتالي لتوضيح طبيعة المشكلات التي واجهتها إدارة عملية التوحيد، والحسم الذي عولجت به هذه الحالة دون غيرها من الحالات، مما مهد الطريق في النهاية نحو الانفصال.

لقد كان عفيف البزري بين الذين تصدروا تيار الوحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨، وصحيح أنه كان مدفوعاً في الحاجة بطلب الوحدة أول الأمر، بدافع المناورة، على أساس أن مصر لن تقبل الوحدة الفورية مما يكشف ترددها، من ناحية، وهو ما قد يدعم موقف الحزب الشيوعي السوري في تشديد قبضته على سوريا، خصوصاً اذا تعذر ايجاد طريق للخلاص من ضغط «حلف بغداد» الذي كان يوشك وقتها أن يطبق على سوريا، من ناحية أخرى.

وكان هناك تساؤل فيما يتعلق باتجاهه السياسي، وهل بقي على ولائه القديم للحزب الشيوعي؟ أم أن ظروف النضال الوطني زادته اقتراباً من وطنه ومن احتياجات هذا الوطن؟

وكان حزب البعث قد سارع إلى التأكيد على أن عفيف البزري ما زال على ولائه للحزب الشيوعي السوري، وطالب من ثم بضرورة تسريحه بعد الوحدة مباشرة. ولكن جمال عبد الناصر - في ظروف الحساسية في الفترة الأولى للوحدة، وتحت دافع الرغبة في إبقاء الواجهة سليمة من دون تصدع - أعطى عفيف البزري «فائدة الشك»، أي فسر الشك لصالحه، الا إذا قام الدليل القاطع الذي يدينه ويؤكد الاتهام ضده. وهكذا رفض عبد الناصر مطلب حزب البعث، الذي تقدم به كل

(٣٢) نصر، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

من صلاح البيطار وأكرم الحوراني، وعمد على العكس من ذلك الى ترقية عفيف البزري الى رتبة الفريق وأصدر قراراً بتعينه قائداً للجيش الأول[٣٣].

ولقد أشار جمال عبد الناصر الى هذه الواقعة بالتحديد في محادثات الوحدة الثلاثية ـ للإشارة إلى مشكلة أكبر وهي أن الوحدة لم تكن نتيجة ثورة في سوريا، وإنما أصبحت عملاً سياسياً مبنياً على المناورات ـ حيث قال: «ويمكن احنا أول حاجة اتكلمنا فيها كانت ازاي أنا أمضي النهارده مع عفيف البزري وأشيله بكره؟ تذكر هذا الكلام يا أخ صلاح (البيطار)؟ بالنسبة للواحد تبدو كأنها نوع من أنواع الغدر: إن بعد ما هو جه النهارده ومضى معايا الوحدة، بعد يوم باقول له: خلاص بقى اتفضل. بتذكر النقاش اللي قعدناه للساعة ثلاثة مرة بالنسبة لهذا الموضوع ومعانا عبد الحكيم (عامر)، وكان موجود أكرم الحوراني»[٣٤].

وكان من أولى المهام التي بوشر العمل فيها بعد الوحدة، كما تقدم، تصفية الكتل السياسية في الجيش السوري، لكي يستعيد هذا الجيش قدرته كوحدة محاربة قادرة على أداء مهمتها الأساسية وهي القتال. وكانت هناك مجموعة من الضباط الشيوعيين، يحيطون بعفيف البزري، وفجأة أصدر البزري حركة تنقلات في الجيش السوري، وضع بها مجموعة الضباط الشيوعيين من أصدقائه في عدد من المراكز الحساسة في الجيش الأول. ونظراً الى خطورة هذا الاتجاه، فقد صدر قرار من القاهرة بوقف هذه التنقلات[٣٥] وتسريح بعض الضباط الشيوعيين.

وعلى أثر ذلك قام عفيف البزري بتقديم استقالته، بعد افتعال حادثة بينه وبين عبد الحكيم عامر دفاعاً عن أحد الضباط المستقلين الذين كانوا قد نقلوا الى القاهرة، وهو أحمد جنيدي، وكان هذا الدفاع بمثابة مناورة لأنه لم يرغب أن يكون دفاعه عن أحد من الشيوعيين[٣٦]. وقد أكد البزري أنه لم يسمح بأي تغيير فيما قرره مهما كان السبب، وأنه اذا لم تنفذ الحركة كما وضعها فإنه يتقدم باستقالته وخرج غاضباً من قاعة الاجتماع.

وكان لا بد من درس واضح يضع الأمور في نصابها الصحيح مهما كانت قسوة الدرس وشدته، فتقرر قبول استقالته، وكان ذلك مؤشراً على تصميم القيادة على عدم قبول الحزبيين في الجيش. وعلى هذا الأساس دعي عفيف البزري في اليوم التالي الى مقابلة جمال عبد الناصر، الذي قال له:

«إن الجيش الوطني في مفهومي له مهمة معروفة. إن الجيش لا يمكن أن يصبح أداة سياسية، ولا حزباً بين الأحزاب. إن الأمة تدفع من تضحياتها لجيشها لكي يكون الجيش ملك الأمة، لا لتكون الأمة ملك الجيش.

ولا بد أن تعرف أنني لا أستطيع قبول المنطق الذي كنتم تتعاملون به مع الحكومات في دمشق قبل الوحدة. لقد

---

(٣٣) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٧٩ ـ ٨٠. انظر أيضاً:
Frost, «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism and Unity,» pp.161-162.
(٣٤) محاضر جلسات مباحثات الوحدة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٩٦.
(٣٥) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٨٠.
(٣٦) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ١٤٥.

ثبت أن الضباط العشرين على صلة بالحزب الشيوعي. ولا أستطيع أن أسمح بوجود خلية للحزب الشيوعي داخل الجيش الأول.

كذلك لا أستطيع أن أسمح لك باستعمال سلطات منصبك كقائد للجيش الأول، في حماية هذه الخلية وفي تمكينها من العمل، والا كنت بذلك أعرض الوطن السوري للخطر»[٣٧].

ولقد قابل البعثيون خطوة تسريح الضباط الشيوعيين برضاء وتأييد، فقد زالت من أمامهم قوة كان لها تأثير أساسي في سوريا على اتجاهات البعث السياسية والفكرية.

ولكن «الدروس» التي انطوت عليها «حالة عفيف البزري» لم تتوقف عند هذا الحد، فقد كانت مقدمة لكشف حقيقة توجهات عدد من الآخرين وحقيقة مواقفهم. وربما يكون من المفيد في هذا المجال الاشارة الى «ادراك» احمد عبد الكريم ـ عضو «مجلس القيادة العسكري» سابقاً، ووزير الشؤون البلدية والقروية في دولة الوحدة ـ حيث يقول:

«عندما تلقيت خبر الاستقالة، فوجئت بذلك، وذهبت مع السيد أمين النفوري الى القيادة العامة لنستفسر من العميد أبو النور عن أسباب الاستقالة لأن وقعها كان سيئاً جداً على المواطن العادي، وأصبحت الألسنة تتناقل شتى الاشاعات حول هذا الموضوع. وتطوع أول من تطوع بعض البعثيين الى الدفاع عن قرار الرئيس واتهم البزري بالشيوعية، بل أخذوا يروجون بأن إبعاد البزري ليس إلا مقدمة لطرد بقية كتلته، وأنه لن يطول الوقت حتى يستقيل أمين النفوري وأحمد عبد الكريم من الوزارة، ويطرد طعمة العودة الله وأحمد جنيدي من الجيش»[٣٨].

ومن ذلك يتضح بداية تركيزه الأساسي على «الكتل العسكرية» في الجيش، وإن تصفية الحزبية في الجيش، في إدراكه، هي «ابعاد للجيش عن الشعب»، كما سيتضح حالا. لقد شرح عبد المحسن أبوالنور ظروف قبول استقالة عفيف البزري، ويشير أحمد عبد الكريم الى أنه وأمين النفوري شرحا له أهمية تجنب مثل هذه الأمور في الوقت الحاضر، حتى لا يفسح في المجال للتقولات والشائعات التي تنال من الوحدة وتفرق الصف.

ويضيف أحمد عبد الكريم: «ولكن عبد المحسن (أبو النور) أبرق الى القاهرة بأننا ذهبنا الى الأركان العامة لتهديده، وأننا نحاول التدخل في الجيش. ومنذ ذلك الوقت لم تطأ أقدامنا قيادة الجيش أو أية مؤسسة تابعة له. ذلك الجيش الذي قضينا في خدمته زهرة شبابنا وقدمنا له من دمنا وعرقنا وفكرنا الكثير»[٣٩].

وكان ذهاب أحمد عبد الكريم وأمين النفوري الى القيادة العامة للجيش، بغض النظر عن مدى صحة سلوك عبد المحسن أبو النور، هو امتداد بلا شك لتدخل «السياسيين» في شؤون الجيش، لأن تقاليد النظام الجديد، التي جرى الاتفاق عليها، كانت تقضي بأن يكون الاتصال بالقيادة العامة مقصوراً على العسكريين وحدهم طبقاً لتسلل القيادة. وفضلاً عن ذلك، فإن النغمة التي يسطر بها أحمد عبد الكريم اعتراضه على هذه التقاليد تتفق مع منطق «الوصاية» الذي فرضه الجيش السوري على البلاد قبل الوحدة، وتختلف بالتالي مع المنطق الذي طرحه جمال عبد الناصر على عفيف البزري، بخصوص العلاقة بين «الأمة» و «الجيش».

---

(٣٧) هيكل، المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.
(٣٨) أحمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة** (دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٢)، ص ١٣٢.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

والأكثر غرابة مما تقدم أن أحمد عبد الكريم اعتبر سلوك جمال عبد الناصر تجاه هذه «الحالة» بمثابة **سياسة لعزل الجيش عن الشعب وتصفية العناصر القومية فيه!** فأضاف قائلاً: «والحقيقة أننا لا نعلم الفلسفة التي اقتضت عزل هذا الجيش عن الشعب والسعي لتحويله الى مؤسسة مأجورة، رغم الدور الشريف الذي قام به في تاريخ سورية الحديث. . .

أجل إنني لا أستطيع فهم الدوافع التي من أجلها يعزل هذا الجيش البطل عن الشعب الذي ضحى ويضحي من أجل الدفاع عنه بكل ما لديه، ولا يريد من ذلك الا القيام بالواجب المقدس»[٤٠].

ومن الغريب بعد كل ذلك أن يؤكد على أنه مع إبعاد الجيش عن السياسة وهو تأكيد في حاجة لاستعراض مقولاته وأسانيده. فيقول:

«إنني اؤمن بضرورة عدم تدخل الجيش في السياسة، وقد جهدت ورفاقي طوال فترة خمس سنوات بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ كيلا يعود الجيش إلى تحمل مسؤولية السياسة وقاومنا المغريات والمؤامرات التي كانت تهدف الى جر الجيش للحكم وتوريطه بالسياسة. وأقولها بكل صراحة وفخر أننا نجحنا في هذه المهمة رغم كل الظواهر التي كانت توحي بغير ذلك.

أجل لقد استطعنا ابقاء الجيش بعيداً عن الحكم منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨ يوم قامت الجمهورية العربية المتحدة، لايماننا العميق بأن مجال الجيش هو الدفاع عن البلاد وعن مقدساتها ومثلها العليا وأهدافها القومية»[٤١].

ويلاحظ أن هذا «الادراك» الذي عبر عنه أحمد عبد الكريم، يمثل بدوره عينة أخرى من أنماط «سوء الادراك» التي رافقت إدارة عملية التوحيد.

وفي الواقع، كان الموقف من الجيش السوري، ومن سياسة الكتل السياسية داخله، محوراً أساسياً دارت حوله هذه التيارات المختلفة من أنماط «سوء الادراك». وعلى سبيل المثال، فإن حزب البعث عمد بدوره إلى تكثيف نشاطه داخل الجيش الأول. ثم وصل الأمر الى حد أن أكرم الحوراني حاول أن يتدخل صراحة في تنقلات الجيش. ثم أبدى رأيه مرة بضرورة عزل الفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول في ذلك الوقت، واقترح تعيين مصطفى حمدون، وزير الاصلاح الزراعي في ذلك الوقت، قائداً لهذا الجيش. وكان الرأي الذي قيل له: «لا ينبغي أن نجعل الحزبية تعود الى الجيش. إن الجيش الأول في حاجة الى جهد كبير في التدريب وينبغي أن نوفر له الجو الملائم، الذي يحقق له تكريس جهده كله الى مسؤوليته، والى احتمالاتها المقبلة»[٤٢] وعلى ضوء هذه الاتجاهات، كان من الطبيعي أن تستمر عمليات تسريح الضباط السياسيين.

وبطبيعة الحال، فإن محاولات ضبط **العلاقات العسكرية - المدنية**، التي اختلطت في الوقت نفسه بعملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، لم تتوقف عند حدود عمليات التسريح. لقد كان الماضي يفرض انهاء «عهد الكتل السياسية» داخل الجيش، وجاء الحاضر يتطلب الاحتياط الوقائي، فكانت التصفية للضباط السياسيين. وقد سلك النظام الجديد في هذا المجال ثلاثة سبل:

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٤.
(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ١٣٥.
(٤٢) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٩٥.

اولها ـ النقل الى وظيفة مدنية، وثانيها ـ الانتداب للاقليم الجنوبي، وثالثها ـ التسريح[43].

ولقد تم بموجب النقل الى وظيفة مدنية، تعيين عدد من كبار الضباط في مناصب وزارية، أو في وزارة الخارجية، وغيرها من الوزارات والمؤسسات. ويلاحظ عوني فرسخ أن بعض من نقلوا شعروا أن عملية النقل أشبه ما تكون بالقصاص، وكثيرون من العسكريين حساسون من هذه الناحية. وهكذا «نشأت العقدة الأولى لدى عدد من الضباط السوريين لأنهم أهينوا في عهد الوحدة»[44].

وقد اقتضت عملية الانتداب إرسال عدد من الضباط السوريين الى الأقليم الجنوبي، وإحضار عدد من الضباط المصريين الى الأقليم الشمالي. ولما كان الإقليم الجنوبي واسعاً والجيش فيه قديم وعريق، فقد أحسّ الضباط المنتدبون للعمل في الاقليم الجنوبي بالضياع في البلد والجيش الكبيرين، ولم يشعروا بوجودهم الفعال ـ على عكس ما كان عليه حالهم في سوريا قبل الوحدة. وتسبب الانتداب وما نتج عنه في نشوء العقدة الثانية، عقدة «الضياع في مصر»، تلك العقدة التي عبر عنها بوضوح كل من اللواء راشد قطيني واللواء زياد الحريري والعقيد فهد الشاعر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣[45].

أما بالنسبة الى التسريح، فقد بدأ بالضباط الشيوعيين، وذلك بعد أن بدت في الأفق ملامح السيطرة الشيوعية على الساحة العراقية، وبعد أن كشف خالد بكداش ـ أمين عام الحزب الشيوعي السوري، عن موقفه المعارض للوحدة، وللوضع القائم في الجمهورية العربية المتحدة، وبعد أن جندت القواعد الشيوعية للتهجم على الجمهورية وعلى جمال عبد الناصر. خصوصاً وقد ترافق مع كل ذلك جنوح إذاعة بغداد الى بث تهجمات المهداوي ـ في محكمته الشهيرة ـ على جمال عبد الناصر. والوحدة وحركة القومية العربية. وهكذا تم في أواخر عام ١٩٥٨ وربيع عام ١٩٥٩ إصدار قوائم تسريح لبعض الضباط الشيوعيين، كما جرى نقل بعضهم من المراكز الحساسة التي كانوا يشغلونها.

وجاءت المرحلة التالية من التسريح، وكانت من نصيب ضباط البعث، وبلغت الموجة قمتها في أعقاب استقالة مصطفى حمدون من منصبه كوزير للاصلاح الزراعي، بعد أن اشتد خلافه مع عبد الحكيم عامر في صيف ١٩٥٩. وتضامن كل من عبد الغني قنوط وصلاح البيطار وأكرم الحوراني معه، وقبول استقالاتهم يوم ١٩٥٩/١٢/٣١. وكان مما ضاعف الشكوك يومذاك اتصال ميشيل عفلق بالضابط المصري داود عويس ـ أحد ضباط مكتب عبد الحكيم عامر ـ ومحاولة عويس اقناع الوزيرين المصريين عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح، بالتضامن مع وزراء البعث في استقالاتهم. وتعزز لدى الحكم ما عبر عنه جمال عبد الناصر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، بقوله أنه كان لديه يقين، بأن البعثيين «يحاولون خلق شعور بالجيش ضد جمال عبد الناصر، ثم خلق

---

(٤٣) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
(٤٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ١٩ ـ ٢٥.

تنظيم وعمل في الجيش، بحيث يرتبط بالبعث»[٤٦] وكمحصلة لكل ذلك صدرت قوائم تسريح ضباط البعث.

إن استقالة مصطفى حمدون، واستقالات التضامن معه، كلاهما يستحق إشارة خاصة لأن هذه الاستقالات تنطوي على دروس لها أهميتها البالغة في سياق إدارة عملية التوحيد، خصوصاً من ناحيتي إدراك «الضباط السوريين» لطبيعة العهد الجديد وانتهاء مرحلة توجيه السياسة من الثكنات، وخطورة الطرح القومي من منطلق قطري بحت.

لقد كان يبدو في بعض الحالات أن مصطفى حمدون ينفذ قانون الاصلاح الزراعي بطريقة عنيفة تجعل من السهل تصوير تصرفه وكأنه من وحي شهوة الانتقام.

ثم جاءت واقعة محددة بالذات متعلقة بأرض رشاد الجابري أحد كبار الملاك في حلب. وكان قانون الاصلاح الزراعي يعطي مالك الأرض حق اختيار نصيبه الباقي له بعد تطبيق القانون، ولكن مصطفى حمدون رفض أن يترك للجابري هذا الحق وصمم على أن يختار له هو قطعة الأرض التي يحتفظ بها. ولقد رد مصطفى حمدون هذا الموقف ـ مع أن نص القانون صريح ـ الى أن الجابري أحد عملاء «حلف بغداد».

وقيل لمصطفى حمدون «ولكن تلك مسألة، وهذه مسألة مختلفة. اذا كان القانون يعطيه حقاً فلا يجب أن نمنعه عنه، واذا كان في تصرفاته ما يمس وطنيته فليس هناك ما يمنع من محاكمته، ولكن المسألتين يجب أن تظل كل منهما في معزل عن الأخرى»[٤٧].

وفي مواجهة ذلك، أصدر عبد الحكيم عامر قراراً بتشكيل لجنة خماسية تتولى تطبيق قانون الاصلاح الزراعي تحت اشراف مصطفى حمدون. ولكن مصطفى حمدون قدم استقالته. وعلى الفور تقدم عبد الغني قنوت أيضاً باستقالته من منصبه كوزير للشؤون البلدية والقروية.

وقد استدعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة. وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد ارسلا أيضاً خطابات استقالتيهما الى عبد الناصر، تضامناً مع الزملاء العسكريين في الحزب، على الرغم من أنهما كانا مع عبد الناصر في اليوم السابق مباشرة لحضور احتفالات عبد الناصر في بور سعيد، وتناولا الافطار معاً في القطار أثناء ذهابهما والعشاء أثناء العودة من دون أي اشارة الى نية الاستقالة. وكانت مفاجأة لعبد الناصر.

ووجد عبد الناصر أمامه استقالة جماعية من أربعة وزراء، وبعد أن كان مصراً على رفض استقالة حمدون وقنوت، قرر أن يلتقي بالمستقيلين واحداً وراء الآخر، ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة[٤٨].

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٤٧) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٤٨) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ج٣: عبد الناصر والعرب، ص ٦٦ ـ ٦٧.

وهكذا انطوت صفحة البعث في حياة الجمهورية العربية المتحدة. وتمزق الحلم الذي راود قادته وجماهيره في أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

وليس من شك في أن البعث كان حزباً جماهيرياً، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم افكاراً قومية واجتماعية أثارت الانتباه والاهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضاً في أن الحزب كان يمثل تياراً جديداً في الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية في ظروف كانت بالغة الصعوبة أحياناً.

ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة أنه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية. يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية، ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق انها ترتوي من نبع غير عربي. وهذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده[٤٩].

وفضلاً عن ذلك فقد كشفت **تجربة الوحدة الأولى، أن الطرح القومي** الذي تبناه حزب البعث، كان ينطلق من منظور قطري بحت، حتى ليمكن القول إن جزءاً كبيراً من أسباب فشل هذه التجربة يقع عليه، فلم يخرج دور قياديي البعث في تجربة الوحدة عن أحد موقفين: أحدهما، موقف المناورة والإحراج الحزبي، بغية أن يكون لهم وحدهم حق الحكم في سوريا وحدها. والآخر، موقف السلبية المطلقة بعد المناورة والاحراج حتى تتأزم الأمور قدر ما يمكن أن تتأزم، ثم لا يكون هناك مخرج من الأزمة غير الاستجابة لشروطهم، وهي أن ينفردوا وحدهم بسوريا وحدها[٥٠].

ولقد كشف عبد الناصر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، عن أن ذلك التوجه البعثي الأساسي، كان يمثل الدافع الحقيقي وراء تلك الاستقالة الجماعية. لقد رفض عبد الناصر رد تلك الاستقالة الى أي خلافات مذهبية أو عقائدية، لعدم وجود مثل هذه الخلافات بين الطرفين أصلاً، وإنما توجد فقط خلافات شخصية. وقد التقط عبد الناصر الخيوط الحقيقية للاستقالة من حيث توقيتها ودوافعها، عندما أشار صلاح البيطار في تلك المحادثات أيضاً، إلى أنهم كانوا قد قرروا الاستقالة، في الواقع، قبل عام من تقديمها فعلاً.

وإزاء هذه «المفاجأة» الجديدة، قال عبد الناصر موجهاً كلامه لصلاح البيطار: «معناه أنك تـاوي هذه النية بعد سبعة أشهر أو ثمانية أشهر من الوحدة، هل أي واحد وحدوي، أو أي واحد حريص على الوحدة، مهما شعر من الناحية الشخصية بأي شعور زي اللي أنت بتقوله، بيفرط؟ حاقول أمتي قررتوا الاستقالة، يوم ما طلبتوا اللجنة السرية المكونة من أكرم وميشيل ومنك، وأنا ما وافقتكوش»[٥١]. وهي «قصة» تستحق أن تروى.

ولقد روى محمد حسنين هيكل هذه «القصة» على النحو التالي:

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

(٥٠) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٨٩ - ٩٠.

(٥١) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٥٦ - ٢٧٣.

«ذهب صلاح البيطار ومعه ميشيل عفلق الى مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وكانا يحملان وجهة نظر في الحكم. كانت وجهة نظرهما أن الوحدة لم تقع عملاً، وإن كانت قد وقعت شكلاً.

وقال جمال عبد الناصر:

ـ أشعر أن ذلك صحيح، فإن في دمشق حكومة وفي القاهرة حكومة، وليس بين الحكومتين من رباط الا وجود رئيس واحد للجمهورية، وهذا وضع لا تتحقق به الوحدة عملياً على النحو الذي يفي بآمال الشعب في الوحدة.

وقال صلاح البيطار:

ـ إننا نرى أن يؤلف مجلس أعلى للدولة، ولو حتى بصفة غير رسمية، على أن يوكل اليه ـ تحت اشرافكم ـ أمر البت في كل القضايا الرئيسية الهامة، ويكون هذا المجلس من ستة، ثلاثة منا وثلاثة منكم.

واستطرد صلاح البيطار:

ـ ثلاثة منا، هم أكرم الحوراني، وميشيل عفلق، وأنا، وثلاثة منكم، وليكونوا المشير عبد الحكيم عامر، والسيد عبد اللطيف البغدادي، والسيد زكريا محي الدين.

وقال جمال عبد الناصر:

ـ إن لي ملاحظات على هذا الرأي:

أولاً ـ إن معنى كلمة «منا» و «منكم»، أنكم شيء واننا شيء آخر مختلف، وهذه لأول وهلة في احساسي، انفصالية اكثر منها وحدة.

ثانياً ـ إن الثلاثة الذين اخترتموهم «منكم» كلهم من حزب البعث، ومعنى ذلك انني افرق بين «بعثي» وبين «سوري»، وحين صوت شعب سوريا على الوحدة، وقرر انتخابي رئيساً للجمهورية، كان الشعب السوري كله، هو الذي صوت وهو الذي قرر، فكيف أضع الآن فارقا أميز به البعثيين على غيرهم من السوريين، ثم ماذا أقول للذين يشتركون معنا في الحكم الان من الوزراء السوريين.

وقال ميشيل عفلق:

ـ الواقع أن كثيرين من هؤلاء الوزراء يجب أن يخرجوا، عبد الحميد السراج ـ مثلاً ـ يجب أن يخرج، وأمين النفوري كذلك. لا نقول بخروجهم الان ولكن نجعل ذلك في حسابنا للمستقبل.

وقال جمال عبد الناصر:

ـ لا أتصور مثل هذا الرأي، لا أتصور أن يجلس معي الآن في مجلس الوزراء وزير يشاركني في تحمل المسؤولية، وأنا أعلم في ذهني أنني سوف أخرجه من الوزارة بعد شهور، كيف يمكن أن نعمل بهذا الشكل؟

واستطرد جمال عبد الناصر:

ـ ومن ناحية أخرى، من ناحية الاقتراح ذاته، فلست اتصور أنه من واجبنا أن نضع وصاية داخلية على الدولة. وإنما الذي أتصوره واجبنا هو أن نقوي الدولة ونحقق توحيدها، وأن تكون هناك للجمهورية الواحدة، حكومة واحدة. ولقد كان فكري أن أبحث هذا الأمر: نؤلف حكومة مركزية قوية للجمهورية العربية، ثم تكون هناك المجالس التنفيذية للاقليمين، وفي داخل الحكومة المركزية يجري بحث السياسة العليا للجمهورية، ويتم رسمها بطريقة مفتوحة نشارك فيها جميعاً»[٥٢].

---

(٥٢) هيكل، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

وهكذا فقد رفض جمال عبد الناصر منطق العمل في السر قائلاً: «هل سرقنا السلطة أم أننا الممثلون الشرعيون للشعب»[٥٣] وانتهت المناقشة، ولكن وجهة نظر حزب البعث تجلت من خلالها. وجهة نظره أن يكون هو ـ حزب البعث ـ مقابل مجلس الثورة السابق في مصر، ثم من ممثلي الاثنين معاً يقوم مجلس أعلى للدولة، وبهذا تتحقق «المشاركة في الحكم» كما يراها حزب البعث. وبالتالي، بعد أن فقد البعث هذه الفرصة الأخيرة للاستئثار بسوريا، عمد أعضاؤه في الحكومة الى تقديم استقالاتهم.

ولذلك فقد أصر عبد الناصر على أن تلك الاستقالة الجماعية، كانت بغرض ضرب الوحدة، فكانت بمثابة «جريمة، وكانت جريمة مدبرة، لم تكن انسحاباً من وزارة الوحدة، ولكن كانت انسحاباً من الوحدة ذاتها، وانقلاباً عليها»[٥٤] وبالتالي، كانت مساهمة في جريمة الانفصال، التي لقيت، على أي حال، تأييداً علنياً من قيادات حزب البعث، وفي مقدمتهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار.

ومع ما تقدم، تنبغي الاشارة الى أن عمليات التصفية للضباط السياسيين، كان من نتائجها أن فقد الجيش عناصر حيوية ونشطة، خاصة على مستوى كبار الضباط، ولم يبق فيه من الضباط، في الغالب، إلا من تحركهم روح الوظيفة، أو من لم يكن لهم نشاط سياسي بارز لسبب أو لآخر. والملاحظ أن نسبة عالية من الضباط الذين بقوا في الجيش كانوا من أبناء البرجوازية السورية، أو ممن تربطهم بها أكثر من صلة. وقد وصلت نسبة أبناء برجوازية دمشق الى ٥٠ بالمائة من الضباط حسب كثير من التقديرات. وكانت عدم فعالية أولئك الضباط في مرحلة ما قبل الوحدة، سندهم في احلالهم محل الضباط المبعدين. وكان سبيل الوصول الى المناصب، في بعض الحالات، ما عبر عنه عبد المحسن أبو النور يوم دعم قرار تعيين العقيد عبد الكريم النحلاوي في ادارة كاتم اسرار الجيش الأول: «إنه ليس حزبياً، ومتديناً»، وكان أن عين النحلاوي في المركز الذي خطط منه لجريمة الانفصال، على الرغم من معارضة مصطفى حمدون القوية لذلك التعيين[٥٥].

ومعنى ذلك أنه كان لا بد من معالجة موضوع الضباط السياسيين بما يضمن استمرار ولائهم لدولة الوحدة، مع عدم خسارة الشعب لفاعليتهم ونشاطهم وما يتميزون به من حماس وكفاءة وجدارة، وبالتالي فإن التصفية بشكل عام لم تكن هي الحل الأمثل للمشكلة، لاعتبارات عدة: أولها ـ ان إبعاد الضباط السياسيين عن الجيش ما كان ليحقق حماية دولة الوحدة. كانت وحدة الجيش ضمانة الحماية الأولى، وقد خسر النظام الجديد هذه الضمانة عندما لم يعمد الى توحيد الجيشين في جيش واحد. وثانيها ـ إن عملية التصفية تعني افقار الجيش وخسارته لعناصر دفع الشعب الشيء الكثير لتصل الى المستوى الذي وصلته. فضلاً عن أن عدداً من المبعدين لم يكن التناقض بينهم وبين عهد الوحدة تناقضاً عدائياً، وقد لا يكون هناك تناقض بالمرة بالنسبة الى عدد منهم. ولكن عمليات التصفية حولت التناقض عند البعض الى تناقض عدائي لا يحسمه الا الصدام. وثالثها ـ إن البديل الذي حل محل الضباط المبعدين لم يكن هو البديل السليم في كل الحالات. لقد شفعت اللافعالية

---

(٥٣) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٦٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٥) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٤٩ ـ ٢٧٠.

قبل الوحدة للضباط البرجوازيين في أن يحلوا محل الضباط المبعدين، في حين أن سلامة الجمهورية كانت تقتضي الاعتماد على عناصر فعالة، ونشطة ممن لا تتناقض مصالحهم مع «الحرية والاشتراكية والوحدة»؛ أي أن العناصر التي حلت محل الضباط السياسيين كانت أكثر عداء للحكم والوحدة وللمبادىء التي قامت عليها، من العناصر التي أبعدت بحجة حماية الوحدة[٥٦].

إن الجيش السوري عرف السياسة منذ زمن بعيد، وكان الحل رهناً بتوعية هذا الجيش توعية شاملة ومستمرة. أي أن مبدأ **تسييس الجيش** ـ بمعنى اعتماد برامج للتنشئة العقائدية وتوعية الجيش بالحقائق السياسية ـ كان البديل السليم لانهاء عهد الكتل السياسية في الجيش السوري، وكان بالتالي سلاح الحكم الوحيد في صراعه مع الأحزاب داخل الجيش الأول، وهو ما لم يتحقق آنذاك. يضاف الى ذلك أن تسييس الجيش ـ في نظام ثوري يرفع أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة ـ هو السبيل الوحيد لأن يصبح الجيش محصناً ضد كل تآمر ولقد كان من المفارقات المحزنة أن الجنود من أبناء الفلاحين كانوا أداة الردة الانفصالية يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. وقد يزعم البعض أن تسييس الجيش لا ينسجم مع الجيوش الكلاسيكية، وإنما هو وقف على الجيوش الثورية التي تنبثق عن ثورات الشعوب. ولكن جيش الجمهورية العربية المتحدة، ما كان يجوز أن ينظر اليه من خلال بنيته الكلاسيكية فحسب، وإنما من خلال الواجبات الثورية التي ألقيت على عاتقه[٥٧].

وتبقى في مجال استعراض مصادر التوتر في العلاقات العسكرية ـ المدنية في دولة الوحدة، الاشارة الى مشكلة الضباط المصريين الذين انتدبوا للعمل في الإقليم الشمالي، سواء لشغل بعض الفراغ الذي وقع نتيجة تصفية الضباط السياسيين، أو لسد حاجة الجيش الأول في مجالات كان لا بد من مضاعفة طاقاتها وخصوصاً على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية.

وقد احاطت بعمل هؤلاء الضباط مجموعة من الظروف من أبرزها ما يلي[٥٨]:

١ ـ عدم اعداد الضباط المنتدبين الاعداد اللازم من النواحي السياسية والسيكولوجية، بما يتلاءم والعمل في جيش له نشاط سياسي معروف، ومعلومات جنوده وضباطه السياسية جيدة. ويبدو أن كل شيء ترك للاجتهادات الشخصية، ولم تكن تلك موفقة في كل الحالات.

٢ ـ جاء الضباط للعمل في جيش لم يعرف مفاهيم الضبط والربط المصرية، كان الجيش السوري حديثاً، ولم يكن للرتب العسكرية وزنها بين الضباط والجنود السوريين، خصوصاً على ضوء العمل الحزبي في الجيش، في حين كان الجيش المصري قديماً وعريقاً في تقاليده العسكرية. وكان طبيعياً أن يقع التباين بين ما اعتاده الضباط في مصر، وما وجدوا عليه الحال في سوريا.

٣ ـ لم تكن عملية الانتداب محكومة جميعها بمعايير الكفاءة والقدرة على أداء المهمة المنتدب

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥.

اليها الضابط. وكان أن انتدب عدد غير قليل ممن سعوا الى الانتداب لتحقيق مصالح ذاتية.

٤ ـ حلَّ عدد من الضباط المنتدبين محل ضباط مبعدين ـ بالتسريح أو الانتداب. وكان من الطبيعي أن يشعر زملاء أولئك بالكراهية تجاه الوافدين الجدد الذين حلوا محل المبعدين. وتفاعلت مع عقدة الكراهية، عقدة الحسد التي يشعر بها غير الفني تجاه وافد جديد يفوقه خبرة وكفاءة.

٥ ـ وجد بين ضباط الاقليميين نفر من الانتهازيين، وكان لهذا النفر دوره التخريبي الذي لا ينسى. الانتهازيون من ضباط مصر أساءوا استعمال الثقة التي منحت لهم في الأقليم الشمالي، والانتهازيون السوريون سلكوا مسالك رخيصة لتحقيق أكبر المنافع عبر عدد من الضباط المصريين المتربعين على قمة السلطة من مكتب عبد الحكيم عامر.

ولقد عمد عدد من الضباط المصريين الى تكرار الظاهرة نفسها التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢، والتي تجسدت في مفهوم «مندوب القيادة» أي مجموعة الضباط الذين زرعوا في الوزارات والمصالح والمؤسسات، حيث اعتبر كل منهم أنه بمثابة «قائد» الثورة، وممثل خاص لجمال عبد الناصر. ان هذا المعنى نفسه قد تكرر في سوريا، كما أشار إلى ذلك اللواء راشد قطيني ـ في **محادثات الوحدة الثلاثية** عام ١٩٦٣، حيث أشار إلى ان القسم الأعظم من الضباط المصريين، كل منهم كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر في الجيش السوري، وممثل شخصي لجمال عبد الناصر. ويأتي بالخفاء ليوهم مرؤوسيه ـ أو رؤساءه ـ أنه أرسل الى سوريا في مهمة معينة[٥٩].

وخلاصة ما تقدم أن الضباط الاقليميين كانوا أسرى ما اعتادوه ـ ولم يكن ما اعتادوه واحداً ـ غير أن التنسيق بين ما اعتاده الطرفان لم يكن عسيراً. كانت التوعية والمعرفة، واستيعاب واقع الجيش قبل الوحدة، والاعداد النفسي للضباط المنتدبين، كفيلة بتأمين الانسجام اللازم، في حين كان توحيد الجيشين سيخلق عادات وتقاليد موحدة متطورة.

ولكن المشكلات البسيطة والتباين السطحي فيما اعتاده الضباط، قد تحولت الى ما يشبه الحقد بين جماعتين منهم، فشلَّت فعالية الجيش الأول، وفرض على كثير من عناصره موقف الحياد صباح يوم الانفصال. وتكفي الاشارة هنا إلى أن من تحركوا مع النحلاوي وزمرته كانوا (٣٥) ضابطاً فقط، وأنه كان في الجيش الأول (٨٥٠) ضابطاً مصرياً على أقل تقدير[٦٠].

ولو عمدت النخبة الحاكمة مباشرة الى توحيد الجيشين، وإلى إعمال برامج التنشئة السياسية، جنباً إلى جنب مع إسناد المناصب الحساسة لمن لهم مصلحة في الوحدة والتغيير الذي كانت تستهدفه الجماهير، لتحول الجيش الى قلعة ممتنعة على التآمر، ولكن الفشل في تحقيق أي من ذلك أحال الجيش من جهاز للحماية والردع الى أداة للتآمر والهجوم.

ويؤكد كل ذلك إن ما اتهمت به وحدة ١٩٥٨ من أنها كانت وحدة اندماجية لم يكن حقيقة،

---

(٥٩) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٠.

(٦٠) فرسخ، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

بل إن العكس كان هو الحقيقة. ومن هذه الناحية، يمكن القول إن أول الأخطاء التي وقعت فيها وحدة ١٩٥٨، انها لم تكن وحدة، وإنما كانت دولتين في دولة ليس لها إلاّ وحدة الرئيس والعلم والاسم والتمثيل الدبلوماسي، وفيما عدا ذلك فالدولتان قائمتان كما سبقت الاشارة.

لقد قامت وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ باعتبارها ثورة على التجزئة، ولكنها بانعدام استراتيجية التوحيد، وبسبب قصور الفكر القومي، ونتيجة مراعاة «الظروف الاقليمية» أكثر بكثير مما يجب، ولأن الموظفين استلموا أحياناً مهام الثوريين، لكل ذلك فإن التجزئة غلبت الوحدة، على الرغم من كل مظاهر الوحدة والتيار الوحدوي الجارف.

ثانياً: مواجهة النزعة الانفصالية

يمكن القول إن عمليات التوحيد السياسي، كقاعدة عامة، تنطوي على قوى توحيدية، كما تنطوي في الوقت نفسه على قوى انفصالية، وبالتالي فليس هناك اتجاه وحيد يمكن أن تسلكه عملية التوحيد متى ما انطلقت. فهناك عمليات توحيد اتسعت أبعادها وتعمقت يوماً بعد يوم بفعل ضغط قوى التوحيد ونجاحها في مواجهة قوى الانفصال، وإن اختلفت نتائج التوحيد النهائية من الوحدة الاندماجية الى الوحدة الفيدرالية الى الوحدة الكونفيدرالية الى الدرجات الأقل من الوحدة، ومن أمثلتها «الدول القومية» في اوروبا جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهناك عمليات توحيد استمرت لفترة، ولكن قوى الانفصال كانت ذات فعالية أكبر، فتمكنت من تفكيكها، وذلك بغض النظر عن استمراريتها لفترات تاريخية طالت أو قصرت، ومن أمثلتها الوحدة النمساوية ـ المجرية، والامبراطورية العثمانية.

ومعنى ذلك أن مدى كفاءة النخبة الحاكمة في ادارة عملية التوحيد، لا يتوقف على مجرد بناء النظام الوحدوي، وإنما ينبغي أن يمتد أيضاً الى مواجهة النزعة الانفصالية، الكامنة بالطبيعة في صلب العملية التوحيدية. ويضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن هذه المواجهة الضرورية يتسع ميدانها ليشمل معسكر القوى الانفصالية التي وضعت نفسها موضع التناقض الأساسي، ومن ثم الصدام الحتمي، مع عملية الوحدة، فضلاً عن القوى التي كانت تضاف الى هذا المعسكر مع تعميق عملية التوحيد، واتضاح توجهاتها السياسية واختياراتها الاجتماعية.

ولقد كشفت متابعة ادارة عملية التوحيد، التي شرعت فيها النخبة الحاكمة للجمهورية العربية المتحدة، عن قصور عملية التوحيد، وخاصة في مجال توحيد الجيشين، من ناحية، واخفاق عملية بناء علاقات عسكرية ـ مدنية مستقرة، تكفل استيعاب الضباط في إطار النظام الوحدوي الجديد، وبالتالي تهيئة المجال لاستكمال عملية بناء النظام المدني وتحقيق الانسحاب العسكري، من ناحية أخرى. ومن ثم، يتبقى استعراض مدى نجاح هذه النخبة في رصد القوى الانفصالية، ومتابعة تحركاتها، ومواجهتها مرحلة بعد مرحلة، خصوصاً مواجهة انقلابها الشامل على دولة الوحدة يوم الثامن والعشرين من ايلول/سبتمبر عام ١٩٦١. وسيركز هذا الجزء من الدراسة بالتحديد على

اسلوب جمال عبد الناصر في مواجهة ضربة الانفصال، هذا الأسلوب الذي تميز بعدم استخدام «الاسلوب العسكري» لقمع الانقلاب. ولذلك ربما يكون من المفيد أن يبدأ هذا المبحث بالاشارة الى لمحة عن الانفصال ورجاله، ثم ننتقل بعد ذلك لتحليل مصادر قوى التوحيد السياسي للاجابة عن سؤال مهم: لماذا لم يعمد جمال عبد الناصر الى استخدام القوة المسلحة لقمع الانقلاب العسكري والحيلولة دون ترسيخ الانفصال؟ وهو ما يقود بالضرورة الى تحليل العملية الوحدوية من منظور توازن القوى الذي أحاط بها على المستويين الاقليمي والعالمي، ومن ثم تفهم طبيعة العنف الامبريالي المسلط على الأمة العربية، وعلى آمالها في «الحرية والاشتراكية والوحدة».

١ ـ الانفصال ورجاله

قد لا يكون من المبالغة ان نقول إن الوحدة المصرية ـ السورية بدأت في الانهيار بمجرد إعلانها. فكل جيران سوريا، والقوى الكبرى لم تتقبل فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ورأت فيها امتداداً غير مقبول «لنفوذ» جمال عبد الناصر، حتى إن النظام السعودي حاول منع إعلان الوحدة عن طريق رشوة بعض الضباط السوريين لتدبير انقلاب مضاد أو لاغتيال جمال عبد الناصر. ويضاف الى ذلك أن بعض سياسات جمال عبد الناصر أدت الى تحولات في مواقف كثير من القوى السياسية السورية من الوحدة. ومن هذه السياسات تمكن الاشارة بالتحديد إلى حل الأحزاب السياسية وإدماجها في تنظيم فضفاض باسم «الاتحاد القومي» والاصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية وقد أضر ذلك بمصالح البرجوازية السورية. فضلاً عن القصور، قبل كل شيء، الذي رافق عملية إبعاد الجيش السوري عن السياسة، خصوصاً وأن ممارسات عبد الحكيم عامر ومجموعته العسكرية في سوريا أدت إلى التضخيم من «مشكلة الضباط السوريين». وقد ازدادت الأمور سوءاً حينما أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتعيين عبد الحميد السراج، أقوى رجاله في سوريا، نائباً له في القاهرة، وبذلك فقد جمال عبد الناصر آخر قوة سياسية مؤيدة له في سوريا. ومن هنا كان المناخ العام في سوريا مهيأً لحدوث انقلاب عسكري. وسرعان ما استغل النظامان السعودي والاردني الفرصة بدفع ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول الى القيام بانقلاب عسكري هدفه فك الوحدة المصرية ـ السورية[٦١].

وفي الحقيقة، توضح متابعة الأدوار المتغيرة لمجموعات من العسكريين السوريين تجاه الوحدة طبيعة جدلية قوى التوحيد وقوى الانفصال، كما توضح أيضاً كيف بدأت الوحدة في الانهيار بمجرد إعلانها؟

وعلى سبيل المثال، فقد أخذت مجموعة من الضباط السوريين، من الذين نقلوا الى القاهرة، في الالتقاء للمناقشة في أسباب نقلهم، وانتهوا الى أن ذلك نوع من الاجراءات الوقائية التي لا يرون

---

(٦١) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١.

لها مسوغاً، بينما يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم بوجه من الوجوه، هم الذين صنعوا الوحدة، من الجانب السوري. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين القدامى، فعمدوا الى تشكيل تنظيم عسكري بعثي سري باسم «اللجنة العسكرية». وكان هذا التنظيم هو النواة لما تم بعد «ثورة» ٨ آذار/مارس عام ١٩٦٣. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم لم يظهر له أي أثر في عملية الانقلاب ضد الوحدة عام ١٩٦١، إلّا أن قيامه ـ كما يرى جلال السيد ـ كانت له معانيه: فهو عدم اعتراف بحل الحزب، من ناحية، وهو بمثابة إعادة النظر في الوحدة القائمة، وبالتالي إمكان البحث في فكها، من ناحية أخرى[٦٢].

هذا من داخل قلب معسكر «قوى الوحدة». أما بالنسبة الى المعسكر الآخر، فتنبغي الإشارة بداية إلى أن كثيرين في المنطقة وخارجها كانوا يعتبرون الوحدة هزيمة لهم، ولكنهم لم يستسلموا للهزيمة، فقد كان في أيديهم سلاح كثير يحاربون به. ان مخازن الأسلحة فيها كثير مما يمكن استعماله: الذهب، والرصاص، والقنابل، والاذاعات، والمؤامرات، وسموم الشكوك والتشكيك. وهي ترسانة مليئة بالأسلحة التي يمكن أن تتحرك لضرب الوحدة، وتحركت أسلحة بالفعل، وتحفزت أسلحة أخرى.

لقد كان انتصار الوحدة هو انتصار ضخم للجماهير العربية، وهذه الحقيقة بالذات هي التي تكتلت القوى المعادية لسحقها. ومع عنف المعركة وضراوتها، تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن القوة الجديدة التي جاءت بها الوحدة الى سوريا، لم تستطع أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير. إن قوة الوحدة ظلت معزولة عن الفعل الايجابي. بل ويضيف محمد حسنين هيكل، إن هذه القوة في بعض الأحيان، ومن تأثير عقد وظروف، ساهمت في عزل نفسها عن الفعل الايجابي. ولكنها عندما تنبهت كان وقت طويل، غال وثمين، قد تسرب وضاع، فلما جاءت الضربة ضد الوحدة، لم تكن قواها الدفاعية في خير حال تستطيع معه رد الخطر[٦٣].

ولكن من هم هؤلاء الذين قاموا بالانقلاب على الوحدة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإشارة بداية الى أن «الأخطاء» و«الأخطار» التي وقعت فيها، وتعرضت لها تجربة الوحدة الأولى، هي التي تولت فتح الثغرة التي نفذ منها الانقلاب على الوحدة.

فالأخطار جردت الوحدة لفترة طويلة من إيجابيتها، حتى تمكنت قوانين تموز/يوليو الاشتراكية من استعادة الزمام، ولكن زماناً طويلاً، كان قد ضاع، وتسرب.

---

(٦٢) جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣. انظر أيضاً بخصوص «اللجنة العسكرية» وتطوراتها: قاسم سلام، البعث والوطن العربي (باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٨.

(٦٣) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٥٧ ـ ٥٨.

والأخطار التي واجهتها التجربة، من هؤلاء الذين أفزعتهم التجربة، ورأوا فيها تهديداً محققاً لمصالحهم، ومن ثم كانت حربهم عليها لا تعرف الهوادة من أول يوم الى آخر يوم.

ولقد ربطهم جميعاً في حربهم على التجربة حلف غير مقدس، حشد المتناقضات صفاً واحداً، في مشهد غريب من مشاهد التاريخ العربي. ويكفي أن الملك سعود كان يصرف أمواله من أجل الأهداف نفسها التي يكتبها خالد بكداش في منشورات حزبه الشيوعي السرية ضد الوحدة.

وهكذا فإن الأخطاء في تجربة الوحدة سببت موقفاً سلبياً، والأخطار في تجربة الوحدة سببت موقفاً دفاعياً، ومن هذه الثغرة التي فتحتها الأخطاء والأخطار، تسلل الانقلاب(٦٤).

هذه مقدمة للرد على السؤال عن الذين قاموا بالانقلاب. وللرد على السؤال ذاته، تمكن الاشارة الى بعض النماذج البشرية لعدد من الذين قاموا بالانقلاب، على ضوء ما تقدم بخصوص المواريث التاريخية للجيوش العربية، وعملية بناء الجيوش القطرية بعد الاستقلال. وسيتم التركيز خصوصاً على حالتي: العقيد حيدر الكزبري والعقيد عبد الكريم النحلاوي(٦٥).

- **العقيد حيدر الكزبري**: إن الحقائق الثابتة في تاريخ العقيد حيدر الكزبري تتمثل فيما يلي:

لم يتلق حيدر الكزبري تعليماً عسكرياً على مستوى يؤهله للقيادة، فلقد كان جاويشاً تحت خدمة القوات الفرنسية، أيام إحتلالها لسوريا، ثم ترقى بعد الاستقلال بحكم الحاجة الى ضباط.

وكان أقصى ما يستطيع أن يصل اليه في الجيش السوري بعد ذلك هو رتبة العقيد ثم يخرج الى المعاش بعدها وكانت المدة الباقية لحيدر الكزبري في الخدمة قد انتهت لم تبق منها الا ثلاثة شهور.

وكان المنصب الذي يخدم فيه عسكرياً، هو قوات البادية، وهي قوات أشبه ما تكون بقوات مكافحة التهريب. وكان عملها مركزاً على الحدود مع الاردن، حيث لم يكن في التصور ولا في الخيال أن تقوم عمليات عسكرية تحتاج الى قوات على مستوى عال من الكفاءة والتدريب، فلقد كانت مثل هذه القوات دائماً لا تبتعد عن الخطوط مع اسرائيل، وبعض منها كان يقف في الشمال على الحدود مع تركيا.

ولم يكن حيدر الكزبري سيخرج من الجيش السوري، باعتبار أنه وصل في صفوفه إلى أقصى ما تسمح له الظروف أن يصل فقط، وإنما كان خروجه أيضاً مقرراً بناء على تحقيقات أجريت معه تناولت طريقة حراسته للحدود مع الأردن، فلقد كانت هناك قرائن تشير الى أن حيدر الكزبري كان يحرس الحدود لمصلحته. . . أي أن الذي يدفع يمر.

وفضلاً عما تقدم، فإن حياة حيدر الكزبري، هي مما يسهل تصوره في مثلي ظروفه، شاب من أسرة غنية، خدم تحت الفرنسيين لأن الخدمة تحت الفرنسيين وقتها جاه ونفوذ، ثم هو يجب أن

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٦٥) اعتمدت هذه الاشارة بصفة خاصة على: المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢٤.

يصرف ويحب أن يسهر، والعلم في حياته قليل، والقيم أقل، ثم هو على الحدود بقرب عمليات التهريب. وقد كانت كل الظروف تؤهله، والحال كذلك، لأن يكون صيداً صالحاً للنظام الأردني.

وقبل الانقلاب، وهذا الآن ظاهر مما تكشف من معلومات، كان حيدر الكزبري هو الذي يصرف في الاعداد للعملية، وهو الذي يقدم المال لمن يقدر على شرائهم بالمال. ويوم الانقلاب، وقبل أن تصل سلطته الى خزائن الدولة في دمشق، كان حيدر الكزبري هو خزينة الانقلاب.

وفي يوم الانقلاب أيضاً، لم تكن في ذهن حيدر الكزبري فكرة أو عقيدة، وإنما كان «القتل» وحده هو الذي يناديه. وحينما أحاطت مصفحات حرس البادية بمبنى القيادة العامة للجيش السوري، كان حيدر الكزبري هو الذي وجه سؤالاً واحداً لأحد الحراس الواقفين وراء سور القيادة: أين المشير؟ وأراد الذي سمع السؤال أن يكسب وقتاً على ما يبدو فكان رده: المشير في بيته.

ولم ينتظر حيدر الكزبري ثانية واحدة بعدها. . . وإنما أخذ بعض مصفحاته وانطلق الى الشارع القريب الذي يقع فيه بيت المشير، ومن دون مقدمات أمر هذه المصفحات بفتح مدافعها على البيت بغير حساب، وكانت طلقات مدافع المصفحات على بيت المشير عبد الحكيم عامر هي التي أيقظت دمشق ذلك الصباح! وسقط حراس البيت الثلاثة قتلى. واندفع البدو من جنود حيدر الكزبري الى البيت، يحطمون كل شيء فيه ويطلقون الرصاص بغير وعي.

ولم يكن المشير في البيت، وإنما كان في مقر القيادة. وأدرك حيدر الكزبري ان الذي أجاب على سؤاله أراد أن يكسب وقتاً فعاد بمصفحاته مرة ثانية الى مقر القيادة غاضباً ينتفض. كان واضحاً في ذلك الصباح، أنه لم يكن مجرد مغامر مأجور، وإنما كان في ذلك الصباح أيضاً، **قاتلاً مأجوراً!** وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المغامرين!

ـ **العقيد عبد الكريم النحلاوي:** كان عبد الكريم النحلاوي كاتماً لأسرار الجيش، ثم اصبح مديراً لمكتب القائد العام لشؤون الجيش الأول وكانت بيده كل تنقلات الضباط في الجيش السوري بحكم منصبه. ولقد أوضح الانقلاب، أن عبد الكريم النحلاوي، في تصرفاته، لم يكن يصدر عن الرغبة في تعزيز قدرة الجيش السوري على الدفاع ضد اسرائيل وإنما كان يصدر على الرغبة في تعزيز إمكانية إحداث انقلاب.

ومن الغريب أن «النحلاوي» كان موضع الثقة، ومع ذلك كان في الوقت نفسه أداة في يد الخيانة. ومن الواضح الآن أن المال، كان سر النحلاوي، وكان النقطة التي انكسرت عندها مقاومته.

ومنذ عام قبل الانقلاب كان يبدو أن النحلاوي يواجه حالة ضيق مالي، لدرجة أنه توسط وبذل كل الجهود ليثبت أن إحدى اذنيه فقدت بعض قدرتها على السمع أثناء الخدمة وبسببها، حين كان يخدم في الوحدات ويسمع كل يوم طلقات الرصاص، وكان هدفه من كل الوساطات والجهود أن يحصل على ثلاثة آلاف ليرة تعويضاً له عن بعض سمعه، وحصل عليها بالفعل قبل شهور من الانقلاب، ولكن يبدو أن الثلاثة آلاف ليرة كانت أقل مما يحتاج اليه.

وحينما انقسم قادة الانقلاب فيما بينهم وقررت الغالبية منهم اعتقال حيدر الكزبري بعد أن انكشفت صلاته المريبة بحكام عمان وأصبحت حديث الشارع في دمشق، حين حدث هذا، انحاز عبد الكريم النحلاوي فوراً الى الجانب الأقوى بل وكان هو الذي تولى عملية اعتقال حيدر الكزبري وكان الخوف من العملية مبعثه وجود بعض قوات البادية داخل دمشق.

وذهب عبد الكريم النحلاوي الى حيدر الكزبري بحكاية أعدها وحبك تفاصيلها. . . فقال له: «إن عبد الحميد السراج، المعتقل في سجن المزّة، قد أضرب عن الطعام وصمم على المضي في الاضراب أو يفرج عنه. وإذا استمر عبد الحميد السراج في اضرابه وسرى الخبر الى الناس فلقد يؤثر فيهم. وإذا بقي الخبر مكتوماً ومات عبد الحميد السراج من الجوع، فلسوف يقولون اننا قتلناه. كذلك فإن لدى عبد الحميد السراج أسراراً كثيرة يطوي عليها صدره ونحن نريد أن نعرفها. وأنت تعرف عبد الحميد السراج من قديم، وليس بيننا من يستطيع أن يتحدث اليه غيرك».

وركب حيدر الكزبري سيارته الى سجن المزة في دمشق. دخل السجن بسيارة أنيقة فارهة يرفرف عليها علم! ولم يخرج. . .

وفي الثانية نفسها كان عبد الكريم النحلاوي قد أصدر أمراً زور عليه امضاء حيدر الكزبري بتحرك بعض قوات البادية الى حوران.

لقد وقع المغامر، في يد المتآمر! وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المتآمرين.

لقد سبقت الاشارة الى أن عدم توحيد الجيش وعدم تسييسه وإحلال الضباط الثوريين في مراكزه الحساسة تسبب في أن الجيش وقع تحت سيطرة ضباط برجوازيين. وقد لعب هؤلاء ومن لف لفهم دوراً أساسياً في الحركة الانفصالية. وعودة لقادة الانقلاب تؤكد أصلهم البرجوازي. كما سبقت الاشارة الى أن الضباط أبناء دمشق كانوا يشكلون نسبة تقارب ٥٠ بالمائة من ضباط الجيش الأول. والمعروف أن غالبية أولئك الضباط يرتبطون بالعائلات الدمشقية في شكل أو في آخر، فبعضهم من أبناء أو أقارب العائلات، وبعضهم من أصهارهم. وقد تصرف الأبناء والأصهار بما تمليه مصالح الرأسمالية، وإن كان كثيرون منهم ليسوا من الرأسماليين الذين ضربت مصالحهم.

وكان في الجيش الأول عدد من الضباط الحزبيين الذين بقوا في الجيش لسبب أو لآخر. ولم تنته العلاقات بين الضباط الحزبيين بمجرد حل الأحزاب، بل استمرت بفعل الصداقة والزمالة أولاً، ثم نتيجة التنظيمات التي بدأت تتشكل منذ السنة الأولى من عمر الوحدة. وقد تصرفت غالبية الضباط الحزبيين صباح يوم الانفصال ـ من كان منهم على اتصال بالمتآمرين أو لم يكن ـ على ضوء ما كانوا يسمعونه من القادة الحزبيين الذين هم على صلة بهم فأيد كثيرون منهم الانفصال، ووقف من لم يؤيده متفرجاً.

وكانت هناك فئة ثالثة، فئة من تحركهم روح الوظيفة، الذين لا يعرفون أي التزام عقائدي. وبانعدام التسييس كانت نسبة غير الفاعلين كبيرة، وقد كان الترقب والانتظار موقف كثيرين من

هؤلاء. وكان تأييد المسيطر على الوضع - أياً كان المسيطر - الموقف الذي اتخذوه فيما بعد.

وفوق ذلك كله كانت مجموعة العقد - التي سبقت الاشارة اليها - قد تركت آثارها في النفوس. وهكذا جاء الانفصال وأكثرية ضباط الجيش الأول في وضع غير منسجم مع عهد الوحدة، أو في حالة لا تدفعهم للاندفاع في سبيلها. ولم يكن هناك غير فئة محدودة العدد من الضباط كانت واعية لما يمثله ضرب الوحدة بالنسبة الى المستقبل العربي وجماهير الشعب في الاقليم.

أما على نطاق الجنود وصف الضباط، فقد كان الجهل وقصور الوعي ونقص المعرفة والتقيد بالضبط والربط كيفما اتفق، والحديث الدائم المستمر، والهمس والشائعات، كل ذلك كان يلقي بظله على الجنود وضباط الصف. وكم كان يحز بالنفس أن يرى الجنود وضباط الصف من أبناء الفلاحين يتراكضون وراء المتظاهرين الهاتفين للوحدة والاشتراكية!

وهكذا فإن الأمر لم يكن كما حدث مع ثورة تموز/يوليو في مصر التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

إن الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة تموز/يوليو خوفاً من انقلابات سوريا، وجعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام، هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها. والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة. والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على الانقلابات العسكرية في سوريا.

إن الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر وما صحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفريخ الانقلابات العسكرية. ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص على الرغم من اخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة، لأنها تركت الجيش في فراغ كبير. معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاهتمامات الذاتية واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأي حركة ايجابية. وهذا الموقف له وجه آخر، هو إعطاء الفرصة لأي أقلية تستطيع التجمع سراً لفرض ارادتها على الأغلبية بطريقة مفاجئة. كما حدث تماماً في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الاتجاهات الارهابية.

إن عدد الضباط الذين ساهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً فقط... وهم قلة ضئيلة جداً ما كان يمكن لهم أن ينجحوا لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوي المبادىء الوحدوية أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية.

وبالتالي فقد ثبت أن القضاء على حركة الانقلابات العسكرية لا يكون بوجود نظام عسكري، وإنما تثبيت نظام يعتمد على تنظيم سياسي له ايديولوجية واضحة، وتتوافر له كوادر قيادية صالحة، سواء في أجهزة الدولة أم داخل القوات المسلحة.

٢ ـ مصادر قوى التوحيد السياسي

يمكن القول إن التوحيد السياسي يمثل عملية صيرورة اجتماعية، وكغيرها من العمليات الاجتماعية، فإنها لا تدور في طريقة عشوائية. فمن اللحظة التي تبدأ فيها إحدى هذه العمليات فإنها تأخذ واحداً من عدة أشكال نمطية محددة. وتعتمد عملية توحيد الكيانات القطرية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر أساسية للقوى الدافعة.

(أ) قوة العنف (Violence Power) كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.

(ب) قوة المصلحة وتبادل المنافع (Utilitarian Power) التي تعود على الأقطار المشاركة في عملية الوحدة.

(ج) قوة الانتماء الرمزية (Identitive Power) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث والتطلع الى حياة أفضل وتحقيق أمانٍ مشتركة.

ويلاحظ أن استخدام أحد مصادر قوة الدفع هذه لبدء عملية التوحيد، لا يعني عدم استخدام المصدرين الآخرين. بالعكس لا يمكن أن تستمر عملية التوحيد في شكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة في المراحل اللاحقة لبدء عملية التوحيد[٦٦].

ومعنى ذلك أن العنف السياسي لم يكن هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، كما تكشف عن ذلك تجارب التوحيد عبر القرنين الماضيين على الأقل، بل إن هناك تجارب بأكملها قد تمت من دون لجوء الى العنف، وإن اقتضى الحفاظ على بعضها اللجوء إليه في مراحل تالية. فحتى الوحدة الألمانية التي كانت وسيلتها الرئيسية العنف[٦٧]، بدأت بانشاء اتحاد جمركي في عام ١٨١٩، كما بدأت بتدعيمه فيما بعد عبر السكك الحديد وغير ذلك، حتى نسب الى بسمارك قوله: «أنا لم اوحد المانيا، بل إن السكك الحديد هي التي وحدتها»[٦٨]. وتحققت الوحدة الأمريكية بوسائل ديمقراطية، وإن اقتضى الأمر استخدام قوة العنف للحفاظ عليها في فترة الحرب الأهلية[٦٩]. وتحققت الوحدة السوفياتية بخليط من العنف في تحقيق الثورة، والوسائل الديمقراطية في التوصل الى صيغة الاتحاد. أما تجربة أوروبا

---

(٦٦) سعد الدين ابراهيم، «الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية،» الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٦٦. انظر أيضاً أمثلة عديدة لهذه المقولة في: سعد الدين ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» دراسات عربية، السنة ٨، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٢)، ص ٣٢ ـ ٣٥.

(٦٧) ابراهيم، «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٦٨) انظر: صلاح العقاد، دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة، تركيا (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٨. انظر أيضاً: ابراهيم، «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٢٢.

الغربية الحالية فتعبر عن صورة راقية لتطبيق الأساليب الديمقراطية في إنجاز الوحدة[٧٠].

ومن هنا يلاحظ د. نديم البيطار أنه يمكن تقسيم عمليات التوحيد السياسي في التاريخ الى نموذجين أساسيين: النموذج العسكري، الذي تتم فيه عملية التوحيد عن طريق القوة العسكرية التي يمارسها جزء معين ضد الأجزاء الأخرى. والنموذج الفيدرالي، حيث تلتقي وحدات سياسية معينة، وتقرر بملء إرادتها أن تتنازل عن سيادتها والاندماج في كيان سياسي جديد. وهذان النموذجان هما في الواقع، مفهومان مجردان مفيدان في تنسيق الأحداث الوحدوية، ولكنهما لا يقدمان وصفاً موضوعياً دقيقاً لعمليات التوحيد بين كيانات سياسية مختلفة، وذلك لأنه ليس من عملية عسكرية توحيدية تعتمد القوة فقط. كما أنه ليس من عملية توحيد فيدرالية تعتمد الاقناع أو الإجماع الصرف. فالدولة التي تسود عن الطريق العسكري تجد دائماً في الأجزاء الأخرى قطاعات عدة من الموالين لعمليتها التوحيدية. والوحدات السياسية التي تتحقق عن الطريق الفيدرالي لا تصنع ذلك بموافقة إجماعية، لأن أعداداً كبيرة من السكان قد تجد نفسها مرغمة على القبول بهذه الدولة الجديدة، لأن الرفض قد يخلق نتائج وخيمة بالنسبة إليها، أو لأن الأوضاع التي تمر فيها تفرض عليها اللجوء إلى هذا الحل الاتحادي، وإن كانت مبدئياً غير راغبة فيه[٧١].

إن عملية التوحيد السياسي كانت تتحقق، بصفة أساسية، عن طريق القوة العسكرية، وتستمر عن طريق العنف والخوف، إلى أن تستقر أنظمتها سياسياً ونفسياً. فالقوة القسرية المتمثلة في شخص أو جماعة، كانت الأداة التي خلقت وطورت في المدى البعيد شعوراً مشتركاً بين جماعات متجاورة. وكان هذا الشعور، بعد أن يستقر ويترسخ، يزدهر وينمو من دون إرغام، كولاء لشخص الحاكم أو الراية القومية. أي أنه كان يجب، لكي تكون عملية التوحيد مطردة، أن تعتمد على عناصر أخرى غير العنف السياسي أقوى وأهم في المدى البعيد وهي موافقة الأطراف أو الأقاليم التي تمتد اليها، وإرادة شعبية عامة تدعمها. وفي بعض الحالات نجد الوسيلتين جنباً إلى جنب، كما حدث في الولايات المتحدة. ولكن في الأكثرية الساحقة يلاحظ أن الموافقة العامة كانت تتأخر كثيراً عن ممارسة القوة، وتأتي كنتيجة بعيدة. فانكلترا، مثلاً، سيطرت على ويلز عام ١٢٨٢، ولكن الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي الذي يقوم على الموافقة لم يحدث حتى عام ١٤٨٥، حيث إن الفتح الأول لم يحقق أي دمج رئيسي للأنظمة القانونية والادارية والاجتماعية، والتوحيد النهائي لم يتحقق، في الواقع، قبل عام ١٥٣٦[٧٢].

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ د. البيطار أن الاقليم ـ القاعدة إذا كان يستخدم عادة القوة العسكرية في عملية التوحيد السياسي عبر التاريخ، فإن استقرار نظام «الدول القومية» أخذ يحد من

---

(٧٠) أحمد يوسف أحمد، «القومية والوحدة العربية،» الفكر العربي، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٧١) نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ و٤١.

اعتماد هذه الأداة في بناء دول جديدة. وإن هذا يعني أن عناصر «بناء الأمة» متقدمة الآن على عناصر «بناء الدولة». إن هذا البناء الأخير كان لا يتطلب في الماضي وحدة ثقافية، لغة واحدة، وعياً لمصير واحد، شعوراً بهوية قومية واحدة يتم الالتزام بها، ولكنه أخذ الآن يحتاج إلى هذه المتطلبات. وإذا صح هذا، فإن دور الاقليم ـ القاعدة يكون قد ازداد أهمية لأن الثورة، وليست القوة العسكرية، تصبح الأداة الأساسية في عملية التوحيد السياسي. إن بناء نظام «الدول القومية الحديثة»، كان قد تم قبل بروز الجماهير كعنصر سياسي أساسي، وهذا يجعل حالياً استخدام الثورة الداخلية بدلاً من القوة العسكرية الأداة الأنسب في تحقيق عملية التوحيد السياسي، خصوصاً بعد بروز الجماهير، كقوة سياسية هائلة والأحزاب السياسية كأداة تنظيم سياسي وثوري. وهذا لا يعني الاستغناء عن سياسة القسر والعنف، فهذه السياسة تفرض ذاتها، وكل عمل وحدوي لا يعتمدها ويخطط لها يكون عاجزاً، ولكنها تأخذ أولاً، في الأوضاع الحديثة، شكل العنف الثوري ضد الطبقات والقوى التي تقاوم الوحدة، وتحاول الابقاء على الحدود الاقليمية التي تخدم مصالحها[٧٣].

وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ بداية بالنسبة الى الوحدة المصرية ـ السورية، من منظور تجارب التاريخ الوحدوية، أنها تمثل أسلوباً ديمقراطياً في إنجازها، بحيث لا يمكن القول إنها كانت تمثل شكلاً من أشكال الفتح أو الاجتياح أو الإرغام. بل لقد سبقت الاشارة إلى أن هذه التجربة الوحدوية قد انطوت على مفارقة ندر تكرارها في التاريخ، حيث جاءت المبادرة، بل والضغط والالحاح، من قبل الدولة الصغرى، بينما كانت الدولة الكبرى مترددة.

ولكن الحفاظ على دولة الوحدة، وتعميق عملية التوحيد، فضلاً عن القضاء على النزعات الانفصالية الطبيعية، القائمة والكامنة، كل ذلك كان يقتضي ما هو أكثر من «الأسلوب الديمقراطي» في إدارة عملية التوحيد. فتعميق عملية التوحيد كان يقتضي التوصل إلى المعادلة الصحيحة لمصادر قوى التوحيد السياسي ـ قوة العنف، وقوة المصالح، وقوة الانتماء الرمزي ـ من ناحية، كما كان يقتضي اعتماد أسلوب الثورة الداخلية بما ينطوي عليه من عنف ثوري ضد الطبقات والقوى المعادية للوحدة والتي تحاول فرض التجزئة ـ من ناحية أخرى. أما في مواجهة جريمة الانفصال ذاتها، فقد كان من الضروري استخدام القوة، أقصى درجات القوة لقمع الانقلاب العسكري. وفي الواقع، فإن عدم استخدام القوة لقمع الانفصال، يلقي ضوءاً على جانب من جوانب السلوك العسكري العربي تجاه مسألة انجاز الوحدة والحفاظ عليها.

إن العلاقات الدولية العربية ـ العربية، تنبني على فكرتين على طرفي نقيض: الفكرة القومية، من ناحية، وواقع التجزئة، من ناحية أخرى. وعلى ذلك، فإن أنصار «التدخل في الشؤون الداخلية» للأقطار العربية الأخرى ينطلقون من المقولة القومية، أما أنصار «التجزئة»، فهم يرفضون هذه الخصوصية حفاظاً على الوضع القائم. ولقد سبقت الاشارة الى أن تواتر التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية الأخرى، أدى الى إشاعة مفهوم محدد لخصوصية النظام العربي، مبني على

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

«شرعية التدخل»، سواء التدخل العسكري المباشر، بالمعني التقليدي للتدخل، مثل دور مصر في اليمن، أو دور سوريا في لبنان، أم التدخل عبر الانقلابات والثورات العسكرية. وهناك أمثلة عديدة لهذا السلوك يكشف عنها دور مصر في الخمسينات والستينات في أكثر من قطر عربي، ودور سوريا في العراق أو دور العراق في سوريا، أو التدخل بأشكال التأثير والضغط والتوجيه الأخرى.

ومن الغريب أن أنصار «التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية»، وحتى العسكريون منهم،لم يتصوروا تدخلاً عسكرياً من أجل تحقيق الوحدة، على النمط الألماني أو الايطالي، على الرغم من أنهم، وبخاصة العسكريون منهم، تصوروا التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، وتدخلوا بالفعل، من أجل تحقيق أهداف قد تبدو أقل أهمية في سلم القيم السياسية القومية عن الوحدة العربية، مثل دور مصر في اليمن والجزائر والسودان، أو دور سوريا في لبنان.

والأكثر غرابة مما تقدم أنهم يضفون هالة من القدسية على الحدود القطرية، وأنهم «يتدخلون» عسكرياً، وبمنتهى العنف أحياناً لقمع أي «انفصال» داخلي، من دون مراعاة لأي اعتبارات دولية أو إنسانية أو غيرها. وفي الواقع، فإن الباحث لا يمكنه إلا أن يتساءل إزاء هذه الأوضاع: أيها أكثر منطقية، قمع الانفصال السوري عسكرياً ـ وهو عمل داخلي وقطري ودستوري ـ أم تقديم مساعدة عسكرية لليمن مثلاً لمساندة نظام ثوري جديد، والدخول طرفاً في «حرب أهلية واقليمية»، دونها محاذير عدة؟

فلماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى ضرب الانقلاب العسكري بالقوة؟ لقد كان مجرد حركة انفصالية «داخلية» من الناحيتين الدولية الدستورية، فلماذا التسامح معها؟

يبدو أن عبد الناصر تصرف تجاه الانقلاب العسكري الانفصالي بمنطق قطري، وهو بالتالي سلوك غريب، حيث يبدو أنه نظر إلى المسألة، فور إعلان الانفصال، وكأنه لم تكن هناك وحدة أصلاً، وأخذ يبني حساباته على أساس أنه «سيتدخل في الشؤون الداخلية» لقطر عربي آخر، على الرغم من عدة اعتبارات: أولها ـ شيوع مفهوم التدخل في السياسة العربية حتى بالقوة. وثانيها ـ المشروعية الكاملة، الدولية والدستورية، لضرب أي حركة انفصالية «داخلية» بالقوة. وثالثها ـ عدم التسامح من قبل أي نظام إزاء أية حركة انفصالية «داخلية» بالمعنى القطري. ورابعها ـ اتخاذ قرار بإرسال قوات مسلحة لقمع التمرد العسكري، وتحرك هذه القوات بالفعل الى سوريا وإسقاط بعض المظليين فوق أراضيها قبل أن يصدر قراراً آخر بالغاء التدخل العسكري. وهذه نقطة مهمة لأن القرار الأول كان قد أخذ طريقه الى التنفيذ بالفعل، وتم التراجع عنه بعد «حسابات» أخرى للوضع الداخلي في سوريا، وللأدوار الأجنبية المحتملة، خصوصاً السوفياتية والأمريكية والاسرائيلية. كذلك فقد كان هناك بديل من ضمن البدائل العديدة التي طرحت للمناقشة، قبل اتخاذ قرار باستخدام القوات المسلحة لقمع التمرد، كان ينصرف الى ذهاب جمال عبد الناصر بنفسه الى سوريا لقيادة حركة المقاومة والتصدي السياسي والعسكري للانفصال. ولا شك أن مثل هذا التصور، الذي تم التراجع عنه هو الآخر للأسف، كان يمثل قمة الادراك السليم لحتمية العنف الثوري في مواجهة الانفصال.

لقد عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً خاصاً، في الثانية من صباح يوم ٢٩ ايلول/سبتمبر

١٩٦١، مع الوزراء السوريين في عهد الوحدة. وفي هذا الاجتماع طالب هؤلاء الوزراء باستعمال القوة العسكرية لاخماد الانقلاب بأي ثمن. ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا المطلب، وأكد لهم أن العملية ستبدو كما لو كانت «غزواً عسكرياً» لسوريا، كما أنها ستولد روح الكراهية لدى السوريين. وفي السادسة من مساء اليوم نفسه، ألقى خطاباً جماهيرياً، أوضح فيه أن الهدف من العملية العسكرية كان هو رفع الروح المعنوية للقوات السورية الموالية للوحدة، وأنه قد ألغى هذه العملية بعد أن أيقن أن الدم العربي سيراق اذا استمرت العملية[٧٤]، ومع ذلك، فإن الدم العربي نفسه استمرت إراقته لسنوات عدة على أرض اليمن تثبيتاً لثورتها وحماية لها من محاولات انقضاض الرجعية العربية.

ويشير صلاح نصر الى أن القرار بارسال قوات مصرية وتحرك طلائع لها جاء تحت مؤثرات عاطفية إنفعالية نتجت عن فرط الحرص على إبقاء سوريا بأي ثمن في إطار الوحدة. أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولاً موقف الدول الكبرى من هذا الصراع وموقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف اسرائيل في هذا الظرف الخطير، الأمر الذي أكد لجمال عبد الناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا في الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدي للقوى التي ستتعرض له أجنبية وعربية، ناهيك عن الخسائر الكثيرة التي ستتكبدها القوات المصرية والسورية، والضحايا التي ستسقط من الشعب السوري مؤيدة أم معارضة، والمآسي التي ستنتج عن هذا الصراع، وروح الكراهية التي ستحل مكان روح المحبة التي تربط بين مصر وسوريا. وفي المسألة الشرقية واحتلال محمد علي لسوريا وتصدي فرنسا وانكلترا لوقف أطماعه، مثال على ما كان يمكن أن يحدث من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الغربية إزاء جمال عبد الناصر، من أجل احباط سيطرته على سوريا[٧٥]. وفضلاً عن ذلك يشير عبد اللطيف البغدادي الى أن جمال عبد الناصر لم يكن مطمئناً الى نتيجة المواجهة العسكرية للانقلاب، نظراً لأنه لم يكن واثقاً من درجة استعداد القوات المسلحة للقيام بهذه المهمة، حتى إنه اضطر الى مصارحة الوزراء السوريين بهذا السبب المهم لتوضيح تراجعه عن استخدام القوة لقمع الانقلاب[٧٦].

وهكذا انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين، وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تم ذلك بانقلاب عسكري، كانت طبيعة النظام والظروف المحيطة به كلاهما يهيىء له المناخ المناسب. لقد نجحت أول محاولة انقلابية ضد الوحدة، والغريب أنه لم تكن هناك محاولات جادة سابقة، كما لم يحاكم أي ضابط بهذه التهمة.

وإذ كنا نتخذ من تجربة الوحدة المصرية السورية إطاراً لدراسة السلوك العسكري تجاه قضية

---

(٧٤) سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، ص ٣٣٥.

(٧٥) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٧٦) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ١١٨.

الوحدة، فإن أهمية موضوع «مصادر قوى التوحيد» وأهمية عنصر العنف السياسي بصفة خاصة، تدفعنا الى الخروج جزئياً عن سياق دراسة هذه التجربة، لمتابعة الخيط نفسه في تطوراته المعاصرة وبالتحديد لاستعراض جانب من إدراك العقيد القذافي لهذا الموضوع.

بداية نشير الى موقف العقيد القذافي من قضية الوحدة وإدراكه لها، حيث يقول: «إن كل القضايا المتعلقة بالوحدة نحن نؤمن بها إيماناً راسخاً لأننا وحدويون من قبل أن نصل الى الحكم، بل ومن قبل أن ندخل الجيش.. وإذا كنا قد ثرنا من أجل هذه المبادىء وضحينا وكافحنا من أجلها سنيناً طويلة، فالآن ونحن في المسؤولية على استعداد لأن نحارب في سبيلها.. لا يستطيع أحد ولا أي قوة في العالم أن تثني حركة الضباط الوحدويين الأحرار - التي تمثل الشعب الليبي - عن تأدية هذه المهمة، ولولا الوحدة العربية ما أقمنا تنظيماً ولا فجّرنا ثورة. وعليه فإن القيادة في الجمهورية العربية الليبية مصممة على تحقيق هذه الأهداف ولو بدمائها لأن حياتنا مرتبطة بهذه الوحدة..

ولو رفض الشعب الليبي بكامله الوحدة العربية، فسأبقى بنفسي أكافح في سبيلها... والنقطة الوحيدة التي سأقبل ان أكون فيها في جانب والشعب الليبي في جانب، هي الوحدة العربية، وبمعنى آخر، اذا كان الشعب الليبي أصبح غير وحدوي، فلن أكون معه، لأنني وحدوي بكل جوارحي»[(٧٧)].

أما عن مفهومه لانجاز الوحدة العربية، وخاصة من زاوية المقارنة مع الوحدة الأوروبية، فهو يرى «إن الوحدة الأوروبية مختلفة تماماً عن تلك التي ندعو اليها نحن، لأنها تتناول بلداناً مختلفة من حيث الأصول والقوميات واللغات والتاريخ... إن هذه البلدان تسعى الى التجمع بدواعي التطور العصري حيث تبرز الدول العظمى والتحالفات الواسعة. والوحدة التي يريدونها تستهدف أن تضمن لهم قدراً من الأمن... أما الوحدة العربية، كما نفهمها نحن العرب، فهي أقرب الى الوحدة الايطالية أو الوحدة الألمانية، أي أن أوروبا قد تجاوزتها... نحن ننشد الوحدة القومية بينما تخطت أوروبا هذه المرحلة وراحت تنشد وجوداً موسعاً يرفعها الى مستوى الدول الكبرى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً»[(٧٨)].

وفي تفصيل ادراك العقيد القذافي لمضمون الوحدة العربية ولوسائل تحقيقها يقول: «لتحقيق الوحدة العربية هناك طرق ثلاثة ممكنة، على المسؤولين العرب أن يفكروا فيها ملياً، ويمكن تحقيق الوحدة العربية بإحدى هذه الطرق أو بطريقتين منها أو بالثلاثة معاً. وأول هذه الطرق وقد سار فيها عبد الناصر، هي الطريق الأمثل. وتقضي بتجميع الأنظمة الثورية التي تؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة، ومن الطبيعي أن تسير هذه الأنظمة في طريق الوحدة وتلتقي... وبكلام آخر، كان لا بد من اندلاع ثورة وحدوية في كل بلد عربي يعارض الوحدة لتدفع بهذا البلد الى حيث يلتقي الدول العربية الثورية. وفي مرحلة ثانية يصبح لقاء الثورات ذات المبادىء الواحدة أمراً طبيعياً وتتحقق الوحدة بشكلها الأمثل. ويفترض هذا الأسلوب حدوث ثورات دون إراقة دماء ولا تصادمات ولا مواجهة حواجز مانعة... وإني لأتساءل عما إذا لم يكن من واجبنا أن نخرج عن هذا الشكل الأمثل ونبحث عن سبيل آخر، فثورة ٢٣ يوليو (الثورة المصرية) مضى عليها عشرون سنة ولم نتوصل بعد الى تحقيق الوحدة. وأكثر من ذلك، كانت التجربة الفردية للوحدة بين مصر وسوريا، قد أخفقت... أما السبيل الثاني فيمكن تسميته بالتجمع المتنوع. فاذا تعثرت المحاولة الأولى للوحدة، فلنجرب أن نجمع البلاد العربية مع احتفاظ كل منها بنظامها القائم. وسينتج عن هذا التجميع مزيج من الممالك والجمهوريات والإمارات وحكم الإقطاع والاشتراكيات... وليس في استطاعة أحد أن يتنبأ بمستقبل

---

(٧٧) ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار (بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤)، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٩١.

مثل هذا التجمع الشاذ وقد تنجح وحدة من هذا النوع . . . من يدري . . . وتتخطى مشاكل كثيرة. ولكن لا يمكن تسميتها الا تجميعاً لانها تضم جماعات متنافرة. وأما الطريق الثالث الى الوحدة العربية فهو الفتح وبتعبير آخر، هو أن تقوم قوة مسلحة عربية وحدوية تحقق الوحدة بقوة السلاح في جميع الدول العربية. . وستكون هذه الطريق الثالثة أسرع الطرق ولكن لها مساوىء كثيرة، وكان عبد الناصر قد استبعدها وضمن الميثاق الوطني قراره هذا. ومن ناحية أخرى، لا اعتقد أن الظروف الحالية تسمح للقوات العربية الوحدوية بالقيام بمثل هذه المهمة. . .»[٧٩].

ولكن حين يأتي الى الحديث عن ادراكه لدور ليبيا في انجاز الوحدة العربية ـ من ناحية، وادراكه لكيفية تحقيق الوحدة الايطالية ـ من ناحية أخرى، يطرح العقيد القذافي أساليب مختلفة عن الإدراك السابق، حيث يعود الى إعلاء شأن القوة.

فمن **الناحية الأولى يقول العقيد القذافي**: «أتصور الدور الذي يجب أن يلعبه بلدنا الصغير شبيهاً الى حد كبير بالدور الذي لعبته بروسيا في الوحدة الألمانية. وأرى أيضاً أن هذه الجمهورية الفتية مدعوة للتمسك بكل ما يتعلق بالوحدة العربية، والقيام بنفس الدور الذي قامت به بيدمونت في الوحدة الايطالية»[٨٠].

ومن **الناحية الثانية يقول العقيد القذافي**: «كيف تحققت الوحدة الايطالية؟ تحققت بالتقاء الطرق الثلاث التي ذكرتها. توحدت بعض البلاد الايطالية بالوسيلة الأولى، الوسيلة الأمثل، وكانت تحكمها أنظمة متشابهة الى حد ما، والتحقت مناطق أخرى بالوحدة عن طريق ما أسميته بالتجمع المتنوع، فقد كان بعضها ملكياً وبعضها جمهورياً، ولكنها أرادت جميعاً أن تكون جزءاً من ايطاليا الموحدة. . . وبعض المناطق الأخرى أجبرت على دخول الوحدة عن طريق «الفتح» أي بقوة السلاح. والمنطقة الوحيدة التي ما تزال خارجة عن الوحدة الايطالية هي الفاتيكان، آخر مملكة، وقد تركت احتراماً للبابا والكنيسة»[٨١].

٣ ـ الوحدة والانفصال في منظور العنف الامبريالي

لقد كثر الحديث عن «أخطاء» الوحدة المصرية ـ السورية، في مجال تسويغ جريمة الانفصال. بل لقد ذهب البعض احياناً الى «أن الوحدة كما جرت لا بد أن يصيبها ما أصابها»، وأن الانفصال بالتالي كان امراً حتمياً[٨٢].

وفي الحقيقة فإن تقويم الانفصال، وتحديد دوافعه وأسبابه الأساسية، والتمييز من ثم بين الأساسي والثانوي بهذا الخصوص، كل ذلك لا ينفصل عن تقويم الوحدة ذاتها في الإطار العربي، خصوصاً من ناحية تجارب التاريخ الوحدوية.

ومن هذه الناحية، تلزم الاشارة بداية إلى أن محاولة تقويم الوحدة، وبناء الاحتمالات المرتبطة

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٨٢) انطوت المداخلات التي حفلت بها ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وخاصة القسم الثالث (للفصلين الثاني والثالث). على مناقشات مستفيضة لهذه «النظرة الحتمية» ولتفنيدها. انظر: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٣٥٦ ـ ٣٦٩ و٤١٣ ـ ٤٤٢.

بتوقع الاتجاهات الوحدوية وتطورها، لا ينبغي أن تستهدف إثبات «القوانين» التي حكمت طريق وصول الأمم الأخرى الى تحقيق «وحدتها القومية»، وإنما يجب أن تركز على اكتشاف «القوانين» التي قد تتحكم بطرق الوصول إلى إعادة توحيد الأمة العربية. ومعنى ذلك أن مناقشة مسألة تحقيق الوحدة العربية يجب ألا تكون محل مناقشة تجريدية، أو بحد ذاتها، وإنما من خلال مدى علاقتها بالسمات المستخلصة من دراسة تاريخ الأمة العربية، وواقع ظاهرة التجزئة الراهن. وعلى ضوء هذه الملاحظة المنهجية المهمة، تتفق هذه الدراسة مع ما ذهب اليه منير شفيق في رفض «نظريات» عدة في مجال الوحدة العربية، خصوصاً النظريات الثلاث الآتية[٨٣]:

أ ـ نظرية توافر الشروط الموضوعية

حيث يذهب البعض الى أن تحقيق الوحدة العربية يتطلب إرساء الشروط الموضوعية لها، مثل السوق المشتركة، والمشروعات المشتركة، والتكامل الاقتصادي، والمنافع المشتركة، على غرار التوجهات الوحدوية الجارية في أوروبا الغربية.

إن هذا المنهج يقارن حالة «أمة مجزأة» هي الأمة العربية، بحالة أمم متعددة، ويخلص الى أن التوجهات الوحدوية في الحالتين يمكن أن تستند الى الأسس ذاتها، وهي مقارنة فاسدة من منطلقها. فضلاً عن أنها لم تلحظ الفرق الحاسم بين حالة أمة واحدة تعرضت للتجزئة بفعل العنف الامبريالي (وأحد مظاهره الكيان الصهيوني في فلسطين)، وبين حالة أمم أوروبية مستقلة، قوية ومتطورة، تتطلع الى أن تشكل كتلة متراصة لتلعب دوراً دولياً كبيراً.

ولهذا فإن الحديث عن الموضوعية هنا هو حديث غير موضوعي، لأنه أجرى قياساً فيما بين حالات لا يجوز القياس عليها، فضلاً عن أنه لم يعمد الى اشتقاق قوانينه من التاريخ العربي، وبخاصة من تاريخ التجزئة الراهنة.

ب ـ نظرية الأساس الاقتصادي

وتنطلق هذه النظرية من مقولة أن العرب «أمة في طور التكوين»، أما شروط اكتمال تكونها فستفرضها عوامل التطور الرأسمالي وتوحيد السوق.

إن هذه النظرية تنطلق من التجربة الأوروبية في تكوين الأمم الحديثة وتطورها، فتقارن التجزئة العربية بالتجزئة الأوروبية الاقطاعية. وبهذا فهي ترسي منطلقها على مقارنة فاسدة من منطلقها، لأنها تعتبر التجزئة العربية مرحلة في مراحل التطور العربي، وكأن لا علاقة لها بالاستعمار. كما أنها تشوه التاريخ العربي حين تنكر على الأمة العربية تكونها منذ مئات السنين. وقد تم ذلك التطور العربي ضمن شروط غير تلك التي تكونت فيها الأمم الأخرى. فضلاً عن أن هذه النظرية لا تلحظ أن مراحل التطور في المسار العربي ليست هي مراحل التطور في أوروبا.

---

(٨٣) منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٧.

ج ـ نظرية الديمقراطية

وهي تعزو عدم تحقيق الوحدة الى فقدان الديمقراطية داخل الأقطار العربية، ومن ثم تؤكد أن الوحدة يمكن أن تتم بعد إرساء الديمقراطية في تلك الاقطار ـ من ناحية، كما أنها تشترط قيام الوحدة ذاتها على أسس ديمقراطية، وليس عن طريق الضم أو الفتح أو الاستبداد والدكتاتورية ـ من ناحية أخرى.

وهنا أيضاً، يكمن خطأ هذه النظرية، في كونها لا ترى الأولوية من نصيب جانب العنف الامبريالي باعتباره العامل الأول والأساسي وراء التجزئة ووراء كل انفصال، دون التقليل بالطبع من أهمية المنظور الديمقراطي الذي تتبناه.

وعلى ضوء هذه «النظريات» يمكن فهم الوحدة في الاطار العربي وتقويمها، كما يمكن فهم **الانفصال** وتقويمه. ولا شك بداية في أن تجربة الوحدة المصرية السورية، قد انطوت على العديد من «الاخطاء»، سواء في ذلك مجموعة الأخطاء الأساسية التي رافقت إدارة عملية التوحيد أو تطبيق السياسة العامة للدولة، أم مجموعة الأخطاء الثانوية التي تنصرف أساساً الى الأخطاء الفردية والمشكلات الخاصة من نحو «مشكلة الضباط». ولقد حفلت محادثات الوحدة الثلاثية بمناقشات مستفيضة لهذه الأخطاء[٨٤].

كذلك عمد كثيرون الى طرح «النظريات» السابقة اعتماداً على ما يسمونه «دروساً من تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا». وقد أعادت معظم تلك «الدروس» السبب في فشل الوحدة الى «الدكتاتورية»، أو «التسلط المصري»، أو «انعدام الديمقراطية»، أو «الاستعجال والارتجال في إبرام الوحدة»، أو «عدم إرساء القواعد المادية الموضوعية للوحدة»، أو «عدم نضوج أو إنضاج الشروط الاقتصادية للوحدة»، أو أسباب أخرى من هذا الطراز.

ولكن هل حقاً هذه الأسباب، لو سلمنا جدلاً بوجودها أو بوجود البعض منها، كانت هي التي حققت الانفصال وأسقطت الوحدة؟ أم أن كل هذه الأسباب دوران حول السبب الحقيقي والأساسي، ألا وهو تفرق العنف الامبريالي، الذي فرض التجزئة في البداية وضرب الوحدة في النهاية؟ ومن ثم فإن الانفصال يعود الى عدم مواجهته بالعنف القادر على ردعه وكسر شوكته. إن الذين درسوا تجربة الوحدة لم يعيروا اهتماماً كافياً الى **ميزان القوى** الذي أتاح فرصة للاقدام عليها، ومن ثم لا يعيرون اهتماماً كافياً الى ميزان القوى الذي تبدل فأتاح فرصة لاقتراف جريمة الانفصال وإتمامها. بينما يجب إعطاء الاهتمام الكافي لميزان القوى لأنه يعبر عن قدرات أطراف الصراع، ومن ثم يلعب دوراً حاسماً في تقرير نتائج المعارك[٨٥].

ولقد سبقت الاشارة الى أن فترة النصف الثاني من الخمسينات تميزت بتدهور قوة الاستعماريين

---

(٨٤) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٩١ ـ ٢٤٤. انظر أيضاً تحليلاً جيداً لهذه المحاضر في: عادل زعبوب، الميثاق العربي (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٢٧ ـ ١٢٦.

(٨٥) شفيق، «نظرات مستقلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي،» ص ٥٠٧.

البريطاني والفرنسي. وهو ما سمح بفرض الوحدة المصرية السورية على الامبريالية والكيان الصهيوني. ولكن فترة أوائل الستينات، كما تقدم، تميزت بتولي الامبريالية الأمريكية مهمة السيطرة على المنطقة، وفي القلب من هذه المهمة رعاية التجزئة القائمة، وذلك في وقت كانت متفوقة في ميزان القوى عالمياً. وكانت بداية الستينات لحظة شن الهجوم الاستعماري المضاد من قبل الامبريالية الأمريكية على العالم الثالث.

إن هذا التبدل في ميزان القوى هو الذي سمح لقوى الانفصال أن توجه ضربتها. أما إغفال هذا التبدل فلن يسمح بملاحظة حقيقتين: الأولى ـ إن جمال عبد الناصر حاول قمع الانفصال بالقوة، فتلقى انذاراً أمريكياً، كما بلغه استنفار جيش العدو الصهيوني الذي يعتبر تدخل الجيش «المصري» في «سوريا» عملاً عدائياً لا يمكن السكوت عليه، كما تلقى رسالة رسمية فورية من **الاتحاد السوفياتي** تتضمن تأييداً صريحاً للانفصال، كما أكد لي ذلك مصدر مصري رفيع المستوى كان شاهداً شخصياً على تلك الرسالة. أما الحقيقة الثانية، فهي أن غالبية الشعب في سوريا، والعديد من الضباط السوريين، لم يكونوا مع الانفصال إطلاقاً، ومن ثم فإن من الخطأ الفادح الحديث عن «أخطاء الوحدة» وإعطاء أية مسوغات لجريمة الانفصال. إن جميع الاخطاء التي ارتكبت أثناء الوحدة ـ سواء الأخطاء الأساسية أم الأخطاء الثانوية ـ ليست السبب الحقيقي وراء الانفصال وإن كانت قد فتحت الثغرة التي نفذ منها وحقق ضربته. إن القوى المعادية للوحدة العربية هي التي كانت وراء انفصال سوريا عن مصر. فالانفصال بالضرورة عمل إرادي تآمري، بينما «الأخطاء» لا تؤدي الى فصم عرى الوحدة. إن قوى الرجعية والاقطاع ورأس المال لمست الخطر الكبير الذي سيلحق بها نتيجة القرارات الاشتراكية، كذلك فإنّ القوى الامبريالية التي سعت دائماً الى استمرار التجزئة العربية لتسهل السيطرة على الوطن العربي ويسهل استغلال ثرواته، فضلاً عن الصهيونية المتربصة بالأمة العربية، والتي تعيش على شعارها المجنون ببناء «اسرائيل الكبرى»، كل هذه القوى كانت وراء عملية الانفصال. أي أن الانفصال حدث لأن هناك إرادات دخلت ميدان الصراع من أجل ذلك[٨٦].

إن الانفصال، كما الوحدة، يؤكدان أن التجزئة من صنع العنف الامبريالي (والكيان الصهيوني في القلب منه وكذلك الرجعية العربية). وبالتالي، فالوحدة والحفاظ عليها كلاهما يأتي من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته، أو بكلمة أخرى، رؤية العلاقة بين الوحدة والتجزئة في إطار العلاقات داخل ميزان القوى. أما **العوامل الأخرى** مثل «الاخطاء»، أو «الديمقراطية»، أو «الأساس الموضوعي الاقتصادي» أو «انضاج الشروط والظروف» ـ فكلها عوامل مساعدة، ولكنها لا ترقى، مجتمعة ومنفردة، الى مستوى العامل الأساسي. إن الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يرد على الانفصال في حينه هو العنف الثوري، وهو بالتالي إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التي دفعتها أو ساندتها. وتجب الاشارة هنا الى أنه عندما أعلن الانفصال استنفرت جيوش الرجعية العربية كلها لتشتبك إذا قرر جمال عبد الناصر منع الانفصال بالقوة إن فهم هذه المقولة

---

(٨٦) زعبوب، المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

يساعد ليس فقط على تفسير الأحداث، ولكن أيضاً على رسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها، وهي اتخاذ «قرار حرب» في ظروف تفوق معين للعدو، أما الإحجام عن ذلك، فهو يعني القبول بحدود التجزئة(٨٧).

ومن هنا نؤكد مرة أخرى، مع منير شفيق، أن كل ما يطرح من أسباب بعيداً عن السبب الأساسي، أي السبب الذي يفرض التجزئة ويمنع الوحدة، يصلح تسويغاً لمهادنة التجزئة. فكل «نظرية» لا ترى العنف الامبريالي وراء التجزئة، ولا ترى مواجهته هي الأساس ولها الأولوية، تظل حديثاً عن الوحدة العربية، خارج الميدان الفعلي. مع التأكيد، في الوقت نفسه على أن إعطاء الأولوية في التجزئة للعنف الامبريالي، وإعطاء الأولوية في الوحدة لمواجهة هذا العنف، لا يعنيان الرفض المطلق للنظريات التي سبقت الاشارة إليها، وإنما يعنيان إنزال أهميتها من المرتبة الأولى، الى الثانية أو الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية. وعندما ترسو الأولوية على العنف الامبريالي، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع تطوير الأبنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة، انطلاقاً من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الامبريالي وكسر شوكته، وهو طريق الوحدة. ولا شك أن القبول بهذا الادراك يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع، كما يشكل أرضية للتنبوء بخصوص المسار المستقبلي للاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي(٨٨).

ولا يعني ما تقدم بخصوص ربط التجزئة بالامبريالية، الخروج بقانون عام يعتبر العوامل الخارجية أهم من العوامل الداخلية. ولكن لا ينبغي اعتبار العوامل الداخلية، في كل حال، هي الحاسمة في صنع التجزئة، وليست الامبريالية، ما دام القانون يقول إن العوامل الداخلية هي الحاسمة. اذ لا شك أن الامبريالية هي التي لعبت الدور الأول في فرض التجزئة العربية، وهي التي تلعب الدور الأول في الحفاظ عليها، وفي مواجهة أية توجهات أو محاولات وحدوية حقيقية. ولهذا فإن العامل الحاسم في فرض التجزئة هو الامبريالية أي القوة الخارجية، أما العامل الحاسم في الغاء التجزئة وفي تحقيق الوحدة، فهو القوى الشعبية الداخلية، وهنا ينبغي إدراج الحديث عن أهمية «الأخطاء» و«الديمقراطية»، و«انضاج الشروط والظروف». إن العامل الحاسم في عملية التوحيد، وفي مواجهة العنف الامبريالي هو **العامل الداخلي**. ولكن لا شك أيضاً في أن كل تغيير في ميزان القوى العام يخلق مناخاً لتطورات في العوامل الداخلية. أما تغيير هذا الميزان فهو من نضال الجماهير العربية جنباً الى جنب مع مختلف القوى المعادية للامبريالية في العالم(٨٩)، إضافة الى تناقضات الامبريالية ذاتها وأزماتها الداخلية. ومعنى ذلك أن فعل العامل الداخلي لكي يكون عظيماً ينبغي له أن يراعي بدقة ميزان القوى العام، لأنه بالقدر الذي يدرك الوضع جيداً، ويمسك بقوانينه ويقدر الموقف تقديراً سليماً، بالقدر نفسه يستطيع أن يتحرك بعلمية وموضوعية، ويحقق بالتالي انتصارات مؤكدة، ويصنع حقائق جديدة.

---

(٨٧) شفيق، المصدر نفسه، ص ٥٠٨.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥١٠.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٩، ٥١٠ و٥٣٤ ـ ٥٣٦.

خـاتمـة

من الأمور ذات المغزى، في سياق دراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة، أن نشأة الضباط كفئة سياسية واجتماعية في الاطار العربي، قد ارتبطت بانبعاث القومية العربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويلاحظ أن الظاهرتين ـ الظاهرة العسكرية والظاهرة القومية ـ قد ارتبطتا معاً بعلاقة التأثير والتأثر، نظراً لاعتبارات موضوعية وذاتية عديدة. وهكذا فقد كان الضباط العرب من ضمن الفئات والقوى العربية التي اضطلعت بدور بارز في الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة.

وفي الحقيقة فإنه لم يكن هناك تمايز محدد بين مطلبي الاستقلال والوحدة في هذه المرحلة المبكرة من الكفاح العربي، حيث كان مطلب الاستقلال ينصرف تلقائياً الى استقلال «المنطقة العربية» تحت حكم عربي واحد، بينما لم تكن هناك بعد تجزئة سياسية بالمعنى المتداول اليوم. ولقد عكست حركة الضباط العرب، في سياق الحركة القومية الناشئة، وربما أكثر من حركة غيرهم من الفئات والقوى العربية، طبيعة هذا التداخل والترابط بين مطلبي الاستقلال والوحدة. ويرد ذلك جزئياً الى أن تلك الحركة كانت تجري على امتداد الوطن العربي بدون تمييز أو تفرقة أو مراعاة لموطن الأصل، أو للقطر بالتعبير المعاصر، ولأن الضباط في الأصل كانوا يجندون باعتبارهم «عرباً» قبل أي شيء آخر.

ويمكن القول ان هذه المرحلة التي كانت تتميز أساساً ببروز دور مجموعات من الضباط العرب، بينما لم يكن هناك بعد دور سياسي محدد للجيوش العربية، قد شهدت ظاهرتين مهمتين: أولاهما ـ وحدة المنطقة العربية وإنسياب الحركة من «قطر» الى آخر. وهكذا كان الضابط المصري مثلاً أو العراقي أو السعودي يحارب في اليمن وليبيا والحجاز. وكان الضابط العراقي يخدم في الجيش السوري، والضابط السوري يخدم في الجيش العراقي. ولذلك فإن عدداً كبيراً من الضباط الذين برزوا في هذه المرحلة قد حاربوا في اليمن وليبيا وسوريا والعراق. وثانيتهما ـ استمرار عدم الفصل بين السياسي والعسكري، وذلك تعبيراً ليس فقط عن الالتزام بداعي «الجهاد» مع قوة ذلك الداعي، وإنما أيضاً تعبيراً عن التزام جديد يتمثل في الالتزام القومي العربي. وهكذا رأينا عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية، وصالح حرب، أحد أبرز قيادات الأخوان المسلمين،

يتطوعان للحرب في ليبيا ضد الغزو الايطالي. ويلاحظ أن الظاهرة نفسها تكررت عندما عمد أكرم الحوراني الى جمع مجموعة من الشباب السوري، من العسكريين والمدنيين للمشاركة في ثورة رشيد عالي الكيلاني. ولقد كانت حرب فلسطين أكبر مثال على ذلك الاختلاط بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية ـ من ناحية، وبين الدواعي القومية والدواعي الدينية ـ من ناحية أخرى.

وفي المرحلة التالية التي شهدت حركة الجيوش العربية، بعد حرب فلسطين، ارتفعت العلاقة بين الظاهرة العسكرية والظاهرة القومية الى القمة على يد جمال عبد الناصر، الذي يعتبر من أبرز رموز القومية العربية في هذه المرحلة، بالطبع باعتباره رمزاً لما يمثله من قوى ومصالح وقيم. ولكن هذه العلاقة هبطت إلى الحضيض على يد أنور السادات تحت شعار مصر أولاً، ومصر ثانياً، ومصر أخيراً. ثم وصلت الى التوقف تماماً وأصبحت «موضة قديمة» في ادراك حسني مبارك، كما ورد في حديثه مع مجلة المجلة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٣. ففي سؤال وجه اليه حول احتمالات الوحدة بين مصر والاردن على ضوء تصريح له بمطار القاهرة لدى عودته من إحدى زياراته للاردن، قال حسني مبارك: «دعني أقول لك أنا قلت إن الوحدة موضة قديمة، وأنا بالفعل أعنيها. وأنا شخصياً على ثقة بأن كل مواطن عربي مقتنع بهذا الأمر. هناك من يزايد ويقول نحن وحدويون لكنه في قرارة نفسه يعتقد بأنها بالفعل موضة قديمة. دعنا نستعرض التاريخ الحديث: وحدة مصر وسوريا لم تستغرق أكثر من ثلاث سنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١. وحدتنا مع ليبيا ماذا حدث لها؟ وما هو مستقبل وحدة ليبيا مع المغرب ومع مصر ومع الجزائر؟ وما هو مستقبل وحدة سوريا مع العراق؟ أرجو أن نجد وحدة عربية واحدة نجحت في الاستمرار».

إن هذه المواقف والتصورات المتناقضة والمتباينة التي عبر عنها القادة الثلاثة ـ جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك ـ تفرض اعادة النظر في محددات الإدراك والسلوك العسكري بشكل عام وتجاه قضية الوحدة بشكل خاص فهم جاءوا من القطر نفسه، وينتمون الى الأصول الاجتماعية نفسها، وعاشوا في اطار التجربة التاريخية نفسها، ومع ذلك فما أبعد الشقة بينهم.

ومن هذه المقارنة السريعة تنتهي هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج حول متغيرات الظاهرة العسكرية بداية، وحول التكوين التاريخي للجيوش العربية، وصولاً إلى إمكانية فهم وتحليل العلاقة بين التدخل العسكري وظاهرة التجزئة، ومن ثم استكشاف إمكانيات الدور العسكري.

أولاً: لقد سبقت الاشارة الى أن الظاهرة العسكرية تعتبر محصلة لتفاعل ثلاث مجموعات من المتغيرات؛ المتغيرات العسكرية، والمتغيرات الداخلية، والمتغيرات الخارجية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحليل السلوك العسكري في إطار الصراع على السلطة يعتبر ضرورياً ولا شك، ولكنه يؤكد كثيراً على ما يجري في القمة، حيث يقع التحول الفعلي في السيطرة، ولكنه لا يؤكد بما فيه الكفاية على ما يجري في القاعدة تحت هذه القمة ليجعل من التغيير في السلطة ضرورياً. وفي النهاية، إذا كان أحد العوامل الرئيسية التي تفتح الطريق الى التدخل هو عجز الحكام السابقين عن حل قضايا البلاد وتعزيز حكمهم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في الحال هو: لماذا يكون الأمر على هذه الشاكلة؟ ومن أو ماذا يجعل موقفهم على مثل هذا الضعف؟

ومن هنا فإن تحليل فرصة التدخل من ناحية، وفراغ القوة ـ من ناحية أخرى لا بد وأن

يستعيد دور الجماهير و الحركات الوطنية التي كانت غائبة تماماً عن غالبية محاولات تفسير الظاهرة العسكرية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن الوضع السابق على التدخل العسكري غالباً ما يحتوي على بعض السمات التي حددها لينين باعتبارها سمات ضرورية لمفهوم «الموقف الثوري». إن السمات التي يشترك فيها التدخل العسكري والموقف الثوري تتمثل في عجز الدوائر الحاكمة عن مواصلة حكمها بالطريقة السابقة، وسخط جماهيري متصاعد على نظام الحكم، يتبدى في الغالب في أزمة سياسية كبرى تؤثر في قطاعات واسعة من الجماهير. وإذا كان من غير الطبيعي أن يبقى العسكريون بمعزل عن تأثير القوى الاجتماعية والانتفاضات السياسية التي تحيط بهم، فإن من الطبيعي أن يكون طريقهم قد عبدته سنوات من النضال لقوى اجتماعية أخرى، فضلاً عن أن هذا النضال يكون له مفعوله في إضعاف النظام القائم بصورة متوالية[1].

وعلى ضوء هذا الاطار العام، يلاحظ أن محاولات التدخل العسكري تمثل تعبيراً محدداً عن جانب واحد فقط من جوانب ظاهرة أكثر اتساعاً تميز المجتمعات المتخلفة، وهي ظاهرة التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية. ففي مثل هذه المجتمعات تفتقر الممارسة السياسية لخصائص النظم السياسية المعاصرة - وفي مقدمتها الاتفاق العام، الشرعية، الكيان السياسي، التماسك، الاستقرار[2]. وهكذا فإن جميع القوى والتكتلات الاجتماعية تصبح طرفاً مباشراً في الشؤون السياسية العامة، وعلى ذلك، فإن الدول التي تعرف ظاهرة الجيوش السياسية، تعرف أيضاً كنائس سياسية، وجامعات سياسية وبيروقراطيات سياسية، ونقابات عمالية سياسية، وشركات سياسية. أي أن المجتمع ككل منفلت وليس الجيش وحده. إن كل هذه الجماعات المتخصصة تميل الى الانخراط في الشؤون السياسية التي تعالج القضايا السياسية العامة والمرتبطة بالمجتمع ككل، وليس فقط القضايا المرتبطة بها أو بمصالحها الخاصة. أن المؤسسة العسكرية في المجتمعات كافة بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتدخل في السياسة من أجل تطوير ظروف الخدمة وحجم القوات، ولكنها في الدول المتخلفة، لا تهتم بذلك فقط، وإنما تمد اهتمامها أيضاً الى توزيع الثروة والسلطة والمكانة في النظام السياسي. والمهم هنا أن الشيء نفسه ينطبق على القوى الاجتماعية الأخرى، فالعقداء والجنرالات، الطلاب والأساتذة، علماء المسلمين والرهبان البوذيين، كل أولئك ينخرطون بشكل مباشر في الشؤون السياسية ككل.

ويلاحظ أيضاً أن التحليلات العلمية للمؤسسات الاجتماعية في الدول المتخلفة تركز أساساً على ما تمتاز به المؤسسات التي تحظى بدراستها من درجة عالية من التسييس. وهكذا كان من الطبيعي أن تركز دراسات المؤسسة العسكرية، في تلك الدول، على دورها السياسي البارز الذي يميزها عن المؤسسات العسكرية في الدول المتقدمة. كذلك فإن دراسات النقابات العمالية تلقي ضوءاً

---

(١) انظر بخصوص مفهوم «الموقف الثوري» عند لينين وتطبيقه:

J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), pp. 68-75.

(٢) نعتمد في هذا المجال على افكار:

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 1-2, 12 and 194-196.

على «النزعة النقابية السياسية» باعتبارها من الملامح المميزة لهذه الدول. وبالمثل، فإن دراسات الجامعات تؤكد على الدور السياسي النشيط للكليات والطلاب. أما دراسات المنظمات الدينية فتركز على المدى الذي بلغته عملية الفصل بين الكنيسة والدولة، وكيف ما يزال ذلك هدفاً بعيداً. إن كل مجموعة من الباحثين تنظر الى قوة اجتماعية محددة بمعزل عن غيرها من القوى الاجتماعية على نحو أو آخر. وهكذا فهي تؤكد، سواء بشكل ضمني أو بشكل صريح، على دورها البارز في الشؤون السياسية. ومن والواضح أن ذلك الدور لا يقتصر فقط على المؤسسة العسكرية، أو على غيرها من القوى الاجتماعية، وإنما يسود المجتمع كله. إن الأسباب نفسها التي تؤدي الى التدخل العسكري في الشؤون السياسية، هي المسؤولة أيضاً عن التدخل السياسي للنقابات العمالية، ورجال الأعمال، والطلاب، ورجال الدين، إن تلك الأسباب تكمن ليس في طبيعة كل جماعة من هذه الجماعات، وإنما في بنيان المجتمع. وهي تكمن بصفة خاصة في غياب أو ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع.

ويضاف الى ذلك أن القوى الاجتماعية المتخصصة، في كل المجتمعات، لها نشاط سياسي ولكن ما يجعل من مثل هذه القوى تتسم بدرجة أعلى من «التسييس» في المجتمع المتخلف، هو غياب المؤسسات السياسية الفعالة، القادرة على القيام بوظائف التوسط والتهدئة والتوفيق بالنسبة للحركة السياسية لهذه القوى. ففي المجتمعات المتخلفة تقف القوى الاجتماعية في مواجهة بعضها بعضاً، حيث لم يتحقق للمؤسسات السياسية أو القيادات السياسية المحترفة أي درجة من الاعتراف أو القبول التي تجعل منها جهاز وساطة له شرعية القيام بعملية تهدئة الصراعات بين هذه القوى كذلك ليس هناك اتفاق بين هذه القوى على الوسائل الشرعية والملزمة لحل الصراعات. ومعنى ذلك أنه في مثل هذه المجتمعات لا ينصب الاختلاف فقط على القوى الفاعلة، وإنما يمتد أيضاً الى الوسائل المرتبطة بتولي المناصب وصياغة السياسة. وهكذا فإن كل قوة من هذه القوى الاجتماعية تقوم بتوظيف الوسائل التي تعكس طبيعتها وقدراتها المتميزتين. وعلى سبيل المثال، فالأغنياء يقومون بالرشوة، بينما ينصرف الطلاب إلى التظاهرات، في حين يلجأ العمال الى الاضراب، أما العسكريون فيعمدون الى الانقلاب. وفي غياب قواعد مقبولة للممارسة، فإن كل هذه الأشكال من الحركة المباشرة تنتشر على المسرح السياسي. ويلاحظ بالطبع أن تكنيك التدخل العسكري هو أكثرها إثارة وفعالية.

كل ما تقدم يؤكد، بالتالي، على ضرورة الاهتمام بمقارنة **الفئة العسكرية** بغيرها **من الفئات الاجتماعية الأخرى** باستمرار، لئلا تؤدي أحادية التناول الى نتائج عن «خصوصية» العسكريين من دون أن تكون هذه الأخيرة محل تأكيد. وعلى ذلك، فإن دراسة القوى والمؤسسات الاجتماعية في الدول المتخلفة من زاويتي «العام» و«الخاص». توضح أن قيام المؤسسة العسكرية بدور سياسي بارز ليس سمة من سمات «خصوصيتها» وإنما هي سمة عامة تميز أيضاً غيرها من المؤسسات الاجتماعية الدينية والتعليمية والعمالية والمهنية. بينما يبرز في مقدمة جوانب «الخصوصية» التي تميز المؤسسة العسكرية ثلاث سمات أساسية: أولاها ـ ما تتمتع به من قدرات وإمكانيات في إطار ممارسة الصراع السياسي مما يمكنها من حسم الأمر لصالحها. وثانيتها ـ أن تدخل طرفاً أصيلاً في الصراع المباشر على

السلطة بهدف تولي مقاليد الحكم أو إحداث تغييرات معينة في توجهاته أو مؤسساته أو شخصياته، وهي سمة لا تشاركها فيها سوى الأحزاب السياسية. وثالثتها ـ نمط التنشئة المهنية والسياسية المبني على الانعزال عن المجتمع وسيادة مفاهيم خاصة حول «الجيش والسياسة».

وفضلاً عما تقدم، ينبغي وضع المتغيرات الخارجية في مكانها الصحيح من تفسير الظاهرة العسكرية. فقد جرت بعض القيادات السياسية والتيارات الفكرية على رد الصراعات المتفجرة في دول العالم الثالث وما تتميز به غالبية هذه الدول من شيوع عدم الاستقرار السياسي، الى التدخل الأجنبي وصراعات القوى الكبرى في إطار الحرب الباردة، فضلاً عن ضغوط «ومؤامرات» الاستعمار القديم والجديد. ولقد ارتاحت هذه القيادات وتلك التيارات الى هذا التفسير الكلي لتلك الظاهرة، وأراحت نفسها من عناء وضرورة تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات، واكتشاف ما تموج به من تناقضات ومشكلات حادة، هي التي ساهمت في شيوع التدخل الأجنبي.

ومع أن صراعات القوى الكبرى، والقوى الاستعمارية القديمة والجديدة، تلعب دوراً مهماً فيما تشهده دول ومناطق العالم الثالث من صراعات ومنازعات مثل التدخل العسكري والعنف السياسي، والاتجاهات الانفصالية، والصراعات الاقليمية، إلاّ أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية الأساسية في انتشار هذه الظاهرة على العوامل الخارجية وحدها. فالسبب الرئيسي سيظل كامناً، في غالبية الحالات، في الأوضاع والتناقضات التي ترسخ في أعماق هذه البلدان، ولن تجدي هذه التدخلات الخارجية إلاّ إذا كانت الأوضاع الداخلية مهيأة لذلك.

إن المتغيرات الخارجية قد تلعب بالفعل الدور الحاسم والجوهري في هذا الوقت أو ذاك، أو في هذه المناسبة أو تلك. ولربما طغى ـ في بعض الأحيان ـ دور العوامل الخارجية. لكن ينبغي التنبيه على أن التوقف عند هذه النقطة يجعلنا نقع أسرى نظرة جزئية، أو فهم أحادي الجانب لما يجري في دول العالم الثالث. ومعنى ذلك أن تحليل العوامل الخارجية ليس إلاّ «لحظة» من لحظات المنهج، ويجب أن نمضي بعدها في تأصيل ظاهرة التدخل الخارجي لنضعها في مكانها الصحيح، أي على أرضية الأوضاع الداخلية في الدولة المعنية ذاتها.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة الظاهرة العسكرية من زاوية دور **العوامل الخارجية**، توضح أنه بينما يلعب عملاء الاستخبارات الأجنبية دوراً حيوياً في بعض الحالات، فإن إمكانات قيامهم بذلك وأساليب عملياتهم ترتبطان ارتباطاً كبيراً بالظروف المحيطة كلها. ومعنى ذلك أن نجاح المبادرات التي تعمد اليها **وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية**، مثلاً، في إحدى الحالات وفشلها في حالات أخرى بشكل مفجع، لا يمكن أن يرد الى أن «جنودها» قد عملوا بمزيد من الجد ويقدر أكبر من المهارة والتصميم في «العملية أ»، بينما حدث العكس في «العملية ب». ولكن هذا الاختلاف يعود بالدرجة الرئيسية إلى أن عوامل أخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية ـ كانت أكثر ملائمة لنجاح الانقلاب ضمن طائفة أخرى من الظروف وفي حالة معينة، مما كانت عليه في المرة الأخرى.

وفي تحديد دور العوامل الخارجية، يلاحظ بداية أنها تمارس تأثيرها على حركة المؤسسة العسكرية على مستويات التحليل المختلفة كلها: الاستعداد للتدخل، فرصة التدخل، فراغ القوة. ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بفكرتين أساسيتين تقدمت بهما فرست لتحديد دور العوامل الخارجية(٣). أولاهما ـ ان المدخل الأساسي لانسياب التأثيرات التي تمارسها العوامل الخارجية يتمثل في ظاهرة التبعية، وهي في هذه الحالة قد تتم بصورة صامتة وغالباً غير مرئية. ومعنى ذلك أن استمرار هذه الظاهرة، على الرغم من حقيقة الاستقلال السياسي، يعني أن «دول المركز» تملك في يديها أدوات ومسالك عدة لتوجيه التطورات في مجموعة الدول التابعة. وثانيتهما ـ إن الدول الأجنبية تهدف في محاولاتها للتأثير الى تحقيق هدف مزدوج: تدعيم أو خلق الحلفاء المحليين، من ناحية، والتحكم في حركة ميزان القوى الداخلية، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن زرع العملاء أو شراءهم على المكشوف، ليس سوى جزء من اللعبة. فالهدف الأكثر أهمية يتمثل في بناء شبكة «الحلفاء» والعمل على انتعاش القوى الاجتماعية التي يمكن أن تقوم استناداً إليها حكومات «صديقة». وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من الأوضاع القائمة، والأزمات الراهنة، والصراعات والمنافسات الداخلية، والمطامح الشخصية والاجتماعية للأفراد والمجموعات، ومن تفاعل القوى الطبقية والاجتماعية.

ولا شك أن الأجهزة الغربية كافة، وهي تضع في ذهنها هذه الحسابات، تسعى للتأثير في الكادر القيادي في المؤسسات العسكرية للبلدان النامية.

إن القدرة على النجاح في مثل هذه الحالات ترتبط بأوضاع «ميزان القوى الداخلية»، فعندما يميل ميزان القوى الداخلية بشدة ضد أولئك الذين يسعون إلى القيام بانقلاب، فإنه من غير المحتمل أن تنجح الخبرة المتراكمة والمهارة التنظيمية لمن يخططون له. فليس ثمة جيش أو مجموعة من قادة عسكريين يعملون في فراغ. وهذه حقيقة تفهمها جيداً «وكالة الاستخبارات المركزية» حتى ولو كان يبدو أن البعض من دارسي الانقلابات، يظن أن المرء يمكنه أن يفسر الدور السياسي للجيش بلغة ما يهدف قادة الجيش أنفسهم الى تحقيقه.

وهكذا يتضح أن العوامل الخارجية لها دور أساسي في تفسير أسباب التدخل العسكري، فهي تمارس تأثيراً على مجموعة من متغيرات الظاهرة، كما أنها تتحرك على مختلف مستوياتها.

فمن ناحية **الاستعداد للتدخل**، تمارس العوامل الخارجية تأثيرها عن طريق عمليات التدريب والتنشئة جنباً إلى جنب مع سياسة اكتساب الحلفاء وتجنيد العملاء، ومحاولة استثارة مطامح، وأحياناً مخاوف، عناصر معينة في المؤسسة العسكرية. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن الدولة الجديدة ترتبط بنمطين من نظم الارتباط مع الدولة الاستعمارية السابقة، **أولهما** ـ بين حكومة وحكومة، **وثانيهما** ـ بين جيش وجيش (وبالطبع عندما يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة تصبح العلاقة أكثر بساطة، حيث يقوم الجنرال ـ الرئيس بخدمة الشبكة كلها في الوقت نفسه). إن علاقة الجيش في كثير من النواحي

(٣) انظر: R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), pp. 415-417.

تعتبر أكثر امتداداً أو عمقاً، بل وأحياناً أكثر وداً، لأن الدول الأوروبية هي التي قامت بانشاء غالبية الجيوش، وهنا نلاحظ أن المساعدات والتدريب الأجنبيين، وقد استمرا على الأقل لفترة بعد الاستقلال، كانا يربطان الجيش ليس بحكومته ولكن بقوة أجنبية، لأن اهتمام الجيش بالحفاظ على تيار المساعدات العسكرية جعل مصالحه تتوافق مع مصالح الدولة التي تقدم هذه المساعدات. وفضلاً عن ذلك تؤدي المساعدات العسكرية الى أن تصبح الجيوش، خصوصاً في الدول الصغرى، أقوى من الحكومات ذاتها. ويضاف الى ذلك أنه ليست هناك مساعدات أخرى تفتح الباب للتبعية مثل تلك التي تقدم للجيوش، وليست هناك مساعدات أخرى يمكن أن تتمخض عنها تلك النتائج السريعة والمتوقعة. وفي الوقت نفسه فإن المساعدات العسكرية تجعل أكثر المؤسسات حساسية في الدول الجديدة عرضة للضغوط الأجنبية، وأكثرها احتمالاً للقيام بالاستيلاء على السلطة.

ومن ناحية **فرصة التدخل**، تستهدف العوامل الخارجية بناء قاعدة اجتماعية واسعة جنباً الى جنب مع اكتساب الحلفاء كأساس وطيد لقيام واستمرار نظام «صديق»، من ناحية، والتأثير على ميزان القوى الداخلية، من ناحية أخرى. وتشتمل هذه الناحية الأخيرة على شبكة واسعة من السياسات تمتد لتشمل التأثير على أسعار المواد الأولية في السوق العالمي (مصدر الدخل الأساسي وأحياناً الوحيد لغالبية بلدان العالم الثالث)، وسياسات الاقراض وتسوية الديون، واستثارة الصراعات الطائفية والدينية والقبلية الداخلية، والاتجاه عموماً الى تسييس المجتمع وكل القوى والمؤسسات الاجتماعية وفقاً لمفاهيم هنتنغتون السابقة الاشارة اليها، فضلاً عن تحريض الصراعات الاقليمية، كل ذلك لرفع حدة الأزمة السياسية الداخلية، وتهيئة الظروف للمؤسسة العسكرية، بعد تدعيمها، لتوجيه الضربة القاضية إلى النظام.

أما من ناحية **فراغ القوة**، فيمكن القول إن العوامل الخارجية تمارس دورها من خلال عملية تسييس القوى والمؤسسات الاجتماعية المختلفة لأن ذلك يهيىء المجال لتدخل الجيش (بحكم أبرز خصائصه: القدرات والامكانات القادرة على الحسم، التوجه ناحية الاستيلاء على السلطة)، من ناحية، فضلاً عن عملية تقديم المساعدات المباشرة للجيش التي تؤدي الى تدعيم ظاهرة فراغ القوى لصالحه ـ من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن المساعدات العسكرية الأجنبية (الغربية بصفة خاصة) تعتبر عاملاً مهماً في زيادة الاستعداد العسكري للتدخل في الشؤون السياسية، لما لهذه المساعدات من دور في تشجيع الاستقلال السياسي للجيش، فضلاً عما توفره للجيش من قوة ومزايا إضافية، وما تهيئه بالتالي من دوافع إضافية للحركة ضد القيادات السياسية المدنية، لأن التوسع في حجم القوات المسلحة فضلاً عن تدعيم قدراتها وإمكاناتها من خلال برامج المساعدات، قد يساعد على تفاقم الاختلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المخرجات في النظام السياسي.

ثانياً: وإذا انتقلنا لمتابعة التكوين التاريخي للجيوش العربية، لأمكن تقسيم هذه الجيوش وفقاً لمواريث الحركة القومية الصاعدة والسعي من أجل «الاستقلال والوحدة» الى ثلاث مجموعات أساسية.

١ ـ مجموعة الجيوش التي ارتبط تكوينها التاريخي بتطور القضية العربية والحركة القومية الناشئة في

مطلع القرن العشرين، وهي تتركز أساساً في جيوش الأردن وسوريـا والعراق. فهـذه الجيوش تعتبر امتداداً لجيش الثورة العربية الكبرى.

٢ ـ تضم هـذه الجيوش أساساً جيش مصر الـذي تأثر بقدر بـالحركـة القوميـة مـع خـلاف في الدرجة. ويلاحظ أن مدى ارتباط التكوين التاريخي للجيش المصري بحركة القوميـة العربيـة يتحدد ببعض الوقائع التاريخية المعينة، وخصوصاً دور الفريق عزيز علي المصري قائد جيوش الثورة العـربية الكـبرى، الذي تـولى مناصب متعـددة في الجيش المصري حتى تولى منصب رئيس أركـانـه. وهنـاك كذلك تأثير القضية الفلسطينية على الشؤون السياسية المصرية إجمالاً، وبالتالي عـلى الجيش كما تجسـد ذلك في عمليات التـطوع الفردي من الضبـاط والاستعداد عـلى مستوى بعض المجمـوعات لتقـديم خدمات عسكرية أكثر شمولاً، مثل الاتفاق الذي تم بين فوزي القاوقجي وتنظيم «الضباط الأحرار» لتقديم سرب طائـرات يساهم في المعـركة ضـد الزحف الصهيـوني. وأخيراً تنبغي الاشـارة الى مدى تغلغل الأحزاب السياسية المصرية داخل الجيش وارتباط ذلك بإثارة قضية العروبة والوحـدة العربيـة مثل جمعية «الأخوان المسلمين».

٣ ـ مجموعة الجيوش العربية التي لم ترتبط بالحركة القومية العربية، وكان تأثير التـطورات العربيـة عليها محدوداً للغاية، إمّا لأنها لم تكن قائمة أصلاً في تلك المرحلة، وإما لأنها أتت تاريخياً بعد الزخم القومي الوحدوي،مثل جيوش أقطار الخليج العربي والمغرب العربي.

ويـلاحظ أن لهذا التصنيف أهميتـه، إذ ينطوي عـلى جانب من المحـددات التـاريخيـة لعـلاقـة الجيوش بقضية الوحدة العربية. وبالتالي فهو يساعد على دراسة تكوين الشخصية السياسية للجيوش العربية، وهل تنطوي على بعض الخصائص أو المقومات التي تجعلها أكثر أو أقل وحدويـة عن غيرهـا من الفئات الاجتماعية الأخرى، وهـل هناك دليـل تاريخي عـلى ذلك؟ ومـا هي مسيرة الجيـوش التي ترجع أصولها الى الثورة العربية الكبرى، وبخاصة جيوش سوريا والعراق والاردن؟

ومع ذلك يمكن القول إنه ليس من السهل تحديد العلاقة بين هـذه المواريث التـاريخية لعـلاقة الجيـوش العـربيـة بقضيـة الـوحـدة، وبـين الأدوار التي اضـطلعت بهـا بعض الجيـوش العـربيـة في الخمسينات والستينات، خصوصاً بعـد الدور البـارز الذي اضـطلع به جمـال عبد النـاصر وثورة ٢٣ تموز/يوليـو ١٩٥٢، التي قادهـا الجيش في مصر، وكما انعكس ذلـك، مثلاً، عـلى الثورة التي قـادها الجيش في ليبيـا عام ١٩٦٩، حيث تحـول «الضباط الأحـرار» الى «الضباط الـوحدويـين الأحرار» في دولة بعيدة عن مركز الثقـل في النظام العـربي، ولم يرتبط التكـوين التاريخي لجيشهـا بحركـة القوميـة العربية. ولكن المرحلة الجديدة أخذت تعبر عن التأثير القومي والتنشئة السياسيـة عبر حـدود الأقطار العربية وتحدياً لواقع التجزئة القائمة، وإصراراً على هزيمته وتحطيمه.

ومع ذلك يلاحظ أنه مع حال التجزئة، وبناء الجيوش القطرية في ظل السلطة الاستعمارية وفي معاهدها العسكرية وطبقاً لتوجهاتها وقيمها، كان هناك اتجاه لقيام عـلاقة عكسيـة بين تـطور الجيش بـالمعنى المهني والفني وبين تـوجهاتـه الوحـدوية. فكلما ضعف تـطور «الجيش» ليصبح جيشـاً بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، وكلما ضعفت التنظيمات الصارمة داخله، كانت اتجاهـاته الـوحدويـة تتزايـد؛

وعلى العكس كلما أصبح الجيش جيشاً حديثاً تتواضع اتجاهاته الوحدوية. وبالطبع لا يخلق ذلك علاقة عكسية طبيعية بين الجيش الحديث والوحدة في إطار الوطن العربي، ولكنه يخلق هذه العلاقة في حالة الجيوش القطرية المبنية على أساس التجزئة والتي تبنى باعتبارها رمزاً للسيادة والاستقلال «الوطني» وبهدف حماية الحدود «الوطنية»، والتي تعمل في بعض الحالات على تدعيم هذه التجزئة عبر عمليات التنشئة والتدريب والتوعية الايديولوجية، ومن خلال الارتباطات مع الدول الغربية التي تتولى تدعيم هذا التناقض. ومن هنا يمكن أن نفهم دور الجيش المصري، الذي كان من أكثر الجيوش العربية تطوراً بالمعنى النسبي، ومع ذلك خرج يطلب الحرية والتقدم لوطنه، فإذا به يتأكد أن الحرية والتقدم لمصر لا يمكن أن يتحققا بمعزل عن الحرية والتقدم للأمة العربية كلها. ومن هنا أهمية الرؤية الاستراتيجية لقضية الأمن القومي العربي، باعتبارها في مقدمة المحددات المهمة للسلوك السياسي لبعض الجيوش العربية. ولا شك أنه بمثل هذه الرؤية، يرتفع مطلب الوحدة العربية عن كونه مجرد «حنين» الى الماضي المجيد. ويلاحظ هنا أن الأحزاب السياسية تعكس خبرة عكسية لهذه العلاقة، فكلما كانت «الأحزاب» بعيدة عن المفهوم الحزبي بالمعنى المنضبط، أي كانت مجرد تنظيمات قبلية أو عشائرية أو دينية، كانت توجهاتها الوطنية والقومية ضعيفة وأحياناً منعدمة، إن لم تكن معادية أصلاً لمثل هذه التوجهات في بعض الحالات. ولكن مع تطور مثل هذه «الأحزاب» وارتفاعها فوق مستوى الولاءات الشخصية والقبلية والعشائرية والدينية لتعكس الولاء الأسمى للوطن وللأمة، أصبحت لها توجهات وطنية وقومية واضحة.

ثالثاً: لقد ترتب على فرض «ظاهرة التجزئة» اضطراب عملية بناء «الدولة - القومية» في الوطن العربي اضطراباً بالغاً. ويرجع ذلك الى أن عملية بناء الدولة (State-Building) قد وضعت على طرفي نقيض مع عملية بناء الأمة (Nation-Building)، وفي الحقيقة فإنها وضعت في مواجهتها، بينما كلتاهما مقوم أساسي في عملية بناء «الدولة القومية» على النمط الأوروبي الحديث.

فالقوى التي فرضت التجزئة على الأمة العربية، والقوى التي رأت مصلحتها في استمرار هذه الظاهرة، كلتاهما تحصنتا وراء «الحدود القطرية» الجديدة، وحولتها في الحقيقة الى «متاريس» لحماية المصالح التي أتاحتها التجزئة داخل الأقطار العربية الناشئة.

ولقد أدت التجزئة، بدور حلف المصالح الأجنبية والمحلية المنتفع منها، الى تعميق الأزمة الكيانية والعقيدية التي شهدها الوطن العربي في أعقاب الحملات التي تعرض لها الاسلام، وبصفة خاصة بعد إلغاء الخلافة رسمياً عام ١٩٢٤. وعلى ضوء ضراوة المعركة غير المتكافئة التي فرضها على الأمة العربية حلف المصالح المعادي لتقدمها ولوحدتها، وعلى ضوء انهيار الكيان الاسلامي الجامع، والحيلولة دون تبلور كيان جامع جديد يتفق مع هوية شعوب المنطقة وخصائصها وتطلعاتها، فقد ارتد المواطن العربي الى الولاءات العرقية والعشائرية والشعوبية والاقليمية. وتعقدت بالتالي عملية بناء «الدولة القومية» على ضوء صراع الهويات الذي شهدته المنطقة العربية لأن متطلبات «بناء الدولة» كانت تعني الاستمرار في تمزيق روابط التاريخ والثقافة والحضارة والمصير، أي كانت تجري على حساب عملية «بناء الأمة» وفي الحقيقة من أجل الحيلولة دون بنائها. وبدلاً من الاتجاه الى إزالة

الحدود المصطنعة بين الأقطار العربية بعد الاستقلال، تمهيداً لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد طبيعتها وضد مصلحتها، أخذت النخبة الحاكمة في كل قطر عربي، في تكريس هذه الحدود وتدعيمها تحت دعاوى زائفة وشعارات كاذبة. ولقد دعم استمرار ظاهرة التبعية، والدور الاسرائيلي المتنامي، من تكريس هذه التوجهات، حتى لقد أصبح من المألوف أن تتحرك بعض قيادات الأمة العربية ضد طبيعة هذه الأمة وضد مصالحها.

ولذلك فقد كانت المؤسسة العسكرية في مقدمة مؤسسات «الدولة الحديثة» التي تم بناؤها على أساس قطري بعد الاستقلال، وكان من المأمول ـ في نظر هذه القيادات ومن يناصرها ـ أن تصبح هذه المؤسسة رمزاً للاستقلال وللسيادة القطرية، أي درعاً حقيقياً لحماية «التجزئة».

ولكن في الوقت الذي كانت توضع فيه أصول المؤسسة العسكرية الحديثة في الأقطار العربية شبه المستقلة، تبلورت قوى ومتغيرات عدة تعمل في الاتجاه المضاد، وتهدف الى معالجة الخلل الكياني والعقيدي الذي فرضته القوى الغربية على المنطقة العربية عبر التجزئة. ويمكن القول ان هذه النشأة المتزامنة قد ارتبطت في نهاية الأمر بتبلور الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي. فكان التفاعل مستمراً والتأثير والتأثر متبادلاً بين ظاهرة التجزئة والظاهرة العسكرية، وكان الباب مفتوحاً لجميع الاحتمالات: فبعض الجيوش تعمل من أجل الوحدة، وبعضها يتخصص في ضرب الوحدة، وبعض الجيوش تنجح في بناء الوحدة، وبعضها ينجح في اسقاط الوحدة، وما يزال الجدال مستمراً.

رابعاً: أما من ناحية حدود الدور العسكري تجاه التجزئة، وبخاصة قضيتي الهوية والسلطة فيمكن القول بداية أن الجيوش يمكنها أن تقوم بدور مهم في عملية التغيير الاجتماعي وبناء التكامل القومي في الدول التي تعاني مظاهر «تعددية» متنوعة عنصرية وثقافية ودينية وقبلية... الخ. ويتضمن ذلك في الحد الأدنى أن يصبح الجيش ـ كما يقول جانوويتز ـ أداة لانماء الاحساس بالهوية، باعتبارها الأساس النفسي الاجتماعي للوحدة القومية وهو يعتبر مطلباً جوهرياً للدول التي تعرضت لعنف السياسات الاستعمارية والتي تكافح من أجل تحقيق التكامل بين الجماعات الأثنية والعنصرية والقبلية والدينية «المتعددة» والمتصارعة. كما يتضمن في الحد الأقصى أن تهيىء الجيوش لأفرادها ضباطاً وجنوداً مجموعة من القيم والمعتقدات التي تعتبر ضرورية أو متوافقة مع احتياجات التنمية الاقتصادية والسياسية. ويضيف أنه على الرغم من الطبيعة التكنولوجية للتنظيم العسكري، إلا أن الجيوش ليست منظمات هندسية بصفة جذرية، نظراً لأنها تسعى الى دمج القيم البطولية القومية التقليدية مع الادارة العلمية والتنظيم العصري؛ إذ تعتبر الجيوش، بمعنى من المعاني، بمثابة جسر مع الماضي حيث يعني قادتها باجترار التقاليد الثقافية، الحقيقية أو الخيالية وحتى الذهاب أحياناً الى حد إعادة تصوير الخبرات العسكرية السابقة التي لم تكن بالضرورة انتصارات أو بطولات[٤].

وعلى ضوء هذه الحقيقة ومن أجل تقدير حجم التأثير الذي تمارسه الجيوش كأداة لتحقيق

---

(٤) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 80-81,

التكامل القومي وبناء الاحساس بالهوية القومية والولاء الوطني، يمكن الاستناد الى معيارين مهمين: **أولهما** - يتمثل في **الأثر المباشر** للخدمة العسكرية على أفرادها ومدى انسياب هذا الأثر الى المجتمع ككل، **وثانيهما** - **القيمة الرمزية** للجيوش بالنسبة الى المجتمع ككل كأداة للسيادة القومية ورمز للاستقلال الوطني.

فبالنسبة الى **الأثر الأول**، اتفقت الغالبية من الباحثين على أن الجيوش تمارس تأثيراً واضحاً على الأفراد المنخرطين تحت لوائها في مجال تصفية القبلية وما شابهها من اتجاهات اقليمية أو اجتماعية وثقافية ضيقة وخلق هوية قومية مشتركة. فخلص باي الى أنه من المعترف به في جميع المجتمعات أن الجيوش تقوم بتحويل من ينخرط في فلكها الى «جندي كفء» بينما تضيف خبرة الدول المتخلفة الى ذلك بعداً جديداً، فهذا الجندي الكفء يصبح أيضاً «رجلاً عصرياً» الى حد ما. وهكذا تلعب الجيوش فيها دوراً أساسياً في عملية إحلال الأفكار والممارسات الحديثة محل تلك التقليدية، كما أنها تعتبر ميداناً للتدريب على المواطنة حيث تساعد على إذابة الخلفيات التقليدية والتعددية للعسكريين في إطار هوية ذات طابع سياسي عريض، وبهذا المعنى تكون الخبرة العسكرية بمثابة خبرة تسييس. وحتى إذا كان المجندون لا يتلقون توعية سياسية صريحة، فهم يتعلمون أن الأحداث في مجتمعاتهم تتحدد بالقرارات البشرية وليس بمجرد الصدفة أو القدر، وأن «التغيير» - بناء على ذلك - منوط بإرادة الإنسان[٥].

ورأى ويلش أن توسيع نطاق الخدمة العسكرية سوف يضعف من ارتباطات الفرد التقليدية، وأنه سيتعلم لغة جديدة ويخدم في مناطق بعيدة عن مسقط رأسه ومع رجال يختلفون عنه عنصرياً وسيكتسب مهارات تكنولوجية غير معروفة للفلاح البسيط. يضاف الى ذلك أن الفرق التدريبية العسكرية المتخصصة التي تعقد للضباط بالخارج تساعد على ارتباطهم بالعالم العصري[٦].

كذلك يرى جانوويتز أن الجيوش - بالمقارنة مع غيرها من مؤسسات المجتمع - تمتاز باحترام مبدأ المعاملة المتساوية بين أفرادها مما يقوي الإحساس بالتماسك والتضامن الاجتماعي نظراً لأن الأفراد من مختلف الأصول الاجتماعية الاقليمية يخضعون لقواعد ونظم وخبرات مشتركة[٧]، وهكذا يميلون الى اعتبار أنفسهم سودانيين، عراقيين، سوريين... الخ.

ومع ذلك فإنه ينبغي التمييز بين **الأثر المباشر** للخدمة العسكرية على أفرادها، من ناحية، ومدى انسياب تلك الخبرات الفنية والقومية والسياسية الى ميدان المجتمع ككل، من ناحية أخرى.

---

(٥) L. Pye, «Armies in the Process of Political Development,» in J. Finkle and R. Gabl, eds., *Political Development and Social Change* (New York, London: Wiley, 1966), pp. 383-384.

(٦) C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), p. 10.

(٧) Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 81.

فمن حيث المبدأ كانت غالبية الجيوش العربية تتميز في بدايات التدخل العسكري بأنها صغيرة الحجم وبسيطة التركيب كما سبقت الاشارة. ويضاعف من حصر هذه الخبرات في داخل الثكنات العسكرية أصلاً أن نظام الخدمة العسكرية في غالبية الأقطار العربية كان يقوم على التطوع الطويل الأجل، فإذا أضيف الى ذلك أن عدداً قليلاً من الجنود كان يسرح كل عام، لوضح أنه لا ينتقل الى المجتمع المدني الا قدر ضئيل من المهارات وأن تأثير الجيوش لا يمتد إلا الى قطاع محدود من الجماهير. وفوق ذلك فقد تحقق الاستقلال السياسي بدون تعبئة كثيفة للجماهير المدنية[٨]، التي كان من الممكن استثمارها في الكفاح المسلح.

ومن هنا يمكن القول ان الظروف التي كانت سائدة في مطلع الخمسينات لا تقدم دليلاً مقنعاً على إمكانية انسياب الأفكار والنظرات التخصصية والوطنية بسهولة من محيط الجيش الى دائرة المجتمع الذي ينتمي اليه، وأنه ليس هناك ما يؤكد أن التدريب العسكري سيؤثر - في المدى القصير - في مدارك وسلوك معظم المواطنين فضلاً عن أن التعقيد التنظيمي لم يكن يميز معظم الجيوش العربية، وبالتالي فليس من الضروري أن تنتقل المهارات «العصرية» من الجيش الى الحقل المدني.

ومع ما تقدم تلزم الاشارة إلى أن التطور التاريخي العام للمجتمعات وللجيوش العربية معاً أخذ يعكس اتجاهاً مخالفاً لهذه الحالات الاستثنائية التي فرضتها في الغالب المواريث الاستعمارية والتاريخية خصوصاً بعد التوسع في تطبيق نظام التجنيد الالزامي - من ناحية، ونظراً للتطور التنظيمي والتكنولوجي الهائل لغالبية الجيوش العربية - من ناحية أخرى.

أما بالنسبة الى **الأثر الثاني** والمتمثل في **القيمة الرمزية** للجيوش بالنسبة للمجتمع ككل باعتبارها أداة السيادة القومية ورمزاً لاستقلال الوطن. فعلى الرغم من صعوبة تقويم المدى الذي تعمل فيه الجيوش كمصدر لاحترام الذات القومية وتدعيم الأساس النفسي للشعب في مجموعه الا أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير دور الجيوش في هذه العملية. فقد سبقت الاشارة الى اعتبارات الهيبة السياسية التي دفعت ببعض الدول المتخلفة الى تضخيم حجم جيوشها بحيث لم تجعل ميزانية الجيش مسألة عسكرية صرفة، وأساس ذلك أن الجيوش قد تستخدم في بعض الأغراض الرسمية في المناسبات القومية وبخاصة الاستعراضات العسكرية في مناسبة الاستقلال حيث يخترق طابور العرض في بعض الأحيان المدن الصغرى المجاورة. ويمثل ذلك جانباً من مجهودات القيادة السياسية العسكرية أو المدنية، للتنشئة وتدعيم الاحساس القومي باحترام الذات. كذلك ففي بعض الحالات المحدودة التي اضطلعت فيها **الجيوش الثورية الشعبيّة** بدور رئيسي في تحقيق الاستقلال، كما في حالتي الجزائر واليمن الديمقراطية، وخصوصاً في الحالة الأولى، يتحقق لتلك الجيوش درجة عالية من التأييد الجماهيري. وفضلا عما تقدم فإن المواريث المرتبطة بهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين، وانعكاس ذلك على توجهها ناحية الاستيلاء على السلطة تحت شعار مقاومة الفساد والانحراف وتحقيق التنمية جنباً الى جنب مع مواجهة التحدي الصهيوني

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

الاسرائيلي ذي الطابع العسكري، جعلت الجيوش الوطنية تتغلغل شيئاً فشيئاً في الضمير الجماهيري، ممّا هيأ لها المساهمة بالتالي في تدعيم عملية التنشئة القومية، وبخاصة قبل هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. كذلك فإن حالات الأقطار العربية التي تعاني مشكلات الحدود، أو لها أعداء سياسيين محددين، كانت تدفع في الاتجاه نفسه.

ومن ناحية **قضية السلطة**، يربط كثير من الباحثين بين الحكومة العصرية وبناء سلطة مركزية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة في ادارة شؤون المجتمع. وحيث تعاني غالبية الأقطار العربية «ندرة» في السلطة بهذا المعنى، فقد كان من الطبيعي أن تحظى تلك المشكلة باهتمام العديد من الباحثين المعنيين بالتغيير السياسي في الوطن العربي، خصوصاً من زاوية البديل العسكري الذي فرض نفسه على السلطة لمواجهة التخلف وبناء نموذج للتنمية.

ولقد تقدم أن الجيوش تتميز بمركزيّة القيادة والترتيب الهرمي للسلطة وسيادة النظام والطاعة فضلاً عن شبكة الاتصالات وسيطرة روح الجماعة. ومن هنا تتوافق مركزية السلطة ـ كما يبدو ـ مع انماط التنظيم السائدة في الجيوش بحيث خلص ويلش الى القول بأن الجيوش تبدو، والحالة هذه، بمثابة نموذج لنظام سياسي حديث، اذا ما استخدمت المصطلحات التنظيمية(٩).

كذلك يبرز التساؤل حول إمكانات النخبة العسكرية في صبغ مجتمعاتها بهذه الصبغة التنظيمية الحديثة وبالتالي في تحقيق قدر يعتد به من ترشيد السلطة بمعنى احلال سلطة سياسية مدنية مركزية واحدة على الأقل محل عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية.

ويمكن القول أن نجاح التدخل العسكري يعقبه نوع من السيطرة القويّة على مقاليد السلطة يستند الى أداة القوة التي حققت التدخل وهو ما يوفر قدراً من الادارة المركزية للدولة، ولكن ليس من المتيسر للجيش أن يستمر في السلطة اعتماداً على الدعامة العسكرية وحدها، فضلاً عن أنها ليست الأداة الكفيلة بمواجهة المشكلات التي أعلن قادته أنهم استولوا على السلطة لمعالجتها. وعلى حد تعبير جانوويتز «أن استخدام القوة ـ فعلاً أو تهديداً ـ يلقى قبولاً محدوداً كأساس للسلطة السياسية الداخلية في المدى الطويل. فإذا كانت الجيوش قادرة على استخدام خصائصها التنظيمية في السياسة الداخلية، فإن ذلك ينبغي أن يرد إلى أنها تمتلك مهارات القيادة السياسية الملائمة»(١٠)، وليس لاحتكارها لأداة القوة.

وحتى يمكن تقدير حدود وامكانات الجيوش في عملية مواجهة المصادر التقليدية للسلطة، من ناحية، وتجنب الاعتماد الدائم على القوة، من ناحية أخرى، يمكن الاشارة الى المتطلبات التي يراها ويلش كافية لتحقيق ذلك حيث يقول إن استبدال السلطة يحتاج الى فترة من الوقت، وإلى ظروف مواتية وإعلام مبني على قيم مشتركة ونمو في الثقة المتبادلة، فضلاً عن أن إضعاف المصادر التقليدية

---

(٩) Welch, ed., *Soldier and State in Africa,* p. 37.

(١٠) Janowitz, Ibid., p. 28.

للسلطة ليس من الضروري أن ينتج عن مركزية الوظائف الحكومية[١١]. وعلى سبيل المثال، يقدم فليمنغ بديلاً لذلك يتمثل في إمكان إنشاء مؤسسات «فيدرالية» لتحقيق التمثيل التعددي وزيادة معنى المشاركة من مختلف العناصر في المجتمع السياسي، على أن تتوافق عملية التوزيع الفيدرالي لاتخاذ القرار السياسي مع خطوات المشاركة الجماهيرية التدريجية وبرامج التنشئة السياسية[١٢]. خصوصاً في حالة «المجتمعات التعددية».

وعلى ضوء هذه المحددات يمكن القول إن امكانات الجيوش العربية كانت محدودة نظرياً وعملياً في مجال بناء التكامل الاقليمي مما يرد الى ثقل المواريث الاستعمارية سواء في محيط المجتمع أو بين صفوف الجيش. فيرى .وينر، مثلاً أن الادارة الاستعمارية لم تعمد الى بناء سلطة مركزية فعلية فوق الاقليم الكلي التابع لسيطرتها القانونية، وتركت الفجوة بين ما هو فعلي وما هو قانوني في معظم الأحيان للنظم الجديدة، أي أن الأقاليم التي كانت تحت الحكم غير المباشر للسلطات الاستعمارية، أصبحت تحت الحكم المباشر للحكومات المستقلة. ومن المعروف أن الأساس الاجتماعي يتغير ببطء شديد لا يتوافق مع الطبيعة الموقتة للحكومات العسكرية. بل إن الادارة الشخصية وعلاقات السلطة في الجيوش ذاتها استمرت في الحفاظ على الأنماط التقليدية القديمة وظلت سلطوية نسبياً في أعقاب الاستقلال، ولم تتغير إلاّ ببطء. كذلك فقد كانت الصراعات الاثنية والعشائرية والقبلية والدينية وراء بعض حالات التدخل العسكري، حيث تعمد احدى الجماعات الى تحريك أبنائها في الجيش أو يتحركون من تلقاء أنفسهم لرفع ظلم وقع على «جماعتهم» أو للحصول على منافع ومزايا في أيدي احدى المجموعات الأخرى، وتلجأ من ثم الى فرض سيطرتها على الاقليم ككل، وهو ما يبعد عن معنى بناء السلطة المركزية المستقرة. وعلى سبيل المثال، فشلت الانقلابات العسكرية المتتالية في السودان واليمن الديمقراطية في حل المشكلة الاقليمية.

خامساً: يوضح كل ما سبق أهم أسباب تواضع الانجاز العسكري في غالبية الأقطار العربية ـ ونحن في منتصف الثمانينات ـ ليس فقط على المستوى الداخلي، وإنما أيضاً على المستوى الخارجي بكافة مستوياته، سواء تمثل في السعي من أجل الوحدة العربية، أو في حسم العدوان الصهيوني على الأمة العربية، أو في الفكاك من روابط التبعية للغرب، وإجمالاً في صيانة الأمن القومي العربي وخاصة بعد نجاح الثورة المضادة التي قادها أنور السادات ضد الناصرية في مصر، وما تعرضت له حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية من انتهاكات صارخة في معظم الأقطار.

ولا شك أن دور النخبة العسكرية يبدو واضحاً، وربما ايجابياً أحياناً، في المراحل الأولى من التراكم، ولكن سيادة التوجه التكنوقراطي لدى العسكريين يضع النظام العسكري غالباً أمام طريق مسدود. فالقوى الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تتحرك بإصدار «الأوامر» اليها. كذلك فإن تعقيد

---

(١١) Welch, ed., Ibid., pp. 505-508.

(١٢) W. Fleming, «American Political Science and African Politics,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 3 (October 1969), pp. 490-510.

مشكلات المجتمع وتشابكها، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية في منطقة حساسة مثل الوطن العربي، كل ذلك يفرض تضافر مختلف قطاعات النخبة، على أساس من الندّية والتكافؤ، وليس على أساس التبعية أو السيطرة أو الاستعلاء. وبالتالي فالمسألة ليست ولا ينبغي أن تكون جدالاً بين الضباط الأحرار الذين كانت لهم «السيادة» طوال العقود الماضية وحتى الآن، من ناحية، والمثقفين الاحرار الذين يتطلعون الى المشاركة، من ناحية أخرى. وإنما التكامل بينهما، من أجل خلق إرادة وطنية موحدة قادرة على تحقيق تعبئة جماهيرية حقيقية، ومشاركة شعبية واسعة من أجل التحرر والتنمية والوحدة، وتأكيد السيادة «المواطنين الأحرار».

ولا شك أن هذا التصور يضعنا أمام أهم المشكلات الحقيقية التي وقفت، وستقف حجر عثرة، أمام حركة الجيوش العربية، وغيرها من القوى السياسية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهي مشكلة عدم تكامل المجتمع المدني إجمالاً، من ناحية، والتفوق الساحق للدولة الذي جرى تعزيزه بكل منجزات التكنولوجيا الحديثة، خصوصاً في مجالات الامن والاعلام والادارة ـ تجاه المجتمع المدني ـ من ناحية أخرى.

إن موضوع الوحدة العربية يندرج في صميم موضوع تكوين «الجماعة الوطنية والقومية». ويمكن القول إن ذلك التكوين ينبني أساساً على عنصرين يتعلق أولهما بالبنية الاقليمية ـ الجغرافية للدولة، بينما ينصرف ثانيهما إلى البنية الاجتماعية لهذه الدولة، أي بنية السلطة وممارستها. والسؤال المهم هنا: هل هناك علاقة بين البنية الاقليمية لكل دولة وبين بنية سلطتها السياسية؟ وبشكل أبسط هل هناك علاقة بين التجزئة العربية وبين بنية السلطة القائمة في أقطارنا؟

نتفق هنا مع د. برهان غليون في الاجابة على ذلك السؤال بالايجاب، وأن البنية الاقليمية للدولة تعكس مباشرة بنية السلطة الاجتماعية القائمة فيها. فالدولة الامبراطورية السلطانية القائمة عموماً فوق الجماعات المدنية، لا تحتاج الى سلطة سياسية مندمجة وإلى مجتمع سياسي يشارك فيها بنشاط، إنها بالعكس تستبعد السياسة تماماً كنشاط عمومي وتقلص دورها الى مستويات الادارة المدنية والعسكرية. وبالمقابل لا يمكن نشوء دولة قوية بالمعنى الحديث للكلمة إلاّ بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة تتيح مساواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، وهذا مصدر التضامن والعصبية القومية النامية بين صفوفهم[١٣]. ان الدولة القومية تتناقض إذاً مع وجود سلطة ذات طابع استبدادي أو تمييزي بين الأفراد مهما كانت أشكال هذا الاستبداد أو التمييز أو الاستبعاد.

ولقد شهد الوطن العربي، على المستويين الفكري والحركي، تركيزاً على الجانب الأول من مسألة تكوين الجماعة الوطنية، أي جانب التوحيد الاقليمي. وتجاهل الى حد كبير مناقشة طبيعة السلطة القائمة أو التي يمكن أن تقوم كأساس دافع أو جاذب لهذه الوحدة، اللهم باستثناء ترداد

---

(١٣) برهان غليون، «فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية او جدل الوحدة والديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٨ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ١٧.

شعارات الدولة التقدمية والسلطة الاشتراكية. . . الخ، وهي شعارات كان فحواها الحقيقي، في بعض الحالات، التغطية على مشكلة بنية السلطة الاجتماعية والسياسية وتحريم طرحها.

ولأن التيارات القومية لم تستطع أن تدرك هذه العلاقة العميقة بين بنية السلطة وطبيعة الدولة القومية التي كانت تطالب بها، فقد ركزت جهودها في اطار بناء مفهوم الوحدة العربية، على مفهوم جوهري هو «الهوية العربية»، كما لو أن الوحدة تنبع شرعياً وعملياً من هذه الهوية. وإذا كانت الهوية شرطاً ضرورياً لوجود جماعة أو دولة قومية، فهي ليست شرطاً كافياً. إنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية، وما يجعلها تستخدم في اتجاه أو آخر هو إرادة الشعوب ووعيها لقوانين التاريخ والصراعات الدولية، وإدراكها كذلك لإمكاناتها ودورها وأهدافها ومصالحها.

إن هذا الخلط بين الهوية والوحدة بدوره أوصل العسكريين العرب إلى طريق مسدود، وفضلاً عن ذلك فقد ساعد على تجاهل موضوع بنية السلطة في الدولة القومية، وعلى تحويل موضوع التكوين القومي الى مسألة توحيد أو دمج أقطار عربية متعددة في بوتقة دولة قومية واحدة تزيد من قوة الجميع، كما أدى أخيراً الى التضحية تدريجاً بمفهوم الديمقراطية. ولعل السبب في ذلك أن مسألة تكوين الجماعة الوطنية الواحدة، لم ترتبط بتطور العلاقة بين المجتمع والدولة، أي بتطور طبيعة وبنية السلطة الاجتماعية والسياسية، بقدر ما ارتبطت بمسألة المواجهة العربية للسيطرة الخارجية. وهكذا تحولت النظرية القومية إلى مجرد ايديولوجية لتشجيع التضامن بين الأقطار العربية أمام العدوان، ولم تستطع أن تكون أداة لإعادة النظر داخل القطر أو الأقطار العربية بالسلطة أو بالعلاقة السياسية التي ينبغي أن تربط أبناء هذه الأمة بعضهم بالبعض الآخر وتوحدهم.

لقد أخفقت التيارات القومية، في ظل التصاعد الثوري الذي اقترن بالظاهرة العسكرية في الخمسينات والستينات، في تقريب احتمالات الوحدة، لأنها لم تستطع أن تعطي للأمة مفهوماً سياسياً متميزاً عن المفهوم الثقافي الذاتي، وبذلك حرمت نفسها من إمكانية فهم الجدلية التاريخية والاجتماعية للوحدة، وبالتالي إمكانية فهم النزاعات والمصالح والرغبات المختلفة والمتفاوتة التي ينطوي عليها كل مجتمع وكل تجمع سياسي، كما حرمت نفسها من إدراك طبيعة الصراعات الدولية الناجمة عن تغيير الخريطة الجيو ـ سياسية وأبعادها. وعجزت بالتالي عن استغلال الفرص الذاتية، كما عجزت عن توظيف الوسائل الكبرى التي يقدمها العصر من أجل التحكم بسياسة الوحدة وتعميق مسيرتها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، تبقى مشكلة الوحدة العربية الأساسية، هي أنها وحدة من دون وحدويين ويبقى مستقبلها رهناً بإرادة «المواطنين الأحرار»، قبل أي شيء آخر!

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

ابـراهيم، سعد الـدين. **النظام الاجتماعي العربي الجـديـد: دراسة عن الآثار الاجتماعيـة للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ـــ [وآخـرون]. **مصر والعروبة وثورة يوليو**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. **السياسة الشرعية في اصـلاح الراعي والـرعية**. مراجعة وتحقيق علي سامي النشـار وأحمد زكي عـطية. ط ٢. بـيروت: دار الكتاب العـربي، ١٩٥١.

ابن خلدون، أبـو زيد محمـد بن عبد الـرحمن. المقدمـة: **كتاب العـبر وديوان المبتـدأ والخبر في أيـام العـرب والعجم والبربـر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكـبر**. تونس: الـدار التونسيـة للنشر، ١٩٨٤.

أحمد، ابراهيم خليل. **الاستشراق والتبشير وصلتهما بالامـبرياليـة العالميـة**. القاهـرة: مكتبة الـوعي العربي، ١٩٣٧.

أحمـد، فاروق يـوسف. «الحرمـان الاقتصادي وعـدم الاستقرار السيـاسي مـع دراسـة مقـارنـة لمصر وايران.» باللغة الانكليزية مع ملخص باللغة العربية (اطـروحة دكتـوراة، جامعـة القاهـرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢). (غير منشورة)

الاستقلال الوطني. سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢. تحرير علي الدين هلال. القـاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

أسرار ووثائق الثورة اليمنية. تأليف لجنة من تنظيم الضباط الأحرار. بيروت: دار العودة، ١٩٧٧.

الاعظمي، أحمد عزت. **القضية العربية: أسبابها، مقـدماتهـا، تطورهـا ونتائجهـا**. بغداد: مـطبعة الشعب، ١٩٣١ ـ ١٩٣٤. ٦ ج.

امين، جلال أحمـد. **المشرق العربي والغـرب: بحث في دور المؤثرات الخـارجيـة في تـطور الـنظام

الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
الأنصاري، محمد جابر. تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة، ٣٥)
انطونيوس، جورج. يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس. تقديم نبيه امين فارس. ط ٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢.
أيونيدس، ميشيل جورج. فرق.. تخسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ - ١٩٥٨. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.
بحري، يونس. اسرار ٢ مارس ١٩٤١ أو الحرب العراقية الانكليزية. تقديم علي الخاقاني. بغداد: دار البيان، ١٩٦٨. (منشورات دار البيان، ٤٨)
البراك، فاضل. دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١. بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩.
برج، محمد عبد الرحمن. عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩.
بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢. ط ٢. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣.
ـــ . الديمقراطية والناصرية. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.
البصير، محمد المهدي. تاريخ القضية العراقية. بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣. ٢ ج.
البغدادي، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف البغدادي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧. ٢ ج.
البيان الاسبوعي للرئيس الحبيب بورقيبة ١٩٦٠/٢/٥. تونس: كتابة الدولة للأخبار والارشاد، ١٩٦٠.
بيانكو، ميريلا. القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار. بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤.
بيترز، رودلف. الاسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث. القاهرة: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥.
بيرك، جاك [وآخرون]. الناصرية والنظام العالمي الجديد. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
البيطار، نديم. من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
التركيب الطبقي للبلدان النامية. تأليف مجموعة من العلماء السوفييت. ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس. ط ٢. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤.
تويني، غسان. منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٤.

ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث واليمني، ١٩٨١-١٩٨٢.

الجرف، طعيمة عبد الحميد. موجز القانون الدستوري. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠.

الجندي، أنور. المعارك الأدبية في الشعر والنثر والثقافة واللغة والقومية العربية. القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، [د. ت.].

حاج حمد، محمد أبو القاسم. السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

الحافظ، ياسين. اللاعقلانية في السياسة: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ـــ. الهزيمة والايديولوجيا المهزومة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (الآثار الكاملة، ٢)

حبيب، هنري. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة شاكر ابراهيم. ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١.

حسين، طه. حديث الأربعاء. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.].

حسين، عادل. الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠. ٢ ج.

حسين، محمد محمد. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠. ٢ ج.

حسين، محمود. الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠. بيروت: دار الطليعة، [ـ١٩٧].

الحسيني، محمد [وآخرون]. دراسات في التنمية الاجتماعية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.

الحصري، ساطع. آراء وأحاديث في القومية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ـــ. أحاديث في التربية والاجتماع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

حمادي، سعدون [وآخرون]. دراسات في القومية العربية والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

حمروش، أحمد. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. ٥ ج.

الحوت، بيان نويهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

حوراني، البرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

الحوفي، أحمد محمد. الجهاد. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧٠. (المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة التعريف بالاسلام، الكتاب ٥٧)

خدوري، مجيد. الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

ـــ . **العراق الجمهوري**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤.
خطاب، محمود شيت. **ارادة القتال في الجهاد الاسلامي**. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٨.
ـــ . **دراسات في الوحدة العسكرية العربية**. ط ٢. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩.
الدرة، عبد الباري. **الحرب العراقية ـ البريطانية، ١٩٤١**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
ـــ . **الجذور التاريخية للقومية العربية**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠. (سلسلة الدراسات القومية، ٢)
دومال، جاك وماري لوروا. **جمال عبد الناصر: من حصار الفالوجة الى الاستقالة المستحيلة**. ترجمة ريمون ناشاتي. بيروت: دار الآداب، ١٩٦٨.
الرافعي، عبد الرحمن. **في أعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة ١٩١٩**. ط ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د. ت.].
الرزاز، منيف. **التجربة المرة**. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧.
رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
زريق، قسطنطين. **في معركة الحضارة**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤.
زعبوب، عادل. **الميثاق العربي**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.
زهر الدين، عبد الكريم. **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و٨ آذار ١٩٦٣**. بيروت: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
السادات، انور. **قصة الوحدة العربية**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧.
سالم، أحمد موسى. **الاسلام وقضايانا المعاصرة**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
سعيد، امين. **تاريخ الدولة السعودية**. الرياض: مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، [د. ت.].
ـــ . **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦. ٣ ج.
سلام، قاسم. **البعث والوطن العربي**. باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨٠.
سلطان، عبد الرحمن. **الثورة اليمنية وقضايا المستقبل**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩.
سليم، محمد السيد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
السيد، جلال. **حزب البعث العربي**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.
سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
شافعي، محمد زكي. **التنمية الاقتصادية**. محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

شرابي، هشام. المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.
الشرقاوي، عثمان السعيد. شريعة القتال في الاسلام. القاهرة: مكتبة الأزهر، ١٩٧٢.
شفيق، منير. في الوحدة العربية والتجزئة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.
الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها. محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.
صايغ، انيس. الهاشميون والثورة العربية الكبرى. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة في العراق: مذكرات. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٣.
طربين، أحمد. الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨. دمشق، ١٩٦٦.
طلاس، مصطفى. الثورة العربية الكبرى. ط ٣. بيروت: دار الشورى، [د.ت.].
عبد الرحمن، اسعد. الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي. ط ٢. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨١.
عبد الرحيم، مدثر. الامبريالية والوطنية في السودان: دراسة في التطور الدستوري والسياسي فيما بين ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.
عبد الكريم، أحمد. أضواء على تجربة الوحدة. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٢.
عبد المولى، محمد. الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية. ط ٢. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.
عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣.
ـــ. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.].
ـــ. الميثاق الوطني. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢.
ـــ. وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣. ٢ ج.
العسكري، تحسين. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية. بغداد: مطبعة العهد، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨. ٢ ج.
العظم، صادق جلال. النقد الذاتي بعد الهزيمة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
ـــ. نقد الفكر الديني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
العقاد، صلاح. دراسة مقارنة للحركات القومية في المانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة، تركيا. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧.
عمارة، محمد. الاسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
عماش، صالح مهدي. الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

العمري، محمد امين. **تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨**. بغداد: المطبعة العربية، ١٩٣٥. ٣ ج.

العيسمي، شبلي. **في الثورة العربية**. ط ٤. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.

عيسى، صلاح. **الثورة العرابية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

غالب، صبيح علي. **قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

غرايبة، عبد الكريم. **سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦١ - ١٩٦٢.

الغزاني، جمعة المهدي. **الانفصال الحضاري**. ليبيا: الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١.

غنيم، عادل حسن. **تطور الحركة الوطنية في العراق**. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠. (كتب قومية، ٦٦)

فانون، فرانز. **معذبو الارض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتاسي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لانقاذ فلسطين وصيانة المسجد الأقصى وسائر المقدسات. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٤٨.

فرسخ، عوني عبد المحسن. **الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠.

فريد، عبد المجيد. **من محاضر اجتماعات عبد الناصر والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠**. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩.

فنصة، نذير. **أيام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.

قدري، احمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

قطب، سيد. **خصائص التصور الاسلامي ومقوماته**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢.

كامل، محمود. **القانون الدولي العربي**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥.

الكيلاني، هيثم. **الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.

محاضر جلسات مباحثات الوحدة. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١. القاهرة: وزارة الخارجية الملكية، ١٩٥١.

مراد، عباس. **الدور السياسي للجيش الاردني، ١٩٢١ - ١٩٧٣**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية، ٤٨)

مصطفى، حسن. **التعاون العسكري العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

من وحي ليلة القدر: دراسات اسلامية. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧١.

المنوفي، كمال. «النظام السياسي الهندي في عهد نهرو.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٤). (غير منشورة)

موسى، سليمان. **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

ناجي، سلطان. **التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ - ١٩٦٧: دراسة سياسية تبحث في ارتباط نشوء وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية بالأوضاع والمتغيرات السياسية.** بيروت: دار العودة، ١٩٨٥.

نصر، صلاح. **عبد الناصر وتجربة الوحدة.** بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

النقاش، سليم خليل. **مصر للمصريين.** الاسكندرية: مطبعة الجريدة المحروسة، ١٨٨٤. ٨ ج.

الهاشمي، طه. **مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ - ١٩٤٣.** مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧.

هلال، علي الدين. «محاضرات في التنمية السياسية.» (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥). (مطبوع على الآلة الناسخة)

ـــ. [وآخرون]. **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤)

هويدي، امين. **كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ - ١٩٦٥.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

هيكل، محمد حسنين. **ما الذي جرى في سوريا؟** القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢.

واكيم، نجاح. **العالم الثالث والثورة.** بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

يحيى، جلال. **العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين.** القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.

يوسف، حسن. **مذكرات حسن يوسف.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٣.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية.» **الفكر العربي:** السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.

ـــ. «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة.» **دراسات عربية:** السنة ٨، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٧٢.

ابو اوراس. «العسكريون والثورة.» **دراسات عربية:** السنة ٥، العدد ١١، ايلول/سبتمبر ١٩٦٩.

الاحرار (مصر): ١٩٨٦/٢/٤.

احمد، احمد يوسف. «القومية والوحدة العربية.» **الفكر العربي**: العدد ٤، ايلول/سبتمبر ١٩٧٨.
اسكندر، امير. «مواقف من التراث في الفكر العربي المعاصر.» **آفاق عربية**: العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥.
الاهرام: ٢٣-٢٧/٧/١٩٤٢؛ ٣/٣/١٩٥٥؛ ٩/١١/١٩٥٥؛ ٢/٧/١٩٥٩، و٢٤/٢/١٩٦٢.
البعث (دمشق): ٢٨/٦/١٩٥٦.
بهاء الدين، احمد. «الاقطاعيين والرأسماليين والمثقفين.» روزاليوسف: العدد ١٣٥٣، ١٧ ايار/مايو ١٩٥٤.
حماد، مجدي. «ندوة «الصحوة الاسلامية»، تونس، ٢٩ - ٣٠/١٠/١٩٨٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٣، آذار/مارس ١٩٨٥.
خدوري، مجيد. «عزيز علي المصري وحركة القومية العربية.» **آفاق عربية**: السنة ٣، العدد ١١، تموز/يوليو ١٩٧٨.
السعيد، رفعت. «الديمقراطية في دول العالم الثالث.» **الطليعة**: السنة ٨، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.
سلامة، غسان. «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.
ضناوي، حسين. «الحاكم: آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة.» **دراسات عربية**: العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٨٢.
العارف، اسماعيل. «اسماعيل العارف يروي اسرار حركة ١٤ تموز في العراق.» **المجلة**: ١٨ - ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥.
العريض، بشير. «دور الجيوش في عملية التنمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٤، العدد ١٣، تموز/يوليو ١٩٦٨.
عزيز، طارق. «الجيش ومكانه في الثورة العربية.» **المعرفة** (دمشق): العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٧٠.
غليون، برهان. «فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦.
قدسي، صفوان. «محاولة في البحث عن معادل سياسي لحركة القومية العربية.» **الفكر العربي**: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.
قزيها، وليد. «الأسس الاجتماعية - السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩.
ـــ. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.
ـــ. «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

كنفاني، غسان. «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.
الكيلاني، هيثم. «دعوة الى مذهب عسكري عربي: قراءة تقييمية في المذهب العسكري العربي الاسلامي.» **شؤون عربية**: العدد ٤١، آذار/مارس ١٩٨٥.
لواء الاسلام: السنة ١٠، العدد ٦، ١٩٥٦.
محافظة، علي. «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٤٣، ايلول/سبتمبر ١٩٨٥.
مساعدية، محمد شريف. «الجيش ومكانه في الثورة العربية.» **المعرفة**: العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٧٠.
المصري (صحيفة): ٨ - ١٣/٤/١٩٤٨.
مطر، جميل. «خواطر من مذكرات محمود رياض: الحرب الأمريكية ضد الامة العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٢.
«النضال القومي حلقات متواصلة - وثيقة - أول ميثاق قومي وضعه الضباط العرب في الجيش العراقي بخط الشهيد العقيد الركن فهمي سعيد عام ١٩٢٧.» **آفاق عربية**: السنة ٤، العدد ٤، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨.
الوقائع العراقية: ٢٣/٧/١٩٥٨.

ندوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.
جامعة الأمم المتحدة. ندوة المستقبلات العربية البديلة: مبحث الصحوة الاسلامية، تونس، ٢٩ - ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤.
القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.
ملامح المشروع الحضاري العربي المعاصر: ندوة. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

٢ - الأجنبية

Books

Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser.* Translated by Charles Lam Markmann. New York: Random, 1968.
Agee, F. *Inside the Company: CIA Diary.* London, 1975.
Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981.

Apter, D. *The Politics of Modernization.* Chicago, Ill.: University of Chicago press, 1965.

The Army and Society. Moscow, 1969.

Ayoob, Mohammed (ed.). *Conflict and Intervention in the Middle East.* London: Croom Helm, 1980.

Becker, Abraham Samuel, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr. *The Economics and Politics of the Middle East.* New York: American Elsevier, 1975.

Be'eri, Eliezer. *Army Officers in Arab Politics and Society.* Jerusalem: Israel Universities Press, 1969.

Berger, Morroe. *The Arab World Today.* New York: Doubleday, 1962.

Bill, J. *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization.* Columbus, Ohio: Charles E. Merrill, 1972.

Binder, Leonard. *The Ideological Revolution in the Middle East.* New York: Wiley, 1964.

Brown, B. *New Directions in Comparative Politics.* London: Asia Publishing House, 1962.

Coffin, T. *The Armed Society, Militarism in America.* U.S.A.: Pelican Books, 1964.

Colton, T. *Commisars, Commanders and Civil Authority.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.

Dann, Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963.* New York: Praeger, 1969.

Davison, Roderic H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt under Nassir: A Study in Political Dynamics.* Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.

Dowse, R. *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study.* London: Routledge and Kegan Paul, 1969.

Easton, D. *A Systems Analysis of Political Life.* New York: Wiley, 1965.

Engels, F. *The Role of Force in History.* London, 1968.

Finer, S. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics.* London: Pall Mall Press, 1962.

Finkle, J. and R. Gabl (eds.). *Political Development and Social Change.* New York, London: Wiley, 1966.

First, R. *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat.* London: Penguin African Library, 1972.

Fisher, Sydney Nettleton (ed.). *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government.* Columbus: Ohio State University Press, 1963. (Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1)

Foda, Ezzeldin. *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations.* The Hague: Nijhoff, 1957.

Frost, Carl Robert. «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism and Unity.» (Ph. D. Dissertation, University of Denver, 1966).

Gomaa, Ahmad M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945.* London, New York: Longman, 1977.

Gutteridge, W. *Armed Forces in New States.* London: Oxford University Press, 1962.

——. *Military Institutions and Power in the New States.* New York: Praeger, 1965.

——. *Military Regimes in Africa.* London: Methuen and Co., Ltd., 1975.

Haddad, George Meri. *Revolutions and Military Rule in the Middle East.* New York: R. Speller, 1965-1973. 3 vols.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

Harris-Jankins, G. and J. Van Doorn (eds.). *The Military and the Problem of Legitimacy.* London: Sage Publications, 1977.

Heikal, Mohammed Hasanayn. *The Road to Ramadan.* London: Collins; New York: Quadrangle, New York Times Book Co., 1975.

Herspring, D. and I. Volgyes (eds.). *Civil-Military Relations in Communist Systems.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

Hopkins, Edward C.D. «Military Intervention in Syria and Iraq: Historical Background, Evaluation and Some Comparisons.» (Ph.D. Dissertation, American University of Beirut, Middle East Area Program, 1970).

Hoskyns, C. *The Congo since Independence, January 1960 - December 1961.* London: Oxford University Press, 1965.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.

—— (ed.). *Changing Patterns of Military Politics.* New York: Free Press, 1962.

Hurewitz, Jacob Coleman. *Middle East Politics: The Military Dimension.* New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969. (Praeger University Series, U-660)

Issawi, Charles Philip. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis.* London: Oxford University Press, 1960.

Janowitz, M. *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964.

——. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait.* New York. Free Press, 1960.

—— (ed.). *Civil-Military Relations: Regional Perspectives.* London: Sage Publications, 1981.

Johnson, J.J. (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962.

Kolkowicz, R. *The Soviet Military and the Communist Party.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.

—— and A. Korbonski (eds.). *Soldier, Peasants and Bureaucrats: Civil Military Relations in Communist and Modernizing Societies.* Lodnon: Allen and Unwin, 1982.

Koury, Enver M. *The Super-Powers and the Balance of Power in the Arab World.* Beirut: Catholic Press, 1970.

Laqueur, Walter Zéev (ed.). *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History.* London: Routledge; New York: Praeger, 1958.

Lawrence, Thomas Edward. *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph.* Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1969.

Leitenberg, Milton and Gabriel Sheffer (eds.). *Great Power Intervention in the Middle East.* New York: Pergamon Press, 1979.

Lenin, Vladimir Ilich. *Collected Works.* London: Lawrence and Wishard, 1965-1972. 13 vols.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. London: Oxford University Press, 1961.
Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*. London, New York: Oxford University Press, 1953.
Marchetti, V. and J. Marks. *The CIA and the Cult of Intelligence*. London, 1974.
Mitchell, Richard P. *The Society of Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1979.
Nordlinger, E. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1977.
Ozbudun, E. *The Role of the Military in Recent Turkish Politics*. Cambridge, Mass.: Harvard University, Center for International Studies, 1965.
Perlmutter, A. *The Military and Politics in Modern Times*. New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977.
—— and V. Bennett (eds.). *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader*. New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1980.
Pipes, Daniel. *In the Path of God: Islam and Political Power*. New York: Basic Books, 1985.
Polk, W. and R. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.
Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis*. Jerusalem: Israel Universities Press, 1972.
Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism*. Translated from French by Brian Pearce. London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974.
Rolbant, Samuel. *The Israeli Soldier*. New York: T. Yosseff, 1970.
Rude, G. *The Crowd in History*. New York, 1964.
Rustow, Dankwart Alexander. *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Washington, D.C.: Brookings Institute, 1967.
Saab, Hassan. *Arab Federalists of the Ottoman Empire*. Amsterdam: Djambatan, 1958.
Sheehan, N. [et.al.]. *The Pentagon Papers*. New York, 1971.
Sihanouk, N. and W. Burchett. *My War with the CIA*. London, 1973.
Tarbush, M. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Kegan Paul International, 1982.
Vatikiotis, Panayiotis J. *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations?* Bloomington: Indiana University Press, 1961.
Van Doorn, J. (ed.). *The Military Profession and Military Regimes*. The Hague: Mouton, 1969.
Weber, M. *The Theory of Social and Economic Organization*. Translated by A. Henderson and T. Parsons. New York: Oxford University Press, 1947.
Weiker, W. *The Turkish Revolution of 1960-1961*. Washington, D.C.: Brookings Institute, 1963.
Welch, C. (ed.). *Soldier and State in Africa*. Evanston: Northwestern University Press, 1970.
Wenner, Manfred Wilhelm. *Modern Yemen, 1918-1966*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967. (Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no.2)
Woddis, J. *Armies and Politics*. New York: International Publishers, 1977.
Zeine, Zeine N. *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*. Beirut: Khayat, 1958.

Periodicals

Abd al-Aziz, M. «The Origin and Birth of the Arab League.» *Revue égyptienne de droit international:* 1955.

Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs:* vol.57, no.2, 1978-1979. pp. 355-373.

Ben-Dor, G. «Civilization of Military Regimes in the Arab World.» *Armed Forces and Sociology:* vol.1, no.3, 1975. pp. 317-327.

Brice, R. «A Theoritical Approach to Military Rule in New States: Reference, Group Theory and the Ghanian Case.» *World Politics:* vol.22, no.3, April 1971. pp. 399-430.

Dawn, C. Ernest. «The Rise of Arabism in Syria.» *Middle East Journal:* vol.16, no.2, 1962. pp. 145-168.

Deutsh, K. «Social Mobilization and Political Development.» *American Political Science Review:* vol.55, no.3, September 1961. pp. 494-514.

Einsenstadt, S. «Post-Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition.» *Daedalus:* vol.102, no. 1, Winter 1973. pp. 1-26.

Fleming, W. «American Political Science and African Politics.» *Journal of Modern African Studies:* vol.3, no.3, October 1969. pp. 490-510.

Gutteridge, W. «The Political Role of African Armed Forces.» *African Affairs:* vol.66, no. 263, April 1967.

Harris-Jankins, G. «The Role of the Military in Turkish Politics.» *Middle East Journal :* vol.19, 1965.

Hasan, Yusuf Fadl. «Sudanese Revolution of October 1964.» *Journal of Modern African Studies:* vol.5, no.4, December 1967. pp. 491-509.

Heikal, Mohammed Hasanayn. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol.56, no.4, July 1978. pp. 714-727.

al-Husri, Khaldun Sati. «King Faysal (I) and Arab Unity, 1930-1933.» *Journal of Contemporary History:* April 1975.

Khadduri, Majid. «The Role of the Military in Middle East Politics.» *American Political Science Review:* vol.47, no.2, June 1953. pp.511-524.

Le Vine, Victor T. «Independent Africa in Trouble.» *Africa Report:* vol.12, no.9, December 1967.

Needler, M. «Military Motivations in the Seizuer of Power.» *Latin American Research Review:* no. 10, 1975. pp. 63-79.

——. «Political Development and Military Intervention in Latin America.» *American Political Science Review:* vol.60, 1968.

Pauker, G. «Southeast Asia As a Problem Area in the Next Decade.» *World Politics:* vol.11, no.3, April 1959. pp. 325-345.

Perlmutter, A. «The Israeli Army in Politics: The Persistance of the Civilian over the Military.» *World Politics:* vol.20, no.4, July 1968. pp. 606-643.

—— and W. Leo Grande. «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems.» *American Political Science Review:* vol.76, no.4, December 1982. pp. 778-789.

Rapoport, D. «The Political Dimensions of Military Usurpation.» *Political Science Quarterly:* vol.83, no.4, December 1968. pp. 551-572.

Reif, L. «Seizing Control: Latin American Military Motives, Capabilities and Risks.»

Armed Forces and Sociology: vol.10, no.4, December 1984. pp.563-582.

Rustow, Dankwart Alexander. «The Army and the Finding of the Turkish Republic.» *World Politics:* vol.11, July 1959.

Sundhaussen, U. «Military Withdrawal from Government Responsibility.» *Armed Forces and Sociology:* vol.10, no.4, Summer 1984. pp. 543-562.

Wells, A. «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's.» *American Journal of Sociology:* vol.79, no.4, 1973. pp. 875-885.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(خ)

(ش)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧)) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة...
طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...
طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... أمين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين

الدكتور مجدي حماد

■ من مواليد جمهورية مصر العربية (محافظة القليوبية) عام ١٩٤٧

■ حصل على بكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٧٠، وماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٧٦، ودكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٨٠ من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة

■ شغل الوظائف التالية:

- باحث في كل من وزارتي الثقافة والاعلام
- خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام - القاهرة
- مدير تحرير مجلة «شؤون عربية»
- يعمل حالياً دبلوماسياً في الأمانة العامة في جامعة الدول العربية - تونس

■ مؤلفاته: له عدة مؤلفات حول: الصراع العربي - الاسرائيلي، التعاون العربي - الافريقي، الشؤون العربية، القضايا الافريقية منها:

- النظام السياسي الاستيطاني - دراسة مقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا، دار الوحدة، بيروت ١٩٨١
- صراع القوى الكبرى في افريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧
- اسرائيل وافريقيا - دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦
- كما نشر له العديد من المقالات والأبحاث في مجلات عربية مختلفة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

